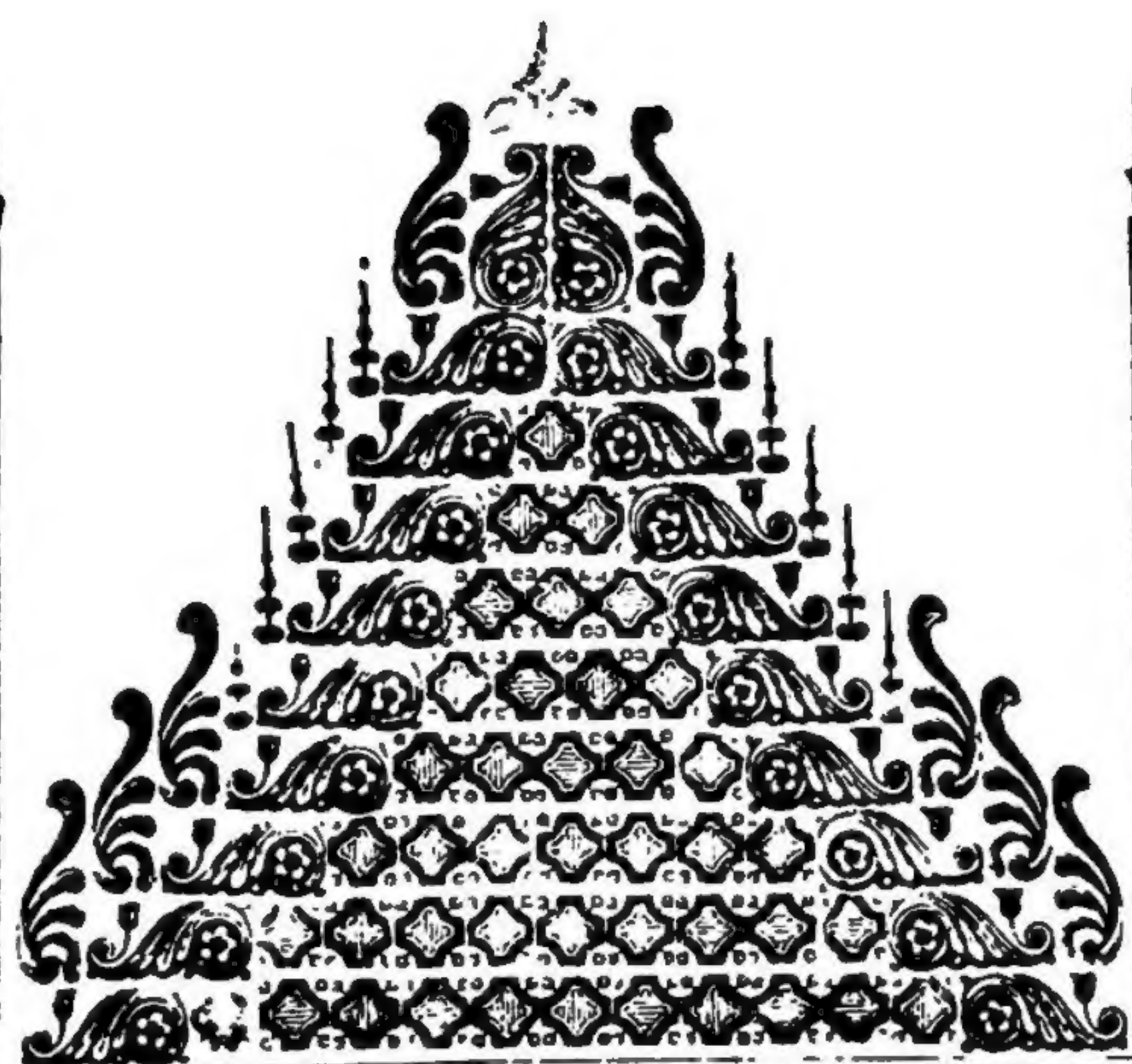


* هذا شرح قطر الندى وبل *
* الصدى لمولده العلامة الهيام *
* ابن هشام وعليه حاشية *
* التحرير العفيف الشيخ *
* سيدي حسن الشريف *
* رحمهما الله *
* تعالى *
* آمين *



* بسم الله الرحمن الرحيم *

* وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وسلم *

حمدا لمن رفع مقام من انتصب لخص اعدائه * وشكرا لمن
جزم بالاحسان للعامل باوامر انبيائه * وصلاة وسلاما على من رفع قواعد
الدين واشادها * وخفف كلفة البهتان وابادها * وعلى االه اولي
الصدق والاخلاص * واصحابه الذين بذلوا الجهد في نصرته ولم يكن
لهم من مناص * وبعده فهذه تحقيقات فائقة * وتدقيقات رائقة
وحواشي عجيبة * ونكات غريبة * وضعتها على شرح المقدمة المسماة
بقطر الندى * وبل الصدى * المنسوب لافضل المحققين * وخاتمة
المدققين * ابي محمد عبد الله بن هشام الانصاري * صب عليه ثواب
رحته الباري * جمعها من اصول عديدة * وتواليه غريبة مفيدة *

تذكرة لنفسي * ولمن كان على شاكلي في التصور من أبناء جنسي *
 جعلها الله خالصة لوجهه الكريم * وموجة للثور اديه بجذات النعيم *
 انه على ذلك قدير * وبالاجابة جدير * قوله الحمد لله * واثرا الحمد
 على الشكر لان الحمد يعم الفضائل والفواضل والشكر يختص بالاخير
 ولان تصدير الكتاب بثناء الله تعالى اولى للعمل بموجب حديث
 لا بداء فانه ورد بلفظ الحمد قال عليه الصلاة والسلام كل امر ذي
 بال لم يبدأ فيه بحمد الله فهو اجزم ولانه لموافقة الكتاب الجيد *
 فانه ورد بلفظ التحميد * وعلى المدح لانه يعم ما لا اختيار فيه للمدوح
 والحمد يختص بما للمدوح فيه اختيار وقيل المدح يعم غير الحي ويكون
 قبل الاحسان وبعده والحمد يخص الحي ويكون بعد الاحسان فالحمد
 اولى لدلالته على كونه تعالى حيا وصل احسانه للعباد وان ماله سبحانه
 من صفات الكمال * وجزيل النوال * باختياره تعالى وانا فته ما
 بالاختيار * على ما ليس بالاختيار لا تخفى على ذوي الابصار *
 واثرا الجملة الاسمية على الفعلية لدالتها على الدوام والاستمرار بخلاف
 الفعلية فانها تدل على التجدد والحدوث فان قلت الحمد لله جملة اسمية
 خبرها ظرفية والظرفية فعلية تقديرها ولذا جعل اختصار الفعلية مقتضيا
 لا يراد الظرفية وقد صرحوا بان الجملة الاسمية التي خبرها فعلية تشيد
 التجدد كالفعلية فكذا اذا كان خبرها ظرفية قلت قد صرحوا بان نحو
 سلام عليكم يفيد الدوام وكذا قوله انا معكم مع ان الخبر جملة ظرفية
 فالوجه ان يوفق بان الجملة التي خبرها ظرفية انما تفيد التجدد اذا
 لم يوجد داع الى الدوام كالعديل مثلا واما اذا وجد كما هنا فتحمل على
 الدوام وفيه انه يقتضي ان يجوز اذا وجد الداعي الى الدوام ان تحمل
 الاسمية التي خبرها فعلية على افادة الدوام وهو مشكل جدا لتصريحهم

بسم الله الرحمن الرحيم
 قال الشيخ الامام العالم العلامة
 جمال المتصدرين وتاج القرائة ذكره
 ابي عمرو وسيبويه والفرا جمال
 الدين ابو محمد عبد الله بن يوسف
 ابن عبد الله بن هشام الانصاري
 فسه الله له في قبره
 الحمد لله

بانها كالفعلية المحضة في افادة التجدد ولو جاز هذا لجاز ان تحمل
 الفعلية ايضا على افادة الدوام عند وجود الداعي ولا يقدم عاقل على التزامه
 اللهم إلا ان يقال يفرق بين التصريح بالفعل وتقديره ولا وجه ان يفرق
 بين الاسمية التي خبرها فعلية والثعلبية بان المتصود في الثعلبية نسبة الفعل
 الى فاعله وانها تدل على التجدد البتة وفي الاسمية المذكورة نسبة الفعل
 الى المبتدا ولزوم كونها على التجدد ممنوع ولزوم كون النسبة التي في
 الخبر على التجدد لا يستلزم كون النسبة الى المبتدا كذلك فيجوز ان
 تحمل هذه الاسمية على افادة الدوام عند وجود الداعي بخلاف الفعلية
 وقد يقال الظرف انما يقدر بالفعل اذا لم يقع خرابا بل صلة او صفة مثلا
 واما اذا وقع خبرا فيقدر باسم الفاعل لان الاصل في الخبر الافراد وقد
 ذكر بعض المحققين ان الانصاف ان المفهوم من قولنا زيد في الدار
 زيد ثابت في الدار لا ثبت واستثرو فيه بحث وهو انهم ذكروا كون الثعلبية
 مقتضيا لا يراد الظرفية فيكون المسند ظرفا فهذا صريح في ان الخبر
 الظرف مقدر بالفعل ويمكن ان يقال انما قدروا الظرف بالفعل اذا لم يوجد
 داع الى قصد الدوام والثبات واما اذا وجد فلا بل يقدر اسم الفعل اجابة
 للداعي كذا في الحواشي الخطائية * قوله رافع الدرجات - لمن انخفض
 لجلاله * الدرجات كما قال في القاموس الطبقات من المراتب وظاهرة عليه
 كانت او دنية وقال ابو عبيدة الدرج الى اعلا والدرك الى اسفل والجلال
 العظمة واللام فيه للتعليل لا صلة لا نخفض كما هي في انتصب لشكر
 افضاله لان الانخفاض عبارة عن التواضع والتواضع للصفة عبادة لها ولا
 يعبد إلا الذات العلية ولهذا منع بعض الفقهاء من ان يقال سبحان
 سن تواضع كل شيء لعظمته كما نقله القرافي في الشرق السادس
 والعشرين بعد المائة ونصه اذا قال القائل سبحان سن تواضع كل شيء

رافع الدرجات لمن انخفض لجلاله

عظمته فهل يجوز هذا الاطلاق ام لا فقال بعض فقهاء العصر لا يجوز
 هذا الاطلاق لان عظمت الله صفته والتواضع للصفة عبادة لها وعبادة
 الصفة كفر بل لا يعبد إلا الله تعالى ولو عبد عابد علم الله تعالى او ارادته
 او غير ذلك من الصفات كفر بل المعبود واحد وهو ذات الله تعالى وقال
 قوم يجوز هذا الاطلاق وهو الصحيح وعظمة الله تعالى هي المجموع من
 الذات والصفات وهذا المجموع هو المعبود وهو الاله وهو الذي يجب
 توحيد وتوحيده ولا ثاني له وهو الذي يجب التواضع له كما تقول عظمة
 الملك جيشه وامواله واقاليمة التي استولى عليها وسطوته وغير ذلك مما
 وقعت به العظمة في دولته كذلك عظمة الله تعالى هي هذه الامور كلها
 مع ذاته فهي من موجبات عظمته فاذا اراد المطلق هذا المعنى اولم تكن له
 نية فلا شيء عليه وان اراد صفة واحدة من صفات الله تعالى وانما حصل
 التواضع لها وهو العبادة امتنع وربما كان ككثرا وهو الظاهر وان اراد
 بالتواضع غير العبادة وهو التهرؤ والاستياد لارادة الله تعالى وقضائه وقدره
 وقدرته فالتواضع بهذا التفسير ايضا سائغ لا محذور فيه بل يجب اعتقاده
 فهذا تلخيص الحق في هذه المسئلة والفتوى فيها في كلامه واقتضى ان يقول
 لا نسلم ان العظمة هي مجموع الذات والصفات بل مجموع الصفات
 فقط على ما قرره هو في القسم الخامس من صفات الله تعالى حيث قال
 القسم الخامس من صفات الله تعالى الصفة الجامعة لجميع ما تستدم من
 الاربعة وهي عز الله وجلاله وعظمته وكبريائه ونحو ذلك من هذا المعنى
 ولئن سلمنا ان العظمة هي مجموع الذات والصفات فلا نسلم ان المجموع
 هو المعبود بل المعبود الموصوف بتلك الصفات لا الصفات ولا مجموع
 الموصوف والصفات والقول بذلك مضاه لقول النصارى في الاقانيم
 الثلاثة وهو باطل بلا شبهة وقوله كذلك عظمة الله هي هذه الامور كلها مع

ذاته فهي من موجبات عظمتها يقال عليه كيث يصح ان تكون الذات
 من موجباتها اذ يلزم عليه كون الشيء الواحد موجبا موجبا اذ العظمة على
 ما قيل بجموع الذات والصفات فلو كانت الذات موجبة للعظمة والعظمة
 عبارة عن مجموع الذات والصفات لكانت الذات موجبة لنفسها وانه
 محال فما صححه وان كان هو الصحيح لاكن لا لما قال لان العظمة كما
 سبقت عبارة جامعة لصفات الكمال والتواضع التصاغر والتضائل ولا شك
 ان كل ما عدا الذات الكريمة والصفات العظيمة متضائل بالنسبة اليها
 وقول المصري ان التواضع للصفة عبادة لها في محل المنع اذ هو دعوى
 عارية عن الحجة فلا عبرة بها فظهر مما ذكرناه ان محل الخلاف حيث
 جعلت اللام صلة لتواضع اما اذا جعلت للتعليل فينبغي للاتفاق على
 جوازها وان محله حيث لم يحمل التواضع على معنى الانقياد والا فهو معنى
 صحيح ينبغي للاتفاق على جوازها ايضا فتأمل * قوله وفاتح البركات
 لمن انتصب لشكر افضاله * في القاموس فتح كمنع ضد اغلقت فالمراد
 بكونه فاتح البركات كونه غير مانع من انتصب لشكر احسانه اياها من
 باب استعمال الملزوم في اللازم اذ ضد الاغلاق ما زوم لعدم المنع
 والبركات جمع بركة وهي النماء والزيادة والافضل الاحسان وافضل
 عليه وتفضل بمعنى واعلم انه قد اشتهر ان بين الحمد والشكر عموما
 وخصوصا من وجه فالحمد اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد
 والشكر على العكس واخذ بعضهم من قول الزمخشري في الشكر هو
 بالقلب واللسان والجوارح ان الشكر مبين للحمد بناء على ان معنى
 كلامه ان الشكر لا يكون الا بجموع الثلاثة وهو محتمل لاكن يمكن ان
 يريد التنويع الى ان الشكر تارة يكون بالقلب وتارة باللسان وتارة
 بالجوارح قال الشيخ بهاء الدين السبكي واما استدلال الزمخشري

وفاتح البركات لمن انتصب
 لشكر افضاله

على ذلك بقول الشاعر *

افادتكم النعماء مني ثلاثة * يدي ولساني والضمير المحجب
فمنظور فيه بان البيت ساكت عن كون ذلك يسمى شكرا ولثايل ان
يقول لا نسلم ان الزمخشري اورد البيت للاستدلال لم لا يجوز ان
يكون اورده على وجه التمثيل ولا يتجدد الاعتراض * قوله والصلاة والسلام
النخ * جمع بينهما لانهما محققان بذلك لامر الله بهما جميعا في قوله
تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وفي الآية سرال مشهور
وهو ان الصلاة * اكد من التسليم فكيف اكد هو بالمصدر دونها وجوابه
انه ترك تأكيدها بالمصدر اكتفاء بما تقدم من الاخبار بان الله وملائكته
يصلون على النبي وذلك يفيد انها من الشرف بآلا مكان وهو من
اقوى البواعث على تحصيلها فجاء تأكيدها في المعنى بهذا الطريق
وفيه نظر فان قلبه لاي شيء لم يقل اللهم صل على من مدته النخ كما
ورد في تعليمه صلى الله عليه وسلم كيفية الصلاة عليه قلت لمناسبة جملة
الصلاة لجملة الحمد المعطوف عليها فان قلت المناسبة لا شك في حصولها
بما ذكرت لاكن يلزم مخالفة المروي في كيفية الصلاة عليه قلت الامر
كذلك لاكن اللفظ المروي لا يتعين بدليل اطباق الحديث في كتبهم
على غير ذلك اللفظ كقولهم قال صلى الله عليه وسلم وغالب ظني ان بعضا
من شراح البرهانية نقل اجماع على جواز ذلك * قوله على من مدته
عليه الفصاحة رواق * الكتاب وكتاب بيت كالفسطاط او سقف
في مقدم البيت المجمع اروقة وروق بالضم وفي الكلام على كل استعارة
مكنية وتخيل تمثيلها بان يقال شبه الفصاحة ببيت ذات رواق او
بساحة ذات فسطاط بجامع الانتفاع بكل وملازمة الاتساع في كل وان
كان في احدهما حسيا وفي الاخر معنويا تشبيها مضمرا في النفس ولم

والصلاة والسلام على من
عليه الفصاحة رواق

وشدت به البلاغة نطاقها —
المبعوث بالآيات الباهرة والحجج
المنزل عليه قرءان عربي غير ذي
عوج وعلى آله الهادين واصحابه

يذكر من اركان التشبيه سوى اسم المشبه واصافة الرواق لها تخيل
« قوله وشدت به البلاغة نطاقها » النطاق ككتاب شقة تلبسها المرأة
وتشد وسطها فتُرسل الاعلا على الاسفل الى الارض والاسفل ينجر على
الارض وليس لها حجرة ولا نيفق والحجزة بالضم معتد الا زار ومن السراويل
موضع التكة ونيفق السراويل بالفتح الموضع المتسع منها وفي الكلام
نظير ما مر « قوله المبعوث بالآيات الباهرة والحجج » الآيات جمع آية
يحتمل ان يراد بها الآيات القرآنية وبالحجج ما هو من هواء منها مما هو
مقارن لدعوى النبوة فيكون عطف الحجج عليها من عطف العام على
الخاص ويحتمل ان يراد بها العلامات الدالة على نبوته سواء كانت
مقارنة لدعوى النبوة ام لا وبالحجج الحجج المقارنة لدعوى النبوة
فامر العطف على العكس والباهرة الغالبة من بهر التمر كمنع غلب ضوئه ضوء
الكواكب — « قوله المنزل عليه قرءان عربي » القرءان فعلان بمعنى
مفعول يقال قرأت الشيء قرءا انا جمعته وقرأت الكتاب قراءة وقرءا انا
تلوته ثم نقل الى اللفظ المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم المتعبد بتلاوته
فخرج بقيد الانزال الاحاديث غير الربانية والتورية والانجيل مثلا
وبالاعجاز اي اظهار صدق النبي صلى الله عليه وسلم في دعواه الرسالة
الاحاديث الربانية كحديث الصحيحين انا عند ظن عبدي بي النخ
والاقتصار على الاعجاز وان انزل لغيره ايضا لانه المحتاج اليه في التمييز
وقولنا بسورة منه اي سورة كانت من جميع سورة حكاية لاقل ما وقع
به الاعجاز الصادق بالكثرة اقصر سورة منه ومثلها فيه قدرها من غيرها
بخلاف ما دونه وفائدته دفع ايهام العبارة بدونه ان الاعجاز بكل
القرءان فقط وبالمتعبد بتلاوته اي ابدا ما نسخت تلاوته كالشيخ
والشيخة اذا زنيا فارجموهما البتة قال عمر رضي الله عنه فانا قد

الذين شادوا الدين وضروا
 وكرم * وبعد فهنا نكتب
 حررتها على مقدمتي المسماة بتطر
 الندى وبل الصدى رافعة
 لحجائبها كاشفة لنقائنها مكمل
 لشواهدنا متممة لفوائدها كافية
 لمن اقتصر عليها وافية

قرانها * قوله الذين شادوا الدين « الدين وضع لاهي سائق لذوي
 العقول باختيارهم الحمد الى ما هو خير لهم بالذات — خرج بالاهي
 لاوضاع الصناعية وبقوله سائق الاوضاع الطبيعية الغير السائقة
 كنبات — الارض وبقوله لذوي العقول افعال الحيوانات — المختصة
 وباختيارهم الاحوال السائقة لا بالاختيار كالوجدانيات — وبالحمد
 الكفر وقوله بالذات متعلق بالسائق يعني ان الوضع الالهي بذاته
 سائق لانه ما وضع الا لذلك والدين يضاف الى الله تعالى اصدوره
 منه والى النبي صلى الله عليه وسلم لظهوره منه والى كرامة لتدينهم به
 وانقيادهم له * قوله فهنا نكتب الخ * النكت جمع نكتة وهي الدقيقة
 سميت بذلك لتأثيرها في النفوس من نكت — الارض اذا ضربت فاثرت
 فيها بتقسيم او نحوه او لحصولها بحالة فكرية شبيهة بالنكتة او مقارنة
 لها غالباً ويقال لها اللطيفة اذا كان تأثيرها في النفس بحيث يورث نوعاً
 من الانبساط * تواتر المسما — بتطر الندى الخ * الندى المطر والعدى
 العطش * قوله مكمل لشواهدنا * الشواهد جمع شاهد وهي الجزئيات
 التي تذكر لاثبات القواعد لكونها من التنزيل او من كلام العرب
 الموثوق بعريبتهم فهي اخص من الامثلة اذ هي الجزئيات التي تذكر
 لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد اعم من ان تكون من
 التنزيل او كلام من يورث — بعريبتهم ام لا فالخاصية باعتبار انه يلزم في
 الشواهد ان تكون من كلام من يورث — بدون الامثلة واما كون الشواهد
 للاثبات والامثلة للايضاح فامر خارجي عرضي حتى لو اعتبر ذلك
 فربما يكونان متباينين قاله المولى سعد الدين وانما قال حتى لو اعتبر
 ذلك فربما يكونان متباينين اذ لو اشترط في كل منهما ان لا يتصد به
 الغرض المقصود من الاخر مع ما قصد فيه لتحقيق التباين الكلي في

الصدق ايضا لكن يكون الجزئي الذي قصد به الاثبات - ولا يصح
 مع واسطة وان لم يشترط كما هو الظاهر بتحقيق التباين الجزئي وهو
 العموم من وجه إلا ان يريد بقوله يذكر لكذا الصلوح لا ان يذكر له
 فحينئذ تكون الشواهد اخص ايضا ولذلك قال ربما لاكن تكون
 تلك الارادة بعيدة * قوله ببغية * في القاموس ابغيته بغاه وبغاء
 وبغية بضمهم وبغية بالكسر طلبته كانبغيته * قوله سن جنح * في
 القاموس جنح يجنح ويجنح ويجنح مال * قوله ان ينفع بها كما نفع
 باصلها * فقال الراغب النفع ما يستعان به في الوصول الى الخير وما
 يتوصل به الى الخير خير وضده الضر قال تعالى ولا يملكون لانفسهم ضرا
 ولا نفعا * قوله وما توفيتي إلا بالله * التوفيق جعل الاسباب موافقة
 الاسباب قيل لا بد من تشييد التعريف بما يخص الرفيق بالخير اذ
 لا يستعمل في جميع اسباب الشر ولا يخفى ان فاعل التوفيق هو الله
 تعالى وقد استتبع اهل اللسان نسبة الفعل الى الفاعل بالباء لانه يوهم
 آلاة فلا يحسن ضربي بزيد اذا كان زيد ضاربا وانما يقال ضربي
 من زيد فالعربي وما توفيتي إلا ممن الله وتوجيهه على ما استفاد من
 الكشف في تفسير سورة هود انه بتقدير مضاف حيث - قال وما كوني
 موفقا إلا بمعونة الله وتوفيقه * قوله عليه توكلت * اي عليا اعتمدت - لا
 على غيره قال الراغب التوكل يقال على وجهين يقال توكلت لفلان بمعنى
 توليت له وتوكلت عليه بمعنى اعتمدته قال تعالى وعليه فليتكمل المتكلمون
 ولا يرد على الحصر وقوع الاعتماد على غيره لان الحصر اضافي بالنسبة
 الى الاصنام او المراد الاعتماد على غيره في تحصيل الاسباب وتيسيرها وهما
 مختصان به تعالى او ان المتصور بالاعتماد انما هو الله تعالى والاعتماد
 على غيره صوري ومعنى اعتمدت - على فلان اعتمدت - على الله بواسطة

ببغية سن جنح من طلاب علم
 العربية اليها والله المستول ان
 ينفع بها كما نفع باصلها وان
 يذل لنا طرق الخيرات وسبلها
 انه جواد كريم روف رحيم وما
 توفيتي إلا بالله عليه توكلت -

فلان وقد يقال المقصود الاعتماد عليه في جميع الامور كما يوضح ذلك
من حذف المعمول والاعتماد عليه في جميع الامور مختص به لان
بعضها لا يكون إلا به وما يستل عنه معنى على في نحو هذا التركيب
وقد جعله الرضى من الاستعلاء الجازي وحاصل معناه لزوم التفويض
واللائق بالادب عدم التعبير بالاستعلاء مطلقا وان يقال معنى على في
مثله لزوم التفويض الى الله فمعنى توكلت على الله لزمت تفويض امري
اليه واللفظ قد يخرج بشهرته في الاستعمال في الشيء عن مراعاته اصل
المعنى كما في قولك ما اعظم الله فقد خرج لفظ على هنا عن معنَى
الاستعلاء لاشتراك استعماله بمعنى لزوم التفويض الى الله وعلى هذا
النوال قوله تعالى كان على ربك حتما مقتضيا اي كان واجبا الوقوع
بمقتضى وعد الصادق تعالى عن استعلاء شيء عليه قاله الكمال بن ابي
شريف في حواشي التحلي * قوله واليه انيب * اي ارجع بعد
الموت للجزاء على الاعمال اليه لا الى غيره قال تعالى ان الينا اياهم ثم
ان علينا حسبتهم نسئله التوفيق الى احسن الاعمال * والتلبس باكمل
الخصال والافعال * بحرمة حبيبته الاكمل * ورسوله الاكمل * وواله
وصحبه الاخيار * قوله قول * اي تقول ولم يوشح الخبر مع ان
شروط التطابق موجودة وهي كونه مشتقا او موقولا به وكونه رافعا لضمير
الابتداء وعدم استواء المذكر والمؤنث فيه لكونه مصدرا واعتبار الاصل في
مثله جائز وهذا الاعتذار انما احتيج اليه لكون الخبر عند مؤنثا والخبر مذكرا
واما في قول سن قال وحد الكلمة قول مفرد فلا حاجة اليه لان المطابقة
حاصلة فمن اعتذر عند ما ذكر كما وقع في الحواشي المحشوية فتد قول
على شيء ظانا انه يقول على غيره * قوله تطلق الكلمة في اللغة على الجمل
المفيدة * هذا الاطلاق بجازي وهو اما بجاز مرسل من قبيل اطلاق اسم

واليه انيب — *

ص الكلمة قول مفرد

ش تطلق الكلمة في اللغة على

الجمل المفيدة كتوله تعالى كلا

انه كلمة هو قائلها اشارة الى قوله

رب ارجعون لعلي اعمل صالحا

فيما تركت وفي الاصطلاح على

القول المفرد

الجزء على الكل واما استعارة مصرحة وذلك بان شبه الكلام بالكلمة بجامع
الوحدة في كل لان الكلام لما ارتبط ببعضه ببعض حصلت له بذلك
وحدة فصار شيها بالكلمة فاطلق اسم المشبه به على المشبه وعلى كل من
التوجيهين فالعلاقة تقتضي الاطلاق وعدم الاختصاص بالمفيدة وان
اشتهر التثديد بذلك وقول العلامة الغنيمي بعد توجيه الاستعارة ربما
يؤخذ من هذه العلاقة اشتراط الافادة اذ لا ارتباط لا يكون في غير المفيدة
فيه نظر كيف وقد جعل وجه الشبه لا ارتباط الذي هو في المشبه به اتم
ولا فائدة في الكلمة وانما لا ارتباط بين حروفها كذا في الحواشي الياسينية
وفيه ان وجه الشبه المذكور هو الوحدة لا لا ارتباط وان كانت الوحدة في
المشبه بسبب وكما تطلق لغة على ما ذكر تطلق ايضا على اللفظ المشرود وهذا
هو مدلولها الحقيقي واذا سكته عن بيانه لانه علم من تعرضه المعنى الجازي
فتطابقان الحقيقي لغة مساو للاصطلاحي وكون الاطلاق المذكور مجازيا صرح
به جمع منهم شارح الامتحان ناقلا له عن ابن مالك نصه قال ابن مالك
اطلاق الكلمة على احد جزئي العلم المضاف بجاز مستعمل في عرف النحاة
واما اطلاقها على الكلام كما يقال كلمة الشهادة فجاز مهملة في عرفهم مستعمل
في اللغة والعرف العام وصرح بديس في حواشيه حيث قال وهذا الاطلاق
مجازي فلا وجه لانكاره وان كان المنكر كونه حقيقة فلم يدعه احد اه وبه
يستط ما في الحواشي الحشاوية من ان اعتبار العلاقة انما يناسب اذا كان
الاطلاق مجازيا وليس كذلك بل هو على سبيل الحقيقة عند اللغويين والمراد
بالمحمل الجنس الصادق بالواحدة والاكثر لان لام التعريف التي للجنس
تبطل معنى الجمع والمراد بالمثيدة الدالة على معنى يحسن السكوت عليه قوله
والمراد بالقول اللفظ الدال على معنى * مفردا كان او مركبا حسن السكوت
عليه ام لا والمراد بالدال الدال بالوضع اعم من ان يكون شخصيا كدلالة

والمراد بالقول اللفظ الدال على
معنى كرجل وفرس والمراد باللفظ

المفردات على معانيها الحقيقية او نوعيا كدلالة المركبات والعجارات
 وبهذا يصحل تشكيك بعضهم وحاصله ان دلالة اللفظ تنقسم الى ثلاثة
 اقسام وضعية كدلالة المفردات على معانيها الحقيقية وعقلية كدلالة المركبات
 والمفردات العجارية وطبيعية كدلالة اخ على وجع الصدر فان اراد الاول كما هو
 مقتضى قوله بعد وهو خاص بالموضوع خرج عنه المركبات والمفردات العجارية
 وان اراد الثاني خرج عنه المفردات الحقيقية وقد تقرر ان القول اعم
 من الكلام والكلم والكلمة وان اراد مطلق الدلالة دخل نحو اخ واللفظ
 المهمل لدلالته على حياة الناطق به وذلك لا يسمى كلمة فضلا عن ان
 يسمى قولاً ووجه الاضطلاع ان نختار الاول وقوله خرج عنه المركبات
 والمفردات العجارية لانسلمه لان الحق انها موضوعة بالوضع النوعي كما صرحوا
 به وقوله على معنى مصدر ميمي بمعنى اسم المفعول اي ما يعنى من اللفظ
 ويقصد واورد عليه انه نكرة في سياق اثبات فيلزم ان لا يكون المشترك
 قولاً واجيب بان الموضوع لمعنيين موضوع لمعنى واحد فيكون داخل قوله
 والمراد باللفظ الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية وهذا التعريف قيل
 انه رد بحضرة بدر الدين بن مالك على ما قاله الشنواني او المصنف على ما
 في التوشيح وسلم بان نحو واو العطف يسمى لفظاً قطعاً ولا يقال انها
 اشتملت على هذا الحرف لان الشيء لا يشتمل على نفسه فالاحسن
 تعريفه بالصوت المشتمل على تقطيع ويمكن ان يجاب عنه بان الصوت
 فيه جهة عموم وهي كونه صوتاً وجهة خصوص وهي كونه لفظاً فهو مشتمل
 من جهة عموم ومشتمل عليه من جهة خصوصه بقي ان مقتضى التعريف
 ان الحركات ليست بالفاظ اذ هي كفيات للصوت والحرف فلا يصدق
 عليها اللفظ وكذا الصيغة وكلامنا على مذهب سن يجعل الحرف نفس الصوت
 المكيف لا الكيفية له وهو الاحق بالقبول وان الضمائر المستترة ليست

الصوت ————— المشتمل على بعض
 الحروف سواء دل على معنى كزيد
 او لم يدل كديز مقلوب زيد وقد
 تبين ان كل قول لفظ ولا
 ينعكس والمراد بالمفرد

بالفاظ وكلمات حقيقية وانما هي في حكمها من حيث انها تقع محكوما
عليها وموكدة ومعطوفا عليها ونحوها فيجب خروجها عن تعريف اللفظ
كما يجب خروج زيد الشجاع من تعريف الاسد ونظيرها الجمل الواقع
مسندا اليها في نحو زيد قائم جملة اسمية فانها في حكم الكلمات وتاويلها
لا هي هي والتحقيق ان الكلمات المستتر فواعلها دالة بصيغها عليها بلا
فاعل لفظي اصلا وانما حكموا بوجوده واستتاره حفظا لقاعدتهم من ان
كل فعل وشبهه لا بد لهما من فاعل لفظي كما حكموا على عمر بالعدل
وعلى اسامة بالعلية كيف ولاستتار هو الاختفاء تحت شيء او جوف
والاصوات اعراض غير قارة لا يتصور لها تحت ولا جوف فظهر ان مراد
سن قال ان المستكن ليس من مقولة الحرف والصوت انه ليس بموجود
اصلا بل اعتباري محض وانما خصهما بالذكر اذ لا احتمال لغيرهما وهذا
ظاهر جدا ولا كن قد خفي على بعض فطن انه من مقولة اخرى فقال
لا ادري من اي مقولة هو وعلى بعض حيث قال ليس هو من مقولة معينة بل
تارة يكون واجبا وتارة يكون ممكنا جسما او عرضا وتارة يكون من مقولة
الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت فقله ليس من مقولة الحرف والصوت
ليس على ما ينبغي فاحفظه فانه قد خفي على غيري حتى قال بعض
الفضلاء لا ادري من اي مقولة هو فليت قول بلغة اه وهذا تبجح
وغرور بما هو غلط فاحش اذ النحاة جعلوا المستكن جزء الكلام وفاعلا
ومرفوعا ومعطوفا عليه الى غير ذلك وما ذكره من واجب وممكن انما هو
مدلول ذلك الامر الاعتباري والمستكن الحكم وقد اعترف به حيث
قال اذا رجع الضمير الى الصوت ولم يجعل النحاة الامور الخارجية جزء
الكلام ولا قائمة مقام الالفاظ وهذا فرية بلا مرية * قوله ما لا يدل جزوه
على جزء معناه * قيل تعريف المفرد بما ذكر تعريفه له بحسب معناه في

ما لا يدل جزوه على جزء معناه
وذلك نحو زيد فان اجزاءه
وهي الزاي والياء والdal اذا
افردت لا تدل على شيء مما
يدل هو عليه بخلاف قولك غلام
زيد فان كلا من جزئيه وحما
الغلام وزيد dal على جزء معناه
فهذا يسمى مركبا لا مفردا *
فان قلت لم لا اشترطت في
الكلمة الوضع كما اشترطت في
الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد *
قلت انما احتاجوا الى ذلك
لاخذهم اللفظ جنسا للكلمة واللفظ
ينقسم الى موضوع ومهمـل
واحتاجوا الى الاحتراز عن
المهمـل بذكر الوضع ولما اخذت
القول جنسا للكلمة وهو خاص
بالموضوع اغناني ذلك عن
اشتراط الوضع فان قلت لم
عدلت عن اللفظ الى القول
قلت لان اللفظ جنس بعيد

اصطلاح المناطقة وهو مخالف لمعناه بحسب اصطلاح النحاة اذ هو ما تلفظ به في مرة واحدة كما للرضي ويدل عليه حكمهم بمنع صرف بعلبك العلمية والتركيب فهو من خاط اصطلاح باصطلاح فنحو عبد الله عليا داخل في الكلمة على الاول خارج منها على الثاني ويدل الاول عددهم اياه من اقسام العلم المحدود من اقسام المعرفة المحدودة من اقسام الاسم المحدود من اقسام الكلمة ويدل الثاني كونه معربا باعرابين وقراحم المركب كل اسم ركب من كلمتين قال السيد الشريف والاول مناسب لتحديد الكلمة باللفظ والثاني لتحديد المعنى باللفظة كما فعل الزمخشري والمطرزي وانسب بقواعد العربية ومقاصدها قال في امتحان الاذكياء والحق مندي هو الاول لانهم اعترفوا بانه لا دلالة لجزء العلم على معنى اصلا فصار كزاي زيد فكما لا يجوز ان يجعل كلمة لا يجوز ان يجعل هذا ايضا ولو كفى دلالة قبل العلمية لكان بعلبك كلمتين وان المتبادر من ذلك ووضع لمعنى ومفرد البقاء على الحال لا الانتطاع للاستصحاب والتعريفات يجب حملها على المتبادر كيف وعبرة الفصل اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع وانتقوا ان المتبادر من صيغة الفاعل الحال وانها حقيقة فيه فمن اراد ادخال جزء العلم فلا بد له من تعريف جديد ثم قال واما قولهم معرب باعرابين فممنوع بل الاعراب ما في آخر الاول فقط والثاني مشغول بحكاية خاصة او عامة الا ترى ان معنى الاضافة لم يبق اصلا فكيف يكون الجر علامة له وان الفاعلية انما هي لجموع المضاف والمضاف اليه لا لجر المضاف اذ لا معنى له اصلا وانما جرى الاعراب في آخره مع كونه وسط الكلمة لاشتغال الآخر بالحكاية وكونه كلمة معربة في الاصل وان صار لان جزء كلمة وذلك اولى من جعل الاعراب تقديريا او محليا كما في تابط شرا عليا وليس هذا بابعد من اعطاء

اعراب كلمة لكلمة اخرى مجاورة لها بمجرد كونها في صورة الحرف وان كان اسما حقيقة في نحو جاءني الضارب زيد او رجال إلا زيدا واما قولهم المركب كل اسم ركب من كلمتين فمشتك كالزام فلا بد من تاويل وهو الحمل على الجواز باعتبار الكون * قوله لانطلاقه على المهمل والمستعمل * الاولي الموضوع والمهمل اذ الذي يقابل المهمل انما هو الموضوع لا عم من المستعمل ويمكن ان يجاب بان المراد بالمستعمل المستعمل بالقوة وحينئذ فيساوي الموضوع لاكن لا يكون في العدول عنه فكتة ودعوى انها الاختصار في المقابل اعني المهمل اذ هو اخصر من غير الموضوع لا يخفى ما فيها اذ لو قال لانطلاقه على الموضوع والمهمل لحصل الاختصار مع حسن المقابلة * قوله والقول جنس قريب * اي لانه يصلح ان يكون جوابا عن الماهية وعن كل ما يشاركها فيه فانه اذا قيل ما الكلمة والكلام كان الجواب بالقول وكذا اذا قيل ما الكلمة والمركب الاضافي او ما الكلمة والمركب لاسنادي او ما الكلمة والمركب التقيدي كان الجواب في الجميع بالقول لانه تمام الماهية المشتركة بينها وهذا بخلاف اللفظ فانه انما يكون جوابا عن الماهية وعن بعض المشاركات دون بعض الا ترى انه اذا قيل ما الكلمة والكلام لم يكن الجواب باللفظ لعدم كونه تمام المشترك بينهما بخلاف ما اذا قيل ما الكلمة والمهمل فانه يكون الجواب باللفظ اذ هو تمام المشترك بينهما هذا وقد ذكر العلامة البدر الدمايني وجهها لترجيح اللفظ على القول عارض به الوجه المذكور هنا فقال اثر نحو ما هنا وقد يعارض بان القول يطلق على الراي والاعتقاد اطلاقا متعارفا حتى صار كالحقيقة العرفية ومثل ذلك لم يعرض في اللفظ اه واجاب عنه العلامة الشمني بان القول وان اطلق على غير اللفظ بطريق الاشتراك لاكن هنا ما يدل على ان المراد به اللفظ واستعمال

لانطلاقه على المهمل والمستعمل
كما ذكرنا والقول جنس قريب
لاختصاصه بالمستعمل

اللفاظ المشتركة في الحد انما يكون نقصا فيه ان لم تقم قرينة تعين المقصود
واما ان قامت قرينة تعيينه فانه لا يكون نقصا بخلاف وضع الجنس
البعيد موضع الجنس القريب فانه نقص في الحد على كل حال فما ذكره
في معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة اذ بقي ان يقال مقتضى كونه
جنسا للكلمة ان يكون جزءا لها ومقتضى كونه اسما لقبوله علامات الاسماء
ان يكون جزءيا وهما متباينان لحمل الكلي على الجزئي دون الجزء ويمكن
ان يجاب بان القول له اعتباران فباحدهما اعني خصوص مادته يكون
جزءيا وبالاخر اعني مفهومه يكون جزءا وكذا مفرد وبهذا سقط ما قيل
ان فرد الشيء لا يكون جنسا له لان الفرد خاص والجنس عام تامل
* قوله واستعمال الاجناس البعيدة في الحدود معيب عند اهل النظر *
اصل هذا الكلام لا يبي حيان في شرح التسهيل معترضا بقول مصنفه
الكلمة لفظ مستقل النح وتعبه المصنف عليه هنا مع انه اجاب عنه بان حدود
النحاة وغيرهم من علماء الشرع ليست حقيقة يراد بها الكشف التام عن
حقيقة الحدود يعني حتى يرقى فيها بالجنس والفصل القريبين وانما
الغرض منها تمييز الشيء ليعرف انه صاحب هذا الاسم وهذا الغرض
لا يخل به استعمال الجنس البعيد ونحوه مما يحترز عنه اهل العقليات
قال وانما وقعت هذه الاعتراضات في كتب النح من جهة متأخري
المشاركة الذين نظروا في تلك العلوم ولم يراعوا مقاصد ارباب الفنون
ثم على تقدير صحته فانا نمنع اولا كون القول اخص ونقول بل هما
سواء وهو قول ابن جني فلا مزية لاحدهما على الاخر ثم اذا سلمنا انه
اخص وهو قول الجمهور انما يلزم العدول اليه لو سلم استعماله عن معارض
ولاكنه معارض بانه استعمل في الراي غالبا حتى صار كالحقيقة فصار
استعماله في الحد كاستعمال اللفاظ المشتركة وهو مذموم في الحدود اه وقد

واستعمال الاجناس البعيدة في
الحدود معيب عند اهل النظر

ص وهي اسم وفعل وحرف
ش لما ذكرت حد الكلمة بينت
انها جنس محتته ثلاثة انواع
الاسم والفعل والحرف والدليل
على انحصار انواعها في هذه الثلاثة
الاستقراء فان علماء هذا الفن
تتبعوا كلام العرب فلم يجدوا إلا
ثلاثة انواع فلو كان ثم نوع رابع
لعثروا على شيء منه

علمت اندفاع المعارضة المذكورة مما نقلناه عن الشمني * قوله وهي
اسم وفعل وحرف * من المعلوم المقرر ان الضمير اذا كان معناه مذكرا
وخبرة مونثا او بالعكس كانت رعاية الخبر احسن وحينئذ فالاولى وهو
ويمكن ان يقال ان الخبر مونث محذوف وقوله اسم النخ بدل منه
بناء على جواز حذف المبدل منه اي وهي ثلاثة اسم وفعل وحرف
والضمير عائد الى الكلمة باعتبار مفهومها اذ هو المنقسم الى الثلاثة. لانه
بانضمام الدال على معنى في نفسه غير مقترون بزمان الى القول المفرد
يحصل مفهوم الاسم وهكذا فالتقسيم لمفهوم الى مشاهيم ومن هنا يظهر
اندفاع ما قيل ان الضمير ان عاد اللفظ الكلمة ورد انه لا يكون إلا اسما
او الى معناها ورد انه ليس بمونث فلا يصح هي وانه ليس باسم ولا فعل
ولا حرف لانه الناطق والمعنى ليس بلفظ وفي اطلاق ان المعنى ليس
بلفظ نظر لانه قد يكون لفظا كمدلول اسماء الافعال واسماء المصادر فان
معناها لفظ الفعل ولفظ المصدر على الصحيح لطيفة الشيء بالشيء يذكر
حكى لي والدي رحمه الله تعالى رحمة واسعة قال كان امير افريقية ابو
الحسن علي باشا شارح تسهيل الفوائد مشابرا على قراءة تفسير البيضاوي
بين يديه بحضور جماعة من علماء العصر وكنت من جملة من حضر فمر بنا
تركيب وقعت فيه مخالفة بين الضمير ومفسره في التذكير والتانيث
مراعات للخبر فاستشكل الامير ذلك وقال كيف خالف الضمير مفسره
فسكت الحاضرون ولم يحضروهم جواب فاجبته بان الاولى في مثل
هذا مراعات الخبر فلذلك خالف قال الوالد فاحسن صلاتي واعظم
جائزتي حتى حسدني بعض الحاضرين عليها وقال ان هذا امر مشهور
مسطر تحت كل ورقة فقال له الامير حيث كان الامر كما ذكرت فثم لم
تجب بمثل ما اجاب به ثم قال اني لم اعظم جائزته لغرامة ما اتى به

ص فاما الاسم فيعرف — بال
كالرجل

وانما قصدت بذلك تعظيم اهل العلم وترغيب الناس في تعلمه والبحث
عليه فجازاه الله على نيته خيرا ورحمه رحمة واسعة * قوله فاما الاسم *
اي ما صدقاته في الجملة اذ المعلم بهاته العلامات بعض الماصدقات
ولا فراذ لا كلها ولا الماهية فال فيه للعهد الذهني على ربي اهل المعاني
ويحتمل ان تكون للجنس وذلك لا يقتضي تمييز كل فرد من افراد
الاسم بها حتى يرد النقص بكيف لان الجنس يوجد ويتحقق في ضمن
بعض الافراد فتميزة تميزه ويحتمل ان تكون للعهد الخارجي والمعهود
الاسم المتقدم في التقسيم ويرجع ذلك عند التحقيق لاحتمال الجنس
والحقيقة اذ المقصود بالاسم الواقع في التقسيم ذلك ثم العدول عن
الاصمار الى الاظهار في قوله فاما الاسم مع ان المقام مقام اضمار مخافة
توهم عود الضمير الى الفعل والحرف لكونه اقرب مذكور فالاعمال اوضح
من الاصمار خصوصا للمبتدي المقصود بالكتاب * قوله فيعرف بال *
قيل وجه الاختصاص كون الفعل خبرا وحقه التنكير وهذا مع كونه
قصورا يفيد الاولوية لا الامتناع لنحو زيد اخوك وقيل لما تعاقب
التنكير والتعريف على اللفظ لزم تعاقب علامتيهما فلما لم يكن في الفعل
علامة التنكير لم يدخل عليه اللام وفيه ان اللزوم ممنوع كيف ونحوه
ويارجل لا يدخله اللام ونحو افضل لا يدخله التنوين كذا في امتحان
الاذكاء ويمكن دفعه بان المراد لزوم التعاقب في النوع لا في الافراد
فيكون المراد بهوله في الفعل نوعه وقيل انها لتعيين المعنى المطابق
الاستقل وهو لا يوجد الا في الاسم وادبانها قد تكون لتعيين المدلول
للاتزامي نحو عندي لاسد الرامي وقد تكون للتضمني كما في
الصفات فانها تدل على الحدث والنسبة والذات ولاحظ للاولين من
التعريف وهذا مردود بان دلالة لاسد على الشجاع انما تكون التزامية

ان لو اريد به الموضوع له وقد صرحوا بان الدلالة على المعنى العجزي
 مطابقة وان كان فيه شبهة وقوله ولا حظ النح ان اراد من حيث انهما
 مستقلان فليسا مدلولي الصفة وان اراد من حيث انهما قيد للذات
 فعدم السخط مدحوخ فان التعريف في المحسن ليس للذات المجردة
 بل للذات المنسوب اليها المحسن نعم يرد عليه ان اشتراط المطابقة انما
 عرف من الاختصاص فكيف يعرف الاختصاص منه كذا في الامتحان
 * قوله وبالتنوين * هو في الاصل مصدر نونت الكلمة اذا الحقت
 * اخرها النون المذكورة لا مطلق النون كما يذهب بعض العبارات ثم
 غلب حتى صار اسما للنون المذكورة وبذلك يندفع اعتراض السهيلي
 بان التنوين فعل المنون فلا يصح حمل النون عليه كذا في الحواشي
 الياسينية وفيه انه انما يحسن كونه علما بالغلبة ان لو كانت النون
 المذكورة جزءيا من جزءيات المعنى الكلي الذي وضع اللفظ بآرائه
 اعني الخاق النون المذكورة وليس فليس ولا يرد على ذلك العلامة قوله
 اليوم على لو لان لو هنا علم على لفظه واذلك شدد * اخرها وجرت كذا
 في الحواشي الحفناوية وهو مبني على ان الكلمة اذا قصد بها لفظها دون
 معناها كانت علما على ذلك اللفظ لانها موضوعة بوضع ضمني لشيء بعينه
 غير متناول ما اشبهه وقد رده السيد السند . افاض عليه رحمة الواحد
 الاحد . فقال في بحث تنكير المسند اليه من شرح المفتاح في بحر كلام
 ذكره وان اريد به اللفظ كان ايضا معرفة لانه موصول بهذا اللفظ لانه
 علم حقيقة بناء على ما توهم من ان وضع اللفظ لمعنى يتضمن وضعه
 لنفسك ذا اللفظ علما له وانه باطل قطعاً لان الاشارة المهمة اذا اريد
 بها انفسها كانت مشاركة للالفاظ الموضوعات التي اريد بها انفسها في
 اجراء احكام المعرفة عليها بلا فرق ودعوى وضع المهملات لانفسها مما

وبالتنوين كرجل وبالحديث
 منه كناية ضربت

ش لما بينت ما انحصرت فيه
 انواع الكلمة الثلاثة شرعت في
 بيان ما يتميز به كل واحد منها
 على قسيمه لتتم فائدة ما ذكرته
 فذكرت ان للاسم ثلاث علامات
 علامة من اوله وهي الالف واللام
 كالفرس وعلامة من آخره وهي
 التنوين وهو نون

لا يلتفت اليه اه كلامه * قوله ساكنة * اي اصالة والتقييد بذلك
للايخرج ما حرك لغرض التثاء الساكنين كتوين محظورا انظروا وانما
لم يحذفى كما حذفت نون التوكيد الخفيفة عند ملاقات الساكن
لتكون للنون اللاحقة للاسم مزية على النون اللاحقة للفعل لشرفه وخرج
التحركة اصالة كنون صيفين وخرج بقوله تلتحق الاخر نون منطلق
وانطلق ولاولى حذفه لاغناء قيد لا خطأ عند لانه كما يخرج به نون
التوكيد الواقعة اثر ضمة او كسرة يخرج به نون نحو منطلق وانطلق
وخرج بقوله لغير توكيد نون التوكيد الواقعة اثر فتحة بناء على ان المراد
ثبوتها في الخط ثبوتها فيه بصورتها واما اذا اريد به ما هو اعم من ثبوتها
بصورتها او بعوضها كما استظهره بعضهم فلا حاجة اليه لخروجها بقوله
لا خطأ لانها حينئذ ثابتة لفظا وخطا بهذا الاعتبار ثم المراد بعدم ثبوتها
في الخط عدم ثبوتها قياسا وحينئذ فلا يرد ان التنوين في كايين ثابت
خطا برسمه نونا لان ذلك على خلاف القياس حسنه انه لما دخل في
التركيب اشبه النون الاصالية * قوله وحينئذ * زعم ابن مالك ان
اضافة حين الى اذ من قبيل اضافة المؤكد الى التاكيد والذي يظهر انها
من اضافة الاعم الى الاخص كشجر اراك وذلك ان اذ مضافة الى جملة
مخوفة فاذا قلت جاء زيد فاكرمته حينئذ فالمعنى اذ جاء فالثاني فيه
مخصص بالاضافة الى المجيء والاوّل عام من ذلك فلا يكون الثاني
مؤكد له نعم يكون مفسرا له ومبيناً كما يتبين الاعم بالاخص والاضافة
فيه بيانية اي واكرمته حيناً هو حين مجيء زيد قاله في الحواشي
الهندية * قوله وبالحديث عند * الضمير في عند ليس عائدا على الاسم
من حيث هو اسم والا لزم الدور وانما هو عائدا على اللفظ او الشيء او لا
يقتضي معاد الغلبة استعمال تلك العبارة في مطلق الاسناد اليه حتى

ساكنة زائدة تلتحق الاخر لفظا
لا خطأ لغير توكيد نحو زيد
ورجل وصد وحينئذ ومسلات فذلك
وما اشبهها اسما بدليل وجود
التنوين في آخرها وعلامة معنوية
وهي الحديث عنه حكاية زيد
فزيد اسم لانك قد حدثت عنه
بالقيام وهذه العلامة انفسع
العلامات المذكورة للاسم وبها
استدل على اسمية التاء في
ضربت الا ترى انها لا تقبل
ال ولا ياحقها التنوين ولا
غيرهما من العلامات التي تذكر
للاسم سوى الحديث عنها فقط
ص وهو ضربان معرب وهو ما
تغير آخره بسبب العوامل
الداخلية عليه كزيد ومبني

صارت كالعلم عليه . والمعنى يعرف بالحالة التي يعبر عنها بهذه العبارة
 وبه يندفع ما قيل ان العلامة كلام عام اعني مطلق الاسناد الى الشيء
 لا الاخص الذي هو الحديث والاخبار عنه ولا حاجة الى الجواب بانه
 اطلق الاخص واراد العام وانما اختص الاسناد اليد بالاسم لان الفعل
 وضع لان يكون مسندا ضرورة انه موضوع للحدث والنسبة الى فاعل
 معين فهو لا يتحقق الا مسندا قال في الحواشي الياسينية وفي هذه
 العلامة خلاف فقد ذهب هشام وثلعب ومن وافقهما من الكوفيين الى
 جواز الاسناد الى الجملة مطلقا والفراجماعة الى جواز الاسناد اليها بشرط
 كون المسند قليلا واقتربا بمعلق وهو في ذلك تابع للصنف فقد حكى
 في الجملة التفسيرية من مغنيد نحو ما قال ولاكن في الحواشي الهندية
 ما اظن ان احدا من الكوفيين ولا غيرهم يذرع في ان من خصائص
 الاسم كونه مسندا اليد فيحمل ما ذكره من جواز الفاعل جملة على معنى
 ان المصدر المفهوم من الجملة هو الفاعل المسند اليه معنى وغايته ان
 التاويل هنا وقع بغير واسطة حرفي مصدرية فهو كما يقول الكل في
 نحو قمت حين قام زيد من ان الجملة وقعت مضافا اليها مع ان
 الاضافة من خصائص الاسماء كالاسناد اليد لاكن الجملة موصولة عندهم
 بمفرد اي حين قيام زيد ولا بدع في هذا لانه واحد مطردا في الاضافة
 كما مثلنا وفي باب التسوية نحو سواء علي اقامت ام قعدت اي قيامك
 وقعودك وفي نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا يكن منك اكل
 سمك مع شرب لبن فحشام وثلعب ومن قال بتوليها الحقوا مثل
 يعجبني يقوم زيد بتلك الابواب والبصريون منعوا من هذا الذي ينبغي
 ان يحمل كلامهم عليه فيما يظهر لي والله تعالى اعلم * قوله وهو بخلافه *
 يحتمل ان تكون الباء للابسة اي وهو ملتبس بخلافه والمراد

وهو بخلافه

بالخلفي الخالفة ويحتمل ان تكون زائدة والمراد بالخلفي الخالف
وعلى الاول فتقدير المتعلق كائن او قد كان اولى من تقديره ما كان كما هو
منع بعضهم اما اولا فلان تقليل الحذف ما امكن احسن من تكثيره
واما ثانيا فلسلامته من حذف الموصول وبعض الصلة اذ قوله بخلافه
من تمامها قيل والتعبير بالضد اولى من التعبير بالخلاف لان الخلفين
قد يجتمعان بخلاف الضدين والتعبير بالنقيض اولى منهما لان
النقيض لا يجتمعان ولا يرتفعان بخلاف الضدين فانهما قد يرتفعان
فالتعبير بالخلاف يوجب اجتماع والتعبير بالضد يوجب الارتناع بخلاف
التعبير بالنقيض فانه مقتضى لعدم الاجتماع ولعدم الارتناع كما هو الواقع
هنا ويمكن ان يجاب بان ايها التعبير بالخلاف الاجتماع مرفوع
بقوله وهو ضرر بان انه اذ هو تقسيم ولا اصل فيه تنافي لاقسام وعدم
اجتماعها وبقوله في لزوم التثنية ولزوم الكسر وبان التعبير بالنقيض لا
يصح بحسب اللغة ولا بحسب الاصطلاح اللهم الا على ضرب من
المساحة باعتبار انه مساو للنقيض اذ المبني مساو لنقيض المعرب اعني
لا معرب على انه يمكن ان يكون المقصود الاشارة الى القول بثبوت
الواسطة كما زعم بعضهم في المضاف الى ياء المتكلم وهي لا تتفق مع
التعبير بالنقيض ثم انه لا خفاء في ان المعرب والمبني عبارة عن اللفظ
المعرب والمبني واللفظ عبارة عن الصوت المشتمل على وجوه عرض غير قار
فيها عرضان ولا زالت اقضي العجب من قول صاحب الحواشي
الياسينية ان التضاد انما يكون بين الاعراض لا الجواهر كما صرحوا به
ولا خفاء ان المعرب والمبني ليسا من الاعراض فتضادهما باعتبار تضاد
وصفيهما انتهى كلامه في قوله كقولاء في لزوم الكسر يجوز ان
يكون خبرا مبتدأ محذوف اي والمبني كقولاء او وذلك كقولاء وان

كقولاء في لزوم الكسر وكذلك
حذام وادم في لغة الحجازيين
وكاخذ عشر واخواته في لزوم التثنية
وكقبل وبعد واخواتهما في لزوم
الضم اذا حذف المضاف اليه
ونوي معناه وكمن وكم في لزوم
السكون وهو اصل البناء

ش لما فرغت من تعريف الاسم
بذكر شعي من علاماته عقت
ذلك ببيان انقسامه الى معرب
ومبني وقدمت المعرب لانه
الاصل واخرت المبني لانه الفرع
وذكرت ان المعرب

يكون مفعولا لفعل محذوف تقديره اعني كهؤلاء وقوله في لزوم الكسر
متعلق بمعنى الكاف لبيان وجه الشبه وقوله في لزوم الكسر اي بلا
تنوين يعني في الاشهر فلا ينافي انه قد جاء ضمير كما جاء كسرة مع
التنوين * قوله هو الذي يتغير آخره * اشار بكلمة الذي الى ان ما
في الاصل موصول اسمي وذلك غير متعين اذ يمكن كونها نكرة موصوفة
بل قيل انه الاولى لانها خبر والاصل في التنكير ولئلا يلزم لاقتصار على
الفصل لان الموصول مع صلته كالشيء الواحد فلا تكون كلمة ما جنسا
وعلى كل تقدير فكلمة ما واقعة على الاسم ضرورة ان التعريف ليس
للمعرب مطلقا وانما هو للمعرب من الاسم اذ هو المقتسم الى المعرب والمبني
وبهذا يندفع ما قيل ان التعريف اسم من المعرف لصدق المعرب
من الافعال ولا حاجة الى الجواب بانه مبني على مذهب المتقدمين
الذين يجوزون التعريف بالاعم ويحتمل ان يكون الضمير عائدا على
المعرب لا بتقدير كونه من الاسم فتكون كلمة ما واقعة على ما هو اعم من
الاسم والفعل كالكلمة ولا ينافيه قول الشارح لما فرغت من تعريف
الاسم بذكر شيء من علاماته عقت ذلك ببيان انقسامه الى معرب
ومبني وذكرت ان المعرب النحوي اذ يمكن كون ال في المعرب جنسية لا
عهدية وان كان خلافا للتبادر وعليه فالتعريف ايضا مساو للمعرف وان
كان المعرب على الاول خصوصية لاسم المعرب وعلى الثاني مطلق
المعرب بقي ان يقال ان التعريف غير مانع لصدق على الكلمات التي
يراد تركيبها مع عامل تتغير به ولم تتركب بالفعل ويجاب بان الافعال
التي تذكر في التعاريف انما يراد بها مجرد ثبوت الحدث من غير اعتبار
خصوصية الزمان الذي يفهم من صيغها وحيث لا يصدق الا على ما
ثبت تغيره بالفعل فتأمل والمراد بتغير الاخر ما هو اعم من تغير ذاته بان

هو الذي يتغير آخره

تغير بالضمة والفتحة والكسرة بسبب ما دخل عليه من جاءني ورابت والباء فلو كان التغير في غير الآخر لم يكن اعرابا كقولك في فلس اذا صغرته فليس واذا كسرتة افلس وفلوس وكذا لو كان التغير في الآخر وكسر ليس

(٢٤)

بسبب العامل كقولك جلست حيث جلس زيد فانه يجوز لك ان تقول حيث بالضم وحيث بالفتح وحيث بالكسر الا ان هذا لا يوجد الثلاثة ليست بسبب العوامل الا ترى ان العامل واحد وهو جلس وقد وجد معه التغير المذكور * ولما فرغت من ذكر المعرب ذكرت المبني وانه الذي يلزم طريقته واحدة ولا يتغير آخره بسبب ما يدخل عليه ثم قسمته الى اربعة اقسام مبني على الكسر ومبني على الشح ومبني على الضم ومبني على السكون ثم قسمت المبني على الكسر الى قسمين قسم متفق عليه وهو هولا فان جميع العرب يكسرون آخره في جميع الاحوال وقسم مختلف فيه وهو حذام وقطام ونحوهما

يتبدل حرف بحرف حقيقة وهو ظاهر او حكما كما في المثني حالتي الجر والنصب ومن تغير وصفه بان تبدل حركة بحركة حقيقة او حكما كما في ما لا يتصرف وجمع المونث حالتي الجر والنصب وهذا اول من كون الكلام على حذني مضاني كما قاله بعضهم وقدرة بقوله اي هيئة اخرة لقصوره على الاعراب بالحركات والسكون وعدم تناوله الاعراب بالحروف لان التغير وقع فيها نفسها ويمكن ان يجاب عنه بانه لما كانت الحروف نائمة عن الحركات صح ادراجها في هذا المقدر اسطفاً للنائب حكم المنوب عنه او انه انما اقتصر على الحركات لكونها الاصل والفروع محمولة عليها فتامله والمراد بالآخر ما هو اعم من الحقيقي والحكمي فيدخل الجزء الاول من العلم المركب تركيباً اضافياً وما غير ذلك اخرة كيد ودم وانما جعل الاعراب في الاخر لكونه دليل وصف الكلمة بكونها عمدة او فضلة والوصف متأخر عن الموصوف فكذا ما يدل عليه * فوله بسبب ما يدخل عليه * المراد بالدخول التسلط كما لوكد في نحو اتاك اتاك اللاحقون والتعبير بالدخول اولى من التعبير بالاختلاف الظهيرة في تعاقب العوامل فلا يصدق بالمعرب في اول احواله وان كان التعبير به صحيحاً باعتبار انه اريد به مطلق الوجود اذ يلزم من اختلافها وجودها قيل وكان من عبر به راعى مشاكته للتغيير والعوامل جمع عامل وصح جمعه على فراءل مع ان فاعلا وصفا لا يجمع عليه لكونه قد صار اسماً بغاية الاستعمال وهو يجمع على ذلك على انه انما يمنع جمع الوصفي منه عليه اذا كان وصفاً لمذكر عاقل وقد نص سيبويه على اطراد طوابع في نجم طالع ومن هنا يظهر انه لا حاجة الى ادعاء كونه جمع عاملة لان العامل قلما يكون غير كلمة وال فيه جنسية فتبطل معنى الجمع * قوله فان جميع العرب يكسرون اخرة * لا ينافي ما

من الأعلام المضمنة الآية على وزن فعال وامس اذا اردت به اليوم الذي قبل يومك فاما باب حذام ونحوه فاهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقا فيقولون جاءني حذام ورايت حذام ومررت بحذام وعلى ذلك قول الشاعر *

فلولا المزعجات من الليالي

لما ترك القطا طيب المنام

اذا قالت حذام فصدقوها

فان القول ما قالت حذام

فذكرها في البيت مرتين مكسورة

مع انها فاعل واقتربت بنو تميم

فرقتين فبعضهم يعرب ذلك كله

بالضم رفعاً وبالفتح نصباً وجراً

فيقول جاءني حذام بالضم

ورايت حذام ومررت بحذام

بالفتح واكثرهم ينصل بين ما

كان آخره راءً كوبر اسم لقبيلة

وحضار اسم لكوكب وسفار اسم

لما فيبنيه على الكسر كالحجازيين

وما ليس آخره راءً كحذام وقطام

ذكره في شرح الشذور من ان بعضهم يضم كما زعم لجوزان يكون ذلك البعض يستعمله بالوجهين نعم لو كانت العبارة فان جميع العرب يلتزمون كسره او نحوها لنافت تأمل * قوله من الأعلام المونثة * اي المونث مسماها فاسناد التانيث اليها اسناد مجازي وافهم انه لو سمي بها مذكر لم تبين وهو كذلك بل تكون معربة ممنوعة من الصرف للعلمية والنقل عن مونث لغيره * قوله لا تية على وزن فعال * اي معدولا كما قيد بذلك في التسهيل وقال شراحه واحترز بقوله معدولا عما ليس بمعدول سواء كان اسما مفردا كجناح او مصدرا كذهب او صفة كجواد او اسم جنس كسحاب فلو سميت بشئ منها انصرف قولاً واحداً إلا ما كان مونثا كعناق فممنوع الصرف * قوله يبنونه على الكسر مطلقاً * اي لشبهه بنزال وزنا وتعريفاً وتانيثاً وعدلاً وقيل لتضمنه معنى جاء التانيث قاله الرباعي وقيل لتوالي العلال وليس بعد منع الصرف إلا البناء قاله المبرد والمشهور الاول ووجه العدل في المشبه به ان نزال معدول عن مصدر مونث معرفة وهو النزلة كما قال المبرد ووجه التانيث والتعريف فيه انه علم لصيغة انزل ثم ان بناء ما ذكرنا ذكر من الشبه المذكور لا ينافي ما هو معلوم مقرر من قصر سبب البناء على شبه الحرف لان ذلك صادق بالشبه ولو بواسطة كما هنا فتأمل وقوله مطلقاً اي سواء ختم براءً ام لا كما يشهد به قوله واكثرهم ينصل بين ما كان آخره راءً الخ وليس المراد بالاطلاق سواء كان مرفوعاً او منصوباً او مجروراً كما زعم * قوله واكثرهم ينصل بين ما كان آخره راءً الخ * قيل العلة في ذلك الحرص على ابقاء الامة اذ لو اعرب اعراب ما لا ينصرفي كما هو مذهب الاقل لم تنات لهم الامة لعدم وجود سببها اعني الكسرة التالية للالف وفيه نظر اما اولاً فلان هذه العلة تقتضي عدم التفصيل والبناء عند

الجميع لان الامالة لغة جميعهم واما ثانيا فلان الامالة ليست من
الاسباب التي توجب بناء ما لم يوجد فيه سبب البناء بل ان كان
السبب فذلك والا فلا يصح البناء فتأمل * قوله فيعرب به اعراب
ما لا ينصرف * اي العلية والعدل عن فاعله عند سيبريه والعلية
والثانيث المعنوي عند المبرد وهو اقوى على ما لا يخفى اذ الثانيث
تحقيقي والعدل تقديرى والتحقيقي اولى بالاعتبار من التقديرى
وكان الحامل لسيبريه على اعتبار وقوع الاتفاق على اعتباره فيما ختم براء
ليحصل موجب البناء اعني توالي العلل فلما وقع الاتفاق على اعتباره
فيما ختم براء اعتبره فيما لم يختم بها حملا للنظير على النظير لتحصيل
سبب المنع * قوله فاهل الحجاز يبنونه على الكسر * اي لتضمنه معنى
حرف التعريف لانه تعرف بغير اداة ظاهرة واستدل في الاشتباه
والنظائر على ذلك بامرئين احدهما انه معرفة معنى لدلالته على يوم
مخصوص وليس هو احد المعارف فدل ذلك على انه متضمن لام
التعريف ثانيهما انه يوصف بذي الالف واللام كقولهم مضى امس
الذابر والاولا انه معرفة بتقدير اللام لما وصف بذلك لانه ليس احد
المعارف وقد استشكل العلامة البهوتي التعليل المذكور بان التضمن
القتني للبناء ليس هو ان يحل الاسم محلا هو الحرف كتضمن
الطرف معنى في والتدوير معنى من بل ان يخلف الاسم الحرف في
معناه بان يودى به معنى الحرف كتضمن متى معنى ان وذلك غير
مات هنا فالاولى ان يعلل البناء بمشابهة الحرف في الافتقار اذ هو
مفتقر الى اليوم الذي بعك فجرا بجرا الحرف الذي لا يدل الا على معنى
في غيره اه وفيه ان الافتقار المقتضي للبناء هو الافتقار الى الجملة اللازم
لا مطلق الافتقار اللهم الا ان يقال ذلك الموجب للبناء وهذا مجوز له

فيعرب به اعراب ما لا ينصرف واما
امس اذا اردت به اليوم الذي
قبل يومك فاهل الحجاز يبنونه
على الكسر فيقولون مضى امس
وما رايت مذ امس واعتكفت
امس بالكسر في الاحوال الثلاثة
قال الشاعر *

منع البقاء تقلب الشمس
وطلوعها من حيث لا تمسي
وطلوعها حمراء صافية
وغروبها صفراء كالورس
اليوم اعلم ما يجي به
ومضى بفصل قضائه امس
فامس في البيت فاعل بمعنى
وهو مكسور كما ترى وانترقت
بنو تميم فرقتين فمنهم من اعرب به
بالضمة رفعاً وبالفتحة مطلقاً
فقال مضى امس بالضمة
واعتكفت امس وما رايت مذ
امس بالفتح قال الشاعر *

لقد رايت عجبا مذ امسا

* قوله عجائزا * النخ نونه للضرورة قيل بيان لقوله عجا وقيل بدل
 منه وهو جمع عجوز قال ابن السكيت العجوز المرأة الكبيرة ولا تقل
 عجوزة والعامة تقولون ومثل صفة لعجائز وكذا قوله خمسا والسعالي جمع
 سعاة بالكسر ويقال ايضا سعاة بالمد والقصر وهي انثى الغول وقيل
 ساحرة الجن وروى سيبويه بدله مثل كافي جمع افعى وهي حية
 يقال لها رقشا رقيقة العنق عريضة الراس لا تزال مستديرة على نفسها
 لا ينفع معها ترياق ولا رقية يقال ذلك افعى بالتشوين لانها اسم وليس
 بصفة كذا في المصباح والرحل الماوى والمنزل والهمس ان تاكل الشيء
 وانت تخفيه ويروى ايضا ياكل ما في عكمهن والعكم العدل بكسر
 اوهماء وجملة لا ترك الله دعائية وزاد ابن السيد في شرح ابيات
 الجمل بعد هذا * ولا لقين الدهر الا نفسا * وقال النفس السقوط على
 الثقا وزاد ابن هشام النحري * فيها عجوزا لا تساوي فلسا * لا تكل
 الزبدة الا نفسا والبيت الشاهد من ابيات سيبويه الخمس التي ما
 عرف قائلها وقال ابن المستوفى وجدت هذه الايات الثمانية في
 كتاب نحو قديم للعجاج بن روبة وراه بعيدا من نمط وقوله لا تاكل
 الزبدة الا نفسا اي لاسنان لها فهي تنهشها وهذا اغراق وافراط
 والنهس اخذ اللحم بمقدم الاسنان اه * قوله وهو وهم والصواب النخ *
 قال في شرح التسهيل وما ادعاء غير صحيح لاستناع التثنية في موضع
 الرفع ولان سيبويه استشهد بالرجز على ان التثنية في امسا فتح اعراب
 وابو القاسم لم ياخذ البيت من غير كتاب سيبويه . فقد غلط فيما ذهب
 اليه . واستحق ان لا يعول عليه . اه قلت والبيت من بحر السريع
 لا من بحر الرجز فقوله ولان سيبويه استشهد بالرجز محل مناقشة اه
 وقد سبته الى التوجيه المذكور ابن هشام الاخميمي وغيره من شراح الكتاب

عجائزا مثل السعالي خمسا
 ياكل ما في رحاهن همسا
 لا ترك الله لهن ضرسا
 ومنهم من رفعه بالضمه رفعاً وبناءه
 على الكسر نصبا وجرا وزعم
 الزجاجي ان من العرب من يني
 امس على التثنية وانشد عليه قوله
 مذ امسا وهو وهم والصواب ما
 قد مناه من انه معرب غير منصرف
 وزعم بعضهم ان امس في البيت
 فعل ماض وفاعله مستتر والتقدير
 مذ امسى المساء ولما فرغت من
 ذكر المبنى على الكسر ذكرته المبنى
 على التثنية ومثله باحد عشر
 واخوانه تقول جاءني احد عشر
 رجلا ورايت احد عشر رجلا
 ومررت باحد عشر رجلا بفتح
 الكلمتين في الاحوال الثلاثة وكذا
 تقول في اخوانه الا اثني عشر فان
 الكلمة الاولى منه تعرب بالالف
 رفعاً وبالياء جراً وانه بالتثنية
 جاءني اثني عشر ورايت اثني

قال في شرح ابيات الجدل مدامسى جار ومجرور ومذ هنا حرف
جروهي بمنزلة في كانه قال لقد رايت عجبا في امس والعامل فيها
رايت والفتحة فتحة اعراب وهي علامة الخفض كما تكون فيما لا
ينصرف وقد غلط ابو القاسم فيها وزعم انها في البيت مبنية على الفتح
وانما هي في البيت على لغة بعض بني تميم وليس في العرب من بينها
على الفتح وهي مخفوضة بمذ ولا كنهها لا تنصرف عندهم للتعريف والعدل
وانما دخل عليه الوهم من قول سيبويه وقد فتح قوم امس مع مذ لما
رفعوا وكانت في الجرهي التي ترفع شبهوها بها وانشد البيت على ذلك
فهم انه لما ذكر الفتح الذي هو لقب البناء انه اراد ان امس مبني ولو
تأمل لبان له العذر في ذكر الفتح هنا اذ لا يمكن ان تسمى الحركة التي
يحدثها عامل الجر نصبا لانها ليست للنصب انما هي للجر وسوى
بين عمل الجار والناصب دلالة على ضعف الجار فيما لا ينصرف ولم
يسمها جارا استثقالا لها لانها لما ضمت الى النصب صارت كانهما غير
جرا البتة الا تراه قال وجميع ما لا ينصرف اذا دخلت عليه الالف
واللام انجر وهو لم يزل مجرورا إلا انه جعل الجر المحمول على النصب غير
جروالا فالعوامل في المنصرف وغير المنصرف واحدة فاعلم ذلك اه
* قوله ومن قبل نادى النج * كل مولى اي ابن عم فاعل نادى وقرابة
مفعوله او مضاف اليه والمفعول محذوف ومولى الثاني بدل من الضمير
في عليه قدم لضرورة النظم والمعنى نادى كل ابن عم قرابته ليعينه فما
رجه احد منهم اه * قوله فيعربان لاعراب المذكور * انما اعربت
هنا لاسماء في تنكيرها لانها في تنكيرها لم تخالف النظائر وهي في
تعريفها مخالفة النظائر لان المعتاد فيما عرف بالاضافة كون اضافته
مربحة فينضم ذلك الى ما فيها من شبه الحرف فيتكمل موجب البناء

عشر ومرت باثني عشر وانما لم
استثن اعراب هذا من اطلاق
قولي واخواته لاني ساذكر فيما
بعد ان اثنين واثنين يعربان
اعراب المثني مطلقا وان ركبا ولما
فرغت من ذكر المبنى على الفتح
ذكرت المبنى على الضم ومثله
بقبل وبعد واشرت الى ان لهما
اربعة حالات احدها ان يكونا
مضافين فيعربان نصبا على
الظرفية او خفضا بمن تقول جئتك
قبل زيد وبعك فتصبيهما على
الظرفية ومن قبله ومن بعاء
فتخفضهما بمن قال الله تعالى
كذبت قبلهم قوم نوح وقال فباي
حديث بعد الله وءاياتهم يومنون
وقال تعالى الم ياتهم نبا الذين
من قبلهم وقال من بعدما اهلكنا
القرون الاولى الحالة الثانية ان
يحذف المضاف اليه وينوي ثبوت
لفظه فيعربان لاعراب المذكور
ولا ينون لنية الاضافة وذلك
كقوله

ومن قبل نادى كل مولى قرابة * فما عطف مولى عليه العواطف * الرواية بخفض قبل بغير تنوين اي ومن قبل
ذلك فحذف ذلك من اللفظ وقدرة ثابتا وقرا الجحدري والعقيلي لله الامر من قبل ومن بعد بالخفض من غير
تنوين اي من قبل الغلب ومن بعك فحذف المضاف اليه وقدرة ثابتا والحالة الثالثة ان يقطع عن

له ابن مالك في شرح الكافية * قوله لانهما حينئذ اسمان تامان
 كسائر الاسماء النكرات * فمعنى وكنت قبلا وكنت متقدما ومعنى فما
 شربوا بعدا فما شربوا متاخرا ولا ينوي فيهما تقدم على شيء بعينه ولا
 تاخر عن شيء معين وانما المراد في هذه الحالة مطلق التقدم والتاخر
 من حيث هو واما في حال الاضافة فالنية بهما التقدم والتاخر على شيء
 بعينه كذا في شرح التسهيل للعلامة الدماميني وفي شرح الكافية لابن
 مالك وقد ذهب بعض العلماء الى ان قبلا في قوله وكنت قبلا معرفة
 بنية للاضافة الا انه اعرب لانه جعل ما لحقه من التنوين عوضا من
 التلظ بالمضاف اليه فعامل قبل مع التنوين لكونه عوضا من المضاف
 بما يعامل به مع المضاف اليه كما فعل بكل حين قطع عن الاضافة
 ولحقه التنوين عوضا وهذا عندي قول حسن اه * قوله فساغ لي
 الشراب الخ * قاله عبد الله بن يعرب وكان له ثار فادركه والشاهد
 في خبره وساغ ابي سهل تناولوا قال الحريري في الدرة وانشاغ لي الشراب
 فهو مساغ واختيار ساغ فهو سائغ كما قال الشاعر * فساغ لي
 الشراب وكنت قدما * وفي القراءة ان لبنا خالصا سائغا للشاربين
 وجاء في تفسيره انه لم يغص به احد قط ومن حكى انه سمع في بعض
 اللغات انساغ الشيء اي جازفانه مما لا يعتد به ولا يعذر من يستعمله
 في الفاظه وكتبه اه وانص من غصص من باب علم والفرات العذب
 السائغ ويروى بالماء الحميم اي البارد من الاضداد والفرات انسب
 لان الحميم يطلق على الحار وليس بمراد * قوله فيينيان على الضم * قال
 العلامة البدر الدماميني في شرح التسهيل وذكر المصنف في علته البناء
 انهما اشبهت الحروف لفظا لجمودها اذ لا تصغر ولا تثني ولا تجمع
 ولا فتقارها الى غيرها في بيان معناها وكان مقتضى هذا السران تبني

لانهما حينئذ اسمان كسائر
 الاسماء النكرات فتناول جئتك
 قبلا وبعدا ومن قبل ومن بعد
 قال المصنف

فساغ لي الشراب وكنت قبلا
 اكاد اغص بالماء الفرات
 وقرأ بعضهم لله الامر من قبل ومن
 بعد بالخفض والتنوين الحالة
 الرابعة ان يحذف المضاف اليه
 وينوي معناه دون لفظه فيبينان
 حينئذ على الضم كقراءة السبعة
 لله الامر من قبل ومن بعد وقواي
 واخواتها رأت بها الست
 الجهات الست

دائما قطعت عن الاضافة اولم تقطع لاعتبارها اشبهت بالاسماء التامة
 في الدلالة بان اضيفت اضافة صريحة واصافة في حكم الصريحة
 وبان جردت تجريدا صريحا عند قصد التنكير فوافقتها في الاعراب
 فاذا قطعت عن الاضافة ونوي معنى الثاني دون لفظه اشبهت
 بحروف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها فانضم ذلك الى
 السببين فبنيت اه وفي شرح الرضي وانما بنيت هذه الظروف عند
 قطعها عن المضاف اليه لمشايتها الحرف لاحتياجها الى معنى ذلك
 المحذوف قال فان قلت هذا احتياج حاصل لها مع وجود المضاف
 اليه فبلا بنيت معه كالاسماء الموصولة مع وجود ما تحتاج اليه من
 صلته قلت لان ظهور الاضافة فيها يرجع اجانب اسميتها لاختصاصها
 بالاسماء اه ثم قال اما حيث واذا فانها وان كانت مضافة الى الجمل
 الموجودة بعدها إلا ان اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة
 الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف ولما ابدل في بعض
 وكل التوين من المضاف اليه لم يبين ان المضاف اليه كان ثابت بثبوت
 بدله وانما اختاروا البناء في هذه الظروف دون التعويض لانها ظروف
 قليلة التصرف او عادية وعدم التصرف يناسب البناء اذ معناه عدم
 التصرف لاعتباري وفي المجلس الحادي والثمانين من امالي ابن
 الشجري فاما اعراب وراء مع حذف المضاف اليه فان الغايات وهي
 الظروف التي حذفوا منها المضاف اليه وبنوها على الضم كقبل وبعد
 ورفق وتحت انما بنوها لان المضاف اليه مقدر عندهم حتى انها
 تعرفت به محذوف فلما اقتصروا على المضاف فجعلوه نهاية صار ك بعض
 الاسم وبعض الاسم لا يعرب اه اقول وكذا لا يبنى فهذه العلة كما
 تقتضي ان لا يعرب تقتضي ان لا يبنى فتأمل وقد يقال لما انتفى اعرابها

واول دون ونجد من قال الشاعر
لعمرك ما ادري واني لا وجل
على اين اتعد والمنية اول
وقال الشاعر *

اذا انال من عليك ولم يكن
لثاوكث الا من وراء وراء
ولما فرغت من المبني على الضم ذكرت
المبني على السكون ومثله بمن وكم
تقول جاءني من قام ورايته من
قام ومررت بمن قام فتجد من
اللزامة للسكون في الاحوال الثلاثة
وكذا تقول كم مالك وكم عبدا
ملك وبكم درهم اشترت فكم في
المثال الاول في موضع رفع بالابتداء
عند سيبويه وعلى الخبرية عند
الاخفش وفي الثاني في موضع
نصب على المفعولية بالفعل الذي
بعدها وفي الثالث في موضع خفض
بالباء وهي ساكنة في الاحوال
الثلاثة كما ترى ولما ذكرت المبني
على السكون متاخرا خشيت من وهم
من يتوهم اندخلاف الالف فدفعته
هذا الوهم بقولي وحوال البناء

العلّة المذكورة ثبت البناء اذ لا واسطة نعم ربما يتجه القول المذكور على
القول بثبوتها * قوله واول * الصحيح ان اصله اوال بهمزة بعد
الواو على زنة افعال قلبت الهمزة الثانية واوا وادغمت في الواو بدليل
قولهم في الجمع اوائل بالهمز ولم يقولوا او اول وقيل اصله ووال بوزن فوعل
قلبت الهمزة واوا والواو الاولى همزة ولم يجمع على او اول للاستثقال وهو
لا يستلزم ثانيا لان معناه ابتداء الشيء ويستعمل صفة بمعنى اسبق
فيمنع الصرف للوصفية ووزن الفعل ويمتنع حينئذ تانيته بالتاء ودخول
من عليه ويستعمل اسما بمعنى سابق نحو لقيته عامدا ولا ونحو ماله
اول ولا متاخرا فيصرف ويونث بالتاء ويستعمل ظرفا نحو رايت الهلال
اول الناس اي قبلهم قال المصنف وهذا هو الذي اذا قطع عن الاضافة
بني على الضم * قوله ودون * هو اسم لادنى مكان باعتبار مكان المضاف
اليه فيكون من ظروف المكان كقولك جلست دون زيد ثم استعمل في
الرتب المتفاوتة كقولك زيد دون عمرو ثم تجوز به واستعمل في
تجاوز حكم الى آخر نحو فعلت بزيد الاكرام دون الامانة او محكوم
عليه الى آخر نحو اكرمت زيدا دون عمرو افادة الثاني * قوله
لعمرك ما ادري الى آخره * او جل من الوجل وهو الخوف وعلى اين
متعلق بتعدوا بالعين المهملة وقال البهوتي تغدوا اي تصبح فهو بالغين
المعجمة لا بالهملة وان اشتهر على الالسنه والمنية الموت والشاهد في
اول حيث بني على الضم لنية معنى المضاف اليه والتقدير اول الوقت
او اول الساعة * قوله فدفعته هذا الوهم بقولي وهو اصل البناء * اي
اصل انواعه اي ارجحها وذلك لخفته وثقل البناء بلزومه حاله واحدة
وقول بعض ارباب الحواشي لخفته وثقل البناء بنضمه معنى الحرف
زيادة على معناه الاصلي فيكون مركبا قاصرا على ما بني لتضمنه معنى

في واما الفعل فتلاثة اقسام ماض ويعرف ببناء الثاني الساكنة وبناءه على الفتح كضرب إلا مع واو الجماعة
فيضم كضربا او الضمير المرفوع المتحرك فيسكن كضربت ومنه نعم وبش وعسى وليس في الاصح وامر ويعرف
بدلالته على الطلب مع قبوله ياء * (٢٢) * الخطابية وبناءه على السكون كاضرب إلا المعتل فعلى حذف

آخرة كغزوا وخش وارم ونحو قوما
وقوموا وقومي فعلى حذف النون
ومنه هلم في لغة تميم وهاتس وتعال
في الاصح ومضارع ويعرف بلم
وافتتاحه بحرف من حروف
نايت نحو نقيم واقوم ويقوم
وتقوم ويضم اوله ان كان ماضيه
رباعيا كيد حرج ويكرم ويفتح
في غيره كيضرب ويستخرج
ويسكن آخرة مع نون النسوة نحو
يتربصن ونحو إلا ان يعفون
يفتح مع نون التوكيد المباشرة
لفظا وتقديرا نحو لينبذن ويعرب
فيما عدا ذلك نحو يقوم زيد
ولا تتبعان لتبلون فاما تريس
ولا يصدنك *

ش لما فرغت من ذكر علامات
الاسم وبيان انقسامه الى معرب
ومبني وبيان انقسام المبني الى
مكسور ومفتوح ومضموم وموقوف
شرعت في ذكر الفعل فذكرت
انه ينقسم الى ثلاثة اقسام ماض
ومضارع وامر وذكرت لكل واحد

الحرف من الاسماء وعللت اصله ايضا بانه ضد لا عراب والاصل
فيه ان يكون بالحركة فالاصل فيه ان يكون بالسكون ثم ان لفظ الاصل
له احكام منها انه انما يستعمل فيما ينفك كقولنا الاصل في الاسماء
لا عراب لانها قد تخرج عنه الى البناء وقول ابن الجباز في شرح الشية
ابن معطي والاصل في الحروف البناء غلط حيث استعمل لفظ الاصل
فيما لا ينفك ومنها انه لا يستعمل في احد المتقابلين فقط واما قول ابن
معطي في الفيتة *

والحرف مبني بكل حال * والاصل في البناء للافعال

فقط ايضا لانه يقتضي انه في الحرف فرع ومنها انه اذا استعمل في
شي انتع السؤال عما جاء على وفقه فمن ثم لا يسئل على بناء الحرف
واعراب الاسم اللهم إلا اذا وجد معارض يقتضي الخروج عن ذلك
لاصل ولم يعمل به فانه يسوغ السؤال ويكون راجعا الى السؤال عن
علة عدم تأثير المعارض كقولنا لم لا بني التميميون نحو حذام مع مشابهته
لزال ولم بني المضارع مع نون التوكيد والانات مع قيام المشابهة
القضية للاعراب ولم بني على السكون مع نون الاناث مع ان كل شيء
كان فيه البناء بعد الاعراب يستحق ان يبنى على الحركة افادة المصنف
* قوله وقد يخرج عنه النح * قال الشهاب القاسمي يبقى النظر
في نحو ضربا فهل يقال انه مبني على فتحة مقدرة وحك الفتحة العارضة
لاجل الالف ونحو ذلك مررت بغلامي فانهم قدروا كسرة للجرح
والموجودة لمناسبة الياء او يقال هو مبني على فتحة ظاهرة ويفرق بينه
وبين نحو غلامي اه الظاهر الثاني ويفرق بان حركة المناسبة في
نحو غلامي سابقة على دخول العامل فلم يكن إلا التقدير بخلاف
الفتحة في ضربا فانها موجودة في آخر الفعل قبل وجود الالف التي

منها علامته الدالة عليه وحكمه الثابت له من بناء واعراب وبدات من ذلك بالماضي فذكرت ان علامته ان
تقبل تاء التانيث الساكنة كقام وقعد تقول قامت وقعدت وان حكمه في الاصل البناء على الفتح كما مثلنا

الى الضم وذلك اذا اتصلت به
واو الجماعة كقولك قاموا وقعدوا
او الى السكون وذلك اذا اتصل
به الضمير المرفوع المتحرك كقولك
قامت وقعدت وقمنا وقعدنا
والنسوة قمن وقعدن وتناخص من
ذلك ان له ثلاث حالات الضم
والفتح والسكون وقد يبتدئ ذلك
ولما كان من الافعال الماضية ما
اختلف في فعليته نصصت عليه
ونبهت على ان الاصح فعليته وهو
اربع كلمات نعم وبش وعسى
وليس فاما نعم وبش فمذهب
الفراوجماعة من الكوفيين الى
انهما اسمان واستدلوا على ذلك
بدخول حرف الجر عليهما في
قول بعضهم وقد بشر بئنت والله
ماهي بنعم الولد وقول آخر *

هي الفاعل ولم يفتح الفعل لمناسبتها بل بقي على فتحه * قوله واستدلوا
على ذلك بدخول حرف الجز * اي كما استدلوا بدخول حرف
النداء في قولهم يا نعم المولى ويا نعم النصير والنداء من خصائص
الاسماء قالوا ولا يجوز ان يكون المنادى محذوفا للعلم به والتقدير يا الله
نعم المولى ونعم النصير انت فحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه
كما حذف حرف النداء لدلالة المنادى عليه لان ذلك انما يجوز اذا
ولي حرف النداء فعل امر وما جراه كقوله *
الا يا سلمي يا هند هند بني بدر * وان كان حيانا عدى آخر الدهر
وانما اختص هذا التقدير بالجملة الامرية دون الخبرية لان المنادى
مخاطب والمأمور مخاطب فحذف الاول من الخطابين اكتفاء
بالثاني وبانه لا يحسن اقترانهما بالزمان كسائر الافعال لا يقال نعم
الرجل زيد امس ولا بش الغلام عمرو غدا كما يقال قام زيد امس
ويقوم عمرو غدا وبانه يجوز دخول لام الابتداء عليهما وهي
انما تدخل على الاسم او الفعل المضارع نحو وان ربك لذو مغفرة وان
ربك ليحكم بينهم وبانه قد جاء عن العرب نعيم الرجل زيد وليس في
امثلة الفعل فعيل البتة والجواب اما عن الاول فبالترام ان المنادى فيه
محذوف ونمنع ان ذلك مختص بما اذا ولي حرف النداء الفعل الامري
اذ لا فرق في امتناع دخول حرف النداء على الفعل بين كونه امريا
او خبريا يدل على ذلك مجيء الجملة الخبرية بعد حرف النداء بتقدير
المنادى محذوفا كجاء الجملة الامرية كذلك قال الشاعر *

يا لعن الله بني السعلاء * عمرو بن ميمون شرار النات

اراد بالنات الناس فابدل السين تاء اي يا هؤلاء لعن الله الى آخره
وقال الاخضر *

يا قاتل الله صيانا تجيء بهم * أم الهنسين من زند لها واري
واما عن الثاني فبان نعم لما كانت موضوعة لغاية المدح وليس موضوعة
لغاية الذم جعلت دلالتهما مقصورة على أن لا نك انما تمدح او تذم بما
هو موجود في المدوح او المذموم لا بما كان فزال ولا بما سيكون ولم
يقع افاده ابن اياز في كتابه المسمى بالانصاف في مسائل الخلاف
وقوله لغاية المدح ولغاية الذم وذلك لعموم المدح والتذم فيهما وعدم
تخصيص كل بخصلة معينة ومن ثم حسن الرد على شريك بن عبد الله
التخمي حين ذكر علي بن ابي طالب رضي الله عنه فقال جليس
له نعم الرجل علي فغضب وقال العلي تقول نعم الرجل فامسك
القاتل عن شريك حتى سكن غضبه ثم قال يا ابا عبد الله الم يقل الله
تعالى فقد رنا فنعم القادرون نعم العبد انه اواب فقال شريك بلى فقال الا
تبرضى لعلي بما رضى الله تعالى لنفسه ولا نبيا منه فنه على موضع غلظه
قاله الحريري في الدرة واما عن الثالث فبان دخول اللام عليهما انما
جاز لشيئهما بالاسم في الجود وعدم التصرف وعدم دلالتهما على
المضي واما عن الرابع فبان مما تفرد بروايته قطرب وهي رواية شاذة
ولئن صححت فليس فيها حجة لان نعم اصله نعم على وزن فعل بكسر
العين فاشبعت الكسرة فنشأت عنها الياء كما قال *

تنفي يذاها المحصا في كل هاجرة * نفي الدراهم تنقاد الصياريف
اراد الدراهم والصيارف اه * قوله وقد سار الى محبوبته على حمار
بطي السير نعم السير النخ * فالسير هنا الذهاب وقول الدمايني في
النهل لا صفى السير هنا جلد يوضع في عنق الحمار ذحول عن اصل
القضية والغير بفتح العين المهملة الحمار وحشيا كان او انسيا وفي
الحواشي الياسينية ووقع لي ان بعض الطلبة قرا علي هذا الحبل وكسر

وقد سار الى محبوبته على حمار
بطي السير نعم السير على بش
الغير واما ليس فذهب الفارسي
في الحليات الى انها حرف نفي
بمنزلة ما النافية وتبعه على ذلك
ابو بكر بن شقير واما عسى
فذهب الكوفيون الى انها حرف
ترج بمنزلة لعل وتبعه على ذلك
ابن السراج والصحيح ان الربعة
افعال *

العين فقلت له افتح عينك ولا يخفى لطف الاضافة اء ونظير ذلك
ما حكاه المولى سعد الدين التفتازاني في شرح التلخيص ان بعض
البغالين كان يسوق بغلته في سوق بغداد وكان بعض عدول دار
القضا حاضرا فضرطت البغلة فقال البغال على ما هو دأبهم في لحية
العدل بكسر العين يعني احد شقي الوقرف قال بعض الضرفاء افتح
العين فان المولى حاضر قال ومن هذا القيل ما وقع لي في قصيدة *
علا فاصبح يدعوه الوري ملكا * وريثما فتحوعينا غدا ملكا
* قوله بدليل اتصال تاء التانيث الساكنة بهن * قيل عليه تاء التانيث
هي الدالة على تانيث الموصوف بمعنى ما هي فيه واللاحقة للافعال
المذكورة ليست كذلك اما ليس وعسى فلان مرفوعهما ليس موصوف ابعة: هما
واما نعم وبليس فلان معناهما ان كان امدح او اذم فكذلك وان كان
حسن او قبح فان الفاعل هو الجنس اي الماهية والحقيقة وهو لا يقبل
الوصف بذكورة ولا انوثة فالمتوجه ان ليس وعسى لنفي النسبة الكلامية
ورجائهما ونعم وبليس لمدح الجنس او ذمه ودخلت التاء فيهما لمشاكلته
ما بعدهما فما قاله المخالف من الحرفية والاسمية لم ينتهض رده والله
اعلم قاله اللقاني في حواشي التوضيح وقوله فلان مرفوعهما ليس موصوفا
بمعناهما وذلك لان معنى ليس النفي ومعنى عسى الرجا وليس واحد
منهما قائما بالمرفوع او واقعا منه اللهم الا ان يقال معنى ليس الانتفاء
وهو قائم بالمرفوع فهو مثل مانت هند ومن قال معناها النفي فمراده به
الانتفاء اطلاقا للمصدر على الحاصل به وقوله فان الفاعل هو الجنس وهو
لا يوصف بذكورة ولا انوثة انظره مع ما ذكره في باب الفاعل من ان
التذكير في نعم على ارادة الجنس فانه صريح في كونه مذكرا هذا وقد
اجاب بعض ارباب الحواشي بان كون تاء التانيث تدل على تانيث

بدليل اتصال تاء التانيث
الساكنة بهن *

قوله عليه الصلاة والسلام سن توضع يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالفعل افضل والمعنى سن توضع يوم الجمعة فيها الرخصة اخذ ونعمت الرخصة الوضوء وتقول بنسب المرأة حالة الخطب وليست عند مفاحة وعست ندان تزورنا واما ما استدل به * (٣٦) * الكوفيون فهو قول على حذف الموصوف وصفته واقامة معمول

الصفة مقامها والتقدير وما هي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على غير مقول فيه بنس العير فحرف الجري الحقيقة انما دخل على اسم مذكور كما بينا وكما قال الاخر والله ما يلي بنام صاحبه اي بليل مقول فيه نام صاحبه ولما فرغت من ذكر علامات الماضي وحكمه وبيان ما اختلف فيه ثبت بالكلام على فعل الامر فذكرت ان علامته التي يعرف بها مركبة من مجموع شيئين وهما دلالة على الطلب مع قبوله ياء الخطابية تقول اذا امرت المرأة قومي وكذلك اقعد واقعدي واذهب واذهبي قال الله تعالى فكل واشربي وقري عينا فلودلت الكلمة على الطلب ولم تقبل ياء الخطابية نحو صر بمعنى اسكت ومه بمعنى اكف وقبلت ياء الخطابية ولم تدل على الطلب نحو انت يا هند تقومين وتاكلين لم يكن فعل امر ثم

الفاعل انما هو بحسب الاصل والغالب ولا شك ان الاصل والغالب لالتها على ذلك ولا يخفى ما فيه * قوله كقوله صلى الله عليه وسلم من توضع الخ * هذا الحديث رواه ابو داود والترمذي والنسائي والامام احمد من حديث سمرة بن جندب ومن شرطية وتوضعا فعل ماض والثاء في فيها رابطة والضمير يرجع الى الرخصة والجار والعجور متعلق بمحذوف اي فبالرخصة اخذ وفاعل نعم مستتر مفسر بتميز محذوف وكذا المخصوص محذوف والتقدير من توضع يوم الجمعة فبالرخصة اخذ ونعمت الرخصة الوضوء قال المصنف وقدر بدر الدين بن مالك فبالسنة اخذ والنحات يتدرونه فبالرخصة اخذ وهو الحق لان الوضوء المذكور في الحديث هو الوضوء للصلاة اذ لم يقل احد بان من السنة الوضوء للزواج وذلك الوضوء واجب لا سنة وقد يقال اخذ السنة لا بمعنى مقابل الواجب بل بمعنى اخر وهو الطريقة الشرعية وبالجملات فتقول النحات اجود اه وقدر بعضهم فبالرخصة ونعمت السنة التي تركها اي الغسل قال في شرح المصنف وهذا وان قوي معنى ضعف لفظ لا اختلاف مرجع الضميرين مع عدم ما يدل على مرجع الثاني هذا وفي شرح الكنز لا قصر اي ما كذا في اكثر كتب الحديث فيها ونعمت واهل النحو يقولون فيها بكسر الباء ونعمت من قولك نعمت المرأة هند اه ما خلا * قوله فهو قول على حذف الموصوف وصفته * مثل هذا التاويل وقع لابن الشجري في العجاس التاسع والخمسين من اماليه ومثله وقع لابن اياز في المسئلة الرابعة عشر من كتابه المسمى بالانصاف . في مسائل الخلاف . واستشكله صاحب الحواشي الياسينية بان حذف الموصوف بالجملة انما يكون في الضرورة او حيث يكون الاسم بعضا من متقدم جرب من او في نحو منا ظعن ومنا اقام وما في قومها يتصلها اي فريق

ثبت ان حكم فعل الامر في الاصل البناء على السكون كاضرب واذهب *

ذلك في الفعل الماضي وهي ثلاثة هلم وهات وتعال فاما هلم فاختلف فيها العرب على لغتين احدهما وقد يبنى حذف آخره وذلك اذا كان معتلا نحو اغزو اخش وارم وقد يبنى على حذف النون وذلك اذا كان مسندا لالف اثنين نحو قوما او واجع نحو قوموا او ياء مخاطبة نحو * (٣٧) * قومي فهنا ثلاثة احوال للامراية

ان تلزم طريقة واحدة ولا يختلف لفظها بحسب من هي مسندة اليه فتقول هلم يا زيد هلم يا زيدان هلم يا زيدون هلم يا هند هلم يا هندان هلم يا هندات وهي لغة اهل الحجاز وبها جاء التنزيل قال الله تعالى والقائلين لاخوانهم هلم الينا اي ايتوا اليه وقال الله تعالى قل هلم شهداءكم اي احضروا شهداءكم وهي عندهم اسم فعل لا فعل امر لانها وان كانت دالة على الطلب لكنها لا تقبل ياء الخطابية والثانية ان تلحقها الضمائر البارزة بحسب من هي مسندة اليه فتقول هلموا هلموا هلمن بالفك وسكون اللام وهلمي وهي لغة بني تميم وهي عند هؤلاء فعل امر لدالاتها على الطلب وقبولها ياء الخطابية وقد تبين بما استشهدت به من لايتين ان هلم تستعمل قاصرة ومتعدية واما هات وتعال فعهما جاعدة من النحويين في اسماء الافعال

منا ظعن وفريق منا اقام وما في قومها احد يفضلها وكلا الامرين منتف هنا اه واقول يشترط لحذف الموصوف احد امرين اما كونه بعض اسم مجرور بمن او في او كون النعت صالحا لمباشرة العامل نحو ان اعمل سابغات اي دروع سابغات وما هنا من القسم الثاني اذ جلت نعم الولد ليست هي الصفة وانما هي محكية بها والصفة لفظ مقول ولا شك انه صالح لمباشرة يدل على ذلك انها ليست خبرية ولا بد في جلة الصفة ان تكون خبرية حتى لو وقعت في ظاهر الحال انشائية وجب التاويل بتقدير القول وتخرج بذلك عن كونها صفة الى كونها محكية بها كقوله *

* جاءوا بمذق هل رايت الذئب قط * اي جاءوا بمذق مقول فيه عند رويته هل رايت الذئب قط فتامله * قوله وقد يبنى على حذف آخره * وقد لا تبقى منه الا حركة كما اشار الى ذلك الراعي ملغزا بقوله *

في اي لفظ يا نحات الملة * حركة قامت مقام الجملة يعني فعل الامر من واي ياي اذا اضمر فانك تقول ايازيد على حرف واحد وهو الهمزة المقطوعة فاذا قلت قل او نقلت حركته على لغة النقل الى الساكن صارها كذا قل فذهب فعل الامر وفاعله وقامت الحركة مقامهما كذا في نفع الطيب للمقري ومنه اخذ العلامة البدر الدمايني لغزة المشهور وهو *

اقول يا سماء قولي * ثم يا زيد قل

اه وبيانه كما علمت وللراعي ايضا *

حاجيتكم نحائنا المصرية * اولي الذكا والعلم والطعمية ما كلمات اربع نحوية * جعن في حرفين للاجيبة

والصواب انهما فعلا امر بدليل انهما دالان على الطلب وتلحقهما ياء الخطابية تقول هاتي وتعالى واعلم ان آخر هات مكسور ابدا الا اذا كان لجماعة المذكورين فانه يضم تقول هات يا زيد وهاتي يا هند وهاتيا يا زيدان او

ومن ثم لحنوا من قال * تعالي اقسامك الهموم تعالي * قال
اختلف فيه منه ثلثت بذكر المضارع فذكرت ان علامته ان يصلح دخول لم عليه نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد
وذكرت انه لا بد ان يكون في اوله حرف من حروف نايث وهو النون والالف والياء والتاء نحو نقوم واقوم
ويقوم وتقوم وتسمى هذه الاربعة احرف * (٣٨) * المضارعة وانما ذكرت هذه الاحرف بساطا للحكم الذي بعدها

لا لا عرف بها الفعل المضارع لانا
وجدناها تدخل في اول الفعل
الماضي نحو اكرمت زيدا وتعلمت
المسئلة ونرجست الدواء اذا
جعلت فيه نرجسا ويرنات
الشيب اذا خضبت باليرناء وهو
الحناء وانما العمدة في تعريف
المضارع دخول لم عليه ولما فرغت
من ذكر علاماته شرعت في ذكر
حكمه فذكرت ان له حكمين حكما
باعتبار اوله وحكما باعتبار آخره
فاما حكمه باعتبار اوله فانه يضم
تارة ويفتح اخرى فيضم ان كان
الماضي اربعة احرف سواء
كانت كلها اصولا نحو دحرج
يدحرج او كان بعضها اصلا
وبعضها زائدا نحو اكرم يكرم فان
الهمزة فيه زائدة لان اصله كرم
ويفتح ان كان الماضي اقل من
الاربعة او اكثر منها فالاول نحو
ضرب يضرب وذهب يذهب ودخل
يدخل والثاني نحو انطلق ينطلق
واستخرج يستخرج واما حكمه.

* قوله ومن ثم لحنوا من قال * تعالي اقسامك الهموم تعالي * قال
الداميني تعال للواحد المذكور وتعالي للواحدة الموثقة بفتح اللام وحكى
الرمحشري في تفسير النساء عن اهل مكة انهم يقولون تعالي بكسر
اللام للمرأة ووقع مثله في شعر ابي فراس الحمداني وهو في اسر الروم
وقد سمع جامته تنوح بجنبه *
اقول وقد ناحت بقربي جامته * ايا جارتا هل تشعرين بحالسي
ايا جارتا ما انصف الدهر بيننا * تعالي اقسامك الهموم تعالي
تعالي تري روحا لدي ضعيفة * تردد في جسم يعذب بالسبي
ايضحك ما سور وتبكي طليقة * ويسكت محزون ويندب سالي
لقد كنت اولى منك بالدمع مقلقة * ولاكن دمعي في الحوادث غالي
والوجه فتح اللام لانها عين الفعل كالعين في تصاعدي ولام الفعل التي
حقها ان تكسر قد سقطت اذ الاصل تعالين ففعل به ما عرف في
امثاله اه قل صاحب الحواشي الياسينية واصل تعالي تعالوي
قلبت الواو ياء لوقوعها رابعة مع عدم انضمام ما قبلها فصار تعالي
ياءين الاولى لام الكلمة والثانية ضمير الخطابية ثم حذفت كسرة الياء
لاولى للاستثقال والياء لالتقاء الساكنين اه وهو تطويل بلا طائل
والقريب ان يقال قلبت الواو في تعالوي الفال لتحركها وانتفاخ ما
قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين وما قاله المصنف من ان الكسر لحن
ودرج عليه في شرح الشذور غير جيد فان ابن جني وجهه في المحتسب
قال قرا الحسن البصري قل تعالوا بضم اللام ووجهه ان لام تعاليت
حذفت استحسانا تخفيفا فلما زالت لام الكلمة ضمت اللام لوقوع
الواو بعدها ونظيره ما قراه الحسن ايضا الا من هو صال الجهميم بضم
اللام حدثنا بذلك ابو علي وذهب الى ما ذكرناه من حذف اللام

باعتبار آخره فانه تارة يبنى على السكون وتارة يبنى على الفتح وتارة يعرب فهذه ثلاث حالات لآخره كما ان
لاخر الماضي ثلاث حالات ولاخر الامر ثلاث حالات فاما بناؤه على السكون فمشرط بان يتصل به نون

ومنه إلا ان يعفون الواو اصيله وهو
 واوعفا يعفوا والفعل مبني على
 السكون لاتصاله بالنون والنون
 فاعل مضمرة عائد على المطلقات
 ووزنه يفعلن وليس هذا كيغفون
 في قولك الرجال يعفون لان
 اصله بواوين اولهما لام الكلمة
 والثانية واو الجماعة استقلت
 الضمة على الواو الاولى لان قبلها
 ضمة فحذفت الاولى وانما خص
 بالمحذوف دون الثانية لثلاثة امور
 احدها ان الاولى جزء كلمة
 وحذف جزء اولي من حذف
 كل الثاني ان الاولى اخر الفعل
 والمحذوف من الاواخر اولي الثالثة
 ان الاولى لا تدل على معنى
 والثانية تدل وحذف ما لا
 يدل اولي من حذف ما يدل
 لان تلك الواو واو ضمير الجماعة
 المذكرين كالواو في قولك يقومون
 وواو الفعل حذفت والنون علامة
 الرفع ووزنه يفعلون ولهذا
 يقال فيه إلا ان يعفوا بحذف

استخفافا فتعالي مستعمل على وجهين احدهما وهو الفصحح ان تحذف
 الياء التي هي لام الكلمة لالتقاء الساكنين فتبقى اللام قبلها على فتحها
 لان المحذوف لعلته كالثابت والثاني ان تحذف ابتداء للتخفيف
 نسيا منسيا فبقي ما قبلها آخر الكلمة فتحرك بحركة تجانس الضمير
 المتصل بها وبه قري في الشواذ وعليه قول ابي فراس والله اعلم * قوله
 ومنه إلا ان يعفون الواو اصيله النخ * هذا احد احتمالين في الآية
 ذكرهما القاضي البيضاوي في تفسيرة والثاني ان الواو ضمير جماعة
 الذكور والنون علامة الرفع واثباتها مع ان لكونها مهملة اه وتعقبه بعض
 الشيوخ بان افعال ان وان سمع على قلة وشذوذ لا يصح هذا لتوقفه على
 قراءة يعفوا بالرفع اذ لا يصح افعال ان ونصب ما عطف على مدخولها
 مع انه لم يقرأ به احد ولو سلم فهو مشكل على مقتضى مذهبه فكيف
 يخرج الآية عليه لان ضمير يعفون ان عائد للزوج وان كان خلاف
 السياق فالذي بيك العقدة الولي وان عائد على الاولياء والذي بيك
 العقدة الزوج وعلى كل يلزم ان يكون للولي نفومع ان امامه الشافعي
 لا يقول بذلك واجيب بمنع انه لم يقرأ به احد فقد قرأ به الحسن
 كما في كتاب الشواذ والاعراب فلا وجه لانكارها وبيان عفو الولي قول
 الشافعي في التقديم كما نقله عنه البيضاوي نفسه فتأمل والمراد بعفو
 الأزواج الزيادة على الواجب لهم وتسميته عفا اما على سبيل المشاكلة
 او لانهم يسوقون المهر الى النساء عند العقد فمن طامق قبل الميسر
 استحق استرداد النصف فاذا لم يسترده فقد عفى عنه اه * قوله
 من نحو قوله تعالى ولا تتبعان * اصله قبل التوكيد والنهي تتبعان
 بتخفيف النون للرفع فدخل عليه لا الناهية فحذفت نون الرفع فصار
 لا تتبعان ثم اكسد بالثقله والتقى ساكنان كالف ونون التوكيد المدغمة

نونه كما يقال إلا ان يقوموا وسياتي شرح ذلك واما بناوة على الفتح فمشرط بيان تباشرة نون التوكيد لفظا او
 تقديرا ان كان نون التوكيد لا يعلو ولا تنصب ولا تنصب سبيل الذم لا يعلو ولا تنصب

ولم يجر حذف الالف لئلا يلتبس بفعل الواحد ولا تحريكها لانها لا
تقبل الحركة ولم يجر حذف النون لفوات المقصود منها فحركات النون
بالكسر تشيها بنون التشية الواقعة بعد الالف كذا في التصريح وقوله
لئلا يلتبس بفعل الواحد لا يقل لا التباس لان النون مع فعل الواحد
مفتوحة ومع فعل الاثنين مكسورة لانا نقول شرط كسرهما مع فعل الاثنين
وجود الالف على ان الكسرة قد يذهل عنها او تذهب حال الوقف فلا
يحصل التمييز وبهذا التعليل يعلم الجواب عما يقال انه ينبغي ابتداء
الواو في لتضربن يا قوم كما اقيت الالف وقيل في الجواب ان
حذف الواو مع الخفيفة متفق عليه فتحذف مع الثقيلة قياسا على الخفيفة
والالف لا تحذف مع الخفيفة لينتاس حذفها مع الثقيلة عليها * قوله
ومن قوله لتبلون في اموالكم * تبلون مضارع بلى يباو مبني للجمع هو
سند الجماعة المذكور من البلاء وهو التجربة اصله قبل التوكيد لتبلون
كنصرون بواو بين الاولى لام الفعل والثانية واو الجماعة فاما ان تقول
استقلت الضمة على لام الفعل فحذفت لاستثقالها او تقول تحركت
الواو وانفتح ما قبلها فثبت الفاء على التقديرين التقي ساكنان
الواو ان على التقدير الاول والالف والواو على التقدير الثاني فحذف
اول الساكنين فصار لتبلون بوزن تفعون ثم اكد بالثقيلة فصار لتبلون
بثلاث نونات حذفت نون الرفع لفظا لتوالي النونان والتقي ساكنان
واو الجمع ونون التوكيد المدغمه وتعدر حذف احدهما فحركات الواو
بحركة تجانسها وهي الضمة ولم تحرك النون بحافظة على الاصل
وعروض الضمة لم تقلب الواو الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها * قوله
فاما ترين * اصله قبل التوكيد ترايين كتمنعين نقلت حركة الهمزة
الى الراء قبلها ثم حذفت الهمزة فصار ترين بفتح الراء وكسر الياء

ومن قوله لتبلون في اموالكم فاما
ترين من البشرا حدا فان الالف في
الاول والواو في الثاني والياء في
الثالث فاصلة بين الفعل والنون
فهو معرب لا مبني وكذلك لو
كان الفاصل بينهما مقدرا كان
الفعل ايضا معربا وذلك كقوله
تعالى ولا يصدنك عن ايات الله
ولتسمعن مثله غير ان نون الرفع
حذفت تخفيفا لتوال لا مثال ثم
التقا ساكنان *

اصله قبل دخول الجازم يصدونك
فلما دخل الجازم وهو لا الناهية
حذفت النون فالتقا ساكنان
الواو والنون فحذفت الواو
لاعتلالها ووجود دليل يدل عليه
وهو الضمة وقدر الفعل معربا وان
كانت النون مباشرة لاخرة لفظا
لكنها منفصلة منه تقدير او قد
اشرت الى ذلك كله ممثلا واما
اعرابه ففيما عدا هذين الموضعين
نحو يقوم زيد ولن يقوم زيد ولم
يقم زيد *

ص واما الحرف فيعرف بان لا
يقبل شيئا من علامات الاسم
والفعل نحو هل وبل وليس منه
مهما واذا ما بل منه ما المصدرية
ولما الرابطة على الاصح *

ش لما فرغت من ذكر القول في
الاسم والفعل شرعت في ذكر
الحرف فذكرت انه يعرف بانه
لا يقبل شيئا من علامات الاسماء
ولا من علامات الافعال نحو هل
وبل فانتفى ان يكونا اسمين او

الاولى وسكون الثانية فاما ان تقول حذفت الكسرة لاستثقالها او
تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وعلى التقديرين التقى
ساكنان حذف اولهما كما مرفصار ترين بفتح الراء وسكون الياء ثم
دخل الجازم وهو ان الشرطية المتصلة بما فحذفت نون الرفع فصار اما
تري بسكون الياء المفتوح ما قبلها ثم اكد بالنون فالتقى ساكنان ياء
الخطابة ونون التوكيد وتعذر حذف احدهما فحركت الياء بحركة
تجانسها وهي الكسرة النخ ما مرفي لتبلون * قوله اصله قبل دخول
الجازم يصدونك * صريح في ان التوكيد قبل دخول الجازم وهو لا
الناهية وهو حينئذ توكيد غير فياسي فالاولى ان يقال اصله يصدونك
حذفت النون للجازم ثم اكد بالثقلية فالتقى ساكنان حذفت الواو
لاعتلالها ولدلالة الضمة عليها فصار ولا يصدونك * قوله بان لا يقبل
شيئا من علامات الاسم والفعل * يحتمل ان يريد بالعلامات العلامات
المذكورة ويحتمل ان يريد ما هو اعم واورد على الاول ان لنا كلمات
لا تقبل العلامات المذكورة وليست بحروف كنزال واخواته وقط واجيب
بان هذا تعريف بالاعم وهو جائز على مذهب المتقدمين لافادته التمييز
في الجملة ويرد على الثاني انه جولة على بجهول وانه لا يحسن التعريف
به لانه يقتضي ان المبتدي لا يعرف الحرف حتى يعرف جميع
علامات الاسم والفعل وانتفاءهما عن الكلمة وفيه من العسر ما لا يخفى
ويجيب بان المقصود بوضع هذه المقدمة المبتدي وهو لا يستقل بالافادة
فالموقف يبين له ما لم يذكره المصنف ويرد على كل منهما انه صادق
على الجملة فانها لا تقبل شيئا مما ذكر ويجيب بان جنس هذا
التعريف الكلمة لانه بصدد بيان اقسامها فكانه قال الحرف كلمة
لا تقبل ذلك لا يقال علامات الاسم والفعل حروف غالبا فلا يكون

يكونا فعلين ويتعين ان يكونا حرفين اذ ليس لنا الا ثلاثة اقسام وقد انتفى اثنان فتعين الثالث ولما كان من
الحروف ما اختلف فيه هل هو حرف او اسم نصصت عليه كما فعلت في الفعل الماضي وفعل الامر وهو اربعة

عدمها علامة للحرف والا لزم الدور لانا نقول للحرف جهتان جهة
 كونه حرفا وجهة كونه لفظا معلوما ومن الثانية يكون عدمه علامة للحرف
 لا من الاولى يسدل على ذلك ان المصنف لم يعبر في علامات الاسم
 والفعل بالحروف بل عين الفاظا يمكن معرفتها بدون عنوان كونهما
 حرفا وحكم بكونها علامات لا يقال كيف يدل انتفاء قبول العلامة على
 انتفاء الاسمية والفعلية حتى تثبت الحرفية مع ان العلامة ملزمة لا لازمة
 فهي مطردة غير منعكسة لانا نقول اللازم في العلامة عدم الانعكاس فلا
 ينافي انها قد تنعكس او ان محل ذلك ما لم تكن شاملة والا كما هنا حيث
 اريد العموم فتعكس * قوله فقال سيويه انها حرف بمنزلة ان الشرطية *
 قال في شرح الكافية ومذهب سيويه ان اذ ركبت مع ما ففارقتهما
 الاسمية وصارت حرف شرط مثل ان ومذهب المبرد وابن السراج وابي
 علي ومن تابعهم ان اسميتها باقية مع التركيب وان مدلولها الزمان
 صار مستقبلا بعد ان كان ماضيا والصحيح ما ذهب اليه سيويه لانها
 قبل التركيب حكم باسميتها لدلالاتها على وقت ماض دون شيء اخر
 يدعا انها دالة عليه ولمساواتها لاسماء في قبول بعض علامات الاسمية
 كالتيوين والاضافة اليها والوقوع موقع مفعول فيد نحو واذا ابتلى ابراهيم
 ربه بكلمات فاتهم قال اني جاءك للناس اماما وموقع المفعول به
 نحو واذكروا اذ جعلكم خلائا من بعد قوم نوح واما بعد التركيب
 فمدلولها الجمع عليه معنى العجارات وهو من معاني الحروف ومن
 ادعا ان لها مدلولاً اخر زائدا على ذلك فلا حجة له وهي مع ذلك غير
 قابلة لشي من العلامات التي كانت قابلة لها قبل التركيب فوجب
 انتفاء اسميتها وثبوت حرفيتها كما ذهب اليه سيويه * قوله وفي هذا
 الجواب نظر لعل وجهه والله اعلم انه لا يلزم من تغير زمانها تغير

فقال سيويه انها حرف بمنزلة
 ان الشرطية فاذا قلت اذ ما تقم
 اقم فمعناه ان تقم اقم وقال المبرد
 وابن السراج والفارسي انها
 ظرف زمان وان المعنى في
 المثال متى تقم اقم واحتجوا بانها
 قبل دخول ما كانت اسما
 ولاصل عدم التغير واجيب
 بان التغير قد تحقق قطعاً
 بدليل انها كانت للماضي
 فصارت للمستقبل فدل على انها
 نزع منها ذلك المعنى البتة وفي
 هذا الجواب نظراً لا يحتمله هذا
 المختصر واما مهما *

الاسماء وزعم السهيلي وابن يسعون انها حرف واستدلا على ذلك بقول زهير * ومهما تكن عند امرئ
من خليقة * وان خالها تخفى على الناس تعلم * وتقرير الدليل بمنه انها اعرابا خليقة اسما لتكن ومن
زائدة فتعين خلو الفعل من الضمير وكون مهما لا محل لها من الاعراب اذ لا يليق بها حال لو كان لها محل ان
تكون الا مبتدأ ولا بتدأها متعذر لعدم رابطيربط الجملة * (٤٣) الواقعة خبرا له واذا ثبت انها

لا موضع لها من الاعراب تعين
كونها حرفا والتحقيق ان
اسم تكن مستتر ومن خليقة
تفسير لمهما كما ان من ء اية تفسير
لما في قوله تعالى ما ننسخ من ء اية
ومهما مبتدأ والجملة خبر واما ما
المصدرية فهي التي تسبك مع
ما بعدها بمصدر نحو قوله تعالى
ودوا ما عثم اي ودوا عتكم وقال
الشاعر *

يسر المرء ما ذهب الليالي
وكان ذا بهن له ذمابا
اي يسر المرء ذهاب الليالي
وقد اختلف فيها فذهب سيويه
الى انها حرف بمنزلة ان
المصدرية اذهب الاخفش وابن
السراج الى انها اسم بمنزلة
الذي واقع على ما لا يعقل وهو
الحدث والمعنى ودوا الذي
عتموه اي العنة الذي عتموه
ويسر المرء الذي ذهب الليالي
اي الذهاب الذي ذهب الليالي
ويرد هذا القول بان لم يسمع

ذاتها بشهادة المضارع المقرون بلم فانه بدخول لم عليه تغير زمانه ولم
يخرج بذلك عن الفعلية فتأمل * قوله فزعم الجمهور انها اسم * وابن
يسعون انها حرف مقتضى المثابرة ان الجمهور يقولون باسميتها دائما
وان السهيلي قائل بحرفيتها دائما وهو مخالف لما نقله ابو حيان قال
وذهب ابو زيد السهيلي الى ان مهما تكون اسما وتكون حرفا فاذا
عاد عليها الضمير كانت اسما واذا لم يعد عليها كانت حرفا واستدل على
حرفيتها بقول زهير ومهما تكن ووجه استدلاله انه اعراب مهمي حرف
شرط بمعنى ان ومن خليقة اسم تكن ومن زائدة واليه ذهب ابو محمد
ابن السيد ولا حجة فيه لانه يمكن ان يكون في تكن ضمير مهمي وان
حالا على المعنى لانها واقعة على الخليقة وعند امرئ في موضع الخبر ومن
خليقة تفسير ويلزم على قول السهيلي ان يزداد من في لا يجاب وهو
مذهب ضعيف والصحيح اسميتها ولا توجد في كلامهم الا مبتدأ عائد
عليها ضمير او مفرغ لها العامل فتكون معمولة له نحو * مهمي تصب
افتا من بارق تشم * فمهمي مفعول مقدم لتصب وافقا منصوب على
الظرفية اه ومنه يظهر ان الاستدلال بعود الضمير عليها انما ينحصر ان لو
كان المخالف يقول بما لزمتها للحرفية وليس فليس تأمل * قوله اعجبني
ما قمته وما قعدته * الضمير المتصل بالفعليين ضمير المصدر لانه عائد على
ما وهي واقعة على الحدث فلا يدل على تعديهما كما هو مقرر معلوم تحت
كل ورقة وبر يستط ما كان بعض المعاصرين يستشكله من ان قام
قاصر فكيف اتصل به الضمير المفعول * قوله فقال سيبيد انها حرف
وجود لوجود * ظاهرة ان سيبيو نص على حرفيتها وليس كذلك ففي
المطول قال سيبيو لما لوقوع امر لوقوع غيره مثل لو فتوهم بعضهم انها
حرف شرط كلولا الا ان لولا لا نشأ الثاني لا نشأ الاول ولما لثبوت

اعجبني ما قمته وما قعدته ولو صح ما لجاز ذلك لان الاصل في العائد ان يكون مذكورا لا محذوفا

الثاني لثبوت الاول اه ورجح باجاءهم على زيادة ان بعدها ولو كانت طرفا والجملة بعدها في موضع خفض بسبب لاضافة لزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بان قال الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص ولما التعليقية حرف عند سيويه تدل على ربط جملة باخرى ربطا السببية وعلى هذا فاللام في قولهم وجود لوجود وقولهم حرف وجوب لوجوب لام التعليل اه * قوله انها ظرف بمعنى حين * الظاهر عند حاولاء انها خالية عن معنى الشرط الا ترى انك اذا قلت حين قام زيد قمت لم يكن في اللفظ دلالة على سببية الاول للثاني فكذا ما هو بمعناه افاده الدماميني في الحواشي الهندية وعلى هذا القول فعاملها ما في جوابها من فعل او شبهه وانما كان هو العامل دون الشرط لان القائلين بالاسمية يزعمون انها مضافة لما يليها والمضاف اليه جزء لا يعملان في المضاف ولا فيما قبله الا اذا كان المضاف غيرا وقصد بهما النفي فيجوز ان يتقدم عليها معمول ما اضيفت اليه كما يتقدم معمول المنفي بلا نحو زيدا غير ضارب قال العلامة الغنيمي لاكن ينظر لو كان الجواب جملة اسمية جامدة الطرفين نحو لما جاءني الرجلان فزيد احدهما وهو مبني على انها تجاب بالجملة الاسمية والعجوز لذلك ابن مالك لاكن لم يذكر الا اسمية خبرها فعل لا اسمية خبرها وصف فضلا عن كونه جامدا ولعل المثال المذكور غير عربي كذا في الحواشي الياسينية وقد قوى ابن مالك في شرح الكافية القول بالظرفية بقول الشاعر *

اني لارجوا محرزا ان ينشعا * اياي لما صرت شيخنا قلعا

فهذا بمعنى حين قلت ويمكن ان يكون من قبيل ما حذف فيه الجواب اي لما صرت شيخنا رجوت ذلك ورد ابن خروف على مسدي

انها ظرف بمعنى حين ورد بقوله تعالى فلما قضينا عليه الموت لاية وذلك لانها لو كانت طرفا لاحتاجت الى عامل يعمل في محلها النصب وذلك العامل اما قضينا او دلهم اذ ليس معنى سواهما وكون العامل قضينا مردود بان القائلين بانها اسم يزعمون انها مضافة الى ما يليها والمضاف اليه لا يعمل في المضاف وكون العامل دلهم مردود بان ما النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها *

واذا بطل ان يكون لها عامل تعين انها لا موضع لها من الاعراب وذلك يقتضي الحرفية * ص وجميع
الحروف كلها مبنية * ش لما فرغت من ذكر علامات الحرف وبيان ما اختلف فيه منه ذكرت حكمه وانه مبني
لاحظ لشي من كلماته في الاعراب * ص والكلام لفظ مفيد * ش لما انتهيت القول في الكلمة واقسامها الثلاثة
شرعت في تفسير الكلام فذكرت انه عبارة عن اللفظ المفيد * (٤٥) * ونعني باللفظ الصوت المشتمل على

بعض الحروف او ما هو في قوة
ذلك فالاول نحو رجل وفرس
والثاني كالضمير المستتر في نحو
اضرب واذهب المقدر بقولك
انت ونعني بالمفيد ما يصح
الاكتفاء به فتحرقام زيد كلام لانه
لفظ يصح الاكتفاء به ونحو زيد
ليس بكلام لانه لفظ لا يصح
الاكتفاء به واذا كتبت زيد قائم
مثلا فليس بكلام لانه وان صح
الاكتفاء به لكنه ليس بلفظ وكذلك
اذا اشرت الى احد بالقيام والقعود
فليس بكلام لانه ليس بلفظ *
ص واقل ايتلافه من اسمين كزيد
قائم او من فعل واسم كقام زيد
ش صور تاليف الكلام ست وذلك
لانه اما ان يتألف من اسمين او
من فعل واسم او من جلتين او من
فعل واسمين او من فعل وثلاثة
اسماء او من فعل واربعة اسماء
اما ايتلافه من اسمين فلا اربع
صور احداها ان يكونا مبتدئا وخبرا
نحو زيد قائم الثانية ان يكونا

الاسمية بجواز لما اكرمتني اس اكرمته اليوم لانها اذا قدرت ظرفا
كان عاملها الجواب والواقع في اليوم لا يكون واقعا في اس والجواب
ان هذا مثل ان كنت قلته فقد علمته فالمعنى لما ثبت اكرامك لي اس
اكرمته اليوم ضرورة ان الشرط لا يكون الا مستقبلا قاله المص * قوله
واذا بطل ان يكون لها عامل * اجاب بعضهم بان العامل قضينا
وليست لما مضافة الى شرطها كما يقول الجميع في اذا اذا جزمت
* قوله والكلام النح * ال في الكلام للحقيقة لان الداخلة على المعرفات
لها كما ذكره في المطول وقال بعض هي للحضور اي هذا اللفظ الحاضر
لقوله فذكرت انه عبارة لان المعبر به اللفظ وما في المطول مفروض فيما
لم يمنع مانع * قوله فذكرت انه عبارة النح * قال المكودي هي العبور
من المعنى الى اللفظ بالنسبة الى المتكلم وبالعكس بالنسبة الى السامع اه
فقولهم المعنى ما عني من اللفظ ظاهر بالنسبة الى السامع دون المتكلم اذ
الظاهر بالنسبة اليه ان يقال ما عني ليعبر عنه باللفظ والتعبير الشامل ان
يقال ما عني وقصد وقال حسن شلي العبارة في اللغة تفسير الروي يقال
عبرت الروي اي فسرتها اطلقت على الالفاظ الدالة على المعاني لانها
يفسر بها ما في الضمير وقال يوسف الاصم واطلاقها على الالفاظ بمعنى
المعبر اسم فاعل مجاز لان المعبر حقيقة المتكلم او بمعنى المعبر به فاطلاقها
على الالفاظ حقيقة عرفية لهجران المعنى الاصلي بحيث لا يفهم الا
بقريئة كذا في حواشي الرسالة العنصرية * قوله الصوت المشتمل على
بعض الحروف * ان قيل الصوت فعل الصائت لانه مصدر صاحت
يصوت وهو ليس بلفظ بل اللفظ هو الكيفية الحاصلة بالمصدر اجيب بان
الصوت يستعمل بمعنيين بمعنى المصدر المذكور وبمعنى الاسم الذي
هو الكيفية الحاصلة من المصدر وهو المراد هنا * قوله صور تاليف الكلام *

مبتدئا وفاعلا سد مسد الخم نحا اقائم ال بدان وانما حاز ذلك لانه * قوة قولك انقم ال بدان ذلك كلام تام

ست بقي عليه سابعة وهي تالفه من اسم وجملة كزيد يقوم ابوه وثامنة
 هي تالفه من حرف واسم نحو الاماء لان الا التي للتمني لا خبر لها
 لا لفظا ولا تقديرا وانما تم الكلام بذلك جلا على المعنى وهو اتمنى مائة
 وفي الصورة من صور الاقل ايضا وقد يقال هنا ترجع للتركيب من
 فعل واسم نظير ما قالوه في الجواب عن نحو يا زيد ويمكن الفرق بينهما
 بان يا نائبة عن ادعوا والا ليست نائبة عن اتمنى بل هذا معناها ثم
 ان الوجود في اكثر النسخ ست باسقاط التاء ولا غبار عليها ويوجد في
 بعض النسخ باثباتها مع كون المعدود مونثا لان صور جمع صورة ولا
 اشكال عليها ايضا لان محل وجوب التذكير مع كون المعدود مونثا اذا
 كان مؤنثا واما اذا كان مقدما كما هنا فيجوز الوجهان ومن هنا يظهر ان
 ما اجاب به بعضهم من ان المعدود محذوف وهو اذا كان كذلك يجوز
 في عدده الوجهان غير صواب لما علمت من ان المعدود مذكور غاية
 الامر انه مقدم فتأمل * قوله احداهما جملة الشرط والجزاء والثانية النسخ *
 ما ذكره من ان الكلام في الجملة الشرطية هو مجموع الشرط والجزاء وفي
 الجملة القسمية هو مجموع القسم والجواب خلاف ما صرح به الشيخ
 الرضي فانه قيد لاسناد المعتبر في الكلام بالمقصود لذاته واخرج بذلك
 لاسناد الذي في الجملة القسمية لانها لتأكيد جواب السقم والذي في
 الشرطية لانها قيد في الجزاء قال فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان
 بخلاف الجملة الشرطية والقسمية لاكن قال السيد جواب القسم كلام
 بلا نزاع واما جواب الشرط ففيه بحث والحق ان الكلام هو المجموع
 المركب من الشرط والجزاء لا الجزاء وحده لان الصدق والكذب انما
 تعلقا بالنسبة التي بينهما لا بالنسبة التي بين طرفي الجزاء يظهر ذلك
 بالتأمل في قولك ان ضربتني ضربتك فانه قد لا يوجد منك ضرب

احداهما جملة الشرط والجزاء نحو
 ان قام زيد قمت والثانية جملة
 القسم وجوابه نحو احلف بالله
 لزيد قائم واما ايتلافه من فعل
 واسمين نحو كان زيد قائما واما
 ايتلافه من فعل وثلاثة اسماء
 فنحو علمت زيدا فاضلا واما
 ايتلافه من فعل واربعة اسماء
 فنحو علمت زيدا عمرا فاضلا
 فهذه صور التاليف واقلها ايتلافه
 من اسمين او من فعل واسمين
 كما ذكرت وما صرحت به من
 ان ذلك هو اقل ما يتالف منه
 الكلام هو مراد النحويين *

وشبارة بعضهم توهم انه لا يكون
إلا من اسمين او من فعل واسم
ص فصل انواع الاعراب اربعة
رفع ونصب في اسم وفعل نحو
زيد يقوم وان زيدا لن يقو وجر
في اسم نحو يزيد وجزم في
فعل نحو لم يقم فيرفع بضمة
وينصب بفتحة ويجر بكسرة
ويجزم بحذف الحركة *
ش الاعراب اثر *

المخاطب اصلا ويكون هذا الكلام صادقا ولو كان الحكم المتصور في
الجزء لم يتصور صدقه اصلا مع انتفاء مدلوله بالكلية اه * قوله وعبارة
بعضهم توهم النح * يعني به ابن الحاجب وقد وجه السيد عبارته في
حاشية المتوسط بان الكلام يتحقق بالاسناد وهو يتحقق بالاسناد والمسند
اليه فقط وهما كلمتان او ما يجري مجراها وما عداهما من الكلمات التي
تذكر في الكلام خارجة عن حقيقته عارضة لها اه والاوجه ان المحصر اضافي
لا حقيقي بالنسبة الى بقية التراكيب كفعلين او حرفين او فعل وحرف
وكانه قال يحصل منهما لا من بقية الاقسام فلا يضر وجود الكلام في
موضع اخر فان قيل يجب تغاير المتألف والمتألف منه بالضرورة
والا فلا تألف وهنا ليس كذلك لان الاسمين نفس الكلام فانه عبارة
عنهما قلته يكتفي تغايرهما بالاعتبار فان المتألف المجموع من حيث
هو والمتألف منه الاجزاء ملحوظة على التفصيل اه * قوله انواع الاعراب
اربعة * اي من حيث هو من غير نظر الى كونه اعراب اسم او فعل فلا يرد
ان ان اراد انواع اعراب الاسم او الفعل فهي ثلاثة فقط وان اراد انواع
اعرابهما فهي ستة والنوع والضرب والقسم والصنف الفاظ متقاربة
المعنى او متحدة والمراد بانواع الاعراب افراده يعني ان بعض افراده
مسمى بالرفع وبعضها مسمى بالنصب وبعضها بالجرو وبعضها بالجزم
فستط ما قيل ان هذه الاربعة ليست انواعا لان حقيقة افراد كل نوع
منها غير متحدة اذ القدر المشترك بين الضمة والواو والالف والنون مثلا
وهو مطلق اللفظ ليس تمام حقيقتها والا لكان جميع افراد الانواع الاربعة
نوعا واحدا والحاصل انه ليس المراد بالنوع هنا النوع المنطقي بل المراد
به الفرد والقسم * قوله اثر * اي حركة او حرف او سكون او حذف
وهذا التعريف هو بمعنى قول التسهيل ما جيء به لبيان مقتضى

العامل من حركة او حرف او سكون او حذف لاكن ابن مالك فصل
 لاثر والمصنف اجله وزاد بيان محله وانه يكون ظاهرا ومقدرا * قوله ظاهر *
 اي موجود لان السكون والحذف غير ملفوظ بهما وان تعلقا بملفوظ ولو
 غير موجود كان اولى لان المتبادر من الظاهر معنى الملفوظ بقريئة مقابلة
 بمقدر * قوله او مقدر * اي معدوم مفروض الوجود * قوله يجلبه
 العامل * اي يطلبه ويتتبعه لا يحدثه بعد ان لم يكن فلا يرد اعراب
 الاسماء الستة والمثنى وجمع المذكر السالم ورفعها واحترز به عن
 حركة النقل والاتباع والتخلص من الساكنين فلا تكون اعرابا لان
 العامل لم يجلبها * قوله في ء اخر الكلمة * الظرفية مجازية فان المعرب
 بالحروف لا اثر فيه نفس الاخر لان النون من المثنى والجمع بمنزلة
 التنوين فكما ان التنوين لعروضه لا يخرج ما قبله عن ان يكون ء اخر
 الحروف فكذا النون كذا قيل وشملت الكلمة المعرب من الاسماء
 والافعال ولم يقل في ء اخر المعرب فرارا من الدور وان اجيب عنه
 والغرض من هذا التيد بيان محل اعراب من الكلمة وليس باحتراز اذ
 ليس لنا ء اثار يجلبها العامل في غير ء اخر الكلمة حتى يحترز عنها قال
 المصنف في شرح الشذور وحركة ما قبل الاخر في امرى اما اعراب عند
 الكوفيين فلا يحترز عنها الوجوب دخولها او اتباع عند البصريين فلا تدخل
 وانما جعل اعراب في الاخر لان المعاني الحاجة له من احوال الذات
 وهي متأخرة عنها فجعل الدال على المتأخر متأخرا افادة يس * قوله وقسم
 يختص بالاسماء * قال الرضي وانما اختص الجر بالاسم لانهم قصدوا
 ان يوفوا الاسم لاصالته في اعراب حركاته الثلاث وينقصوا من
 المضارع الذي هو فرع فيه واحدا منها فقط فنقصوه ما لا يكون
 معمول الفعل وهو الجر واعطوه ما يكون معموله وهو الرفع

ظاهر او مقدر يجلبه العامل في
 ء اخر الكلمة فالظاهر كالذي في
 آخر زيد في قولك جاءني زيد
 ورايت زيدا ومررت بزيد والمقدر
 كالذي في آخر الفتى في نحو
 جاء الثتى ورايت الفتى ومررت
 بالفتى فانك تقدر في كالف
 الضمة في الاول والفتحة في الثاني
 والكسرة في الثالث لتعذر الحركة
 فيها وذلك المقدر هو الاعراب
 والاعراب جنس تحته اربعة
 انواع الرفع والنصب والجر
 والجزم وهكذا انواع الاربعة تنقسم
 الى ثلاثة اقسام قسم يشترك
 فيه الاسماء والافعال وهو الرفع
 والنصب تقول زيد يقوم وان
 زيدا لن يقوم وقسم يختص
 بالاسماء وهو الجر تقول مررت
 بزيد *

وقسم يختص به الأفعال وهو
الجزم تقول لم يقم *

قوله وقسم يختص بالفعل النح
بي نسخ الشرح التي بأيدينا
وقسم يختص به الأفعال بلفظ
الجمع وإدخال الباء على ضمير
القسم وهو المناسبة لما قبله حيث
قال قسم يشترك فيه الأسماء
والأفعال النح وهذا صريح في
مباينة ما كتب عليه الشيخ رحمه
الله ولكل وجد صحيح والله أعلم *

والنصب اه * قوله وقسم يختص بالفعل وهو الجزم * الباء داخلة
على المتصور عليه على الكثير لأغلب وإنما اختص الجزم بالفعل ليكون فيه
كالعوض من الجزم فائته المشاركة فيه فيحصل لكل من صنف المعرب
ثلاثة أوجه من الأعراب ولأنه قد يكون بادوات النفي والذي ينفي
الأحداث لا الذوات وقيل إنما لم يدخل لأسماء لأن المنون منها أن
جزم النفي ساكنان الحرف المجزوم والتنوين فيحرك الساكن فيؤدي
وجود الجزم إلى عدم وفيد نظرا لا نسلم أنه لو دخل الاسم لآدى وجوده
إلى عدمه وذلك لأن التثنية الساكنين يندفع بتحريك التنوين فلا
يؤدي وجوده إلى عدمه وإيضاً فتحريكه يؤدي إلى عدمه في اللفظ لا في
التقدير نحولم يكن الذين كفروا هذا وقال أبو حيان الصواب في ذلك
ما قرره بعض أصحابنا أن التعرض لا متباع الجر في الفعل والجزم في
الاسم ولحقق التأء الساكنة الماضي دون أخيريه وأشباه ذلك من
تعليل الوضعيات * والسؤال عن مبادئ اللغات ونحو ذلك ممنوع لأنه
يؤدي إلى تسلسل السؤال إذا ما من شيء إلا ويقال فيه لم كان كذلك
وإنما يسئل عما كان يجب قياساً فامتنع والذي يجب قياساً هنا خفض
المضارع إذا أضيف إليه أسماء الزمان نحو هذا يوم ينفع الصادقين
صدقهم وجزم الأسماء التي لا تنصرف لشبهها الفعل وعلّة امتناع الأول
أن الإضافة في المعنى للمصدر المفهوم من الفعل لا للفعل وعلّة امتناع
الثاني ما يلزم من الإحذف لو حذفت الحركة أيضاً بعد حذف
التنوين إذ ليس في كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة إفساد
البهوتي نقلاً عن همع الهوامع وفيه أن ذلك ليس من تعليل الوضعيات
والسؤال عن مبادئ اللغات * بل المقصود به إبداء حكم عقلية بعد الوقوع
يظهر بها مناسبة كل لما اختص به وعدم مناسبة للآخر لتركن النفس إليه

يثبت في ثبوت تلك الاحكام ولا مانع من ذلك عقلا كما هو ظاهر
 قوله ولهك الانواع الاربعة علامات تدل عليها وهي ضربان علامات
 قول وعلامات فروع * اورد عليه ان العلامة على الشيء غيره والضممة مثله
 من الرفع على ما قاله المصنف من ان الاعراب لفظي فكيف تكون علامة
 له وانما يحسن جعلها علامة على القول بان الاعراب معنوي ولذا قيل
 ان هذه عبارة من يقول انه معنوي جرت على لسان من يقول انه لفظي
 واجب منه بانه لا منافاة بين جعل هذه الاشياء اعرابا وعلامات اعراب
 لانها اعراب من حيث العموم وعلامات اعراب من حيث الخصوص
 كذا قيل وفيه نظر اذ لا نسلم انها من هذه الحثية علامات اعراب بل انواع له
 والانواع ليست علامات الاجناس اذ الانسان من حيث خصوصه نوع
 الحيوان وليس علامة عليه واجاب الشيخ خالد في التصريح بان
 العلامات جمع علامة بمعنى علم او جمع علم كاصطبلات جمع اصطبل قال
 فالضمة علم ومسماه الرفع وكذا الباقي اه ورد بما حاصله انه ان اراد
 علم الجنس لزم منع لفظ ضمة وفتحة وكسرة من الصرف للعلمية والتانيث
 مع انه مصروف قطعا او علم الشخص فكذلك مع عدم تناول الضمة
 لساير افراد الرفع وقوله او جمع علم قال الدنوشي في هذا غلط من
 الشيخ رحمه الله فانه لو كان جمع علم لقل علامات لان الالف
 والتاء يزدان على المفرد والفرض ان مفردة علم اه * قوله فالعلامات
 الاصول اربعة الضمة للرفع والفتحة للنصب الخ * قال اللقاني الضمة
 وما عطف عليها انواع للبناء الذي هو ضد الاعراب والتضاد هو غاية
 الخلاف بين الطرفين بحيث يستحيل اجتماعهما على ذات والعلامة على
 شيء تقتضي ارتباطا بينهما في الوجود بحيث يلزم من وجودها وجود
 فيلزم من جعل انواع البناء علامات الاعراب اجتماع الاعراب والبناء

ولهك الانواع الاربعة علامات
 تدل عليها وهي ضربان علامات
 اصول وعلامات فروع فالعلامات
 الاصول اربعة الضمة للرفع
 والفتحة للنصب والكسرة للجزم
 وحذف الحركة للجزم وقد
 مثلتها كلها والعلامات الفروع
 منحصرة في سبعة ابواب خمسة
 في الاسماء واثنان في الافعال
 وستمر بك هذه الابواب مفصلة
 بابا بابا *

ص إلا الاسماء الستة وهي ابوة
 واخوة وجوها وهنوة وفوة وذومال
 فترفع بالواو وتنصب بالالف
 وتجر بالياء *

ش هذا هو الباب الاول مما خرج
 عن الاصل وهو باب الاسماء
 الستة المعتلة المضافة وهي ابوة
 واخوة وجوها وهنوة وفوة وذومال

فانها ترفع بالواو نيابة عن الضمة وتنصب بالالف نيابة عن الفتحة وتجر بالياء نيابة عن الكسرة تقول جاءني ابوه ورايت اباه ومررت بابيه وكذلك القول في الباقي وشرط اعراب هذه الاسماء بالحروف المذكورة ثلاثة امور احدها ان تكون مفردة فلو كانت مثناة اعربت بالالف رفعاً وبالياء جراً ونصباً كما تعرب كل تشية تقول جاءني ابوان ورايت ابوين ومررت بابوين وان كانت مجموعة جمع تكسیر اعربت بالحركات على الاصل تقول جاءني اباؤك ورايت اباؤك ومررت بآباءك وان كانت مجموعة جمع تصحیح اعربت بالواو رفعاً وبالياء جراً ونصباً تقول جاءني ابون ورايت ايين ومررت بايين ولم يجمع منها هذا الجمع إلا الآب والآخ والحكم الثاني ان تكون مكبرة لا مصغرة فلو صغرت اعربت بالحركات تقول جاءني ابيك ورايت ابيك ومررت بابيك

في كلمة واحدة ولا خفاء في استحالة وحل هذه الشبهة ان مطلق الضم وما عطف عليه اعم من انواع البناء فانه ان كان لعامل فعلا ماعراب والا فان كان لازماً فبناءً والا فغيرهما كحركة النقل ولا تباع والتخلص من السكونين فليتأمل * قوله فانها ترفع بالواو * علة لخروجها عن الاصل ولو قال فان رفعها الواو لكان اولى * قوله ولم يجمع منها هذا الجمع إلا الآب والآخ والحكم ما ذكره من سماع جمع الحکم هذا الجمع مخالف لقول ابن مالك قيل ولو في حم حون لم يمتنع لاكن لا اعلم انه سمع وقد يجاب بان المصنف ذكر انه سمع جمع هذا الجمع ومن حفظ حجة على من لم يحفظ لاكن اقتصاره على هذه الثلاثة يخالف حكاية غيره سماع هنون وذوون وعن ثعلب انه يقال في فم فمون وفيسن قال ابو حيان وهو في غاية الغرابة اه * قوله الثالث ان تكون مضافة * اورد عليه ان اشتراط هذا في ذو تحصيل المحاصل لانها ملازمة للاضافة واجيب بان الشرط ينصرف الى ما هو محتاج اليه وهو ما عدا ذو بدلالة العقل ولا يرد لا ابا لك لانه مضاف الى الضمير واللام مقحمة على مذهب الجمهور وورد بانه لو كان مضافاً للضمير لكان معرفة ووجب الرفع وتكرار لا كما سيأتي في باب لا النافية للجنس واجيب بان الغرض من هذا الفصل ان تصير الاضافة كلاً اضافة وحينئذ فلا يستكثر ترك الرفع والتكرار لكونه في صورة النكرة والخبر مقدراً اي موجود ويكون الغرض ما ذكر اندفع ايراد لا ابالي بالاعراب بالحرف مع اضافته للياء * قوله غير ياء المتكلم * التقييد بالمتكلم ايضاح لان الياء المضاف اليها لا تكون لغيره * قوله واستغنيت عن اشتراط هذه الشروط لكوني الخ * اي كما استغنى عن تقييد ذو بمعنى صاحب لنطقه بها مضافة وذو لا بمعنى صاحب لا تضاف وعن تقييد فم بالخلو من الميم لنطقه به خالياً من الميم هذا وقد يقال

الثالث ان تكون مضافة فلو كانت غير مضافة اعربت ايضاً بالحركات نحو هذا اب ورايت ابا ومررت باب ولهذا الشرط الاخير شرط آخر وهو ان يكون المضاف اليه غير ياء المتكلم فان كان ياء المتكلم اعربت ايضاً بالحركات

الاستغناء من الشروط المذكورة ظاهر فيما عدا كونها مضافة لغير ياء المتكلم
 فان المفهوم من النطق بها مضافة اما خصوص ما اضيفت اليه وحينئذ
 يلزم ان يختص اعرابها بالحروف بها اذا كان المضاف اليه ضمير غيبة
 لانه المنطوق به واما عمومه فيشمل ما اذا اضيفت الى ياء المتكلم وقد
 تقرر عدم اعرابها بالحروف في تلك الحالة ولهذا نص غيره على اشتراط
 اعرابها لغير ياء المتكلم واحال بقية الشروط على النطق بها كذلك
 قوله على انه ربما اطلق على اقارب الزوجة وعلى هذا الاطلاق
 يفهم المذكر فيقال حوة اي اقارب زوجته * قوله يكنى به عن اسماء
 الاجناس * ظاهرة انه كناية عن اللفاظ الدالة على الاجناس وهو ظاهر
 قول بعضهم انه كناية عن العلم لاكن في الصحاح انه كناية عن نفس
 الشيء لا عن لفظه ونص الهم كناية ومعناه شيء تقول هذا هنك اي
 شيئك وعليه فالاولى حذف لفظ اسماء ويمكن ان يجاب بجعل اضافة
 اسماء الى الاجناس بيانية بناء على ان للاسماء عين المسميات وبيان
 هناك مضافا محذوفا اي يكنى به عن مسميات اسماء الاجناس * قوله
 اي محذوف اللام وهي الواو فاصله هنو على زنة فعل بتحريك العين *
 قال ابن اياز في شرح فصول ابن معطي فان قيل فما الدليل على ان
 لامها واو وان عينها متحركة قيل هذا فيه نظر فقد قال بعضهم لا اعرف
 ما يدل على ذلك وقال شيخنا ابراهيم بن جعفر في شرح الجزولية انه
 وان لم يسمع فيه اهنا فقد قالوا في موشه هنة بالتحريك واصلها هنة
 ولذلك جمعوها على هنوات قال الشاعر *

ارى ابن نزار قد جفاني ورايتني * على هنوات شانها مستجاب سمع
 ولا ارى فيما ذكره حجة ولتأمل ان يقول لاصل هنة بسكون النون
 لاكن لما حذف الواو حركت النون بالفتحة لاجل تأء التانيث اذ

لفظت بها مفردة مكبرة مضافة
 لغير الياء وانما قلت وجوها
 فاضفت اللحم الى ضمير المونث
 لابين ان اللحم اقارب زوج المرأة
 كايه وعمه وابن عمه على انه
 ربما اطلق على اقارب الزوجة
 والهن قيل اسم يكنى به عن
 اسماء الاجناس كرجل وفرس
 وغير ذلك وقيل عما يستتبع
 التصريح به وقيل عن الفرج
 خاصة *

من ولا فصيح استعمال هن كغد *
 ش اذا استعمل الهم غير مضاف
 كان بالاجماع منقوصا اي
 محذوف اللام معربا بالخرجات
 كساتر اخواته تقول هذا هن
 ورايت هنا ومررت بهن كما
 تقول يعجبني غدا واصوم غدا
 واعتكفت في غدا واذا استعمل
 مضافا *

فجمهور العرب تستعمله كذلك
تقول هذا هنك ورايت هنك
ومررت بهنك كما يفعلون في غد
وبعضهم يجريه بجري اب واخ
فيعرب به بالحروف الثلاثة فيقول
هذا هنوك ورايت هناك ومررت
بهنيك وهي لغة قليلة ذكرها
سيبويه ولم يطلع عليها الفراء ولا
الزجاج فاسقطاه من غدة هذه
الاسماء وعداها خمسة *

ص والمثنى كالزيدان فيرفع
بالالف وجمع المذكر السالم
كالزيدون فيرفع بالواو ويجران
وينصبان بالياء وكلا وكلتا مع
الضمير كالمثنى وكذا اثنان واثنان
مطلقا وان ركبا واولوا وعشرون
واخوانه وعالمون واهلون ووابلون
وارضون وسنون وبابه وبنون
وعليون وشبهه كالجمع *

ش الباب الثاني والباب الثالث
مما خرج عن الاصل المثنى
كالزيدان والعمران وجمع المذكر
السالم كالزيدون والعمران اما
المثنى فانه يرفع بالالف نيابة

لا يكون ما قبلها الا مفتوحا او الفاء فغلة اذا كانت اسما تجمع على فعلات
كجففات وقصعات وان كانت العين ساكنة في الواحد وهذا واضح
ونقل ابن يعيش في شرح الملوكي انه قيل في جعه اهناء فعلى هذا
يستدل بجمعه على انه فعل اه * قوله فجمهور العرب تستعمله
كذلك * هذا مع قوله بعد وهي لغة قليلة يشير الى ان المراد بالفصاحة
هنا كثرة الاستعمال وبه يندفع ما قيل ان استعمال هن كغد منقوصا اي
محذوف اللام مخالف للقياس اذ القياس قلب الواو الفاء لتحركها وانفتاح
ما قبلها لا حذفها فلا يكون استعماله كغد فصيحاً فصلا عن كونه افصح
والحاصل ان الفصاحة عند النحاة عبارة عن كثرة الاستعمال فما كثر استعماله
فصيح وان خالف القياس وما قل استعماله غير فصيح وان وافقه فتحوا القود
فصيح لكثرة استعماله وان خالف القياس من قلب الواو الفاء ونحو
الاجل غير فصيح لا لخالفته القياس بل لقلته استعماله ثم ان صيغة
افعل مسلوقة المفاضلة فسقط ما قيل ان التعبير بالافصح يقتضي ان
استعماله تاما فصيح مع ان تفسير الفصاحة بكثرة الاستعمال يقتضي ان
استعماله كذلك غير فصيح اذ هو لغة قليلة ولقاتها لم يطلع عليها الفراء ولا
الزجاج وكذا بالخلوص من تنافر الكلمات والغرابية ومخالفة القياس كما
هو اصطلاح اهل المعاني اذ القياس فيما كان ناقصا حال الافراد ان يبقى
على نقصه حال الاضافة كذا قيل وانظره مع قولهم ان الاضافة ترد الاشياء
الى اصولها ويمكن الجواب بان الاضافة لا ترد كل اصل بل الذي حذف
لعله اما الذي حذف لغير علة كيد وهن فحقه ان يبقى على نقصه هذا
والحق ان مخالفة القياس المخرجة عن حد الفصاحة عند اهل المعاني
ما لا يكون على وفق ما ثبت عن الواضع فما ثبت عنه فصيح فحوابي
يابني كما في المطول * قوله وحملوا على ذلك اربعة الفاظ * قد يقال

عن الضمة ويجرو ينصب بالياء نيابة عن الكسرة والفتحة تقول جاء الزيدان ورايت الزيدتين ومررت
بالزيدتين وحملوا عليه في ذلك اربعة الفاظ لفظين بشرط ولفظين بغير شرط *

أوجه حل ما ذكر على المثني الحقيقي مع ان العرب نطقوا بهما معا
 صاحبين للأعراب المذكور ويجب بان المستجمع للشرائط أكثر فكان
 أصلا وغيره فرغ محمول عليه افادة الدنوشي * قوله فاللفظان اللذان
 بشرط كلا وكلتا * قال اللقاني فيه اشكال لأن الفت كلا منقلبة عن واو
 والفت كلا للتأنيث وتاوها منقلبة عن واو وكل ذلك عند سيبويه
 فالالف أصلية لا مجتلبة للعامل فكيف تكون أعرابا اه ويمكن ان
 يجاب بانه لا مانع من ذلك كالأسماء الخمسة فان أعرابها جزء منها
 وأعلم ان النحويين قد اختلفوا في تأنيث كلا والفتا فاما الكوفيون فذهبوا
 إلى ان التاء للتأنيث والالف للتثنية كالتي في قولك بنتان واختان
 وزعموا ان واحدها كلت وأنشدوا *

في كلت رجليها سلامي واحدة * واحتجوا بانقلابها ياء مع المضمرة
 في قولهم جاءني المرءتان كلتاهما ورايت المرءتين كليهما وأما
 البصريون فيرونها كلمة مفردة تدل على التثنية كما ان كلا لفظ مفرد يدل
 على الجمع في قولك كل القوم جاءني واحتجوا بحجج الخبر عنها مفردا
 في نحو قوله تغلى كلتا الجنتين ءأتت اكلمها وكذلك أخبروا عن كلا
 المذكور بالمفرد في نحو قول جرير *

كلا يومي امامة يوم صند * وان لم تأتيا إلا لما

واختلف البصريون فيها فذهب بعضهم إلى ان التاء عوض من لام
 الفعل المحذوفة على معنى المعاقبة لا على معنى البدل يريدون انهما
 عاقبت لام الفعل المحذوفة كما عاقبت الف الوصل في ابن واسم اللام
 الساقطة وكما صارت التاء في زنادقة معاقبة للياء في زناديق وذهب
 بعضهم إلى انها بدل من الواو التي هي لام الفعل كابدالها في تراث
 وتجاه وأصلها كلا ومن رأى هذا الرأي فحكمه ان يقول في النسب

فاللفظان اللذان بشرط كلا وكلتا
 وشرطهما ان يكونا مضافين إلى
 الضمير تقول جاءني كلاهما
 ورايت كليهما ومررت بكليهما
 فان كانا مضافين إلى الظاهر كانا
 بالالف على كل حال تقول
 جاءني كلا اخويك ورايت كلا
 اخويك ومررت بكلا اخويك
 فيكون أعرابهما حينئذ بحركات
 مقدرة في الالف لانها مقصوران
 كالفتي والعصا وكذا القول في كلتا
 تقول كلتاهما رفعا وكليهما جنرا
 ونصبا وكتا اختيك بالالف في
 الأخوال كلمها واللفظان اللذان
 بغير شرط اثنان واثنان تقول
 جاءني اثنان واثنان ورايت
 اثنين واثنين ومررت باثنين
 واثنين فتعربهما أعراب المثني
 وان كانا غير مضافين *

وكذلك تعربهما اعرابه ان كانا
مضافين للضمير نحو اثناهما
والظاهر نحو اثنا اخويك او كانا
مركبين مع العشرة نحو جاءني
اثنا عشر ورايت اثني عشر ومررت
باثني عشر واما جمع المذكر السالم
فانه يرفع بالواو ويجرو ينصب
بالياء تقول جاءني الزيمدون
ورايت الزيددين ومررت بالزيددين
وحلوا عليه في ذلك الفاظ منها
اولوا قال الله تعالى ولا ياتل اولوا
الفصل منكم والسعة ان يوتوا
اولي القربى فاولوا فاعل وعلامة
رفعه الواو واولي مفعول وعلامة
نصبه الياء وقال تعالى ان في
ذلك لذكرى لاوي الالباب فهذا
بجور وعلامة جره الياء ومنها
عشرون واخوانه الى التسعين
تقول جاءني عشرون ورايت
عشرين ومررت بعشرين وكذا
تقول في الباقي ومنها اهلون قال
الله تعالى شغلنا اموالنا واهلونا من
اوسط ما تطعمون اهليكم الى اهليهم
ابدا الاول فاعل والثاني مفعول

اليه كثنوي في لغة من يقول حبلي وكتني في لغة من يقول حبلي واما
من جعلها عوضا على معنى المعاقبة فقياس قوله ان يقول في النسب
اليها كلوي كما يقول في اسم سموي ومن قال اسمي لزمه ان يقول
كتوي او كتني * قوله وكذلك تعربهما اعرابه ان كانا مضافين للضمير
نحو اثناهما * كلامه هنا صريح في جواز اضافتهما الى ضمير التثنية
وكلامه في شرح اللمحة صريح في المنع حيث قال ويمتنع اضافتهما الى
ضمير التثنية فلا يقال جاءني الرجلان اثناهما والمرءتان اثناهما او
ثناهما لان ضمير التثنية نص في لاثنين فاضافة لاثنين اليه من اضافة
الشيء الى نفسه اه ويمكن ان يقال ان محل المنع حيث اريد بالمضاف
والمضاف اليه شيء واحد اما ان اريد بالمضاف شيء وبالمضاف اليه
شيء اخر فلا يمنع وعليه يحمل كلامه هنا نحو الرجلان جاءني اثناهما
اي غلاماهما او صاحباهما وكذا يقال اذا كان المضاف غير ضمير تثنية
بان كان ضمير افراد او جمع فتجوز اضافتهما الى ضمير المفرد والجمع
حيث اريد بالمضاف غير المضاف اليه وتمتنع حيث اريد بهما شيء
واحد لعدم التطابق واتحاد المضاف مع المضاف اليه كما هو الفرض
* قوله ولم يكسر * اي تكسيرا يعرب معه بالحركات فلا ينافي ان سنين
وبابه جوع تكسير كما هو صريح قوله ارادوا في جمع التكسير ان يجعلوه النح
وانما اشترط انتفاء التكسير لانه اذا كسر ردت اليه لامة المحذوفة والحامل
على جمعه بالواو والنون او الياء والنون جبر حذف لامة كما قال وشرط
بعضهم شرطا اخر وهو ان لا يكون له مذكر جمع بالواو والنون ليخرج
نحو هنة فان مذكورة وهو من جمع فلو جمع هو ايضا التيس المونث بالمذكر
* قوله سنواوسنه * الظاهر ان اول التخيير لان كلا منهما له دليل كونه
الاصل وليست للشك العارض من الجمع كما قاله بعض ارباب

والثالث مجرور ومنها وابلون وهو جمع وابل وهو المطر الغزير ومنها ارضون بتحريك الراء ويجوز اسكانها في ضرورة
الشعر ومنها سنون وبابه وهو كل ثلاثي حذفت لامة وعوض عنها ياء الثانية الا ترى ان سنة اصلها سنواوسنه

لحوشي او من مجي الفعل على سانيت او سانهت لاقتضائه ان
لاصل في الواقع احدهما وشذوذ احد الجمعين او الفعلين لا على التعيين
وانما حذفوا لام الكلمة وعوضوا عنها التاء كراحة تعاقب حركات الاعراب
على الواو لا اعتلالها او الهاء لخفائها * قوله بدليل قولهم في الجمع بالالف
والتاء النح * اورد عليه ان فيه دورا لتوقف الجمع على المفرد من جهة
الفرعية وقد توقف الحكم باصالة ذلك الحرف في المفرد على اصلته في
الجمع واجيب بان توقف الفرعية على ما ذكر توقف وجود وتوقف الحكم
باصالة الحرف توقف علم فلم تتحد الجهة اذ * قوله وهي عضة وعضون *
اصل عضة عضة من العضة وهو الكذب والبهتان وفي الحديث لا يعضه
بعضكم بعضا فلامها هاء وقيل اصله عضو من قولهم عضيته تعضيه اذا فرقه
فلامها واو يدل للاول تصغيرها على تعضيه وللثاني جمعها على عضوات
لان كلام التصغير والجمع يرد الاشياء الى اصلها * قوله وعزة العزة بكسر
العين المهملة وفتح الزاي الفرقة من الناس واصلها عزيزي فالهاء عوض عن
الياء التي هي لامها يقال عزيته بالياء اغز يد بمعنى عزوته وقيل ان لامها واو
من عزوته اغزوه اذا نسبته وتجمع على عزيزي وعزيرين كما قال المصنف والعزيرين
الفرق المختلفة لان كل فرقة تعزى الى غير ما تعزى اليه الاخرى * قوله
وثبة وثبون * الثبة بضم الشاء المثناة وفتح الباء الموحدة الجماعة واصلها
ثبو وقيل ثبي من ثبتت اي جمعت فلامها على الاول واو وعلى الثاني
ياء واما الثبة التي هي وسط الحوض فليست مما نحن فيه على الصحيح
لانها محذوفة العين من ثاب يثوب اذا رجع وقيل بل هي محذوفة
اللام ايضا من ثبتت فعلى الاول لا يجمع بالواو والنون وعلى الثاني
يجمع افاده في التصريح * قوله قال الله تعالى كلا ان كتاب الابرار
لغني عليمين * قيل في الاستدلال بالآية على كون عليمين اسما لا على

بدليل قولهم في الجمع بالالف
والتاء سنوات وسنوات فلهما
هذه فوا من المفرد اللام وهي الواو
او الهاء وعوضوا عنها هاء التانيث
ارادوا في جمع التكسير ان يجعلوه
على صورة جمع المذكر السالم اعني
مختوما بالواو والنون رفعا وبالياء
والنون جبرا ونصبيا ليكون ذلك
جبرا لما فاتته من اللام وكذا القول
في نظائره وهي عضة وعضون وعزة
وعزيرين وثبة وثبون وقلته وقلون
ونحو ذلك قال الله تعالى الذين
جعلوا القرء ان عصيين عن اليمين
وعن الشمال عزيزين ومما حمل على
جمع المذكر السالم في الاعراب
بنون وكذا عليون وما اشبهه مما
سمي به من المجموع الا ترى ان
عليون في الاصل جمع لعلي فنقل
عن ذلك المعنى وسمي به اعلى
الجنة واعرب هذا الاعراب نظرا
الى الاصل قال الله تعالى كلا ان
كتاب الابرار لغني عليمين وما
ادريك ما عليون فعلى هذا اذا
سميت رجلا بنون قلت هذا

الجنة نظرا إذ الظاهر منها ان عليين اسم للكتاب إلا ان يقال ان في لاية
حذف اي محل كتاب بدليل ان كتاب الابرار لفي عليين وقال
الراغب قيل هو اسم اشرف الجنان كما ان سجين هو اشرف النيران
وقيل بل ذلك في الحقيقة اسم سكانها وهذا اقرب في العربية اذ كان
هذا الجمع يخص الناطقين والواحد علي ومعناه ان الابرار في جملة
هاولاء فيكون ذلك كقوله تعالى اولئك الذين انعم الله عليهم من
النبئين لاية اه وفي الكشف انه اسم لديوان الخير الذي دون فيه
كل ما عملته الملائكة وصالحاء الثقلين * قوله واولات * انها قد مر مع
كونه ملحقا بجمع المونث ليتصل بالملحقات قبله وان لم يكن من
جنسها ولتلا يتوهم ان قوله وما جمع معطوف على مدخول الكاف في قوله
كالجمع فيتوهم انه من المالحق بجمع المذكر السالم وان قوله فينصب
بالكسرة مختص باولات كذا في الحواشي الياسينية وفيه نظر اما اولافتوهم
كون وما جمع معطوفا على مدخول الكاف لا يقتضي انه ملحق بجمع
المذكر بل يقتضي الحاق الملحقات المذكورة به ايضا ضرورة انه معطوف
على مدخول الكاف فيكون مشبها به مثله واما ثانيا فهذا التوهم لازم في
اولات ايضا على تنقيح تقديمه قال صاحب الحواشي المذكورة نقلا
عن شيخه واصل اولات اولي بضم الهمزة وفتح اللام قلبت الياء الفاعل
حذفت لاجتماعها مع كالف والتاء المزيدين ووزنه فعات اه وقد
يقال لا نسلم ان وزنه فعات وما المانع من ان يكون وزنه فعلت بابقاء
لامه وعدم ادعاء حذفها ولو قال اصله اوليات كان احسن على ان قوله
اصله اولي ربما يشعر بانه يفرد وهو مشاف لما قالوه من انه اسم جمع لا
واحد له من لفظه ويمكن ان يقال لو قال اصله اوليات افاد زيادة
كالف والتاء لاكن ربما يتوهم ان الحذف كالف الزائدة لانه بعد

زيدون ورايت زيردين ومررت
بزيردين فتعرب به كما كنت
تعربه حين كان جمعا *
س واولات *

قلب الياء الفا كما مريجتمع الفان فيلزم حذف احدهما وحذف
اللام اولى لانها عهد حذفها بخلاف العلامة كما قالوا في مقول
ونحوه ولا التفات الى ذلك الاشعار بعد التصريح بانه لا واحد له من
اللفظ تدبر * قوله وما جمع بالف وتاء * كلمة ما واقعة على جمع والجملة
بعدها صفة لها وهي معطوفة على مدخول الا اني والا جعا جمع بالف
وتاء اي تحققت جمعته بهما فاندفع ما قيل ان الذي جمع بالف
وتاء هو المفرد وهو لا يغرب هذا الاضراب وهذا الجمع مقيس على خمسة
امور الاول ما فيه تاء الثاني مطلقا الثاني ما فيه الف الثالث
كذلك الثالث مصغر مذكر ما لا يعقل كدريهم الرابع علم مونث لا
علامة فيه كزينب الخامس وصف غير العاقل كايام معدودات ونظما
الشاطبي فقال *

وقسم في ذي الثا ونحو ذكرى * وذره مضر او ضحى
وزينب ووصف غير العاقل * وغير ذا مسلم للناقيل
ويستثنى من الاول اربعة اسماء لا تجمع هذا الجمع وان كان فيها التاء
وفي امرأة وامة وشاة وشغاة استغناء بتكسيها عن تصحيحها وقد نظم
الدنوشري هذه الثلاثة الاخيرة فقال *

وكل ما انت بالتا يجمع * بالف والتاء قول مشبع
واستثنى من هذا الذي قد ذكرنا * ثلاثة الفاظها لن تتكسرا
لهة ولفظ امه ثم الشففة * فجمعها بما مضى لن نعرفه

ويستثنى من الثاني فعلاء افعل وفعلان فعلا لا يجمع مذكرهما
بالواو والنون لا يجمع مونثهما بالالف والتاء * قوله قال الله تعالى
وخلق الله السموات * فالسموات مفعول به لخلق منصوب وعلامة
نصبه الكسرة قال ابن المحارب المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل قال

وما جمع بالف وتاء مزيدتين
وما سمي به منبهما فينصب
بالكسرة نحو وخلق الله السموات
واصطفى البنات *

ش * الباب الرابع مـ
خرج عن الاصل ما جمع
بالف وتاء مزيدتين كهندات
وزينبات فانه ينصب بالكسرة
نيابة عن الفتحة فتقول رايت
الهندات والزينبات قال الله
تعالى وخلق الله السموات
واصطفى البنات فاما في الرفع
والجرف فانه على الاصل تقول
جاءت الهندات فترفعه بالضمة
ومررت بالهندات فتجرحه بالكسرة
ولا فرق بين ان يكون
مسمى هذا الجمع مونثا بالمعنى
كهند وهندات *

ش او بالتاء كطاحنة وطاحات
او بالتاء والمعنى جميعا كفاطمة
وفاطمت او بالالف المتصورة
كحبلى وحليلات او الممدودة
كصحراء وصحراوات او يكون
مسماه مذكرا كاصطبل
واصطبلات وحمام وحمامات
وكذلك لا فرق بين ان يكون
قد سلمت بنية مفردة كضخمة
وضخمت او تغيرت كشجرة
وشجرات وحبلى وحليلات
وصحراء وصحراوات الا ترى
ان الاول تحرك وسطه والثاني
قلبت الف ياء والثالث قلبت
همزته واوا ولهذا عدلت عن
قول اكثرهم جمع المونث السالم
الى ان قلت ما جمع بالف وتاء
لاعم جمع المونث وجمع المذكر
وماسلم فيه المفرد وما تغير وقيدت
الالف والتاء بالزيادة *

الرضي هو لفظ جبار الله يريد ما وقع عليه او ما جريا بجرى الواقع ليدخل
المنصوب في نحو ما ضربت زيدا واوجدت ضربا واحدثت قتلا
فكانك اوقعت عدم الضرب على زيد وكان الضرب كان شيئا اوقعت
عليه لايجاد اء وقال المصنف في مغنيه هو مفعول مطلق يعني لان كونه
مشغولا يقتضي ايقاع الخلق اي لايجاد عليه وهو محال اذ فيه تحصيل
الحاصل وفيه نظر اذ ايقاعه عليه انما يقتضي وجود الموضع عليه حال
لايقاع وذلك تحصيل الحاصل بحصول مقارن للتحصيل ولا استحالة
فيه انما المستحيل تحصيله بحصول سابق عليه وذلك غير لازم فتأمل
قاله العلامة اللقاني في حواشي التوضيح * قوله او بالتاء كطاحنة
وطاحات * لا يخفى ان المونث بالتاء ليس المسمى الذي جعل مقسما
وانما هو اللفظ والمسمى مذكر فلو قال بدل مسمى هذا الجمع لكان اولى
ثم ان قوله او بالتاء معطوف على قوله بالمعنى وحينئذ تصير بين مضافة الى
واحد فقط وذلك ممنوع لانها لا تضاعف الا الى متعدد فالصواب لا تيان
بالواو بدل او وان يقول ولا فرق بين ان يكون مسمى هذا الجمع مونثا
بالمعنى وان يكون مونثا بالتاء وان يكون مونثا بالتاء والمعنى جميعا وكذا قوله
بعد وكذا لا فرق بين ان يكون قد سلمت فيه بنية الواحد او تغيرت الصواب
فيه ان يقول وكذا لا فرق بين ان يكون قد سلمت وان يكون النخ * قوله
كاصطبل * الاصطبل كجرد حل موقف الدواب شامية * قوله ولهذا
عدلت عن قول اكثرهم * قد يقال من عبر به نظرك الى انه صار علما
بالغلبة على ما جمع بالف وتاء مطلقا ونظير ذلك تعبيرهم بالمفعول الذي
لم يسم فاعله فانه اشتهر فيما رفع بالنيابة عن الفاعل فلا يشمل المفعول
الثاني حال اناية الاول * قوله وقيدت الالف والتاء بالزيادة النخ *
هذا القيد لا بد منه ان جعلت الباء للملازمة لاخراج نحو ابنيات

وقضاة وان جعلت للسببية كان مستدركا لخروج ما ذكر بالالف والتاء
وقد يقال ليس بمستدرك بل له فائدة وهي تحقق خروج ما ذكر اذ
خروجه بدونه مبني على ان الباء للسببية وذلك غير متعين كما قدمه
وعلى ان الجار والجرور متعلق بجمع وذلك غير متعين لاحتمال انه
خلق بمحذوف حال من ما اه * قوله ليخرج نحو بيت وابيات
وميت واموات فان التاء فيهما اصلية فينصبان بالفتحة على الاصل
ما حكاه صلاح الدين الصفدي في شرح لامية العجم من انه راء اجماعة
من الفضلاء يكتبون بخطهم نظم المملوك ابيات قال فاذا انكرنا ذلك
طهم يقولون قال الشيخ جمال الدين بن مالك رضي الله عنهما وما بتا
والف قد جمع البيت فاقول لهم الشيخ قال وما جمع بالالف والتاء
وهذا ليس منه لانها في المفرد اصل فيقولون وكذلك مسلمة التاء فيه
اصلية فاقول التاء لاصلية في مسلمة حذفت في الجمع لان اصله
مسلمات فاستثقل الجمع بين علامتي التانيث فحذفت الاولى اه
كلامه ولعمري لقد اخطاها ولاء الفضلاء واخطا هو معهم اما خطاهم فمن
وجهين الاول انهم جعلوا اعراب الجمع المكسر المنصرف بالكسرة في حال
النصب مستدلين عليه ببيت لالفية مع انه غير دال عليه لان الباء من
قوله بتا متعلقة بجمع على معنى ان الجمعية حصلت بالالف والتاء
فتكون هذه الباء للاستعانة مثلها في كتبت بالقلم ولا شك ان قضاة
وابياتا انما حصلت جمعتهما بالصيغة لانهما جمعا تكسيرا ولم تحصل
بالالف والتاء بخلاف مسلمات فان الجمع انما هو بالالف والتاء
الثاني دعواهم ان التاء في مسلمة اصلية نظيرها في بيت وذلك مما
يضحك منه فان لاصلي عندهم ما كان في مقابلة الفاء او العين او اللام
والتاء في بيت كذلك لانها لام الكلمة واما التاء في مسلمة فهي زائدة

ليخرج نحو بيت وابيات وميت
واموات فان التاء فيهما اصلية
فينصبان بالفتحة على الاصل
فتقول سكنت ابياتا وحضرت
امواتا قال الله تعالى وكنتم امواتا
فاحياكم وكذلك نحو قضاة
وغزاة فان التاء وان كانت
فيهما زائدة إلا ان لالف فيهما
اصلية لانها منقلبة عن الاصل
فيهما الا ترى ان الاصل قضية
وغزوة لانهما من قضية وغزوت
فلما تحركت الواو والياء وانفتح
ما قبلهما قلبتا الفين فلذلك
ينصبان بالفتحة على الاصل تقول
رايت قضاة وغزاة *
ص وما لا ينصرف فيجر بالفتحة
نحو بافضل منه إلا مع ال نحو
بالا فضل او الاضافة نحو
بافضلكم *
ش الباب الخامس مما خرج عن
الاصل ما لا ينصرف *

للعانيث ليست في مقابلة فاء ولا عين ولا لام وكثير من الاطفال يتقن هذا الحل ويتلقند في اول تعلمه لعلامات الاحراب فمن يصدر منه هذا الجهل العظيم كيف يصح اطلاق اسم الفاضل عليه واما خطاه هو فمن جهة موافقتهم على اصالة الرءاء في مسلمة وقد تبين ان القول بذلك جهل عظيم نسئله سبحانه ان يعصمنا من الزلل ويوفقنا لحسن القول والعمل * قوله وهو ما فيه علتان * العلة في اللغة عارض غير طبيعي يستدعي حالة غير طبيعية وفي اصطلاح النحاة ما ينبغي ان يختار المتكلم عند حصوله امرا يناسبه وهو الحكم وليست عندهم بمعنى الموجب فعلى هذا اطلاق العلة على كل من الامرين مجاز لان كلا منهما جزء علة اذ الحكم انما يحصل باجتماع العلتين او بما يقوم مقامهما وبهذا يسقط ما يقال ان جعل معلول العلتين الفرعية اشكلى بان الفرعية تحصيل بعلة واحدة فتكون الاخرى ضائعة وان جعل معلولهما منع الصرف اشكلى انه امر واحد وتوارد العلتين على امر واحد باطل وحاصل الجواب انا نختار الشق الثاني من التردد ونمنع ان هناك علتين تواردتا على معلول واحد وقد يختار الشق الاول منه ايضا ويجاب بان احدي العلتين تكفي في حصول الفرعية بجهة واحدة والمطلوب حصولها بجهتين حتى يتحقق الشبه بالنحل والفرعية بجهتين لا تتحقق الا بعلتين توجب احدهما الفرعية بجهة واحدة والاخرى الفرعية بجهة اخرى او ما يقوم مقامهما والمراد بالعتلين الفرعيتين العلتان المعتبرتان فلا يرد على عكس المجد نحو عند فانه منصرف مع وجودهما فيه لعدم اعتبار احدهما بعارضه خفة اللفظ لها وانما لم يكتف في منع الصرف بعلة واحدة لعدم تأثيرها لانه يعارضها اصالة الاسم فيمنعها من التأثير فاذا انضم اليها علة ثانية قوي جانب الشبه فيرجع قالوا ونظير ذلك

وهو ما فيه علتان فرعيتان من علل تسع او واحدة منها تقوم مقامهما فالاول كفاطمة فان فيه التعريف والثانيث وهما علتان فرعيتان عن التنكير والتذكير والثاني نحو مساجد ومصاييح فانهما جمعان والجمع فرع عن المفرد وصيغتهما صيغة منتهى الجموع ومعنى هذا ان مفاعل ومفاعيل وقفت الجموع عندهما وانتهيت اليهما فلا تتجاوزهما *

الشاهد الواحد تعارضه براءة الذمة فاذا انضم اليه شاهد آخر ترجح جانبه قوي جانب شغل الذمة على البراءة وايضا الاسماء التي تشبه الافعال من وجه كثيرة فلوراعينا الشبه الواحد وجعلنا له اثرا كان اكثر الاسماء منصرف وحينئذ تكثر مخالفة الاصل وايضا لا ينبغي ان يجذب اصل الى حيز الفرع الا باصل قوي * قوله فلا يجمعان مرة اخرى * اما نحو هراوات جمع هراوي فشاذ والشاذ لا يرد نقضا * قوله واصال على اصائل * اصل جمع اصل واصل بضمين جمع اصيل فاصل جمع الجمع واصائل جمع جمع الجمع وقد الغز بعضهم في ذلك فقال * اقدني ايها النحوي جمعا * له جمع يجي بالا طسراد وجمع الجمع يجمع وهو امسر * غريب ليس للاذواق بساد * قوله جلوا جرة على نصبه * ان قيل لم حمل الجر على النصب هنا ولم يحمل على فيرة اجيب بان الجرور والمنصوب فصلتان في الكلام فلما لم يكن بد من الحمل حمل احدهما على الاخر كما في المثني والمجموع وان الفتحة الى الكسرة اقرب من الضمة اليها فحمل على الاقرب منه وذلك في الفتحة من الالف والكسرة من الياء والضمة من الواو والياء الى الالف اقرب منها الى الواو الا ترى ان ابا الفتح قال ان قول الخليل في جاحيت وعاعيت احسن من قول ابي عثمان المازني وذلك لان الخليل يقول الاصل جيجيت وضيعيت فقلبت الياء الفا والمازني يقول الاصل جوحوت وعوعوت فقلبت الواو الاولى الفا والواو الثانية ياءً فلو عا رابعة ووجه استحسان قول الخليل ان قلب الياء الساكنة الفا الاولى من قلب الواو الساكنة الفا لما قدمنا من قرب الياء من الالف وبعد الواو عنها اه كذا في شرح الفصول * قوله فانه يجز فيهما بالكسرة على الاصل * اي لضعف شبه الفعل فان قيل حروف الجر من

فلا يجمعان مرة اخرى بخلاف غيرهما من المجموع فانه قد يجمع تقول كلب واكلب كفلس وافلس ثم تقول اكلب واكاليب ولا يجوز في اكليب ان يجمع بعدوكذا اعرب واعاريه فلا يجوز في اعاريب ان يجمع كما يجمع اكلب على اكليب واصال على اصائل فكان الجمع قد تكرر فيهما فنزل لذلك منزلة عشرين وكذلك صحراء وحبلى فان فيهما التانيث وهو فرع عن التذكير وهو تانيث لازم فنزل لزومه منزلة تانيث ثان ولهذا الباب مكان ياتي شرحه فيه ان شاء الله تعالى وحكمه ان يجز بالفتحة نيابة عن الكسرة جلوا جرة على نصبه كما عكسوا ذلك في الباب السابق تقول مررت بفاطمة ومساجد ومصاييح وصحراء فتشجها كما تفتحها اذا قلت رايت فاطمة ومساجد ومصاييح وصحراء قال الله تعالى واوحينا الى ابراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب

وقال تعالى يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل ويستثنى من ذلك صورتان احدهما ان تدخل عليه ال الثانية ان يضاف فانه يجز فيهما بالكسرة على الاصل *

خصائص الاسماء فهلا صرف الاسم اذا دخلت عليه قلت اجاب
صاحب الضوء بان اللام والاضافة اشد تغييرا للاسم من حروف
الجر لانهما يجعلان النكرة معرفة بخلاف حروف الجر فانها لا تحدث
في معنى الاسم شيئا فلم يعتد بدخولها واجيب ايضا بان حروف الجر
جاءت لتوصل معاني الافعال الى الاسماء فقولك ذهبت بزيد بمنزلة
اذهبت زيدا فكان معدودا من جملة الفعل من جهة المعنى فكانه لم
يتصل بالاسم بخلاف ال افادة اليه وتي * قوله فان الاطلم لا
تضاف حتى تنكر * هذا هو المشهور وقال ابن مالك ان العلم اذا اضيف
ازداد وضوحا كما يزداد بالصفة ولا حاجة الى انتزاع تعريفه في الحقيقة
* قوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا * تمامه شديدا باعباء الخلافة
كاهله * الاعباء جمع عبا بكسر العين المهملة وسكون الموحدة وفي آخره
همز كل ثقل بكسر المثناة وسكون القاف واراد بها امور الخلافة والكاهل
ما بين الكتفين ويقال له الحارك ومباركا وشديدا حالان اي في حال كونه
مباركا شديدا وكاهله فاعل بشديدا وشدته بحيث يقوى لحمل تلك
الاعباء كناية عن كفاية الممدوح للامامة العظمى حكى الماوردي في
كتاب ادب الدنيا والدين ان الوليد هذا تفاعل يوما في المصحف
فخرج له قوله تعالى واستفتحوا وخاب كل جبار عنيد فخرق المصحف
وانشده *

تهدد كل جبار عبيد * فها انا ذاك جبار عبيد

اذا ما جئت ربك يوم حشر * فقل يا رب مزقني الوليد

فلم يلبث الا اياما ثم قتل شر قتلة وعلقت راسه على قصرة ثم على سور
بلك نسئل الله السلامة والعافية ونعوذ بالله من شرور انفسنا وسيئات
اعمالنا * قوله وهي كل فعل مضارع النح * قال اللقاني التعريف

فالاولى نحو وانتم عاكفون في
المساجد والثانية نحو في احسن
تقويم وتمثيلي في الاصل بقولي
بافضلكم اولى من تمثيل بعضهم
مررت بعثماننا فان الاسم لا
لا تضاف حتى تنكر فاذا صار
نحو عثماننا نكرة زال منه احد
الشئين المانعين له من الصرف
وهو العلمية فدخل في باب ما
ينصرف وليس الكلام فيه
بخلاف افضل فان مانعه من
الصرف الصفة ووزن الفعل
وهما موجودان فيه اصفته اولم
تضفه وكذا تمثيلي بالافضل
اولى من تمثيل بعضهم رايت
الوليد بن اليزيد مباركا لانه
يحتمل ان يكون قدر في يزيد
الشياع فصار نكرة ثم ادخل عليه
ال للتعريف فعلى هذا ليس فيه
الا وزن الفعل خاصة ويحتمل
ان يكون باقيا على علميته وال
زائدة فيه كما زعم من مثل به *

ص والاضافة الخمسة وهي يفعلان
وتفعلان ويفعلون وتفعلون

وتفعلين فترفع بثبوت النون وتجزم وتنصب بحذفها نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا ش الباب السادس
خرج عن الاصل الاثنية الخمسة وهي كل فعل مضارع اتصل به الف الاثني نحو يقومان للغائبين وتقومان

للملحمة وكل للأفراد وايضا كل تفهم ان كل واحد منها هو لاثلاثة الخمسة
 وهذا لاخير معنى قوله في عبارة اخرى فيه تصدير الحد بكل وهو مختل
 بصدق الحد على المحدود الذي هو لاثلاثة الخمسة اه ويمكن ان يجاب
 من الاول بان التعريف ما بعد كل وفائدة الاثنيان بها التصريح بان
 الحد مطرد منعكس من اول الامة وذلك انه لما دخل كل عليه افاد صدق
 المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر انحصارها فيها فيكون
 جامعا فيحصل حد جامع مانع يكون جهة جعد ومنعه كالمخصوص عليها
 اذ عن الثاني بان المحدود اءاحاد لاثلاثة الخمسة * قوله الف اثني *
 اي شخصين اثنيين مخاطبين او مخاطبتين او غائبين او غائبتين والتعبير
 بالف اثني احسن من التعبير بالف المثنى لشموله لنحوزيد وعمرو
 يقوم * قوله او اتصل به واو الجماعة * اي جماعة المذكر حاضرة نحو
 اتم يقومون او غائبة نحو الزيدون يقومون والتعبير بالجماعة احسن
 ايضا من التعبير بالجمع لشموله نحوزيد وعمرو وبكر يقومون * قوله
 بثبوت النون * اي بالنون الثابتة واختار التعبير بالثبوت لاجل مقابله
 المحذوف وانما اعربا هذه لاثلاثة الخمسة بالنون لاجل مشابهته الحروف
 التي الحركات ابعاضها من حيث انها تدغم في الواو نحو من وال وفي
 الباء نحو من يقتت وتبدل الالف من التنوين في الوقف على الاسم
 المنصرف المنون على المشهور ومن نون التوكيد الخفيفة ومن نون اذا في
 الوقف ايضا واجاز وقوع علامة الرفع بعد الفاعل لكونه ضميرا متصلا فكان
 كالجزم خصوصا وهو على حرف واحد من حروف المد واللين فالكلمة
 مع كمنصور وعماد ومسكين فان قلت لا اعراب يفتقر الى حرف وهو هنا
 متف لان الحرف الموجود نفسه اعراب قلتس اما يفتقر اليه اذا كان
 حركة لانها لا تقوم بنفسها بخلاف ما اذا كان حرفا وقد تجذف هذه

بثبوت النون نيابة عن الضمة

النون فتقدر كما في الفعل المضارع المسند الى الواو او الى الياء اذا اكد
بالنون الشديدة وكما في الفعل المتصل بنون الوقاية نحو اتامروني
واتحاجوني بناء على الصحيح من ان المحذوف نون الرفع لا نون
الوقاية وهو مذهب سيويه وذلك المحذوف جائز لا لازم بخلافه مع نون
التوكيد واذا لم تحذف جاز الفك والادغام وقرى بالاوجه الثلاثة قوله
تعالى اتامروني * قوله وتجزم وتنصب بحذفها * قال الدونشري قد
تحذف هه النون لغير ناصب ولا جازم كقوله *

ابيت اسري وتبتي تدلكي * وجهك بالغبر والمسك الذكي
وانما حذفت لانها فرع الضمة والضممة تحذف تخفيفا نحو يامرکم
وينصرکم وما يشعرکم فلولم تحذف النون مع انها فرع لكانت ءامنة
من حذف لم يامن منه الاصل صرح بذلك النووي في كتاب له
سماه رءوس المسائل اه وقال المصنف في الحواشي وقد تحذف تخفيفا
وذلك على ضربين واجب لنون التوكيد نحو ولا يصدنك عن ءايات
الله فاما ترين اما يبلغان عندك الكبر وجائز وهو ضربان كثير وذلك
لنون الوقاية نحو اغير الله تامروني فيمن قرا بالتخفيف وقليل وهو فيما
عدا ذلك نحو لا تدخلوا حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا اه * قوله
فان لم تفعلوا ولن تفعلوا * الفعل الاول مجزوم بلم وبجموع لم والفعل
في محل جزم بان وعدم اعراب الحرف حيث لم ينضم الى غيره افاده
بعض ارباب الحواشي وبه يستط ما قيل ان احد الحرفين غير عامل او
ان كليهما عامل في تفعلوا على جهة التنازع اذ لا تنازع في الحرف الا على
قول ضعيف * قوله المعتل الاخر اضافة المعتل الى الاخر لفظية * اي الذي
اعتل ءاخره فهو من اضافة الوصف الى فاعله والدليل على ان اضافته
لفظية وقوته صفة للنكرة نحو هذا فعل معتل الاخر فقوله معتل الاخر بدل

وتجزم وتنصب بحذفها نيابة
عن السكون والفتحة نحو انتم
تقومون ولم تقوموا ولن تقوموا
رفعت الاول لخلوة عن الناصب
والجازم وجعلت علامة رفعه ثبوت
النون وجزمت الثاني بلم
ونصبت الثالث بلم وجعلت
علامة الجزم والنصب حذف
النون قال الله تعالى فان لم تفعلوا
ولن تفعلوا الاول جازم وبجزم
والثاني ناصب ومنصوب وعلامة
الجزم والنصب المحذف *
ص والفعل المعتل الاخر يجزم
بحذف آخرة نحو لم يغز ولم
يخش ولم يرم *

أو نعت مقطوع ولا يصح كونه عطف بيان أو نعتا غير مقطوع لأنه تابع
 لعنة وعبر بالمعتل دون المعلن لأن المدار على كونه آخره حرف علة سواء
 فعل كخشى أو لم يفعل كيدعوا ويرمي * قوله هذا الباب السابع مما خرج
 من الأصل * في تقديم هذا الباب على الفصل الذي بعكس ما
 فعل ابن مالك في الألفية إشارة للاعتراض عليه لأنه فصل بين النظائر
 وهي أبواب النياحة * قوله فانه يجزم بحذف آخره * لو حذف
 الباء لكان احسن وقد يقال الباء للتصوير أي فان جزمه مصور بحذف
 الآخر فان قلت لم لم يلحق النصب بالجزم في الفعل المعتل كما
 لخص به في الأفعال الخمسة اجيب بانه انما الحق به ثم لتعذر الأعراب
 بالحركة بخلافه هنا فاعرب نصبا بالحركة على الأصل وانما جاز حذف
 الآخر في الجزم مع انه ليس علامة الرفع قال الرضي لان الجازم عندهم
 يحذف الرفع في الآخر والرفع فيه محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم
 فلما دخل لم يجد في الآخر إلا حرف علة مشابها للحركة فحذفه
 ومنه سبويه ان الجازم حذف الحركة المقدرة وحرف العلة حذف
 عند الجازم لا به فرقا بين صورة الجزوم والمرفوع وايد بان الجازم لا
 يحذف إلا ما كان علامة للرفع وذلك الحروف ليست علامة له بل
 العلامة ضمة مقدرة ولان الأعراب زائد على ما هيته الكلمة وذلك الحروف
 فيها لانها أصلية أو منتقلة عن أصل والجازم لا يحذفها فالقياس انه
 حذف الحركة المقدرة ثم حذفت الحروف للفرق المذكور ولقاتل ان
 يقول ما المانع ان يحذف الجازم ما ليس علامة للرفع ولا يجب ان
 يضرع الجزم على الرفع كما لا يجب في الأعراب ان يكون زائدا إلا
 تراه في الأسماء الستة منها نفسها ولو اعتبروا التمييز لميزوا المنصوب عنه
 ايضا على ان التمييز بغير الحذف ممكن اذ يمكن التمييز بالعامل لانه

ش هذا الباب السابع مما خرج
 عن الأصل وهو الثعلب المضارع
 المعتل الآخر نحو يغزوا ويخشى
 ويرمي فانه يجزم بحذف آخره
 فينبوب حذف الحرف عن
 حذف الحركة تقول لم يغز ولم
 يخش ولم يرم *

في احدهما لنظري وفي الاخر معنوي وقد ظهر مما نقلناه من مذهب
 سيبويه ان من يقول بتشديد الحركة لا يجعل حرف العلة محذوفا بالجازم
 وانما هو محذوف للفرق والمص رحمه الله تعالى قائل بالتقدير كما سيأتي
 قريبا ومع ذلك جعل حرف العلة محذوفا بالجازم فكلامه هنا مع ما
 يأتي غير ملتئم ثم انه لا يحذف حرف العلة بالجازم او عندك الا اذا كان
 متصلا فان كان بدلا من همزة كيقرا ويقرى فان ابدلت من جنس
 حركة ما قبلها بعد دخول الجازم فهو ابدال قياسي لسكون الهمز ويمتنع
 الحذف لان العامل اخذ مقتضاه وان كان قبل دخول الجازم فهو ابدال
 شاذ لكون الهمزة متعاضية بالحركة وفيه حينئذ قولان لا اعتداد بالعارض
 وتنزيله منزلة الاصل فيحذف للجازم وعدم الاعتداد به وهو الاكثر في
 كلامهم فلا يحذف وذهب بعضهم الى ان الابدال اذا كان قبل دخول
 الجازم امتنع الحذف لذلك الحرف المبدل مطلقا لان تسهيل الهمزة
 كتحقيقها * قوله تقدر جميع الحركات في نحو الفتى * اي من كل
 مقصور منصرف اما ما لا ينصرف كموسى فتقدر فيه الضمة والفتحة
 اصالة او نيابة عن الكسرة الا ان اضيف كموسى بني اسرائيل فتقدر
 فيه الكسرة ايضا وقوله والضمة والكسرة في نحو القاضي اي من كل
 منقوص منصرف واما غيره كجوار فالمقدر فيه الضمة والفتحة نيابة الا ان
 اضيف كجوازي لا مير فتقدر فيه الكسرة ايضا والاولى الاطلاق وعدم
 التقييد في التسمين بالمنصرف لان غير المنصرف منهما مما تقدر فيه
 الحركات الثلاث او الضمة والكسرة ايضا وان كان في الجملة * قوله
 ويسمى الثاني مقصورا * من التصر الذي هو الحبس ومنه قوله تعالى حور
 مقصورات في الخيام اي محبوسات على بعولتهن سمي بذلك لكونه
 حبس عن المد او عن ظهور الاعراب فيه وفيه ان التعليل الاول شامل لنحو

من فصل تقدر جميع الحركات
 في نحو غلامي والفتى ويسمى
 الثاني مقصورا والضمة والكسرة
 في نحو القاضي *

يخشى والثاني نحو غلامي مع ان شيئا منهما لا يسمى منقوصا ويمكن
 ان يجاب بان وجه التسمية لا يوجبها اه * قوله ويسمى منقوصا لانه
 نقص منه بعض الحركات وظهور فيه بعضها اولانه يحذف لامه لاجل
 التنوين نحو مرتق وقاض والحذف نقص وكلا التعليلين لا يخلوا عن
 نظرا اما الاول فلان نحو يدعوا ويرمي نقص منه بعض الحركات وهو لا
 يسمى منقوصا واما الثاني فلان نحو فتى حذف لامه لاجل التنوين
 ولا يسمى منقوصا افادة في التصريح ويجاب بان وجه التسمية لا
 يوجب التسمية اه * قوله الف لازمة * قيل المراد بلزومها لزوم
 وجودها في الاحوال الثلاثة لفظا او تقديرا كالفتى وفتى ويستشكل بخروج
 ما فيه الالف العارضة بالانقلاب عن حمزة كالمقرا اسم مفعول من اقراء
 الكتاب لان الف غير لازمة اذ يجوز فيه النطق بالاصل اعني الهمزة
 ويمكن ان يجاب بان ابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها
 شاذ وهو لا يرد نقضا او بان المراد بلزوم وجودها لفظا او تقديرا لزوم الوجود
 ولو باعتبار ذلك الاستعمال الذي وجدت باعتباره الالف حينئذ
 فتدخل الالف العارضة بسبب الابدال لانها باعتبار ذلك الاستعمال
 الذي هو الابدال لازمة وان لم تكن لازمة من حيث هي وايضا ذلك
 ان للمقرا اسم مفعول استعمالين احدهما تحقيق الهمزة والثاني ابدالها
 الفا باعتبار الاستعمال الثاني وملاحظته تكون الالف لازمة والا انتفى
 الابدال فلا يكون تغييرا ملاحظا وان كانت في حد ذاتها ليست لازمة
 لجواز العدول عن هذا الاستعمال الى الاستعمال الاخر الذي هو الاصل وهذا
 بخلاف الالف في رايك فانها باعتبار هذا الاستعمال الذي
 وقعت بسببه وهو الاعراب بالحروف ليست لازمة لسقوطها في غير
 النصب افادة الشهاب القاسمي * قوله ان ذات الالف لا تقبل

ويسمى منقوصا والضممة والفتحة
 في نحو يخشى والضممة في نحو يدعوا
 ويقضي وتظهر الفتحة في نحو ان
 القاضي لن يقضي ولن يدعوا *
 ش علامات الاعراب على ضربين
 ظاهرة وهي الاصل وقد تقدمت
 امثلتها ومقدرة وهذا الفصل
 معقود لذكرهما فالسذي
 يقدر فيه الاعراب خمسة انواع
 احدهما ما يقدر فيه حركات
 الاعراب جميعها لكون الحرف
 الاخير منه لا يقبل الحركة لذاته
 وذلك الاسم المقصور وهو الذي
 آخرة الف لازمة نحو الفتى تقول
 جاء الفتى ورايت الفتى ومررت
 بالفتى فتقدر في الاول ضمة وفي
 الثاني فتحة وفي الثالث كسرة
 وموجب هذا التقدير ان ذات
 الالف لا تقبل الحركة الثاني ما
 تقدر فيه حركات الاعراب جميعها
 لكون الحرف الاخير منه لا يقبل
 الحركة لذاته بل لاجل ما
 اتصل به *

الحركة * اي لكونها هوائية تجري مع النفس باستطالة والحركة مانعة من الجري قاطعة عن الاستطالة فلم يجتمعا ولذا اذا حركت لالاف انقلبنت همزة * فوله وهو الاسم المضاف الى ياء المتكلم * ما ذكره من انه يقدر فيه حركات الاعراب جميعها هو مذهب الجمهور وذهب ابن مالك الى انه تقدر فيه الضمة والثخنة فقط واما الكسرة حالة الجر فليست مقدرة بل ظاهرة قال لان حرف الاعراب منه في الحالتين يعني حالة الرفع وحالة النصب قد شغل بالكسرة العجوبة توطية للياء فتعذر اللفظ بغيرها فحكم بالتقدير كما فعل في المقصور واما حال الجر فالاعراب ظاهر للاستغناء عن التقدير هذا عندي هو الصحيح ومن قدر كسرة اخرى فقد ارتكب تكلفا لا مزيد عليه قال ولم اوافق الجرجاني في بناء المضاف الى الياء وان كان في تقدير اعرابه تكلف يخالف الظاهر لان لبناء الاسم اسبابا كلها متفية منه فيلزم من الحكم بينا انه مخالفة النظائر فلذلك اتبعته ردا ولم ار من خلافه بدا فان زعم ان سبب بنائه اضافته الى غير متمكن رد ذلك بثلاثة امور احدها استلزامه بناء المضاف الى سائر المضمرات بل الى سائر الاسماء التي لا تمكن لها وذلك باطل وما استلزم باطلا فهو باطل الثاني ان ذلك يستلزم بناء المثني المضاف الى ياء المتكلم وبناءه باطل وما استلزم باطلا فهو باطل الثالث ان المضاف الى غير متمكن لا يبني لجرد الاضافة بل للاضافة مع كونه قبلها مناسبا للحرف في الابهام والجمود كغير والمضاف الى ياء المتكلم لا يشترط ذلك في كسرة اخرى فدل ذلك على انه غير مستحق للبناء وقد يستنصر للجرجاني بان يقال لا اسلم انحصار ما يوجب بناء الاسماء في مناسبة الحرف بل يضاف اليها كون اخر الكلمة لا يتاقى فيه تأثير بعامل في تصغير وتكبير وتكسير وتانيث وتذكير فيلزم من ذلك بناء

وهو الاسم المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي واخي وابي وذلك لان ياء المتكلم تستدي انكسار ما قبلها لاجل المناسبة فاشتغال آخر الاسم الذي قبلها بكسرة المناسبة منع من ظهور حركات الاعراب فيه والثالث ما تقدر فيه الضمة والكسرة فقط *

المضامى المذكور وثبوت الفرق بينه وبين المقصور بان اعرابه يظهر في
 تصغيره كفتي وفي تكسيرة كفتية وفي تانيثه كفتاة والمضامى الى ياء المتكلم
 لا يظهر فيه اعراب في الاحوال الخمسة فمن ادعى فيه اعرابا مقدرا فقد
 ادعى ما لا دليل فيه بخلاف المقصور فان ظهور اعرابه في الاحوال الثلاثة
 يدل على صحة تقدیره في غيرها وقد يستنصر له ايضا بان يقال لا اسلم
 ظهور المضامى الى ياء المتكلم من مناسبة الحرف لانه شبيه بالذي في
 انء اخره ياء كياء الذي في كونه بعد كسرة لازمة صالحة للحذف وغير
 حرف اعرابه وفي انه يتغير في التثنية تغيرا مستيقنا وفي الجمع تغيرا محتملا
 والذي مناسب للحرف ومناسب المناسب مناسب واستحقاق بناء
 المضامى للياء بمناسبة الذي شبيه باستحقاق بناء رقاش بمناسبة نزال
 وهذا التوجيه والذي قبله من المعاني التي انفردت بالعنود عليها دون
 سبق اليها والحمد لله * قوله للاستثقال * اي ثقل ظهورهما على الياء
 وذلك محسوس اضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة
 ثقيلة فان مكن ما قبلها لم تستثقل الحركات ولله در الشيخ ابي عبد الله
 محمد يرم قاضي الحنفية بحروسة تونس حيث يقول في قصيدة يشكي
 فيها من خلة القضاء رادا على من يقول ان فيها رفعة *
 ويكفي انشي الرفع مسئلة غدت * لدى كل نحوي مكررة الذكر
 هي الرفع في القاضي ثقيل ومثله * يتدرا اذا اظهار غاية النكر
 ولم يختلف في النقص فيه كلامهم * وما ابعد المنقوص عن رفعة القدر
 ودر الشيخ شرف الدين عبد العزيز الحموي حيث يقول *
 النذل مفروض له يسره * والحرب لاقتار مرفوض
 لذلك المنقوص لم ينخفض * واشرف الاسماء مخفوض
 والنذل والنذيل كما في القاموس الخميس من الناس المحتشرون جميع

للاستثقال وهو الاسم المنقوص
 ونعني به الاسم الذي آخره ياء
 مكسور ما قبلها كالقاضي والداعي
 الرابع ما يقدر فيه الضمة والفتحة
 للتعدرو وهو الفعل المعتل بالالف
 نحو يخشى تقول يخشى زيد ولن
 يخشى عمرو فتقدر في الاول ضمة
 وفي الثاني فتحة لتعذر ظهور
 الحركة على الف الخامس ما
 تقدر فيه الضمة فقط وهو الفعل
 المضارع المعتل بالواو نحو يزيد
 يدعو وبالياء نحو يزيد يرمي *

وتظهر النسخة المختلفة على الياء في
الاسماء والآراء على الواو في
الافعال كقولك ان القاضي لن
يتضي ولن يدعو قال الله تعالى
اجيبوا داعي الله لن يؤتيهم الله
خيالا لن ندعو من دونه اليها *
ص فصل يرفع المضارع خاليا
من ناصب وجازم نحو يقوم زيد
ش اجمع النحويون على ان الفعل
المضارع اذا تجرد من الناصب
والجازم كان مرفوعا كقولك يقوم
زيد ويقتعد عمرو وانما اختلفوا في
تحقيق الرفع له ما هو فقال الفراء
واصحابه رافعه نفس تجرده من
الناصب والجازم وقال الكسائي
حروف المضارعة وقال ثعلب
مضارعه للاسم وقال البصريون
حاوله محل الاسم قالوا ولهذا اذا
دخل عليه ناصب او جزم نحو
ان ولن ولم ولما امتنع رفعه لان
الاسم لا يقع بعدها فليس حينئذ
حالا محل الاسم *

احواله اجمع انزال ونزول ونزلاء اه * قوله وتظهر الفتحة على الياء *
لخفتها في الاسماء يستثنى من ذلك المركب المزجي الذي اخرج الجزء
الاول منه ياء كمعدي كرب اذا اعرب اعراب المتضايين فان الفتحة
لا تظهر فيه استصحابا لحكمها حالتي البناء ومنع الصرف بلا خلاف
قاله ابو حيان وفي شرح البدر العلامة الدماميني جواز الفتح والاسكان
حالة النصب قال البهوتي قد تقلب الف لدى ياء فيقال لديهم وعليه
يقال تقدر الفتحة على الياء اذا نصب او على الالف المنقلبة ياء فيتردد
النظر في ذلك والميل الى الثاني هربا من انحراف وهي الفتحة في الياء
اه * قوله يرفع المضارع خاليا من ناصب او جازم * ان قلت مقتضى
صنيعه حيث قال في المنصوب ينصب بكذا وفي المجزوم يجزم بكذا
ولم يقل في المرفوع يرفع بخلوه ان الرفع ليس هو التجرد وهو خلاف
ما صححه في الشرح قلت وجه عدوله عن ذلك ليكون كلامه جاريا على
المذاهب كلها مع ما فيه من الايماء الى ما صححه من ان رافعه التجرد
لان تعليق الحكم على الوصف مشعر بعليته وذلك ظاهر * قوله وقال
الكسائي حروف المضارعة * لانها لما دخلت في اول الكلام حدث
الرفع بحدوثها اذ اصل المضارع اما الماضي واما المصدر ولم يكن فيهما
هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحروف فاحالته عليها اولى من
احالته على المعنوي الخفي الذي هو مذهب البصريين وانما عزلها عامل
النصب والجزم لضعفها وصيرورتها كجزء الكلمة * قوله وقال البصريون
حلولة محل الاسم * اي سواء كان الاسم الحال محله مرفوعا نحو جاء
رجل يضرب اي ضارب او منصوبا نحو رايت رجلا يضرب او مجرورا
نحو مررت برجل يضرب لانه ارتفع لوقوعه موقع الاسم من حيث هو
اسم لا من حيث هو مرفوع وانما ارتفع لحلوله محل الاسم لانه حينئذ

يكون كالاسم فاعطي اسبق اعرابه واقواه وهو الرفع ولم يؤثر ذلك في
 الماضي وان وجد فيه لانه مبني على الاصل فلا يؤثر فيه العامل قال
 الرضي واترض قول البصريين بانه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع
 الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم
 لان التنفيس من خواص الافعال وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي
 نحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان
 بان يقال هو واقع بموقعه لانك تقول الذي ضارب هو عن ان ضارب
 خبر مبتدا مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم
 وان كان لا اعراب مع تقديره اسما غير لا اعراب مع تشديده فعلا وعين
 نحو سيقوم ان يقوم مع السين واقع موقع قائم لا يقوم وحك والسين صار
 كاحد اجزاء الكلمة وعن نحو كاد زيد يقوم ان اصله صلاحية وقوعه موقع
 الاسم كما في قوله وما كدت عاينا اه وقال بدر الدين بن مالك
 الصحيح قول الكوفيين لان البصريين ان ارادوا ان رافع المضارع
 وقوعه موقعه هو للاسم بالاصاله سواء جاز وقوع الاسم فيه نحو يقوم او منع
 منه لاستعمال كما في جعل زيد يفعل فهو باطل لرفع المضارع بعد لو
 وحروف التخصيص وان ارادوا ان رافع المضارع وقوعه موقعه هو للاسم
 مطلقا فباطل ايضا لعدم رفع المضارع بعد ان الشرطية لانه صالح للاسم
 بالجملة كما في وان احد من المشركين استجارك فلو كان الرفع للمضارع
 وقوعه موقع الاسم مطلقا لما كان بعد ان الشرطية الا مرفوعا واللازم منتف
 فاللزم كذلك اه * قوله واصح الاقوال الاول * اي لان الرفع دائر
 مع وجودا وعدما والدوران يشعر بالعلية اذ هو من مسالكها واترض بان
 التجرد عديمي والرفع وجودي واجيب بان لا نسلم ان التجرد عديمي
 لانه عبارة عن كائنان به على اول احواله لا لانه عبارة عن استعماله على

واصح الاقوال الاول وهو الذي
 يجري على السنة العربية
 يقولون مرفوع التجرد مسن
 الناصب والمجازم ويفسد قول
 الكسائي ان جزء الشيء لا
 يعمل فيه *

اول احواله مخلصا عن لفظ يقتضي تغييره ولا لانه عبارة عن كونه خاليا
عن ناصب وجازم كما قيل بكل لان التخلص والخومما ذكر الداخلين
في مفهومه فيهما معنى النفي ولوسلم انه عديمي فلا نسلم ان العدمي
لا يكون علة للوجودي على الاطلاق بل ذلك مختص بالاعدام المطلقة اما
المقيدة بامرو وجودي فهي في حكم الوجود كما هنا تدبر * قوله وقول
ثعلب ان المضارعة * النح اجيب عن ذلك بان ثعلب كوفي والكوفيون
يزعمون ان اعراب المضارع بالاصالة لا بطريق الحمل على الاسم
ومضارعتة اياه * قوله ثم يلزم على المذهبين * اجيب عن ذلك ايضا
بان عامل النصب والجزم اقوى فعزلهما عن العمل * قوله لانها ملازمة
لنصب * اي في الاكثر المشهور ولغة الجمهور والا فقد حكى الكسائي
ان الجزم بها لغة لبعض العرب كما قاله ابن مالك وقال المص في مغني
وزعم بعضهم انها قد تجزم كتولد * فلن يحل للعينين بعدك منظر *
وقوله *

لن يخب لان من رجائك من * حرك دون بابك المحلقة
قال ولاول محتمل للاجتراء بالفتحة عن كالف للضرورة * قوله بخلاف
البواقي فانها غير ملازمة اورد عليه انه قيد كي بكونها مصدرية وهي لا
تكون الا ناصبة فالاولى بتقديمها لمشاركتها لن في ذلك وتميزها
بالاتفاق على بساطتها بخلاف لن فقد قيل انها مركبة واجيب بانها
باعتبار ذاتها غير ملازمة للنصب بخلاف لن * قوله ولا تقتضي تايد
النفي * لانها لو اقتضت للزم التناقض بذكر اليوم في قوله تعالى فلن
اكرم اليوم انسيا وللزم التكرار في قوله ولن يتموه ابدا واما التايد في قوله
تعالى لن يخلقوا ذبابا فلا مر خارجي لا من مقتضيات لن واجيب عن
التناقض بان القائل بالتايد انما يقول به عند اطلاق منفيها وخلقوا المقام

وقول ثعلب ان المضارعة انما
اقتضت اعرابه من حيث الجملة
ثم يحتاج كل نوع من انواع
الاعراب الى عامل يقتضيه ثم
يلزم على المذهبين ان يكون
المضارع مرفوعا دائما ولا قائل
به ويرد قول البصريين ارتفاعه
في نحو هلا يقوم زيد لان الاسم
لا يقع بعد حروف التخصيص *
ص وينصب بلن نحو لن نبرح
ش لما فرغت من الكلام على الحالة
التي يرفع فيها المضارع ثبتت
بالكلام على الحالة التي ينصب
فيها وذلك اذا دخل عليه حرف
من حروف اربعة وهي لن وكي
واذا وان وبدات بالكلام على لن
لانها ملازمة للنصب بخلاف
البواقي وختمت بالكلام على ان
لطول الكلام عليها ولن حرف
يفيد النفي والاستقبال بالاتفاق
ولا يقتضي تايد النفي *

عن مقيداته وعن التكرار بانه ليس تكرارا باللفظ وهو ظاهر ولا بالمرادف
 لان الاسم لا يرادف الحرف ولان التايد نفس معنى ابدا جزء معنى
 لن فلا يكون تكرارا وانما هو تصريح ودلالة بالمطابقة على ما فهم بالتضمن
 فقلت رفع توهم ان لن لجرد النفي بناء على استبعاد تمنى الموت منهم
 على جهة التايد منهم افادة الشمني * قوله خلافا للزمخشري * قد
 نقل القول بافادتها التايد عن غيره كابن عطية فانه قال في تفسير قوله
 تعالى لن تراني لو بيننا على هذا النفي بمجرد لتضمن ان موسى لا يراه
 ابدا ولا في الاخرة لكن ورد في الحديث المتواتر ان اهل الايمان يرونه
 تعالى يوم القيامة اه وهو محتمل لان يكون التايد موضوعا لغة ولان
 يمكن مستفادة من كون الفعل الواقع بعدها في معنى النكرة الواقعة في
 سياق الشيء اي لا يقع منك روية لي فيعم النفي كل روية ما لم يرد ما
 خصه وهذا اقرب الى كلام ابن عطية كذا في خواشي الكمال على الجلال
 وقد ايد ما ذهب اليه بان سيفعل نقضيد لن يفعل وسيفعل مطلقة عامة
 وقد تقررت في فن المنطق ان نقض المنطلقة العامة الدائمة المطلقة. فلو لم
 تكن لن مفيدة للتايد لما كان لن يفعل نقضا لسيفعل كما قالوا لانه
 يجوز ان يكون في زمن ولا يجاب في زمن اخر فالحق ما قال لا سيما
 وبدلوات الالفاظ ليست راجعة الى الاعتقاد وانما مرجعها النقل وهو
 نقل وقد نقله ورد باننا لا نسلم ان لن يفعل نقض لسيفعل وانما نقضه
 لن يفعل ابدا وبان غيره قد نقل خلافا وهو عدل مع ان ما نقله لا ينافي ما
 نقله غيره لجواز ان يكون استعما لهم لها في التايد لكونه من افراد معناه الذي
 هو مطلق النفي افادة الشهاب القاسمي * قوله ولا تاكيد * اي النفي
 كذا عند هذا القائل بانها للتاكيد مركبة من لا والنون الخفيفة التي حتمها
 ان تلحق الفعل الا انها الحقت بلا للتصريح بانها للتاكيد النفي لا لتاكيد

خلافا للزمخشري في انموذجه
 ولا تاكيد خلافا له في كشافه
 بل قولك لن اقوم محتمل لان
 تريد به انك لا تقوم ابدا وانك
 لا تقوم في بعض ازمنة المستقبل
 وهو موافق لقولك لا اقوم في عدم
 افادة التاكيد *

ولا تنفع لن للدعاء خلافا لابن
السراج ولا حجة له فيما استدل به
من قوله تعالى قال رب بما انعمت
علي فلن اكون ظهيرا للجرمين
مدعيان معناه فاجعاني لا اكون
ظهيرا للجرمين لا مكان حملها
على النفي المحض ويكون ذلك
معاهدة منه لله سبحانه وتعالى
انه لا يظهر مجرما جسرا
لتلك النعمة التي انعم بها عليه
ولا هي مركبة من لا وان
فمحذفت الهمزة تخفيفا والالف
للساكنين خلافا للخليل ولا
اصلها لا فابدلت الالف نونا

الفعل المنفي حتى نفيد نفي التاكيد افادة المولى عصام * قوله ولا تنفع
لن للدعاء * خلافا لابن السراج قال الدنوشري ينظر عليه هل لن دالة
على النفي تضمننا او التزاما والظاهر الثاني حتى تكون دلالتها على النفي
كدلالة العمى على البصر فلن في الآية المذكورة دالة على طلب عدم الكون
ظهيرا للجرمين فهي موضوعة للطلب لا له مع عدم الكون ظهيرا ومن
ادعى ان دلالتها على النفي تضمنية ولم يجز كونها التزامية وادعى بداهة
ذلك فذلك تعسف مند فليجرحه واقول بل التعسف منه ايضا لان
المرجع في مدلولات الالفاظ انما هو اللغة ولا تثبت بمجرد الاستظهار الذي
لم ينشأ من دليل بل ظاهر كلام الائمة ان مدلولها المطابق انما هو النفي على
ما فيه من المسامحة وان هذه المعاني الزائدة انما نشأت من التراكيب
بمعونة القرائن ومثل ذلك لا يسمى التزاما ثم ما نفاه هنا صحيح في
المغني خلافا فقال في بحث لن وتأتي لن للدعاء كما ان لا كذلك
وفاقا لجماعة منهم ابن عصفور والجمعة في قوله *

لن تزالوا كذلك ثم لا * زلت لكم خالدا خلود الجبال

قيل واما قوله تعالى قال رب بما انعمت علي فلن اكون ظهيرا
للمجرمين فقيل ليس منه لان فعل الدعاء لا يسند الى المتكلم بل الى
المخاطب او الغائب نحو يا رب لا عذبت فلانا ونحو لا عذب الله
عمرا اه ويرده قوله لا زلت لكم خالدا اه كلامه وقد يقال لا تقوم
بالبيت حجة لاحتمال ان يكون لن تزالوا كذلككم خبرا لا دعاء ولا
يعينه كون المعطوف بثم دعاء بناء على جواز عطف الانشاء على الخبر
* قوله ولا هي مركبة من لا وان * قال في المغني ولا اصل لن لا ان
فمحذفت الهمزة تخفيفا والالف للساكنين خلافا للخليل والكسائي
بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيد لن اضرب خلافا

بالخفش الصغير واستناع نحو زيدا يعجبني ان تضرب خلافا للشراء ولان
الموصول وصلته مفرد ولن افعل كلام تام وقول المبرد انه مبتدا حذف خبره
اي لا الفعل واقع مردود بانه لم ينطق به مع انه لم يسد شي مسل
بخلاف لولا زيد لا كمرتك وبان الكلام تام بدون المقدرو بان لا
الداخله على الجملة الاسمية واجبة التكرار اذا لم تعمل ولا التفات له في
دعوى عدم وجوب ذلك لان الاستقراء شاهد بذلك اه كلامه وقوله
بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها قد يقال لا ينتهض هذا دليلا اذ
لا مانع من ان تتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها وضعا وعملا وهو وضع
متاتف وبهذا يجاب ايضا عن قوله ولان الموصول وصلته مفرد وقوله
مردود بانه لم ينطق به ليس ذلك مقتضيا لامتناع تقديره فكل لفظ
واجب المحذف كذلك يقدر ولا ينطق به وانما يرد عليه كونه حذف
وجوبا بدون وجود ساد مسل ثم ان كان المراد قصد توجيه مذهب
الخليل والكسائي فلا يتمشى لان تكريرا لا مفقودوها يقولان بوجوبه
في مثل ذلك * قوله خلافا للفراء * حجة انها حرفان نافيان ولا اكثر
استعمالا ويرده ان الابدال لا يغير حكم المهل وان المعهود ابدال النون
الفا لا العكس افاده في التصريح * قوله لكيلا تاسوا * اي لعدم
اسم اي حزنكم قال في المصباح واسى اسما من باب تعب حزن فهو
اسي مثل حزين وبه يظهر ان قول بعضهم لعدم تاسيكم اشتباه لان
تاسيت به واتسيت بمعنى اقتديت وليس المعنى عليه كما لا يخفى
وكي مصدرية ناصبة للمضارع بعدها لدخول اللام عليها ولا يجوز ان
تكون جارة وان مقدرة بعدها لان حرف الجر لا يدخل على مثله في
النصب فان قيل لم لم يجر ذلك وتكون مؤكدة للام قبلها كما لو وقعت
ان بعدها في الفرض المذكور قيل الضرورة داعية الى التاكيد هناك بخلاف

خلافا للفراء ص وبكسي
المصدرية نحو لكيلا تاسوا *
ش الناصب الثاني كي وانما
تكون ناصبة اذا كانت مصدرية
بمؤلة ان وانما تكون كذلك اذا
دخلت عليها اللام لفظا كقوله
تعل لكيلا تاسوا لكيلا يكون على
المؤمنين حرج او تقديرا نحو
جنتك كي تكرمني اذا قدرت
ان الاصل لكي وانك حذف
اللام اسغناء عنها بنيتها فان لم
تقدر اللام كانت كي حرف
جر بمؤلة اللام *

في الدلالة على التعليل وكانت
ان مضرة بعدها اضمارا لازما
ص وبأذا مصدرية وهو مستقبل
متصل او منفصل بتقسم نحو اذا
اكرمك واذا والله نريهم بحرب
ش الناصب الثالث اذا وهي
حرف جواب وجزاء عند سيبويه
قال الشلوبين هي كذلك في
كل موضع وقال الفارسي في
الاكثر وقد تنحصر للجواب
بدليل انه يقال احبك فتقول
اذا اظنك صادقا *

ما هنا * قوله في الدلالة على التعليل * اي وان كانت كي للعلية
الغائية واللام للتعليل مطلقا فمعنى كي جارة غير معناها ناصبة فلا ينتقص
قولهم عوامل الاسماء لا تعمل في الافعال وكذا العكس اذ هو محمول على ما
اذا اتحد المعنى * قوله وهي حرف جواب وجزاء * المراد بكونها
للجواب ان تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ به او مقدر سواء
وقعت في صدره او حشوة او آخرة ولا تقع في كلام مقتضب ابتداء ليس
جوابا عن شيء فتسميتها جوابا من باب تسمية البعض باسم الكل والمراد
بكونها للجزاء ان يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزءا لمضمون
كلام آخر فتقولك اذا اكرمك لمن قال انا آتيك كلام قد اجته به
وصيرت اكرامك له جزءا على اتيانه يدل لكون المراد ما ذكرنا كلام
الزمخشري قال في قوله تعالى اذا لذهب كل الاله بما خلق فان قلت
اذا لا تدخل الا على كلام هو جواب وجزاء فكيف وقع لذهب جزءا وجوابا
ولم يتقدمه شرط ولا سوال سائل قلت الشرط محذوف تقديره ولو كان
معه آلهة وانما حذف لدلالة قوله وما كان معه من الاله عليه وهو جواب
لمن كان معه من المشركين اه وبه يسقط ما قاله المصنف في حواشي
التسهيل من ان معنى الجواب هنا مشكل لانه ان اريد به ما يراد من
تسمية جزءا الشرط جوابا ويويده تسميته جزءا مثله وقولهم لا بد قبلها
من شرط ملفوظ به او مقدر ابطال ذلك استعمالها في نحو اذا اظنك صادقا
بعد قول القائل انا احبك وهذا لا مجازات فيه وان اريد به ما يراد
بقولنا في نعم واخواتها انها حرف جواب فيرد هذا انهم اذا عدوا احرف
الجواب لم يعدوها وانه لا يجوز ان يقتصر عليها وتترك الجمل بعدها كما
يكون ذلك في احرف الجواب واما قوله في الوجه الاول وهو ان المراد
ما يراد من جواب الشرط ويويك تسميته جزءا مثله هذا لا تأييد فيه

ولا مجازات بها هتا وانما تكون ناصبة بثلاثة شروط الاول ان تكون واقعة في صدر الكلام فلو قلت زيدا اذا
كنت اكرمه بالرفع الثاني ان يكون الفعل بعدها مستقبلا فلو حدثك شخص بحديث فقلت له اذا تصدق
فان المراء به الحال * (٧٨) * الثالث ان لا يفصل بينهما بفصل غير القسم نحو اذا اكرمك واذا
والله اكرمك قال الشاعر

اذا والله نرهم بحرب
تشيب الطفل من قبل المشيب
ولو قلت اذا يا زيدا قلت اكرمك
بالرفع وكذلك اذا قلت اذا في
الدار اكرمك واذا يوم الجمعة
اكرمك كل ذلك بالرفع *
ص و بان المصدرية ظاهرة نحو
ان يغفر لي ما لم تسبق بعلم نحو
علم ان سيكون منكم مرضى فان
سبقت بظن فوجهان نحو وحسبوا
ان لا تكون فتنة ومضرة جوازا
بعد عاطف مسبق باسم خالص
نحو للبس عباءة وتقرعني وبعد
اللام في نحو لتبين للناس الا في
نحو لئلا يعلم لئلا يكون للناس
فتظهر لا غير نحو وما كان الله
ليعذبهم وانت فيهم فتتمر لا غير
كاضمارها بعد حتى اذا كان
مستقبلا نحو حتى يرجع اليها موسى
وبعد او التي بمعنى الى نحو
لا تسهلن الصعب او ادرك
المناء او الا نحو كسرت كعبها او
تستقيما * وبعد فاء السبية او واو

في قولهم حرف جواب وجزاء عطف الشيء على مرادفه وهو خلاف
الاصل واما استناده الى قولهم لا بد قبلها من شرط ملفوظ او مقدر فهم
طالب باثبات هذا النقل * قوله اذا لا مجازات بها هنا * اي لان
التي يصلح جزاء للحبة انما هو التصديق لا ظن الصدق وقال بعضهم
ان الشرط والجزاء اما في المستقبل او في الماضي ولا مدخل للجزاء في
الحال اه وقضية قوله ولا مدخل للجزاء في الحال ان اظنك مرفوع
لعم استنباله * قوله ان تكون واقعة في صدر الكلام * فان وقعت
حشا بان اعتمد ما بعدها على ما قبلها بان يكون خبرا او جوابا لشرط
او قسم اعلنت وجوبا لضعفها بسبب وقوعها حشا واما قوله *

لا تتركني فيهم شطير * اني اذا اهلك او اطيير

ينصب اهلك باذا مع انها وقعت حشا بين اسم ان وخبرها فضرة
او الخبر محذوف اي اني لا استطيع ذلك ثم استأنف باذا ونصب
* قوله ان يكون الفعل بعدها مستقبلا * اي زمانه قال المولى
معد الدين المشهور على الالسنة فتح الباء والقياس الكسر اسم فاعل
لان الزمان مستقبل اي عات ولعل وجه الفتح ان الزمان تستقبله فهو
مستقبل والكسر اولى ثم حل المراد من استقباليته بالنظر الى زمن التكلم
وبالنظر الى ما قبلها وان كان بالنسبة اليه ماضيا كما اذا قال شخص
يا زيدا امس فقلت اذا اكرمه وكان الاكرام وقع عقب مجيئه في
امس والتكلم بذلك حالا * قوله ان لا يفصل بينهما بفصل غير القسم *
اي لضعفها في العمل بسبب عدم اختصاصها بالفعل قال تعالى ولن تنالوا
بها ابدا ورد بان اذا في لاية ظرف وتويند عوض عن الجملة فليس مما
يجوز فيه وانما اغتفر الفصل بالقسم لانه موكد لربط اذا * قوله تشيب
الطفل * من قبل المشيب تشيب بالتاء اوله مضارع اشاب والجملة

بمسوقين بنفي محض او طلب بالفعل نحو لا يقضي عليهم فيموتوا ويعلم الصابرين ولا تطغوا فيه فيجمل ولا
للمك وتشرب اللبن ش الناصب الرابع ان وهي ام الباب وانما اخرتها في الذكر لما قدمنا ولا صالتها

لا كرمته واشترطت ان لا تسبق المصدرية بعلم مطلقا ولا بظن في احد الوجهين احترازاً من المخففة من الثبيلة والمحال ان لان المصدرية باعتبار ما قبلها * (٧٩) * ثلاث حالات احدها ان يتقدم عليها ما

المعلم منصوب بان ولورفع لجاز على ان تكون مخففة من الثقيلة ويكون
اسمها ضميرا فدل ذلك على ان الخففة تشارك الخفيفة في وقوعها بعد
غير العلم والظن فلا يتعين في الواقعة بعد غيرها ان تكون ناصبة ويمكن
ان يجلب بان الهم يرد بمعنى العزم على الشيء وهو الجهد فيه وبمعنى
حديث النفس كما صرح بذلك بعض ائمة اللغة فيكون يقينا بالاعتبار
الاول غير يقين بالاعتبار الثاني فلعل المرزوقي اجاز الوجهين نظرا
للتباين * قوله بعد عاطف * هو هنا الواو والفاء وثم واو لانه لم
يسبق النصب الا معها قال ابو حيان ولا يجوز في غيرها * قوله باسم
خالص * سواء كان ذلك كاسم مصدرا كما مثل او غير مصدر كقوله *
ولولا رجال من رزام اعزة * وءال سبيع او اسوءك علما

بعد عاطف مسبوق باسم خالص
من التقدير بالفعل كقوله تعالى
وما كان لبشر ان يكلمه الله الا
وحيا او من وراء حجاب او يرسل
رسولا *

فاسوءك معطوف على رجال وهو ليس في تقدير الفعل * قوله كقوله
تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا انخ * كان تحتل لوجه الثلاثة
النقصان والتمام والزيادة فعلى كونها ناقصة الخبر اما لبشر ووحيا استثناء
مفرغ من الاجوال فهو ممول باسم الفاعل ان كان حالا من الفاعل او
باسم المفعول ان كان حالا من المفعول اي ما كان تكليم الله لبشر في حال
من الاحوال الا في حال كونه موحيا او موحى اليه ومن وراء حجاب
بتقدير او موصلا ذلك من وراء حجاب واو يرسل بتقدير او ارسالا اي ذا
ارسال واما وحيا والتفريع في الاخبار اي ما كان تكليمهم الا ايحاء او
ايصالا من وراء حجاب او ارسالا وجعل ذلك توكيما على حذف مضاف
وله شر على هذا تيسين وعلى التمام والزيادة فالتفريع في الاحوال المقدرة
في الضمير المستتر في لبشر افادة المصنف في المعنى وقوله وجعل ذلك
توكيما على حذف مضاف اي تكليم وحي او تكليم ارسالا وينبغي ان تجعل
الاشارة من قوله وجعل ذلك راجعة الى ابعد مذكور في كلامه وهو لا يحاء

فيدخل الارسال بطريق الاولى واما من وراء حجاب تكليم من غير احتياج
 الى تقدير وقوله وعلى التمام والزيادة فالتفريع في الاحوال يحتمل ان
 المراد بالاحوال المعاني القائمة بحالها فكلية في على بابها او الاحوال
 النحوية فكلية في بمعنى من كذا في الحواشي الشمنية وفيه ان التفريع
 عبارة عن تسلط العامل لما بعد الا بسبب عدم ذكر المستثنى منه واشتغاله
 به وهو لا يتاقي في الاحوال بمعنى المعاني القائمة بحالها اللهم الا ان
 يكون على حذف مضاف اي دال الاحوال ويرجع لما بعك ولبشر على
 التمام خبر لمبتدا محذوف والجملة استينافية للبيان وفي الشفا ان ما يذكر
 من الحجب فهو في حق العناوق فهم المحجوبون والباري جل اسمه
 منزلة عما يحجب اذ الحجب انما تحيط بمقدح محسوس ولكن حجب عن
 ابصار خلقه وبصائرهم وادراكاتهم بما شاء وكيف شاء ومتى شاء لقوله
 تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون * قوله في قراءة من قرا *
 من السبعة بنصب يرسل واما من قرا بالرفع فعلى الاستيناف وجعل
 الفعل خبرا لمبتدا محذوف والاستيناف بالواو والفاء جزم في الاخبار
 واما باوفيه نوع ما من الاضراب افادة يس * قوله معطوفان على وحيا *
 ولا يجوز ان يعطف او يرسل على ان يكلمه الله لفساد المعنى قال مكى
 لانه يلزم منه نفي الرسول او نفي المرسل اليهم لان المعنى يصير وما كان
 البشران يكلمه الله الا وحيا ولا ان يرسل رسولا فتامله * قوله وكذلك
 قول الشاعر * اي الشخص الشاعر لان البيت ليسون بنت بمحذوف
 بحاء مهمل زوج معاوية ابن ابي سفيان وام ابنه يزيد وهي موشة
 وكانت بدوية فضاقت نفسها لما تسرى عليها فلامها على ذلك وقال
 انت في ملك عظيم وما تدريين قدرة وكنت قبل اليوم في
 عبادة فقالت *

في قراءة سن قرا من السبعة
 ب يرسل وذلك باضمار ان
 والتقدير او ان يرسل رسولا وان
 والفعل معطوفان على وحيا اي
 وحيا او ارسالا ووحيا ليس في
 تقدير الفعل ولو اظهرت ان في
 الكلام لجاز وكذلك قول الشاعر *
 ولبس عباءة وتقر عيسي
 احب الي من لبس الشفوف
 تقديره ولبس عباءة وان تقدر
 عيني الثانية ان تقع بعد لام الجر
 سواء كانت للتعليل كقوله
 تعالى وانزلنا اليك الذكر لتبين
 للناس *

لبيت تخفق لأرواح فيه * أحب الي من قصر منيف
 ولبس عباءة وتقر عيني * أحب الي من لبس الشفوف
 واكل كسيرة في كسر بيستي * أحب الي من اكل الرغيف
 واصوات الرياح بكل فسج * أحب الي من نقر الدفوف
 وكلب ينبع الطراق دوني * أحب الي من قط السوف
 وبكر يتبع الاطعان صعب * أحب الي من بغل زفوف
 وخرق من بني عمي نحيف * أحب الي من علج عليف
 فقال لها معاوية اما رضيت يا ابنة بجدل حتى جعلتني عابجا عليفا فالحقي
 بملك فطلقها والمحتمها باهلها وقال لها كنت فبنت فقالت لا والله
 ما سررنا اذ كنا ولا اسفنا اذ بنا ويقال انها كانت حاملا يزيد فوضعت
 في اهلها فمن ثم كان فصيحها والبيت قال ابن الانباري بيت العرب هو
 ما كان من صوف او شعروان كان من شجر فهو خيمة والخفق الاضطراب
 ولأرواح جمع ريح قال في درة الغواص وجمعه على ارياح خطايين ووهم
 يستهجن والصواب جمعه على ارواح كما قال ذو الرمة *
 اذا هبت لأرواح من نحو جانب * به اهل مي حاج قلبي هبوبها
 هوى تذرف العينان منه وانما * هوى كل نفس حيث حل حببها
 والعلة في ذلك ان اصل ريح روح لاشتقاقها من الروح وانما ابدلت
 الواو ياء في ريح ورياح للكسرة التي قبلها فاذا جمعت على ارواح فقد
 سكن ما قبل الواو وزالت العلة التي توجب قبلها ياء اه ورده المصنف
 في شرح بانث سعاد بان من العرب من يقول ارياح كراهية للاشتباه
 بجمع روح كما قال الجميع اعياد كراهية للاشتباه بجمع عود اه وقال
 السهيلي ان جمع ريح على ارياح لغة بني اسد وقال ابن بري لم يحك
 لأرياح احد من اهل اللغة غير اللحياني وورد في شعر عمار بن قيسل

وقال ابن الاثير في النهاية جمع النار نيران ويجمع على انيار واصله انوار
لانه واوي كما جاء في ريم وعيد ارياح واعباداه والمنيف العالي
المشرف والعباءة بالفتح والمد الجبة من الصوف ونحوها وقيل كساء
منحط وكذا العباية بالياء بدل الهمزة وتقرعني من قولهم عين قريرة
اي باردة من البرد الذي هو النوم او من البرد الذي هو ضد الحر قال
صاحب المصباح قرت العين قرّة بالضم وقرورا بردت سرورا وقيل من
القرار وهو السكون لان العين اذا قرت سكنت عن الطموح الى شيء
آخر والجميع من باب ضرب او تعب كذا في المصباح والشفوف جمع
شف بالكسر والفتح الثوب الرقيق سمي بذلك لانه يستشف ما وراءه
والكسيرة مصغر كسرة بالكسروهي القطعة من الخبز والكسر بكسر الكاف
طرف الخبأ من الارض والطراق جمع طارق وهو الذي ياتي ليلا
والدفوف جمع دف بضم الدال وفتحها وهي آلة يضرب بها والبكر
بفتح الموحدة الفتي من لابل ولاطعان جمع طعينة وهي المرأة مادامت
في الهودج والزفوف بفتح الزاي المعجمة وبالفأين المسرع والخرق
بكسر الخاء المعجمة الكريم والعليج بالكسر قال ابن دريد هو الصلب
الشديد وبه سمي حمار الوحش عسجا وقال ابو زيد يقال لذي الحية
عليج ولا يقال للغلام اذا كان اسرد عليج فاستعليج الرجل اذا خرجت لحيته
والاول انسب بقوله نحيف وعليف قال الاطعم تعني به معاوية لقوته
وشدته مع سمنه والعليف المسمن بالعلف وروي عفيف من العنف
وهو الشدة * قوله وقوله تعالى انا فتحنا لك فتحا مبينا ليغفر لك الله
ما تقدم * جعل المغفرة علة للفتح والفتح معللا بها بناء على ان لام العلة
دخلت عليها وجعلت المغفرة مفعولا لها للفتح والمفعول له قد يكون علة
للفعل المعلل متقدمة عليه بحسب الوجود الخارجي كما في قولك قعدت

وقوله تعالى انا فتحنا لك فتحا
مبينا ليغفر لك الله ما تقدم من
ذنوبك وما تاخر او للعاقبة كقوله
تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون
لهم عدوا وحزنا *

فن الحرب جينا وقد يكون علة متقدمة عليه بحسب الوجود الذهني
ومعلولا له متأخرا عنه بحسب الوجود الخارجي كما في قولك ضربته
ثاديا والاية من هذا القيل فلماذا جعل في الكشاف فتح مكة علة للمغفرة
فكل وجهه ثم ان جعل الفتح علة للمغفرة ربما يستشكل بان ما يكون
سببا وعلة لمغفرة العبد ينبغي ان يكون فعلا من افعاله والفتح ليس كذلك
لانه فعل الله ويمكن ان يقال ان الفتح وان كان فعلا من افعاله تعالى
الا انه لما كان واقعا لما صدر منه عليه السلام من جهادة وسعيه في اعلاء
كلمة الدين وتخليص الضعفة من ايدي الظلمة وهك افعال حسنة صالحة
علة للمغفرة صح بذلك ان يجعل الفتح علة لها افادة اليضاوي قلت
ويمكن ان يقال انما جعل فتح مكة علة للمغفرة لانه سبب لان يوم
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاشتغال بخاصة نفسه بعد بذل الجهود
فيما كلف به من تبليغ الرسالة ومجاهدة اعداء الدين بالاقبال على
التقوى واستدراك الفرطات كما قال تعالى اذا جاء نصر الله والفتح
ورابت الناس يدخلون في دين الله افواجا فصبح النخ السورة وقال انا
فتحنا ثم قال ليغفر لك الله ولم يقل انا فتحنا لنغفر لك تعظيما لامر
الفتح وذلك لان المغفرة وان كانت عظيمة لانه عامة لقوله تعالى ان
الله يغفر الذنوب جميعا وقال ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وكذلك
اتمام النعمة قال تعالى واتممت عليكم نعمتي وكذلك الهداية وهو ظاهر
وكذلك النصر قال تعالى ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين انهم لهم
النصرون واما الفتح فلم يكن لاحد غير النبي صلى الله عليه وسلم
فعظمه بقوله انا فتحنا وفيه التعظيم من وجهين احدهما قوله انا والثاني
قوله لك اي لاجلك على وجه المنة * قوله واللام هنا ليست للتعليل *
اي على سبيل الحقيقة اذ يمكن كونها للتعليل على سبيل العجاز والاستعارة

واللام هنا ليست للتعليل لانهم
لم يلتقطوه لذلك وانما التقطوه
ليكون لهم قرة عين فكان عاقبته
ان صار لهم عدوا وحزنا وزائدة
كقوله تعالى انما يريد الله ليذهب
عنكم الرجس اهل البيت فالفعل
في هك الموضع منصوب بان
مضمره ولواظهرت في الكلام لجاز
وكذا بعد كي الجارة ولو كان الفعل
الذي دخلت عليه اللام مقرونا
بلا وجب اظهار ان بعد اللام
سواء كانت لنافية كالتى في
قوله تعالى لنلا يكون للناس على
الله حجة بعد الرسل وزائدة كالتى
في قوله تعالى لنلا يعلم اهل
الكتاب اي ليعلم اهل الكتاب
ولو كانت اللام مسبقة بكون
ماض منفي *

وجب اضمار ان سواء كان
الفعل ماضيا في اللفظ والمعنى نحو
وما كان الله ليعذبهم وانت فيهم
او في المعنى فقط كقوله تعالى لم
يكن الله ليغفر لهم وتسمى هذه
اللام لام المحمود وتلخص ان
لان بعد اللام ثلاث حالات
وجوب الاضمار وذلك بعد لام
المحمود وجوب الاظهار وذلك
اذا اقترن الفعل بلا وجواز
الوجهين وذلك فيما بقي قال الله
تعالى وامرنا لنسلم لرب العالمين
وقال سبحانه وامرت لان اكون
ولما ذكرت انها تضر وجوبا بعد
لام المحمود استطردت في ذكر
بقية المسائل التي يجب فيها
اضمار ان وهي اربع احداها بعد
حتى واعلم ان للفعل بعد حتى
حالتين النصب والرفع فاما
النصب فشرطه كون الفعل
مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها سواء
كان مستقبلا بالنسبة الى زمن
التكلم اولا فالاول كقوله تعالى لن
نبرح عليه عاكفين حتى يرجع

التبعية للمتعلق وفي المراد به مذهب ان المعنى الكلي الذي
يكون معنى لهذا الحرف الخاص جزءا له كابتداء الغاية بالنسبة الى
لا ابتداء الجزئي في قولك من البصرة وهذا مذهب السكاكي وثانيهما
انه العجزور بذلك الحرف وهو مذهب الكشاف وتقرير التبعية على
الاول انه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية
من التبيي والحببة ثم استعمل في المشبه اللام الموضوع للدلالة على ترتب
العلة الغائية التي في المشبه به فجرى الجواز اولا في العلية والغرضية وبتبعتها
في اللام فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلة وعلى
الثاني ما قال في الكشاف معنى التعليل في اللام وارد على طريق الجواز
لانه لم يكن داعيتهم الى الالتقاط ان يكون عدوا وحزنا ولكن الحببة
والتبني غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي
يفعل الفاعل الفعل لاجله اه فتامله وكونها للتعليل على سبيل الجواز اولى
من كونها للعاقبة لان الجواز اولى من الاشتراك كما هو مقرر في فن الاصول
قاله الناصري جواشي الحلي * قوله وجب اضمار ان * لان ما كان
زيد ليفعل نفي لكان زيد سيفعل فاللام معادلة للسین فكما لا يجمع بين ان
والسین لا يجمع بين ان واللام وقد سال محمد بن الوليد بن ابي مسهر وقد
كان ابن ابي مسهر قرا الكتاب على المبرد ورءاه انه قد اتقنه لم اجاز سيبويه
اظهار ان مع لام كي دون لام النفي فانقطع * قوله فالاول كقوله تعالى لن
نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى * قد يقال ان هذا من القسم
الثاني فان العكوف على عبادة العجل وزجوع موسى عليه الصلاة
والسلام ماضيان بالنسبة الى زمن النزول والرجوع مستقبل بالنسبة الى
العكوف فهو على حد الزلزال وقول الرسول ويجساب بان قوله تعالى
قالوا لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى حكاية لآلامهم وعبارتهم

الياناموسى فان رجوع موسى عليه السلام مستقبل بالنسبة الى الامرين جميعا والثاني كقوله تعالى وزلزلو حتى
يقول الرسول لان قول الرسول وان كان ماضيا بالنسبة الى زمن الاخبار الا انه مستقبل بالنسبة الى زلزالهم ولحتى

الصادرة منهم فالمنظور اليه فيه المحكي وهو قول قوم موسى لن نبرح الى
 آخر لاية ولا شك ان رجوع موسى مستقبل بالنسبة لزمن التكلم
 بالمحكي وهذا بخلاف آية الزلزال فليس فيها حكاية لقول آخر وانما
 هو اخبار من الله سبحانه وتعالى فالمنظور اليه زمن الاخبار وقص ذلك
 علينا تأمل * قوله فتارة تكون بمعنى كي * قيل عليه ان حتى التي
 يتصب المضارع بعدها جارة للمصدر المنسبك من ان والفعل الواقع
 بعدها والجاراة بمعنى الى كما نص عليه المصنف نفسه في مغييه فكيف
 تكون بمعنى كي التعليلية واجيب بان محل كون الجارة بمعنى الى اذا
 لم تدخل على المضارع المنصوب اما الداخلة عليه فتارة تكون بمعنى كي
 وتارة تكون بمعنى الى افاده الدماميني في الحواشي المصرية وحاصله
 ان لا نسلم ان الجارة تكون دائما بمعنى الى بل محل ذلك اذا كانت
 داخلة على صريح الاسم واما اذا كانت داخلة على الاسم الموصول فتارة
 وتارة لا * قوله وقد تصلح للمعنيين معا كقوله تعالى فقاتلوا النخ * فحتى
 حرف جروان والفعل في محل جربها متعلق بقاتلوا اما تعلق الغاية
 اي الى ان تفني وهو الظاهر المناسب فتكون بمعنى الى واما تعلق
 التعليل اي لاجل ان تفني فتكون بمعنى كي التعليلية وتخصيص هذه
 لاية بالاحتمال ظاهر في ان ما تقدم عليها من الامثلة غير محتمل اما
 لاسيرن حتى تطلع الشمس ولن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع اليينا
 موسى فلا احتمال فيهما لغير الغاية واما اسلم حتى تدخل الجنة فيحتمل
 ايضا الوجهين ان كان الخطاب به مسلما لان المراد منه حيثئذ الدوام
 ومن زعم انها فيه تتعين ان تكون بمعنى الى ايضا بنى الامر على الظاهر
 * قوله وهذا لا نظير له في العربية * اورد عليه اي في نحو اي رجل
 تضرب اضرب فان ايا فيه شرطية وقد عملت الجزم في الفعل والجر في

فتارة تكون بمعنى كي وذلك اذا
 كان ما قبلها علته لما بعدها نحو
 اسلم حتى تدخل الجنة وتارة
 تكون بمعنى الى وذلك اذا كان
 ما بعدها غاية لما قبلها كقوله تعالى
 لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع
 اليينا موسى وقولك لاسيرن حتى
 تطلع الشمس وقد تصلح للمعنيين
 معا كقوله تعالى فقاتلوا التي تبغي
 حتى تفني الى امر الله يحتمل ان
 يكون المعنى كي تفني اولى ان
 تفني فالتصنيف في هذه المواضع
 وشبهها بان مضمرة بعد حتى حتما
 لا بحيث نفسها خلافا للكوفيين
 لانها قد عملت في الاسماء الجر
 كقوله تعالى حتى مطلع الفجر حتى
 حين فلو عملت في الافعال
 النصب لزم ان يكون لنا عامل
 واحد يعمل تارة في الاسماء وتارة
 في الافعال وهذا لا نظير له في
 العربية واما رفع الفعل بعدها فله
 ثلاثة شروط *

الاسم المضاف اليه على الصحيح في ان خافض المضاف اليه هو المضاف
وكي فانها ناصبة وجارة واجيب بان ايا انما جزمت من جهة تضمنها
معنى ان الشرطية وجزها ليس من هذه الجهة وكى الجارة للتعليل والناصفة
مصدرية كان فلم يقع جرهما ونصبهما من جهة واحدة ومقصود المصنف
ان عامل احد القيليين لا يعمل في الاخر من الجهة التي عمل بها في
ذلك القبيل نعم تستتص هذه القاعدة على الكوفيين ان قالوا بهما باللام
الزائدة فانها تعمل الجز في الاسم اجاءا وتعمل عندهم النصب في مثل
ما كان زيد ليفعل وهي للتوكيد في كل من الحالين افاده الدماميني
ومقتضاها ان حتى اذا كانت بمعنى كي التعليلية تكون ناصبة للمضارع
لاختلاف الجهة فيها كما قيل في كي فتأمل * فواء الاول كونه مسببا
عما قبلها * وذلك بان يودي حصول مضمون ما قبلها الى حصول
مضمون ما بعدها سواء اتصل مضمون الاول بمضمون الثاني نحو سرت
حتى ادخلها اولم يتصل نحو * ازيد مني العام الاول شيئا حتى لا
استطيع ان اكلمه العام بشيء وانما اشترط هذا الشرط ليحصل الربط
معنى وان فقد لفظا وذلك لانه لما لم يتعلق ما بعدها بما قبلها زال
الاتصال اللفظي فشرطت السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبرا لما
فات من الاتصال اللفظي * قوله الا ان الحال تارة يكون تحقيقا *
والرفع حينئذ واجب وانما وجب لانهم انما نصبوا عند امكان تقدير
الناصب الا يرى ان الثعل مستقبل وتقدير ان الناصبة معه ممكن
لانها للاستقبال بخلاف موضع الرفع فانه للحال وتقدير ان معه
مناف له واذا رفع الفعل فحتى حرف ابتداء لانها لو كانت حرف
جر لوجب ان تقدر الفعل اسما ليصح دخولها عليه ولا يقدر اسما الا
بان لكن تقدير ان ممتنع لما مر كذا قال ابن الحاجب قلت وفي قوله

لاول كونه مسببا عما قبلها ولهذا
امتنع الرفع في نحو ما سرت حتى
ادخل البلد لان انتفاء السير لا
يكون سببا للدخول وفي قولك
سرت حتى تطلع الشمس لان
السير لا يكون سببا لطلوعها
الثاني ان يكون زمن الفعل
الحال لا الاستقبال على العكس
من شرط النصب الا ان الحال
تارة يكون تحقيقا *

لا يقدر اسما إلا بان نظر ولقائل ان يقول لم لا تكون جارة وتقدر ما
 الصدريّة وهي غير منافية للرفع ويمكن ان يجاب بان تقدير ما لم
 يثبت في كلامهم مع انه لا داي الى الزام كونها جارة حتى يحتاج الى
 التقدير اهـ * قوله وتارة يكون تقديرا * والرفع حيث جاز * قوله وعلى
 اذا جاء الرفع في قوله تعالى حتى يقول الرسول * قال ابن الحاجب من
 رفع يقول فعلى ارادة الاخبار بوقوع شيئين احدهما الزلزال والثاني
 القول والخبر الاول على وجه الحقيقة والثاني على حكاية الحال والمراد مع
 ذلك الاخبار بامر ثالث وهو تسبب القول عن الزلزال ومن نصب
 على ارادة الاخبار بوقوع شيء واحد وهو الزلزال وبان شيئا آخر كان
 مرتقبا وقوعه عند الزلزال وهو القول وليس فيه اخبار بوقوع القول كما في
 قراءة الرفع وان كان الوقوع ثابتا في نفس الامر لكن ثبوته بدليل آخر
 من هذه الآية اهـ وذلك الدليل هي قراءة الرفع وانما قدر القول مرتقبا
 في قراءة النصب ليكون مستقبلا والا فلو قدره واقعا لكان حالا على
 وجه الحكاية فلم ينصب * قوله ولهذا امتنع الرفع في نحو سيري حتى
 ادخلها * لانك اذا رفعت الفعل كانت حتى حرف ابتداء فالجملة
 الواقعة بعدها مستأنفة فيلزم خلو المبتدأ عن الخبر ولقائل ان يقول ان
 عنوان المبتدأ يبقى بلا خبر لفظا وتقديرا فممنوع اذ يمكن تقدير الخبر
 اي سيري حاصل وان عنوان بقاء بلا خبر لفظا فمسلم ولا يضر وما اظنهم
 بمنعون المسئلة إلا عند عدم تقدير الخبر كذا في الحواشي الهندية وفي
 الحواشي الشمسية ان المراد بقاء بلا خبر لفظا قال وهو ظاهر وتقدير الآية
 دليل قال فسقط ما قاله في الحواشي الهندية * قوله التي بمعنى الى أو إلا *
 الصواب في ذلك على ما قال بدر الدين بن مالك ان ما قبلها ان كان
 ينقص شيئا فشيئا فهي التي بمعنى الى والا فهي التي بمعنى إلا وعلى

وتارة يكون تقديرا فالاول كقولك
 سرت حتى ادخلها اذا قلت
 ذلك وانت في حالة الدخول
 والثاني كالمثال المذكور اذا كان
 السير والدخول قد مضيا ولكنك
 اردت حكاية الحال وعلى هذا جاء
 الرفع في قوله تعالى حتى يقول
 الرسول لان الزلزال والقول قد
 مضيا الثالث ان يكون ما قبلها
 تاما ولهذا امتنع الرفع في نحو
 سيري حتى ادخلها وفي
 كان سيري حتى ادخلها ان
 حلت كان على النقصان دون
 التمام (المسئلة الثانية) بعد او
 التي بمعنى الى أو إلا فالاول
 كقولك لا لزمنك او تقضيني
 حقي اي الى ان تقضيني حقي
 قال الشاعر *

هذا فارفي عبارته لمنع الجمع وقال الرضي اوفي الاصل لاحد الشيتين
او الاشياء فاذا قصدت مع افادة هذا المعنى الذي هو لزوم احد الامرين
التنصيص على حصول احدهما عقب الاخر وان الاول امتد الى حصول
الثاني نصبت ما بعد اوفسيويه يقدر بالا وغيره بالي والمعنيان يرجعان
الى شيء واحد فان فسرته بالا فالضاف بعك محذوف وهو الظرف اي
لا لزمنك الى وقت ان تقتضي حتي فثوفي محل نصب على انه ظرف لما
قبل الا وعند من يفسره بالي ما بعك بتاويل مصدر مجرور بالواو التي بمعنى
الى اه وعليه فاوليست لمنع الجمع ولا يتعين كونها في المثال بمعنى الى
كالييت وقوله بتاويل مصدر مجرور بالواو خلاف ما عليه الجماعة من انها
عاطفة فكانه جعل تقديرها بالي تقدير معنى واعراب والذي نص عليه
في شرح الكافية انه تقدير لوحظ فيه المعنى دون الاعراب قال فيه
والتقدير الاعرابي ان يقدر قبل او مصدر وبعدها ان الناصبة للفعل
وهما في تاويل مصدر معطوف باو على المقدر قبلها فتقدير لا نظرنه او
يتقدم ليكون انتظار او قدوم وتقدير لا قتلن الكافر او يسلم ليكون قلبه
او اسلامه وكذلك العمل في غيرها اه كلامه هذا والاولى في العبارة ان
يقول بدل قوله التي بمعنى الى او الا التي يصلح في موضعها حتى
او الا اما اولا فلا يهام عبارته مرادفة او للحرفين المذكورين مع انه
ليس كذلك اذ هي العاطفة واما ثانيا فلعدم شمولها نحو لارضين الله او
يغفر لي اذ لا يناسب هنا معنى الى او الا لايها انقطاع الارضاء بحصول
الغفران وانما المناسب معنى حتى التعليلية * قوله لا تسهلن الصعب
النخ * المنى جمع منية وهي اسم لما يتمناه الانسان والامال جمع امل
وهو الرجا والمراد هنا المامولات وانقيادها موافقتها للراد وبجيتها على حسبه
قال في الحواشي الهندية وانت خبير بان جعل او على بابها لعطف

لا تسهلن الصعب او ادرك المنا
فما انتقادت الامال الا لصابر
والثاني كقولك لا قتلن الكافر
او يسلم اي الا ان يسلم وقـال
الشاعر *

لحد الشيتين او لاشياء ممكن في بعض ما جعلوه فيه بمعنى إلا او الى
 لا قتلنه او يسلم ولا لزمك او تقتضيني حقي وهذا البيت اذ المضارع
 الكل منصوب بان مضمره فتوول مع صلتها بمصدر ويعطف هذا المصدر
 على مصدر متصيد من الفعل السابق اي ليكون قتل مني او اسلام منه
 يكون لزوم مني له او قضاء منه لحقي وليكون استسهال مني للصعب
 وادراك للمنى اه وقد ذكرنا عن ابن مالك ان هذا هو التقدير لاعرابي
 وذكرنا عن الرضي ان او التي بمعنى الى او الا مفيدة لاحد الشيتين
 او لاشياء مع التقصد الى امرء اخر وعلى هذا فتحصيص امكان كونها
 لاحد الشيتين او لاشياء ببعض ما جعلوها فيه بمعنى الا او الى فيه نظر
 الا ان يريد مجرد احد الشيتين او لاشياء * قوله وكنت اذا غمرت
 قناة قوم * النخ غمرت بالغين المعجمة والميم المفتوحة والزاي عصرت
 والقناة معروفة وهي التي يجعل فيها سن الرمح والكعوب هي النواشر
 في اطراف الانابيب وهذه استعارة تمثيلية شبه حاله اذا اخذ في اصلاح
 قم اتصفوا بالفساد فلا ينكف عن حسم المواد التي ينشا عنها فسادهم
 الا ان يحصل صلاحهم بحالة اذا غمرت قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع
 من اطرافها ارتفاعا يمنع من اعتدالها ولا يفارق ذلك إلا ان يستقيم اه
 * قوله بعد فاء السببية * اي التي قصد بها سببية ما قبلها لما بعدها
 وهي عاطفة للمصدر المسبوك من ان وصلتها على مصدر متصيد من الفعل
 التقدم فتقدير زرني فاكرمك لتكن زيارة منك فاكرام مني كذا قيل
 واستشكل بان فاء العطف لا تكون للسببية إلا اذ عطفت جملة على جملة
 وهذه لم تعطف جملة على جملة بل مفردا على مفرد ولذا اختار الرضي رحمه
 الله جعلها للسببية دون العطف قال وانما صرفوا ما بعدها من الرفع
 الى النصب لانهم قصدوا التنصيص على كونها سببية والمضارع المرتفع

وكنت اذا غمرت قناة قوم
 كسرت كعوبها او تستقيما
 اي إلا ان تستقيما فلا اكسر
 كعوبها ولا يصح هنا معنى الى
 لان الاستقامة لا تكون غاية
 للكسر (المسئلة الثالثة) بعد فاء
 السببية اذا كانت مسبوقه بنفي
 محض او طلب بالفعل فالنفي
 كقوله تعالى لا يقتضى عليهم فيموتوا
 وقولك ما تاتينا فتحدثنا
 واشترطنا كونه محضا احترازا من
 نحو ما تزال تاتينا فتحدثنا او ما
 تاتينا إلا فتحدثنا فان معناه
 الاثبات فلذلك وجب رفعهما
 اما الاول *

بلا قرينة مخصصة للحوال والاستقبال ظاهر في الحال فلو ابقوه مرفوعا
لسبق الى الذهن ان الفاء عاطفة جملة حالية الفعل على الجملة التي قبل
الفاء فصرفهم الى النصب منه في الظاهر على انه ليس معطوفا اذ المضارع
المنصوب بان مفرد وقبل الفاء المذكورة جملة فيكون ما بعد الفاء مبتدأ
محذوف الخبر وجوبا كذا في الحواشي المصرية للبدر وقال المصنف في
بعض تعاليقه وانما نصبوا بعد الفاء في تلك المواضع لانهم لما قالوا لا
تنتقطع عنا فنجتفوك لم يمكن عطف نجتفوك على تنتقطع والا لجزم فصار
المعنى ولا نجتفوك والمراد ان ينيهوا على ان لا تنتقطع سبب الجفأ فنزلوا
لا تنتقطع منزلة مصدر وعطفوا الفعل بتقدير ان عليه فصار عطف اسم على
اسم اي لا يكن منك انتقطاع فجاء من هذا يدل على السببية وهكذا
الكلام في اخواتها ومقتضاها ان العطف من فيل عطف المفردات بخلاف
مقتضى كلام الرضي اه * قوله فلان زال للنفي * لو قال فلان تزال
لنفي لكان احسن * قوله واما الطلب فانه يشمل * النخ قيل عليه
انه قيد الطلب بكونه بالفعل فكيف يكون شاملا للاستفهام والعرض
والتمني والترجي واجيب بان المراد بالفعل مقابل الاسم فيصدق
بالحرف فيشمل الثمانية المذكورة وهي مع النفي تسع وقد نظمها
بعضهم في قوله *

وماك نظما حوى في البيت اجوبة * نصب المضارع بعد الفاء قد نقلا
مروانه وادع وسل عرض بحضهم * تمن وارج كذاك النفي قد كملا
* قوله والترجي * في شمول الطلب له نظر فقد ذكر التفتازاني في
المطول ان الترجي لا طلب فيه وانما هو ارتقاب امر لا وثوق بحصوله
* قوله كقوله تعالى ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع في قراءة بعض السبع
بنصب اطلع والدعاء كقوله
رب وفقني فلا اعدل عن * سنن
الساعين في خير سنن *

فلان زال للنفي وقد دخل عليها
النفي ونفي النفي اثبات واما
الثاني فلا تتقاض النفي بالا واما
الطلب فانه يشمل الامر كقوله *
يا ذاق سيري عبقا فسيحا
الى سليمان فتستريحنا
والنهي نحو قوله تعالى ولا تطغوا
فيه. فيحمل عليك
غشبي والتخصيص نحو لا
اخترني الى اجل قريب فاصدق
والتمني نحو يا ليتني كنت معهم
فافوز والترجي كقوله تعالى لعلي
ابلع الاسباب اسباب السموات
فاطلع في قراءة بعض السبع
بنصب اطلع والدعاء كقوله
رب وفقني فلا اعدل عن * سنن
الساعين في خير سنن *

الاستفهام كقوله * هل تعرفون لباناتي فارحوان * تنضي فيرند بعض الروح للجسد والعرض كقوله يا ابن
الكرام الا تدنوا فتصبر ما * قد حدثوك فما راء كمن سمعا * واشترطت في الطلب ان يكون بالفعل احترازا من
قولك نزال فنكرمك وصم * (٩٢) * فنحدثك بالنصب في جواب اسم الفعل فانه لا يجوز خلافا

للکسائي في اجازة ذلك مطلقا
ولا بن جني وابن عصفور في
اجازته بعد نزال ودرالك ونحوهما
مما في لفظ الفعل دون صدمه
ونحوهما مما في معنى الفعل دون
حروفه وقد صرحت بهذه المسئلة
في المقدمة في باب اسم الفعل
(المسئلة الرابعة) بعد واو المعية
اذا كانت مسبقة بما قد من ذكره
مثال ذلك قوله تعالى ولما يعلم الله
الذين جاهدوا منكم ويعلم
الصابرين يا ليتنا نردو لا نمكذب
بآيات ربنا ونكون من المؤمنين
في قراءة حزة وابن عامر وحض
وقال الشاعر *

الم الك جاركم ويكون بيني
وبينكم المودة والاخصاء
وقال الآخر *

لا تنه عن خلق وتأتي مثله
عار عليك اذا فعلت عظيم
وتقول لا تاكل السمك وتشرب
اللبس فتنصب تشرب اذا
قصدت النهي عن الجمع بينهما
وتجزم اذا قصدت النهي من كل

السبب وهذا لا يجيزه بصري ويتاولون قراءة حثص اما جوابا للامر وهو
ابن لي صرحا او على العطف على الاسباب على حد قوله (وليس عباءة
وتقريني) او على معنى ما يقع موقع ابلغ وهو ان ابلغ على حد قوله
ولا سابق شيئا) ثم ان ثبت قول الفراء ان جواب الترجي منصوب
بجواب التمني فهو قليل فكيف تخرج عليه القراءة المجمع عليها اه
قوله والاستفهام * اي سواء كان حقيقيا او انكاريا واما التقريري
فلا ينصب جوابه لانه يتضمن ثبوت الفعل فلم يتحضر للنفي ولهذا لم
ينصب الفعل في قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح
الارض مخضرة وقيل ان عدم النصب في فتصبح لعدم السببية لان
الزوية ليست سببا لاصباح الارض مخضرة وانما السبب نزول المطر
* قوله والعرض * هو والتخصيص متقاربان يجمعهما التنبيه على الفعل
الا ان في التخصيص زيادة توكيد وحث وفي العرض لينا ورفقا * قوله
كقوله يا ابن الكرام النخ * الشاهد في قوله فتصبر والا ادات عرض وما
موصولة والعائد محذوف تقديره ما قد حدثوك به مع عدم استيفاء
شروط حذفى العائد الجور والفاء في فما للتعليل وراء مبتدأ خبره كمن
سمع والالف للاطلاق * قوله ولا بن جني وابن عصفور في اجازته النخ *
وحينئذ فما ذكره في شرح الكافية من انفراد الكسائي بذلك محمول على
ما سوى ما فيه حروف الفعل ووجه ما ذهب اليه ابن جني وابن
عصفور انه لما كان بحروف الفعل ومعناه اعطي حكما ولنا ان فعل الامر
لما صح وقوعه صلة لان حسن تاويله بالمصدر المنسبك منه مع ان واما
اسم الفعل فانه لا يصلح لذلك سواء كان مشتقا او غيره قاله العلامة
البدر الدمايني * قوله فان سقطت الفاء * اي لم توجد مع الفعل
والسقوط بهذا المعنى لا يستدعي سبق وجود فسقط ما قيل ان هذه الفاء

حد منها اي لا تاكل السمك ولا تشرب اللبن وترفع اذا نهيت عن الاول وابحت الثاني اي لا تساكل
سمك ولك شرب اللبن من فان سقطت الفاء بعد الطلب وقصد الجزاء حزم نحو قوله تعالى قل تعالوا اتل
شرط الجزم بعد النهي صحة جليل ان لا يحله نهي لا تدن من الاسد تسلم بخلاف باكلك ويجزم ايضا يل

الطليتين نحولينفق ليقض لا
تشارك لا تواخذنا ويجزم فعلين
ان واذا ما واي واين وانى وايا
ومتى ومهما وما ومن وحيثما نحو
ان يشا يذهبكم من يعمل سوءا
يجزبه ما ننسخ من آية او ننسها
ويسمى الاول شرطا والثاني
جوابا وجزاء واذا لم يصلح لمباشرة
الاداءات قرن بالفاء نحو وان
يمسك بخير فهو على كل شيء
قدير او باذا الفجائية نحو وان
تصهم سيئة بما قدمت ايديهم
اذا هم يقنطون *

ش لما انقضا الكلام على ما ينصب
المضارع شرعت في الكلام على
ما يجزمه والجازم ضربان جازم
لفعل واحد وجازم لفعلين فالجازم
لفعل واحد خمسة امور احدها
الطلب وذلك انه اذا تقدم لنا
لفظ دال على امر او نهي او استفهام
او غير ذلك من انواع الطلب
وجاء بعك فعل مضارع مجرد من
لفاء وقصد به الجزاء فانه يكون
مجزوما بذلك الطلب لما فيه من

لم تكن موجودة قبل والتعير بالسقوط يقتضي سبق وجودها * قوله لما فيه من
معنى الشرط * وجه كون الطلب فيه معنى الشرط ومتضمنا له ان الحامل
على الكلام الطلبي كون المطلوب مقصودا للمتكلم اما لذاته او لغيره ومعنى
كونه مقصودا لغيره انه يتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا هو معنى الشرط
اعني توقف غيره عليه فاذا ذكرت الطلب وذكرت بعك ما يصح توقفه
على المطلوب غلب على ظن المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا
لذلك المذكور بعك لا لنفسه فيكون اذا معنى الشرط في الطلب مع ذكر
ذلك الشيء ظاهرا واما الخبر فانه اذا ورد جملة المخاطب على انه انما
تكلم به المتكلم لافادة المخاطب مضمونه لا على ان مضمونه مقصود لنفسه
او لغيره اذ قد يخبر بالشيء مع ان ذلك الشيء غير مقصود للخبر كقولك
يضرب زيد مع كراهيتك لضربه فلو جئت ايضا بعد الخبر بما يصلح
ان يكون جزاء لمضمونه لم يتبادر فهم المخاطب الى انه جزاء اذ ذاك
في الطلب انما كان لتبادر الفهم الى ان المطلوب اما لذاته او لغيره ومع
ذكر الغير بالاولى له والقول بان الجازم هو الطلب قول الخليل وسيبويه
وضعه المصنف في مغنيه ورجح القول بكون الجازم شرطا مقدرا بعك قال
لان الحذف والتضمين وان اشتركا في انهما خلاف الاصل لكن في
التضمين تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف وايضا فان تضمين
الفعل معنى الحذف اما غير واقع واما غير كثير اه والظاهر انه واقع كثيرا
وذلك ان افعال الانشاء كعسى ونعم وبئس وفعل التعجب نحو ما
احسن زيدا وما الطغى وما اظرفه الى غير ذلك مما لا ينحصر متضمنة
للحذف الذي حق الانشاء ان يودى به ولهذا كانت غير متصرفة اللهم
الا ان يقال ان مرادة بالحرف في قوله معنى الحرف الحرف الموجود كما هو
المتبادر لا ما هو اعم منه ومما حقه ان يوجد وليس بموجود وحيث لا ترد

معنى الشرط ونعني بقصد الجزاء انك تقدره مسببا عن ذلك المتقدم كما ان جزاء الشرط مسبب عن فعل
الشرط كقوله تعالى *

قل تعالوا اتل تقدم الطلب وهو
تعالوا وتاخر المضارع الجرد من
الفاء وهو اتل وقصد به الجزاء *

فقال لا نشاء لانها ليست متضمنة لمعنى حرف موجود بل لمعنى
فرق من حقه ان يوجد وليس بموجود اه * قوله قل تعالوا اتل ما
يظهر بكم عليكم النخ * في حاشية الكشف للولي التفتازاني نظم الكلام
بطلوا عن اشكال لان ان اما ان تجعل مصدرية او مفسرة فان جعلت
مصدرية كانت في موضع البيان للمحرم بدلا من ما او من العائد
المعروف وظاهر ان المحرم هو الاشراك لا نفيه وان الاوامر الواردة بغد
ذلك مطوقة على لا تشركوا وفيه ارتكاب عطف الطلبي على الخبري وجعل
البيان الواجبة المأمور بها محرمة فاحتيج الى تكلفات مثل جعل لا زائدة
وعطف الاوامر على المحرمات باعتبار حرمة اضدادها وتضمنين الخبر معنى
الطلب واما جعل لا ناهية واقعة موقع الصلة لان المصدرية على ما هو
الذهب للمصنف يعني صاحب الكشف نقلا عن سيبويه غير مبالي
باجتماع الناصب والجازم لكون الجازم في نفس الفعل والناصب في
لامع الفعل فلا سبيل اليه لان زيادة لا الناهية مما لم يثقل به احد ولم
يؤد في كلام وان جعلت ان تفسيرية على ان لا ناهية والنواهي بيان
لتلاوة المحرمات توجه اشكالان احدهما عطف ان هذا صراطي مستقيما
على ان لا تشركوا مع انه لا معنى لعطفه على ان المفسرة مع الفعل وثانيهما
عطف الاوامر المذكورة على النواهي فانها لا تصلح بيانا لتلاوة المحرمات
بل الواجبات قال واختار المصنف يعني صاحب الكشف كون ان
مفسرة لان انعطاف الاوامر المذكورة قرينة ظاهرة على انها مرادة ولا سبيل
حيث الى جعل ان مصدرية موصولة بالنهي لما عرفت واجاب عن
الاشكال الاول بان قوله وان هذا صراطي مستقيما ليس عطفا على ان لا
تشركوا بل هو تعليل للاتباع متعلق باتبعة على حذف اللام وجاز عود
تعبير باتبعة الى الصراط لتقدمه في اللفظ فان قيل فعلى هذا يكون اتباعه

عطفاً على لا تشركوا ويكون التقدير فاتبعوا صراطى لانه مستقيم وفيه جمع
 بين حرفي عطف اعني الواو والفاء وليس بمستقيم وان جعلتها الواو
 استنافية اعتراضية قلنا ورود الواو مع الفاء عند تقديم المفعول فصلاً بينهما
 شائع في الكلام مثل وربك فكبر وان المساجد لله فلا تدع مع الله اخداً
 فان آيت الجمع البتة ومنعت زيادة الفاء جعل المفعول متعلقاً بمحذوف
 والمذكور بالفاء عطف عليه مثل عظم ربك فكبر وادع الله فلا تدع
 وءاثرة فاتبعوه وعن الاشكال الثاني بان عطف الاوامر على النواهي
 الواقعة بعد ان المفسرة لتلاوة العهرمات مع القطع بان المأمور به لا يكون
 محرماً دل على ان التحريم راجع الى اضدادها بمعنى ان الاوامر ذكرت
 وقصد لوازمها التي هي النهي عن الاضداد حتى كانه قيل اتل ما حرم
 ان لا تسيئوا الى الوالدين ولا تبخسوا الكيل والميزان ولا تتركوا العدل
 ولا تنكثوا العهد ومثل هذا وان لم يجز بحسب الاصل لكن ربما يجوز
 بطريق العطف وذكر في المغني في اعراب الاية المذكورة اوجها منها ان
 ان وما بعدها في موضع نصب بدل من ما وذلك على انها موصولة لا
 استفهامية لعدم اقتران البدل بهمزة الاستفهام ومنها ان يكون في موضع
 رفع خبراً لهو محذوفاً وعليهما فلا زائدة قاله ابن الشجري والصواب ان
 لا نافية على الاول زائدة على الثاني اه وتعبه العلامة الدماميني فقال وهذا
 عجيب جداً فان الاول هو جعل ما موصولة وحرم ربكم صلته وجعل ان
 لا تشركوا بدلاً منها فاذا جعلت لا نافية في هذا الوجه كان فاسداً
 لاقتضائه ان عدم الاشراك محرم وهو باطل اه واجاب الشمني بان ما
 على الاول مفعول لاتل فجعل ان لا تشركوا بدلاً منه على تقدير ان تكون
 لا نافية يقتضي ان عدم الاشراك متلو عليهم وهو كذلك ولا يقتضي ان
 عدم الاشراك محرم عليهم وانما يقتضيه ان لو كانت مفعولة لحرم وليس

قال الشاعر * قفانبك من ذكرى حبيبي ومنزلي * بسقط اللوى بين الدخول فحوملي * وتقول ايتني اكرمك وهل
تاتيني احداثك ولا تكفرتدخل الجنة ولو كان المتقدم نفيا وخبرا مثبتا لم يحزم الفعل بعك فالاول نحو ما تاتينا تحدثنا برفع
حدثنا وجوبا ولا يجوز لك جزمه وقد غلط في ذلك صاحب الجمل والثاني نحو انت تاتينا تحدثنا برفع تحدثنا
مربيا باتفاق النحويين واما قول * (٩٦) * العرب اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يشب عليه بالجزم فوجهه ان اتقى

وفعل وان كانا فعلين ماضيين
ظاهرهما الخبر الا ان المراد بهما
الطلب والمعنى ليتق الله امرؤ
وليفعل خيرا وكذلك قوله تعالى
هل ادلكم على تجارة تنجيكم من
عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله
وتجاهدون في سبيل الله باموالكم
وانفسكم ذالكم خير لكم ان كنتم
تعلمون يغفر لكم ذنوبكم بجزم يغفر
لانه جواب لقوله تعالى تؤمنون
وتجاهدون لكونه في معنى ءامنوا
وجاهدوا وليس جوابا للاستفهام
لان غفران الذنوب لا يتسبب
عن نفس الدلالة بل عن نفس
الايمان والجهاد فلوم يقصد
بالفعل الواقع بعد الطلب الجزاء
امتنع جزمه كقوله تعالى خذ من
اموالهم صدقة تطهرهم فتطهرهم
مرفوع باتفاق القراء وان كان
مسيوقا بالطلب وهو خذ لكونه
ليس مقصودا به معنى ان تاخذ
منهم صدقة تطهرهم وانما اريد خذ
من اموالهم صدقة مطهرة فتطهرهم
صفة لصدقته ولو قرئ بالجزم على

الامر كذلك واقول هذا منه اعجب العجب لان ما واقعة على المحرم
قطعا فيكون عدم الاشراك محرما قطعيا وهو باطل فتامله راجع المغني
قوله اذ المعنى تعالوا فان تاتوني اتل * قال في شرح الشذور ولا
يجوز ان يقدر فان تعالوا لان تعالى فعل جامد لا مضارع له ولا ماضي
حتى توهم بعضهم انه اسم فعل * قوله ففانبك من ذكرى حبيبي
ومنزلي * صدر بيت لامري القيس عجرة * بسقط اللوا بين الدخول
فحوملي * لالف في قفا قيل للتثنية وقيل بدل من نون التوكيد الخفيفة
وعلى الاول قيل انه خاطب رفيقين له وقيل انه خاطب رفيقا واحدا
بدليل قوله بعد * اصاح ترى برقا النخ * وثنى لان العرب تخاطب
الواحد مخاطبة الاثنين كقوله تعالى القيا في جهنم وكقوله * فان تزجراني
يا ابن عباس انزجر * والعلة في ذلك ان اقل اعوان الرجل في ماله وابله
اثنتان واول الرفقة ثلاثة فجرى كلامه على ما قد الف والسقط بكسر السين
الهمزة ما تساقط من الرمل واللوى بكسر اللام والقصر رمل يعوج ويلتوي
والدخول بفتح الدال وحومل بفتح الحاء موضعان والشاهد في نبك فانه
مضارع مجزوم بحذف حرف العلة في جواب الامر كذا في شرح
العلقات للوزني * قوله على جعل يرثني صفة لوليا * في تفسير العلامة
البقاعي قد استشكل القاضي العضد في الفوائد الغياثية كون يرث على
قراءة الرفع صفة بانه يلزم عليه عدم اجابة دعائه عليه الصلاة والسلام
لان يحيى عليه السلام قتل في حياة ابيه ولا يكون وارثا الا اذا تخلف
بعك وقد قال تعالى فاستجبنا له ووهبنا له يحيى قال فتجعل استنافية
ولا يلزم حينئذ الا تخلف ظنه هكذا نقل لي عنه وانا اجله عن ذلك لانه
لا يلزم تخلف دعائه ولا يتجرا على علو مقامه باختلاف ظنه لان الاخبار
من قتله قبله ان كان عن النبي صلى الله عليه وسلم وصح السند كان

معنى الجزاء لم يمتنع في القياس كما قرئ قوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني بالرفع على جعل يرثني صفة
لوليا وبالجزم على جعله جزاء للامر وهذا بخلاف قولك ايتني برجل يحب الله ورسوله فانه لا يجوز فيه الجزم

الاسد تسلم فانه لو قيل في موضعهما
ان لا تكفر تدخل الجنة وان لا
تدن من الاسد تسلم صح المعنى
بخلاف لا تكفر تدخل النار ولا
تدن من الاسد ياكلك فانه ممتنع
لانه لا يصح ان يقال ان لا تكفر
تدخل النار وان لا تدن من الاسد
ياكلك ولهذا اجعت السبعة
على الرفع في قوله تعالى ولا تمن
تستكثر لانه لا يصح ان يقال
ان لا تمن تستكثر فهذا ليس
بجواب وانما هو في موضع نصب
على الحال من الضمير في تمن
فكانه قيل ولا تمن مستكثرا ومعنى
الاية ان الله نهى نبيه صلى الله
عليه وسلم ان يهب شيئا وهو
يطمع ان يتعوض من الموهوب
له اكثر من الموهوب فان قلت
فما تصنع في قراءة الحسن
البصري تستكثر بالجزم قلت
تحتل ثلاثة اوجه احدها ان
يكون بدلا من تمن كانه قيل
لا تستكثراي لا ترى ما تعطيه
كثيرا والثاني ان يكون قدر

تسمية العلم الذي اخلك عنه في حياته ارثا مجازا مرسلًا باعتبار ما يقول
اليه في الجملة لاسيما مع جواز ان يكون يحيي علمه لمن عاش بعد ابيه
عليه السلام وان لم يصح موته قبله بالطريق المذكور لم يصح اصلا
ويتنفي الاعتراض راسا فان التواريخ القديمة انما هي عن اليهود فهي
لا شيء مع ان البغوي نقل في اول سورة بني اسرائيل ما يقتضي موت
زكرياء قبل يحيي عليهما السلام اه منه باختصار وما اجاب به بعضهم
من ان دعاء الانبياء قد يتخلف وقد وقع لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم
انه سال في ثلاثة امور فاستجيب له في اثنين وتاخرت الاجابة في
الثالث ليس بشيء لمنافاته لقوله تعالى فاستجبنا له ووهبنا له يحيي اللهم
إلا ان تكون الاستجابة باعتبار قوله فهب لي من لدنك وليا ويكون
عطف قوله ووهبنا له يحيي على فاستجبنا من مطف اللازم على الملزوم
وكذلك الجواب بان الجملة مستانفة لان مثاد الجملة حينئذ لاخبار
واخبار الانبياء لا يتخلف قطعا اللهم إلا ان يقال انه باعتبار غلبة الظن
وذلك لان نبي الله زكرياء عليه السلام كان مسنا فغلب على ظنه انه
متى وهب له يرثه اه * قوله نهى نبيه صلى الله عليه وسلم ان يهب
شيئا الخ * فان قيل هبة الثواب جائزة فما معنى النهي اجيب بان
النهي يحتمل ان يكون خاصا به صلى الله عليه وسلم لان الله تعالى
اختار له اشرف الاداب واحسن الاخلاق كما هو الظاهر من كلامه وان
يكون نهى تنزيه لا تحريم له ولا مته قاله في الكشف * قوله تحتل
ثلاثة اوجه * يحتمل ايضا ان يكون السكون سكون تخفيف وذلك
ان الخروج من كسرة التاء الى ضمة الراء وفتحة الواو من ولربك ثقل
فخففت الراء بالسكون كما حكى ابو زيد ورسلنا يكتبون باسكان اللام
افادة الطيبي * قوله احدها ان يكون بدلا من تمن * فان قيل عبرة

الوقف عليه لكونه راس آية فسكنه لاجل الوقف ثم وصله بنية الوقف والثالث ان يكون سكنه لتناسب
رؤوس الالاء هي فانذار فكبر فظهر فاهجر الثاني مما يجزم فعلا واحدا له وجه حرفين الضاء * * *

ببديل ان يصح اقامة الثاني مقام الاول نحو ضربت اخاك زيدا اي
ضربت زيدا ولو قلت لا تستكثر لم يدل إلا على النهي على الاستكثار
برسلا وانما المعنى ولا تمنن من مستكثراي امنن ممن لا يريد عوضا
لا يطلب الكثير عن القليل يقال قد يكون البديل على حذف الاول
قد يكون على نية اثباته كقولك زيد مررت به ابي محمد فتبدل ابا محمد
من الهاء ولو قلت زيد مررت بابي محمد كان قبيحا فقله ولا تمنن
تستكثر من هذا القليل كذا في حواشي الطيبي * قوله ويقلبه ماضيا *
يكون لم يقلب زمن المضارع الى الماضي هو مذهب المبرد واكثر المتأخرين
لانها عندهم لنفي يفعل فلما دخلت عليه صرفت معناه الى الماضي وبقي
اللفظ على ما كان عليه وذهب قوم منهم الجزولي الى انها تدخل على
لفظ الماضي فتصرفه الى لفظ المضارع ومعنى الماضي باق ونسبه بعضهم
الى سيويه ووجهه بان المحافظة على المعنى اولى من المحافظة على اللفظ
يقال في الحبا الداني والاول هو الصحيح لان له نظيرا وهو المضارع
الواقع بعد لو والقول الثاني لا نظيره ثم قلب زمانه الى الماضي ليس
جزءا من معناها وانما هو لازم من لوازمها اذ معناها النفي لا غير * قوله
اختها * اخترزبه عن لما التي بمعنى إلا والتي هي حرف وجود لوجود
وقد يقال لا حاجة الى هذا القيد لان هاتين لا يليهما المضارع حتى
يخترزبه عنهما اما الاولى فلانها لا تدخل إلا على جملة اسمية نحو ان
كل نفس لما عليها حافظ في قراءة من شدد الميم او على الماضي لفظا لا
معنى نحو ناشدتك الله لما فعلت اي إلا فعلت واما التانية فلا تدخل
إلا على ماض لفظا ومعنى نحو ولما جاء امرنا نجينا هودا واما قوله *
اقول لعبد الله لما ستاونسا * ونحن بوادي عبد شمس وهاشم
ستاونسا فاعل بفعل محذوف يفسره شم امر من قولك شمت اذا

ويقلبه ماضيا كقولك لم يتم ولم
يقعد وقوله تعالى لم يلد وام يولد
الثالث لما اختها كقوله تعالى *

لما يقض ما امره بل لما يذوقوا
عذاب وتشارك لم في اربعة امور
وهي الحرفية والاختصاص
بالمضارع وجزمه وقلب زمانه
الى الماضي وتفاقمها في اربعة امور
احدها ان المنفي بها مستمر
الانتفاء الى زمن الحال بخلاف
المنفي بلم فانه قد يكون مستمرا
نحو لم يلد ولم يولد وقد يكون
منقطعا مثل هل اتى على الانسان
حين من الدهر لم يكن شيئا
مذكورا لان المعنى انه كان بعد
ذلك شيئا مذكورا ومن ثم امتنع
ان يقال لما يقم ثم قام لما فيه من
التناقض وجاز لم يقم ثم قام *

نظرت اليه اه ويمكن ان يجاب بان فائدة القيد المذكور دفع توهم
عموم هذا الحكم اعني جزم المضارع لافراد لما والتنبية على انتفائه عن لما
غير النافية * قوله لما يقض ما امره * قيل ما موصولة والعائد محذوف
اي ما امره به ورد بان شرط حذف العائد الجور ان يجز الموصول
بمثل ما جر به فان قدر غير مجرور لان امر قد يتعدى للثاني بنفسه فان
قدر متصلا لزم جواب لما لاتصال مع اتحاد الضميرين في الرتبة
وذلك ممتنع او منفصلا لزم حذف الضمير المنفصل وهو لا يحذف
لان حذفه مفوت للغرض الذي انفصل له ويمكن ان يجاب باختيار
الاول ولا يلزم من منعه ملفوظا به منعه مقدرا لزوال الفتح اللفظي او
باختيار الثاني ومنع الحذف انما هو لاجل اللبس الحاصل عند الحذف
ولا لبس هنا * قوله احدها ان المنفي بها مستمر الانتفاء الى زمن
الحال * اي حال التكلم وهذا مراد من قال انها لاستغراق النفي
وامتداده وهذا الامر نص عليه الجزولي وردة الشلوبين فقال الذي غره
قولهم عصى ابليس ربه ولما يندم وعصى فرعون ربه ولم يندم ولا يقولون
لما فتوهم من ذلك ما توهمه ولو صح ذلك لكان مناقضا لقوله ان لما لنفي
قد فعل وقد فعل انما هو للزمن القريب من الحال لا للماضي المستغرق
وانما اشير بالمثل الى نفي ندم ابليس في زمن ماض قريب من الحال
ويلزم من ذلك ان لا يكون ندم من قبل هذا لانه اذا لم يندم في هذا
الزمن مع طوله فلان لا يندم قبل ذلك اخرى وهذا انما جاء من قبل
المعنى كما بينا لا من قبل لفظ لما فتوهم ابو موسى انه جاء من جهة لفظها
قلت وهذا وارد على المصنف وقد منع الاندلسي الاستغراق في لما وقال
هي مثل لم في احتمال الاستغراق وعدمه * قوله ومن ثم امتنع ان يقال *
وذلك لان امتداد النفي واستمراره الى زمن التكلم يمنع من الاخبار

بان ذلك المنفي المستمر نفيه وجد في الماضي نعم لاخبار بانه سيكون
 فيما يستقبل صحيح ولا ينافي استمرار النفي * قوله والثاني ان لما
 تؤذن كثيرا بتوقع ثبوت النح * وذلك لان لما لنفي قد فعل وهو مفيد
 للتوقع بخلاف لم فانها لنفي فعل ولا دلالة فيه للتوقع وانما قال كثيرا
 لانها تستعمل في غير التوقع ايضا نحو ندم ابليس ولما ينفعه الندم ولا
 يشترط في توقع الثبوت ان يكون من المتكلم بل قد ينفي المتكلم شيئا
 بلما بناء على ان غيره متوقع لثبوته كما ان قد لا يلزم في افادتها التوقع
 كونه من المتكلم بل تقيد التوقع وان كان غير المتكلم هو الذي يتوقع كما
 يقول الموزن قد قامت الصلاة لقوم ينتظرون الصلاة ويتوقعون قيامها
 * قوله ذكر هذا المعنى الزمخشري * قال في قوله تعالى ولما يدخل
 الايمان في قلوبكم ما في لما من معنى التوقع دال على ان هولاء قد ءامنوا
 فيما بعد * قوله والثالث ان الفعل بعدها يحذف * لان لما لنفي قد
 فعل وقد تقرر في قد جواز حذف مدخولها كما في قوله *

افد الترحل غير ان ركابنا * لما نزل برحالنا وكان قد
 فكذا لما جلا للنفي على الاثبات لكن مخالفة لما للم في هذا الحكم امر
 ليس بظاهر لانها لنفي فعل وهي مما لا يجوز حذفه لقيام الدليل فان
 كانت تلك العلة معتبرة فليقل بها هاهنا قاله الدماميني في الحواشي
 المصرية * قوله الرابع انها لا تقترن بحرف الشرط * الاولى بادات
 الشرط ليعم الحرف والاسم قال الرضي وكان ذلك لكونها فاصلة قوية
 بين العامل الحرفي او شبهه ومعموله يريد بشبه الحرف اسماء الشروط
 كمن تقول من لم يكن مني اهنه ولا تقول من لما يكرمني وهذا من
 الرضي تصريح بان حرف الشرط هو العامل للجزم في المضارع المقترن
 بحرف النفي مثل ان لم يتم وليس كذلك وقد ادعى المصنف في

والثاني ان لما تؤذن كثيرا بتوقع
 ثبوت ما بعدها نحو بل لما يذوقوا
 عذاب اي الى الان ما ذاقوه
 وسوف يذوقونه ولم لا تقتضي
 ذلك ذكر هذا المعنى الزمخشري
 والاستعمال والذوق يشهدان له
 والثالث ان الفعل يحذف بعدها
 يقال هل دخلت البلد فتقول
 قاربتهما ولما تريد ولما ادخلها ولا
 يجوز قاربتهما ولم الرابع انها
 لا تقترن بحرف الشرط بخلاف
 لم تقول ان لم تقم قمت ولا
 يجوز ان لما تقم قمت الجازم
 الرابع اللام الطلبية وهي
 الدالة على الامر نحو لينفق
 ذوسعة من سعة او الدعاء نحو
 ليقتض علينا ربك *

المعني ان هذه الاحكام الاربعة مرتبة على كون لم لنفي فعل ولما لنفي فعل
فاما هذا فيمكن ترتيبه على ذلك باعتبار ان النفي عومل معاملة الاثبات
فكما ان فعل يكون شرطا فكذلك نفيه وعومل يفعل وكما ان قد فعل لا
يكون شرطا فكذلك نفيه وعوملما يفعل لا يكون شرطا وكذا الامر الثاني
كما تقدم واما الامر الثالث والاول فلا يترتبان على ما ذكر كما قدمنا
البحث في ذلك ثم ان كون لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل انما يناسب
مذهب سيويه والمناسب لما اسلفه من انهما يقلبان زمن المضارع ان
تكون لم لنفي يفعل ولما لنفي قد يفعل فتأمل اه * قوله المجازم الخامس
لا الطلية * زعم ابو القاسم السهيلي ان الجزم ليس بها وانما هو بلام امر
مقدرة وان لا هك هي لا التي للنفي قال لان الناحي يطلب نفي الفعل
وتركه كما يطلب الامر وجوده وقد تدخل لا النافية بين الجار والجرور
نحو جئت بلا زاد وبين الناصب والمنصوب نحو اخشى ان لا تقوم
فكذلك دخلت بين المجازم والجزوم وعولام الامر لكنها اضممت كراهة
اجتماع لامين في اللفظ قلوا ظلت يريدون ظلت فكان الاصل اذا
ذهبت تقول للاتذهب كما تقول في الامر لتذهب فاضمرت لام الامر لما
ذكر قال الشيخ لاثير وهذا الذي قاله في غاية من الشذوذ لان فيه
ادعاء اضممار لم يلفظ به قط ولان فيه اضممار المجازم وهو لا يجوز الا في
الضرورة ولا يصح تشبيهه بقولهم جئت بلا زاد واخشى ان لا تقوم فانه
هنا لفظ بالعامل وفي ذاك لم يلفظ بالعامل قط فلا يحفظ من لسانهم
للاتذهب في ثرولا في نظم فهك كلمها دعاوي وايضا فقد سبق اجماع
النحويين كوفيههم وبصريهم على ان لا تفيد معنى النهي عن الفعل وان
الجزم بها نفسها لا نعلم احدا خالف في ذلك قبل هذا الرجل وهذا
الرجل كان شاذ المنازع في النحو وان كان غير مدفوع عن ذكاء وفطنة

المجازم الخامس لا الطلية
وهي الدالة على النهي نحو
لا تشرك بالله او الدعاء نحو
لا تواخذنا فهك خلاصة القول
فيما يجزم فعلا واحدا واما ما
يجزم فعلين فهو احدى عشرة اداة

ومعرفة وانما سرى اليه ذلك من شيخه ابي الحسن بن الطراوة فانه لم
ياخذ علم النحو الا عنه وابن الطراوة كان كثير الخلاف لما عليه النحويون
بقوله وهي ان * ويقال فيها هن بابدال الهمزة هاء في لغة طي
يقولون هن قام زيد قام عمرو فلفظ هن حرف تشبيه في الصورة بالامر
من هان الامر يمين اذا سهل والى ذلك اشار بعضهم بقوله *

لا تتخذ كهفا سوى طي * ففيهم يشرف قدر الفسقى
اما ترى الحرف تساق بهم * لما غدا في نطقهم مشتبا
شارك فعل الامر في لفظه * وذلك من ايمن شيء اتى
قوله نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله * ان قيل الله عالم بكل شيء

سواء كان خيرا او شرا فما وجه الاقتصار على الخير قيل المعنى على العموم
لكن اقتصر على ذكر الخير على سبيل الاكتفاء اظهارا لشرفه وما مفعول مقدم
بتفعلوا او واقعة موقع المصدر ومن خير هو المفعول والتقدير اي فعل تفعلوا
خيرا يعلمه الله قاله السهيلي وعليه فمن زائدة بعد الشرط كما هو مذهب

الفارسي * قوله ومهمى * اصل مهمى ما ما الاولى شرطية والثانية
زائدة فتقل اجتماعهما فابدلت الالف الاولى هاء وقيل اصلها مه
بمعنى اكفف زيدت عليها ما فحدث بالتركيب معنى لم يكن وقيل
انها بسيطة ورجحه في الفصول باصالة ذلك وعدم الدليل على التركيب

وبكراهة التغيير الذي يدعى فيها ووزنها فعلى وهي حينئذ من باب
سلى والالف للتانيث ولو قيل انها مفعول تحاميا لذلك لم ارب به باسا
الا ترى ان ابا عثمان المازني قال وزن اما فعلى وليس بافعل حمذرا
من جعل الكلمة من باب ددن فعلى الاول لوسمي به لم ينصرف وعلى

الثاني ينصرف قاله ابن اياز * قوله والثاني جوابا وجزاء * قال
بعضهم التسمية بهما مجاز لان حقيقة الجزاء الثواب او العقاب المترتب

وهي ان نحوان يشا يذهبكم
واين نحواينما تكونوا يدرككم
الموت واي نحوايا ما تدعوا فله
الاسماء الحسنى ومن نحوسن
يعمل سوءا يجز به وما نحوروما
تفعلوا من خير يعلمه الله ومهما
كقول امرء القيس *

اغرك مني ان حبك قاتلي
وانك مهمى تامري القلب يفعل
ومتى كقول الآخر *

متى اضع العمامة تعرفوني
وايان كقول الآخر *

فايان ما تعدل به الريح تنزل
وحيثما كقوله *

حيثما تستقم يثدر لك الله
نجاحا في غابر الا زمان
واذ ما كقوله *

وانك اذ ما تات ما انت امر
به تلف من اياه تامرء اتيا
وانى كقوله *

فاصبحت انى تاتها تستجربها
تجد خطبا جزلا ونارا تاججا
فهذه الادوات التي تجزم فعلين
ويسمى الاول منها شرطيا
والثاني جوابا وجزاء *

على فعل وهو مفقود هنا لكن لما اشبه الفعل هنا الجزاء في ترتيبه على فعل آخر سمي به وحقيقة الجواب ما وقع في مقابلة كلام السائل وهو مفقود ايضا لكن لما لزم الثاني الاول صار كالجواب فسمي به تدبر وهذا كله بالنظر للغة والا فالظاهر ان ذلك حقيقة اصطلاحية تأمل * قوله واذا لم تصلح الجملة الواقعة جوابا لان النخ * قال الرضي الجزاء ان كان مما يصلح ان يقع شرطا فلا حاجة الى رابط بينه وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه وان لم يصلح لان يقع شرطا فلا بد من رابط واولى الاشياء الفاء لمناسبة الجزاء معنى لان معناه التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب للشرط * قوله وذلك اذا كانت الجملة اسمية * لا يقال هذا ينتقض بقوله تعالى وان اطعموهم انكم لم تكون لانا نقول القسم مقدر قبل الشرط والجواب له ويجوز حذف القسم من غير لام موطية لا يقال سلمنا ان الجواب المذكور للقسم لانه دال على جواب مثله مقدر للشرط وهو بغير فاء فيكون المقدر كذلك ويعود النقص لانا نقول الجواب المذكور انما يدل على جواب مثله من غير اعتبار لوجود الفاء وعدمها اما اعتبار ذلك فيما نحن فيه انما هو بالنظر لخصوصية الجواب انتهى افادة الشمني * قوله او فعلية فعلها طلبي * لا يخفى عليك ان مثل قولك اكرم زيدا يدل بظاهرة على طلب في الحال لا كرامه في الاستقبال فيمتنع تعليق الطلب المحاصل في الحال على حصول ما يحصل في الاستقبال الا اذا اول بان يحمل اللفظ بواسطة القرينة على الطلب في الاستقبال كما في الجملة الاسمية الدالة بظاهرها على ثبوت مضمونها واما الاكرام فاما ان يعلق على الشرط من حيث هو مطلوب كانه قيل اذا جاءني زيد فاكرامه مطلوب فيلزم مع ما ذكر من انتفاء الطلب في الحال تاويل الطلبي بالخبري واما ان يعلق عليه من حيث وجودة وكان

واذا لم تصلح الجملة الواقعة جوابا لان تقع بعد اداة الشرط وجب اقترانها بالفاء وذلك اذا كانت الجملة اسمية او فعلية فعلها طلبي او جامدا او منفي بلن او ما او مقرون بقدر او حرف تنفيس نحو قوله تعالى *

الطلب حاصل في الحال كانه قيل اذا جاء زيد يوجد اكرامك اياه
 بطوليا منك في الحال فيلزم تاويل الطلبي بالخبري ولا يكون للطلب
 تعلق بالشرط اصلا وبالجمله لا يمكن جعل الطلبي جزاء بلا تاويل الى
 خلاف ظاهره واما قول المولى سعد الدين التفتازاني في شرحه المطول
 بتاويل الجزاء الطلبي بالخبري وهم لانه ليس بمفروض الصدق كالشرط
 بل هو مترتب عليه اه فقد تعقبه السيد السند افاض عليه رحته الواحد
 لا جد بان هذا حكم بانتفاء الشيء لا بانتفاء سبب خاص فان كون الشيء
 مفروض الصدق والتحقيق يقتضي كونه خبرا ولا يلزم من انتفائه ان لا
 يجب تاويله بالخبر لجواز ان يكون هناك مقتضى اخر كما نبهنا عليه
 فهذا الحكم وهم فان قيل اذا جاز وقوعه جزاء بتاويله خبرا فليجز وقوعه
 شرطا بذلك التاويل قلنا هذا غير لازم فان الجمله الاسمية تقع جزاء
 بحمل معناها على الاستقبال ولا تقع شرطا وذلك لنوع مناسبة لمعنى
 الشرطية مع معنى الفعل اقتضت مباشرة ادواتها الفعل وذلك لمعنى
 الشرطية نوع منافرة عما يتابى مفهومه الصريح عن فرض الصدق فاقتضت
 ان لا تبشر ادواتها اه * قوله وان يمسك بخير فهو على كل شيء
 قدير * قد صرح المصنف في اواخر الباب الخامس من المغني ان
 التحقيق في مثل من كان يرجوا لقاء الله فان اجل الله ءلات كون
 الجواب محذوفا لا مذكورا لان الجواب مسبب عن الشرط واجل الله
 ءلات سواء وجد الرجا او لم يوجد وانما الاصل فليداوم العمل فسان
 اجل الله ءلات وهنا جعل الجواب الجمله الاسمية مع لزوم ذلك فيها
 لكونه تعالى على كل شيء قدير امر ثابت متحقق سواء مس بخير ام لا
 وكان المصنف رحمه الله تعالى مشى هنا مع بعض القوم على الظاهرونه
 هناك على التحقيق في المسئلة بين كلاميه وهذا يجري في ان يسرق

وان يمسك بخير فهو على كل
 شيء قدير قل ان كنتم تحبون الله
 فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم
 ذنوبكم ان ترون انا اقل منك مالا
 وولدا فعسى ربي وما تفعلوا من
 خير فلن تكفروه وما افاء الله على
 رسوله منهم فما اوجفتم عليه من
 خيل ولا ركاب ان يسرق فقد
 سرق اخ له من قبل ومن يقاتل
 في سبيل الله فيقتل او يغلب
 فسوف نؤتيه اجرا عظيما ويجوز
 في الجمله الاسمية ان تقترب اذا
 الفجائية كقوله تعالى وان تصبهم
 سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم
 يقنطون وانما لم اقيد في الاصل
 اذا الفجائية بالجمله الاسمية
 لانها لا تدخل الا عليها فاغنانني
 ذلك عن الاشتراط *

ص فصل الاسم ضربان نكرة
 وهو ما شاع في جنس موجود
 كرجل او مقدر كشمس ومعرفته
 وهي ستة الضمير وهو ما دل على
 متكلم او مخاطب او غائب وهو
 اما مستتر كالمقدر وجوبا في نحو

اقم وتقوم او جوازا في نحو زيد يقوم او بارز وهو اما متصل كناء قست وكاف اكرمك وهاء غلامه او منفصل كانا
 وانت وهو واي ولا فصل مع امكان الوصول الا في نحو الهاء من سلبه بمرجوحه وطمشتك وكنته برحمان *

ش ينقسم الاسم بحسب التنكير
والتعريف قسمين نكرة وهي
الأصل ولهذا قدمتها ومعرفة
وهي الفرع ولهذا آخرتها فاما
النكرة فهي عبارة عما شاع في
جنس موجود او مقدر فالاول
كرجل فانه موضوع لما كان حيوانا
ناطقا ذكرا فكلما وجد من هذا
الجنس واحد فهذا الاسم صادق
عليه والثاني كشمس فانها
موضوعة لما كان كوكبا نهاري
ينسب ظهوره وجود الليل فحقها
ان تصدق على متعدد كما ان
رجلا كذلك وانما تخلف ذلك
من جهة عدم وجود افراد له في
الخارج ولو وجدت لكان اللفظ
صالحا لها فانه لم يوضع على ان
يكون خاصا كزيد وعمر وانما
وضع وضع اسماء الاجناس واما
المعرفة فانها تنقسم ستة
اقسام القسم الاول التضمير .

فقد سرق اخ له من قبل وامثاله مما لا يصلح ان يكون مسببا عن الشرط
* قوله ينقسم الاسم بحسب التنكير والتعريف قسمين * قيل انقسام
الاسم اليهما على سبيل منع الخلو بمعنى ان الاسم لا يخلو عنهما لا منع
الجمع ايضا بمعنى انهما لا يجتمعان في شيء من افراد الاسم لثبوتيهما في
المقرون بال الجنسية وقد يجاب بان المقرون بال الجنسية وان اعطوه
حكم النكرة لكونه في المعنى كالنكرة إلا ان مقتضى التحقيق انه معرفة
حقيقة نظرا الى ان المراد به الجنس باعتبار تعيينه وان اريد في ضمن فرد
ما وباعتبار تلك الارادة قالوا انه في المعنى كالنكرة والحاصل ان ما استعمل
فيه اللفظ حقيقة معين وهو الماهية ومما يدل على التباين بينهما وان
الانفصال حقيقي تعبير بعضهم كابن مالك بالغيرية حيث قال وغيره
معرفة فانها صريحة في التباين * قوله عما شاع في جنس النخ * اي
افراد جنس اذ الشيوع فيها لا في الجنس نفسه لانه شيء واحد غير متعدد
والمراد به ما هو اعم من الجنس المنطقي اعني المفهوم الكلي الصادق بالنوع
والصنف وغيرهما ورصفه بالوجود باعتبار وجود افرادة اذ الحق ان الكلي
الطبيعي لا وجود له وانما وجوده بوجود افرادة اذ لو وجد في الخارج لكان
اما نفس الجزئيات في الخارج او جزءا منها او خارجا عنها والاقسام
باسرها باطللة اما الاول فلانه لو كان عين الجزئيات يلزم ان يكون كل
واحد من الجزئيات عين الاخر في الخارج ضرورة ان كل واحد منها
فرض عين الطبيعة الكلية وهي عين الجزئي الاخر عين العين عين واما
الثاني فلانه لو كان جزءا منها في الخارج لتقدم عليها في الوجود ضرورة
ان الجزء الخارجي ما لم يتحقق اولا وبالذات لم يتحقق الكل وحيث
يكون مغايرا لها في الوجود فلا يصح حمله عليها واما الثالث فبين الاستحالة
ثم ان تعريف النكرة بما ذكر مبني على ان المعارف جزئيات وضعها

واستعمالا واما اذا بنينا على القول الاخر فيكون غير مانع فلا يظهر تمشيته عليه فتأمل * قوله وهو اعرف الستة * قال المصنف في بعض تعاليقه مراد النحاة بقولهم بعض المعارف اعرف من بعض ان ما تطرق اليه لاحتمال اقل اعرف من الذي تطرق اليه لاحتمال اكثر وبهذا ينحل ما اعترض به عليهم ابو محمد بن حزم حيث قال المعارف كلها سواء في رتبة التعريف ولا يقال بعضها اعرف من بعض لانك لا تقول عرفت هذا اكثر من هذا وجعل الضمير اعرف المعارف مع القول بانه كلي وضعنا جزئي استعمالا في غاية الاشكال بل لو قيل انه جزئي وضعنا ينبغي ان يكون اعرف من العلم للاتفاق على ان العلم جزئي وضعنا بخلافه وقد يؤخذ من كلام المصنف السابق في مراد النحاة بالاعرفية دفع الاشكال وكون ضمير المتكلم والمخاطب اعرف ظاهرا واما الغائب فلان احتياجه الى لفظ ينسره جعله بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم اعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله اي ذات معينة كانت وتعيينها الى المستعمل بان تقرر به الاشارة المحسية وكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية ولذا كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا في كلامهم ولم يفصل بيند وبين وصفه لشدة الاحتياج اليه وانما كان اسم الاشارة اعرف من المعروف باللام لان المخاطب يعلم مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذي اللام يعرف بالقلب دون العين فالاول اخص من الثاني والضعف تعريف ذي اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى لئن اكلت الذيب والموصول كذي اللام واما المضاف الى احد الاربعه فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فان تعريف

وهو اعرف الستة ولهذا بدأت به وعطفت بقية المعارف عليه بضم وهو عبارة عما دل على متكلم كانا او مخاطب كانت او غائب كسر وينقسم الى مستشر وبارز لانه لا يخالوا اما ان يكون له صورة في اللفظ اولا فالاول البارز كتاء قمت *

المضاف اليه انقص من تعريف المضاف لانه يكتسي منه ولذا يوصف
 المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر فعند نحو الظريف في قولك
 رايت غلام الرجل الظريف بدل لا صفة وعند سيبويه هو صفة لغلام
 قاله الرضي واورد على التعبير باعرف انه افعل تفضيل وهو لا يبي مما
 لا يتفاوت قياسا فالاولى التعبير بارفع وبما نقلناه عن المص في مراد
 النحويين يعلم اندفاعه نعم التعبير بارفع اولى من جهة انه لا يصاغ
 الا من الثلاثي ومادة التعريف رباعية * قوله والثاني المستتر * فان له
 صورة في العقل ولا صورة له في اللفظ وينبغي ان يراد باللفظ في قوله اما
 ان يكون له صورة في اللفظ ما يعم المذكور والمقدر ليتناول الحد البارز
 المحذوف منه فان قلت فاي فرق بين المحذوف والمستتر قلت
 المستتر اللفظ القائم بالذهن والمحذوف لفظ بالفعل ثم حذف لا يقال
 فالمحذوف حينئذ احسن حالا من المستتر والامر بخلافه ولذا اختص
 المستتر بالعمدة لانا نقول المستتر متصف بدلالة العقل والمحذوف
 زالت عنه دلالة العقل واللفظ ولذا احتاج الى قرينة ودلالته اضعف من
 من دلالتهما قاله الناصروفي ان الاثنيان به ثم حذفه غير لازم لجواز ان
 يكون ابتداء على ان الضمير المستتر على ما حققه بعض المتأخرين ليس لفظا
 والا لكان محذوفا اذ لا معنى للمحذوف الا لفظ لم يتلفظ به مع كون معناه
 مرادا في نظم الكلام مع انه لم يقل احد بالمحذف في المستتر بل هو
 المعنى المراد من غير ان يتصد بلفظ الا انه جعل في حكم الملفوظ حيث
 جعل فاعلا ومعطوفا عليه وموكدا ومبدلا منه فالشرق ان المحذوف لفظ
 موضوع يمكن النطق به بخلاف المستتر افادة الشنواني * قوله والمستتر
 سمي بذلك لانه استغني عن لفظه * اي ظهور اثره في اللفظ بظهور
 معناه فكانه احتجب عن الادراك اللفظي اشار الى ذلك ابن الناطم

والثاني المستتر كالمقدر في نحو
 قولك قم ثم لكل من البارز والمستتر
 نقسام باعتبار فاما المستتر فينقسم
 باعتبار وجوب الاستتار وجوازه
 الى قسمين واجب الاستتار
 وجائزه ونعني بواجب الاستتار
 ما لا يمكن قيام الظاهر مقامه *

فان قيل الاستتار انما يستعمل فيما كان منكشفا ثم اختفى والضمير
المستتر لم يكن ظاهرا لان حقيقته لا تظهر ابدا وانما هو امر ذهني تقديري
كما ان حقيقة البارز لا تخفى ابدا فلا يليق بالموضع لفظ الاستتار والاولى
الاتيان بلفظ لا يعطي معنى الظهور اصلا كما قال في التسهيل فمنه
واجب الخفاء ومنه جائز الخفاء اذ لفظة الخفاء لا يفهم منها انه كان ظاهرا
بخلاف لفظة الاستتار والاختفاء اذ كل منهما مطاوع لسترته واخفيته
اي فعلت به هذا بعد ان لم يكن فالجواب ان الضمائر لما كان اصلها
ان تبرز وتظهر في النطق لكون ذلك هو الغالب من حالها عبر بما يشعر
بالظهور لانه الاصل واتكالا على ظهور المراد * قوله وذلك كالضمير
المرفوع بالفعل المضارع المبدوء بالهمزة كاقوم او بالنون كنقوم * قال
الدنوري ينبغي ان يقيد ذلك بما اذا كان الفعل مذكورا فانه اذا
حذف انفصل الضمير كما في قول الشاعر *

فن نحن نومنه بيت وهوء امن * ومن لا نجرة يمس منا مروصا
وكما في قول الآخر * اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت *

وكذا يقال في المبدوء بالتاء والمرفوع بفعل الامر الواحد ان فرض حذفهما
فان الضمير لا يستتر فيهما بل ينفصل ويبرز * قوله واما البارز فينقسم
بحسب الاتصال والانفصال الى قسمين متصل ومنفصل * قد يفهم منه
ان المستتر ليس بمتصل اذ المتصل قسم من البارز الواقع قسيما للمستتر
وقسم قسم الشيء قسم للشيء فلا يكون الشيء قسيما والا لزم كون القسم
قسيما والجواب ان المتصل الذي هو قسم من البارز وقسيم للمستتر نوع
خاص من المتصل لا مفهوم المتصل فجاز ان المفهوم الواقع على ذلك
النوع اعم منه صادقا والمستتر فلم يلزم من كون المستتر متصلا كون
القسم قسيما وقد صرح الرضي وغيره بكون المستتر متصلا افادة اللقائي

وذلك كالضمير المرفوع بالفعل
المضارع المبدوء بالهمزة كاقوم او
بالنون كنقوم الا ترى انك لا
تقول اقوم زيد ولا تقول تقوم عمرو
ونعني بالمستتر جوازا ما يمكن
قيام الظاهر مقامه وذلك كالضمير
المرفوع بفعل الغائب نحو زيد
يقوم الا ترى انه يجوز لك ان
تقول زيد يقوم غلامه واما البارز
فينقسم بحسب الاتصال
والانفصال الى قسمين متصل
ومنفصل فالمتصل هو الذي لا
يستقل بنفسه ككأنه قمت
والمنفصل هو الذي يستقل بنفسه
كانا وانت وهو وينقسم المتصل
بحسب مواقفه من الاعراب الى
ثلاثة اقسام مرفوع المحل
ومنصوبه ومخفوضه فمرفوعه كأنه
قمت فانها فاعل ومنصوبه
ككاف اكرمك زيد فانها مفعول
ومخفوضه كأنه غلامه فانه مضاف
اليه وينقسم المنفصل الى قسمين
موانس من الاعراب الى مرفوع
الموضع ومنصوبه فالمرئى اثنتا

عشرة كلمة انا ونحن وانت وانتما وانتم ووهي وهما وهم وهن والمنصوب اثنتا عشرة كلمة ايضا
وهي اياي وايانا واياك واياكم واياكن واياه واياها واياهما واياهم واياهن فهذه الاثنتا عشرة لا تقع

وايضاح السؤال ان المصنف قسم اولا الضمير الى مستتر وبارز حيث قال وينقسم الى مستتر وبارز ثم قسم ثانيا البارز الى قسمين متصل ومنفصل فجعل المتصل قسما من البارز الذي هو قسم للمستتر فيكون المتصل قسيما للمستتر اذ قسم قسم الشيء قسم الشيء وحينئذ فلا يكون المستتر قسما من المتصل والا لزم ان يكون قسما منه وقسيما له وايضاح الجواب ان الواقع قسما من البارز حتى يكون قسيما للمستتر المتصل البارز لا ما هو اعم منه ومن المستتر والا لزم كون الشيء منقسما الى ما ليس جزءا ولا جزءيا والذي المستتر قسم منه المتصل بالمعنى كاعم وحينئذ فلا يلزم من كون المستتر قسما من المتصل ان يكون قسما وقسيما له وانما يلزم ان لو كان الواقع قسما من البارز المتصل بالمعنى كاعم وليس فليس تامل قوله كما ان تلك الاول لا تقع إلا في محل رفع * اي بطريق لاصالة وإلا فقد يستعار ضمير الرفع مكان ضمير الجر نحو ما انا كانت ولا انت كانا وحكي انا كانت وكهو واورد عليه ان هم وقعت منصوبة وبجرورة كما في قوله تعالى انهم كانوا قليلا من الليل ما يهجعون وقوله لهم رزق معلوم فواكه واجيب بانها حينئذ متصل والكلام في الضمائر المنفصلة * قوله وليس في الضمائر المنفصلة ما هو مخفوض الموضع * قال الزرقاني انما لم يكن الجور منفصلا لان المتصل هو الذي كالمجزء الاخير لعامله بحيث لا يمكن الفصل بينهما والجور كذلك فان قيل اليس الفصل جائزا بين المضاف والمضاف اليه في الشعر قلت ذاك مع الظاهر قبيح فلم يلتفت اليه الواضع في الضمير الذي هو اشد اتصالا بعامله من الظاهر قاله الرضي * قوله ثم استثنيت من هذه الثلاثة صورتين * قيل ان الاستثناء منها ينافي كونها قاعدة لانها الحكم المنطبق على جميع جزئياته ليستفاد احكامها منه واجيب بان منادات الاستثناء لها اذا كانت

كما ان تلك الاول لا تقع إلا في محل الرفع تقول انا مومن فانا مبتدا والمبتدا حكمه الرفع واياك اكرمت فاياك مفعول مقدم والمفعول حكمه النصب ولا يجوز ان يعكس ذلك فتقول اياي مومن وانت اكرمت وعلى ذلك فقس الباقي وليس في الضمائر المنفصلة ما هو مخفوض الموضع بخلاف المتصلة ولما ذكرت ان الضمير ينقسم الى متصل ومنفصل اشرت بعد ذلك الى انه مهمى امكن ان يوقى بالمتصل فلا يجوز العدول عنه الى المنفصل لا تقول قام انا ولا اكرمت اياك لتمكنك من ان تقول قممت واكرمتك بخلاف قولك ما قام إلا انا وما اكرمت إلا اياك فان الاتصال هنا متعذر لان إلا مانعة منه فلذلك جيء بالمنفصل ثم استثنيت من هذه القاعدتين صورتين يجوز فيهما الفصل مع التمكن من الوصل وضابط الاولى ان يكون الضمير ثاني ضميرين

أولهما اعرف من الثاني وليس
 مرفوعا نحو سلتك وخلتك يجوز
 ان تقول فيهما سلتك وخلتك
 اياه وانما قلنا ان ضمير الاول
 في ذلك اعرف لان ضمير المتكلم
 اعرف من ضمير المخاطب
 وضمير المخاطب اعرف من
 ضمير الغائب وضابط الثانية ان
 يكون الضمير خبر المكان او احدي
 اخواتها سواء كان مسبقا بضمير
 اول او لا اول نحو الصديق كشته
 والثاني نحو الصديق كانه زيد
 يجوز ان تقول فيهما كدت اياه
 وكان اياه زيد واتفقوا على ان
 الوصول ارجح في الصورة الاولى
 اذا لم يكن الفعل قلبيا نحو سلتك
 واعطيتك ولذلك لم يات التنزيل
 الا به كقوله تعالى انزلكموهما
 ان يستلکموهما فسيكفيهم الله
 واختلفوا فيما اذا كان الفعل فاعيا
 نحو خلعتك وظنعتك وفي باب
 كان نحو كتبه وكانه زيد فتشال
 المجهول النصل ارجح فيهم *

قطعية اما اذا كانت استقرائية ظنية فلا ينافيها الاستثناء لان الاستقراء
 فيها غير تام قاله العلامة الشنواني وفيه نظر والمراد بالحكم القضية من قبيل
 اطلاق اسم الجزء على الكل الذي يدور وجودا وعدما عليه وبالا تطبق
 لاشتمال وفي قوله على جميع جزئياته حذف مضاف وهو احكام
 ومضاف اليه وهو موضوع وفي قوله ليستفاد احكامها منه تصريح بذلك
 بمضاف المحذوف واللام فيه لام المثال فمعنى التعريف قضية كلية
 تشمل على احكام جزئيات موضوعها ليستفاد تلك الاحكام منها بالقوة
 القريبة من الفعل بجعل القضية المذكورة كبرى اصغرى حكم فيها بمفهوم
 موضوعها على واحد من جزئياته كان يقال هذا الضمير يتاقي اتصاله وكل ما
 يتاقي اتصاله فلا يعدل الى انفصاله ينتج هذا لا يعدل الى انفصاله
 وتلك الاحكام المستخرجة تسمى نتائج وفروعا وتلك القضية اصلا
 ولا استخراج تغريعا ويمكن ان يجعل الانطباق بمعنى الصدق فليس
 في الكلام حذف بل في ضمير المنطبق على جزئياته حيث استخدا
 لانه راجع الى الحكم بمعنى المحكوم عليه لا بمعنى القضية وان كان المراد
 بالظاهر تلك * قوله اولهما اعرف من الثاني * فان كان غير اعرف
 اي غير اخص وجب الفصل لانه مع الاتصال يجب تقديم الاخص
 فمع تقديم غير الاخص يجب الانفصال واما قول عثمان رضي الله عنه
 اراهمي الباطل شيطانا فنادروا اصل اراهم الباطل اياي شيطانا افاده
 في التصريح * قوله او احدي اخواتها * هو ما في شرح الكافية لابن
 مالك وكافية ابن الحاجب والذي جزم به ابو حيان في شرح التسهيل
 نقلا عن البديع ان ذلك خاص بكان وان الفصل متعين في اخواتها
 وقولهم ليسني وليسك شاذ ومحل جواز الوجهين في كان واخواتها على ما
 قال في الاستثناء ولا وجب الفصل نحو زيد قام القوم ليس اياه او لا

يكون اياه ولا يجوز ليسه ولا يكونه كما لا يجوز الاء اذ لا يقع المتصل
بعد الا فكذا ما وقع موقعه والظاهر ان كاد واخواتها لا تدخل في باب
كان لان خبرها يجب كونه فعلا مضارعا الا في ندور * قوله واختار ابن
مالك في جميع كتبه الوصل في باب كان * قال في شرح الكافية وكان
حق هذا اي ثاني ضميرين اولهما مرفوع بكان او اخدى اخواتها ان
يتمتع انفصاله لشبهه بهاء ضربته لكنه نقل فقبل وبقي الاتصال راجعا
لوجهين احدهما الشبه بما يجب اتصاله واذا لم يساوه في الوجوب فلا
اقل من الترجيح الثاني ان الانفصال لم يرد الا في الشعر والاتصال وارد
في افصح الشر كقول النبي صلى الله عليه وسلم لعمر رضي الله عنه في
ابن صياد ان يكنه فلن تسلط عليه والا فلا خير لك في قتله وكقول بعض
فصحاء العرب عليه رجلا ليسني * قوله واختلف رايه في الافعال القلبية
النخ * فقال في شرح الكافية وقد حكموا ايضا لثاني منصوبي ظنتكه
بترجيح الانفصال وعندي ان اتصاله اولى لانه ثاني منصوبين بفعل
فكان كالثاني في قوله تعالى انزلنكموها والذي دعاهم الى ترجيح الانفصال
مع كان وظنت كون الضمير في الصورتين خبرا لمبتدأ في الاصل واو
بقي على ما كان لتعين انفصاله فان بقي عليه بعد انتساخ لا مبتدأ ترجح
ما كان متعينا قبل دخول الناسخ وهذا الاعتبار يستلزم جواز الانفصال في
الاول لانه كان مبتدأ وذلك ممتنع اجماعا وما افضى الى ممتنع فممتنع
وقد يرجح انفصال ثاني مفعولي ظن بانه مع كونه خبرا في الاصل
منصوب فجائز التعليق والالغاء ومع التعليق والالغاء لا يكون الا منفصلا
فكان انفصاله مع الاعمال اولى وهذا الاعتبار ايضا يستلزم ترجيح انفصال
المفعول الاول وهو ممتنع باجماع وما استلزم ممتنعا فهو حقيق بان يمتنع
انتهى وقال في شرح التسهيل واذا كان الضمير كهاء خلطكه في كونه

واختار ابن مالك في جميع كتبه
الوصل في باب كان واختلف
رايه في الافعال القلبية فتارة
وافق الجمهور وتارة خالفهم *
عن ثم العلم وهو اما شخصي كزيد
او جنسي كسامية واما اسم كما
مثلنا او لقب كزين العابدين
وقفه او كنية كابي عمرو
ويوخر اللقب عن الاسم تابعه
مطلقا او مخفوضا باضافته ان
افرد كسعيد كرز *
ش الثاني من انواع المعارف
العلم *

فإن في مشغولي احدا فاعمال القلوب فالانفصال به اولى لانه خبر مبتدأ في الاصل
وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر بخلاف هاء كنه فانه خبر مبتدأ في
لاصل ولكنه شبه بهاء ضربته في انه لم يحجزه الا ضمير مرفوع والمرفوع
كجزء من الفعل مباشر له اد فوافق في شرح التسهيل الجمهور وفي
شرح الكافية خالفهم وقوله لانه كان مبتدأ اي وحق المبتدأ الانفصال
وذلك ممتنع اجابا الخ ولقائل ان يقول انما امتنع انفصاله لقربه من
الفعل فلذا وجب اتعاله بخلاف الثاني فتامله * قوله وهو ما علق
على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه * يطلق العلم لغة على الجبل ومنه
قوله عز وجل ولد الجباري المنشآت في البحر كالاعلام وقول الخنساء *
وان صخراتنا هم الهداة به * كانه علم في راسه نار
وعلى الراية والعلامة نقل في اصطلاح النحاة الى ما ذكر والظاهر انه نقل من
المعنى الثالث اخذا من قولهم لانه علم على مسماه والمراد بتعليقه على الشيء
تخصيصه به بحيث يفهم منه عند الاطلاق وهذا هو معنى الوضع والتعبير بالتعليق
اولى من التعبير بالوضع لان المتبادر منه وضع الواضع فلا يشمل التعريف
العلم المنقول والمراد بتعليقه عليه بعينه كون التعيين ما خوذا في معنى الاسم
بحسب الوضع فان الرجل مثلا معناه بحسبه الشخص المعين عند السامع
واحتراز بقوله بعينه عن النكرة فانها لم يعتبر التعيين في معناها بحسب الوضع
وبقوله غير متناول ما اشبهه بنية المعارف فانها وان وضعت لشيء بعينه لكنها
تتناول غيره بوضع واحد لان الواضع لاحظ مفهومها عاماملا ثم وضع اللفظ
لكل واحد بعينه مما يصدق عليه ذلك المفهوم بوضع واحد واورد عليه ان
التعريف غير جامع لعدم صدقه على اعلام الغلبة فانها لم تعلق اي توضع لشيء
بعينه وتخصيص احد مستحتم به انما هو على سبيل الاتفاق دون التعليق
اي الوضع واجيب بان المراد بالتعليق اي الوضع ما هو اعم من الوضع

وهو ما علق على شيء بعينه غير
متناول ما اشبهه وينقسم
باعتبارات مختلفة الى اقسام
متعددة فينقسم باعتبار تشخص
مسماه وعدم تشخصه الى قسمين
علم شخص *

حقيقة او تنزيلا وغلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب
 بفرد معين بدلالة الوضع من واضع معين وارادة مثل هذا التعميم والتعويل
 عليه في التعاريف وغيرها وجريان المسامحة بارتكاب كثرة الوقوع في
 كلامهم كما هو في غاية الوضوح لمن له تتبع به وانس بصنيعهم فان قيل
 كان عليه زيادة قيد بوضع واحد لئلا تخرج الاعلام المشتركة فانها وان
 كانت متناولة غيرها لكن لا بوضع واحد بل باوضاع متعددة قلت هذا
 القيد غير محتاج اليه كما قال ابن الحاجب في الامالي وذلك لان
 المتبادر من عدم تناوله من حيث ذلك الوضع والالفاظ يجب حملها
 على المتبادر منها حيث لا مانع من ذلك مع ما انضم الى ذلك من العلم
 الضروري لكل احد بادنى تأمل بان هذا هو المراد والا لزم خروج اكثر
 الاعلام بل انحصار العلم في بعض اسماء الله تعالى وذلك ضروري
 البطلان وايضا فقيد الحيشية مراد في تعريف الامور التي تختلف بالاعتبار
 كما نص على ذلك الائمة وحينئذ فالاعلام المشتركة داخلة في التعريف
 لانها من حيث الوضع لشيء بعينه غير متناولة الغير ولا يصح اطلاقها
 عليه من حيث ذلك الوضع وان صح باعتبار وضع آخر واورد الثاني
 عليه انه غير مانع قال لصدقه على المعروف بلام الحقيقة فانه موضوع
 للحقيقة المعينة لا يتناول غيرها اه ويمكن الجواب لكن بعد تمهيد مقدمة
 وهي ان تعلم ان المعروف بلام التعريف يستعمل في اربعة معان المفهوم
 الكلي والفرد المعين والفرد الغير المعين وجميع الافراد وهل هذه المعاني
 مستقلة وضع اللفظ بازاء كل منها ويتعين المراد منها بالقرينة كما في
 سائر الالفاظ المشتركة او هي غير مستقلة بل راجعة الى معنى واحد وضعي
 لم يستعمل اللفظ الا فيه والتعدد مستفاد من القرينة والمقام بان يكون
 اللفظ موضوعا بازاء المفهوم الكلي المطلق الا انه تارة يراد به ذلك المفهوم

من حيث هو وتارة يراد من حيث وجوده في ضمن فرد معين او غير معين اوجيع لافراد وعلى كل تقدير منها فالمراد للاشارة الى تعيين المفهوم به والعلم به كانه قيل هذه الحقيقة المعينة وحدها او في ضمن فردها اوجيع لافراد كذا او بعضها مستقل كالفرد المعين وبعضها راجع الى غيره كغير المعين وجميع لافراد لرجوعها الى المفهوم الكلي بان يكون اللفظ موضوعا له لكن تارة يراد من حيث هو وتارة في ضمن فرد غير معين وتارة في ضمن جميع لافراد احتمالات ثلاث اقتضى كلام المولى التفتازاني في بعض كتبه اولها وذهب بعضهم كالعلامة القوسجي شارح التجريد الى ثنائيتها واكابر المحققين كالمولي التفتازاني والسيد الجرجاني الى ثالثها اذا تمهد هذا فالمعروف بلام الحقيقة على كل من الاحتمالات الثلاث هو خارج بقواه غير متناول ما اشبهه اما على الاحتمال الاول فلتناوله بقية المعاني الثلاث واما على الاحتمال الثاني فلتناوله غير الحقيقة المعينة من حيث هي كالحقيقة في ضمن فرد معين او غير معين او ضمن جميع لافراد واما على الثالث فلتناوله الحقيقة في ضمن فرد غير معين او ضمن جميع لافراد راجع حواشي ابن قاسم على الحلي لتطلع على تفصيل الامر * قوله وعلم جنس * من المهم معرفة الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس قال القرافي وكان الخسر شاهي يقرره ولم اسمعه من احد الا منه وكان يقول ما في البلاد المصرية من يعرفه وقد اكثر الناس الكلام في الفرق بينهما وخلاصة القول فيه ان في اسم الجنس النكرة مذهبين احدهما انه موضوع للفرد المنتشر وعلى هذا لا اشكال لان علم الجنس ليس موضوعا للفرد بل للحقيقة وثانيهما انه موضوع للماهية وحينئذ يحصل الاشكال والجواب ان في علم الجنس لوحظ المحصور الذهني وفي اسم الجنس لم يلاحظ فن قلت الواضع اذا وضع لفظا بازاء معنى لا بد

وعلم جنس فالاول كزيد وعمرو والثاني كاسامة للاسد وفعالة للشعلب وذوالة للذيب فان كلا من هذه الالفاظ يصدق على كل واحد من هذه الاجناس تقول لكل اسد رايته هذا اسامة مقبلا وكذلك الباقي ويجوز ان تطلقها بازاء صاحب الحقيقة من حيث هو فتقول اسامة اشجع من فعالة كما تقول الاسد اشجع من الشعلب اي صاحب هذه الحقيقة اشجع من صاحب هذه الحقيقة ولا يجوز ان تطلقها على شخص غائب لا تقول لمن بينك وبينه عهد في اسد خاص ما فعل اسامة وباعتبار ذاته *

وان يلاحظ ذلك المعنى قلت قولنا لم يلاحظ فيه الجواب لان المحصور
الذهني وان كان حاصله لم يلاحظ في اسم الجنس وعدم اعتبار الشيء
ليس اعتبارا لعدم افادة الكوراني وحاصله انه بحضور الماهية في الذهن
يتحقق فيه امران صورة تلك الماهية وحضورها والثاني وصف للاول
فان وضع للموصوف بدون صفته التي هي نفس المحصور فهو اسم الجنس
وان وضع للموصوف باعتبار صفته المذكورة فهو علم الجنس فاسد مثلا
موضوع للحقيقة من غير اعتبار قيد حضور معها اصلا واسامة موضوع لها
باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع مشخص لها مع قطع النظر عن
افرادها ونظيرة المعرف باللام التي هي للماهية والحقيقة فان الحقيقة
الحاضرة في الذهن وان كانت بالنسبة الى افرادها عامة فهي باعتبار
حضورها فيه اخص من مطلق الحقيقة فاذا استحضر الواضع صورة
الاسد ليضع عليها فتلك الصورة الكاتنة في ذهنه جزءية بالنسبة لمطلق
الاسد فان هذه الصورة واقعة لهذا الشخص في زمان ومثلها يقع في
زمان آخر وفي ذهن آخر والجميع مشترك في مثل صورة الاسد وفي
كلام سيويه اشارة الى هذا الفرق وقد استشكل بعضهم الشرق المذكور
بان اسم الجنس على تقدير كونه موضوعا للماهية يلزم ان يكون معرفة لان
الحقيقة من حيث هي متحدة في الذهن فتكون معينة وعدم اعتبار
المحصور معها لا يخرجها عن التعيين وحينئذ فالشرق المذكور من جهة
المعنى لا يجدي نفعا في اجراء احكام المعارف على علم الجنس دون
اسمه قال يدل على ما قلناه حكمهم على مدخول الالجنسية في قولك
الرجل خير من المرأة بانه معرفة مع ان المراد بمدخولها الحقيقة من حيث
هي فالذي يختارة العقل ويميل اليه ما تقدم من كون اسم الجنس
موضوعا للفرد المبهم والا كانت تفرقة الواضع بينهما في الاحكام اللفظية

الى مفرد ومركب فالمفرد كزيسد
واسامة والمركب ثلاثة اقسام
مركب تركيب اضافة كعبد الله
وحكمه ان يعرب لاول بحسب
العوامل الداخلة عليه ويخفض
الثاني بالاضافة دائما ومركب
تركيب مزج كعبلبك وسيبويه
وحكمه ان يعرب بالضممة رفعا
وبالفتحة نصبا وجرا كسائر
الاسماء التي لا تنصرف هذا
ان لم يكن مختوما بويه كعبلبك
فان ختم بويه بني على الكسر
كسيبويه ومركب تركيب اسناد
وهو ما كان جملة في الاصل كشاب
قرناها *

قوله فان ختم بها لعل نسخة
الحشي هاكذا ويكون الضمير
عائدا على كلمة ويه المتقدمة في
كلام الشارح ونسخ الشرح
التي بايدنا بويه بالاظهار في
مقام الاضمار والكل صحيح *

تحكما على ان جملة قسيما للنكرة فيما ذكره من التحقيق المذكور ينافي حصر
الجمود الاسم في المعرفة والنكرة ومن اثبت هذا الفرق فليس من مثبتي
الواسطة * قوله الى مفرد ومركب * المراد بالمفرد هنا كباب الكلمة ما
قابل المركب وفي باب الاثراب ما قابل المثني والجمع والمالحق
لها والاسماء الستة وفي باب المبتدا ما قابل الجملة وشبهها وفي باب
لا والمنادي ما قابل المضاعف والشبيه به واما اطلاق ما لا يدل جزءه
على جزء معناه فاصطلاح منطقي فستط ما قيل ان دخول المركب في
العلم على سبيل الجزاء دون الحقيقة اذ المركب ما دل جزءه على جزء
معناه ولا شيء من الاعلام كذلك فهي كلها مفردة ثم تنصف بذلك باعتبار
اصلها المثبوتة في منه مجازا * قوله والمركب ثلاثة اقسام * اعترض ابو
حيان انحصاره في الاقسام الثلاثة بان هنالك اشياء كثيرة سمي بها
فصارت اعلاما وهي مركبة وقد عريت من اسناد وضافة ومزج كما اذا
سميت بما تركب من حرفين نحو انما او حرف واسم واجاب ناظر
الجيش بان المراد ذكر العام الذي استعملته العرب ووقع في كلامهم ولا
شك ان الواقع في كلامهم انما انقسم الى الاقسام التي ذكرها * قوله
ويخفض الثاني بالاضافة دائما * اي بسببها فسقط ما قيل ان كلامه
يقتضي ان العامل بالاضافة وذلك خلاف ما نص عليه المصنف من ان
المضاعف اليه مجرور بالمضاعف لا بالاضافة ووجد سقوطه ان الباء ليست
الالة وانما هي لاسببية ولا يلزم من كونها سببا ان تكون هي العاملة
لان السبب اعم والاعم لا يلزم ان يصدق باخص معين وللثاني حينئذ
ما له مفردا من الصرف وتركه فيمنع من الصرف في نحو ابي هريرة
وابي قحافة ويصرف في نحو ابي بكر وحسن * قوله فان ختم بها
بني على الكسر * اما بناؤه فلان ويه اسم صوت واسماء الاصوات مبنية

وحكمه ان العوامل لا تؤثر فيه
شيئا بل يحكى على ما كان له من
الحالة قبل النقل وينقسم الى اسم
وكنية ولقب وذلك لانه ان
بدى *

لعدم تأثيرها بالعوامل واما كونه على الكسر فلانه الاصل في التخلص من
الساكنين * قوله وحكمه ان العوامل لا تؤثر فيه * لان التسمية به
انما هي للدلالة على قصة غريبة فلو تطرق اليه التفسير بتأثيرها فيه لا يمكن
فوات تلك الدلالة * قوله بل يحكى على ما كان عليه من الحالة قبل
النقل * ظاهرة انه لا معرب ولا مبني وهو موافق لقول ابن الضايغ
ان العلم الجملة لا يوصف باعراب ولا بناء بل هو محكي ولكن قال السيد
في حواشي المتوسط في باب ما لا ينصرف الحق ان الجملة من حيث
هي جملة قبل جعلها علما مبنية بل عدت قسما رابعا من مبني الاصل وان
كانت اجزاؤها معربة واما اذا جعلت علما فقد صار المجموع اسما
واحدا مستحقا لان يجري الاعراب على اخره كعبلبك لكن لما كان
الجزء الاخير من تابط شرا مشغولا بالاعراب المحكي للدلالة على القصة
الغريبة امتنع من ظهور الاعراب فيه لفظا فصارا عرابا بتقدير يا * قوله
الى اسم وكنية * قال الرضي الكنية من كنية اي سترت وعرضت
كالكناية واللقب كان في القديم اكثر استعماله في الذم واصله ان يحدث
للشيء قضية فيلقب بما تضمنته كعائد الكلب فان اصله ان شاعرا مرض
فلم يعل احد فقال في ذلك *

ما لي مرضت فلم يعدني عائد * منكم ويمرض كلبكم فاعود
فلقب بعائد الكلب والفرق بين اللقب والكنية معنى ان تعظيم الملقب
باللقب بمعناه بخلاف الكنية فان تعظيم المتكفي ليس بمعناها بل بعدم
التصريح بالاسم فان بعض العرب تائف من ان تخاطب باسمها
ولهذا قال صلى الله عليه وسلم تكنوا فانه اكرم للمكفي قال القرطبي في
شرح مسلم واصل التكنية ان تكون باسم الابن ولذا كني صلى الله عليه
وسلم بابي القاسم وكان اكبر اولاده من خديجة فعلى هذا ينبغي ان

لا يكتفى احد حتى يكون له ولد ولكن العلماء اجازوا خلاف هذا الاصل
فكنوا من ليس له ولد لحديث عائشة يا نبي الله كل صواحباتي لهن
كنية وليس لي كنية فقال تكتني بابن اختك عبد الله فكانت تكتني به
واذا كني بالولد فلاولى بالا كبر لقوله صلى الله عليه وسلم وللسن حق
انتهى * قوله باب اوام * زاد بعضهم او ابن او بنت كابن حنبل
وبنت وهب في اعلام الاشخاص وابن داية للغراب وبنت طبق لنوع
من الجيات في اعلام الاجناس * قوله والا فان اشعر برفعة المسمى او
بضعة * اي اشعارا قويا بحيث يقصد به في العادة مدح او ذم ولذا
قال الرضي وهو ما يقصد به مدح او ذم واشعار القلب بالرفعة او الضعة
انما هو من جهة ان له مفهوما آخر يلاحظ في الجملة ويلتفت الذهن
اليه وان لم يكن مقصودا عند الاطلاق بل المقصود هو المعنى العلمي وهو
الذات التي وضع لها حتى لو لم يكن للعلم مفهوم آخر غير علمي لم
يتصور فيه اشعار فاندفع ما يرد على ظاهر التعريف من انه اذا اشتهر زيد
بصفة كمال كما اشتهر حاتم بالجمود فان لاسم يشعر بذلك الكمال فيلزم
ان يكون لقبا والتزامه بعيد نعم اذا سمي بزيد شخص آخر بعد ذلك
لاشتهار لا مانع من كونه لقبا وبهذا يعلم وجه التعبير باشعرون وضع
لان العلم انما وضع لتعيين الذات ولا يخفى ان كلا من تعريف
الكنية واللقب صادق على نحو ابى الخيروام الشرفيلزم ان يكون
بينهما عموم وجهي لا اجتماعهما في ذلك وانفراد اللقب في كرز والكنية
في ابى بكر ولا مانع من ذلك ويوافقه قول بعضهم والفرق بين الكنية
واللقب بالحيشية فاشعار بعض الكنى بالمدح او الذم كابي الفضل وابي
جهل لا يضر بقي هنا شيء وهو ان ظاهر كلامهم ان ما اشعر بما ذكر
لقب وما صدر بنا ذكر كنية وان وضعه الا بوان اولا والظاهر ان ما وضع

باب اوام كان كنية كابي بكر وام
بكر وابي عمرو وام عمرو والا فان
اشعر برفعة المسمى كزوين
العابدين او بضعة كقطة وبطة
وانف الناقة فلقب والا فاسم
كزيد و عمرو واذا اجتمع لاسم
مع اللقب *

ابتداء اسم مطلقا ويويك ما حكاه الابي في شرح مسلم من انه لما دخل
الشيخ الفقيه الحاصل ابو القاسم بن زيتون على الامير ابي عبد الله
المستنصر سلطان افريقية فسأله عن اسمه فعرفه فقال كيف هذا وقد صر
حديث تسموا باسمي ولا تكونوا بكنتي فقال انا تسميت بكنته ولم
اتكن بكنته واستحسن جوابه بعض اهل عصرة من شيوخ شيوخنا وقد
يقال ان الفرق بين الاسم وبينهما اعتباري ايضا ويويك قول بعضهم
ويدخل في تعريف اللقب نحو محمد واحد وصالح وعلي اي لاشعارها
بالمديح اشعارا قويا قلت وقوله صلى الله عليه وسلم تسموا باسمي ولا
تكونوا بكنتي نص في جواز التسمية باسمه صلى الله عليه وسلم ولا يتناول
ذلك التسمية بالحاشر والمأحي من اسمائه صلى الله عليه وسلم لان هذه
صفات وليست اسماء وقلنا نص في الجواز لان صيغته افعل في قوله
تسموا للاباحة وبه يستدل على ورودها للاباحة ومنع قوم التسمية باسم
النبي صلى الله عليه وسلم جملة كني بابي القاسم او غيره ورووا في ذلك
حديثا تسمون اولادكم بعهد ثم تلغونهم وكتب عمر الى الكوفة لا تسموا
باسم النبي صلى الله عليه وسلم وامر جماعة بالمدينة بتغيير اسماء ابنائهم
محمد حتى ذكر له جماعة ان النبي صلى الله عليه وسلم سماهم بذلك
فتركهم والا شبه في فعل عمر هذا انه اعظم لاسمه صلى الله عليه وسلم
كما جاء في الحديث تسمونهم بعهد ثم تلغونهم وقيل سبب فعل عمر
ذلك انه سمع رجلا يقول لابن اخيه محمد بن زيد بن الخطاب فعل الله
بك يا محمد وصنع فدعا وقال لا ارى رسول الله صلى الله عليه وسلم
يسب بك والله لا تدعى به ابدا وسماه عبد الرحمان وعبد الرحمان كان
يعرف ولا حجة لهم في شيء من ذلك اما الحديث فهو غير معروف وعلى
تسليمه فالنهي من لعن سن اسمه محمد لا على التسمية به وقد وردت

احاديث كثيرة تدل على الترغيب في التسمية بمحمد كقوله ما ضراحدكم ان يكون في بيته محمد ومحمدان وكقوله ما اجتمع قوم على مشورة فيهم رجل اسمه محمد فلم يدخلوه فيها الا لم يبارك لهم فيها واما ما روي عن عمر فسيده ما ذكر من قضية ابن اخيه وفي العتيبة واهل مكة يتخذون ما من بيت فيه اسم محمد الا راوا خيرا او رزقوه وقولهم ولا تكنوا بكنيستي قال القاضي عياض قصر مالك وجماعة النبهى على زمند صلى الله عليه وسلم لما روي ان المنافقين المستهزئين كانوا يفعلونه ينادون يا ابا القاسم فاذا التفت قالوا لا نعتك قالوا واما بعد زمند صلى الله عليه وسلم فيتجاوز وقد تكنى بذلك جماعة من السلف منهم محمد بن ابي بكر كان يكنى ابا القاسم وعلى هذا فلا يتوجد اعتراض المستنصر على الشيخ ابي القاسم ولا يحتاج الى الجواب المذكور ونظير ما وقع للشيخ المذكور مع المستنصر ما حكاه القاضي عياض في المدارك في ترجمة الحارث بن مسكين من ان رجلا تقدم للخصومة عنك فناداه رجل باسمه يا اسرافيل فقال له الحارث لم سميت بذلك وقد قال صلى الله عليه وسلم لا تسموا باسماء الملائكة فقال له الرجل لم تسمى مالك بن انس بمالك والله يقول ونادوا يا مالك ثم قال الرجل لقد تسمى ناس باسماء الشياطين فما عيب عليهم يعني ان الحارث يقال انه اسم ابليس . قوله وجب في الافصح تقديم الاسم وتأخير اللقب . وذلك لان اللقب في الغالب منقول من اسم غير انسان فلو قدم لا وجه ارادة مسماه الا بال وذلك مأمون بتأخيرته ومقتضى هذا التعليل وجوب تأخير عن الكنية ايضا لجر ياند فيها وانه اذا انتفى ذلك لا يهمل لاشتهار المسمى باللقب جاز تقديمه وهو كذلك كقوله تعالى اما المسيح عيسى ابن مريم وقول الشاطبي وقالون عيسى ولا حاجة الى دعوى الضرورة وهذا ظاهر بالنسبة للتعليل المذكور واما

وجب في الافصح تقديم الاسم وتأخير اللقب ثم ان كانا مضافين كعبد الله زين العابدين او كان الاول مفردا والثاني مضافا كزيد زين العابدين او كان الامر بالعكس كعبد الله قفة .

وجب كون الثاني تابعا للاول
في اعرابه اما على انه بدل مند او
عطف بيان عليه وان كانا مفردين
كزيد قفة وسعيد كرز فالكوفيون
والزجاج يحيزون فيه وجهين
احدهما اتباع اللقب للاسم كما
تقدم في بقية الاسماء والثاني
اضافة الاسم الى اللقب وجمهور
البصريين يوجبون الاضافة
والصحيح الاول ولا اتباع اقيس
من الاضافة والاضافة اكثر *
ص ثم الاشارة وهي ذا للمذكر
وذي وذو وتي وتة وتالونث وذان
وتان للمثنى بالالف رفعاً وبالياء
جراً ونصباً واولا لجمعهما والبعيد
بالكاف مجردة من اللام مطلقاً او
مقرونة بها الا في المثنى مطلقاً
وفي الجمع في لغة من ملك وفيما
تقدمته هاء التنبيه ش الباب
الثالث من انواع المعارف اسم
لاشارة وينقسم بحسب المشار
اليه الى ثلاثة اقسام *

بالنسبة لما علل به بعضهم من ان اللقب في الاصل صفة والصفة لا تقدم
على الموصوف فلا يظروا واشتهر المسمى به لان الصفة مطلقاً متمتعة
التقديم على الموصوف ومن غير الافصح قوله *
انا ابن مزيقيا عمرو وجدي * ابوه منذر ماء السمسماء
وانظر هل يجب تاخير الكنية التي هي من افراد اللقب عنه كابي الخير
نظراً الى جهة كونها لقباً او لا يجب نظراً لكونها كنية ولا ترتيب بين
الكنية وغيرها ومتضمني تعليل البعض وتقديم المانع على المتضمني اذا اجتماع
وجوب تاخيرها عنه * قوله وجب كون الثاني تابعا للاول * اي في
الصور الثلاث وانما امتنعت الاضافة فيها لانها لا تكون الا بين لفظين
مفردين بالفعل او بالتاويل كهذا يوم ينفع الصادقين صدقهم اي نفع
ومتضمني كلامه بل صريحه امتناع الاضافة اذا كان الاول مفرداً والثاني
مركباً والوجد خلافه كما صرح به الرضي حيث قال وان كانا مفردين او
اولهما جازت اضافة الاسم الى اللقب لان المضاف اليه يجوز ان يكون
مركباً كغلام عبد الله بخلاف المضاف ثم وجوب التبعية بالنسبة للاضافة
والا فانقطع جائز كما نصوا على ذلك في البدل والظاهر ان البيان كهولانه
اخوه * قوله اما على انه بدل منه او عطف بيان عليه * قال البيهوتي لم
يجوزوا فيه ان يكون توكيداً بالمرادف ولا مانع منه وقد يقال لعل المانع
من ذلك ان اللقب لما اشعر بالمدح او الذم كان غير مرادف فلم يعربوه
توكيداً للاول * قوله كرز * هو في الاصل خرج الرأي ويطلق على الثيم
الحاذق * قوله وجمهور البصريين يوجبون الاضافة * اخذوا ذلك من
اقتصار سيبويه على ذكرها واعتذر ابن مالك عنه في شرحه بان الاضافة
لما كانت على خلاف الاصل لان الاسم واللقب مدلولهما واحد فيلزم
من اضافة احدهما الى الاخر اضافة الشيء الى نفسه فيحتاج الى تاويل

لأول بالمسمى والثاني بالاسم حتى يخلص من اضافة الشيء الى نفسه
 ولا تباع والقطع لا يحوجان الى تاويل ولا يوقعان في مخالفة اصل بين
 سيويه استعمال العرب للاضافة اذ لا مستند لها إلا السماع بخلاف
 لا تباع والقطع فانهما على الاصل فاستغنى سيويه بالتنبيه عليها عن التنبيه
 عليهما وتاويل الاول بالمسمى والثاني بالاسم بالنظر للغالب والا فقد
 يتاويل الاول بالاسم والثاني بالمسمى نحو كتبت سعيد كرز من كل
 تركيب لا يناسب ايقاع الحكم فيه إلا ذلك وانما اطلق ولم ينظر الى
 ما ذكر لان هذا ناشئ عن القرينة وخارج عن قاعدة كل حكم ورد على
 اسم فهو وارد على مدلوله إلا لقرينة كذا قيل وانظر ما وجه خروجه مع
 الاستثناء ومتضمني التعبير باقيس ان الاضافة قياسية ومتضمني ما ذكره
 في باب الاضافة من انه لا يضاف اسم لما اتحد به معنى وما ورد من
 ذلك يقول انها سماعية والجمع بينهما صعب * قوله ما يشار به للمفرد *
 قال اليهودي اقام اللام مقام الى ومثله اني لما انزلت الي من خير فقير
 وقال الزمخشري عدي فقير باللام على تضمينه معنى سائل وظاهرة ان
 الإشارة لا تتعدى باللام والمراد بالمفرد ما يعم المفرد الحكمي ليدخل فيه
 ذا الجمع وذا التفريق وذي الجماعة وذي الطائفة * قوله وكل من هك
 الثلاثة ينقسم الى مذكر وموئث * اورد عليه ان المفرد مذكر والجماعة
 موئث فتقسمهما الى المذكر والموئث تنقسم الشيء الى نفس والى مباينه
 واجيب بان المقسم اليهما ليس هو لفظ المفرد والجماعة بل معناه اعني
 الشيء والاشياء ونحو ذلك مما يندرج فيه المذكر والموئث افاده اللقائي
 فالشار اليه اما مفرد واما مثني واما جمع وكل منها اما مذكر واما موئث
 فهك ستة اقسام حاصلة من ضرب اثنين في ثلاثة والخاطب باسم
 الإشارة فيها ايضا اما مفرد او مثني او جمع وكل منها اما مذكر واما موئث

ما يشار به للمفرد وما يشار به
 للمثنى وما يشار به للجماعة وكل
 من هك الثلاثة ينقسم الى مذكر
 وموئث *

فهنا ستة احوال في الخطاب واذا ضربت احوال المشار اليه الستة في احوال الخطاب الستة حصل ستة وثلاثون. هذا كله بالنظر الى القسمة العقلية واما بالنظر الى الواقع والخارج فلاقسام خمسة وعشرون لانه يستط من المشار اليه احد الجمعين لاشتراكهما في لفظ واحد يضرب في ستة الخطاب بستة ومن ستة الخطاب احد الاثنين لذلك يضرب في الخمسة الباقية بعد استقاط احد الجمعين بخمسة فالباقي خمسة وعشرون حاصلة من ضرب احوال المشار اليه الخمسة في ضرب احوال الخطاب الخمسة والحاصل من ضرب خمسة في خمسة خمسة وعشرون هذا هو الصواب في تقرير هذا العدل واما ما وقع في الحواشي الخندية مما يخالف ذلك وان الاقسام الخارجية اربعة وعشرون وبين ذلك بقوله لانه يستط من ستة المشار اليه احد الجمعين يضرب في ستة الخطاب ومن ستة الخطاب احد الاثنين يضرب في ستة المشار اليه فجملة الساقط اثني عشر فهو غلط منشاء اعتبار ضرب احد الاثنين الساقط في ستة احوال المشار اليه والصواب اعتبار ضرب في خمسة اذ هي الباقية بعد استقاط احد الجمعين ومن هنا يظهر ايضا فساد ما وقع في الحواشي الياسينية من ادلال استشكاله حيث قال لا شك ان الاحوال الخارجية خمسة وعشرون حاصلة من ضرب احوال المشار اليه الخارجية في احوال الخطاب الخارجية وان الاحوال العقلية ستة وثلاثون لكن اذا استقط التسمين المتداخلين لزم ان تكون الاقسام الخارجية اربعة وعشرين لانك اذا ضربت الستة في متباين يحصل ستة وثلاثون يستط منها اثنان مضروبة في ستة باثني عشر فليتأمل ذلك فان هناك طريقة في الحساب فما الموجب لاختلالها قال وقد بحثت مع جماعة من الفضلاء فلم يجيبوا بشيء وشاية ما قال بعضهم ان الاثنين لا تضرب في ستة بل

في خمسة فقلت له يلزم ان تكون الافسوم الخارجية ستة وعشرين انتهى
 بوجه الاضاحال ان الساقط من الاحوال العتلية احد عشر لان نستط
 منها اثنين واحدا من احوال المشر اليه مضروباً في الستة احوال
 الخطاب وواحدا من احوال الخطاب في الخمسة احوال المشار اليه
 اذ هي الباقية بعد الاستقاط وبالجملسة فانما نعتبر في ضرب الاثنين
 الساقطين التفكيك فنضرب احدهما في ستة والاخر في خمسة ولا نعتبر
 ضربهما معا في ستة كما هو مبنى الاشكال فتأمل افاده الرائد في حواشي
 الفاكهي * قوله فالبشر المذكر * اي واو بحسب التاويل كقوله *
 نبث نعمى على النجران عاتبة * سقيا ورعا لذل العائب الزاري
 فان المعنى لذل الشخص او الانسان والغالب في المشر استعماله في
 اللفظ كزيد لا في المعنى كما هنا فان الغالب فيه الواحد فانه اللذان في
 حواشي التوضيح * قوله وهي ذا * قد يشار بها الى اثنين كقوله عز
 وجل وان بين ذلك اي الفارض والبكر والى الجمع كقول لبيد *
 ولقد سيمت من الحية وطولها * وسوال هذا الناس كيف لبيد
 والى كل واحد مما ذكر كحجذا على القول بان كلا منهما باق على اصله
 ومنه البصريين ان الفاء اصلية اعني منتقلة عن اصل وجوعين الكلمة
 ولا مد ياء محذوفة اعتبارا وحمل العين المنتقلة الفاء او ياء اختالف فيه
 البصريون فهو عندهم ثلاثي الاصول قالوا تصغيره على ذيا بزيادة اللام
 وقد يعارض بانك اذا سميت به قلت ذاء فتزيد الفاء اخرد ثم تثلبها
 همزة كما تقول لاء اذا سميت بلا وهذا حكم الاسماء التي لا ثالث لها
 وضعها اذا كان ثانيها الفاء وسعى بهما فلو كانت ثلاثية لتيل ذاي اذا
 سمي به ردا الى اصله وذهب الكوفيون الى ان الف ذاء زائدة لقولهم
 ذان وذين في التشية فالالف والنون المتشبة فلم يبق الا الذال ورد بان

فالبشر المذكر اللفظة واحدة
 وهي ذا *

والمفردة المونثة عشرة الفاظ
خسة مبدوة بالذال وهي
ذي وذه بالاشباع وذه
بالكسروذه بالاسكان
وذات وهي اغربها وانما المشهور
استعمال ذات بمعنى صاحبة
كقولك ذات جمال او بمعنى
التي في لغة بعض طي حكي الفراء
بالفضل ذو فضلكم الله به
وبالكرامة ذات اكرامكم الله به
اي التي اكرمكم الله بها فلمها
حينئذ ثلاث استعمالات وخسة
مبدوة بالتاء *

قوله وبالاختلاس لعل النسخة
التي كتب عليها المحشي كذلك
عوض وبالكسر على مقتضى
النسخ التي بايدينا والكل
صحيح والله اعلم *

لآلف حذفت لالتقاء الساكنين ولذلك شددت النون عوضا عنها
* قوله والمفردة المونثة عشرة الفاظ * قال الدنوشري انما كان للمذكر
واحد والمونث عشرة لان افراد المونث اكثر من افراد المذكر فتناسب
ان يدل على لاكثر بالالفاظ الكثيرة وفيه نظر فليتأمل اهـ ويجب ان
النظر الذي لم يبين وجهه وكأنه لظهوره عنك وهو عدم تسليم ان افراد
المونث اكثر بانه قد ورد في السنة ما يويد ذلك من قوله صلى الله عليه
وسلم اكثر اهل النار النساء ونحوه قاله يس في حواشي التصريح وقد
يقال لا يلزم من كونهن اكثر اهل النار كونهن اكثر من الرجال وقد يشار
للمونث بلفظ المذكر كقوله تعالى فلما رآه الشمس بازغة قل هذا ربي
وقال ابو حيان اشار بلفظ المذكر لانه حكى قول ابراهيم ولم
يكن فرق في لسانه بين المذكر والمونث لان ما عدا لغة العرب من
اللغات المذكر والمونث فيها سواء قال وهذا احسن ما يعتذر به عن
التذكير في الآية * قوله وذه * بقلب ياء ذي هاء وقفا لانها للتانيث
بمنزلة التاء في فاطمة وعلامة التانيث حتمها ان تنقلب في الوقف هاء
ثم اجري الوصل بجراه كذا في الحواشي الياسينية وفيه ان الدال على
التانيث مجموع الاسم لا الياء وحدها فليست بمنزلة تاء فاطمة ويمكن
ان يجاب بان مراده بكون الياء للتانيث انها للتانيث في الجملة كما
في قولك قومي لا في خصوصية ذي كذا قيل وفيه بحث فتأمل * قوله
وبالاختلاس * اي بالكسرة من غير صلة والمراد به عدم الاشباع * قوله
وذات * اسم لاشارة ذا والتاء للتانيث كالتاء في امرأة ونحوه مما فيه
تاء الفرق وليس بصفة وهي مبنية على الضم وقال في حواشي التسهيل
هي في بعض النسخ مضبوطة بكسر التاء ولست على يقين من ذلك فان
صح فتكون حركة التاء الساكنين اهـ * قوله اي التي اكرمكم الله بها *

اشار به الى ان به اصلها بها فنقلت حركة الهاء الى الباء فسكنت
وحذفت لالف لالتقاء الساكنين والى ذلك اشار بعضهم ملغزا
حيث قال *

نحاة هذا العصر هل مسعد * يفيدنا اظهار ذا المضممر
حرف به الكسر غدا مضمر * بفتح نقل جاء عن مضممر
قوله وهي تي * بتاء مكسورة مقلوبة عن ذال ذي فياء ساكنة فيه
الجمع بين بدلين التاء والياء لانها مبدلة من الف ذا * قوله كقوله
تعالى ربنا ارنا الذين اضلانا * التمثيل به لوقوع ذين منصوبة سبق
قلم اذ لاية الكريمة غير مشتملة على ذلك وانما اشتملت على وقوع الذين
منصوبة بالياء وهي من الاسماء الموصولة * قوله وبنوا تميم يقولون اولى
بالقصر * قال ابن يعيش في شرح المفصل المقصور والممدود ضربان
من ضروب الاسماء المتمكنة اذ الافعال والحروف لا يقال فيهما ممدود
ولا مقصور وكذا الاسماء الغير المتمكنة نحو ما وذا لا يقال فيها مقصور
وممدود لعدم التمكن وشبه الحرف فاما قولهم في هولا وهولاء مقصور
وممدود فتسمح في العبارة كانه لما تقابل اللفظان فيهما قالوا مقصور
وممدود مع ما في اسماء الاشارة من شبه الظاهر من جهة وضعها والوصف
بها وتصغيرها اه * قوله ثم المشار اليه اما ان يكون قريبا او بعيدا * ما
اقتضاه كلامه من ان المشار اليه مرتبتين قربى وبعدى لا غير هو الصحيح
والظاهر من كلام المتقدمين قال في شرح التسهيل ويدل على صحته
خمس وجوه احدها ان النحويين يجمعون على ان المنادى ليس له الا
مرتبتان مرتبة للقرب تستعمل فيها الهمزة ومرتبة للبعد وما هو في حكمه
تستعمل فيها بقية الحروف والمشار اليه شبه بالمنادى فلنقتصر فيه على
مرتبتين الحاقا للنظير بالنظير الثاني ان المرجوع اليه في مثل هذا النقل

وهي تي وته بالكسروته بالاشباع
وته بالاسكان وتا ولتثنية
المذكوران بالالف رفعا كقوله تعالى
فذا لك برهانان وذين بالياء
جرا ونصبا كقوله تعالى ربنا ارنا
الذين اضلانا ولتثنية الموثثان
بالالف رفعا كقولك جاءني
هاتان وتين بالياء جرا ونصبا
كقوله تعالى احدى ابنتي هاتين
ولجمع المذكور والمؤنث اولا قال
الله تعالى اولئك هم الفاحشون
وفال تعالى هولاء بناتي وبنوا
تميم يقولون اولا بالتصرو وقد
اشرت الى هذه اللغة بما ذكرته بعد
من ان اللام لا تلحقه في لغة من
ملك ثم المشار اليه اما ان يكون
قريبا او بعيدا فان كان قريبا
جنى باسم الاشارة مجردا من
الكاف وجوبا ومقرونا بها
التثنية جوازا تقول جاءني هذا
بجاءني ذا ويعلم ان هاء التثنية
تلحق اسم الاشارة بما ذكرته بعد
من انها اذا لحقت لم تلحقه لام
البعد وان كان بعيدا وجب

اقتراعه بالكاف اما مجردة من
اللام نحو ذاك او مقرونة بها نحو
ذلك وتمتنع اللام في ثلاث
مسائل احدها المثني تقول
ذانك وتانك ولا يقال ذانلك
ولا تانلك الثانية الجمع في لغة
من ملك تقول اولئك ولا يجوز
اولئك ومن قصره قال اولالك
والثالثة اذا تقدمت عليها هاء
التثنية تقول هاذاك *

لا العقل وقد روى الشراء ان بني تميم يقولون ذاك وتيك بلا لام حيث
يقول الحجازيون ذلك وتلك باللام وان الحجازيين ليس من لغتهم
استعمال الكاف بلا لام وان التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف
مع اللام فلزم من هذا ان اسم الاشارة على اللغتين ليس له الا مرتبتان
احدهما للتثنية والاخرى لادنى البعد واقصاه الثالث ان القرءان
العزیز ليس فيه اشارة الا مجرد من اللام والكاف او مصاحب لهما معا
اعني غير المثني والجمع فلو كانت الاشارة الى المتوسط بكاف لا لام
معها لكان القرءان العزيز غير جامع لوجوه الاشارة وهذا مردود بقوله
تعالى وانزلنا عليك الكتاب تبينا لكل شيء قلت توهمه ان القرءان
لا يخلو من وجوه التراكيب العربية والا لكان مناقضا لقوله تعالى ما فرطنا
في الكتاب من شيء وقوله تعالى تبينا لكل شيء توهم ساقط فتأمل الرابع
ان التعبير بذلك عن مضمون كلام على اثر انقضائه شائع في القرءان
وغيره ولا واسطة بين النطقين كقوله تعالى ذلك ما كنا نبغ ذلك ليعلم
انني لم اخذ ذلك تاويل ما لم تسطع عليه صبرا ذلك حكم الله الخامس
انه لو كان مراتب الاشارة ثلاثا لم تات التثنية والجمع بلنظير لان في
ذلك رجوعا على سبيل الافراد وفي اكتفائهم بقولهم هذان وذانك وهؤلاء
واولئك دليل على ان ذاك وذلك مستويان وان ليس للاشارة الا مرتبتان
ولا التفات الى قول من قال ان تشديد نون ذانك دليل على البعد
وتخفيفها دليل على القرب لانه قد سبق لاعلام بان التشديد عوض مما
حذف من الواحد لانه يستعمل في التجريد من الكاف كما يستعمل
مع التلبس بها وكذلك لا يلتفت الى قول من زعم ان اول لك البعد
دون اولانك لقلة اول لك وكثرة الحاجة الى جمع ذلك ولانه يلزم خلو
القرءان من اشارة الى جماعة بعداء وذلك باطل لموضع كثيرة في القرءان

ثبت ما اردنا والحمد لله اه كلامه * قوله ولا يجوز هذا لك * كراهة كثرة الزوائد وقيل لانه يتوهم في نحو هذا لك انه كلمتان اسم لاشارة وجار ويجرور وفيه نظر لان هذا التوهم موجود حتى مع تجرده منها وقيل لان هاء التثنية تدل على قرب المشار اليه واللام تدل على بعدك وهما متنافيان ورد بجواز اجتماعها مع الكاف وهي للبعد او التوسط قال بعضهم وانظر ما الفرق بين ها التي للتثنية والا التي لم فمنعوا ان تجتمع اللام ها وجوزوا ان تجتمع الا مع ان كلا منهما للتثنية فمن اجتماعها مع الاقواء تعلل الا ذلك هو الخسران المبين والفرق بان في اجتماعها مع ها كثرة الزوائد في كلمة واحدة بخلافه مع الا اذ هي منفصلة غير ظاهر بل الفرق ان في اجتماع اللام مع هاء التثنية تنافيا كما بينا بخلافها مع الا لعدم دلالتها على القرب كذا قاله بعض اه * قوله وهي المفتقرة * اي الحاجة دائما كما هو المتبادر من ذكر الافتقار فخرجت النكرة الموصوفة بجملته لان افتقارها اليها ليس بدائم انما هو حال لا تصاف بها فقط كذا في الحواشي الياسينية واترض بان النكرة الموصوفة بجملته لا يصدق عليها انها مفتقرة الى صلة فهي خارجة بقيد الى صلة ولا حاجة الى دعوى خروجها بما يتبادر من ذكر الافتقار واجيب بان المراد بالصلة اللغوية لا الاصطلاحية والا لزم الدور اذ العلم بالصلة متأخر عن العلم بالموصول والعلم بالموصول متأخر عن العلم بالصلة لانها جزء من تعريفه وبهذا يدفع ما قيل ان الصلة عبارة عن مجموع الامرين الجملة والعائد وكلامه يقتضي ان العائد خارج عنه وفيه انه لو كان المراد بالصلة الصلة اللغوية اعني ما كان من تمام الشيء ومتعلقاته لكان التعريف غير مانع لانتقاضه بالابتداء اذا كان خبرة جملة وان العائد شرط في الصلة لاركن منها كما هو مقتضى قوله بعد وشرطها ان تكون مشتملة على ضمير النخ والشرط خارج

ولا يجوز هذا لك *
ص ثم الموصول وهو الذي والتي
واللذان والثان بالالف رفعاً
وبالياء جراً ونصباً ولجمع المذكر
الذين بالياء مطلقاً والالى
ولجمع المونث اللائي واللاتي
وبمعنى الجميع من وما واي وال
في وصف صريح لغير تضييل
كالضارب والمتشروب وذو في
لغة طي وذا بعد ما او من
الاستفهاميتين وصلة ال الوصف
وصلة غيرها اما جملة خبرية ذات
ضمير طابق الموصول يسمى
عائدا وقد يحذف نحو ايهم اشد
وما عملت ايديهم فاقض ما انت
قاسض ويشرب مما تشربون او
ظرف او مجرور تامان متعلقان
باستقر محذوفاً *

ش الباب — الرابع من انواع
المعارف الاسماء الموصولة وهي
المفتقرة الى صلة وعائد وهي على
ضريين خاصة ومشتركة فالخاصة
الذي المذكور والتي للمونث *

واللذان لتثنية المذكر واللتان
لتثنية المونث ويستعملان
بالالف رفعاً وبالياء جراً ونصباً
والإلى لجمع المذكر وكذلك
الذين وهو بالياء في أحواله كلها
وهذيل وعقيل يقولون الذون
رفعاً والذين جراً ونصباً واللات
واللاي لجمع المونث ولك فيهما
اثبات الياء وتركها والمشاركة ما
ومن واي وال وذو وذا فهذه الستة
تطلق على المفرد والمثنى والجمع
المذكر من ذلك كله والمونث
نقول في من يعجبني سن جاءك
وسن جاءتك وسن جاءاك ومن
جاءتاك ومن جاءوك ومن
جئتاك وتقول في ما لمن قال
اشتريت حملاً أو اتانا أو
جارين أو اتانين أو حراً أو اتناً
اعجبني ما اشتريته وما اشتريتها
وما اشتريتهما وما اشتريتهن
وما اشتريتهن وكذلك تفعل
في الباقي وإنما تكون ال موصولة
بشرط أن تكون داخلة على وصف
صريح لغير تفصيل وهو ثلاثة *

عن الماهية فالصلة إنما هي الجملة على أنا لو سلمنا أنها عبارة عن مجموع
الأمرين فلا نسلم لاقتضاء إذ عطف العائد على الصلة من قبيل عطف
الجزء على الكل وخرج بقوله وعائد أي أو ما يقوم مقامه نحو إذا وإذا مما
يفتقر دائماً إلى جملة ولكن لا يفتر إلى عائد * قوله واللذان لتثنية المذكر
واللتان لتثنية المونث * قال في شرح الكافية وكان مقتضى الأصل أن
يقال الذيان والتيان وذيان وتيان يعني في تثنية ذا وتا كما يقال شيخان
وفتيان إلا أن ياء الذي والتي والف ذا وتا لما لم يكن لهما حظ في
الحركة شبهتا عند ملاقات الف التثنية بالف المقصور إذا لقي الف
الندبة فوافقاها في الحذف فكما يقال في الندبة وا موساه لا واموسياه
قل هنا الذان وذان لا الذيان وذيان وإيضاً فحذف الف المقصور
المثنى أولى من قلبه لأن في حذفه تخلصاً من تصحيح حرف علة متحرك
بعد فتحة لكن عدل إلى القلب لئلا يلتبس مثنى بمفرد حال الإضافة
واسم الإشارة لا يضاف فعول بالحذف وحل عليه الذي والتي لشبه
يائهما في لزوم المد بالالف ولأنهما لا يضافان اه كلامه وفي المجلس
الثالث والسبعين من أمالي ابن الشجري ما نصه وإنما حذفوا ياء
الذي فلم يقولوا الذيان وقالوا في الشجي ونحوه الشجيان للفرق بين
المعرف وغير المعرف وكذلك حذفوا الف إذا فقالوا ذان وقلبوا الف
المعرف فقالوا عصوان لما ذكرنا من الفرق * قوله أو اتانا * الأتان
الأنثى من الحمير ويقال اتان واتانة والفصحى أكثر حذف التاء ويجمع
على اتن فعل واثن واثن وماتوناً ويصغر على اتين واثينة وقد نظم جميع
ذلك الدنوشري فقال *

انثى الحمير سميت اتاناً * بغير تاء وبتاً اتاناً
والأكثر الفصحى حذف التاء * وجمعه اتن بلا مراء

واثن واثن والرابع * بوزن مفعولاء وزن شائع
 تصغيرها اثنين بغير تنينا * وان تشا اثنين كذا اتي
 * قوله اسم الفاعل النخ * اي المراد بهما الحدوث فان اريد بهما
 الثبوت كالؤمن والصايغ كانت ال الداخلة عليهما حرف تعريف كما
 في البطول وقال ان كلام صاحبي الكشاف والمفتاح يفصح عنه في غير ما
 موضع ولا حاجة الى التقييد بهذا القيد لانهما عند ارادة الثبوت بهما
 يخرجان عن كونهما اسمي فاعل ومفعول ويصيران صفة مشبهة
 فيجري في ال الداخلة عليهما ما جاز في ال الداخلة على الصفة المشبهة
 من الخلاف وانما لم تكن صلة الالف واللام الا اسم فاعل او مفعول
 لانهم لما راوها موافقة للالف واللام الحرفية في نحو الرجل لفظا ومعنى اما
 لفظا فواضح واما معنى فلانها للتعريف مثل اللام الحرفية فلما وافقتها
 قصدوا ان لا تدخل الا على المفرد للمشابهة المذكورة هكذا قال ابن
 الحاجب وفيه نظر لان الحرفية معرفة لما تدخل عليه من الاسم والاسمية
 موصولة معرفة بصلتها الداخلية هي عليها باعتبار ما فيها من العهد كما هو
 الصحيح في تعريف الموصول فاين احدهما من الاخر بحسب المعنى
 افادة الدمايني * قوله والصفة المشبهة * مثله في التوضيح ورده في
 الغني فقال وليس بشيء لان الصفة المشبهة للثبوت فلا توول بالفعل
 ولهذا كانت ال الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق * قوله
 وقصيدة تاتي الملوك النخ * القصيدة مأخوذة من القصد لان الشاعر
 يقصد تجويدها والتاء على ما في نظائره من الوجهين او من القصيد وهو
 النخ السمين الذي يتقصد اي يتكسر اذ خرج من قصبته لسمنه فسموه
 بها كما يستعار السمين للكلام الجزل الفصيح والغث للودي منه والتاء
 للوحدة وقيل القصيدة من قصدت الكلام اي اقتطعته اه افادة الفناري

اسم الفاعل كالضارب واسم
 المفعول كالضروب والصفة
 المشبهة كالحسن فان دخلت على
 اسم جامد كالرجل او على وصف
 يشبه الاسماء الجامدة كالصاحب
 او على وصف التفضيل كالافضل
 ولا علم فهي حرف تعريف وانما
 تكون ذو موصولة في لغة طي
 خاصة تقول جاءني ذوقام وسمع
 من كلامهم لا وذو في السماء
 عرشه قال الشاعر *

فان الماء ماء ابي وجدي
 ويرى ذو حفرت وذو طويت
 وانما تكون ذا موصولة بشرط ان
 يتقدمها ما الاستفهامية نحو ما ذا
 انزل ربكم او من الاستفهامية
 نحو قوله *

وقصيدة تاتي الملوك غريبة
 قد قتلها يقال سن ذا قالها
 اي ما الذي انزل ربكم ومن
 الذي قالها فان لم يدخل عليها
 شيء من ذلك فهي اسم اشارة ولا
 يجوز ان تكون موصولة خلافا
 للكوفيين واستدلوا بقوله *

• نجوت وهذا تحمليين طليق • قالوا هذا موصول مبتدا وتحمليين صلته والعائد محذوف وطيّق خبره والتقدير
والذي تحملينه طليق وهذا لا دليل فيه لجواز ان يكون ذا الإشارة وهو مبتدا وطيّق خبره وتحمليين جملة حالية
والتقدير وهذا طليق في حالة كونه محمولا لك ودخول حرف • (١٣١) • التنبيه عليها يدل على انها للإشارة

لا موصولة فهذا خلاصة القول في
تعداد الموصولات خاصها
ومشتركها فاما الصلة فهي على
ضريين جملة وشبه جملة والجملة
على ضريين اسمية وفعلية وشرطها
امران احدهما ان تكون خبرية
اعني بمحتملة للصدق والكذب
فلا يجوز جاء الذي اضربه ولا
جاء الذي بعثه اذا قصد به
لانشاء بخلاف جاء الذي ابوه
قائم وجاء الذي ضربته والثاني
ان تكون مشتملة على ضمير
مطابق للموصول في افرادة وتنثيته
وجعه وتذكيره وتانيثه نحو جاء
الذي اكرمه وجاءت التي
اكرمتها وجاء اللذان اكرمتهما
واللتان اكرمتهما والذين اكرمتهم
واللاتي اكرمتهن وقد يحذف
الضمير سواء كان مرفوعا كقوله
تعلّى ثم لنزعن من كل شيعة
ايهم اشد اي الذي هو اشد
او منصوبا نحو و ما عملت ايديهم
قرا غير حمزة والكسائي وشعبة
عملته بالهاء على الاصل وقراه ولا

في حواشي المطول • قوله نجوت وهذا تحمليين طليق • عجز بيت
صدره • عدس ما لعباد عليك امانة • وعدس بفتح العين والبدال وسكون
السين المهملات قال في الصحاح هو زجر البغل قال ابو مفرج عدس
البيت وربما سموا البغل عدس بزجرة اه وعليه فعدس في البيت ان
كان زجرا للبغل كما هو الظاهر فلا محل له من الاعراب وان كان اسما
للبغل فهو منادى حذف منه حرف النداء والاتيان بضمير المونث اما
لكون المزجور انشئ او على ارادة الدابة فيجوز ان يكون المزجور ذكرا
ولكن انث لذلك وعباد هو ابن زياد بن ابي سفيان وكان هذا الشاعر
هجاء واكثر من هجوه حتى كتبه على الحيطان فلما ظفر به الزم به بحوة باظفاره
ففسدت انامله ثم اطال سجنه فكلّموا فيه معاوية فامر باخراجه فلما خرج
قدمت له بغلته ليركبها فنفرت فقال • عدس ما لعباد عليك امانة •
والامارة بكسر الهمزة الحكم • قوله وهذا لا دليل فيه لجواز ان يكون ذا
للاشارة • قد رد المصنف رحمه الله هذا الاحتمال في حواشي الالفية
ونصه هذا لا يمشي لان الطليق المحمول هو راكب البغل فكيف يقول
هذا ويشير به الى نفسه وهل لاحد ان يقول هذا قام وهذا كتب ويشير
الى نفسه لا اظن احدا يقول ذلك ولا يفوه به وله ان يقول الذي كتب
هذا الكتاب عرف ما يكتب ويكون ذلك الكتاب خطه اه وفي شرح
الالفية للجلال وقال السراج الباقي ييجوز ان يكون مما حذف فيه الموصول
من غير ان يجعل هذا موصولا والتقدير هذا الذي تحمليين على حد قوله
فوالله ما نلت ولا نيل منكم • بمعتدل وفق ولا متقارب

قال ولم ار احدا خرج على هذا اه ولا يخفى ان المقصود تخريج
البيت على مذهب البصريين وحذف الموصول الاسمي وبقاء صلته
مذهب الكوفيين والاخفش كما نص على ذلك في مغنيه • قوله احدهما

بحذفها او مخفوضا بالاضافة كقوله تعلّى فاقض ما انت قاض اي ما انت قاضيه وقول الشاعر • ستبدي لك
الايام ما كنت جاهلا • ويأتيك بالاخبار من لم تزود • اي ما كنت جاهلا او مخفوضا بالحرف نحو قوله تعلّى

ويشرب مما تشربون اي منه وقال الشاعر * نصلي للذي صلت فريش ونعبدك وان جمعد العموم * اي نصلي للذي صلت له فريش وفي هذا الفصل تفاصيل كثيرة لا تليق بهذا المختصر وشبه الجملة ثلاثة اشياء الظرف نحو جاء الذي عندك والجار والجرور * (١٣٢) * نحو جاء الذي في الدار والصفة الصريحة وذلك في صلة

ان تكون خبرية * قال الرضي وانما وجب في الجملة التي هي صفة او صلة كونها خبرية لانك انما تنجيء بالصفة او الصلة ليعرف الخطاب الموصوف والموصول المبهمين بما كان الخطاب يعرفه قبل ذكر الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز الا ان تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للخطاب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية واما الانشائية نحو بعت وطلقت وانت حرة ونحوه او الطليعة كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض فلا يعرف حصول مضمونها الا بعد ذكرها اه واما قوله *
واني لراج نظرة قبل التسي * لعلي وان شطت نواها ازورها
فالصلة محذوفة والتقدير واني لراج نظرة قبل التي اقول فيها لعلي
النج او جملة ازورها وخبر لعل محذوف قاله المصنف في مغنيه وقال في
حواشي كالفية بعد ان ذكر الوجه الثاني واما تقدير القول فلا يذوقه
عقل اه ويستثنى من الخبرية التعجبية بناء على انها منها فلا يوصل بها
لانهما عرض فيها معنى يناقض الصلة لان التعجب انما يكون فيما خفي
سبه ففيه ابهام منافي لما يقصد بالصلة من التبيين والتوضيح * قوله
ويشرب مما تشربون اي منه انما قدر العائد مجرورا ولم يقدره منصوبا
اي تشربونه قالوا لان ما كان مشروبا لهم لا ينقلب مشروبا
لغيرهم وقد يصحح على معنى تشربون جنسه * قوله واستدل
على ذلك بمواضع اوردها من كلام سيبويه * قال في شرح
التسهيل قد عبر سيبويه عن ادات التعريف بال كما فعل الخليل فانه قال
في باب عدة ما يكون عليه الكلام وقد جاء على حرفين ما ليس باسم ولا
فعل فذكر ام وهل ولم ولن ومن وما ولا وان وكى وبل وقد واو ويا ومن
لم قال وال يعرف الاسم كقولك القوم والرجل فعبر عنها بال وجعلها من

ال وقد تقدم شرحه وشرط الظرف
والجار والجرور ان يكونا تامين
فلا يجوز جاء الذي بك ولا
جاء الذي امس لتقصانهما
وحكى الكسائي نزلنا المنزل
الذي البارحة اي الذي نزلناه
البارحة وهو شاذ واذا وقع الظرف
والجار والجرور صلة كانا متعلقين
بفعل محذوف وجوبا تقديره
استقر والضمير الذي كان مستترا
في الفعل انتقل منه اليهما *
ص ثم ذوات وهى ال عند
الخليل وسيبويه لا اللام وحدها
خلاف للاخفش وتكون للعهد في
نحو زجاجة الزجاجاة وجاء
القاضي او للجنس كاهلك
الناس الدينار والدرهم وجعلنا من
الماء كل شيء حيى او لاستغراق
افراده نحو خلق الانسان ضعيفا
او صفاته نحو زيد الرجل *
ش النوع الخامس من انواع
المعارف ذوات نحو الفرس
والغلام والمشهور بين النحويين
ان المعارف ال عند الخليل واللام

دهما عند سيبويه ونقل ابن عصفور الاول عن ابن كيسان والناني عن بقية النحويين ونقله بعضهم عن
لاخفش وزعم ابن مالك انه لا خلاف بين سيبويه والخليل في ان المعارف ال قال وانما الخلاف بينهما في الهمزة
ائدة ام اصلية استدلال على ذلك بمواضع اوردها من كلام سيبويه في السانثلاثة في

الحروف الجائية على حرفين كام واخواتها وقال في موضع آخر وانما هي
حرف بمنزلة قد ثم قال الا ترى ان الزجل يقول اذا نسي فيذكر ولم
يرد ان يقطع كلامه الي كما يقول قدي ثم يقول كان وكان وهذا نصه وهو
موافق لما روي عن الخليل فلولاً انها نسبها للزيادة في موضع آخر لحكمت
بموافقة الخليل مطلقاً إلا ان الخليل يحكم باصالة الهمزة وانها مقطوعة في
الاصل كهمزة ام وان واو وسيويه مع حكمه بزيادتها يعتد بها كاعتداده
بهمزة استمع ونحوه بحيث لا يعك رباعياً فيعطى مضارعه من ضم الاول
ما يعطى مضارع الرباعي للاعتداد بهمزته وان كانت همزة وصل زائدة
فكذا لا يعد لام التعريف اللام وحدها مع القول بان همزتها همزة وصل
زائدة اه * قوله والاحتجاج لهك المذاهب يستدعي تطويلاً * احتج
للقول الاول بسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للاصل وموجبة لعدم النظر
احدها تصدير زيادة فيما لا اهلية فيه للزيادة وهو الحرف الثاني وضع
كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن ولا نظير لذلك الثالث
افتتاح حرف بهمزة وصل ولا نظير لذلك الرابع لزوم فتح همزة وصل
بلا سبب ولا نظير لذلك واحترزت بالزوم ونفي السبب من همزة
ايمن في القسم فانها تكسر وتفتح وكسرها هو الاصل وفتحها لثلاث يتقل
من كسر الى ضم دون حاجز حصين ولم تضم لثلاث تنوالياً امثال المستقلة
فان جعل سبب فتح همزة حرف التعريف طلب التخفيف لاجل كثرة
الاستعمال لزم محذور آخر وهو ان التخفيف مصاحبة تتعلق باللفظ فلا يترتب
الحكم عليها إلا بشرط السلامة من مفسدة تتعلق بالمعنى كخوف اللبس
وهو هنا لازم لان همزة الوصل اذا فتحت التبتت بهمزة الاستفهام
فيحتاج الناطق بها الى معاملتها بما لا يليق بها من ابدال وتسهيل
ليمتاز الاستفهام عن الخبر وذلك يستلزم وقوع البديل حيث لا يقع المبدل

والاحتجاج لهك المذاهب
يستدعي تطويلاً لا يليق بهذا
الاملاء وتنقسم ال معرفة ثلاثة
اقسام وذلك انها اما التعريف
العهد او لتعريف الجنس او
للاستغراق فاما التي لتعريف
العهد فتقسم قسمين *

منه لان همزة الوصل لا تثبت اذا ابتدئ بغيرها فاذا ابدلت او سهلت
 بعد همزة الاستفهام وقع بدلها حيث لا تقع هي وذلك ترجيح فرع على
 اصل اضنى اليه القول بان همزة ال همزة وصل فوجب اطراحه انتهى
 الخامس ان المعهود الاستغناء عن همزة الوصل بالحركة المنقولة الى
 الساكن نحو رزيدا والاصل ارء زيدا فنقلت حركة الهمزة الى الراء
 واستغني عن همزة الوصل ولم يفعل ذلك بلام التعريف المنقول اليها حركة
 الهمزة الا على شذوذ بل يتدا بالهمزة على المشهور من قراءة ورش في الاخرة
 وذلك في مثل ر زيدا لا يجوز اصلا فلو كانت همزة ادات التعريف
 همزة وصل زائدة لم يتدا بها مع النقل كما لا يتدا بها الفعل المذكور
 السادس انه لو كانت همزة ادات التعريف همزة وصل لم تقطع في
 بالله ولا في قولهم تالله لا فعلن بالقطع تعويضا من حرف الجر لان همزة
 الوصل لا تقطع الا في اضطرار وهذا الذي ذكرته قطع في الاختيار مع
 ان الهمزة المذكورة كهزة ام وان ولكن التزم حذفها تخفيفا اذا لم يبدأ
 بها ولم تل همزة الاستفهام كما التزم اكثر العرب حذف عين المضارع
 والامر من رءا وحذف فاء الامر من اخذ واكل وهمزة ام في ويلة واحتج
 للقول الثاني بانه قد قيل مررت بالرجل فتخطى العامل حرف
 التعريف فلو كان الاصل ال لكان في تقدير الانفصال وكان يجب ان يقع
 قبل الجار كما ان الحرف الذي لا يمتزج بالكلمة كذلك الا ترى انك
 تقول هل يزيد مررت ولا تقول بهل زيد مررت فلو لا ان حرف
 التعريف بمنزلة الزاي من زيد ما تخطا العامل قاله في شرح التسهيل
 واحتج للقول الثالث بان التشكيك لما كان مدلولا عليه بحرف واحد وهو
 التنوين كصه ومه وجب كون التعريف مدلولا عليه بحرف واحد وهو
 اللام لان الشيء يحمل على ضك كما يحمل على نظيرة وهذا ضعيف جدا

لان الضدين قد يتفقان في العبارة مطلقا كصعب صعوبة فهو صعب
 وسهل سهولة فهو سهل وقد يختلفان مطلقا كشعب شعبا فهو شعبان وجاع
 جوعا فهو جايع وقد يتفقان من وجه ويختلفان من وجه كرضي رضي
 فهو راض وسخط سخطا فهو ساخط والاختلاف اولى بهما ليكون سيلهما
 في المعنى واللفظ واحدا وان سلم حمل الشيء على ضده فبشرط تعذر حمله على ذلك
 وقد امكن الحمل عليه فتعين الجنوح اليه ونقول التعريف نظير التانيث
 في الفرعية فاشتركا في استحقاق علامة والتشكير نظير التذكير في الاصاله
 فينبغي ان يشتركا في الخلو من علامة فان وضع للتشكير علامة فحقها ان
 تنقص عن علامة التعريف تنسيها على انه احق بالعلامة لفرعيته واصالة
 التشكير وذلك موجب لكون علامة التعريف حرفين وهو المطلوب انتهى
 وتامله فانه لم يلزم منه حمل التعريف على ذلك وايضا فان التعريف طار
 على التشكير كطرو التثنية على الافراد فسوي بينهما بجعل علامة كل واحد
 منهما حرفين في حال دون حال وايضا لما كانت من ذات حرفين
 ومدلولها العموم نحو ما فيها من رجل وكان حرف التعريف نظيرها في
 العموم فسوي بينهما فكان حرف التعريف حرفين تسوية بين النظيرين
 * قوله لان العهد اما ذكرى او ذهني * قيل علامة ال التي هي للعهد
 الذكرى ان يسد الضمير مسدها ومسند مصحوبها وقد يرد عليه قوله تعالى
 فلا جناح عليها ان يصلحها بينهما صالحا والصلح خير فان ال في الصلح
 دخلت على لفظ تقدم ذكره والضمير يسد مسدها مع مصحوبها اذ يصح
 ان يقال وهو خير ومع ذلك ليست الادوات فيه عهديته بل للاستغراق
 ولذا يستدل به على خيرية كل صلح سواء كان بين الزوجين او غيرهما
 ويمكن ان يجاب باننا نمنع على هذا التقدير صحة سد الضمير مسدها
 مع مصحوبها اذ الاصل مطابقة الضمير لمرجعها وقد يورد عليه ايضا قوله

لان العهد اما ذكرى او ذهني
 فالاول نحو قولك اشتريت فرسا
 ثم بعت الفرس *

تعالى وليس الذكر كالأنثى فان ال في الأنثى للعهد الذكري ولا يصح
 حلول الضمير محلها مع مدخولها اذ يمتنع ان يقال كهي على النصيح على
 ما تقر في محله وجوابه ان امتناع ذلك لخصوصية كون الجار كافا والا فلا
 مانع من سد الضمير مسلكا لوجر بغير كاف فقيل مثلها * قوله اي
 الفرس المذكور * لان النكرة اذا اعيدت معرفة كانت المعرفة عينها
 بخلاف ما اذا اعيدت نكرة فانها تكون غيرا واما المعرفة فان اعيدت
 معرفة فكان الاول وان اعيدت نكرة فكان الثاني على احد قولين حكاهما الشيخ
 بهاء الدين السبكي قال وهذه القاعدة يكثر ذكرها في كتب الحنفية قال
 في الهداية من قال سدس مالي لفلان ثم قال في ذلك المجلس او غيره
 سدس مالي لفلان فله سدس واحد لان السدس ذكر معرفا بالاضافة
 والمعرفة متى اعيدت يراد بالثاني عين الاول هذا هو المعروف في اللغة
 وقال في النهاية من كتبهم ايضا فيما لو قال انت طالق نصف تطليقت
 وربع تطليقت المنكر اذا اعيد منكرا فالثاني غير الاول يعني فيازمه طلقتان
 وان قال انت طالق نصف تطليقت وثلاثها وسدسها لم تطلق إلا واحدة
 للضافة وفي شرح المنار لحافظ الدين النكرة اذا اعيدت معرفة فالثانية
 عين الاولى لدلالة العهد ثم قال الشيخ بهاء الدين والظاهر ان هذه
 القاعدة غير محررة والتحقيق ان يقال ان كان الاسم عامي الوضع عين فانه
 هو الاول لان من ضرورة العموم الا يكون الثاني غير الاول ضرورة استيفاء
 عموم الاول للأفراد وسواء كانا معرفتين عامتين او نكروتيين عامتين لوقوعهما
 في حيز النفي اما اذا كانا عامين وهما معرفة ونكرة فسيأتي وان كان
 الثاني فقط عاما فالاول داخل فيه ضرورة شمول العام لذلك المفرد سواء
 كان معرفا او منكرا وسواء كان الاول معرفا بالالف واللام العهدية ام
 منكرا ويلتحق بهذا القسم في دخول الاول في الثاني اذا كانا عامين

اي الفرس المذكور واسو
 قلت ثم بعت فرسا لكان فرسا
 غير الاول قال الله تعالى مثل نوره
 كمشكاة فيها مصباح المصباح في
 زجاجة الزجاجه كانها كوكب
 دري والثاني كقولك جاء
 القاضي اذا كان بينك وبين
 مخاطبك عهد في قاض خاص
 واما التي لتعريف الجنس
 فكقولك الرجل افضل من المرأة
 اذا لم ترد به رجلا بعينه ولا امرأة
 بعينها وانما اردت ان هذا الجنس
 من حيث هو افضل من هذا
 الجنس من حيث هو ولا يصح
 ان يراد بهذا ان كل واحد من
 الرجال افضل من كل واحدة من
 النساء لان الواقع بخلافه وكذلك
 قولك اهلك الناس الدينار
 والدزهم وقوله تعالى وجعلنا من
 الماء كل شيء حي وال هذه هي
 التي يعبر عنها بالجنسية ويعبر
 عنها ايضا بالتي لبيان الماهية
 وبالتي لبيان الحقيقة واما التي
 للاستغراق فعلى قسمين

والاول نكرة كقوله تعالى لا يملكون لكم رزقا فابتغوا عند الله الرزق اي
لا يملكون شيئا من الرزق فابتغوا عند الله كل رزق وكذلك عكسه وان
كانا خاصين بان يكونا معرفين بادات عهديه فذلك بحسب القرينة
الصارفة الى المعهود فان صرفتهما اليه انصرفا وان صرفت الاول منهما
فالظاهر الثاني مثله وان كانا مشتملين على الالف واللام الجنسية فالاول
هو الثاني لان الجنس لا يقبل التعدد قال النوحى في قوله تعالى ان
مع العسر يسرا انما كان العسر واحدا لان اللام طبيعية والطبيعة لا ثاني
لها يعني ان الجنس كلي والكلي لا يوصف بوحدة ولا تعدد وان كانا
نكرتين فالظاهر ان الثاني غير الاول اذ لو كان اياه لكان اعادة النكرة وضعاً
للظاهر موضع المضمرة وهو خلاف الاصل ويحتمل خلافه ولاجل الاحتمالين
ورد في حديث الاستسقاء ثم جاء رجل من ذلك الباب فاعاد ذكر الرجل
منكراً كما بدا به منكراً مع تردده في انه الاول او غيره كما ورد مصرحاً به
في الرواية الاخرى حيث قال ثم جاء رجل لا ادري الاول ام غيره وان
كانا معرفتين بادات جنسية والثاني هو الاول لان الجنس غير متعدد وان
كان الثاني خاصاً والاول عاماً فهو داخل في الاول ضرورة اشتمال العام
على الخاص هذا هو التحقيق في هذه القاعدة الى هنا اه كلامه وقوله وان
كانا معرفتين بادات جنسية فالثاني هو الاول تكرار مع قوله اولاً وان
كانا مشتملين على الالف واللام الجنسية فالاول هو الثاني لا فرق بينهما
إلا باعتبار التعاكس في العبارة * قوله وضابط الثانية ان يصح حلول كل
حلمها على جهة العجز * هذا يصدق على الاستغراق العرفي في مجموع
الامير الصاغة اي صاغة بلك او مملكته فان كل تخلف الاداة فيه تجوزاً
وليست لشمول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ كذا في
الحواشي المصرية وتعبه الشمني في حواشيه بان الاستغراق على قسمين

الاستغراق اما ان يكون باعتبار
حقيقة الافراد او باعتبار صفات
الافراد فالاول نحو وخلق الانسان
ضعيفاً اي كل واحد من الانسان
ضعيف والثاني نحو قولك انت
الرجل اي الرجل الجامع لصفات
الرجال المحمودة وظابط الاولى
ان يصح حلول كل محلها على جهة
الحقيقة فانه لو قيل وخلق كل
انسان ضعيفاً صح ذلك على جهة
الحقيقة وضابط الثانية ان يصح
حلول كل محلها على جهة العجز
فانه لو قيل انت كل رجل صح
ذلك على جهة العجز والمبالغة كما
قال عليه الصلاة والسلام *

حقيقي وعرفي فالحقيقي هو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة والعرفي هو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرب وعلى هذا لم يخلف كل في الاستغراق العرفي اللام مجازا وانما خلقتها حقيقة ولم سلم فقد صرح ابن سيناء وكثير من المحققين بان الغرض من تفسير الشيء قد يكون تمييزه عن شيء معين فيكتفى بما يفيد الامتياز منه وبان التعريفات الناقصة يجوز ان تكون اعم من المعرف وكتب الادباء مشحونة بذلك اه * قوله كل الصيد في جوف الفرا * الفرا هو الحمار الوحشي قال ابن السيد البطليوسي في شرح اديب الكاتب لابن قتيبة الفرا يمد ويقصر ولا شهر القصر وجعه فراء مثل جبل وجمال قال الشاعر *

كل الصيد في جوف الفرا *

بضرب كئاذ الفراء فصوله * وطعن كانزاع الخاض ثبورها ومن قصر الفرا احتج بقولهم انكحنا الفرا فسترا واصل المثل ان ثلاثة نفر خرجوا تصيد فاصاب احدهم ارنبا والاخر ضييا والثالث حمار وحش فاستبشر صاحب الارنب وصاحب الطي بما نالا وتظا ولا عليه فقال الثالث كل الصيد في جوف الفرا اي هذا الذي رزقت وظفرت به يشتمل على ما عندكما وذلك انه ليس ما يصيدك الناس اعظم من حمار الوحش وقد تالف النبي صلى الله عليه وسلم ابا سفيان بهذا القول حين استاذن على النبي صلى الله عليه وسلم فحجب قليلا ثم اذن له فلما دخل قال ما كدت تاذن حتى تاذن لجماعة الجلمتين فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا ابا سفيان انت كما قيل كل الصيد في جوف الفرا يتالفه على الاسلام اه وقوله لجماعة الجلمتين في النهاية لابن الاثير قال ابو عبيد انما هو لجماعة الجلمتين والجملة فم الوادي وقيل جانبه زيدت فيها الميم كما زيدت في زرقم وستهم وابو عبيد يرويه بفتح الجيم والهاء

وقال الشاعر *

وليس على الله بمستنكر
ان يجمع العالم في واحد
ص وابدال اللام ميم لغة حيرية
ش لغة حير ابدال اللام ميم وقد
تكلم النبي صلى الله عليه وسلم
بلغتهم اذ قال ليس من ام برام
صيام في اسفرو عليه قول الشاعر
ذاك خليلي وذو يواصليني
يرمي وراء ي بام سخم وبام سلمة
ص والمضاف الى واحد مما ذكر
وهو بحسب ما يضاف اليه إلا
المضاف الى الضمير فكالعلم *
ش النوع السادس من المعارف وهو
ما اضيف الى واحد من الخمسة
المذكورة نحو غلامي و غلام زيد
و غلام هذا و غلام الذي في الدار
و غلام القاضي ورتبته في
التعريف كرتبة ما اضيف اليه
فالمضاف الى العلم في رتبة العلم
والمضاف الى الاشارة في رتبة
الاشارة وكذلك الباقي إلا
المضاف الى الضمير فليس في

وشم يرويه بضمها قال ولم اسمع الجاهمة إلا في هذا الحديث اه * قوله
وقال الشاعر وليس على الله النخ * روي انه لما بلغ هارون الرشيد كثرة
افضال الفضل البرمكي وفرط احسانه في زمانه غار عليه غيرة افضت به الى
التنكر له والامر بحبسه فكتب اليه ابونواس هذه الابيات *
قولا لهارون امام الهدى * عند احتفال المجلس الحاشد
انت على ما بك من قدرة * فلست مثل الفضل بالواجد
وليس على الله بمستنكر * ان يجمع العالم في واحد
فامر هارون الرشيد باطلاقه والبيت مأخوذ من قوله *
اذا غضبت علي بنوا تميم * وجدت الناس كلهم غضابا
إلا انه غير ظاهر لاخذ لكون المعنى الثاني اشمل اذ الاول مختص ببعض
العالم وهو الناس وهذا يشملهم وغيرهم ولقد اذكرني بيت المصنف ما
نسبه المقرئ في النسخ لا يبي الحكم من قوله *
محاسن العالم قد جعت * في حسنه المستكمل البارع
وليس على الله بمستنكر * ان يجمع العالم في الجامع
* قوله لغة حيرية * نسبها بعض الادباء لتميم وعليه قوله في شخص
اسمه معين *

ارالك وجهها ان لعتك جائزا * وانت بتحقيق الكلام قمين
اذا كان معنى الميم واللام واحدا * براي تميم فالعين لعين
* قوله باب المبتدا والخبر النخ * هذا شروع في الاحكام التركيبية
والتركيب المفيد يرجع الى جملتين اسمية ومنها اسم الفعل مع مرفوعه
وفعلية ومنها الندائية وقدم المبتدا لانه اصل المرفوعات لانه باق على ما
هو الاصل في المسند اليه من التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه
بكل حكم جامد ومشتق بخلافه لانه لا يحكم عليه إلا بالمشتق ولانه

رتبة المضمرة وانما هو في رتبة العلم والدليل على ذلك انك تقول مررت بزيد صاحبك فتصف العلم بالاسم
المضاف الى المضمرة فلو كان في رتبة المضمرة كانت الصفة اعرف من الموصوف وذلك لا يجوز على الاصح
في هذا الباب كالمشتق لا يوصف بالاسم

لا يزول عن كونه مبتدا وان تاخر والفاعل نزول فاعليتد اذا تقدم ولانه
 عامل ومعمول والفاعل معمول لا غير كذا قيل وفيه نظر لان الفاعل يكون
 مائلا ومعمولا ايضا كما في نحو قولك جاء الضارب ابوه عمرا وقيل اصلهما
 الفاعل لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى
 من عامل المبتدا لانه لفظي كالفاعل ومناسبة العامل مع معموله موجبة
 لقوة عمله ومن ثم نسخ عامل المبتدا بالعامل اللفظي وقيل كل منهما
 اصل وتظهر ثمرة الخلاف في نحو زيد جوابا لمن قال من قام فعلى الاول
 يرجح كونه مبتدا محذوف الخبر وعلى الثاني يرجح كونه فاعلا بفعل
 محذوف وعلى الثالث يستوي التقديران وجمعهما في باب واحد
 لتلازمهما غالبا ولا اشتراكهما في العامل المعنوي على قول ولا اختلاط احوالهما
 حتى ان بيان وجوب تقديم المبتدا يتكفل ببيان وجوب تاخير الخبر
 وبالعكس بل وجوب العائد في الخبر الى المبتدا ووجوب تعريف المبتدا
 حين تعريف الخبر يصح ان يجعل من مسائل ايهما شئت والتسمية
 بالمبتدا والخبر هي التسمية الشهيرة وسيبويه يقول المبني والمبني عليه والمبتدا
 مأخوذ من قولك ابتدأت الشيء اذا جعلته. اولا والخبر من قولهم ارض
 خيرا اذا كانت سهلا فكانه سهل عند السامع المعنى المطلوب * قوله
 التجريد عن العوامل اللفظية * ان قيل التجريد عن العوامل يقتضي
 سبق وجودها كما ان قولك زيد مجرد عن ثيابه يقتضي سبق وجودها ولم
 يوجد في المبتدا عامل قط قلنا سلما لكن قد ينزل الامكان منزلة الوجود
 وقوله عن العوامل اي جسنها فيشمل الواحد والمتعدد فلا يرد ان التجريد
 نفى للوجود من حيث المعنى فيكون التقدير المبتدا اسم لم يوجد فيه
 كل عامل لفظي ونفي الكل يوجب سلب العموم لا عموم السلب وسلب
 العموم لا يفيد نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه الكل بل

التجريد عن العوامل اللفظية
 للاسناد فالاسم جنس يشمل
 الصريه كزيد في نحو زيد قائم

والموول في نحو وان تصوموا في قوله تعالى وان تصوموا خير لكم فانه مبتدا مخبر عنه بخبر وخرج بالجرد نحو زيد في كان زيد قائما فانه لم يتجرد عن العوامل اللفظية ونحو قولك في العدد واحد اثنان ثلاثة فانها وان تجردت لكن لا اسناد معها ودخل تحت قولنا للاسناد ما بعد اذا كان المبتدا مسندا اليه ما بعد نحو زيد قائم وما اذا كان المبتدا مسندا الى ما بعد نحو اقائم الزيدان والخبر هو المسند الذي تتم به مع المبتدا الفائدة فخرج بقولي المسند الفاعل في نحو اقائم الزيدان فانه وان تمت به مع المبتدا الفائدة لكنه مسند اليه لا مسند وبقولي مع المبتدا نحو قام في قولك قام زيد وحكم المبتدا والخبر الرفع *
ص ويقع المبتدا نكرة *

عن جملة الافراد فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض وقوله اللفظية اي المنسوبة الى اللفظ نسبة المفعول الى المصدر ان اريد باللفظ التلظ او الجزئي الى الكلي ان اريد به الملفوظ قيل المراد بالعامل اللفظي ما يكون موثرا في المعنى لئلا يخرج عنه نحو بحسبك درهم وهذا تقييد بقيد ليس له في الكلام مفيد والاوجه ان يعتبر تعميم التجريد اي الجرد لفظا او معنى بان لا يكون للعامل تاثير في معناه وان اثر في لفظه واورد على التعريف اسم ان ولا النافية للجنس فانه يجوز رفع صفته على المحل فهو مبتدا وليس مجردا واجيب بانه باعتبار رفع الصفة مجرد لان الحرف كعدم باعتباره ولا يقال ان الصفة المرفوعة محمولة على محل المركب من لا مع اسمها لا على الاسم وحده والمركب مجرد عن العوامل لانا نقول المركب ليس باسم بل حرف مع اسم والمراد بالجرد الجرد لفظا وتقديرا ليخرج زيد جوابا لمن قال من قام اذا قدر فاعلا فانه وان تجرد لفظا لم يتجرد تقديرا * قوله والموول في نحو وان تصوموا * قد يدعى انه اسم حقيقة فلا يلزم الجمع بين الحقيقة والجاز في الحد او يقال النحاة لا يبالون بمثل ذلك * قوله الذي تتم به مع المبتدا الفائدة * اورد عليه انه غير جامع لخروج خبر المبتدا الثاني كقائم في قولك زيد ابوه قائم لانه لا تتم به فائدة مع مبتداه اذ الجملة الواقعة خبرا ليس اسنادها مقصودا لذاته فلا يكون خبرها متمما للفائدة وغير مانع لشموله لنحو يضرب في قولك زيد يضرب ابوه فانه تتم به الفائدة مع مبتداه مع كونه ليس خبرا وانما الخبر الجملة واجيب عن الاول بان المراد المتم الفائدة ولو بحسب الاصل والجملة الواقعة خبرا خبرها في الاصل قبل جعلها خبرا كذلك وعن الثاني بان المراد من غير مدخل لغيره كما هو المتبادر واورد ايضا ان التعريف لا يصدق إلا بالفضلات لان التميم فرع الحصول

وبعد فالفائدة حصلت بالمسند والمسند اليه وتتميمها اي زيادتها
 بالفضلات واجيب بان المراد بالتميم الحصول للفائدة التامة والمراد
 لفائدة ولو بحسب الوضع او التاويل فدخل بالاول النار حارة وبالثاني
 شعري اي شعري لان هو شعري الذي تعرفه * قوله ان عم
 * بذاته كاسماء الشروط والاستفهام او بغيره كالنكرة في حيز النفي
 والاستفهام لانكاره قيل وسواء كان العموم شموليا او بدليا كما في النكرة
 بعد الاستفهام الغير الانكاري ولا يلزم صحة لا ابتداء بالنكرة المحضه
 لان صوبها متوهم بخلاف ما ذكر فانه نص كذا في الحواشي الياسينية
 ومتضمن كلام العلامة الدماميني في الحواشي الهندية ان المعتبر في التسويغ
 انما هو العموم الشمولي لا البدلي فان المصنف لما ان مثل للنكرة العامة
 بغيرها نحو ما رجل في الدار وهل رجل في الدار والاله مع الله قال اما
 المثال الاول فلا خفاء في وقوع النكرة فيه في سياق النفي فتكون عامة
 لا بذاتها ولكن لضرورة النفي واقتضائه لذلك واما المثال الثالث فالنكرة
 فيه ليست واقعة فيه بعد نفي صريح وانما وقعت بعد ما هو في معنى
 النفي اذ الهمزة الداخلة عليها للانكار لا بطلان فيقتضي انتفاء مدلولها
 فيجبي العموم واما ان النكرة في المثال الثاني وهو قولنا هل رجل في
 الدار عامة فمنظور فيه لانها في سياق الاثبات وليس دخول الاستفهام
 عليها بالذي يوجب كونها عامة اه فان قلت عد هذا المعنى في
 مخصصات النكرة التي تسوغ لا ابتداء بها مشكل اذ العموم ضد المخصوص
 فكيف يصح ان يقال حصل بالتعميم تخصيص حتى ساغ لا ابتداء
 قلت هذا انما يرد على من قال ان النكرة لا يبتدا بها الا اذا تخصصت
 بوجه ما والمصنف لم يقله وانما عد هذا المعنى في مسوغات لا ابتداء بالنكرة
 فليس وجد التسويغ تخصيص النكرة حتى يرد ما قلت وانما الوجد فيه

ان عم او خص نحو ما رجل في
 الدار والاله مع الله ولعبد مومن
 خير من مشرك وخمس صلوات
 كتبهن الله ش الاصل في المبتدا
 ان يكون معرفة لا نكرة لان
 النكرة بجهولة غالبا *

والحكم على الجاهل لا يفيد ويجوز ان يكون نكرة ان كان اما او خاصا فالاول كقولك ما رجل في الدار وكقوله تعالى اءله مع الله فالمبتدا فيهما عام لوقوعه في سياق النفي والاستفهام والثاني كقوله تعالى ولعبد مومن خير من مشرك وقوله عليه الصلاة والسلام خمس صلوات كتبهن الله في واليلة اليوم فالمبتدا فيهما خاص لكونه موصوفا في الاية ومضافا في الحديث وقد ذكر النحاة لتسويغ الابتداء صورا انها بعض المتأخرين *

ان الاسم النكرة بسبب عمومه مائل المعرفة من حيث انه يصلح لتعدد على البدل فساغ الابتداء به * قوله والحكم على المجهول لا يفيد * قال المصنف في الحواشي حق المبتدا ان يكون معلوما لان الحكم على المجهول بعيد على التحصيل وحق الخبر ان يكون مجهولا لان الحكم بالمعلوم سعي في تحصيل المحاصل اه وفيه انه يكفي في عدم تحصيل المحاصل جهل الانتساب ولذا افاد التركيب الذي فيه المبتدا والخبر معرفتان اذا جهل الانتساب فتدبر والانتساب ان يقال ان كمال الافادة يتوقف على جهله في نفسه ايضا فاذا كان مجهولا ايضا كانت الافادة اكثر اه * قوله كتبهن الله * اي اوجبهن الله يجهل ان خبر ويجهل انه نعت والخبر قوله في اليوم والليلة وهذا اولى من الاول اذ يلزم عليه ان في اليوم متعلق بكتب والكتب وهو الفرض سابق على اليوم اذ هو في ليلة الاسراء قاله اللقاني وقد يقال يجوز على هذا التقدير ان يكون في اليوم خبرا ثانيا فباللزام ممنوع * قوله لكونه موصوفا في الاية * جرى المصنف في ان المسوغ للابتداء بالنكرة في هذه الاية هو وصفها على ما هو المشهور عند القوم وسلك ابن الحاجب فيها طريقا آخر مدعيا ان الصفة ليست هي المصححة للابتداء بها وانما صححه كون هذه النكرة في معنى العموم واطال رحمه الله في تقرير ذلك بما اثرتنا ذكره على طوله لما فيه من الفوائد فقال ليس من قبيل ما المصحح فيه الصفة في التحقيق وانما هو من قبيل ما كانت النكرة في معنى العموم مثل قولهم ثمرة خير من جرادة وبيانه ان الصفة انما تكون مصححة في الوضع الذي يقصد باسم الجنس واحد متميز فتجبي الصفة لتحصل لذلك الواحد تخصيصا فتجعل له لواحد من الجنس الذي وصف وهو مع ذلك قليل في الاستعمال لبقاء التنكير فيه ورب نكرة من غير صفة اخص من نكرة موصوفة ووجه ضعفه انه اذا صح جسم حي في الدار لم يحصل

بتخصيصه بالصفة فينبغي ان يصح رجل في الدار لانه اخص منه
 بدرجات: فاما اذا حصل ما ذكرناه من التعميم فقد حصل في معنى
 الطريق قبل الصفة فضاء اعتبار الصفة وصار موازنا لقولك كل رجل
 فام عندنا فانه لا يصح لقائل ان يقول المصحح الصفة اذا التعميم حاصل
 بل بجي الصفة فاغنى عنها وانما جاءت الصفة لمعناها في التخصيص
 لا الحاجة تصحيح لا ابتداء والذي يصح لك ذلك يعني بقاء التنكير في
 النكرة الموصوفة ان الصفة لا تخرج الموصوف عن مدلوله بل تأتي
 لتخصيص في الاحاد او في الاجناس وهو على حاله مثاله اذا قلت
 جاءني رجل ثم قلت عالم فانه يختص مع بقاءه لواحد متميز على ما كان
 عليه واذا قلت جاء الرجال ثم قلت العالمون فانه يخصص مع بقاءه
 عاما في العالمين واذا ثبت ذلك علمت ان التعميم حاصل بغير الصفة
 واذا كان حاصل بغير الصفة كان بجي الصفة وانتفاؤها واحدا على ما نقلناه
 في كل رجل عالم عندنا فان زعم زاعم ان مومنا في قوله تعالى ولعبد مومن
 خير من مشرك مصحح لا ابتداء بالنكرة وقد رد ذلك بانه لو استقطم يستقيم
 ذلك وهذا معنى التصحيح فهو غير مستقيم وجع بين امرين مختلفين
 وذلك انا نعني بالتصحيح الذي لولاه لم يصح لا ابتداء بالنكرة لا الذي
 لولاه لكان الكلام كاذبا وما نحن فيه من هذا القيل ولما نعني بالمصحح
 ذلك الا ترى انا نحكم على الكلام بصحة الاعراب ثم نحكم بعد ذلك
 بكونه صدقا او كذبا كقول القائل العالم قديم فهذا وان كان اعرابه
 مستقيما الا انه كذب كذلك ما نحن فيه فلم يكن هذا المصحح مصححا
 لا ابتداء بل مصححا لصدق الكلام حتى لو جعلت الخبر ما يكون صدقا
 استقام فدل على ان الشك لم يات الا من الكذب ومما يوضح لك
 ذلك انك لو قلت كل رجل كافر في النار فلو استقطت كافرا لم يكن

مستقيما من جهة الصدق لا من جهة الابتداء به لانه لو اخبرت عنه
 بخبر صدق صحيح وليس الكذب مفسدا للاعراب ولا ماخوذا عدمه في
 صحة التعبير كما تقدم فاذا وضع ذلك كان القول بان هذه الصفة
 صحيحة لا ابتداء كالقول بان كافرا في قولك كل رجل كافر في النار
 مصحح للابتداء وقد وضع بطلانه ثم اورد سوالا وهو ان ما في الآية ليس
 من هذا القبيل بل هو مصحح باعتبار صحة الاخبار لا باعتبار الصدق
 الا ترى انك لو اسقطته لم يستقم التعبير به صدقا ولا كذبا فانه يكون
 حينئذ من مضمونه عبد خير من عبد وهذا من قبيل آخر والمحصل ان عبدا
 في ضمن مشرك في الجملة فاذا اسقطت الصفة وقدر الاخبار عن المبتدا
 بعبد وقيل عبد خير من عبد لم يستقم هذا الكلام اذ لا فائدة فيه اصلا
 واجاب بان هذا من قبيل آخر كما ذكر السائل ولكنه في الحكم كذلك
 يعني ولكن مصحح الاخبار حكمه حكم مصحح الصدق لان الكلام هاهنا
 وقع في شروط المفردات فان المبتدا مفرد وليس شرط هذا الجزء في هذا
 المحل هذه الصفة وانما جاء الفساد من جهة الاخبار بما لا يستقيم به
 الاخبار كما في الكذب وهو مثل قولك كل رجل عالم خير من جاهل
 فكما لا يستقيم ان يقال المصحح لهذا المبتدا الصفة لانك لو اسقطتها
 لم يستقم الكلام فكذلك ما نحن فيه فكان كالكذب سواء والكلام في
 شروط المفردات غير الكلام في جهة التركيب الا ترى انك لا تقول لمن
 قال كل رجل خير من جاهل هذا فاسد من جهة ان المبتدا غير موصوف
 وانما تقول فاسد من جهة انك اخبرت بما لا يستقيم خبرا ولو قلت
 الاول كان فاسدا فانه حينئذ يثبت لك انه يكون مبتدا به من غير صفة
 فيفسد القول بان المصحح الصفة فكذلك هاهنا لا فرق فيما نحن فيه
 بين ان يكون المصحح للصدق وبين ان يكون لاستقامة الكلام في ان

كل واحد منهما لا يتقدح في صحة الابتداء دونه لما قررناه لان الكلام في صحة كونه صدقا وكونه مستقيما ان يخبر عنه بكذا غير الكلام في صحة كونه المبتدأ وان لم يكن بد من الخبر فثبت ان مومن من قوله تعالى واهد مومن وما كان مثله لا يمكن دعوى ان تكون الصفة فيه بصحة الابتداء بالنكرة والاعتناء بهذا التقدير من كلام فقهاء كفاية * قوله الى نيف وثلاثين مومن في قوله والناموس وكل ما زاد على العقد فزونيث حتى يبالغ العقد في الزيادة وهو مشدد ويخفف وهو واوي العين من نافي ينوف * قوله وذكر بعضهم * هو ابو حيان حيث قال في منظومته *

الى نيف وثلاثين موضعاً وذكر
بعضهم انها كلها ترجع للعموم
والخصوص فليتأمل ذلك *
ص والخبر جملة لها رابط كزيد
ابو قائم ولباس التقوى ذاك
خير والقارعة ما القارعة والحاقة ما
الحاقة وزيد نعم الرجل الا في
نحو قل هو الله احد *
ش اي ويقع الخبر جملة *

وكل ما ذكرت في التقسيم يرجع للتخصيص بالتعميم
* قوله فالباب امل يحتمل ان يكون مقصودة التوصية على الاعتناء بذلك
لما في رجوع كل منها الى ذلك من الخفاء وان يكون مقصودة التنظير
فد لما فيه من التكلف والاول اوفق لحزمه في المتن به * قوله ويقع
الخبر جملة * لتضمنها الحكم المطلوب من الخبر كضمن المفرد اياه وهي
ما تضمن اسنادا مفيدا وليس لعوامل الاسماء تسلط على لفظ جزءيها
او احدهما ولا فرق في الاسناد به ان يكون مقصودا لذاته او لا فهي
اعم من الكلام عموما * الملقا كذا في الحواشي الحفاوية وقوله وليس لعوامل
الاسماء تسلط هو الصواب وما وقع في بعض نسخ ابن قاسم من اسقاط
كلمة ليس من التعريف فليس بصواب اذ جملة الخبر من قولك زيد
ابو قائم لا يتاثر لفظها بدخول كان او ظن على ما هي خبر عنه بل يبقى
لفظها بحاله ويكون العمل في محلها وقوله او لفظ احدهما مراد به ان
يخرج نحو قائم ابو من زيد قائم ابو فان دخول كان مثلاً يوثر في
لفظ الاول فقط ولا يوثر في الثاني فلو اقتصر على قوله لفظهما لدخل هذا

مرتبطة بالمبتدأ برابط من روابط
 اربع احدها الضمير وهو الاصل
 في الربط كقولك زيد ابوه قائم
 فزيد مبتدأ اول وابوه مبتدأ ثان
 والهاء مضاف اليه وقائم خبر
 المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني
 وخبره خبر المبتدأ الاول والرباط
 بينهما الضمير الثاني لاشارة
 كقوله تعالى ولباس التقوى ذلك
 خير فلباس مبتدأ والتقوى
 مضاف اليه وذلك مبتدأ ثان
 وخبر خبر المبتدأ الثاني والمبتدأ
 الثاني وخبره خبر المبتدأ الاول
 والرباط بينهما لاشارة الثالث اعادة
 المبتدأ بلفظه نحو الحاقة ما الحاقة
 فالحاقة مبتدأ اول وما مبتدأ ثان
 والحاقة خبره والمبتدأ الثاني وخبره
 خبر المبتدأ الاول والرباط بينهما
 اعادة المبتدأ بلفظه الرابع العموم نحو
 زيد نعم الرجل فزيد مبتدأ ونعم
 الرجل جملة فعلية خبره والرباط
 بينهما العموم وذلك لان ال في
 الرجل للعموم وزيد فرد من افراده
 فدخل في العموم فحصل الربط
 وهذا كله اذا لم تكن الجملة نفس المبتدأ في المعنى فان كانت كذلك لم تحتج الى رابط كقوله

في حد الجملة لانه اذا لم يتسلط العامل على الثاني صدق عليه انه لم
 يتسلط عليهما ولا يخفى فساد هذا التعريف لانه يلزم عليه ان لا يكون
 ابوه قائم من قولنا زيد ابوه قائم جملة لان لعوامل الاسماء تسلطا على
 لفظ جزءيها نحو زيد ظننت اباه قائما وعلى لفظ احدهما نحو زيد كان
 ابوه قائما وزيد ان اباه قائم باعتبار نقله من الرفع الى النصب * قوله
 مرتبطة بالمبتدأ برابط من روابط اربع النح * انما احتاجت الجملة اليه
 لانها في الاصل كلام مستقل فاذا قصد جعلها جزء الكلام فلا بد من رابط
 يربطها بالجزء الاخر وانما جعل رابط الجملة الواقعة خبرا بما هي خبر
 عنه اكثر من رابط جملة الصلة بالموصول وكذا من رابط جملة الصفة والحال
 لكثرة الاخبار بالجملة دونها والشيء اذا كثرت في الكلام ناسب ان ياتي
 على انحاء مختلفة * قوله وهو الاصل في الربط * لانه موضوع لمثل هذا
 الغرض ولانه يربط مذكورا ومحذوفا بخلاف غيره فلا يربط به إلا مذكورا
 لان وضع الظاهر موضع المضمحل لئلا ينفك مع المحذوف وحذف اللام
 لا ينساق معه الذهن إلا الى الضمير * قوله وذلك لان ال في الرجل للعموم
 وزيد فرد من افراده فدخل في العموم فحصل الربط * المتبادر من كونها
 للعموم انها للاستغراق وهذا كما قال ابن الحاجب غلط لانا نقطع ان
 المتكلم بقوله نعم العبد صهيبي لم يقصد مدح جميع من في العالم وانما
 قصد ما يطابق هذا الفاعل المذكور قلت ويمكن ان يراد بالعموم الجنس
 ففي الباب ان خبر المبتدأ اذا كان جملة تشتمل على جنس يندرج هو
 فيه لم تحتج الى ضمير فزيد نعم الرجل قال صاحب العباب فان
 اللام في الرجل لما كان للجنس كما قيل وان لم يكن على سبيل الاستغراق
 والجنس مشتمل على كل افراده كان الرجل مشتملا على زيد فجرى اشتماله
 عليه بجرى الذكر اللفظي اه * قوله فان كانت كذلك لم تحتج الى رابط *

وهذا كله اذا لم تكن الجملة نفس المبتدأ في المعنى فان كانت كذلك لم تحتج الى رابط كقوله

تعالى قل هو الله احد فهو مبتدا
والله احد مبتدا وخبر والجملة خبر
المبتدا الاول وهي مرتبطة به لانها
نفسه في المعنى لانه بمعنى الشان
والجملة هي نفس الشان وكقوله
عليه الصلاة والسلام افضل ما قلته
انا والنيثون من قبلي لا اله الا الله
من وظرفا منصوبا نحو والركب
اسفل منكم وجارا وبحرورا
كالحمد لله رب العالمين وتعلقهما
بمستقرا واستقرا محذوفين *

قال البهوتي الجملة ان كانت نفس المبتدا في المعنى لم تحتج الى رابط
وقد جعلوا من ذلك الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان كقوله عز من قائل
قل هو الله احد على احد الاقوال فيه ومعلوم انه ليس المراد بها اللفظ لكن
فيها اشكال لانه ان جعل الخبر مجموع معنى الجملة المركب ففيه ان
الظاهر ان ذلك المجموع ليس هو الشان وانه الشان مضمون الجملة
الذي هو مفرد مثلا الظاهر في المثال انه ليس الشان مجموع معنى الله
ومعنى احد والنسبة بل الوجدانية وان جعل الخبر مضمون الجملة الذي
هو مفرد فكل جملة كذلك لان الخبر لا بد من اتحاد مع المبتدا بحسب
الذات ولا يتحد به كذلك الا مضمون الجملة الذي هو مفرد فكيف
تتجه هذه التفرقة اه وقد يقال قوله فكل جملة كذلك الخ ما ذكر غير
ظاهر لان مضمون الجملة في قولك زيد ابوه قائم مثلا قيام كلاب ولم
يتحد بالذات مع زيد فالتفرقة متجهة تامل وقوله لم تحتج الى رابط قال
الدنوشري يفهم منه ان الرابط اذا وجد لا يضر وهو كذلك ولو قال فلا
يكون لها رابط لكان صوابا وقوله على احد الاقوال فيه من جملة الاقوال
في اعرابه ان هو مبتدا والله خبره واحد خبر ثانى او بدل من الله بناء
على حسن ابدال النكرة الغير الموصوفة من المعرفة اذا استئيد منها ما لم
يستفد من المبدال منه كما ذكره الرضي والاحدية اما بحسب الوصف
بمعنى انه واحد في وصفه مثل الوجوب واستحقاق العبادة ونظائرها او
بحسب الذات اي لا تركيب فيه اصلا وعلى الوجهين تظهر فائدة
حل الاحد عليه تعالى ولا يكون مثل زيد احد قاله المولى التفتازاني في
حواشي المطول * قوله وكقوله عليه الصلاة والسلام افضل ما قلته انا
والنيثون من قبلي لا اله الا الله * اورد عليه ان المراد بالجملة لفظها
فيكون من قبيل الاخبار بالمفرد وليس مما نحن فيه كذا قال العلامة

الداميني في الحواشي الهندية في نظير هذا التركيب وهو قوله عليه
 الصلاة والسلام هجيري ابي بكر لا اله الا الله وتعبه العلامة الشمني في
 حواشيه بان لا نه لم ان الجملة في هذا المثال ليست مما الكلام فيه فان
 الكلام في مطلق الجملة وقد تقدم نظير هذا غير مرة اه * قوله اي *
 ويقع الخبر ظرفا اشار به الى ان ظرفا في الاصل معطوفا على جملة وقوعه
 خبرا بالنظر الى الظاهر وفي التحقيق الخبر المتعلق وتسمية الظرف
 والجور خبرا مجازا لانه ليس نفس المبتدا ولا مشبهما به المبتدا ولا ان
 الظرف ليس بمرفوع وقوله منصوبا اي لفظا ان كان معربا او محلا ان
 كان مبنيًا وقيد بذلك وان كان الظرف من حيث هو ظرف لا ينفك
 عن النصب لن لا يتوهم انه لا يقع خبرا ما دام منصوبا فيختص وقوعه
 خبرا بالظرف المتصرف المتحد مع المبتدا معنى وليحترز به عن المرفوع
 فان فيه تنصيلا طويلا ولذا تركه في هذا المختصر * قوله والركب اسفل
 منكم * اي في مكان اسفل من مكانكم فهو افعال تنصيل بدليل من
 وصف المكان ثم اقيم مقامه * قوله وحما حينئذ متعلقان بحذوف وجوبا
 تقديره مستقرا واستقر * اي وانتقل الضمير الذي كان فيد الى الظرف
 ومن ثم سمي مستقرا لاستقرار الضمير فيه فاصل التسمية مستتر فيه
 حذفت الصلة اختصارا لكثرة دورة بينهم كقولهم في المشترك فيد مشترك
 ولما كان مقابله اعني اللغو وجوبا كان متعلقه خالصا سواء وجب حذفه
 نحو يوم الجمعة صمت فيه او جزاء نحو زيد راكب على الشرس لم ينتقل
 الضمير اليه سمي لغوا او ما عني كاسم الله وقال النبي سمي مستقرا لانه
 يتعلق بالاستقرار فهو مستتر فيه والظاهر انه اخذ من الرضي فانه كثير
 الاعتماد عليه والنقل منه وان لم ينسبه اليه قال الرضي قال سيويه تقديم
 الخبر اذا كان ظرفا مستحسن ويسمى ذلك الظرف مستقرا وكذا كل

ش اي ويقع الخبر ظرفا منصوبا
 كقوله تعالى والركب اسفل منكم
 وجارا ويجرورا كقوله تعالى
 الحمد لله رب العالمين وهما حينئذ
 متعلقان بحذوف وجوبا تقديره
 مستقرا واستقرا ولاول اختيار
 جمهور البصريين وجهتهم ان
 المحذوف هو الخبر في الحقيقة *

ظرف عامله مقدر لان ناصبه حواسث مقدره قبله فتقولك كان في الدار
 زيد اي كان مستقرا في الدار زيد فالظرف مستقر فيه ثم حذف الجار
 كما يقال الحصول للحصول عليه هذا كلامه قال البدر الدمايني عقب
 ذكره لما تقدم ولا يخفى ان المناسبة التي ذكرتها اولا وهو الذي سمعته
 من بعض اشياخي اولى مما ذكره الرضي واليميني اما اولا فلان الظرف
 المستقر لا يلزم تقدير عامله باستقر على الخصوص بل يجوز ان يثدر بحصل
 او ثبت ونحو ذلك مما يدل على كون عام فلم اشتق له الاسم من استقر
 دون غيره واما ثانيا فلان الظرف اللغوي ايضا من قولنا صمت يوم الخميس
 يصدق عليه انه مستقر اذ قد استقر في اليوم المذكور الصوم وان لم يكن
 متعلقه لنظ استقراء وتعقبه الشمني في حواشيه واجاب عن كل من
 الامرين اما عن الاول فبانه يكفي في مناسبة تسميته مستقرا تعلقه بلفظ
 الاستقرار او ما هو بمعنى الاستقرار واما عن الثاني فبانه مستقر بمعنى انه يتعلق
 باللفظ الاستقرار او ما هو بمعنى الاستقرار لا بمعنى انه يلزمه معنى الاستقرار لترد الصورة
 التي ذكرنا ثم قال المناسبة التي ذكرها عن بعض شيوخه لا تتفق على
 ما ذهب اليه السيرافي من ان الضمير حذف مع المتعلق وانما تتفق
 على ما ذهب اليه ابو علي ومن تبعه من ان الضمير انتقل من المتعلق الى
 الظرف والمناسبة التي ذكرها الرضي تتفق عليهما فتكون اولى انتهى
 وعلى الاول فهو الانتقال قبل الحذف او بعد او معه احتمالات ارجحها
 الاخير لما يلزم على الاول من تفريغ العامل من الضمير وهو ممتنع ولتقابل
 ان يقول لا نسلم امتناعه بدليل انه بعد الحذف فارغ منه ويمكن ان
 يفرق بانه بعد الحذف ناب عنه الظرف في تحمل الضمير فلم يضر
 فراغه منه بخلافه قبل الحذف ولما يلزم على الثاني من حذف العامل
 في الضمير المتصل مع بقائه وذلك غير ممكن ويمكن الجواب بانه امر

والاصل في الخبر ان يكون اسما مفردا والثاني اختيار لا خفش والزمخشري والفارسي وجتتهم ان الحذف عامل النصب في لفظ الظرف وبحل الجار والجرور والاصل في العامل ان يكون فعلا ص ولا يخبر بالزمان عن الذات واليلة الهلال متاول *

ش ينقسم الظرف الى زمني ومكاني والمبتدا الى جوهر كزيد وعمرو والى عرض كالقيام والتعود فان كان الظرف مكانيا صح الاخبار به عن الجوهر والعرض تقول زيدا مامك والخير مامك وان كان زمانيا صح الاخبار به عن العرض دون الجوهر تقول الصوم اليوم ولا يجوز زيد اليوم فان وجد في كلامهم ما ظاهرة كذلك وجب تناويله كقولهم اليلة الهلال فهذا على حذف مضاف والتقدير اليلة طلوع الهلال *

اعتباري تقديري افاده ابن قاسم في حواشي منهج السالك * قوله والاصل في الخبر ان يكون اسما مفردا * قال الرضي ولما منع ان يمنع قالوا وانما كان اصله الافراد لانه القول المقتضي نسبة امر الى امر فينبغي ان يكون المنسوب شيئا واحدا كالمنسوب اليه والا لكانت هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران او اكثر لا خبر واحد فالتقدير في زيد ضرب غلامه زيد مالك الغلام ضاربه والجواب ان المنسوب يكون شيئا واحدا كما قلتم لكنه ذو نسبة في نفسه فلا تقدره بالمفرد والمنسوب الى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي تضمنه الجملة وقد تقدم * قوله والثاني اختيار لا خفش والزمخشري والفارسي * ذكر الراعي في شرح الالفية عن شيخه ابي الحسن علي بن محمد سمعت ان بعض العلماء انتقد على النحاة بحثهم في هذه المسئلة لانه لا ينبغي عليها شيء في النطق وكل ما لا ينبغي عليه شيء في النطق لا ينبغي ان تسود به الاوراق ويتطع فيه العمر قال شيخنا المذكور والانصاف انه لا يعترض عليهم لانه قد ينبغي عليها مسئلة منطقية وهي اذا كان الخبر ظرفا او مجرورا وجرى الوصف على غير من هوله فان قلنا انهما يتعلقان بالفعل فلا يبرز الضمير وان قلنا انهما يتعلقان باسم فاعل يجب بروز الضمير مثال ذلك زيد عمرو في دارة ان قدرنا استقر في دارة فلا يبرز وان قدرنا مستقر في دارة يجب بروز الضمير لان الوصف جرى على غير من هوله فتقول زيد عمرو في دارة هو فرحم الله شيخنا المذكور فلقد نقد على النحاة هذه المسئلة كثير من كبار العلماء ولم اقف على هذا الاعتذار عن النحاة فيها لغير شيخنا ابي الحسن المذكور رحمه الله فانه كان من الذكاء والانصاف للعلم على جانب عظيم رحمه الله * قوله ولا يجوز زيد اليوم * لعدم الفائدة لان نسبة الذات الى جميع لازمة على حد السواء لان الزمان عام لكل شخص فلا فائدة في

لاخبار بالزمان عنها لانه اخبار بما يعلمه المخاطب ضرورة صرحت
 بنفي اولم تصرح بخلاف الاحداث فانها افعال وحركات وغيرها ولا بد
 لكل فعل او حركة من زمان يختص به بقيد الاخبار عنه قاله بعضهم ومحل
 علم الفائدة في الاخبار عن الذات بالزمان ان لم تشبه المحدث في
 التجدد اولم يخص الزمان بوصف او اضافة فان اشبهت المحدث
 في التجدد نحو الورد في ايار جاز لوجود العائد ومثل ذلك ما اذا تخصص
 الزمان باضافة كنعن في شهر كذا او بوصف كنعن في زمن طيب سواء
 كان المبتدا عاما كما مثل او خاصا كزيد في يوم طيب والمراد بالعدم في
 المثال الاول العموم البدلي باعتبار صلاحيته لكل متكلم لا الشمولي فسقط
 قول ناظر الجيش ان العموم في نحن لا يعتل ويتعين في هذا النوع اظهار
 في فلا يجوز ان يقال نحو شهر كذا بالنصب والمحصل ان الفائدة تحصل
 باحد امور ثلاثة الاول وصف الزمان او اضافته مع جرة بنفي الثاني ان
 تكون الذات مشبهة للمعنى في تجدد ما وقتا فوقتا كقولهم الورد في ايار
 الثالث تقدير مضاف هو معنى كقولهم اليوم خير * قوله ويغني عن الخبر
 مرفوع وصف النح * اورد عليه انه لا خبر له حتى يغني عنه هذا المرفوع
 لان الوصف كالفعل والفعل لا خبر له لانه يتم بفاعل واجيب بان الاغناء
 لا يستلزم وجود خبر بالفعل بل يكفي ان يكون بواسطة حصول التمام
 به استغنى المبتدا عن ان يكون له خبر ولا استغناء بهذا المعنى يصدق
 بعدم الامكان * قوله معتمدا على نفي * اي ولو معنى نحو انما قائم
 الزيدان لانه في قوة قولك ما قائم الا الزيدان وهل تقدم النفي او
 الاستفهام شرط في العمل او في الاكتفاء بالمرفوع عن الخبر قولان ارجحهما
 الثاني افاده في المغني ولا فرق في الوصف المذكور بين كونه بمعنى
 الحال او الاستقبال ولا بخلاف عمل النصب فانه يشترط فيه كسوف

من ويغني عن الخبر مرفوع وصف
 معتمد على استفهام او نفي نحو
 اقاطن قوم سلمى وما مضروب
 العمران *

ش اذا كان المبتدا وصفا معتمدا
 على نفي او استفهام استغنى
 بمرفوعه عن الخبر نحو اقاطن
 الزيدان وما قائم الزيدان
 فالزيدان فاعل بالوصف والكلام
 مستغنى عن الخبر لان الوصف هنا
 في تاويل الفعل الا ترى ان
 المعنى ايقوم الزيدان وما يقوم
 الزيدان والفعل لا يصح الاخبار
 عنه فكذلك ما كان في موضعه
 وانما مثلت بقاطن ومضروب
 ليعلم انه لا فرق بين كونه
 الوصف رافعا للفاعل او النائب
 عن الفاعل ومن شواهد النفي
 قوله *

خليلي ما واني بعهدي انما
 اذا لم تكونا لي على من اقاطع
 ومن شواهد الاستفهام قوله *
 اقاطن قوم سلمى ام نووظعنا
 ان يظعنوا فعجيب عيش من قطنا

ص وقد يتعدد الخبر نحو وهو الغفور الودود ش يجوز ان يحبر عن المبتدأ خبر واحد وهو الاصل نحو زيد قائم
باكثر كقول تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد وزعم بعضهم ان الخبر لا يجوز تعدده وقد لما عد
الخبر الاول في هذه الآية مبتدئات اي وهو الودود وهو ذو * (١٥٣) * العرش المجيد واجمعوا على عدم التعدد في

مثل زيد شاعرو كاتب وفي نحو
الزيدان شاعرو كاتب وهذا حلو
حماض لان ذلك كله لا تعدد
فيه في الحقيقة اما الاول فلان
الاول خبر والثاني معطوف عليه
واما الثاني فلان كل واحد من

الشخصين مخبر عنه بخبر واحد وامر الثالث فلان الخبرين في معنى الخبر الواحد اذ المعنى هذا مز * ص وقد
يتقدم في نحو في الدار زيد واين زيد ش وقد يتقدم الخبر على المبتدأ جوازا ووجوبا فالاول نحو في الدار زيد وقوله
تعالى سلام هي واية لهم اليل وانما لم نجعل المتقدم في لايتين مبتدأ والمؤخر خبرا لادانه الى الاخبار عن النكرة
بالمعرفة والثاني كقولك في الدار رجل واين زيد وقولهم على الشجرة مثلها زيدا وانما وجب في ذلك تقديمه لان
تأخيره في المثال الاول يقتضي التباس الخبر بالصفة فان طلب النكرة للوصف لتختص به طلبا حيثما فاتم تقديمه
دفعنا لهذا الوجه وفي الثاني اخراج ماله صدر الكلام وهو الاستفهام عن صدر ريته وفي الثالث عود الضمير على متاخر
لنظا ورتبة ص وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر نحو سلام قوم منكرون اي عليكم انتم ش قد يحذف كل من المبتدأ
والخبر انما يدل عليه الاول كقوله تعالى قل افايتكم بشر من ذلكم الذي هي النار وقوله تعالى سورة انزلناها اي
هذه سورة والذات كقوله تعالى انما انا نذير لعلهم يرجعون اي انتم اعلم ام الله اي ام الله اعلم وقد اجتمع حذف كل
منه ما وابتداء كذا خبر في قوله تعالى سلام قوم منكرون فسلام مبتدأ وحذف خبره اي سلام عليكم ووم خبر حذف مبتدأه
اي انتم قوم ص ويجب حذف الخبر قبل جواب لولا والتسم الصريح والحال المحتنع توبها خبرا وبعد واو المصاحبة
الصريحة نحو اول انتم لكذا مومنين واعمرات لانعان وضربني زيدا قتلها وكل رجل وضيعته ش يجب حذف الخبر
في اربع مسانل احداها قبل جواب لولا في قوله تعالى لولا انتم لكانا مومنين اي لولا انتم صددتمونا عن الهدى
بدليل ان بعك نحن صددناكم عن الهدى بعد اذ جاءكم الثانية قبل جواب التسم الصريح نحو قوله تعالى لعدرك
انهم لفي سكرتهم يعمهون اي لعدرك يعني اوقسعي واحترزت باصريه عن نحر عوذ الله فانه يستعمل قسما وغيره
تقول في التسم عهد الله لا فعلن وفي غيره عهد الله يجب الوفاء به فاذلك يجوز ذكر الخبر تقول علي عهد الله الثالث قبل
الحال التي يمتنع كونها خبرا عن المبتدأ كقوله ضربني زيدا فانما اصاحه ضربني زيدا حاصل اذا كان فانما فحاصل
خبر واذا صرف للخبر مضى الى كان التامة وفاء لها مستتر فيها اند على مفعول المصدر وفائه حال منه وهذا الحالة
لا يصح كونها خبرا عن هذا المبتدأ لا تقول ضربني قائم لان الضرب لا يوصف بالقيام وكذلك اكثر شربي السويق
ملتوتا واخطب ما يكون لا مير قائما بتقديمه حاصل اذا كان ملتوتا او قائما وعلى ذلك فقس الرابعة بعد واو المصاحبة
الصريحة كقوله كل رجل وضيعته اي كل رجل مع ضيعته مقرونان والذي دل على لا تتران ما في الواو من معنى المعية
ص باب التواسن لحكم المبتدأ الختم ثلاثة انواع احدها كان واسمها واسمها واسمها واسمها واسمها واسمها واسمها واسمها

* قوله النواسخ جمع ناسخ * وذالك لان فاعلا اذا كان ومثلا
 لغيره اقل يطرد جمعه على فواعل بخلافه وصفا لعاقل وشذ فارس وفوارس
 وناكس ونواكس وغائب وغائب * قوله يقال نسخت الشمس
 الظل اذا ازالتها * اي رفعته بانسائها قيل عليه ان الظل ليس عرضا
 حقيقيا موجودا في الخارج حتى يرفع لانه ان اريد به الالبته فهو معدوم
 الضوء والعدم لا يمكن ازالته ولا رفعه وان اريد به الضوء الضعيف كما
 تقول الحكماء فالشمس تزريك ولا تزيله لانا نقول كالاطلاقات اللغوية
 مبنية على الاشياء المتعارفة لا على ما عليه علماء العقول والحكمة * قوله
 ما يرفع المبتدا * اي يجدد له رفعا بدخوله عليه غير الاول فاندفع ما
 قيل يلزم تحصيل الحاصل لان المبتدا كان مرفوعا قبل دخولها وما ذهب
 اليه من رفعها المبتدا مذهب البصريين وجتهدوا ان كل فعل يرفع وقد
 ينصب وقد لا ينصب وامر وجوز فعل ينصب ولا يرفع فلا واتصال
 اسمها بها اذا كان ضميرا نحو وكا واعم الظالمين والضمير بحسب الاستثناء
 انما يتصل بعامله وال في المبتدا للجنة لانها لا تدخل على كل مبتدا
 بل على ما وجدت فيه شروط خمسة عدم لزوم التصدير والحذف وعدم
 التصرف وعدم الابتداء بد بنفسه او بغيره كاسم الشرط والخبر عند بنعت
 مقطوع وطوبى المؤمن واقل رجل يقول ذلك ومعجوب اذا العجائية
 اذالة في التصريح والمراد بعدم التصرف لزوم صيغة واحدة لا لزوم وجه
 من اوجه الاعراب فلا يتكرر مع الشرط الاخير ويستثنى من لازم الصدر
 ضمير الشأن فانها تدخل عليه كذا في الحواشي الحفناوية وقوله والمراد
 بعدم التصرف النسخ اصله للدمايني نقلا عن الرضي ونظر فيه الدمايني
 بانه يلزم عليه ان من وما الموصولين لا تدخل عليهما هك لا فاعمال
 وبطلاند مقطوع به * قوله وينصب الخبر * اي بشرط ان لا يكون

وما زال وما فتى وما انفك
 وما برح وما دام فيرفعن المبتدا
 اسماء لهم وينصب خبره خبرا
 لهم نحو وكان ربك قديرا *
 ش النواسخ جمع ناسخ وهو يرفع
 اللغة من النسخ بمعنى الازالة
 يقال نسخت الشمس الظل اذا
 ازالتها وفي الاصطلاح ما يرفع
 حكم المبتدا والخبر وهو ثلاثة انواع
 ما يرفع المبتدا وينصب الخبر *

جملة طلبية نحو زيد اضرب به واما قوله فكوني بالمكرم ذكريني * فشاذا
او ممول وان لا يكون مفردا طلبيا في دام وفي المنفي بما مطلقا فلا يجوز
الكلمك اين ما دام زيد واين ما زال زيد واين ما يكون زيد لان ما
المصدرية والنافية لهما الصدارة فيمتنع تقديم الخبر عليها ودولازم الصدارة
ايضا فيتعارض امران لكل منهما الصدارة بخلاف غير المنفي والمنفي بغير
ما نحو اين لا يزال زيد واين لا يكون زيد واين كان بكر ويشترط ايضا
ان لا يكون ماضيا في صار وما بمعناه وفي دام وزال واخواتها فلا يقال
صار زيد علم النج بخلاف بقية افعال الباب قال تعالى ان كنت قلته
فقد علمت ان كان قميصه قد من قبل الى غير ذلك من الايات افاده
شارح الجامع * قوله وهو كان * لاصح ان وزنها فعل بفتح العين وقيل فعل
بالضم ورد بانه لو كان كذلك لم يقولوا كائن لان الوصف من فعل فيل
* قوله واخواتها اي * نظائرها في العمل وفي افراد كان بالذكر وتطف
الاخوات عليها اشارة الى انها ام الباب ولذا اختصت بمزيد احكام
وفي اطلاق الاخوات على النظائر استعارة مصرحة اصلية * قوله اسما
وفاعلا * اي حقيقة في الاول مجازا في الثاني لان الفاعل في الحقيقة
مصدر الخبر مضاف الى الاسم ولهذا لا تحذف اخبارها غالبا كخبر
المبتدا فيعني كان زيد قائما ثبت قيام زيد في الماضي وكذا يقال في قوله
ويسمى الثاني خبرا ثم ان تسمية المرفوع اسمها والمنصوب خبرها تسمية
اصطلاحية خالية عن المناسبة لان زيدا في كان زيد قائما اسم للذات
لا لكان والافعال لا يخبر عنها فالإضافة في اسمها وخبرها لادنى مناسبة
باعتبار عملها فيهما * قوله وبات * قال في القاموس وبات يفعل كذا
بيتا وبياتا وبيتا وبيتوتة اي يفعل ليل وليس من النوم اي وليس
الفعل من النوم اي ليس نوما فاذا نام ليل فلا يقال بات ينام * قوله

وهو كان واخواتها وما ينصب المبتدا
ويرفع الخبر وهو ان واخواتها وما
ينصبهما معا وهو ظن واخواتها
يسمى الاول من معمولي : اب
كان اسما وفاعلا ويسمى الثاني
خبرا ومفعولا ويسمى الاول من
معمولي باب ان اسما والثاني
خبرا ويسمى الاول من معمولي
باب ظن مفعولا اول والثاني
مفعولا ثانيا والكلام لان في باب
كان والفاظه ثلاث عشرة لفظة
وهي على ثلاثة اقسام ما يرفع
المبتدا وينصب الخبر بلا شرط
وهي ثمانية كان وامسى واصبح
واضحى وظل وبيتات

وصار وائس *

وصار * تقدم ان شرط عماها كدام وزال واخواتها ان لا يكون الخبسر
ماضيا لانها تدل على دوام الفعل واتصاله بزمان الاخبار والماضى يدل على
الانقطاع وهما متنافيان * قوله وائس * قال المصنف وجد بخط
الجوالقي اخبرني ابو زكرياء عن ابي بكر بن سعيد النحوي عن ابي القاسم
الغطفاني قال دخلت على الصيدلاني في مرضه الذي مات فيه فقال
اين كنت قتلت عند الزعفراني فقال فيم كنتم قتلت سألني عن وزن
ليس قتلت فعل او فعل فقال لي اخطأت وان كان لم يعلم بخطئك
قتلت فما وزند فقال فعل ولم استند عن ذلك ومات وفي قلبي حزازة
فرايت في النوم فسألت عن ذلك فقال لا يكون فعل لان فعل لا يخفف
ولا فعل لان ذوات الياء لا تأتي على فعل فتعين ان يكون فعل ثم
خفف بحذف الكسرة كما تقول في علم علم اذ قات ولا نشاء فعل
وجد ثان وحوان افعال هذا الباب مشبهة بالمتعدي وفعل لا يكون إلا
قاصرا ولذا لم تجزى ثلاثيات هذا الباب إلا على فعل او فعل وقوله لان
ذوات الياء لا تأتي على فعل والسرفيد ان مضارع فعل يفعل كضرب
يضرب ونقل الضمة عن الياء الى ما قبلها متختم فتسكن الياء وقبلها
ضمة فتقلب واوا ومعلوم ان الياء اخف من الواو والثياس قلب لاثقل
الى لاخف لا العكس سيما في فعل ثقيل قال في شرح النصول والوقيل
انه كضرب لكن سكنت الياء وان كانت مفتوحة لثلاثي تنقلب الفا
والفعل جامد جار مجرى الحروف وقد ذهب ابو علي الى حرفيته لم يكن
بعيدا ولقد اذ ان يقول قد جاء القلب في الحروف نحو جذا اذ الياء
منقلبة عن همزة انا وكذا قول الشاعر *

الا يأسنا برق على قلل الحمى * لهنك من برق علي كريم
والاصل لانتك واذا جاز ذلك لم يكن لاسكان إلا للثقل فتعبدت الكسرة

وما يعمل هذا العمل بشرط ان يتقدم
عليه نفي او شبهه وهو اربعة زال
وبرج وفتى وانفك فلفني نحو
قوله تعالى ولا يزالون مختلفين
لن نبرح عليه عاكفين وشبهه هو
النهي والدعاء فالاول كقوله *
صاح شمر ولا تنزل ذاكر الموت
في سبانه ظلال مبين

والثاني *

كقوله

الا يا اسلمي يا دارمي على البلاء
ولا زال منهلا بجرحائك القطر
وما يعمل بشرط ان يتقدم عليه ما

على ان الفتحة قد تستقل عند لزومها * قوله وما يعمل هذا العمل
بشرط ان يتقدم عليه نفي * انما اشترط تقدم النفي او شبهه لان المقصود
من الجملة الا بيات وهي متضمنة للنفي ونفي النفي ابيات * قوله
كقوله الا يا اسلمي الخ * البيت مطلع قصيدة لذي الرمة غيلان وقوله
الا يا اسلمي الا حرف يستشج به الكلام لتنبية المخاطب على الاصغاء
ويا حرف نداء والمنادى محذوف دل عليه ما بعد يا اسلمي تقديره الا
يا دارمي اسلمي وكرر النداء للتلذذ واسلمي فعل من سلم سلامة من
الافات وهمزته وصلية وقول العيني درج همزة للوزن يقتضي ان وصلها
لضرورة الشعر وهو خطأ قال صاحب الاغاني قوله يا اسلمي نداء كأنه
قال يا دارمي اسلمي دعائها بالسلامة وهي ترخيم مية إلا انه اقامه هنا مقام
الاسم الذي لم يرخم فنونه وقوله على البلاء اي اسلمي وان كنت قد بليت
انتهى واقول لا حاجة الى ادعاء الترخيم قال سيويه واما قول ذي الرمة
ديارلمية ادعي تساعبها * ولا يرى مثلها عرب ولا عجم

فزعم يونس انه كان يسميها مرة مي ومرة مية اد فظهر انه منون ولا ترخيم
ولا ضرورة وقوله على البلاء على بمعنى مع اي ادعوا لك بالسلامة مع كونك
بالية لخلواهلك منك والبلاء بالكسر والقصر مصدر بلي يبلى من باب
تعب وله مصدر اخر وهو البلاء بالفتح وبلي الدار طموس معالمها وذهاب
اثارها واثمهل اسم فاعل لا اسم مفعول لانه من فعل لازم يقال انه هل
المطر سال بشدة قال في شرح ابيات ابن الناظم الجرعاء ارض لينه
لا يبلغ ترابها ان يكون رملا وقال ابو عمرو هو رمل مستواه والكاف
بكسر خطاب لدارمي اه وكان العيني نسي اول البيت فقال الكاف
خطاب لمي والقطر هو قطر المطر وفي الحواشي الحشاوية وقد عيب على
الشاعر بعدم الاحتراس فكان عليه ان يقيد بما يفيد دفع الضرر كقوله *

فسقى ديارك غير مفسد حيا ٥ صوب الربيع وديعة تهمي
وقد يقال انه قد احتسب اولاً بقوله اسلم وان زال واخواتها انما تقتضي ثبوت
الخبر الاسم على جري العادة في مثله كقولنا زال زيد يصلي فان معناه انه مذ
تأدى منه فعل الصلاة لم يتركها في وقتها لا انه مذ خلى لم يزَل يصلي اي لا ولا
تأخر ولا يفترأه قال الغالي في ذيل اماليه قال عصمة بن مالك الشزازي
او يذني الرمة اثنان في ذو الرمة يوم ما فقال لي حيا عصمة قد رحلت مي ولم
يبق الا الديار والنظر في الاثر فانقض بنا نظر الى عاندها فركب وتبعته
فلما اشرف على المرتع قال الا يا اسلي البيت الخ القصيدة ثم انسلت
عيناها بالبكاء فقلت مـ يا ذا الرمة فقال اني جلد على ما ترى وانسى
الصبر فما رايت رجلاً اشد صباية ولا احسن عزاء مني ثم افترقنا فكان
آخر العهد به قال عصمة وكانت من صفراء ملودا واردة الشعر وكان عليها
لوب اصفر ونطاق اخضر وكان ذو الرمة حاد العينين خفيف العارضين
براق الثنايا واضع الجبين حسن الحديث اه وهذا البيت خاتمة
صحاح الجوهري قصد به الدعاء بالسلامة لكتاب واستمرار النفع به وقد
حقق الله رجاء ٥ ٥ قوله المصدرية الظرفية ٥ انما قيد بذلك لانه لو
كانت مصدرية فقط لم تعمل دام بعدها العمل المذكور نحو يعجبني
ما دمت صحيحاً ولا توجد الظرفية بدون المصدرية ولا يلزم من اجتماع
القيد وجود العمل بدليل ما دامت السموات والارض اذ لا يلزم من
وجود الشرط وجود المشروط افادته في التصريح وتيسر بعض ارباب
الحواشي وقصيته انه لا يلزم من وجود النافي مع زال واخواتها وجود العمل
المذكور اه قلت هو ظاهر في غير زال وفي ما سياتي من ملازمتهما النقص
فلعمل لازم لهما تدبر ٥ قوله لا طيب للعيش ما دامت منغصة ٥
الشاهد في منغصة فانه خبر دام وقد توسط بين دام واسمها وهو لذاته

المصدرية الظرفية وهو دام كقوله
تعلی واولعاني بالصلاة والزكاة
ما دمت حيا اي مدة دوامي حيا
وسميت ما حله مصدر يستمر
لانها تنقدر بالمصدر وهو الدوام
وظرفية لانها تنقدر بالظرف وهو
المدة ٥
ص وقد يتوسط الخبر نحو فليس
سواء عالم وجبول ٥
ش يجوز في ذا السبب ان
يتوسط الخبر بين الاسم والشغل
كما يجوز في باب الفاعل ان
يتقدم المفعول على الفاعل قال الله
تعلی وكان حقاً علينا نصر المؤمنين
اكان الناس عجبا ان اوحينا وقرأ
حزنا وحشش ليس البر بنصب
البر في قوله تعلی ليس البر ان
تواو وقال الشاعر ٥
سلي ان جهلت الناس عنا وعنهم
فليس ساء عالم وجه رسول
وقال الاخر ٥
لا طيب للعيش ما دامت منغصة
لذاته بادكار الموت والهجوم

ويحتمل ان يكون من باب التنازع واعمل الثاني واصمرفي الاول
وحينئذ فلا شاهد فيد ومثله فيما ذكر قوله *

ما دام حافظ ودي من وثقت به * فهو الذي لست عنه راغباً ابداً
وهذا الوجه اولي لما في الاول من الفصل بين العامل اعني منغصة ومعموله
اعني بادكار بالاجنبى اذ كذا وقع في المحاشي الحفناوية وانظرة مع ما
قالوا من انه لا تنازع بين جامدين ولا بين جامد ومتصرف * قوله
وعن ابن درستويه انه منع تقديم خبر ليس * انظرة مع ما قاله ابن اياز
في شرح فصول ابن معطي من ان تقديم خبرها على اسمها جائز اجاعاً
ونصره تقديم خبر ليس على اسمها كتولك ليس قائماً زيد بالاجماع
* قوله ومنع ابن معطي في الفيته تقديم خبر دام * قال فيها ولا يجوز
ان يقدم الخبر * على اسم ما دام وجاز في الاخر * قال شارحها ابن الحجاز ما
رايت احداً منع تقديم خبرها على اسمها الا هو وما ادري من اين اخذ
وسافر بعض من يختلف الي الى دمشق فعرض ذلك عليه فقال له افكر في
ذلك فذكر له ذلك مرة اخرى بعد مدة فقال لا تنقل عني فيه شيئاً وقل
مع ذلك ان الذي ذهب اليه خطأ من وجهين احدهما ان ما دام لا
تضعف عن ليس ولم يختلفوا في جواز تقديم خبرها على اسمها بل ما دام
اقوى من ليس لان جوده عرض بالتركيب ولو فككتها لصرفتها قال
يزيد بن الحكم الثقفي *

دم للخليل بسودة * ما خيرود لا يسدوم

الثاني ان تقديم خبرها على اسمها قد جاء في الشعر انشد المنفل من
رد الشماخ *

واحسبها ما دام للزيت حاضر * وما طاف فوق الارض حافى ونائل
انتهى كلامه وانظر قوله ولم يختلفوا في جواز تقديم خبرها على اسمها مع

وعن ابن درستويه انه منع
تقديم خبر ليس ومنع ابن معطي
في الفيته تقديم خبر دام وهما
مخجوجان بما ذكرنا من الشواهد
وشيرها *

ما نقله المصنف عن ابن درستويه وقد تقدم نظير ذلك في عبارة شارح
 الفصول ولقائل ان يقول لا دلالة في البيت لوجهين الاول ان ما دام
 تامة كقوله تعالى خالدين فيها ما دامت السماوات والارض والثاني
 ان يكون خبرها محذوفا اي ما دام للزيت عاصر موجود وما اشار اليه
 بقوله بعض من يختلف الي هو الشيخ رضي الدين الاربلي النحوي
 وفي شرح الفصول واما تقديم خبرها يعني دام على اسمها فليس يمنع
 كقولك لا اكلملك ما دام قائما زيد وما وقفت في تصانيف اهل العربية
 مقدمهم ومتاخرهم على نص يمنع من ذلك ولقد اكرت السؤال والفحص
 عنه فما اخبرت بان احدا يوافق هذا المصنف في عدم جواز وحكى
 لي من لا اثق به عن الشيخ تقي الدين الحلبي ان ابن الخشاب نقل
 مثل ذلك وقال هذا جار مجرى المثل اه وعلل ابن معطي المنع بان ما
 صدرية ودام وما بعدها صلته وهو مبني على انه يرى وجوب الترتيب
 في اجزاء الصلة ولا اعلم احدا اوجب ذلك وعلى فرض الوجود فالحق
 عدم الوجوب * قوله وقد يتقدم النح * اي ما لم يرفع ظاهرا نحو ما كان
 زيد كريما ابوه فيمتنع تقديم الخبر وحك على كان للفصل بينه وبين معموله
 باجنبي اما تقدمه مع معموله فالظاهر انه لا مانع منه ووقع خلاف في
 جواز تقديم الخبر اذا كان جملة اسمية الصحيح الجواز * قوله اهولاء
 اياكم كانوا يعبدون * مثله قوله تعالى وانفسهم كانوا يظلمون ابالله وءاياته
 ورسوله كنتم تستهزءون لان الجار والجرور وهو بالله متعلق بالخبر الذي
 هو تستهزءون وقد تقدم على كنتم قال الاصمهاني ووضح منه قوله
 تعالى وهو معكم اين ما كنتم فاين خبر كنتم متقدم عليه * قوله وتقدم
 الممول يؤذن بجواز تقديم العامل * قال المصنف في الحواشي كون
 تقديم الممول يؤذن بجواز تقديم العامل غير لازم فان البصريين اجازوا

من وقد يتقدم الآخر ليس ودام
 ش الخبر ثلاثة احوال احدها
 التأخير عن الفعل واسمه وهو
 الاصل كقوله تعالى وكان ربك
 قدير او الثاني تقديم الخبر على
 الاسم كقوله تعالى وكان حقنا
 علينا نصر المؤمنين وقد تقدم
 شرح ذلك والثالث التقدم على
 الفعل والاسم كقولك عالما كان
 زيد والدليل على ذلك قوله تعالى
 اهولاء اياكم كانوا يعبدون فاياكم
 مفعول ليعبدون وقد تقدم على
 كان وتقدم الممول يؤذن بجواز
 تقديم العامل ويمتنع ذلك في
 خبر ليس ودام فاما امتناعه في
 خبر دام *

فبالاتفاق لانك اذا قلت لا اصحبك ما دام زيد صديقك ثم قدمت الخبر على ما دام لزم من ذلك تقديم معمول الصلة على الموصول لان ما هنك موصول حرفي يقدر بالمصدر كما قدمناه وان قدمته على دام دون ما لزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته وذلك لا يجوز لا يقال محبت ما زيدا تصحب وانما يجوز ذلك في الموصول الاسمي غير الالف واللام تقول جاء الذي زيدا ضرب ولا يجوز في محجاء الضارب زيدا ان يتقدم زيدا على الضارب واما امتناع ذلك في خبر ليس فهو قول الكوفيين والمبرد وابن السراج والاخفش وهو الصحيح لانه لم يسمع مثل ذاهبا لست ولانها فعل جامد فاشبهت عسى وخبرها لا يتقدم عليها بالاتفاق وذهب الفارسي وابن جني الى الجواز *

زيدا عمرو ضرب مع قولهم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا فاجازوا تقديم المعمول ولم يجيزوا تقديم العامل وفي التنزيل فاما اليتيم فلا تقهر فقدم معمول الفعل مع ان الفعل لا يجوز تقديمه لان اما لا يليها فعل * قوله فبالاتفاق لانك اذا قلت النخ * صريح كلامه انهم اتفقوا على المنع في كلا صورتين وليس كذلك اما الصورة الاولى فالاتفاق فيها على المنع مسلم واما الصورة الثانية فقال المصنف في الحواش ان قلنا ان الموصول الحرفي لا يفصل من صلته بمعمولها فلا يجوز توسطه بين ما ودام وهو الصواب وان قلنا يفصل اذا لم يكن عاملا وهو اختيار ابن عصفور فان قلنا بعدم تصرف دام فينبغي ان يجري فيه الخلاف الذي في ليس وان قلنا بتصرفها فينبغي ان يجوز قطعاً * قوله واما امتناع ذلك في خبر ليس فهو قول الكوفيين والمبرد وابن السراج * محل الخلاف في غير الاستثنائية اما هي فلا يتقدم عليها الخبر اجماعا لانها حينئذ بمنزلة الا * قوله وهو الصحيح النخ * قال ابن مالك في شرح التسهيل وبه اقول لان ليس فعل لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله كما وجب لغيره من الافعال التي لا تتصرف كعسى ونعم وبئس وفعل التعجب مع ان ليس شبيهة في المعنى بحرف لا يشبه الالف فعل وهو ما بخلاف عسى فانها تشبه حرفا يشبه الافعال وهو لعل والوهن الحاصل بشبه حرف لا يشبه الافعال اسد من الوهن الحاصل بشبه حرف يشبه الالف فعل وكان مقتضى شبه ليس بما وعسى بل عمل امتناع توسط خبرهما كما امتنع توسط خبري شبيههما لكن قصد ترجيح ماله فعلية على ما لا فعلية له والتوسط كاف في ذلك فلم تجز الزيادة عليه تجنباً لكثرة مخالفة الاصل انتهى وقال في شرح الفصول وذهب الكوفيون وابن الكباري الى ان ذلك لا يجوز واحتجوا بوجوه منها ان ليس غير متصرفته وهي ابعدي ذلك

من فعل التعجب وذلك لا يتقدم مفعوله عليه فلا يقال ما زيدا احسن
فليس بذلك اجدر وعدي في هذا نظرا لان المانع من ذلك في
التعجب جريه مجرى الامثال والامثال لا يغير بها عن حالها وهذا المانع
متف في ايس وايضا فليس اقوى من فعل التعجب بدليل جواز
تقديم خبرها على اسمها وظهور الضمير معها كقولك ليسا وليسوا ومنها ان
ليس زافية للحال فقد اشبهت ما وما لا يتقدم منصوبها عليها فكذلك
ليس وعندي في هذا نظرا لان ما لا يتقدم خبرها على اسمها كما لا يتقدم
خبرها عليها واذا كانت ليس مشبهة لها فينبغي ان لا يجوز تقديم خبرها
على اسمها كما لا يجوز ذلك في ما حيث لم يجوزوا تقديم خبرها عليها
والجواب ان ليس حصل لها جهتان احدهما شبهها بما فامتنع تقديم
خبرها عليها كما ان ما كذلك لتخط عن درجة كان والثانية انها فعل
فجاز تقديم خبرها على اسمها رفعا لها عن درجة ما فان قيل فهل لا عكس
ذلك فيها قيل هي ضعيفة فلما حصل الفرق بالحالة الضعيفة كان ذلك
انسب من تعديها الى الحالة القوية لان تقديم الخبر على الاسم ليس في
القوة كتقديم الخبر على الفعل نفسه * قوله مستدلين بقوله تعالى الا يوم
ياتيهم ليس مصروفا عنهم * قال في شرح التسهيل وعضد قوم جواز تقديم خبر
ليس بالا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم قولا لان يوم معمول مصروفا لا يقع
المعول الا حيث يقع العامل ولنا ثلاثة اجوبة احدها ان المعول قد يقع
حيث لا يقع العامل نحو ما زيدا فاضرب وعمر لا تثن وحقت ان اضيع
فكما لم يلزم من تقديم معمول الفعل بعد اما تقديم الفعل ولا من تقديم
معول الجزوم والمنصوب على الاولين تقديمهما عليهما كذا لا يلزم
من تقديم معمول خبر ليس تقديم الخبر الثاني ان يجعل يوم منصوبا
بفعل مضمرا لان قبله ما يحسنه فيوم ياتيهم جواب كانه قيل يعرفون يوم

مستدلين بقوله تعالى الا يوم
ياتيهم ليس مصروفا عنهم وذلك
لان يوم متعلق بمصروفا وقد
تقدم على ليس وتقدم المعول
يوذن بجواز تقديم العامل *

والجواب انهم توسعوا في
الظروف ما لم يتوسعوا في غيرها
ونقل عن سيويه القول بالجواز
والقول بالمنع *

من وتختص الخمسة الاول بمرادفة
صار *

ش يجوز في كان وامسى واصبح
واضحى وظل ان تستعمل بمعنى
صار كقوله تعالى وبست الجبال
بسا فكانت هباء منبثا وكنتم
ازواجا ثلاثة فاصبحتم بنعمته
اخوانا ظل وجهه مسودا وقال
الشاعر *

امست خلاء وامسى اهلها احتملوا
اخنى عليها الذي اخنى على لبد
وقال الآخر *

اضحى يمزق اثوابي ويضربني
ابعد شبي يبغي عندي الادبا
من وغير ليس وفتى وزال بجواز
التمام اي الاستغناء عن الخبر نحو
وان كان ذو عسرة فنظرة الى
ميسرة فسبحان الله حين تمسون
وحين تصبحون ما دامست
السموات والارض *

ش اي ويختص *

ياتيهم وليس مصروفا جاة حالية مؤكدة او مستانقة الثالث ان يكون يوم
مبتدا بني لاضافته الى الجملة وذلك سائق مع المضارع كسرعه مع الماضي
انتهى وهذا الوجه ضعيف لان فيه تخريج قراءة السبع كلهم على وجه
ممتنع عند البصريين وضعيف عند الكوفيين كذا بخط المصنف على
هوامش شرح التسهيل ومنه نقلت * قوله والجواب انهم توسعوا في
الظروف ما لم يتوسعوا في غيرها * ان قيل لم لا يجاب بان الظروف
متعلق بليس نفسها فيخرج ذلك عن محل النزاع قيل كانهم اخرجوا
باب كان لنقصاته عن جواز تعلق الظروف والجورر به والحق ان
الظرف في الاية متعلق بليس ولا مانع من تعلق الظروف بالافعال
الناقصة لانها تدل على المحدث كما عليه المحققون وقد صرح الرضي بانه
لا مانع من تعلق يوم في الاية بليس وفي جوابهم ايماء الى جواز تقديم
الخبر اذا كان ظرفا وقولهم الا خبر ليس مقتضى عموم منعه كذا في حواشي
اللقاني على التوضيح * قوله امست خلاء وامسى اهلها احتملوا الخ *
المشهور اضحت خلاء واضحى اهلها احتملوا وكذا اوردته الجوهري في مادة
لبد وبه استشهد الرضي على ان خبر اضحى يجوز ان يكون فعلا ماضيا بدون
قد والبيت من قصيدة للناطقة الذياني مدح بها النعمان بن المنذر واعتذر
اليه فيها وهي من الاعتذاريات وقد الحقوها لجودتها بالمعلقات السبع اولها
يا دارمية بالعلياء فالسند * اقوت وطال عليها سالف الابد
والخلاء بالفتح والمد المكان الذي لا شيء فيه واحتملوا حاوا جالهم وارتحلوا
واخنى افسد قال الجوهري واخنى عليه الدهراقى عليه واهلكه وانشد هذا
البيت ولبد آخر نسور لثمان قبال الجوهري هو منصرف لانه ليس
بمعدول وانما خص بالذكر لانه عمر وضرب به المثل فليل اعمر من لبد واكبر
من لبد ولقمان بن عاد ممن ءامن يهود صلى الله عليه وسلم وهلك قوم

لكفرهم به واهلكهم الله بالريح سبع ليال وثمانية ايام حسوما فلم تدع منهم
 احدا وسلم هود ومن آمن به وارسلت عليهم يوم الاربعاء فلم تسدر
 الاربعاء وعلى الارض منهم حي قال الفضل بن سلمة في كتابه الفاخر
 نودي لقمان بعد هلاك قومه سل تعط فسال عمر سبعة انسر فاعطي
 ذلك وكان ياخذ فرخ النسر من وكرة فلا يزال عنقه حتى يموت وكان
 آخرها لبد وكان لقمان ممن ارسله قوم عاد الى مكة لطلب السقيا من الله
 تعالى وكان عمره يومئذ مائتي سنة فاعطي عمر سبعة انسر فعاش الفس
 وثلثمائة سنة والشاهد في الاولى لا الثانية لا مكان كون الخبر ماضيا
 * قوله ما عدا فتى * اي بكسر التاء اذ هي ملازمة للنقص واما فتى
 بفتحها فتستعمل بمعنى كسر واطغا كما في شرح التسهيل عن الفراء يقال
 فثاته عن الامر كسرته والنار اطفائها وتوهم ابو حيان انه تصحيف من ابن
 ملك واما ذلك فبات بالثاء المثلثة واجيب بانه لا مانع من كون
 مادتين بمعنى واحد * قوله وبات وبانت له ليلة * قال الفارسي
 فبات الاولى تامة ومقتضاه ان الثانية ناقصة بمعنى صاراي وصارت له
 ليلة فله خبر مقدم وليلة اسمها موخر والعائر بالعين المهملة اسم فاعل
 من العور به كون الواو وهو القذا في العين تدمع له وقيل الرمد فالارمد
 صفة مخصصة له على الاول كاشفة على الثاني اي كليلة الشخص ذي
 الطرف الموصوف بما ذكر وقيل اسم عين وهو القذا * قوله لكونه لم
 يكتف بالمرفوع * انما لم يكتف بالمرفوع لان حديثها مقصود اسناده
 الى النسبة التي بين معموليها فمعنى قولك كان زيد عالما وجد اتصاف
 زيد بالعلم والاقتصار على المرفوع غير وافي بذلك فلهذا لم تستغن به
 عن الجزء الثاني وكان الفعل جديرا بان ينسب الى النقصان وقد اشار
 الى هذا المعنى سيبويه بقوله تقول كان عبد الله اخاك فانما اردت ان

ما عدا فتى وزال وليس من
 افعال هذا الباب بجواز استعماله
 تاما ومعنى التمام ان يستغنى
 بالمرفوع عن المنصوب كقوله
 تعالى وان كان ذو عسرة وكقوله
 تعالى فسبحان الله حين تمسون
 وحين تصبحون وكقوله تعالى
 خلدين فيها مادامت السموات
 والارض وقال الشاعر *

وبات وبانت له ليلة

كليلة ذي العائر الارمد

وما فسرنا به التمام هو الصحيح
 وعن اكثر البصريين ان معنى
 تمامها دلالتها على الحدوث
 والزمان وكذلك الخلاف في
 تسمية ما ينصب الخبر ناقصا لم
 سمي ناقصا فعلى ما اخترناه
 سمي ناقصا لكونه لم يكتف
 بالمرفوع وعلى قول الاكثرين *

لكونه سلب الدلالة على الحدث
وتجرد للدلالة على الزمان
والصحيح الاول *

تخبر عن الاخوة فتبين ان كان مسندة الى النسبة فمن ثم ثبت عدم
الاكتفاء بالمرفوع * فواه لكونه سلب الدلالة على الحدث * حاصل
هذا القول انها سميت ناقصة لتقصان مدلولها عن مدلول التامة
بالحدث الداخل في التامة دونها قال المولى عصام وفيه نظر لانهم
لا يسمون افعال المدح والذم ناقصة مع نقصان مدلولها عن غيرها
بازمان ولك ان تقول سميت ناقصة لتقصان عددها بالنسبة الى الافعال
التامة التي تتم بمرفوعها وفيه ما فيه اء ويمكن ان يجاب بان وجه
التسمية لا يلزم اطراة * قوله والصحيح الاول * قال الرضي وما قاله
بعضهم من انها سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر ليس
بشي لان كان في نحو كان زيد قائما يدل على الكون الذي هو الحصول
وخبرة يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اي حصوله فجبي اولا
بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكانك قلت حصل
شي ثم قلت القيام فالفائدة في ايراد مطلق الحصول ثم تخصيصه
كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن مع فائدة اخرى وهي دلالة
على تعيين زمان ذلك الحصول ولو قلت قام زيد لم تحصل هاتان
الفائدتان معا فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييدك في خبرة وخبرة
يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييدك في كان لكن دلالة
كان على الحدث اي الكون وصفية ودلالة الخبر على الزمان المطلق ثلثية
واما سائر الافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال واصبح الدال على
الكون في الصباح وما دام الدال على معنى الكون الدائم وما زال الدال
على الاستمرار وليس الدال على الانتفاء فدلالتهما على حدث لا يدل عليه
الخبر في غاية الظهور فكيف يكون جميعها ناقصا بالمعنى الذي قاله انتهى
هذا وقد استدل في شرح التمهيد على بطلان عدم دلالتها على الحدث

وتجدها للدلالة على الزمان بعشرة ادلة منها انه قد صرح بمصدرها
معملا عملها في قوله *

يبدل وحلم ساد في قومه الفتى * وكونك اياه عليك يسير
ومنها انها لو كانت دلالتها مخصوصة بالزمان لجاز ان تنعقد جملة
تامة منها ومن اسم معنى كما تنعقد منه ومن اسم زمان وفي عدم ذلك
دليل على بطلان ما ذكر ومنها ان الافعال كلها اذا كانت على صيغة
مختصة بزمان معين فلا يمتاز بعضها من بعض الا بالحدث كقولنا اهان
واكرم فانهما متساويان بالنسبة الى الزمان مفترقان بالنسبة الى الحدث
فذا فرض زوال ما به الافتراق وبقي ما به التساوي لزم ان لا يكون
بين الافعال المذكورة فرق ما دامت على صيغة واحدة ولو كان كذلك لم
يكن فرق بين كان زيد غنيا وصار غنيا والفرق حاصل فبطل ما يوجب
خلافه واو كان الامر كذلك لزم تناقض من قال اصبح زيد ظاعنا وامسى
مقيما لانه على ذلك التقدير بمنزلة قوله زيد قبل وقتنا ظاعن مقيم
وانما يؤول التناقض بمراعات دلالة الفعلين على الاصبح والامساء وذلك
هو المطاوب ومنها ان من جملة الافعال المذكورة انفك ولا بد معها من
نافى فلو كانت لا تدل على الحدث الذي هو الانفك بل على زمن
الخبر لزم ان يكون معنى ما انفك زيد غنيا ما زيد غنيا في وقت من
الارقات الماضية وذلك نقيض المراد فوجب بطلان ما افضى اليه ومنها
ان من جملة الافعال المذكورة دام ومن شرط اعمالها عمل كان كونها صلة
لما المصدرية ومن لوازم ذلك صحة تقدير المصدر في موضعها كقولك
جد ما دمت واجدا اي مدة دوامك واجدا فلو كانت دام مجردة من
الحدث لم يقيم مقامها اسم الحدث ومنها ان هذه الافعال لو كانت مجردة ثم عن
الحدث مخصصة للزمان لم يبين منها امر كقوله تعالى كونوا قوامين بالقسط

لان الامر لا يبنى مما لا دلالة فيه على المحدث ومنها ان هذه الافعال لو لم
تكن لها مصادر لم تدخل عليها ان كونه تعالى إلا ان تكونا ملكين لان ان
وصلتها في تاويل مصدر وقد حكى ابو زيد في كتاب الهمزة مصدر
فتى وحكى غيره ظلت افعل كذا ظلولا * قوله وكان * اي هذا اللفظ
من حيث هي لا الناقصة لان من جملة الخصائص الزيادة والزائدة
قسيمتها لا قسم منها والمراد انها تختص بكل واحد من الخصائص التي
تذكر لا باجتماعهن اذ لا يشاركها غيرها في شيء منها واما زيادة امسى
واصبح في قولهم ما امسى ادفاها وما اصبغ ابردها فشاذ * قوله فلا
تحتاج الى مرفوع ولا منصوب * الفرق بين كان الزائدة وبين حرف
الجر الزائد حيث عمل بخلافها ان اختصاص حرف الجر باق بخلاف
كان فان اختصاصها قد زال * قوله ان تكون بلفظ الماضي * علل ذلك
ابو علي بان كان مبني فهو بذلك كالحروف التي تستعمل زائدة كما في
قوله سبحانه وتعالى فيما رحمة من الله لنت لهم ومن في قوله تعالى ما لكم
من الاله غيره واما تكون فانه كالاسماء في الاعراب والاسماء ليس بابيها
الزيادة كذا في شرح الفصول وفيه نظر لان هذه العلة لا تقتضي
الاختصاص بالماضي لوجودها في الامر فمقتضاها جواز زيادتها بلفظ الامر
مع ان ذلك ممتنع ويمكن ان يقال ان التعليل بذلك مبني على القول
بان الامر مقتطع من المضارع وانه مجزوم بلام الامر مقدرة فليتأمل وشذ
زيادتها بلفظ المضارع في قوله *

انت تكون ما جد نيسل * اذا تهب شمال بليسل

* قوله ان تكون بين شيئين متلازمين * وذلك كزيادتها بين الصفة
والموصوف في قوله *

في غرف الجنة العليا التي وجبت * لهم هناك بسعي كان مشكور

من وكان بجواز زيادتها متوسطة
نحو ما كان احسن زيدا *
ش ترد كان في العربية على ثلاثة
اقسام ناقصة فتحتاج الى مرفوع
ومنصوب نحو وكان ربك قديرا
وتامة فتحتاج الى مرفوع دون
منصوب نحو وان كان ذو عسرة
وزائدة فلا تحتاج الى مرفوع ولا
منصوب وشرط زيادتها امران
احدهما ان تكون بلفظ الماضي
والثاني ان تكون بين شيئين
متلازمين *

وبين العاطف والمعطوف بقوله *

في لجة غمرت اباك بحورها * في الجاهلية كان والاسلام
وبين الموصول والصلة في قوله تعالى كيف تكلم سن كان في المهد صبيا
لانهم لم يشكروا ذلك بعد ما كان في المهد بل وهو فيه * قوله ليسا * جارا
وبجروا فلا تزداد بينهما اشدة لاتصال بينهما فكأنهما كلمذ واحدة واما قوله
جواد بني ابي بكر تسمى * على كان المسومة العراب

فشاذ ضرورة * قوله بل انها لم يوت بها للاسناد * اي وان كانت
تدل على الزمان في بعض التراكيب وبه يسقط اعتراض الرضي بانها
كيف تكون زائدة مطلقا وقد دلت على الزمان في بعض المواضع وهذا
الذي ذكره مذهب ابي علي واحتج له بوجوه اولها انها لو كان لها
فاعل لكانت معه جملة والجملة لا تزداد الثاني انها لما زيدت جرت
بجري الحروف وهي لا فاعل لها الثالث انها لو كان لها فاعل يكون
الفصل بين الجار والجور في قوله على كان المسومة العراب بجملة واذا
كانت خالية منه كانت مفردة فلا يتبع الفصل بها قبح الاول وذهب
ابوسعيد السيرافي الى ان الزيادة عبارة عن اختلال الكلام بسقوطها
ولا بد لها من فاعل لانها فعل وهو لا ينفك عن الفاعل * قوله وحذف
نون مضارعها * لم يقل وبن يكون بجواز حذفها لان المقصود ذكر
خواص كان ولا يفيك ما ذكر بخلاف ما اذا اضيف المضارع الى ضمير
كان وحذف هك النون شاذ قياسا لانها من نشس الكلمة لكنه سوغه
كثرة الاستعمال وشبه النون بحرف العلة * قوله وان تكون مجزومة *
اي بالسكون وانما اشترط كون المضارع مجزوما لان الجزم يكون بالحذف
والحذف يانس بالحذف وانما اشترط كونه بالسكون لانه لو كان
يحذف النون لم تحذف نونه لانها انما تحذف لكوهاء اخرها ولما

ليساجارا ولا بجروا كقولك
ما كان احسن زيدا اصله
ما احسن زيدا فزيدت كان
بين ما وفعل التعجب ولا نعني
بزيادتها انها لا تدل على معنى
البتة بل انها لم يوت بها للاسناد
من وحذف نون مضارعها
الجزوم وصلا ان لم يلحقها ساكن
ولا ضمير نصب متصل *

ش تختص كان بامور منها بجيتها
زائدة وقد تقدم ومنها جواز
حذف آخرها وذلك بخمسة
شروط وهي ان تكون بلفظ
المضارع وان تكون مجزومة وان
لا تكون موقوفا عليها ولا متصلة
بضمير نصب ولا بساكن وذلك
كقوله تعالى ولم اك بغيا اصله
اكون فحذفت الضمة للجازم
والواو للساكنين والنون للتخفيف
وهذا الحذف جائز والحذفان
الاولان واجبان ولا يجوز الحذف
في نحول يكن الذين كفروا لاجل
اتصال الساكن بها فهي مكسورة
لاجله فهي متعاضية على الحذف

قوتها بالحركة ولا في نحو ان يكنه فان تسلط عليه لاتصال الضمير المنصوب بها *

والضمائر ترد الاشياء الى اصولها

ولا في الموقوف عليه نص عليه
ابن خروف وهو حسن لان الفعل
الموقوف عليه اذا دخله الحذف
حتى بقي على حرف واحد او
حرفين وجب الوقف عليه
بهاء السكت كقوله عد ولم يعه
فلم يك بمنزلة لم يع فالوقف
عليه باعادة الحرف الذي كان فيه
اولى من اجتلاب حرف لم يكن
لا يقال يلزم مثله في لم يع لان
اعادة الياء يودي الى الغاء الجازم
بخلاف لم يكن فان الجازم انه
اقتضى حذف الضمة لا حذف
النون كما بينا

ص وحذفها وحدها معوضا عنها
ما في مثل اما انت ذا نفر ومع
اسمها في مثل ان خيرا فخير
والتمس ولو خاتما من حديد *
ش من خصائص كان جواز حذفها
ولها في ذلك حالتان فتارة تحذف
وحدها ويبقى الاسم والخبر
ويعوض عنها ما وتارة تحذف مع
اسمها ويبقى الخبر ولا يعوض
عنها شي فالاول بعد ان المصدرية

اتصلت النون بالرفوع لم تصر آخر لان مرفوع الفعل منزل منزلة جزء
* قوله والضمائر ترد الاشياء الى اصولها * اي المستعملة فلا يرد مثل
يدك ودمك لان اصلهما غير مستعمل كذا قيل لكن يشكليه يديه
ودمي اذ لو لم يكن مستعملا لم يرد اليهما شي * قوله وجب الوقف
عليه بهاء السكت * مثل ذلك وقع لابن مالك في الخلاصة قل فيها
وقف بها السكت على الفعل المعلن * بحذف آخر كاعط من سأل
وايس حتما في سوى ما كع او * كيع مجزوما فراع ما رعوا
وقد اعترضه المصنف في التوضيح بقوله وهذا اي وجوب الوقف بهاء
السكت على الفعل الباقي منه حرفان مردود باجماع المسلمين على وجوب
الوقف على نحو ولم الك ومن يوق بترك الهاء فهو مشترك كاللزام فما
كان جوابه فهو جوابه * قوله اصله انطلقت لان كنت منطلقا * قال
الثاني فيه دعوى تكلف بلا دليل لا مكان ان يدعى ان اما ثابتة عن
اسم الشرط وفعله ولا اصل مهمى تذكر شخصا منطلقا اي في حالة ذكر
لانطلاق انطلقت فلما حذف فعل الشرط اي تذكر وحل انفصل الضمير
ومنتظما حل لا خبر كان وهذا نظير ما جوزوه في اما عالم فزيد عالم اي مهذا
تذكر شخصا في حالة كونه عالما اي مذكورا بالعلم فزيد عالم ويدل على
ما ذكرنا بجيئ الفاء في نحو فان قومي لم تأكلهم الضبع فانه منافي
قررة اه كذا في حواشي التوضيح له * قوله للاهتمام به اول قصد
الاختصاص * اي عند كل من النكويين والبيانين ولا وجه لتخصيص
الاول بالنكويين والثاني بالبيانين لان كل واحد منهما يثبت كلا
نهما * قوله ثم حذفت كان * وحسن حذفها ان لا يقع بعدها
مبتدأ فكان بمنزلة فعل محذوف لمحصل ما يدل عليه فان قامت فيه
حذف الصلة قلت قد تحذف نحو ما ان حرا مكانه اي ما ثبت ان

في كل موضع اريد به تعليل فعل بفعل كقولهم اما انت منطلقا انطلقت لان كنت منطلقا فقدمت
اللام وما بعدها على الفعل للاهتمام به اول قصد الاختصاص فصارت لان كنت منطلقا انطلقت ثم حذف الجا
انتم الاكابر من قدامنا

اختصارا ايضا فانفصل الضمير
فصار ان انت ثم زيدت ما
عوضا فصار ان ما انت ثم
ادغمت النون في الميم فصار اما
انت وعلى ذلك قول العباس
ابن مرداس *

حراما مكانه * قوله اختصارا * قال الدنوشري قد يقال من اين جاء
الاختصار وقد عوض عن انظر كنت ما وانت فليتامل قيل توصل فوجد
غير صواب وذلك لان ما حذف ووقع التعويض عنه لفظ كان فتنطوا ما
الضمير فلم يحذف حتى يقع تعويض عنه ولا شك ان كلمته ما اخصر
من كان فليتامل واقول تاملناه فوجدناه غير صواب وذلك لانه لا معنى
لانفصال الضمير بعد حذف العامل الا حذف المتصل والاتيان بالمتصل
عوضه فيكون المحذوف حيثما مجموع الفعل والضمير المتصل المعروض
عنهما ما والضمير المتصل ولا شك ان كنت اخصر منهما فكيف يقال
حذفت كان اختصارا وقد يقال ان الاختصار بالنظر الى كان وحدها
لا المجموع المركب ولا شك انك اذا اعربت كلمة كان وحدها تجد
ما اخصر منها يرشدك الى هذا قوله ثم حذفت كان اختصارا فجعل
الاختصار باعتبارها وحدها فليتامل * قوله فانفصل الضمير * لتعذر
الاتصال لعدم وجود ما يتصل به * قوله ثم زيدت ما عوضا * هو صريح
في ان ما زائدة وفيه بحث لانهم لم يعدوا ما بعد ان المفتوحة من مواضع
زيادة ما وقال الرضي ما في حيثما ليست بزائدة لانه لقطع حيث عن
لاضافة ويعلم من قوله هذا ان الزائد ما لم يتعلق به غرض في الكلام
وجعلها عوضا عن كلمة كان وموجبا لحذفها غرض يمنع زيادتها قاله المولى
عصام وقد يقال المراد بزيادتها زيادتها على اصل التركيب لا انها لم
توت بها لغرض اصلا سوى التاكيد كزيادتها بعد اذ وقوله وموجبا لحذفها
فيه ان موجب الحذف ان قصد الاختصار لا ما فليتامل بقي ان يقال
مقتضى كون ما عوضا عن كان انه لا يجوز الجمع بينهما اذ لا يجمع بين
العوض والمعرض عنه ومقتضى كون الحذف جائزا جواز الجمع فيس كلامه
تناقض ويمكن ان يجاب بان زيادة ما وتعويضها عنها مرتب على حذفها

أبا خراشة أما أنت ذا نفر
 فإن قومي لم تأكلهم الضبع
 أصله لأن كنت فعل فيه ما
 ذكرنا والثاني بعد أن ولو
 الشرطيتين مثال ذلك بعد أن
 قولهم المرء مقتول بما قتل به أن
 سيفاً سيفاً وأن خنجراً فخنجراً
 والناس مجزيون بأعمالهم أن
 خيراً فخيراً وأن شرفشراً وقال *
 لا تقربن الدهرء الـ مطرف
 أن ظالماً أبداً وأن مظلوماً
 أي أن كان ما قتل به سيفاً الذي
 يقتل به سيفاً وأن كان عملهم
 خيراً فجزاؤهم خيراً وأن كنت ظالماً
 وأن كنت مظلوماً ومثاله بعد لو
 قوله صلى الله عليه وسلم التمس
 ولو خاتماً من حديد وقال الشاعر
 لا يامن الدهر ذو بغى ولو ملكاً
 جنوده ضاق عنها السهل والجبل
 أي ولو كان ما يلتصق خاتماً من
 حديد ولو كان الباغي ملكاً *
 ص وما النافية عند الحجازيين
 كليس أن تقدم الاسم ولم يسبق
 بأن ولا بمعمول الخبر إلا ظرفاً

ومفرع عليه كما هو مقتضى العطف بـ ثم في قوله ثم زيدت ما وحينئذ فلا
 يلزم من حواز الذكر والمحذف جواز الجمع بينهما تأمل فسقط ما قيل أن
 المصنف جرى على مذهب المبرد من جواز الجمع بينهما ولا حاجة إلى
 الجواب بأن المراد بالجواز ما قابل لا متناع فيصدق بالوجوب الذي هو
 المراد والثريثة تصرّح بأن ما عوض كما وقع في الحواشي الياسينية
 * قوله أبا خراشة أما أنت ذا نفر * أبا خراشة منادى ومتعلق الجار
 محذوف والتقدير لأن كنت ذا نفر فخرت والضبع بضم الباء السنون
 الجذبة شبهها بالروحش المعروف وفي حواشي اللقاني على التوضيح ما
 نصه تقدير يورث في التركيب ركاًكة وفي المعنى فساداً إذ لا يتجه أن يقال
 فخرت لكونك ذا نفر لأن قومي لم تأكلهم الضبع بل المتجه أن يقال
 مهما تذكر أنت في حال كونك مذكوراً بالنفر فاني مثلك ذو نفر إذ قومي
 لم تأكلهم سنة الجذب حتى تترفع على بقومك ونفرك وهذا يتأدى بكون
 أما نائبة عن مهمى اه ويجوز أن يكون فإن قومي تعليلاً لمحذوف تقديره
 ولا اعتبار بفخرك أو ولا تفخر فإن قومي لم تأكلهم الضبع تأمل * قوله
 ولو * كان عليه أن يقيدها بالتي ما بعدها مندرج فيما قبلها وغاية له
 كائني بدابة ولو حاراً ولا يجوز إلا حشفاً ولو تمرأ وانما كسر المحذف
 بعدهما لأنهما من الأدوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام فيخفف
 بالمحذف وخص ذلك بهما لأن أم أدوات الشروط المجازمة ولو أم أدوات
 الشروط الغير المجزومة كما أن أم بابها وحس يتوسعون في الأمهات
 ما لا يتوسعون في غيرها * قوله مجزيون بأعمالهم * أي بجنس أعمالهم
 إذ الأعمال مجاز عليها لا بها * قوله لا يامن الدهر * لا نافية فما بعدها
 مرفوع أو نهية فما بعدها مجزوم إلا أنه كسر لا لتقاء الساكنين والدهر
 منصوب على الظرفية ومفعول يامن محذوف أي لا يامن الحوادث في

الدهر او المفعولية على حذف مضاف اي لا يامن غدرات الدهر والشاهد
في ولو مكلما حيث حذف كان واسمها بعد لو وجنوده مبتدأ والجملة خبر
والجملة من المبتدأ والخبر صفة لقوله مكلما وفي البيت رد على ابي حيان
حيث اشترط ان لا يكون ما بعد لو اعلاما قبلها فان الملك اعلا * قوله
ولا اعمالها عندهم * قال اللقاني التقييد بالظرف المضاف الى ضميرهم
للاشارة الى ان اعمال غيرهم قد يوجد بدون الشروط او بعضها كاعمال
الفرزدق اياها مع تقدم الخبر في قوله *

فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم * اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر
فليتأمل * قوله ثلاثة شروط * المطابق لما في المتن ان يقول اربعة شروط ويزيدو
وان لا يسبق الاسم بمعمول الخبر * قوله ان يتقدم اسمها على خبرها * فاما قوله
فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم * اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر
فقد اجيب عنه بانه شاذ وبانه تميمي اراد ان يتكلم بلغة اهل الحجاز
ولم يدر ان من شرط العمل عندهم تقدم الاسم على الخبر قال في التصريح
وفيه ان العربي لا يطاوعه لسانه ان ينطق بغير لغته كما قاله سيويه
وفيه ان المعروف انه لا ينطق باللحن واما بغير لغته فلا مانع من ذلك
واجيب ايضا بان مثل مبني على الفتح لاضافته الى المبهم وبان الخبر
محذوف ومثل منصوب على الحال اي ما في الوجود بشر مثلهم وعلى هذا
فما غير عاملة للفصل بينها وبين اسمها بالحال افادة الاشموني في شرح
التوضيح وكان وجهه انها ضعيفة فلا تقوى على العمل مع الفصل لاسيما
بالاجنبي * قوله وان لا يقتربان الزائدة * الضمير في يقتربان عائد
على الاسم واطلاقي الاسم عليه بجاز باعتبار ما كان والاولى المرفوع بعدها
لان المقرون بها ليس اسمها تامل ثم السرف في اشتراط عدم الاقتربان بان
ان تشبه ان النافية لفظا فكان ما دخلت على نفي والنفي اذا دخل على

او بجرورا ولا الخبر بالا نعم
ما هذا بشرا *

ش اعلم انهم اجرؤا ثلاثة من
حروف النفي مجرى ليس في
رفع الاسم ونصب الخبر وهي ما
ولا ولا ولا ولكل منها كلام يخصه
والكلام لان في ما واعمالها عمل
ليس وهي لغة اهل الحجاز وهي
لغة قديمة وبها جاء التنزيل قال
الله تعالى ما هذا بشرا ما حسن
امهاتهم ولا اعمالها عندهم ثلاثة
شروط ان يتقدم اسمها على خبرها
وان لا تقتربان بان الزائدة ولا
خبرها بالا *

النفي افاد لايجاب فصارت ان كالا النافضة لنفي ما في نحو ما زيد
 الا منطلق ويحتمل انما منعت ان العمل لوقوع الفصل بين ما
 ومعمولها بغير الظرف كذا في شرح التسهيل للبدر الدمايني * قوله
 فلذا اهللت في قولهم في المثل ما مسي من اعتب * وذلك لضعفها
 في العمل فلا تتصرف بان تعمل النصب قبل الرفع * قوله لتقدم
 الخبر * قال الدنوشري وهذا غير متعين بل يجوز ان يكون مسي مبتدا
 ومن فاعل اغنى عن الخبر واعتب مع فاعله صلة من اوصفتها والمعرب
 الذي عاد لمسرته بعد الاساءة * قوله وفي قوله بني غدانة * ما ان
 انتم ذهب غدانة بضم الغين المعجمة حي من يربوع والصريف الفضة
 والخزف بفتح الخاء المعجمة وبالفاء لا جر وكل ما عمل من طين والشاهد
 في قوله ما ان انتم ذهب بالرفع فانه اهل ما لا اقترانها بان لبعدها عن
 شبه ليس حينئذ لان ان لا تقع بعدها كما تقدم وقيل لضعفها عن تخطي
 ان واما رواية يعقوب بن السكيت ذهبا بالنصب فخرجة على ان ان
 نافية مؤكدة لما لا موسسة ولا زائدة كافت لها قاله المصنف قلت وهذا
 التخريج انما يتاقى على قول الكوفيين ان ان المقرونة بما هي النافية
 جئ بها بعد ما توكيدا وهو مردود فان العرب قد استعملت ان الزائدة
 بعد ما الموصولة الاسمية والحرفية لشبهها في اللفظ بما النافية فلولم تكن
 ان المقترنة بما النافية زائدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ
 * قوله لا اقتران خبرها بالا * وقع في باب لا العاملة عمل ان من شرح
 التوضيح للعلامة الازهري ما يقتضي ان ما تعمل مع الانتقاض حيث
 اعرب قوله الا وقد عنتهم شئون خبر لا من قوله يحشر الناس لا بين
 ولا ابا وقال ولا يضرا اقترانه بالواو لان خبر الناس يجوز اقترانه بها
 كقول الحماسي امسي وهو عريان وقولهم ما احد الا وله نفس امارة

فلذا اهللت في قولهم في المثل
 ما مسي من اعتب لتقدم الخبر
 وفي قوله بني غدانة ما ان انتم
 ذهب * ولا صريف ولكن انتم
 الخزف * لوجودان المذكورة وفي
 قوله تعالى وما محمد الا رسول قد
 خلت من قبله الرسل وما امرنا
 الا واحدة لا اقتران خبرها بالا *

وكذا وقع في المطول وقد نظم بعضهم ذلك رجزا فقص — قال الامام السعد في المطول * قولا من الاشكال ليس بالخلي خبر ما ان يقترون بـ — لا * يجوز فيه الواو حيث حلا وذا مخالف لما قد حـ رر * وبين اهل العلم قد تقرّر من ان ما اذا بالـ يبطل * نفي لها فانها لا تعمـ قوله وبنوا تميم لا يعملون ماشينا * عدم العمل هو القياس لانه حرف مشترك فحقه ان لا يعمل لانه لو عمل لم يخل حاله من ان يعمل في الاسماء والافعال اوفي احدهما والاول باطل لان الحروف فروع للافعال وثوان لها ومن اليين ان الافعال انما تعمل في الاسم فقط لاني فعل آخر فلو عملت الحروف المشتركة في القبيلين لزادت على الافعال التي هي اصولها والثاني باطل لانه ترجيح من غير مرجح قال في شرح الفصول وعلى هذا اعتمد شيخنا رضي الدين بن جعفر وفيه نظر اذ لقائل ان يقول الترجيح موجود في الاسماء لوجهين الاول انما هو اصل في التغيير الذي هو الاعراب والافعال فروعها في ذلك ولا شبهة في ترجيح الاصل على فرع والثاني ان اعرابها يفيد معاني فيها بخلاف الافعال وكان شيخنا سعد المصري يقول لا يعمل لانه لو عمل فاما ان يعمل فيهما اوفي احدهما والاول فاسد لان الاسم اصل والفعل فرع فينضى اختلافهما الى تنافي حاله اذ عمله في الاصل اصلي وفي الفرع فرعي والثاني كذلك اذ عمله في احدهما لصحة دخوله عليه والاخر اطلبه هذا فما باله معطلا عليه اذ كلامه * قوله تعز فلا شيء على الارض باقيا الخ * تعز بمعنى تصبر والوزر الملسا والواقى الحافظ والشاهد في الشطرين وقيل لا شاهد في الاول لاحتمال ان يكون قوله على الارض خبرا وبقيا حال * قوله وان يكون اسمها وخبرها نكرتين * لعل وجهها نفي الجنس

وبنوا تميم لا يعملون ماشينا ولو استوفت الشروط الثلاثة فيقولون ما زيد قائم ويقرءون ما هذا بشر *

ص وكذا لا النافية في الشعر بشرط تنكير معموليها نحو تعز فلا شيء على الارض باقيا *

ش الحرف الثاني مما يعمل عدل ليس لا كقول الشاعر *

تعز فلا شيء على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا

ولا عملها اربعة شروط ان يتقدم اسمها وان لا يقترون خبرها بالـ وان يكون اسمها وخبرها نكرتين

ان يكون ذلك في الشعر لا في
الشعر فلا يجوز اعمالها في مثل
لا افضل منك احد ولا في نحو
لا احد الا افضل منك ولا في نحو
لا زيد قائم ولا عمرو ولهذا غلط
المتبي في قوله *

اذا الجود لم يورق خلاصا من الاذا
فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا
وقد صرحت بالشرطين الاخيرين
ووكلت معرفة الاولين الى
القياس على ما لان ما اقوى من لا
ولهذا تعمل في الشر وقد اشترطت
في ما ان لا يتقدم خبرها ولا
يقترن بالا فاما اشتراط ان لا
يقترن الاسم بان فلا حاجة له
هنا لان اسم لا لا يقترن بان *

من ولات لكن في الحين ولا
يجمع بين جزءيها والغالب
حذف المرفوع نحو ولات حين
مناس *

ش الثالث ما يعمل عمل ليس
لات وهي لا النافية زيدت
عليها التاء لتانيث اللفظ او
للمبالغة وشرط اعمالها ان يكون

برجحان والوحدة بمرجوحية وكل منهما بالنكرات انسب ولا يرد على ما ذكر
ما وقع في امثلة سيويه ما زيد ذاهبا ولا اخوة قاعدا لان لا لا عمل لها بل
هي زائدة مؤكدة للنفي المستفاد من ما والاسمان بعدها تابعا لمعوي ما
* قوله وان يكون ذلك في الشعر * اي لنقصان مشابهة لا بليس لانها
لنفي الحال ولا للنفي مطلقا بخلاف ما فانها كليس ولم يقيدها ابن الحاجب
بالشعر بل قال وهو اي عمل لا شاذ قال شارحه فيقتصر عمل لا على
مورد السماع ولا يخفى انه حيث كان سماعيا فلا حاجة الى تقييد
بالشعر * قوله وهي لا النافية زيدت عليها التاء * وقال تاج القراء
اعلمها ليس قلبت الياء الفا والسين تاء قال ابن اياز في شرح الفصول
وهو عندي ضعيف لوجهين الاول ان فيه جمع بين اعلالين وذلك مرفوض في
كلامهم لم يجز منه الا ما وسماء الا تراهم لم يدغموا في وطء ووتد فرارا من
حذف الواو التي هي الفاء وقلب العين الى جنس اللام والثاني ان
قلب الياء الساكنة الفا وقلب السين ياء شاذ اذ لا يقدم عليهما الا
بدليل وهو مفقود هنا اه وقوله زيدت عليها التاء اي ليقوى شبهها بالفعل
قال في التصريح وزيادة التاء في لات احسن من زيادتها في ربت
وتمت لانها محمولة على ليس وليس تتصل بها الياء ومن ثم لم تتصل بلا
الحمولة على ان وحركت فرقا بين لحاقها الفعل ولحاقها الحرف وليس
لالتقاء الساكنين كما وقع للفكهي بدليل ربت وتمت فانها فيهما
متحركة مع تحريك ما قبلها وقوله لفظ الحين هذا هو ظاهر كلام سيويه
وبه اخذ بعضهم فقصر عملها على لفظ الحين وحمله بعضهم على غير ظاهرة
وقال المراد بالحين اسم الزمان وهو ظاهر كلام المصنف في الاوضح وابن
مالك في التسهيل حيث قال وتختص بالحين او مرادفه * قوله
والغالب ان يكون المحذوف اسما * لان الخبر محط الفائدة فلا يحذف

اسمها وخبرها لفظ الحين وان يحذف احد الجزئين والغالب ان يكون المحذوف اسما كقوله تعالى ولات
حين مناص والتقدير والله اعلم فنأدى بعضهم بعضا ان ليس الحين حين مناص اي فرار *

وقد يحذف خبرها ويبقى اسمهم
كقراءة بعضهم ولات حين مناص
بالرفع *

ص الثاني ان وان للتأكيد ولكن
للاستدراك وكان للتشديد والظن
وليت للتمني ولعل للترجي او
لاشفاق او للتعليل فينصب
المبتدا اسمالهن ويرفع الخبر
خبرالهن *

ش الثاني من باب نواسخ
المبتدا والخبر ما ينصب الاسم
ويرفع الخبر وهو ستة احرف
ان وان *

* قوله وقد يحذف خبرها * كان القياس ان يكون هذا هو الغالب
بل كان ينبغي ان حذف المرفوع لا يجوز البتة لان مرفوعها محمول على
مرفوع ليس وهو لا يحذف فهذا فرع تصرفوا فيد ما لم يتصرفوا في اصاءه
* قوله كقراءة بعضهم ولات حين مناص بالرفع * اي رفع حين على
انه اسم لات وخبرها محذوف اي ولات حين مناص كائنا لهما وقرى
ايضا شذوذا بجرة على ان لات حرف جر بناء على ما زعمه الفراء من
ان لات تستعمل حرفا جاريا لاسماء الزمان خاصة كمذومند وانشدوا *
طلبنا صاحبنا ولات او ان * واجيب بان الجري في كالاية والبيت على
تقدير من الاستغراقية كقوله *

الا رجل جزاه الله خيرا * يدل على محصلة تبيت
على رواية الجر * قوله ما ينصب الاسم * اي اتفاقا بشروط ان يكون مذكورا وغير
واجب لا ابتداء وغير واجب التصدير الا ضمير الشأن افادة في التصريح
وفي التسهيل ما يقتضي جواز حذف الاسم اذا فهم معناه ونص عبارته ولا
يخص حذف الاسم اذا فهم معناه بالشعر وقل ما يكون المحذوف الا ضمير
الشأن * قوله ويرفع الخبر * اي عند البصريين قال في شرح الفصول وتمسكوا
باشياء منها انها بالاجماع عملت في الاول فوجب ان تعمل في الثاني
بالقياس على عوالم المبتدا والخبر ومنها ان كان ولعل وليت تنصب الحال
وتعمل فيها كقولك كان زيدا اسد مقدما فناصبها كان ومعلوم ان الحال فضلة
في الخبر فاذا عملت في فضله كان عملها فيد اولى ولما ثبت هذا الحكم
في هذه الثلاثة ثبت ذلك فيما عداها وان لم تعمل في الحال لعدم القائل
بالفرق ومنها انه قد زال معنى لا ابتداء مع كان ولكن ولعل وليت فكيف
يرتفع خبرها بما يرتفع به خبر المبتدا واذا ثبت ذلك في البعض ثبت
في باقيها لما ذكرت هذا اقوى مما ذكره وللخصم ان يقول قولكم بانها

لما عملت في الاول فوجب ان تعمل في الثاني بالقياس على عوامل
 المبتدا والخبر غير مسلم وذلك لان منصوب كان عندنا انما هو منصوب
 على الحال وليس بخبر عنها وكذلك المنصوب الثاني في ظننت واذا كان
 الفعل الذي هو الاصل في العمل لا خبر له فالحرف اولى بذلك ولئن
 سلمنا ان منصوب كان خبرها لكن جاز ذلك لاصالتها وتمكنها وهذه
 حروف بعيدة من ذلك فلا يكون لها عمل في الخبر وقولكم ان منها ما
 ينصب الحال والحال زيادة في الخبر فكان عملها في الخبر اولى غير مسلم
 فان الحال فضلة شبيهة بالظرف فيجوز فيها ما لا يجوز في غيرها واذا
 كان كذلك لم يلزم من عملها في الحال عملها في الخبر وقولكم قد زال معنى
 لا ابتداء مع ليت واخواته قلنا هذا على اصلكم وهو ان العامل في المبتدا
 لا ابتداء فاما على اصلنا فلا لان كل واحد من المبتدا والخبر رافع لصاحبه
 وهذا بين اه كلامه رحمه الله * قوله ومعناها التوكيد * اي توكيد النسبة
 وتقريرها في ذهن السامع بحيث لا يتطرق اليه شك ولا انكار سواء
 كانت النسبة ايجابية او سلبية كقوله عز من قائل ان الله لا يظلم الناس
 شيئا وقيل لا تؤكد الا النسبة الايجابية والمؤكد للسلبية لا التبرية ورد
 بالاية المتقدمة ويمكن ان يقال النسبة فيما ذكر ايجابية لان القضية
 موجبة غاية الامر انها معدولة المحمول * قوله او نفيه * قيل طالما توقف
 الناس في فهمه لان ما يتوهم نفيه لا يرفع بل يثبت فاذا قلت ما زيد
 شجاع فيتوهم من نفي الشجاعة عنه انه ليس بكريم فتثبت الكرم له
 ونقول لكنه كريم وقد يوجه بان يقال المراد برفع ما يتوهم نفيه اثباته
 والاوجه ان يقال التوقف انما نشأ من توهم عطف نفيه على ثبوته وليس
 ذلك بل لازم اذ يمكن ان يجعل نائب فاعل فعل محذوف مع مضاف
 ومضاف اليه والتقدير او اثبات ما يتوهم نفيه وانما ارتكبت ذلك

ومعناها التوكيد تقول زيد قائم
 ثم تدخل ان لتأكيد الخبر وتقريره
 فتقول ان زيدا قائم وكذلك ان
 الا انها لا بد ان يسبقها كلام
 كقولك بلغني او اعجبني ونحو
 ذلك ولكن ومعناها الاستدراك
 وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم
 ثبوته او نفيه يقال زيد عالم
 فيوهم ذلك انه صالح فتقول لكنه
 فاسق وتقول ما زيد شجاع
 فيوهم ذلك انه ليس بكريم
 فتقول لكنه كريم *

وكان للتشبيه كقولك كان زيدا
اسد اولظن كقولك كان زيدا
كاتب وليت للتمني وهو طلب
ما لا طمع فيه كقول الشيخ
ليت الشباب يعود يوما
او ما فيه عسر كقول المعدم لايس
ليت لي قنطارا من الذهب
ولعل للترجي وهو طلب الامر
الحبوب المستقرب حصوله
كقولك لعل الله يرزني او لا شفاق
وهو توقع المكروه كقولك لعل زيدا
هالك او للتعليل كقوله تعالى فقولا
له قولا لينا لعله يتذكر او يخشى
اي لكي يتذكر نص على ذلك
الاخفش *

ص ان لم تقتنر بهن ما الحرفية
نحو انما الله واحد الا ليت
فيجوز الامران *

ش انما تنصب هذه الادوات
الاسماء وترفع الاخبار بشرط ان
لا تقتنر بهن ما الحرفية فان
اقتنرت بهن بطل عملهن وصح

تصحها للعبارة وبعد ففي التعريف المذكور نظر من جهة انه غير مانع
لانه يدخل فيه نحو زيد شجاع وانما يخيل فيه بعد قولك زيد شجاع رافع لتوهم
ثبوت كرمه فليتأمل * قوله وكان للتشبيه * اي المؤكد لتركبها عند الجمهور
من الكاف المفيدة للتشبيه وان المفيدة للتاكيد فاصل كان زيدا اسد ان
زيدا كالا سد فتقدمت الكاف على ان ليدل الكلام على التشييد من اول
وهلة وفتحت همزة ان للجار وصارا حرفا واحدا مدلولا بهما على التشييد
والتاكيد اه وبهذا سقط ما قيل ان الذي يفهم من كان على القول بتركبها
التاكيد المشبه لا التشييد المؤكد لان الكاف (١) تفيد تشييد ما دخلت
عليه وقد دخلت على التاكيد المستفاد من ان * قوله وهو طلب ما لا طمع
فيه النح * اورد عليه انه غير مانع لدخول الامر والنهي وغيرهما فيه
حيث كان المطلوب لا طمع فيه او فيه عسر واجيب بان هذا تعريف
بالاعم على مذهب المتقدمين والمراد بالطلب ميل النفس الى حصول المقصود
سواء كان حصوله ممكنا ام لا فلا يرد ان المتمني قد يكون محالا معلوم
لاستحالة والعاقلة لا يطلب ما علم استحالة والتحقيق ان التمني حالة
نفسانية يلزمها الطلب * قوله كقول الشيخ ليت الشباب يعود يوما *
فان عود الشباب لا طمع فيه لاستحالته عادة ان فسر بالقوة والنشاط
الحاصلين قبل الشيخوخة او عقلا ان فسر بالسن الذي لم يتجاوز ثلاثين
سنة * قوله كقول المعدم لايس * ان قلت هذا من النوع الذي قبله
اذ لا طمع للمعدم لايس في ذلك قلت المراد بما لا طمع فيه ما شأنه
ان لا يطمع فيه احد كعود الشباب بخلاف قنطار من الذهب فان
الاطماع تتعلق به غالبا افاده اللقائي * قوله ان لم تقتنر بهن ما
الحرفية * اي الزائدة لتخرج المصدرية فانها لا تبطل العدل * قوله
بطل عملهن * ولهذا سميت كافة لكفها ما اقتنرت به عن العمل

وما احسن قول بعضهم حيث قال * عزلوك لما قلت ما * اعطي وولوا من
بذل * او ما عملت بان ما * حرف يكف عن العمل * قوله
فوالله ما فارقتم قاليا لكم * ولكن ما يقضى فسوف يكون
الحق ان ما موصول اسمي بدليل عود الضمير في يقضى عليها ولو كانت
حرفا كافا لما صح عوده عليها لانه لا يعود إلا على الاسماء فالذي ينبغي
التمثيل به للكافة قول امرئ القيس *

ولكنما اسعى لجد موثـل * وقد يدرك المجد الموثـل امثالي
ويحتمل ان يكون ما موصولا حرفيا فيكون المصدر المنسبك بمعنى اسم
المفعول اي ولكنما المقضى سوف يكون قوله *

اعد نظرا يا عبد قيس لعلـا * اضاعت لك النار الحمار المقيدا
قال ابو حيان في التذكرة صارت لعل بما الكافة حرف ابتداء تقع بعدها
الفعلية والاسمية ولهذا لا تعمل لانها زال اختصاصها بالاسماء وزعم ابن
درستويه ان ما هنا اسم بمنزلة المضمـر الجـهول والجملة تفسيرية ولم يتنزل
شي من الاسماء بمنزلة هذا المضمـر فيكون مثله هذا وعدوا وجوه ما لاسمية
ولم يذكرها هذا ولا وجد له نظير فالتقول به باطل اه كلامه وفي
شرح ابيات الايضاح للفارسي لا تكون ما بمعنى الذي لان القوافي
منصوبة ولا يتقدم خبرها على اسمها ويجوز ان تكون بمعنى الامر والجملة
بعدها في موضع خبرها كما قالوا انما ان افعل اه والبيت من مقطوعة
للفرزدق هجا بها جريرا يخاطب بها عمرو بن التيمي وهي *

رءا عبد قيس خفتـه شورت بها * يدا قابس اهوى بها ثم اخـدا
عسى ان يعيد الموقد النار فالتمس * بعينيك نارا المصـطلي حيث اوـقدا
اعد نظرا يا عبد قيس لعلـا * اضاعت لك النار الحمار المقيدا
حمار كليبين لم يشهدوا بـهـه * ولم يلفوا على الخيل رودا

دخولهن على الجملة الفعلية قال
الله تعالى قل انما يوحى الي انما
الهكم اله واحد وقال تعالى كانما
يساقون الى الموت وقال الشاعر
فوالله ما فارقتم قاليا لكم
ولكنما يقضى فسوف يكون
وقال الاخر *

اعد نظرا يا عبد قيس لعلـا
اضاعت لك النار الحمار المقيدا
ويستثنى منها ليت فانها تكون
باقية مع ما على اختصاصها
بالجملة لاسمية فلا يقال ليت
ما قام زيد *

لعله قتالا

ولا شهدوا يوم النصار ولم تعد * نساوهم منها كميا موسدا
وعبد القيس هذا هو عدي بن الجندب من رهط جرير والخففة التهاب النار
وصوت حريقها وشورت بها اشارت بها ورفعتها وقابس مقتبس واخدا
طفلا يقول رءا التهاب نار او قدحا قابسها ثم اخدها بقطع الوقود عنها
واضأ يستعمل لازما كما في قولك اضاعت النار ومتعديا كما في البيت
اي بين لك ضوء النار الحمار واشار الى انهم ذلت وقلت لا يامنون من
يطرقهم فلذلك قيدوا حمارهم وهذا بخلاف الاخفش بن شهاب الثعلبي
حيث اشار الى كثرتهم وعزتهم بقوله *

وكل اناس قاربوا قيد فحلهم * ونحن خلعنا قيك فهو سارب
وقال ابن جني يهزا به يقول انت صاحب حير فانما اضاعت لك
النار ما تعالجها ولست بصاحب خيل اه وقال الخوارزمي يهجوهم بانهم
يقيدون الاتن لياتوها قاله ابو علي الدقاق وهذا كلام من لم يقف على
سياق الابيات وغفله عن انظ الحمار وروى ابو بكر الصواف بسنك من
ابي زيد الانصاري انه قال كان المفضل اذا لم يرض الجواب انشدا
نظرا يا عبد قيس البيت وقال ابن حبيب بعد قوله الحمار المقيدا يعني
حمارا من حير بني كليب لانهم كانوا اصحاب حير اه راجع ما كتبناه
على شاهد نهج السالك * قوله فلذلك * اي لبقاء اختصاصها
بالاسماء ابقوا عملها قضية كلامه ان المقتضي لعمل هذه الادوات
الاختصاص وهو مخالف لما قاله من ان علت عملها هذا العمل كونها
اشبهت الافعال لفظا ومعنى وان الاختصاص انما يقتضي العمل الخاص
ولهذا جرت بلعل عتيل * قوله قالت الا ليتم هذا الحمام لنا *
البيت للنابعة الذبياني وقبله *

فلذلك ابقوا عملها واجازوا فيها
الا همال حملا على اخواتها وقد
روى بالوجهين قول الشاعر *
قالت الا ليتم هذا الحمام لنا
الى حمامتنا ونصفه فقص

واحكم كحكم فتاة الحي اذ نظرت * الى حمام سراع وارد الشم

وبعد * فحسبوه فالقوة كما زعمت * ستا وستين لم تنقص ولم تزد
فكملت مائة فيها جامتها * واسرعت حسبتها في ذلك العدد
والمراد بفتاة الحي زرقاء اليمامة وباجكم كن حكيما كما كانت هي
حكيمة اذ اصابته ووضعته الشئ موضعه وسراع يحتمل اوله الاعجام من
اسرعت الدواب في الماء تشرع شرعا وشرعا دخلت والاهمال من
اسرع وهذا الثاني امدح في حدة البصر وابلغ في اصابته وكانت ملك
المرأة نظرت الى سرب حمام طائر فيه ست وستون حمامة وعندها حمامة
واحدة * فقالت * ليت الحمام ليه * الى حمامتيه * ونصفه قدير * ثم
الحمام ميه * ثم ان الحمام وقع في شبكة عياد فعد فاذا هوست وستون
حمامة فاذا ضم اليها نصفها مع حمامتها كان المجموع مائة قتال بعض
اصحاب المعاني لما اراد النابغة وصف ملك الحكيمته المحاسبة بسرعة
اصابته شدد الامر وصيغته ليكون ذلك ابلغ في الاصابة وذلك انه جعلها
تحوذ الطير وهو اسرع * متحرك ثم كونه حماما مما يويد هذا الغرض لكونه
اسرع الطير ثم كثرة العدد تقتضي شدة الطيران لان ذلك مظنة استباقها ثم
ورودها الماء مما يوجب المبالغة في الاسراع لانها حالة عطب وحرص
على سرعة الوصول للماء قلت وكون الماء قليلا مما يقتضي شدة الازدحام
انتهى * قوله روي بنصب الحمام * اي على الاعمال ورفعه اي على
الاهمال وقال في شرح التسهيل واجاز سيبويه كون ليت في بيت
النابغة عاملة على رواية الرفع وذلك بان يجعل ما موصولة او موصوفة
والتقدير ليت ما هو هذا الحمام لنا فما اسم ليت وهو مبتدا محذوف
وخبره هذا والجملته صلة ما اوصفتها فليت بهذا التوجيه عاملة في
الروايتين وهي حقيقة بذلك لان اتصال ما بها لم يزل اختصاصها
بالاسماء فاستحقت ليت بقاء العمل دون اخواتها اذ وضعف المصنف

روي بنصب الحمام ورفعه وقولي
ما الحرفية احترازا من ما الاسمية
فانها لا يطل عملها وذلك كقوله
تعالى انما صنعوا كيد ساحر *

في بحث ليت من معني اللبيب الوجه الاول بان حذف العائد المرفوع
 بالابتداء في صفة غير اي مع عدم الطول قليل ويمكن ان يقال ان الصلة
 قد طالت بالصفة * قوله فما هنا اسم بمعنى الذي * ويحتمل ان
 تكون موصولا حرفيا وصنعوا صلتها والمصدر المنسبك اسم ان اي ان
 صنعهم كيد ساحر ولا يجوز ان تكون كافة لان ذلك يوجب نصب كيد
 قاله المصنف في شرح الشذور * قوله ولا رجع الاهمال * اي ويجوز الاعمال
 بقلة قال الدنوشري فان قلت لم قل العمل هنا اي اذا خففت وبطل
 فيما اذا كثرت بما على مذهب سيبويه مع ان العلة في الموضعين زوال
 الاختصاص قلت يمكن ان يقال ان الزوال هناك اقوى لكونه بواسطة
 امر اجنبي وهو ما بخلافه هنا فانه بواسطة اسقاط بعضها اه ومحل جواز
 الوجهين ان وليها اسم فان وليها فعل وجب الاهمال ولا يدعى الاعمال
 وان اسمها ضمير شان والجملة الفعلية خبرها * قوله وان كل لما جميع
 لدينا محضرون * كل مبتدأ واللام لام الابتداء وما زائدة وجميع خبر
 ومحضرون نعتهم ولدينا متعلق به وقد اورد الزمخشري هنا سوالا فقال
 كيف اخبر عن كل بجميع مع ان الفارسي نص على انه لا يجوز ان
 الذاهبة جاريته صاحبها واستشكلوا قوله تعالى فان كانتا اثنتين لانه
 اخبر عن ضمير الاثنين بالاثنتين فلا فائدة فيه. وانتقد بعض الناس على
 الفارسي وقال ان الجارية مضافة ولاضافة تكون بادنى ملازمة. فلا
 تدل اضافة الجارية اليد على انها ملكه بل قد تكون جاريته. فاضافها
 باعتبار الجوار فقط ثم قال صاحبها فافاد انها ملكه. واجاب الزمخشري
 عن السؤال بان كلا لا تقتضي الجمعية بخلاف جميع وهذا قد نص عليه
 ابن عصفور فانه فرق بين اجمع وجميع بان اجمع لا تقتضي جمعية
 ككل بخلاف جميع لكون انما ادعى ذلك في حالة النصب نحو جاء

فما هنا اسم بمعنى الذي وهو في
 موضع نصب بان وصنعوا صلة
 والعائد محذوف وكيد ساحر
 الخبر والمعنى ان الذي صنعوه
 كيد ساحر *

ص كان المكسورة مخففة *
 ش معنى هذا انه كما يجوز الاعمال
 والاهمال في ليتما كذلك يجوز
 في ان المكسورة اذا خففت
 كقولك ان زيد لمنطلق وان زيدا
 لمنطلق والارجح الاهمال قال الله
 تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ
 وان كل لما جميع لدينا محضرون
 وقال تعالى *

الزیدون جميعا اما في الرفع فلا فرق بين جاء الزیدون اجمعون او
جميعهم فما قاله الزمخشري مشكل لان جميع لا يفيد الجمعية الا اذا
انتصب على الحال فيبقى السؤال واردا واجاب الفخر بجواب حسن
وهو انه اذا كان في الخبر زيادة صفة او اضافة او تقييد صح ان يوتى
بلفظ المبتدأ او معناه كقولك الرجل رجل صالح واما الجواب عن لاية
فقد ذكر الحريري في درة الغواص عن ابي علي الفارسي ان مروان بن
سعيد المهلبى سال ابا الحسن لاخفش عن قوله عز وجل فان كانتا اثنتين
فلهما الثلثان مما ترك ما الفائدة في هذا الخبر فقال افاد العدد الجرد
من الصفة قال الحريري واراد مروان بسواله ان الالف في كانتا تفيد
الاثنين فلاي معنى فسر ضمير المثنى بالاثنتين ونحن نعلم انه لا يجوز
ان يقال فان كانتا ثلاثة ولا ان يقال فان كانتا خمسة واراد لاخفش
بقوله ان الخبر افاد العدد الجرد من الصفة اي قد كان يجوز ان يقال
فان كانتا صغيرتين فلهما كذا او كبيرتين فلهما كذا او صالحتين فلهما
كذا او طالحتين فلهما كذا فلما قال فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان افاد
الخبر ان فرض الثلثين للاختين تعلق بمجرد كونهما اثنتين على اي
صفة كانتا عليها من كبر او صغر او صلاح او طلاح او غنى او فقر فقد
تحصل من الخبر فائدة لم تحصل من ضمير المثنى ولعمري لقد ابرع
مروان في استنباط سواله واحسن ابو الحسن في كشف اشكاله اه كلامه
* قوله وان كلاهما ليوفينهم * اللام الاولى موطئة للقسم والثانية مؤكدة
وما زائدة بينهما للتصل وليوفينهم خبران وقيل ما موصول خبران وليوفينهم
جواب قسم محذوف وجلة القسم وجوابه صلة ما والتقدير وان كلا للذين
والله ليوفينهم وقيل ما نكرة موصوفة وجملة القسم وجوابه سدت مسد
الصفة والتقدير وان كلا لخلق موفى عمله وقوي لما بالتشديد والتوین

وان كلاهما ليوفينهم ربك اعمالهم

جميعا كقوله تعالى اكلاما وقرى ان كل على ان ان نافية ولما بمعنى الا قاله
 بعض المفسرين وقرى لما بالتشديد من غير تنوين مع نصب كلا وان هي
 الخففة ولما جازمة ومجزؤها محذوف لما ينقص بدليل ليوفينهم * قوله قرا
 الحرمان وابو بكر بالتخفيف والاعمال * اي وان كانت قراءة الاولين
 بتخفيف الميم من لما وقراءة ابي بكر بتشديدها * قوله منصولة ان بدئت
 بفعل النح * اي للفرق بين ان الخففة والناصفة للمضارع ولما كانت المصدرية
 لا تقع بعدها الجملة الاسمية ولا التي فعلها جامد او دعاء لم يحتاج لفاصل
 اذا وقع بعد الخففة ما ذكر * قوله او نفى * اي بلا او لم او لن
 ولم يحفظ الفصل بما ولما فينبغي ان لا يقدم عليهما الا بسماع قاله الشيخ
 لاثير وقال لا فائدة في الفصل بلا لوقوعها بعد الخففة والمصدرية واجاب
 بان الخففة ان كانت بعد فعل العلم لم تلبس بالمصدرية وان كانت بعد
 فعل الظن جاز ان تكون مخففة وان تكون مصدرية فلا التباس بينهما الا في
 مثل هذا الموضع وهذا لا ينتج شيئا لانها بعد فعل العلم لا يحتاج اليها لعدم
 وقوع المصدرية بعدها وبعد الظن لم تميز لاحتمالهما مع لا * قوله بقيت
 على ما كانت عليه من وجوب الاعمال * ان قيل ما وجه التفرقة بين
 ان وان الخففتين حيث اوجبوا اعمال المفتوحة وجوزوا اعمال المكسورة
 مع ان القياس يقتضي عدم التفرقة لان المشددتين عملتا لشبهتهما
 بالفعل من جهة اللفظ والمعنى كما هو مقرر في موضعه وقد زال بتخفيفهما
 الشبه اللفظي لانه اعتبر فيه فتح آخرهما فان كان نقصان هذا الوجه
 من الشبه مجوزا للاعمال ووجود الشبه المعنوي مجوزا لاعمال فينبغي ان
 يستويا في جواز الوجهين وان كان فوات الشبه اللفظي لا يضر لقوة
 الشبه المعنوي فليستويا في وجوب الاعمال قلنا لما كان بين الجملة الواقعة
 بعد ان الخففة المفتوحة وبينها ارتباط معنوي لانها مع جملتها في تقدير

قرا الحرمان وابو بكر بالتخفيف
 والاعمال *

ص واما لكن مخففة فتهمل *
 ش وذلك لزوال اختصاصها
 بالجملة الاسمية قال الله تعالى وما
 ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين
 وقال تعالى لكن الرسوخون في
 العلم منهم والمؤمنون فدخلت
 على الجملتين *

ص واما ان فتعمل ويجب في
 غير ضرورة حذف اسمها ضمير
 شان وكون خبرها جملة منصولة
 ان بدئت بفعل متصرف غير
 دعاء بقدر او تنفيس او نفى او لو
 ش واما ان المفتوحة فانها اذا
 خففت بقيت على ما كانت
 عليه من وجوب الاعمال لكن
 يجب في اسمها ثلاثة امور *

المفرد اذ هي مصدرية ارادوا ان يكون بينهما ارتباط لفظي ليتطابق اللفظي والمعنوي ولا كذلك المكسورة مع جاتها فافترقا ولا بعد في اختصاص الفرع بما لم يوجد في الاصل لاشتمال الفرع على ما يقتضي ذلك فيد الا ترى ان لات فرع لا وعمل لا قليل وعمل لات مجمع عليه لشدة شبهها باصلها الذي هو ليس من جهة اللفظ والمعنى ولا كذلك لا وبهذا يندفع ما يقال من انه حيث فرق بينهما فينبغي كون التفرقة على الاصل لقوة الاصل بالنسبة الى الفرع * قوله ان يكون ضميرا لا ظاهرا وان يكون بمعنى الشأن وان يكون محذوفا ويجب في خبرهما ان يكون جملة لا مفردا فان كانت الجملة اسمية او فعلية فعلها جامد او فعلها متصرف وهو دعاء لم تحتج الى فاصل يفصلها من ان مثال الاسمية قوله تعالى *

المفرد اذ هي مصدرية ارادوا ان يكون بينهما ارتباط لفظي ليتطابق اللفظي والمعنوي ولا كذلك المكسورة مع جاتها فافترقا ولا بعد في اختصاص الفرع بما لم يوجد في الاصل لاشتمال الفرع على ما يقتضي ذلك فيد الا ترى ان لات فرع لا وعمل لا قليل وعمل لات مجمع عليه لشدة شبهها باصلها الذي هو ليس من جهة اللفظ والمعنى ولا كذلك لا وبهذا يندفع ما يقال من انه حيث فرق بينهما فينبغي كون التفرقة على الاصل لقوة الاصل بالنسبة الى الفرع * قوله ان يكون ضميرا لا ظاهرا وان يكون بمعنى الشأن وان يكون محذوفا ويجب في خبرهما ان يكون جملة لا مفردا فان كانت الجملة اسمية او فعلية فعلها جامد او فعلها متصرف وهو دعاء لم تحتج الى فاصل يفصلها من ان مثال الاسمية قوله تعالى *

الذي ينسره قال بعضهم انما قدروا ضمير الشأن لانهم لما راوها داخله على افعال غير ناسخة وقد تنقروا ان المكسورة لا تدخل الا عليها قياسا للناسخ تخرج عن اصل وضعها بالكلية قدروا في المشتوحة ضمير الشأن لتكون داخله على جملة اسمية فتجري على السنن السابق لانها حينئذ لا تخرج عن اصل وضعها قلت قد يقدح فيه بان المتصور من عدم اخراجها حاصل ايضا باعمالها في ضمير غير الشأن نحو علمت ان ستقوم اذا قدر المحذوف ضمير الخطاب قسنا ابن الحاجب في امالي المسائل المشتقة انما لم يحكم بتقدير ضمير الشأن في العنقثة المكسورة لما ثبت من اعمالها في مثل قوله تعالى وان كلاما ليوفينهم فتعذر اضمار اسمها اذ

ان يكون ضميرا لا ظاهرا وان يكون بمعنى الشأن وان يكون محذوفا ويجب في خبرهما ان يكون جملة لا مفردا فان كانت الجملة اسمية او فعلية فعلها جامد او فعلها متصرف وهو دعاء لم تحتج الى فاصل يفصلها من ان مثال الاسمية قوله تعالى *

لا يكون لها منصوبان فوجب ان لا يقدر لها اسم آخر فان قيل فليقدر
اذا لم تعمل في مثل قولهم ان زيد لقائم فالجواب ما قاله ايضا في
الامالي انه لو قدر لوجب امتناع العمل لتقدير ان يكون لها اسمان
وقد جاز العمل بالاتفاق في زيد وهو ان يقال ان زيدا لقائم وفي امتناع
ذلك خرق للاجماع اهـ ومراده اجماع البصريين قلت انما يتم هذا ان
لوقيل بالتزام تقدير الضمير دائما واما لوقيل الواجب اما تقدير الضمير
او عملها في الظاهر فلا يلزم الحذور ولا تتم الملازمة المذكورة في قوله لوجب
امتناع العمل فتأمل اهـ * قوله ان الحمد لله رب العالمين تقديره انه
الحمد لله الخ * يتأمل في التمثيل بذلك للتحففة مع انه لم يتقدم
عليها ما يدل على اليقين إلا ان يقال اشتراط تقدم اغلبي فان قلت ما
المقصود من قوله تعالى وءاخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين مع ان
اقوال اهل الجنة وفعالهم لا ءاخر لها فان الجنة هي دار البقا قلت قل
المفسرون خاتمة تسبيحهم في كل مجلس ان يقولوا الحمد لله رب العالمين
* قوله وان ليس للانسان إلا ما سعى * خاص بالسيئة بدليل ما في
صحيح مسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال الله عز وجل اذا هم عبدي بحسنة ولم يعملها كتبت لها وان
عملها كتبت لها له عشر حسنات الى سبع مائة ضعف واذا هم بسيئة ولم
يعملها لم اكتبها عليه فان عملها كتبت لها سيئة واحدة والقرء ان دال على
ذلك قال الله تعالى سن جاء بالحسنة فله عشر امثالها وسن جاء بالسيئة
فلا يجزى إلا مثله * قوله والخامسة ان غضب الله عليها * بتخفيف
ان وغضب بصيغة الماضي في قراءة نافع ومعلوم انه من السبع ووقع في
التصريح خلافة وهو سبق قلم وفي هذه القراءة دليل على جواز تفسير ضمير
الشان بالجملة الانشائية وهو المختار من قولين للنكتة * قوله ووجب

ان الحمد لله رب العالمين
تقديره انه الحمد لله
اي الامر والشان فحذفت
وحذف اسمها ووليتها الجملة
الاسمية بلا فاصل ومثال الفعلية
التي فعلها جامد وان عسى ان
يكون قد اقترب اجلهم وان ليس
للانسان إلا ما سعى والتقدير انه
عسى وان ليس ومثال السقي
فعلها متصرف وهو دعاء والخامسة
ان غضب الله عليها في قراءة
من خفف وكسر الضاد فان كان
الفعل متصرفا غير دعاء ووجب
ان يكون مفعولا من ان
بواحد من اربعة وهي قد نحو
ونعلم ان قد صدقتنا ليعلم ان قد
ابلغوا او حرف التنفيس نحو علم
ان سيكون منكم مرضى او حرف
النفي نحو فلا يرون ان لا يرجع
اليهم او لو نحو وان لو استقاموا
وربما جاء في الشعر بغير فصل
كقوله *

ان يكون مفعولا بواحد النح * الحاصل ان الفعل اما ماض او مضارع وكل منهما اما مثبت او منفي فان كان ماضيا مثبتا ففاصله قد او منفيا ففاصله لا فقط وان كان مضارعا مثبتا ففاصله حرف التنفيس او منفيا ففاصله لو او لم او لا ولما اشبهت لوفي الامتناع النافي دخلت على الماضي والمضارع * قوله علموا ان يؤملون فجادوا * اي انهم يؤملون فاسمها محذوف وهو غير ضمير الشأن والسؤل المسؤل * قوله وقد اجتمعوا في قوله بانك ربيع النح * فاق بالخبر في الصدر مفردا وفي العجز جملة والربيع ربيعان ربيع الشهور وليس المراد هنا وربيعة لازمة وهو المراد فربيع الشهور شهران بعد صفرو لا يقال إلا شهر ربيع الاول وشهر ربيع الثاني واما ربيع لازمة فربيعان الربيع الذي يأتي فيه النور والكماة والثاني ما تدرك فيه الثمار والغيث المطر والمربيع بفتح اوله الكثير يقال ارض مريعة مخصبة كثيرة النبات وقد مرع المكان وامرع والشمال بكسر الشاء المثناة الغياث وقبل هذا البيت *

لقد علم الضيف والمعلمون * اذا اغبرافق وهبت شمالا الموملون الذين لا زاد معهم وقوله وهبت شمالا اضمر للريح ولم يجزها ذكر ونصب شمالا على الحال وهناك ظرف زمان وانما وضع ليشار به الى المكان واتسع فيه ومثله في التزليل هنالك الولاية لله الحق هنالك دعا زكرياء ربه قاله ابن الشجري في اماليه ومن خطه نقلته * قوله ويوما توافينا بوجه مقسم * مراد الشاعر مدح امراته فالخطاب لها ومقسم كمعظم اي حسن من التسميم وهو الحسن يقال رجل قسيم الوجه اي جميله وحسنه وتعطوا اي تناول لكنه ضمنه معنى تميل فعداء بالي والوارق بمعنى المورق والسلم بفتحين جمع سلمة وهي شجر العضاة والعضاة بكسر العين والضاد قال في المصباح العضاة ككتاب كل

علموا ان يؤملون فجادوا
قبل ان يسالوا باعظم سؤل
وربما جاء اسم ان ضرورة في
الشعر مصرحا به غير ضمير شأن
فيأتي خبرها حينئذ مفردا وجملة
وقد اجتمعوا في قوله *

بانك ربيع وغيث مريع
وانك هناك تكون الشمال
ص واما كان فتعمل ويقل ذكر
اسمها ويفصل الفعل منها بلم او قد
ش اذا خفت كان وجب
اعمالها كما يجب اعمال ان
ولكن ذكر اسمها اكثر من ذكر اسم
ان ولا يلزم ان يكون ضميرا قال
الشاعر *

ويوما توافينا بوجه مقسم
كان ظبية تعطوا الى وارق السلم
يروى بنصب الظبية على انها
الاسم والجملة بعدها صفة والخبر
محذوف اي كان ظبية عاطية هذه
المرأة فيكون من عكس التشبيه *

شجر له شوك ويروى ناضر من نضروجه بتثليث الضاد اي حسن واراد
 به الخصرة * قوله او كان ضيية مكانها * يعني فيكون الخبر المحذوف
 ظرفا وهو لفظ مكانها قال الدنوشري اي في مكانها من عكس التشبيه
 للبالغة اي انها جميلة جدا فاذا حلت في مكان فكان الظية حلت في
 مكانها لكونها تشبهها اه فتامله مع قول المص على حقيقة التشبيه * قوله
 ويروى برفعها على حذف الاسم * يمكن توجيه الرفع بحذف اسمها
 وتقديره ضمير الشأن وضيية مبتدا وتعطوا خبره وفي الرضي يجوز ان
 يكون ظيية تعطوا اسمية وان يكون تعطوا صفة ظيية واسم كان محذوف
 اي كانها ظيية تعطوا * قوله فالمفرد كقوله كان ظيية في رواية من رفع *
 اورد عليه ان ضمير الشأن لا يخبر عنه بمفرد واجيب بان اسمها ليس
 ضمير شان بل ضمير عائد على المرأة اي كانها ظيية ويجوز ان يكون ضمير
 شان على ان الجملة الاسمية خبرها كما قاله الرضي * قوله والجملة الاسمية
 كقوله كان ثديا حقان * عجز بيت صدره ووجه مشرق النحر ويروى
 وصدر ويروى وخذ مشرق اللون والمشهور جر صدر بواو رب وقال المص
 في شرح ابيات ابن الناظم مرفوع على الابتداء والخبر محذوف اي لها
 ومشرق من اشرق اي اضاء والنحر موضع القلادة من الصدر وثديا
 اي ثديا صاحبه والثدي بالفتح ويكسر خاص بالمرأة او عام ويونث
 والحق بالضم ويقال ايضا حقة قال عمرو بن كلثوم *

وصدر مثل حق العاج رخصا * حصانا من اكف اللامسين

شبه الشدين بالحقين في نهودهما واكتنازهما ولا حاجة الى قول المولى
 صام الدين والحق بالضم وعاء من الخشب والجمع حق والظاهر حقتان
 اذ لا يصح ان يكون تثنية حق جمع وان كان جمع المكسر غير ما على
 صيغة منتهى الجموع يصح تثنيته بتاويل لان المقصود تشبيه الشدين

او كان ظيية مكانها على حقيقة
 التشبيه ويروى برفعها على
 حذف الاسم اي كانها ظيية
 واذا كان الخبر مفردا او جملة اسمية
 لم يحتج لفواصل فالمفرد كقوله
 كان ظيية في رواية من رفع والجملة
 الاسمية كقوله *

وصدر مشرق النحر --- ر

كان ثديا حقان

بحقين في الاستدارة لا بحقين في العظم اذ ليس حسن الثدي بكونه
 عظيما غاية العظم اه واسم كان ضمير عائد على الوجه او الصدر او اللسان
 والجملة الاسمية خبر كذا قال المص في شرح ابيات ابن الناظم فجوز ان
 يكون ضمير شان ولم يوجد لضعفه لانه لا يصار اليه إلا اذا لم يكن للضمير
 مرجع ومنه تعلم ان الاولى ان يقدر الضمير في قوله تعالى فلما كشتنا عنه
 ضرة مركان لم يدعنا الى ضمير للرجل الحدث عنه لا ضمير شان
 خلافا لليضاوي في قوله لاصل كانه لم يدعنا فخفت وحذف الشان
 كقول الشاعر كان ثدياه حقان والعجب من العيني في قوله
 الاستشهاد فيه على تخفيف كان والغاء عملها وحذف اسمها ووقوع
 خبرها جملة واصله كانه والضمير للوجه او للنحر او للسان اه كذا في شرح
 شواهد الرضي للعلامة الشيخ عبد القادر البغدادي ويمكن ان يقال مراده
 بقوله والغاء عملها الغاء عملها في الاسم الظاهر فلا ينافي قوله بعد وحذف
 اسمها واعجب منه انكار ابن الانبار رواية الرفع فيه مع ان سيوريه لم يرو
 غيرها وكذا الزمخشري لم يرو في الفصل غيرها قال في مقام الرد على
 الكوفيين الرواية كان ثدييه حقان وكان ورديه رشاء خائب ولا يجوز
 ان يقال ان الانشاد في البيت كان ثدياه وكان ورداه لانا نقول بل
 الرواية المشهورة النصب هذا كلامه وقال ابن الشجري في اماليه وخفف
 الشاعر واعملها في الاسم الظاهر في قوله وصدر مشرق النحر البيت وانشد
 بعضهم ثدياه رفعا على الابتداء وحقان الخبر والجملة من المبتدأ والخبر
 خبرها واسمها محذوف والتقدير كانه ثدياه حقان اه والذي انشده مرفوعا
 سيوريه قال وروى الخليل ان ناسا يقولون ان بك زيد ماخوذ فقال
 هذا على قوله انه بك زيد ماخوذ وشبهه مما يجوز في الشعر نحو
 قوله وهو ابن صريح الشكري *

ويوما توافينا بوجه مقسم * كان ظيية تعطوا الى وارق السلام
 اي كانها ظيية وقال الاخر * ووجه مشرق النحر كان ثدييه حقان * لانه
 لا يحسن هاهنا إلا الاضمار وزعم الخليل ان هذا يشبه قول الفرزدق *
 فلو كنت ضييا عرفت قرابتي * ولكن زنجي عظيم المشافسر
 النصب اكثر في كلام العرب اه وقوله هذا على قوله انه بك. النخ يريد
 ان اسم ان ضمير شان محذوف واما اسم كان في البيتين واسم لكن في
 بيت الفرزدق فغير ضمير شان ومراده التشديد بمطلق الجواز لا بخصوص
 ضمير الشان بدليل قوله اي كانها ظيية والضمير للمرأة المحدث عنها
 وبدليل بيت الفرزدق قال الا علم الشاهد فيه رفع زنجي على الخبر
 وحذف اسم لكن ضرورة والتقدير ولا كنتك زنجي اه وهذا البيت من
 ابيات سيوريد الخمسين التي لا يعرف لها قائل * قوله وان كان فعلا وجب
 ان يفصل منها النخ * ظاهرة وان كان الفعل دعاء او جامدا والقياس
 على ان يقتضي اختصاص الفعل هنا بغير الجامد والدعاء ليحصل الفرق
 بين كان المخففة وان الناصبة الداخل عليها كاف الجر * قوله كان
 لم يكن بين الجمون الى الصفا * النخ البيت لعمر بن الحارث الجهمي قاله
 تحزنا بعد ما نفى مع عشيرته من مكة شرفها الله الى اليمن كما اشار الى
 ذلك في قوله *

وان كان فعلا وجب ان يفصل
 منها اما بلم او قد فالاول كقوله
 تعالى كان لم تغن بالامس وقول
 الشاعر *
 كان لم يكن بين الجمون الى الصفا
 انيس ولم يسمر بمكة سامر
 والثاني كقوله *

وكنالات البيت من بعد ثابت * بطوف بذاك البيت والخير ظاهر
 فاخرجنا منها المليك بقسرة * كذلك بالانسان تجري المقادير
 على نحن كنا اهلها فابادنا * مصروف الليالي والمجدود العوائير
 والجمون بفتح الحاء جبل بمكة في حضيض مقبرتها والصفاء معروف
 بمعنى البيت كان لم يكن بين اجزاء الجمون منتهية الى الصفا ما يونس
 به ولم يتحدث بالليل فيه متحدث وكان من عادة العرب السدراي

افد الترحل غير ان ركابنا * لما نزل برحاله وكان قد * اي وكان قد زالت فحذف الفعل ص ولا يتوسط خبر من
إلا ظرفا او مجرورا نحو ان في ذلك لعل ان لدينا انكلاش * (١٩١) * لا يجوز في هذا الباب توسط الخبر

بين العامل واسمه ولا تقديمه
عليهما كما جاز في باب كان لا
يقال ان قائم زيدا كما قيل كان
قائما زيدا والفرق بينهما ان
الافعال امكن للعمل من الحروف
فكانت احمل لان يتصرف في
معملها وما احسن قول ابن عيين
يشكو تاخير *

كأنني من اخبار ان ولم يجز
له احد في النحوان يتقدما
ويستثنى من ذلك ما اذا كان
الخبر ظرفا او جاريا ومجرورا فانه
يجوز فيهما ان يتوسط لانهم قد
توسعوا فيهما ما لم يتوسعوا في
غيرهما كما قال الله تعالى ان لدينا
انكالا وجحيما ان في ذلك لعل
لمن يخشى واستغيت بتبهي
على امتناع التوسط في غير مسئلة
الظرف والمجرور عن التنبيه على
امتناع التقديم لان امتناع
الاسهل يستلزم امتناع غير بخلاف
العكس ولا يلزم من ذكر توسطهم
للظرف والمجرور ان يكونوا
يجوزون تقديمه لانه لا يلزم من
تجوزهم في الاسهل تجوزهم

الحديث باليل ولذا خص المسامرة بالذكر * قوله كقوله افد الترحل
النح * قائله النابغة وهوزيد بن معاوية سمي بذلك لكونه نبغ على قومه
بالشعر بعد ما اكبر وافد بوزن فهم معناه قرب ودنى والترحل الرحيل
والركاب الابل ولما نافية وتزل مضارع زال التامة والرحال جمع رحل
وهو مسكن الرجل ومنزله وكان قد اي كان قد زالت وذهبت بقرينة
لما نزل والاستثناء منقطع اي قرب ارتحالنا ولكن رحالنا بعد لم تزل
مع عزنا على الارتحال والشاهد في قوله او كان * قوله فانه يجوز فيهما ان
يتوسط * المراد بالجواز ما قابل الامتناع لا ما قابل الوجوب فيدخل ما
اذا وجب التوسط نحو ان عند هند عبدها وان في تلك الديار اهلها وحكم
معمول الخبر حكم الخبر فلا يجوز تقديمه على الاسم إلا اذا كان ظرفا او
جاريا ومجرورا نحو ان عندك زيدا مقيم وان فيك زيدا راغب ثم ان
العامل في الظرف والجار والمجرور يقدر مؤخرا كما يقدر الخبر وهو غير
ظرف * قوله في الابتداء * المراد به ابتداء الكلام حقيقة او حكما لا
التجرد للاسناد كما توهمه ابو حيان وبنى عليه ان وجوب الكسرح ليس
بجمعا عليه قال بل ذهب بعض اصحابنا الى جواز الابتداء بان المفتوحة
نحو ان زيدا قائم عندي وهو توهم ساقط قيل ومن الابتداء الحكمي الواقعة
وسط كلام المتكلم اذا كانت ابتداء كلام آخر نحو الزم زيدا انه فاضل
فقولك انه فاضل كلام مستأنف وقع علة لما تقدم اه وفيه انه لا تحسن
المقابلة ح بين الواقعة في الابتداء والواقعة بفرد بعد القول اذ هي فرد
من افراد الابتداء الحكمي على هذا التقدير فتأمل * قوله كقوله تعالى انا
انزلناه في ليلة القدر * اشار بتعداد الامثلة الى نوعي الابتداء والضمير في
انزلناه للقرءان واعترض بان فيه الاخبار عن الشيء بنفسه لانا انزلناه من
القرءان الخبر عنه باننا انزلناه واجيب بانه لا محذور في الاخبار عن

في غيره ص وتكسر ان في الابتداء كقوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر وبعد القسم نحو حم والكتاب المين انا انزلناه
والقول نحو قال اني عبد الله وقبل اللام نحو والله يعلم انك لرسوله ش تكسر ان في مواضع احدها ان تنفع في

الشيء بنفسه اذا كان غير مستقل بالخبر وقد يتوقف في كون لا ابتداء
بانا انزلناه حقيقيا لسبق البسمة عليه وخصوصا على القول بان البسمة
آية من كل سورة كذا في الحواشي الياسينية وقد يقال ليس المراد
بالابتداء الحقيقي ان لا يسبقها شيء بالكلية بل ان تقع في اول كلام
منتطع عما قبله ولا شك ان انا انزلناه بهاته المثابة وفيه نظر اذ لا نسلم انها
بهاته المثابة اذ البسمة ولا ابتداء بها بالنظر للسورة فتأمل * قوله
والثاني بعد القسم بان تكون جوابا له سواء كان هناك لام ام لا وانما
وجب كسرهما لان جواب القسم لا يكون إلا جملة ولا يعارض ما هنا
اجازة الوجهين بعد فعل القسم حيث لم تكن اللام كما في قوله *
او تحلفي بربك العلي * اني ابو ذيلك الصبي
لان ما هنا حيث لم يكن فعل القسم ظهرا ولان من فتحها لم يجعلها جوابا
وانما يجعلها مع معموليها منفردا به بواسطة نزع الخافض اي على اني ابو
ذيلك الصبي وقد يقال جواب القسم هو الحلف عليه والجور هنا الحلف
عليه كذا وقع في الحواشي الياسينية ولقائل ان يقول لا يلزم من كونه هو
الحلف عليه بحسب المعنى ان يكون جوابا اصطلاحا لان جواب القسم بحسبه
لا يكون إلا جملة على ان الفعل على الفتح اخبار بمعنى الطلب للقسم لا قسم
اذ الاصل في جوابه ان يكون مذكورا والمفتوحة لا تصلح له لانها في
تاويل مفرد وجواب القسم لا يكون إلا جملة كذا في التصريح وكون
الفعل ليس قسما واضح في مثل البيت المذكور اذ المتكلم بهذا الفعل
ليس مقسما بل طالب من غير ان يقسم واما في نحو دأمت بالله على
كذا فلا مانع من ان يكون قسما ولهذا قال بعض الفقهاء في حلفت
واحلف واقسمت واقسم انه يمين ان نواها او اطلق اه ولا يضر عدم
ذكر الجواب لان الجار والجور قام مقامه وان لم يكن جوابا اصطلاحا

والثاني بعد القسم كقوله تعالى *

حم والكتاب المبين انا انزلناه
يس والقرءان الحكيم انك لمن
المرسلين الثالث ان تقع محكية
بالقول كقوله تعالى قال اني عبد
الله الرابع ان تقع بعدها اللام كقوله
تعالى والله يعلم انك لرسوله والله
يشهد ان المنافقين لكاذبون
فكسرت بعد يعلم ويشهد وان
كانت قد فتحت بعد علم وشهد
في قوله تعالى علم الله انكم كنتم
تختانون انفسكم شهد الله انه
لا اله الا هو وذلك لوجود اللام في
الاولين دون الاخيرين *

ص ويجوز دخول اللام على ما
تاخر من خبر ان المكسورة او
اسمها او ما توسط من معمول الخبر

افادة الشهاب القاسمي * قوله حم والكتاب المبين انا انزلناه * الواو
للطف ان كان حم مقسما به باضمار حرف القسم والا فللقسم والجواب
انا انزلناه لا انا كنا منذرين كما زعم لسبقيته ولسلامته من الفصل لانه على
تقدير كونه جوابا تكون جملة انا انزلناه معترضة بين القسم وجوابه ومن
تتمتها فيها يفرق كل امر حكيم فيلزم الفصل بين اجزاء الاعتراض بالجواب
فتامل * قوله ان تقع محكية بالقول * لان مقول القول لا يكون إلا
جملة او ما يودي معناها ومثل القول في وجوب كسر ان بعك ما هو به
نحو قوله تعالى ام لكم كتاب فيه تدرسون ان لكم فيه لما تخيرون اي
تدرسون فيه هذا اللفظ فان لم تكن محكية بان اجري القول مجرى الظن
وجب الفتح كذا في منهج السالك وذكر المرادي في شرح الالفية انه
يجوز الفتح والكسر قال فمن فتح جعل القول عاملا ومن كسر حكى به
لان الحكاية بعد القول مع استثناء شروط اجرائه مجرى الظن جائزة ولا تنافي
بين الكلامين لان وجوب الفتح عند عدم ارادة الحكاية واجراء القول مجرى
الظن بالنقل وذلك ظاهر * قوله بعدها اللام * اي المعلقة والتخصيص باللام
لان غيرها من باقي المعلقات المتأخرة هنا تفتح معه ان ومثل اللام المعلقة
لام لا ابتداء الداخلة على الخبر قال الرضي رحمه الله وتكسر ايضا اذا
دخلت على مبتدأ في خبره لام لا ابتداء فانها لا تجتمع إلا المكسورة لان
وضع لام لا ابتداء تأكيد مضمون الجملة كان المكسورة فهما سواء في
المعنى اه ويمكن ادخال هذه الصورة في كلام المواف بان يعمم في اللام
والمثال لا يخصص * قوله لوجود اللام * اي المعلقة فان قلت التعليق
خاص بافعال القلوب ويشهد ليس منها فلا يصح التمثيل به هنا فالجواب
ان يشهد بمعنى يعلم فهو ح منها فيصح التمثيل به * قوله على ما تاخر من
خبر ان المكسورة * اشعر تخصيصه بالمكسورة انه لا يجوز دخولها على خبر

ان المفتوحة ولا غيرها من بقية الحروف وهو كذلك قال البدر الدمايني
 في شرح التسهيل اثر قول مولفده يجوز دخول لام لا ابتداء بعد ان المكسورة
 ما نصه لا بعد المفتوحة لان وضع اللام المذكورة لتأكيد الجمل وان المفتوحة
 تصير الجملة بعدها في تاويل مفرد فلو جامعتهما اللام الزم خلاف وضعها
 ولا بعد ليت ولعل وكان باجماع ولا بعد لكن على الصحيح اما الثلاثة
 الاول فلانهن يغيرن معنى الكلام عما كان عليه فزال الكلام الذي كانت
 اللام تدخل عليه واما لكن فان ما بعدها مطلوب لما قبلها وما بعد لا ابتداء
 منقطع عما قبلها فزال التشابه بينهما اه ويحكى ان الحجاج سبق لسانه
 في مقطع والعاديات الى فتح ان فاسقط اللام من قوله لخير كذا في الفصل
 قال ابن الحاجب والحكم على الحجاج بانه اسقط اللام تعمد لا يثبت لانه
 يجوز ان يكون اسقط اللام غلطا كما فتح ان اول الامر غلطا وقد اثبت انه
 فتحها سهوا بقوله ان لسانه سبق فهذا معنى الغلط ثم حكم باستقاط اللام تعمد
 وهذا امر يودي الى الكفر فلا معنى لاثباته من غير ثبوت فان ذلك لا
 يفعله مسلم بقي ان بعض الفضلاء قال والتردد في الاخبار اذا تعددت
 هل تدخل اللام على كل واحد او على واحد وهل هو الاول مما لا يتاقي اذ
 الخبر في هذا الباب لا يتعدد قال ابو حيان والذي يلوح من مذهب
 سيويه المنع وهو الذي يقتضيه القياس لانها انما عملت لشبهها بالفعل
 والفعل لا يقتضي مرفوعين فكذلك هي مع انه لم يسمع في شيء من كلام
 العرب كذا في الهمع وح فمثل قوله تعالى ان الله سميع عليم يجعل الثاني
 صفة الاول وانظر عند تعدد معمول الخبر مع التوسط هل يجوز دخول اللام على
 الجميع او على احدها * قوله فالخبر * اي بشروط اربعة تاخير الخبر عن الاسم
 وكونه مثبتا وغير ماض وغير جملة شرطية وذلك بان يكون مفردا مشتقا او
 جامدا او مضارعا متصرفا او جامدا او ظرفا او مجرورا او جملة اسمية وانما

او الفصل ويجب مع المخففة
 ان اهلكت ولم يظهر المعنى *
 ش ويجوز دخول لام لا ابتداء
 بعد ان المكسورة على واحد من
 اربعة اثنين موخرين واثنين
 متوسطين فاما المتاخران فالخبر
 نحو وان ربك لذو مغفرة ولا سم
 نحو ان في ذلك لعبرة وامسا
 المتوسطان *

دخلت لام الابتداء على المفرد لانه شبهه بالابتداء وعلى المضارع لمشايتهم
 الاسم وعلى الظرف وعديله لانهما في حكم الاسم اذ متعلقهما اما اسم
 او مضارع وعلى الجملة الاسمية لانها مبتدا وخبر ولم تدخل على الخبر
 المتقدم لثلاثا يتوالى حرفا تاكيد ولا على المنفي لثلاثا يجمع بين متماثلين في
 نحول ولن وحل الباقي عليه ولحصول التنافي بين اللام وحروف النفي
 لان الاول للتقرير والاثبات والثاني للرفع والازالة ولا على الماضي لبعده
 شبهه بالاسم ولا على الجملة الشرطية لثلاثا يلتبس باللام الموطية وقال الرضي
 لا تدخل هذه اللام على حروف الشرط فلا تقول ان زيدا لان ضربته
 يضربك لان مرتبة كليهما الصدر فتنافرا اه ولا يشترط في دخولها على
 الخبر عدم تقدم معموله عليه خلافا لابن الناطم قال الله تعالى ان ربهم
 بهم يومئذ لخبير وقد يقال ما في كناية ظرف وهو يتوسع فيه ما لا يتوسع
 في غيره وكان حق هذه اللام ان تدخل اول الكلام لان لها الصدر لكن لما
 كانت للتاكيد وان للتاكيد كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد فزحلوا
 اللام الى الخبر ولم يزحلوا ان لانها عاملة وحق العامل التقدم وانما لم
 يزحلوا اللام في قولهم لهنك قائم بفتح اللام وكسر الهاء التي هي بدل
 من همزة ان لزوال صورة ان فكانهما شيء واحد للتاكيد افاده بعضهم
 وقد يقال كونهما بمعنى واحد لا يقتضي كراهة الجمع اذ يكون ذلك من
 التاكيد اللفظي وهو ليس بمكروه ويمكن ان يجاب بان مدار التاكيد اللفظي
 على اعادة اللفظي الاول بعينه او مرادفه وذلك مثقود هنا لامتناع الترادف
 تدبر بقي ان يقال انه قد وقع الجمع بين حرفين بمعنى واحد في قوله
 تعالى ولسوف يعطيك ربك لان اللام للتاكيد وسوف كذلك لان
 المضارع قبلها كان محتملا الاحمال والاستقبال فلما دخلت سوف عليه
 خلصته للاستقبال واكدت ذلك المعنى فيه وقررته ويجاب بان اللام وان

فمعمول الخبر نحو ان زيدا
لطعامك آكل والضمير المسمى
عند البصريين فصلا *

كانت مؤكدة للنسبة إلا ان سوف ليست كذلك وانما هي مؤكدة لمضمون
الفعل اعني الاستقبال فهما ليسا بمعنى واحد * قوله فمعمول الخبر * اي
المتوسط بين الاسم والخبر او بين الاسم وغيره نحو ان زيدا لطعامك آكل
وان في الدار عندك زيدا جالس وهو يشمل المفعول به وصرح ابن مالك
بجواز دخولها عليه والمفعول المطلق نحو ان زيدا لا جلالا قائم قال ابو
حيان وينبغي ان يتوقف فيهما ولا يقدم عليهما إلا بسماع اه ثم ان
دخولها على معمول الخبر يشترط فيه ان يكون الخبر صالحا لها نحو ان زيدا
لعمرو ضارب فان لم يكن صالحا لم يجز دخولها على معموله المتوسط
نحو ان زيدا عمروا ضرب لان دخولها على المعمول فرع دخولها على
العامل فلو دخلت على معموله مع انها لا تدخل عليه نفسه لزم ترجيح
الفرع على الاصل وخالف في ذلك الاخفش والفراء محتجين بان المانع
قام بالخبر لكونه فعلا ماضيا مثلا دون المعمول وتبعهما المص حيث قال
والقول عندي قول الاخفش والفراء بدليل اجازة البصريين تقديم معمول
الخبر الفعلي على المبتدأ مع حكمهم بامتناع تقديم نفس الخبر المذكور
لان المانع من تقديمه الالباس وذلك لا يوجد في المعمول اه ويشترط
فيه ايضا ان يكون غير حال فان كان حالا لم يجز دخولها عليه فلا يجوز
ان زيدا لراكبا منطلق والفرق بينه وبين المفعول ان المفعول قد ينوب
عن الفاعل فيصير عمدة واذا تقدم على عامله صار مبتدأ واللام تدخل عليه
وقضية هذا الفرق ان التمييز كالحال بناء على الاختار من جواز تقديمه
على عامله اذا كان فعلا متصرفا لانه لا يجوز نيابته عن الفاعل فلا يقع
مبتدأ افاده ابن قاسم في حواشي منهج السالك * قوله والضمير المسمى
عند البصريين فصلا * قال المصنف في معنى اللبيب زعم البصريون
انه لا محل له من الاعراب ثم قال اكثرهم انه حرف بلا اشكال وقال

الخليل اسم ونظيره على هذا القول أسماء لأفعال عند سن يراها غير معمول
 لشيء وال الموصولة وقال الكوفيون له محل ثم قال الكسائي محله بحسب
 ما بعك وقال الفراء بحسب ما قبله فمحله بين المبتدا والخبر رفع وبين
 معمولي ظن نصب وبين معمولي كان رفع عند الفراء ونصب عند
 الكسائي وبين معمولي ان بالعكس اد واستشكل العلامة الدمايني
 قول البصريين انه لا محل له من الأعراب بان الاسم الواقع في التركيب
 لا بد له من اعراب قال ولا يدفع هذا التنظير بأسماء الأفعال بل ما ورد
 على الاول يرد على الثاني وكذا القول في ال الموصولة قال والتنظير بال
 الموصولة يقتضي انها لا محل لها من الأعراب وفيه وقفة لانهم قالوا ظهر
 اعرابها فيما بعدها لكونها على صورة الحرف فلو لا ان لها اعرابا لما ظهر
 انتهى وقوله ثم قال اكثرهم انه حرف قال الرضي لما كان الغرض من الاثبات
 بالفصل دفع التباس الخبر الذي بعك بالصفة وهذا هو معنى الحرف
 اعني افادة المعنى في غيره صار حرفا وانخلع عنه لباس الاسمية فلزم صيغة
 معينة اي صيغة الضمير المرفوع وان تغير ما بعك عن الرفع الى النصب
 لان الحروف عديمة التصرف لكنه بقي فيه تصرف واحد وكان فيه
 حالة الاسمية اعني كونه مفردا ومثنى ومجموعا ومذكرا وموثنا ومتكلما
 ومخاطبا وغائبا لعدم عراقة في الحرفية ومثله كاف الخطاب في هذا
 التصرف لما تجرد عن معنى الاسمية ودخله معنى الحرفية اي افادته معنى
 في غيره وتلك الافادة كون اسم الاشارة الذي قبله مخاطبا به واحدا
 او مثنى او مجموعا مذكرا او مثنى فانه صار حرفا مع بقاء التصرف
 المذكور فيه فان قلت فلنا أسماء كثيرة مفيدة لمعنى في غيرها كالأسماء
 الاستفهامية والشرطية مع بقائها على الاسمية فهلا كان الفصل وكاف
 الخطاب كذلك قلت بينهما فرق وذلك ان أسماء الاستفهام والشرط

دالة على معنى في نفسها ومعنى في غيرها وكاف الخطاب الحرفية لا تدل
إلا على معنى في غيرها وقد تقدم في الاسم ان المحمد الصحيح للحرف
ان يقال هو الذي لا يدل إلا على معنى في غيره ولا يقال هو ما دل على
معنى في غيره وانما سمي فصلا وضمير فصل لانه فصل بين كون ما بعك
خبرا وكونه تابعا وقلنا تابع احسن من قول بعضهم صفة لوقوع الفصل
به في نحو كنت انت الرقيب عليهم مع ان الضمائر لا توصف * قوله
وعند الكوفيين عمادا * لانه يعتمد عليه في معنى الكلام اولانه حافظ لما
بعك حتى لا يستط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من
السقوط قال بعضهم والفصل اخص بهذا الحل فينبغي ان يكون اولى
من تسميته بالعماد اذ كل ما وضع للفصل كناء التانيث والاعراب قد
اعتمد به على المراد منه وليس كل ما يعتمد به في شيء يكون فصلا الا
ترى ان زيدا في زيد قائم معتمد عليه في المراد منه ولم يتصل شيئا
عن شيء واذا كان الفصل اخص كان تسميته فصلا اولى لخصوصه لان
الاخص يكون مشتملا على الاعم ضرورة عدم تعقل الاخص بدون الاعم
فيكون اكثر فائدة اه قلت اشتمال الاخص على الاعم وعدم تعقله بدونه
محله اذا كان الاعم ذاتيا للاخص كالحیوان بالنسبة للانسان واما اذا لم
يكن ذاتيا له كما هنا فلا يلزم اشتماله ولا توقف تعقله عليه فلا يكون
اكثر فائدة كما نبه على ذلك المولى سعد الدين التتازاني في شرح
الشمسية نعم قرر ابن الحاجب في شرح الفصل وجه الاولوية على طريقة
اخرى حيث قال تسمية البصريين له فصلا اقرب الى الاصطلاح لان
الشيء يسمى باسم معناه في اكثر الالفاظ ولما كان المعنى في هذه الالفاظ
الفصل كان تسميتها فصلا احرى من تسميته الكوفيين لها عمادا نظرا
الى ان المتكلم او السامع او هما جميعا يعتمدان به على الفصل بين الصفة

وعند الكوفيين عمادا نحوان هذا
لهو القصص الحق وانا لنحسن
الشافون وانا لنحن المسبحون
وقد يكون دخول اللام واجبا
وذلك اذا خففت ان ثم اهلست
ولم يظهر قصد الاثبات كقولك
ان زيدا نطلق وانما وجب هذا
فرقا بينهما وبين ان النافية كالتى
في قوله تعالى ان عندكم من
سلطان بهذا ولهذا تسمى اللام
الفارقة لانهما فرقت بين النفي
والاثبات فان اختل شرط من
الثلاثة كان دخولها جائزا لا
واجبا *

والخبر فسموها باسم ما يلزمها ويؤدي الى معناها فكانت تسمية
 البصريين اظهر * قوله لعدم الالتباس * قال الدنوشري هذا غير ظاهر
 اذا كانت عاملة وخفي اعراب الاسم بان كان مبنيا او متصورا لوجود
 اللبس اه لا يقال ح يلزم التباس العاملة بالمهمة لانا نقول هذا الالتباس
 مما لا يضر لان المعنى لم يتغير * قوله وظهر المعنى * اي لوجود قرينة
 رافعة لاحتمال انها نافية لفظية او معنوية كان يكون الخبر منفيًا نحو ان
 زيدا لن يقوم لانه يبعد ارادة النافية ح والا لجي بالاثبات افلا
 اللقائي * قوله انا ابن اباة الضيم * الابة جمع اب كقصات
 جمع قاض من ابي اذا امتنع والضيم الظلم ومالك الاول ابو القبيلة
 والثاني نفس القبيلة ولهذا قال كانت وصرفه باعتبار المحي والقرينة على ان
 ان سخفة لا نافية كون المقام مقام مدح كما استفيد من الشطر الاول وجعلها
 نافية ينافي ذلك * قوله النافية للجنس * اي اصفة الجنس وحكمه لان
 النفي في الحقيقة انما هو لحكم الجنس لانه لا يتعاطى بالنسب دون الذوات
 فاذا قلت لا رجل في الدار فالنفي انما هو الاستقرار الذي هو حكم الجنس
 لا له وتسمى لا التبريد ايضا لانها لما نفت جميع افراد الجنس دلت
 على البراءة منه وانما اختصت بهذا الاسم مع ان حقها ان يصدق على
 لا النافية كائنة ما كانت لان التبريد فيه امكن منها في غير التصيص
 على العموم فيها بخلاف لا العاملة عمل ليس فانها وان نفت الجنس
 فانها على سبيل الظهور واعلم ان النكرة بعد لا للاستغراق مطلقا سواء
 كانت عاملة عمل ان او ليس ضرورة انها نكرة في سياق النفي فتعم
 لكن تارة يراد استغراق افرادها مطلقا لا بتقيد اتصافها بالوحدة وهو
 المراد بنفي الجنس وتارة يراد استغراق افرادها بشرط اتصافها بالوحدة
 اي وحدة مدخولها مفردا او مشنئ او مجموعا وهو المراد بنفي الوحدة فاذا

لعدم الالتباس وذلك اذا
 شددت نحو ان زيدا قائم او
 خففت واعملت نحو ان زيدا
 قائم او خففت واهملت
 وظهر المعنى كقول الشاعر *
 انا ابن اباة الضيم من آل مالك
 وان مالك كانت كرام المعادن
 ص ومثل ان لا النافية للجنس
 لكن عملها خاص بالنكرات
 المتصلة بها نحو لا صاحب علم
 ممقوت ولا عشرين درهما عندي
 وان كان اسمها غير مضاف ولا
 شبهه بنى على التشح في نحو لا رجل
 ولا رجال وعليه او على الكسرة في نحو
 لا مسلمات وعلى الياء في نحو
 لا رجلين ولا مسلمين *
 ش يجري مجرى ان في نصب
 الاسم ورفع الخبر لا بثلاثة شروط
 احدها ان تكون نافية للجنس
 والثاني *

قلت لا رجل قائما وكانت لنفي الوحدة كان المراد نفي كل فرد انفراد
عن بقية الافراد مطلقا واذا قلت لا رجلا كان المراد نفي كل
رجلين منفردين عن غيرهما لا مطلقا وقس على ذلك الجمع وتناول في
توكيد نفيه ح في الاول بل رجلا او رجال وفي الثاني بل رجل ورجال
وفي الثالث بل رجلا او رجل واذا اريد نفي الجنس قلت بل امرأة
وكذلك اذا قلت لا رجل بالفتح فانك تتناول في توكيدك بل امرأة ليس
إلا لما علمت من ان لا العاملة عمل ان نص في نفي الجنس وبما ذكرناه
علمت ان المفرد والمتن والجمع سواء في الاستغراق وذهب صاحب
التلخيص الى ان استغراق المفرد اشمل من استغراق المتن والجمع بمعنى
انه يتناول كل واحد من الافراد والمتن يتناول كل اثنين ولا ينافي خروج
الواحد والجمع والجمع يتناول كل جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين
بذليل صحة لا رجلا في الدار اذا كان فيها رجل او رجلا واسار في
المطول الى ردة فراجع ان شئت * قوله ان يكون معمولاها نكرتين *
اما الاسم فلانه على تقدير من الاستغرافية وهي مختصة بالنكرات واما
الخبر فعلى الاصل وقد في شرح النصول فان قيل فهل لا اعملوها في
معرفة فقط دون النكرة وكان يحصل بذلك التشكل لانها فرع في
العمل والمعرفة فرع على النكرة قيل انها المنفي العام المستغرق والتعريف
ينافي العموم فان قيل فهل لا عملت في المعرفة باللام تعريف الجنس
قيل يمكن ان يقال ان اللام التي للعهد هي اقوى اقسام اللام التي في
التعريف فلما امتنع ذلك في العهدية امتنع في الجنسية وعندئذ ان اللام
الجنسية تشيد الاستغراق وكذلك لا هنا فلو اعملوها في معرفة على هذه
الحالة لجمعوا بين حرفين متفقين في المعنى وذلك ممتنع عندهم وفيه نظر
انتهى واعلم ان اشتراط تنكير الاسم ينتش بنحو لا ابا له ولا غلامي له ولا

ان يكون معمولاها نكرتين
والثالث ان يكون الاسم مقدما

مسلمي له فانه جائز دون شذوذ مع انها مضافة الى الضمير واللام مقحمة
 بين المضاف والمضاف له على مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة
 وقد محاب بانها نكرة صورة فقد حصل الشرط في الجملة افادة اللقائي
 وهذا المذهب ضعفه ابن مالك بامور منها قولهم لا اب لي ولا اخ لي فلو
 كانوا قاصدين الاضافة لقالوا لا اب لي ولا اخ لي فيكسرون الباء والخاء
 اشعارا بانهما متصلان بالياء تقديرهما فان اللام لا اعتداد بها على ذلك
 التقدير واجاب ابو حيان في شرح التسهيل بانهم لم يقولوا ذلك لان
 العامل في الضمير من نحو لا اب لي الجر هو اللام لا الاضافة لان اللام
 مجاورة له فهي احق بالعمل ولثلا يلزم قطع حرف الجر عن العمل واذا
 كان العامل حرف الجر لم يلزم كسر ما قبل اللام لاجل الياء لانه لم
 يباشر آخر الابد ولاخ بالاضافة حتى يلزم كسره اه ومنها ان الاضافة
 التي ادعيت في هذه الامثلة المشار اليها اما محضة او غير محضة فان كانت
 محضة لزم كون اسم لا معرفة وهو غير جائز ولا عذر في الانفصال باللام
 لان نية الاضافة المحضة كافية في التعريف مع كونه غير مهميا للاضافة
 نحو وكلا ضربنا له الامثال ولله الامر من قبل ومن بعد وما نحن بسيله
 مهميا للاضافة فهي احق بتاثير نية الاضافة وان كانت غير محضة لزم
 من ذلك مخالفة النظر لان المضاف اضافة غير محضة لا بد من كونه
 عاملا عمل الفعل لشبهه به لفظا ومعنى نحو هذا ضارب زيدا لان وحسن
 الوجه او معطوفا على ما لا يكون الا نكرة نحو رب رجل واخيه وكم ناقة
 وفصيلها ملكة والاسماء المشار اليها بخلاف ذلك فلو كانت اضافتها
 غير محضة لم يلق بها ان يؤكد معناها باقحام اللام لان الموكد معني به
 وما ليس محضا لا يعتنى به فيؤكد فلذلك قبح توكيد الفعل الملغى لانه
 مذكور في حكم المسكوت عنه وايضا لو كانت اضافة الاسماء المشار اليها غير

محضة لكانت كذلك مع غيرها اذ لا شيء مما يضاف اضافة غير محضة
إلا وهو كذلك مع كل عامل ومعلوم ان اضافتها في غير هذا الباب محضة
فيجب ان تكون كذلك في هذا الباب والا لزم عدم النظر اهـ قاله في
شرح التسهيل * قوله والخبر موخرا * اي ولو كان الخبر ظرفا او مجرورا
وكذا معمول خبرها مطلقا لا يتقدم على اسمها لتركيبه معها ولا على المضاف
والشيد به لان شرط العمل اتصال اسمها بها ولا يشترط عدم انتقاض نفيا
كما هو صريح قول الازمعي في شرح التوضيح عند تعرضه لاعراب قوله
يحشر الناس لابنين ولا ابا * إلا وقد عنتهم شـون
وجلته إلا وقد عنتهم شتون خبر لا حال لان واو الحال لا تدخل على
الماضي التالي إلا كما قاله المص في باب الحال من التوضيح لكن صرح
المولى عصام في شرح الكافية باشتراط ذلك وهو القياس وصرحوا به في
باب الاستثناء حيث قالوا ان لا النافية للجنس لا تعمل في موجب
وحيثذ فما في شرح التوضيح مشكل كيف وفيه في ذلك الحل ما يقتضي
ان ما تعمل مع انتقاض نفيا مع انهم مجمعون على خلافه وان وقع في
المطول ما يقتضيه وقد مر لنا التنبيه على ذلك في باب ما فلا تغفل * قوله
اوزائدة لم تعمل شيئا * اي لانها غير مختصة فحقها الاعمال وشذ
اعمالها في قوله *

لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها * اذا للام ذورا احسابها عمرا
وغطفان قبيلة من العرب وذنوب اسمها ولها خبرها وانما عملت مع
كونها زائدة لانها اشبهت النافية لفظا وصورة فلو حظ فيها جانب اللفظ
لا المعنى والدليل على زيادتها ان النفي مستفاد من لو فمستفاد التركيب
اثبات الذنوب لها لان نفي النفي اثبات واذا ثبت الذنوب لها
امتنع اللوم كما هو مقتضى لولا لانها تدل على امتناع جوابها كشرطها

والخبر موخرا فان انخرم الشرط
الاول بان كانت نافية اختصت
بالفعل وجزمه نحولا تحزن ان
الله معنا اوزائدة لم تعمل شيئا
نحو ما منعك الا تسجد اذا امرتك
او نافية للوحدة عملت عمل
ليس نحولا رجل في الدار بل
رجلان وان انخرم احد الشرطين
الاخيرين لم تعمل شيئا *

ووجب تكرارها مثال الاول لا
زيد في الدار ولا عمرو ومثال
الثاني لا فيها غول ولا هم عنها
ينزفون واذا استوفت الشروط فلا
يخلوا اسمها اما ان يكون مضافا
او شبيها به او مفردا فان كان
مضافا او شبهه ظهر النصب فيه
فالمضاف كقوله لا صاحب علم
معتوت ولا صاحب جود مذموم
والشبيه بالمضاف ما اتصل به
شيء من تمام معناه اما مرفوع
به نحو لا قبجحا فعلم ممدوح او
منصوب به نحو لا طالعنا جبلا
حاضرا ومخفوض بخافض يتعلق
به نحو لا خيرا من زيد عندنا
وان كان مفردا اي غير مضاف
ولا شيئا به فانه يبنى على ما
ينصب به لو كان معربا فان كان
مفردا او جمع تكسير

وقوله ووجب تكرارها اما وجوب التكرار في الاول فلجبران ما فاتها
من نفي الجنس الذي لا يمكن حصوله مع المعرفة واما في الثاني فللتبيه
بالتكرار على كونها لنفي الجنس في النكرات لان نفي الجنس تكرر
النفي في الحقيقة افاده الدمايني وهو يدل على ان الغاءها لا يخرجها عن
كونها لنفي الجنس اه وفي المجلس السادس والستين من امالي ابن
الشجري ما نصه متى دخلت يعني لا على معرفة كررت وارتفع لاسم
بالابتداء كقوله لا زيد عندي ولا بكر ومثله في التنزيل لا الشمس ينبغي لها
ان تدرك القمر ولا اليل سابق النهار وانما وجب في هذا النحو تكرارها
لانها جواب لمن قال ازيد عندك ام عمرو فوافق الجواب السؤال فان
قال السائل ازيد عندك واقتصر على الواحد قال الجيب لا واقتصر على
لا او نعم ان كان زيد عندك قال ابو علي ويتبع ان تقول لا زيد عندي
حتى تتبعه بشيء فتقول ولا عمرو اه قوله فان كان مضافا او شبهه ظهر
النصب فيه قال في شرح الفصول وانما كانا معربين لوجوه الاول
ان التركيب فيهما يتعذر بخلافه في المفرد الثاني ان المضاف لا يضمن
معنى من لانه قد تخصص بالمضاف اليه فلا يتدر من المستغرقة داخله عليه
والشبه له اجري مجراه والنال ان المضاف اليه جار مجرى التنوين
ومعاقب له ولا بناء مع التنوين فكذلك مع الجاري مجراه قوله ما
اتصل به شيء من تمام معناه ان اريد بالشئ اللفظ كما هو المتبادر من
الاتصال ففيد ان اللفظ ليس من تمام المعنى وان اريد به المعنى وهو الذي
يكون تاما اي متما ففيد ان المعنى ليس هو المتصل وانما المتصل اللفظ
ويمكن ان يجاب باختصار الاول ووصفه بكونه متما للمعنى من قيل
وصف الدال بوصف المدلول او يكون الكلام على حذف مضاف اي
من مثم متهم معناه وباختصار الثاني ووصفه بالاتصال بجاز من قيل وصف

المدلول بوصف الدال فتأمله بقي ان يقال ان هذا التعريف غير مانع
 لشموله للمنعوت مع انه من قسم المفرد فتأمله * قوله بني على الشئ * انما بني
 له منه معنى حرف الجر لان قولنا لا رجل في الدار مبني على سوال سائل
 محقق او مقدر سال فقال هل من رجل في الدار وكان الواجب ان يقال لا من
 رجل في الدار ليكون الجواب مطابقة للسؤال الا انه لما جرى ذكر من في
 السؤال استغني عنها في الجواب فمحذفت فقل لا رجل فتضمن معنى
 من فبني لذلك افاده بعضهم واورد عليه ان تضمن معنى الحرف عارض
 بدخول لا والتضمن مقتضي للبناء يشترط فيه ان يكون باصل الوضع
 ولذا اعتبر ابن الناطم التركيب مع التضمن واعترضه المص بان التركيب
 لا يصلح علة لاصل البناء وانما يصلح علة للبناء على الشئ لاقتضائه
 التخفيف وانما بني على الحركة ايذانا بعروض البناء وعلى الشئ لاختصاصه
 ولانه اعراب هذا النوع ولذلك بني جمع المونث السالم عند دخول
 لا عليه على الكسر لانه اعرابه وانظر هل يقدر له فتح اذا كان مبني على
 الشئ قبل دخول لا كما قالوا في المذاهب اذا كان مضموما قبل النداء
 فانه يقدر فيه الضم الظاهر انه كذلك اذ لا فرق * قوله فانه يبني على
 الياء * اورد عليه انهم جعلوا صورة المثني في اللذين معارضة لشبه الحرف
 فلذلك اعراب فالتثنية الحقيقية اولى بذلك واجيب بان الشبه هنا
 يتضمن معنى الحرف اقوى من الشبه هناك بالافتقار الى جملة وبان
 التثنية هناك وردت على المبني فاضعفت سبب البناء لان للوارد قوة
 وهنا سبب البناء وارد على التثنية فضعفت لذلك كذا في الحواشي
 الحشاوية وفي جمعه بين كونه على صورة المثني وكونه معربا نظرا للقائل
 بكونه على صورة المثني لا يقول باعرابه والقائل باعرابه لا يقول انه على
 صورة المثني بل هو مثني حقيقة فالجمع بينهما تلغيق ويمكن ان يجاب

بني على الفتح نحو لا رجل ولا
 رجال وان كان مثني او جمع
 مذكرا سالما فانه يبني على الياء
 كما ينصب بالياء تقسول لا
 رجالين ولا مسلمين عندي وان
 كان جمع مونث سالما بني على
 الكسر وقد يبني على الفتحة نحو
 لا مسلمات في الدار *

وقد روي بالوجهين قول الشاعر
لا سابغات ولا جاواء باسلة
تقي المنون لدى استيفاء آجال
ص ولك في نحول ولا قوة
فتح الاول وفي الثاني الفتح
والنصب والرفع كالصفة في نحو
لا رجل ظريف ورفعه فيمتنع
النصب وان لم تتكرر لا او
فصلت الصفة او كانت غير مشددة
امتنع الفتح *
ش اذا تكررت لا مع النكرة
جازية النكرة الاولى الفتح
والرفع فان فتحت فلك في
الثانية ثلاثة اوجه الفتح والرفع

بان العجي على صورة المشى لا ينافي انه مشى حقيقة اذ يطلق على
فرد المشى انه على صورته غاية الامر انه موهوم فالتعليق ممنوع * قوله
وقد روي بالوجهين * ثبوت الوجهين عن العرب في مثل ذلك يطل
قول من عين الكسرا والفتح كابن عصفور ولذا قال ابن خروف لو وقفوا على
السماع ما اختلفوا * قوله لا سابغات ولا جاواء باسلة النح * السابغات
الدروع الواسعات جمع سابغة والجاواء كحمراء عينه همزة الجماعة التي
يعلوها الجاواء اي السواد لكثرة الدروع باسلة بالنصب من البسالة وهي
الشجاعة صفة جاواء * قوله فلك في الثانية ثلاثة اوجه الفتح * على ان لا
فيهما مركبة مع اسمها كما لو انفردت ثم على مذهب سيبويه يجوز ان
يقدر بعدهما خبراهما معا اي لا حول ولا قوة لنا اي موجودان لنا لان
مذهبه ان لا المفتوح اسمها لا يعمل في الخبر فهما في موضع رفع فلا قوة
معطوف على المبتدأ والمقدر مرفوع بانه خبر عنهما جميعا فيكون الكلام جملة
واحدة نحوز يد وعمر وقائمان ويجوز عندك ان يقدر لكل واحد منهما خبر اي
لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين وعلى مذهب
غيره القائل بان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر كما عملت فيه لا الناصبة
اسمها فيجوز ان يقدر لهما معا خبر واحد وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا
اولى والثانية لانهما متماثلان فيجوز ان يعمل في اسم واحد عملا واحدا
كما في ان زيدا وان عمروا قائمان لانهما شيء واحد ويجوز ان يقدر لكل
منهما خبر على حياله * قوله والرفع * اي على ان لا الاولى عاملة عمل
ان ولا الثانية زائدة اي مؤكدة للنفي المستفاد من لا الاولى وما بعدها
معطوف على محل لا الاولى مع اسمها ثم على مذهب سيبويه يجوز ان يقدر
لهما معا خبر واحد لانه خبر مبتدأ وما عطف عليه وعند غيره لا بد لكل واحد
من خبر لئلا يجتمع لا ولا ابتداء في رفع الخبر الواحد ويجوز ان تجعل لا

والنصب وان رفعت فلك في
الثانية وجهان الرفع والفتح *

الثانية عاملة عمل ليس ويمتنع ح تقدير خبر واحد عند سبويه والجمهور
لان الخبر مطلوب للثانية لتعمل فيه النصب عند الجميع وللأول عند الجمهور
والابتداء عند سبويه لعمل الرفع فلو قدر واحد لزم ان يكون خبر واحد
مرفوعا ومنصوبا اه * قوله والنصب * اي على جعل لا الثانية زائدة وعطف
الاسم بعدها على محل اسم لا قبلها ولا يجوز عند سبويه ان يقدرا لهما
خبر واحد بعدهما لان خبر لا حول مرفوع عندك بما كان مرفوعا به قبل
دخول لا وخبر قوة مرفوع بلا لان الناصبة لاسمها عاملة عندك في الخبر
كما يقول غيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو لا يجوز وعند غيره
يجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل عندك لا وحدها ويجوز تقدير
خبر لكل واحد * قوله وان رفعت فلك في الثانية وجهان الرفع والفتح *
اما رفعهما فوجه ان لا الاولى ماغاة لتكررها فما بعدها مرفوع بالابتداء
او عاملة عمل ليس فيكون ما بعدها مرفوعا بها وعلى الوجهين فلنا خبر
عن الاسمين ان قدرت لا الثانية تكرارا الاولى وما بعدها معطوفا فان
قدرت الاولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس او بالعكس فلنا خبر عن
احدهما وخبر الاخر محذوف كما في زيد وعمرو قائم ولا يكون خبرا عنهما
لئلا يلزم محذوران احدهما كون الخبر الواحد مرفوعا ومنصوبا والثاني
توارد عاملين على معمول واحد قاله المص في المغني وقوله وعلى الوجهين
فلنا خبر عن الاسمين فيه نظراذ لا مانع من تقدير خبر لكل من الاسمين
على الوجه الاول اعني كونها ملغاة وكذا على الوجه الثاني اعني كونها عاملة
عمل ليس بل تقدير خبرين عليه اولى لانه ح يحتاج الى الاعتذار عن
توارد عاملين على معمول واحد فانهما مثلان لفظا ومعنى فكانهما عامل
واحد تأمل اه واما رفع الاول وفتح الثاني فوجه ان لا الاولى ملغاة
او عاملة عمل ليس والثانية عاملة عمل ان وتقدير الخبر في هذا الوجه

ويمتنع النصب فتحصل انه
يجوز فتح الاسمين ورفعهما وفتح
الاول ورفع الثاني وعكسه وفتح
الاول ونصب الثاني فهذه خمسة
اوجه في جموع التركيب فان
لم تتكرر لا مع النكرة الثانية لم
يجز في الاول الرفع ولا في
الثاني الفتح بل نقول لا حول
وقوة بفتح لا حول لا غير ونصب
قوة او رفعها قال الشاعر *
فلا اب وابنا مثل مروان وابنه
اذا هو بالجدا ارتدى وتازرا
ويجوز فلا اب وابن واذا كان اسم
لا مفردا ونعت بمفرد ولم يفصل
بينهما بفصل مثل لا رجل
ظريف في الدارج في الصفة
الرفع على موضع لا مع اسمها *

كتقديره في فتح الاول ورفع الثاني * قوله ويمتنع النصب * لان
النصب انما يكون بالعطف على منصوب لفظا او محلا وهو هنا مفتوح
* قوله فهذه خمسة اوجه في جموع التركيب * اي اجمالا واثنى عشر
تفصيلا حاصلة من ضرب ثلاثة في اربعة لان ما بعد لا الاولى اما مبني
على الفتح او مرفوع بالابتداء او بلا على انها عاملة عمل ليس وما بعد
الثانية اما كذلك او منصوب وكلها جائزة الا اثنى عشر وهما رفع الاول على
الانغاء او على افعال لا عمل ليس ونصب الثاني ثم تجوز النحاة هذه
الخمس اوجه المذكورة في مثل هذا التركيب الظاهر انه يحسب قصد
المتكلم واحتمال التركيب لذلك والا فالظاهر انه اذا قصد نفي الجنس
وجب فتح الاول والثاني واذا اريد نفي الوحدة لم يجز الفتح ولعل هذا
مراده * قوله فلا اب وابنا مثل مروان وابنه * تمامه اذا هو بالجدا ارتدى
وتازرا مثل يحتمل ان يكون صفتان يكون خبرا فعلى الاول يحتمل النصب
على اللفظ والرفع على الحال والخبر محذوف وعلى الثاني هو مرفوع لا غير
ولا حذف وانى بالضمير مفردا باعتبار ذلك المذكور واجرى الضمير في
ارتدى وتازرا على لفظ هو والعجب من العيني لم يوجه الافراد في هو وقال
ان الافراد في التعلين كتوله تعالى واذا راوا تجارة اولئها انشؤا اليها ولا
يخفى عدم موافقة المشبه للمشبه به اذ الافراد في الاية اما لان العطف
باو اولان الضمير عائد على الروية المشهومة من راوا وهو الحق وارتدى لبس
الرداء وتازر لبس الازار والاولى لا تيان باذ بدل اذا الا ان يقال اذ للماضي
* قوله واذا كان اسم لا مفردا النح * المراد بالمفرد هنا ما قابل المضاف
وشبهه فيشمل المشي وجمعي المذكور والمؤنث فيجوز في نعتها اذا كان مفردا
بالمعنى المذكور البناء على الياء في الاولين وعلى الكسر في الثالث فتقوله
بعد والفتح اقتصار على حكم الغالب في جزءيات المفرد وهو المفرد في باب

لأعراب لا لأخراج غيره ومحل بناء صفة جمع المذكر السالم على الياء ان كانت مجموعة جمع سلامة وان جمعت جمع تكسير بنيت على الفتح وان كان موصوفها مبنيا على الياء نحو لا بنين ظرفاء وانظروا نعت جمع المونث المبني على الكسر بمفرد حل يجوز ان يركب معه على بنائه على الكسر كما ركب معه على بنائه على الفتح في لا رجل ظريف الظاهر لامتناع لان التركيب يشغل مع الكسر بخلاف الفتح فاذا اريد تركيبه وجب الفتح وعلى هذا يكون محل قولهم يجوز في جمع المونث الوجهان ان لم يركب * قوله فانهما في موضع المبتدا * اورد عليه انه كيف تجعل الكلمتان معا مبتدا مع ان تعريف المبتدا ليس صادقا عليهما اذ هو اسم مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة مسند اليها او صفة معتمدة على نفي او استفهام رافعة لظاهر او ضمير متصل ومجموع لا واسمها ليس اسما مجردا ولا صفة معتمدة واجيب بان لا نسلم انه ليس اسما مجردا بل هو اسم مجرد مركب من كلمتين خمسة عشر في قولك عندي خمسة عشر كذا في الحواشي الثمانية متعبا به ايراد الدماميني المذكور وفيه نظر * قوله والفتح على تقدير انك ركبت الصفة الخ * قيل عليه انه اذا كان تركيب الصفة مع الموصوف متصيا للبناء فلم لم يعتبر في بناء الاسم تركيبه مع لا ليكون بناء الصفة والموصوف على سنن واحد واجيب بان تضمن معنى الحرف اقوى في اقتضاء البناء من التركيب كما هو ظاهر فاعتبر سببا لبناء الاسم ولما لم يوجد ذلك المقتضي في النعت اعتبر سبب بنائه التركيب تدبر انتهى واقول تدبرناه فوجدنا كلا من السؤال والجواب مبنيا على ان التركيب علة للبناء مع انه ليس كذلك بل هو علة للبناء على خصوصية الفتح كما هو ظاهر وعلة البناء كون الوصف من تمام الاسم والاسم وجب له البناء لتضمنه معنى من فصلا كانهما معا متضمنان معناها تدبر ويبدأ يندفع

فانهما في موضع المبتدا والنصب على موضع اسمها فان موضعه نصب بلا العاملة عمل ان والفتح على تقدير انك ركبت الصفة مع الموصوف تركيب خمسة عشر ثم ادخلت لا عليهما فان فصل بينهما فاصل *

ما قيل ان التركيب قبل دخول لا لا يقتضي البناء لان كلا من الاعراب والبناء انما ثبت بعد تركيب الاسم تركيبا يتحقق معه العامل بقي ان يقال ان شان المركب عدم دلالة على معناه الاصلي وهنا ليس كذلك بل كل منهما دال على معناه الاصلي ويمكن ان يجاب بان هذا امر تقديري لا تحقيقي فلا يضر ذلك وانظر هل يقال عند بناء النعت ان مجموع النعت والمنعوت في محل نصب كما هو مقتضى التركيب وجعلها شيئا واحدا والتشبيه بخمسة عشر او يحكم بالعجل على كل قال بعض المحققين الذي يظهر الثاني وفارقت صفة اسم لا صفة المنادى حيث لم تبين كموصوفها بان الصفة هاهنا هي المنفية في المعنى اذ المنفي في قولك لا رجل ظريف هي الظرافة بخلاف صفة المنادى فانها ليست هي المنادى في المعنى اهـ * قوله او كانت الصفة غير مفردة جاز الرفع والنصب * سيأتي ان صفة المنادى اذا كانت مضافة يتعين فيها النصب ولا يجوز رفعها فهلا قيل بذلك في صفة اسم لا اذا كانت مضافة وقد يفرق بان يالو باشرت المضاف لم يكن فيه الا النصب فلذلك وجب نصب صفة ما باشرته بخلاف لا فانها اذا باشرت المضاف لا يتعين فيه النصب دائما بل يجوز فيه الرفع عند التكرار فلم يتعين نصب صفة ما باشرته افادة الدمايني تدبر * قوله ما ينصب المبتدا والخبر * اورد على ذلك حسبت ان زيدا قائم وان يقوم زيد على مذهب سيويه من انه لا حذف في الكلام لا على مذهب المبرد من ان الخبر محذوف والتقدير ثابتا او مستقرا واجيب بانه ليس في العبارة ان هك الافعال لا تدخل الا على المبتدا والخبر واورد ايضا صيرت الطين خزفا وحسبت زيدا عمروا واجيب بما تقدم او بان اصل المفعولين فيما ذكر المبتدا والخبر والاخبار في الاول باعتبار الاول وفي الثاني باعتبار اعتقاد ان

او كانت الصفة غير مفردة جاز الرفع والنصب وامتنع الفتح فالاول نحولا رجل في الدار ظريف وظريفا والثاني نحولا رجل طالعا جبلا وطالع جبلا * ص الثالث ظن وراى وحسب ودرى وخال وزعم ووجد وعلم القليات فتتصبها مفعولين نحو رايت الله اكبر كل شيء ويلغين برجحان ان تاخرن نحو القوم في اثري ظننت وبمساواة ان توسطن نحو في الاراجيز خلت اللوم والخورا * وان وليهن ما اولا او ان النافيات اولام لا ابتداء او القسم او الاستفهام بطل عملهن في اللفظ وجوبا ويسمى ذلك تعليقا نحولنعلم اي الحزبين احصى *

ش الباب الثالث من النواسخ ما ينصب المبتدا والخبر معا وهو افعال التاوب وهو ظن *

نحو وانى لا ظنك يا فرعون مشورا
ورأى نحو انهم يرونه بعيدا ونراه
قريبا وقول الشاعر *

رايت الله اكبر كل شيء
محاولة واكثرهم جنودا
وحسب نحو لا تحسبه شرالكم
ودرى كقوله *

دريت الوفي العهد يا عروفا غتبط
فان اغتباطا بالوفاء حيسد
وخال كقوله *

السمى بالاسمين واحد * قوله نحو وانى لا ظنك يا فرعون مشورا وقوله
نحو لا تحسبه شرالكم * من الامثلة المشهورة بين الطلبة وينحل به اللغز
الذي ذكره ابن الشجري في اماليه. ظننت زيدا الطويل حاضرا ابوه
وحسبت عمروا الوافر العقل مقيما اخوه فزيدا وعمرورا مفعول اول وحاضرا
ومقيما مفعول ثان وابوه في الاول فاعل بحاضر واخوه فاعل بمقيم والضمير
في ابوه عائد على زيد الطويل واخوه على عمرو الوافر العقل وبهذا يظهر
اللغز المشار اليه وهو *

اسمع ابا لازحري ما اقول * عليك فيما نابنا التعويل
مسالة اغفلها الخليل * يرفع فيها الفاعل المفعول
ويضمم الوافر والطويل

والاضمار من الالقاب العروضية والنحوية فهو في العروض لقب زحاف
في البحر المسمى الكامل وهو ان يسكن الحرف الثاني من متفاعلن
فيصير متفاعلا فينقل الى مستفعلن والبحران الملقبان الطويل والوافر
ليس الاضمار من القاب زحافهما فاراد بقوله ويضمم الوافر والطويل
لاضمار النحوي لا الاضمار الذي هو زحاف * قوله نحو انهم يرونه
بعيدا ونراه قريبا * اي يظنون البعث بعيدا اي ممتنعا ونعلمه قريبا
اي واقعا لان العرب قد تستعمل البعد فيما يراد نفيه والقرب في الوقوع
* قوله دريت الوفي العهد يا عروفا غتبط * التاء نائب الفاعل وهو
المفعول الاول والوفي مفعول ثان وهو صفة مشبهة والعهد بالوجه الثلاثة
وعرو منادى مرخم بحذف التاء وفاضتبط جواب شرط مقدر اي ان
دريته فاضتبط من الغبطة وهو ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير ان يريد
زوالها فان اراد زوالها كان حسدا فان قلت كيف قال فاضتبط مع انه
هو المغتبط قلت معنى اغتبط ازداد فيما انت متصف به من الرفاء بالعهد

يخال به راعي الحمولة طائرا
وزعم كقوله *

زعمتني شيخا ولست بشيخ
انما الشيخ سن يدب دببيا
ووجد كقوله تعالى تجدوه عند الله
هو خيرا واعظم اجرا وعلم كقوله تعالى
فان علمتموهن مومنات ومن احكام
هذه الافعال انه يجوز فيها الالغاء
والتعليق فاما الالغاء فهو عبارة
عن ابطال عملها في اللفظ والحل
لتوسطها بين الممولين او تاخرها
عنهما مثال توسطها بينهما كقولك
زيد اظننت عالما بالاعمال ويجوز
زيد ظننت عالم بالاهمال قال
الشاعر *

واطلاق لاغتياب على الازيداد مجاز من اطلاق اسم المسبب على السبب
* قوله يخال به راعي الحمولة طائرا * عجزيت صدره وحلت بيوتي
في يفاع ممنع * وهي من قصيدة للناطقة الذبياني قالها وهو بالشام عند
ملوك بني جفنة بعد ان هرب من النعمان بن المبذر ملك الحيرة لثمة
قذف بها وبلغه ان النعمان قد مرض فتوجع لمرضه لان النعمان كان محسنا
اليه قال الاصمعي وكان النعمان اذا ثقل مرضه حمله الرجال على سريره
واخرجوه الى المواضع النزهة فيخفف ما به والى ذلك يشير في قصيدته فله
الم تر خير الناس اصبغ نعشم * على فتية قد جاوز الحي سائرا
وفيها يقول *

رايتك ترعاني بعين بصيرة * وتبعث حراسا علي وناظرا
وذلك من قول اناك اقوله * ومن دس اعدائي اليك المنابرا
المنابر جمع مبر كمنبر وهي النيمة يقال انه لذو منابر اذا كان ناما
وحلت من المحلول وهو النزول واليفاع المرتفع المشرف ويخال بالبناء
للجهول وراعي نائب الفاعل وهو المفعول الاول قال المرزوقي في شرح
الفصيح والحمولة بالفتح الابل وغيرها مما يحمل ولا يجري على الموصوف
لا يقال دابة حولة فهي كالركوبة وطائرا مفعوله الثاني يقول من شدة
خوفي منك نزلت في مكان ممنع يحسب الراعي عليه طائرا لعلوه
وارتفاعه * قوله وعلم * اي ان كانت بمعنى تيقن او ظن فان كانت
من قولهم علم الرجل اذا انشئت شئته العليا فهو اعلم فهي لازمة وصله
لا فليح وما احسن قول الزمخشري *

واخبرني دهمي وقدم معشرا * على انهم لا يعلمون واعلم
ومذ افلح الجهال ايتنت انني * انا الميم ولايام افلح اعلم
اي كالا فليح لا يمكنها تقديمي كما لا يمكن من ذكر النطق بالميم لكونها

ابا لاراجيز يا ابن اللوم توعدني
وفي لاراجيز خلت اللوم والخور
فاللوم مبتدا موخرو وفي لاراجيز
في موضع رفع لانه خبر مقدم
والغيت خلت لتوسطها بينهما
وهل الوجهان سواء *

شفوية * قوله ابا لاراجيز يا ابن اللوم توعدني النخ * كذا انشك ابن
ملك وقال المعص في شرح ابیات ابن الناطم زعم الحافظ في كتاب
الحیوان ان النحویین وهموا في هذا البيت وان القافية لامية لا رائية
وان الكلمة لاخيرة الفشل لا الخور ولكن الشاعر اقوى اذ رفع وانشد قبله
انا ابن جلا ان كنت تعرفني * ياروب والحية الصماء في الجبل
وكذا قال ابو محمد الاعرابي في فرجة الاديب ورد على السرافي في زعمه
ان البيت لجرير هجا به عمر بن لجا التيمي قال لم يوافق السرافي
الصواب بل اخطا من جهتين الاولى انه نسب البيت لجرير وانما هو
للعين المنقري بكسر الميم وفتح القاف والثانية انه غير القافية من
الفشل الى الخور واخطا من جهة ثالثة وهي انه جعل البيت هجاء لعمر
ابن لجا وهو هجاء لروبة العجاج اه قال المصنف في شرح بانث سعاد
والصواب انهما قصيدتان اه والى هذا ذهب سعيد بن خلف في شرح
ايات سيويه قال والصحيح ان البيت لجرير من قصيدة يهجو بها
عمر بن لجا التيمي وبها *

يا تيم تيم عدي لا ابا لكم * لا يلغينكم في سوءة عمر
واما ايات اللعين المنقري فهي لامية يهجو فيها روبة العجاج وهي انا ابن
جلا البيت ابا لاراجيز يا ابن اللوم البيت وقد راجعت هذه القصيدة
وغيرها من ديوان جرير فلم ار البيت فيها والله اعلم والهمزة للتوينح والانكار
والباء متعلقة بتوعدني ولاراجيز جمع ارجوزة واللوم البخل ومهانة النفس
ودناءة الالباء جميعا فهو ابلغ ما يهجا به وجعله ابن اللوم مبالغة في ذمه
وتوعدني تهددني وخلت هاهنا بمعنى علمت لان المعنى على ذلك ومعنى
البيت انك راجز لا تعرف القصائد والتصرف في انواع الشعر فجعل
ذلك دالا على لوم طبعه وخور نفسه * قوله وهل الوجهان سواء * اي لان

او الاعمال ارجح فيه مذهبنا
ومثال تاخرها عنهما قولك زيد
عالم ظننت بالاهمال وهو لا رجع
باتفاق ويجوز زيدا عالما ظننت
بالاعمال قال الشاعر *

القوم في اثري ظننت فان يكن
ما قد ظننت فقد ظفرت وخابوا
فان القوم مبتدأ وفي اثري في
موضع رفع على انه خبر واهملت
ظن لتاخرها عنهما ومتى تقدم
الفعل على المبتدأ والخبر معاً لم يجر
الاهمال لا تقول ظننت زيد
قائم بالرفع خلافاً للكوفيين واما
التعليق فهو عبارة عن ابطال عملها
لفظاً لا محلاً لا اعتراض ماله صدر
الكلام بينها وبين معمولها والمراد
بماله صدر الكلام ما النافية كقولك
علمت ما زيد قائم وقال الله تعالى
لقد علمت ما هولاء ينطقون فهولاء
مبتدأ وينطقون خبره وليساً مفعولاً
اولاً وثانياً ولا النافية كقولك
علمت لا زيد قائم ولا همروا
النافية كقولك تعالى وتظنون ان
لبثتم إلا قليلاً اي ما لبثتم إلا قليلاً

ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له فكل منهما مرجح قاله
ابو حيان * قوله او الاعمال ارجح * اي لان العامل اللفظي اقوى من
الابتداء ومحل جواز الغاء المتوسط والمتاخر اذا لم تؤكد فان أكد بالمصدر
لم يحسن الغاوة قال الرضي وتأكيد الفعل الملقى بمصدر قبيح لان
التوكيد دليل الاعتناء بذلك والغاء ظاهر في ترك الاعتناء به وزعم ابن
خروف انه انما قبح ذلك من جهة انك تكون قد الغيت الظن واهملت
والغاء والاعمال متدافعان وهذا الذي ذهب اليه باطل بدليل انك
تقول زيد ظننت اليوم منطلق فتعمل ظننت في الظرف وتلغيه عن
المفعولين ولا يستقبح فاو كانت العلة ما ذكر لا يستقبح هذا قاله ابن
حيان في شرح التسهيل واشترط لجواز الغاء ان لا تدخل لام الابتداء
على الاسم فلا يجوز لزيد قائم ظننت ولا لزيدا ظننت قائما وان لا يكون
الفعل منفيًا فلا يجوز لزيد قائم لم اظن قال ابن قاسم وفيه نظر ووجهه
انه يبطله قوله وما اخال لدينا منك تنويل وقول ابي حيان ان ادات
النفي فيه داخلته على ما بعد اخال مردود اه * قوله وقال الله تعالى لقد
علمت ما هولاء ينطقون * قال الشهاب القاسمي ان قلت بم يشرق
الاعمال والغاء في مثل ذلك مما لا عراب له قبل التعليق قلت جملة هولاء
ينطقون قبل التعليق لا محل لها بل لا جزائها وبعد التعليق لا محل لجزائها
بل لها تأمل * قوله كقولك تعالى وتظنون ان لبثتم إلا قليلاً * في شرح
الافية لابن عقيل قال بعضهم ليس هذا من التعليق في شيء لان شرط
التعليق انه اذا حذف المعلق تسلط العامل على ما بعده فينصبه مفعولين
نحو ظننت ما زيد قائم فلو حذفيت ما قلت ظننت زيدا قائما ولاية
الكرامة لا يتأتى فيها ذلك لانك لو حذفيت المعلق وهو ان لم يتسلط وتظنون
على لبثتم هكذا زعم هذا القائل ولعله مخالف لما هو كالمجمع عليه من انه لا

يشترط في التعليق هذا الشرط الذي ذكره وتمثيل النحويين التعليق
بالاية وشبهها يشهد لذلك اه كلامه * قوله ولام لا ابتداء * قيل عليه
ان علة تعليق هذه الحروف الافعال عن العمل كونها لا تدخل الا على
جمله ولام لا ابتداء تدخل على المفرد نحو ان زيدا لقائم فكيف تجعل
من المعلقات واجيب بان دخولها على المفرد فيما ذكر عارض لاجل اصلاح
اللفظ كما تقدم والاصل دخولها على الجملة * قوله ولقد علموا من اشتراه *
من مبتدا اول وخلاق مبتدا ثان مجرور بمن الزائدة وله خبر والجملة خبر
من اشتراه وجملة من اشتراه في محل نصب مدت مسد مفعولي علموا
لوجود المعلق وهو ولام لا ابتداء لان لها الصدر فلا يتخطاها العامل وانما
تخطاها في باب ان فرغ الخبر لانها موحدة من تقديم لاصلاح اللفظ
فضعفت * قوله ولقد علمت لتاتين منيتي * النخ اللام في لتاتين لام
جواب القسم والقسم وجوابه في محل نصب لوجود المعلق فالمعلق عنه
ليس الجواب فقط حتى يرد ان الجواب لا محل له والمعلق عنه العامل له
محل فيتناهيان ويمكن ان يجاب بان الاختلاف الاعتباري كاف في كون
الجملة لها محل من الاعراب ولا محل لها كما نصوا عليه في نحو من يقيم اكرمه
فجملة اكرمه لا محل لها من حيث هي جواب لشرط جازم لم تقترون بالفاء
ولها محل من حيث هي خبر المبتدا على القول بان جملة الجزاء هي الخبر
هذا واورد ان لام القسم متأخرة عن القسم فكيف تكون معلقة له واجيب
بانه لما كان المقصود به تأكيد الجواب كان معه كالشيء الواحد وكان
المصدر عليه متصدا على القسم * قوله لان الاستفهام له الصدر * قال
الرضي في باب المبتدا وانما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني
ونحو ذلك مما يغير معنى الكلام مرتبة التقدم لان السامع يبني الكلام
الذي يصدر بالمغير على اصله فلو جوز ان يهي بعك ما يغير لم يدر السامع

ولام لا ابتداء نحو علمت لزيد
قائم وقوله تعالى ولقد علموا من
اشتراه ماله في الاخرة من خلاق
ولام القسم كقول الشاعر *

ولقد علمت لتاتين منيتي

ان المنايا لا تطيش سهامها

والاستفهام كقوله ولقد علمت ازيد

قائم وكذلك اذا كان في الجملة

اسم استفهام سواء كان احد

جزءي الجملة او كان فضله

فالاول نحو قوله تعالى ولتعلمن

اينا اشد عذابا وابقى والثاني

كقوله تعالى وسيعلم الذين ظلموا

اي منقلب ينقلبون اي اي

انقلاب ويعلم معلقة عن الجملة

باسرها لما فيها من اسم استفهام

وهو اي وربما توهم بعض الطلبة

انتصاب اي يعلم وهو خطأ لان

لا استفهام له الصدر فلا يعمل فيه

ما قبله وانما سمي هذا الاهمال

تعليقا لان العامل في قولك علمت

ما زيد قائم *

عامل في الحال وليس عاملا في
اللفظ فهو عامل لا عامل فشيء
بالمرأة المعلقة التي هي لا مزوجة
ولا مطلقة والمرأة المعلقة هي التي
اساء زوجها عشرتها والدليل على
ان الفعل عامل في الحال انه
يجوز العطف على محل الجملة
بالنصب كقول كثير *

وما كنت ادري قبل عزة ما البكا
ولا موجعات القلب حتى توات
فعطف موجعات بالنصب على
محل قوله ما البكا الذي علق عن
العمل في قوله ادري *

ص باب الفاعل مرفوع كقوام
زيد ومات عمرو ولا يتاخر عامله
عنه ولا يلحقه علامة تشنية ولا جمع
بل يقال قام رجلان ورجال ونساء
كما يقال قام رجل وشذيت عاقبون
فيكم ملائكة بالليل او مخرجي هم
وتلحقه علامة التانيث ان كان
مؤنثا كقامت هند وطلعت
الشمس ويجوز الوجهان في مجازي
التانيث الظاهر نحو قد جاء تكم
مؤنثة من ربكم وفي الحقيقي

اذا سمع بذلك المغير اذ راجع الى ما قبله بالتغييرام مغير لما سيجي
بعد من الكلام فيتشوش بذلك ذهنه اه وقال العضد في ابحاث
التخصيص قياس الشرط ان يكون صدر جملة من مقدم عليهما لان الشرط
نوع من الكلام فحقه ان يشعر به من اول الامر ليعلم نوعه اجالا ثم
شخصه تفصيلا كما فعلوا ذلك في الاستفهام والعرض والتعني والنهي
انتهى * قوله عامل في الحال * اي محل الجملة بعد ان كان قبل وجود
المعلق عاملا في لفظ كل من الجزئين او محله وانما عمل المعلق في محل
الجملة لان ذلك الافعال انما تطلب بحسب الاصل الجملة اذ متناولها
الاحداث المضافة الى الذوات كقيام زيد في قولك طمت زيدا قائما
والذي يفيد ذلك بحسب الاصل الجمل فحيث امتنع عملها في
الجزئين لوجود المعلق رجعت الى الاصل * قوله والمرأة المعلقة التي
اساء زوجها عشرتها * في بعض المحاشي المرأة المعلقة التي فقد زوجها
فقوله التي هي لا متزوجة اي بحسب الظاهر لفقد زوجها ولا مطلقة لعدم
قدرتها على الزواج اه * قوله وما كنت ادري قبل عزة ما البكا * قبل طرف
متعلق بادري وموجعات معطوف على محل ما البكا وهناك جزء آخر مقدر
تقديره ما هي والا لزم عمل ادري في مفرد وذلك لا يجوز ويبين لك
ان المعطوف جملة قول الرضي ولا مانع من عطف جملة اخرى منصوبة
الجزئين على الجملة المعلق عنها الفعل اه وهذا مراد حفيد المص بقوله
اعلم انك اذا عطفت على محل الجملة انما تعطف مفردا في معنى الجملة
لا اي مفرد كان ثم مثل لما في معنى الجملة بالبيت فمراده بكونه في معنى
الجملة انه لدلالته بمعونة المقام على ذلك المحذوف صار كالجملة قال المص
في مغني اللبيب ولك ان تدعي ان البكاء مفعول وان ما زائدة وان
الاصل ولا ادري موجعات فيكون من عطف الجمل او ان الواو للحال

المتصل نحو حضرت القاضي امرأة
والمتصل في باب نعم وبئس نحو
نعمت المرأة هند وفي الجمع نحو
قالت لا عراب الا جمعي
التصحيح فكفرديهما فحرقام
الزيدون وقامت الهندات
وانما امتنع في الشر ما قامت إلا
هند لان الفاصل مذكر محذوف
كحذفني فحوا واطعام في يوم
ذي مسغبة يتيما وقضي الامر
واسمع بهم وابصرو ويمتنع في
غيرهم *

ش لما انقضى الكلام في ذكر
المبتدا والخبر وما يتعلق بهما من
ابواب النواسخ شرعت في ذكر
باب الفاعل وما يتعلق به من
باب النائب وباب التنازع
وما يتعلق به من باب الاشتغال
اعلم ان الفاعل عبارة عن اسم
صريح او مؤول به اسند اليه فعل

قوله او مؤول به اسند اليه فعل
تكرار مع ما في صحيفة ٢١٧

وموجعات اسم لا اي وما كنت ادري قبل عزة والحال انه لا موجعات
القلب موجودة ما البكا والبيت من قصيدة غرامية جيدة لكثير عزة وتولت
يحتمل ان يكون صلته عني او على فمعناه باعتبار الاول ذهبت وفارقت
وباعتبار الثاني استولت وتحكمت قال المص ورايت بخط الامام ابن
النحاس اقامت مدة اقول القياس جواز العطف على محل الجملة المعلق
عنها بالنصب ثم رايت منصوصا انه ومن نص عليه ابن مالك ولا وجه
للتوقف فيه مع قولهم ان المعلق عامل في المحل * قوله عبارة عن اسم
اي * صريح ظاهر او مضمحل مستترا او بارز وكان ينبغي للولف ان يصف
الاسم بذلك اشارة الى ان الضمير انما يعود الى الاسم باعتبار كونه صريحا
وقد يقال ان في مقابلته بالمؤول اشارة بان المراد به الصريح * قوله
او مؤول به * اي بالاسم اي الصريح سواء كان التاويل بحرف سابق
وهو هنا ان المفتوحة وان الناصبة للفعل وما دون لو كي او بغيره كقوله
تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم ء انذرتهم ان جعل سواء خبر ان وما
بعك فاعلا به فالمراد بالتاويل هنا معناه اللغوي وهو الترجيع اي او مرجع
الى الاسم في الاول والفعل في الثاني باني وجه لا الصيري الذي هو الترجيع
بالسبك من الفعل والحرف المصدر والخرج الفاعل الذي هو لفظ
الجملة كاعجبني قام زيد وفاعل المصدر والوصف واسم الفعل والظرف
والجور فان تاويلها بالفعل بالمحل لا بالسبك وبهذا يسقط ما في
التصريح من انه لا يؤول فاعل بالاسم من غير سابق وكذا تفسيره المؤول
بالاسم بما اقترن بسابق لفظا او تقديرا * قوله اسند اليه فعل او مؤول
به * قال الدنوشي مرادة بالاسناد في هذا المقام مطلق الربط
والتعليق لا ضم كلمة الى اخرى على وجه يفيد فيدخل زيد من نحو ان
قام زيد وفاعل الصفات في بعض الاحوال وفاعل المصدر والمتبادر من

او موول بد اسند اليه فعل او موول
به مقدم عليه بالاصالة واقعا منه
او قائما به مثال ذلك زيد من
قولك ضرب زيد عمرا او علم زيد
فالاول اسم اسند اليه فعل واقع
منه فان الضرب واقع من زيد
والثاني اسم اسند اليه فعل قائم
به فان العلم قائم بزيد وقولي
اولا او موول به يدخل فيه نحو ان
تخشع في قوله تعالى الم يان
للذين ءامنوا ان تخشع قلوبهم
لذكر الله فانه فاعل مع انه ليس
باسم ولكنه في تاويل الاسم وهو
الخشوع وقولي ثانيا او موول به
يدخل فيه مختلف في قوله
تعالى مختلف الوانه فالوانه فاعل
ولم يسند اليه فعل ولكن اسند
اليه موول بالفعل وهو مختلف
فانه في تاويل يختلف وخرج
بقولي مقدم عليه نحو زيد من
قولك زيد قام فليس بفاعل لان
الفعل المسند اليه ليس مقدما عليه
بل موخر عنه وانما هو مبتدأ
والفعل خبره وقولي بالاصالة

الاسناد الاسناد بحسب الاصالة فخرج من التوابع العطف بحرف مشرك
فانه لا اسناد الى التابع الا فيه لكن تبعا واما بقية التوابع فلا اسناد فيها
حتى البدل اذ عامله مقدر من جنس الاول على الاصح واورد عليه انه لا
يخلوا اما ان يراد بالفعل الفعل الاصطلاحي او الحقيقي الذي هو المصدر
وايا ما كان فيه اشكال اما ان اريد به الاول فلا نسلم ان الفعل الاصطلاحي
واقع من الفاعل او قائم به واما ان اريد الثاني فلانه ح لا حاجة الى قوله
او موول ويمكن ان يجاب بان المراد الاول والضمير في قوله واقع وقائم
عائد عليه باعتبار مدلوله كذا في الحواشي الياسينية نقلا عن المتوسط وفيه
ان مدلول الفعل المحدث والزمان والنسبة وهو غير واقع من الفاعل ولا
قائم به اللهم الا ان يقال المراد بالمدلول المدلول التضمني الذي هو المحدث لا
المطابق وان الفعل الحقيقي ليس هو المصدر اعني اللفظ الدال على المحدث
ولئن سلمنا انه هو فلا وجه لتخصيص الشق الاول من شقي الاشكال
بالاحتمال الاول بل هو وارد عليهما اذ كما ان الفعل الاصطلاحي ليس
واقعا من الفاعل ولا قائما به وانما هو واقع من المتكلم اذ هو الموجد له
فكذا لفظ المصدر تامل * قوله او موول به * المراد به ما يشبهه في العمل
والدلالة على المعنى المصدرى وهو هنا اسم الفاعل والصفة المشبهة وامثلة
المبالغة واسم التفضيل والمصدر واسم الفعل والظرف وعديله المعتمدان
* قوله مقدم عليه بالاصالة * بان يكون بعك حقيقة او حكما كما في
الفاعل المستتر فان التقدم عليه حكمي لان وجوده حكمي قيل ان اخذ
التقدم في التعريف مع انه سيأتي في الاحكام دور واجيب بان الماخوذ
في المحدث غير الذي سيأتي في الاحكام فان الماخوذ فيه تقدم الفعل
الذي هو وقوع الفاعل بعك والذي سيأتي في الاحكام المراد به وجوب
الوقوع كذا قيل وفيه نظر لان الحكم ومتعلقه اي المحكوم به يتاخر

وجودهما عن وجود المحكوم عليه ذهنا وخارجا نعم يندفع الدور بان يكون الحد لفظيا اي بالنسبة الى من عرف ان ثم لفظا اسند اليه فعل متقدم وجهل انه مسمى بلفظ الفاعل افاده اللقائي قيل ولا حاجة الى هذا القيد لاخراج المبتدأ لان المسند في نحو زيد قائم الجملة لا الفعل وما قيل من ان الاسناد الى ضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة ففي المعنى على ما يشعر في الحقيقة لا في اللفظ الذي الكلام فيه واما المتقدم خبره فالمسند اما جامد او جملة او مركب لا فعل وشبهه فاعتباره في الحد لا خراجهما ضائع كذا في شرح الامتحان وكلام المولى سعد الدين التفتازاني في بحث التقوي صريح في ان المسند الفعل وحده لا ان الفعل مسند الى ضميره ومما مسند ان الى زيد حيث قال وسبب التقوي على ما ذكره صاحب المفتاح جو ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعل ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدأ صرفه المبتدأ الى نشد سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فيعتقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضميره المعتد به بان لا يكون مشابها للخالي عن ضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم قوة اده قوله الثاني انه لا يلحق عامله علامة تشنيه ولا جمع * الفرق بين علامة التانيث حيث التزمها جمهور العرب للدلالة من اول الامر على ان الفاعل مونث وبين علامة التشنيه والجمع حيث لم يلتزموا للدلالة من اول الامر على ان الفاعل مثنى او جمع توهم ان الالف والواو هي الفاعل ووجود صورة تعدد الفاعل وايضا الاحتياج الى تاء التانيث اشد لان لفظ الفاعل قد لا يعلم منه التانيث اذ قد يكون بصورة المذكر والمراد منه مونث وبالعكس بخلاف لفظ التشنيه والجمع فانه لا احتمال فيه ولا ايهام تامل * قوله ومن العرب من يلحق هذه العلامات العامل * قال العلامة الدماميني ينبغي ان

نحو زيد من قولك قائم زيد فانه وان اسند اليه شيء موول بالفعل وهو مقدم عليه لكن تقديمه ليس بالامالة لانه خبر فموفي نيته التأخير وخرج بقولي واقعا منه الخ نحو زيد من قولك ضرب زيد فان الفعل المسند اليه واقع عليه وليس واقعا منه ولا قائما به وانما مثلت الفاعل بقام زيد ومثات ضروري يعلم انه ليس معنى كون الاسم فاعلا ان سماه احدث شيئا بل كونه مسندا اليه على الوجه المذكور الا ترى ان زيدا لم يحدث الموت ومع هذا يسمى فاعلا واذا عرفت الفاعل فاعلم ان له احكاما احدها ان لا يتاخر عامله عند فلا يجوز في نحو قام اخوك ان تقول اخوك قام وقد تضمن ذلك الحد الذي ذكرناه وانما يقال اخواك قاما فيكون اخواك مبتدأ وما بعلك فعل وفاعل والجملة خبر الثاني انه لا يلحق عامله علامة تشنيه ولا جمع فلا يقال قاما اخواك ولا قاموا اخواتك ولا

فمن نسوتك بل يقال في الجميع قام بالافراد كما يقال قام اخوك هذا هو لا * * * * * من العرب من يلحق هذه العلامات بالفاعل فعلا كان *

يكون اصحاب هذه اللغة يتركون العلامة اذا قالوا قام اليوم اخواك جوازا
 واذا قالوا ما قام إلا اخواك يتركونها وجوبا كما يفعلون هم وغيرهم في علامة
 المونث الحقيقي واذا قيل قام زيد وعمرو فينبغي لحاقها عندهم كقولهم
 وقد اسلمه بعد وحييم فان عطفت باو فقلت قام زيد او عمرو فينبغي
 امتناع اثبات العلامة لان الفاعل واحد لا اثنان غاية ما فيه ان ذلك
 الواحد غير معين فان قلت قام اخواك او غلامك فينبغي ان تتحقق
 لان الفاعل اثنان قطعاً وانما فقد التعيين فان قلت قام اخوك او
 غلامك او قام او غلامك او اخوك فينبغي ان لا تتحقق لانه لم يتحقق
 كون الفاعل اثنين والاول اولى بالمنع لانك قدمت المفرد واذا قال
 ارباب هذه اللغة قاما وقعدا اخوك واعملوا احدهما فانهم يضمرون في الآخر
 ضمير اثنين فيتصل بكل من الفعلين الث والكنها في احدهما ضمير وفي
 الآخر علامة وانظر لو قلت قام غلامك واخوتك او عكسه فان الفاعل غير
 واحد قطعاً فهل يراعى ما اتصل بالعامل او يجوز الحاق علامة التثنية
 او الجمع ويضمير مراعات ما اتصل بالعامل اذ قال المص في مغني اللبيب
 ومنع ابو حيان ان يقال على هذه اللغة جاءوني من جاءك لانها لم تسمع
 إلا مع ما لفظه جمع واقول اذا كان سبب دخولها بيان ان الفاعل لا تاتي
 جمع كان لحاقها هنا اولى لان الجمعية خفية وقد اوجب الجميع علامة
 التانيث في قامت هند كما اوجبوا في قامت امرأة واجازوا في غلت
 القدر وانكسر القوس كما اجازوها في طلعت الشمس ونجعت الموعظة
 وجوز الزمخشري في لا يملكون الشفاعة إلا من اتخذ كون من فاعلاً
 والواو علامة اذ كلامه وتعبه في الحواشي الهندية فقال ولا يرد ما قاله فان
 ابا حيان منع واستند الى عدم سماع هذا التركيب الممنوع من العرب
 ولا يقدح في كلامه هنا القياس لقيام الفارق وذلك ان الجمع يراعى لفظه

فلذلك يوقى معه بعلامة الجمعية في الفعل المسند اليه واما من فافادتها
للجمع باعتبار معناها واعتبار المعنى فيها قليل لا يلتزم العربي رعايته ولا
يكثر منه بل غالب امرة ان يراعي لفظها في الافراد والتذكير وما اسند
اليه من تجويز الزمخشري ما منعه ابو حيان لا ينهض ردا عليه وكيف
والص معترف بضعف هذه اللغة فلا ينبغي حمل التنزيل عليها * قوله
كقوله عليه الصلاة والسلام يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار *
قد يقال ان الواو فيه ضمير لانه حديث مختصر رواه البزار مطولا قاله
ابن مالك وهو مبني على ان النبي نطق بالمختصر مطولا واقتصر الراوي
على بعضه لغرض الاختصار فيتعين ان تكون الواو الواقعة في المختصر
ضميرا عائدا على ما حذف واما لفظ ملائكة المذكور فهو اللفظ المذكور في
المطول اذ لفظ المطول كما حكاه ابن غازي ان لله ملائكة يتعاقبون فيكم
ملائكة بالليل وملائكة بالنهار وهو بيان لما اجل في لفظ الملائكة المذكور
اول الحديث وليس فاعلا للفعل في اللفظ المختصر كما علمت وبهذا سقط
ما قاله ابن قاسم من ان هذا المختصر يتعين فيه كون الواو حرفا لاسناد
الفعل الى الظاهر الا ان يريد ان هذا الظاهر بدل اه والملائكة المذكورون
هم الحفظة على ما نقله القاضي عياض عن الجمهور وقال القرطبي لا ظهر
عندي انهم غيرهم وايدك الحافظ ابن حجر بانه لم ينقل ان الحفظة يفارقون
الانسان ولا ان حفظة الليل غير حفظة النهار قلت بل نقل ذلك اخرج
ابن ابي زمنين في كتاب السنن بسند عن الحسن قال الحفظة اربع
يعقبونه ملكان بالليل وملكان بالنهار تجتمع هذه الاملاك الاربع عند صلاة
الفجر وهو قوله ان قرء ان الفجر كان مشهودا واخرج ابو الشيخ ابن حبان
في كتاب العظمة عن ابن المبارك قال وكل به خمسة املاك ملكان بالليل
وملكان بالنهار يجيئان ويذهبان وملك خامس لا يفارقه لا ليلا ولا نهارا

كقوله عليه الصلاة والسلام
يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل
وملائكة بالنهار واسما كقوله
عليه الصلاة والسلام *

ما خرج ابو نعيم في كتاب الصلاة عن الاسود بن يزيد النخعي قال يلتقي
الحارسان عند صلاة الصبح فيسلم بعضهم على بعض فتصعد ملائكة الليل
وتكتب ملائكة النهار كذا للسيوطي في تنوير المحالك على موطا مالك
* قوله او مخرجي هم * مخرجي جمع مخرج جمع سلامة بالواو والنون
فلما اضيف الى ياء المتكلم سقطت نون الجمع واجتمعت الواو التي هي
علامة رفع مع ياء المتكلم والسابق منهما ساكن فقلبت الواو ياء وادغمت
في الياء الثانية وجازح الفتح في الياء المشددة تخفيفا لئلا يجتمع
كسرتان وياءان وجاز الكسر على اصل التقاء الساكنين لان ياء المتكلم
اصلها السكون وقد قرئ بهما قوله تعالى بمصرخي وهو خبر مقدم وهم
مبتدا موحرو يمتنع العكس لانه لا يخبر عن نكرة بمعرفة لان اضافة
مخرجي غير محضة ويجوز ان يكون فاعلا سد مسد الخبر ومخرجي مبتدا
لا اعتمادا على الاستفهام لكن على جواز تخريج الصحيح على لغة الكلوني البرانيث
قال ابن مالك ولوروي بتخفيف الياء على انه مفرد غير مضاعف لجاز
ويكون هم فاعلا ولا يصح جعل مخرجي خبرا مقدما وهم مبتدا موحرا لئلا
يكون اخبارا عن الجمع بالثرد قال السهيلي ولا يصح جعل هم فاعلا
بمخرجي لانه ضمير متصل كما لا تقول في قمم قام انا وفيه نظر لان
ذلك في الافعال التي يتصل بها الضمير المرفوع لفظا وايضا فهم هنا
مفعول بضمير المفعول وهو ياء المتكلم كذا في اللامع الصحيح شرح الجامع
الصحيح للعلامة شمس الدين البرماوي * قوله او مخرجي هم * الواو
عاطفة ولذا كان الاصل تقديما على الهمزة كسائر ادوات الاستفهام لانها
جزء الكلام المعطوف نحو وكيف تكفرون فاين تذهبون فاني توفكون
لكن لما كانت الهمزة اصل ادواته قدمت لينبه بذلك على اصلها
حيث رجع بها الى الاصل في الاستفهام وهو التصدير وزعم الزمخشري

او مخرجي هم قال ذلك لما قال
له ورقة بن نوفل وددت ان اكون
معك اذ يخرجك قومك والا صل
او مخرجوي فقلبت الواو ياء
وادغمت الياء في الياء والاكثر
ان يقال يتعاقب فيكم ملائكة
او مخرجي هم بتخفيف الياء
الثالث انه اذا كان مونثا لحق
عامله تاء التانيث الساكنة ان
كان فعلا ماضيا والمتحركة ان كان
وصفا فتقول قامت هند وزيد
قائمة امه ثم تارة يكون الحاق
التاء جائزا وتارة يكون واجبا
فالجائز في اربع مسائل احداها
ان يكون المونث اسما ظاهرا
بجاري التانيث ونعني به مالا
فرج له تقول طلعت الشمس
وطلع والاول ارجح وقال الله تعالى
قد جاءكم موعظة وفي آية
اخرى قد جاءكم بينة الثانية

ن العطف انما هو على جملة مقدرة بعد الهمزة فيقدر في نحو فلم يسيرا
 مكثوا فلم يسيرا ولكن تقديم بعض المعطوف مراعاة لاستحقاق تصدرة
 اولى من تقدير جملة قبل العطف كذا قيل وقال شمس الدين الكرمانى
 في اللمع الصبيح ان تقديم العطف هنا ممتنع لانه جواب وارد على
 قوله اذ يخرجك قومك استبعادا وتعجبا فلا يستقيم العطف ولانه انشاءى
 وما سبق خبر قال والحق انه لما اريد الاستبعاد اوتى بالواو عطفا على
 مقدر تقديره امعادي هم ومخرجي هم واذا دعت الحاجة الى مثل هذا
 التقدير فلا يستنكر لاسيما وقرينة ذلك وجود الواو العاطفة مع تعذر
 العطف على ما سبق اهـ * قوله ان يكون المونث حقيقي التانيث وهو
 منفصل من العامل بغير الا * انما لم يجب التانيث مع الفصل لان الفعل
 بعد عن الفاعل المونث وضعفت العناية به وصار الفصل كالعوض من
 تاء التانيث كذا في شرح التوضيح للزهري وقد يقال لو كان الفصل
 كالعوض من التاء لما جاز الجمع بينهما واللازم باطل فكذا الملزوم فالاولى
 حذفه ولاقتصار على ما قبل قوله وصار الفصل النخ * قوله والاو افسح *
 وهذا بخلاف المونث الجازي المنفصل فان افسح فيه ترك التاء
 اظهارا للفصل الحقيقي على غيره وسواء كان الفصل بالا او بغيرها نحو فمن
 جاءه موعظة من ربه قال الدمايني وسئلت عن قوله تعالى قل ان
 كانت لكم الدار الآخرة كيف جاء على غير الاحسن فقلت يجب وز
 ان يكون في كانت ضمير القصة والجملة بعد ذلك مبتدا وخبره
 في محل نصب على انها خبر كان فلا يرد هذا على تسليم ما قالوه من احسنية
 ترك العلامة في الصورة المذكورة والذي يظهر لي خلاف ذلك فان
 الكتاب العزيز قد كثر فيه لانيان بالعلامة عند الاسناد الى ظاهر غير
 الحقيقي كثرة فاشية فوق فيه من ذلك ما ينيف على ما يثني موضع كتوله

ان يكون المونث حقيقي
 التانيث وهو منفصل من العامل
 بغير الا وذلك كقوله حضرت
 القاضي امرأة ويجوز حضر
 القاضي امرأة والاو افسح
 الثالثة *

تعالى فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وضربت عليهم الذلة والمسكنة وقوله
والذين اذا اصابتهم مصيبة لا ية وتتقطع بهم الاسباب الى غير ذلك
ووقع فيه مما تركت فيه العلامة نحو من خمسين موضعا واكثرية احد
لاستعمالين دليل ارجحيته فينبغي المصير الى القول بان الاتيان بالعلامة
في ذلك احسن فتأمل اه كلامه رحمه الله * قوله ان يكون العامل نعم
وبش * مثل نعم وبش غيرهما اذا قصد الجنس نحو صارت المرأة خيرا
من الرجل وصار قوله ان يكون الفاعل جمعا المراد به ما دل على جماعة
ليشمل اسمي الجنس والجمع فانه يجوز فيهما التذكير والتانيث نحو
اورق الشجر واورقت الشجر وقوله تعالى وكذب به قومك وكذبت
قبلهم قوم نوح لانهما في معنى الجماعة كذا قيل وقيد في التوضيح اسم
الجمع بالمعرب وقال ان المبني نحو الذين لا يقال فيه قالت الذين وان
قيل انه جمع الذي اه لكن في الشاطبي ما يخالفه وانه لا فرق في
اسم الجمع بين المعرب والمبني ومثل بذهبت اللذون ويويك ما قاله
المصنف في التوضيح في الجواب عن التذكير في اذا جاءك المونات من
ان ال مقدرة باللاتي وهي اسم جمع وظاهر ان اللاتي اسم جمع مبني * قوله
فمن انت فعلى معنى الجماعة * يعني والجماعة مونث مجازي كما صرح
بذلك في التوضيح وهو يجوز فيه الوجهان وح يرد ان يقال لا يحتاج في
التذكير الى التاويل بالجمع اذ لا يشترط في تذكير المجازي التانيث
التاويل بالذكور وان يقال ان هاته المسئلة فرد من افراد المسئلة الاولى
وداخله فيها فكيف تعد مسئلة مستقلة مقابلة للاولى مع انه لا مقابلة بين
عام وخاص ولهذا اقتصر في التوضيح على الاولى والثانية وجعل الرابعة
مندرجة في الاولى حيث قال الثانية المجازي التانيث نحو جمع الشمس
والقمر ومنه اسم الجنس واسم الجمع والجمع لانهن في معنى الجماعة والجماعة

ان يكون العامل نعم وبش نحو
نعمت المرأة هند ونعم المرأة هند
الرابعة ان يكون الفاعل جمعا نحو
جاءت الزيد وجاء الزيد *

مونث مجازي فلذلك جاز التانيث اه ويمكن ان يقال ان صدها
مسئلة مستقلة بالنظر الى الظاهر وعدم التاويل وجعلها داخلة في الاولى
وفردا من افرادها بالنظر الى التاويل فلكل وجهة وانت خير بان التانيث
على معنى الجماعة والتذكير على معنى الجمع كما يجري عند الاسناد الى
ظاهر المذكورات يجري عند الاسناد الى ضمائرها من غير فرق وبه يسقط
ما قاله اللقاني في حواشي التوضيح من انه يلزم على طرد هذه العلة
وجوب افراد ضمير هذه الثلاثة وتانيث الفعل المسند اليها فلا يجوز القوم
جاءوا ولا الشجر اوراق ولا اوراق ولا الرجال جاءوا ولا النساء قمن ولا
حاجة الى الجواب بان الجماعة مفرد مونث في اللفظ جمع في المعنى
فيجوز في ضميرها مراعات اللفظ فيفرد ويونث فيونث الفعل له ومراعات
المعنى فيجمع الضمير ويذكر في نحو الرجال قاموا ويجمع في نحو النساء
قمن اه * قوله وجاءت الهند * قال بعضهم انما لم يعتبر التانيث
الحقيقي الذي كان في المفرد لان المجازي الطاري بالجمع بالتاويل
بالجماعة ازاله كما لم يعتبر تذكير المفرد في الزيد لمثل ذلك * قوله
الثانية ان يكون ضميرا متصلا * اورد عليه نحو قمت المونثة وقمن فان
الفعل لا يليه التاء فيما ذكر لعدم الحاجة اليها لان الخطاب يعين
المقصود والنون متعينة المونث فلا التباس فاما ان يستثنى ذلك من كلامه
او يحتمل على المستتر ويقال في المفهوم تفصيل فلا يعترض به وانما وجبت
مع المضمرة لئلا يتوهم ان الفاعل مذكر منتظر فاذا قيل الشمس طلعت ربما
يتوهم ان المراد طلعت قرنها لكن هذه العلة تشمل نحو قامت ونظرتا على غير
لغة اكلوني البراغيث فالاولى ان يعلل الوجوب بما ذكره السندويي
بقوله لان تانيث الضمير الفاعل خفي فالحقوا الفعل علامة دالة على
تانيث المسند اليه واورد ابو حيان على الوجوب المذكور نعم امرأة هند

وجاءت الهند وجاء الهند فمن
انث فعلى معنى الجماعة ومن
ذكر فعلى معنى الجمع ويستثنى
من ذلك جمعا التصحيح فانه
يحكم لهما بحكم مفرديهما فتقول
جاءت الهندات بالتاء لا غير
كما تفعل في جاءت هند وقام
الزيدون بترك التاء لا غير كما
تفعل في قام زيد والواجب فيما
عدا ذلك وهو مسئلتان احدهما
المونث الحقيقي التانيث الذي
ليس مفصولا ولا واقعا بعد نعم او
بش نحواذ قالت امرأة عمران
الثانية ان يكون ضميرا متصلا
كقولك الشمس طلعت وكان
الظاهر ان يجوز في نحو ما قام الا
هند الوجهان ويترجح التانيث
كما في قولك حضر القاضي امرأة
ولكنهم اوجبوا فيه ترك التاء في
النثر لان ما بعد الا *

ونعمت فان الفاعل ضمير مونث متصل والتاء جائزة لا واجبة ويؤخذ
 جوابه مما تقدم في المسئلة الثالثة وفي المجلس الواحد والستين من
 امالي ابن الشجري ما نصه سألني سائل عن جواز طلع الشمس وامتناع
 الشمس طلع فقلت انما امتنع قولك الشمس طلع لامتناع قولك الشمس
 طالع ووجه امتناع هذا ان الخبر مفرد حكمه كحكم الخبر عنه في تذكيره
 وتانيته وتثنيته وجمعه حيث كان الخبر المفرد هو الخبر عنه فلما وقع الفعل
 موقع فاعل لحقته التاء وجوبا كما لحقت اسم الفاعل اه ومن خطه نقلت
 ثم ان الوجوب المذكور باق بحاله وان عطف عليه مذكر نحو هند قامت
 هي وزيد كما يجب في نحو قامت هند وزيد وكما يلزم التذكير في
 عكسه نحو قام زيد وهند وفيه انه مخالف لقولهم يغلب المذكر على
 المونث عند الاجتماع نحو زيد وهند قائمان الا ان يقال التغليب خاص
 بباب الضمير * قوله ليس الفاعل في الحقيقة * اي وان كان فاعلا بحسب
 الاصطلاح لان الاستثناء المفرغ ما بعد الا فيه على حسب ما قبلها وح
 يرد ان يقال عد هذا الموضع من المواضع التي يحذف فيها في فاية
 الاشكال وذلك لانه ان كان المراد به الفاعل بحسب المعنى فمسلم ولكن
 ليس الكلام فيه وان كان المراد به الفاعل بحسب الاصطلاح فممنوع
 انتهى * قوله وانما هو بدل من النخ * هذا البديل مخالف لسائر الابدال
 من وجهين الاول عدم احتياجه الى الضمير العائد الى المبدل منه مع
 وجوبه في بدل البعض لان الاستثناء المتصل يفيد ان المستثنى جزء من
 المستثنى منه فيكون الاتصال قائما مقام الضمير والثاني مخالفته للبديل
 منه في الايجاب والسلب مع وجوب الاتفاق في غير باب الاستثناء
 * قوله وهذا احد المواطن الاربعة التي يطرد فيها حذف الفاعل * نظمها
 بعضهم فقال *

ليس الفاعل في الحقيقة وانما هو
 بدل من فاعل مقدر قبل الا
 وذلك المقدر هو المستثنى منه وهو
 مذكر فكذلك يذكر العامل
 والتقدير ما قام احد الا هند وهذا
 احد المواطن الاربعة التي يطرد
 فيها حذف الفاعل *

وحذف فاعل راوه يمتنع * في غير الاستثناء فاسمع واطمع
 كذا تعجب وباب النائب * ومصدر خذها بفكر صائب
 وبقي موضع خامس وهو فاعل فعل الجماعة الموكد بالنون نحو ولا يصمدنك
 عن آيت الله وسادس وهو فاعل فعل الخطاب الموكد بالنون نحو
 اضربن ياهند وقد نظمها الدنوشري فقال *

تعجب ومصدر واستثنا * وباب نائب بها يستغنى
 عن فاعل لفظا كذا اذا سكن * وبعك مستكن بلا وهن
 وسابع وهو ما اذا قام مقامه حالان نحو فتلقفها رجلا رجلا ولاصل فتلقفها
 الناس رجلا رجلا فحذف الفاعل واقيم المحالان مقامه وصارا كالشيء
 الواحد وثامن وهو نحو ما قام وقعد إلا زيد لانه من المحذف لا من
 التنازع لان الاضمار في احدهما يفسد المعنى لاقتضائه نفى الفعل
 عنه وانما هو منفي عن غيره * قوله وثانيهما فاعل المصدر كقوله تعالى او
 اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما * قال الزرقاني فان الفاعل فيه محذوف
 وليس بمضمر لان المصدر لا يتحمل الضمير قال الجلال السيوطي وعندي
 انه في مثل ذلك يتحمل لان الجامد اذا اول بالمشق كاسد بمعنى شجاع
 يتحمل كما مر في باب المبتدا والمصدر الذي هو اصل المشتقات اولى
 على ان اطعام في تاويل ان يطعم وهو تاويل بمشتق كذا في النكت
 * قوله ولاصل ان يلي عامله * اي الاولى به ان يلي عامله اي ياتي بعك
 لكونه عاملا فيه مع شدة احتياجه اليه حتى انه جعل كالحزء الاخير منه
 بشهادة اسكان اللام في ضربت وضربنا دون ضربك وضربنا وهذا لا
 يمنع وجوب الولى او امتناعه بعارض فمباحث وجوب الولى او امتناعه
 داخل تحت الاصل فالتعبير بالاصل في هذا اظهر من التعبير
 بالحق كما عبر به بعضهم اذ هو مستعمل في الواجب غالبا فالعندول

وثانيها فاعل المصدر كقوله تعالى
 او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما
 ذا مقربة تقديرة او اطعامه يتيما
 الثالث في باب النياية نحو
 وقضى الامر اصله والله اعلم وقضى
 الله الامر الرابع فاعل افعل في
 التعجب اذا دل عليه متقدم مثله
 كقوله تعالى اسمع بهم وابصراي
 وابصر بهم فحذف بهم من
 الثاني لدلالة الاول عليه وهو في
 موضع رفع على الفاعل عند الجمهور
 ص ولاصل ان يلي عامله وقد
 يتاخر جوازا نحو ولقد جاء آل
 فرعون النذر كما اتى ربه موسى
 على قدر وجوبه نحو واذا ابتلى
 ابراهيم ربه وضربني زيد وقد
 يجب تاخير المفعول كضربت
 زيدا وما احسن زيدا وضرب
 موسى عيسى بخلاف ارضعت
 الصغرى الكبرى وقد يتقدم على
 العامل جوازا نحو فريقا هدى
 ووجوبه نحو ايا ما تدعوا واذا كان
 الفعل نعم او بش فالفاعل *

أما معرف بال الجنسية نحو نعم
العبد أو مضاف لما هي فيه نحو
ولنعلم دار المتقين أو ضمير مستتر
مفسر بتميز مطابق للخصوص
نحو بئس للظالمين بدلا *
ش الفعل والفاعل كالكلمة
الواحدة فحقهما أن يتصلا وحق
المفعول أن يأتي بعدهما قال الله
تعالى وورث سليمان داود *

ءدول * قوله أما معرف بال الجنسية * أي بدليل عدم صحة نعم زيد والتزام
أن يكون الفاعل معرفا بها ولو كانت للعهد كما قيل لصح ذلك وبدليل
صحة نعم المرأة هند ولو كانت للعهد والمراد شخص معين لم يجز التذكير
كما لا يجوز قام هند ثم أن القائلين بالجنسية اختلفوا على قولين أحدهما
أنها للجنس حقيقة فالجنس كله ممدوح أو مذموم والخصوص مندرج
تحتة لأنه فرد من أفرادة ثم نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام
الشامل له ولغيره ونسب إلى سيويه ورد بإدائه إلى التكاذب في نحو قولك
نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو واجيب بأن المراد ممدوح الجنس
وذمه ببعض أنواع الكمال والنقص فلا تكاذب والثاني أن الجنس مجاز
لأنك لم تقصد إلا مدح معين ولكنك جعلته جميع الجنس مبالغة * قوله
كالكلمة الواحدة * قد يقال حيث كان كالكلمة الواحدة كان حق التاء
أن تكون لاحقة بالفاعل لأنه آخر الكلمة وإن لم يكن ذلك واجبا فيمكن
جائزا فما بالهم أوجبوا لحاقها للفعل واجيب بأنه لما كان بعض أفراد
الفاعل تانيته لفظي كفاطمة لحقت التاء الفعل لأنها لو لحقت الفاعل
للزم عليه اجتماع علامتي إitanith في كلمة واحدة ولا نظير له في كلامهم
أو يقال لو لحقت الفاعل أعارضا أعرابه إذا كان معربا لأنه لا ينبغي
ترك أعرابه لفظا بحافظة على سكون التاء الأصلي ولو أعرب فات ما هو
حقها من السكون ولو أجري لأعراب على ما قبلها كان بمنزلة إجراء
الأعراب في وسط الكلمة لأنها بمنزلة الجزء لما لحقت فلذلك لحقت الفعل
انتهى * قوله فحقهما أن يتصلا * أي الأولى بهما الاتصال وقوله وحق
المفعول أي الأولى به وحق الجملة لا يغني عنها ما قبلها لاحتمال أن يكون
الأصل في كل منهما والأولى بهما الاتصال كما نقل عن الأخفش إفادة
ابن قاسم في حواشي منهج السالك قال البيهوتي هذا بظاهرة ممتنع

لانه متى اتصل احدهما فلا يتاقي اتصالهما معا الا ان يقال غرض لا خفش
من كون الاصل في كل منهما الاتصال الا يفصل بينهما وبين الفعل
بفواصل آخر وان تقدم الفاعل على المفعول كما في ضرب زيد عمرو
بخلاف ضرب زيد في الدار عمرو فانه لا اتصال بذلك المعنى اه قلت
وانما يتوهم لا غناء ان لو كانت العبارة وحق المفعول ان يفصل ويحتاج
الى الجواب بما ذكرنا ما حيث كانت العبارة وحق المفعول ان يتاقي
بعدهما فلا غناء تامل * قوله وقد يتاخر الفاعل عن المفعول * افاد بقدر
امر من احدهما ان ذلك قليل الثاني انه قد يتاخر عنه اما للاقتصار على احد
الجائزين او لكونه ممتعا * قوله جاء الخلافة النح * البيت من قصيدة
لجربير يدح بها عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي وفاعل جاء ضمير
يعود الى المنعوت ويروى نال واو بمعنى الواو للشك وكأنه قال انال الخلافة
لما ارادها لانه احق بها او قدرت له من غير طلب اعتناء من الله وكأنه
شك اكانت له من حيث كانت فيه الصفات التي هو من اجلها احق
بالخلافة من غيره او من حيث كان من الذين يعتني الله بهم فبلغه اعلا
المراتب ويروى اذ بدل او وقال البغدادي في حواشي بانث سعاد
وكذا رايته في جميع الروايات ولم ار في رواية او بالواو والقدر بفتحتين
المقدر والكاف للتشبيه وما مصدرية وموسى هو موسى بن عمران على
نينا وعليه افضل الصلاة وازكى التسليم والجملة في محل نصب صفة
اصدر محذوف اي اتيانا كانا كاتيان موسى * قوله لانه لو قدم الفاعل
النح * يرخذ من هذا التعليل ان تقديم المفعول على الفعل غير ممتنع لان
معاد الضمير ح متقدم لفظا وبذلك صرح الحفيد فقال واعلم انه اذا
اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول وجب تاخير الفاعل ولك في المفعول
التقدم على الفعل والتوسط بينه وبين الفاعل وبهذا يظهر ان توسط المفعول

وقد يتاخر الفاعل عن المفعول
وذلك على قسمين جائز وواجب
فالجائز كقوله تعالى ولقد جاء آل
فرعون النذر وقول الشاعر *
جاء الخلافة او كانت له قدرا
كما اتى ربه موسى على قدر
فوقيل في الكلام جاء النذر آل
فرعون لكان جائزا وكذلك لو
قيل كما اتى موسى ربه لان
الضمير حينئذ يكون عائدا على
متقدم لفظا ورتبة وذلك هو الاصل
في عود الضمير والواجب كقوله
تعالى واذا ابتلى ابراهيم ربه
وذلك لانه لو قدم الفاعل فقبل
ابتلى ربه ابراهيم لزم عود الضمير
على متاخر لفظا ورتبة *

ليس بواجب كما درج عليه في التوضيح وعبارته هنا سليمة من ذلك
وذلك لان الذي جعله واجبا هو تاخر الفاعل عن المفعول وذلك صادق
بتقدمه على الفعل والفاعل وبتوسطه بينهما فتأمل ويمكن ان يقال لما
كان الواجب فيما اذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول احد الامرين اما
التوسط واما التقدم صح ان يقال التوسط واجب غاية الامر انه ليس
واجبا عينيا بل هو واجب مخير * قوله وذلك لا يجوز * اي في غير
الابواب الستة المشهورة وما ذكره من عدم الجواز هنا ليس متفقا عليه بل فيه
خلاف وعلى القول بالجواز تصير الابواب سبعة وقد جمعها بعضهم في قوله
ومرجع الضمير قد تاخرا * لفظا ورتبة وهذا احصا
في باب نعم وتنازع العمل * ومضمرة الشأن ورب والبدل
ومبتدا مفسر بالخبر * وباب فاعل بخلف فاخبر

قال الرضي فان قلت فاي شيء الحامل لهم على مخالفة وضعه بتاخير
مفسره عنه قلت قصدوا التخييم والتعظيم في ذكر ذلك المفسر بان يذكروا
اولا شيئا مبهما حتى تتشوف نفس السامع الى العثور على المراد ثم يفسره
فيكون اوقع في النفس وايضا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين بالاجال
اولا وبالتفصيل ثانيا فيكون * اكد فان قلت فهل هذا الضمير الذي
هذا حاله هل يبقى على وضعه معرفا ام يصير نكرة لعدم شرط التعريف
اعني تقديم المفسر قلت الذي ارى انه نكرة كما يجيء في باب المعرفة
وعند النحات يبقى معرفا لكن تعريفه انقص مما كان في الاول لان
التفصيل يحصل بعد ذكره مبهما فقبل الوصول الى التفسير فيه لا بهام
الذي في النكرات ولهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرات
وانما حكموا ببقائه على وضعه من التعريف لانه حصل جبران ما فات
بذكر المفسر بعكس بلا فصل فهو كالمضاف الذي يكتسب التعريف من

وذلك لا يجوز وكذلك نحو قولك
ضربني زيد وذلك انه لو قيل
ضرب زيدا ياي لزم فصل الضمير
مع التمكن من اتصاله وذلك
ايضا لا يجوز وقد يجب تاخير
المفعول وذلك *

في نحو ضرب موسى عيسى لانتفاء الدلالة على فاعلية احدهما ومفعولية الاخر فلو وجدت قرينة معنوية كقولك ارضعت الصغرى الكبرى واكل الكثرى موسى او لفظية كقولك ضربت موسى سلمى وضرب موسى العاقل عيسى جاز تقديم المفعول على الفاعل وتأخيره عنه لانتفاء اللبس في ذلك واعلم انه كما لا يجوز في مثل ضرب موسى عيسى ان يتقدم المفعول على الفاعل وحك كذلك لا يجوز تقدمه عليه وعلى الفعل لئلا يتوهم انه مبتدا وان الفعل محتمل لضميره وان موسى مفعول ويجوز في مثل ضرب زيد عمرا وضربت عمرا ان يتقدم المفعول على الفعل لعدم المانع من ذلك قال الله تعالى فريقتاهدي وقد يكون تقديمه واجبا كقوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسباء الحسنى فايا مفعول لتدعوا مقدم عليه وجوبا لانه شرط والشرط له صدر الكلام وتدعوا مجزوم به واذا كان الفعل نعم او بئس وجب في فاعله ان يكون اسما معرفا * (٢٣٠) * بالالف واللام نحو نعم العبد او مضافا لما فيه ال كقوله تعالى

ولنعم دار المتقين فلبئس مشوى المتكبرين او مضمرا مستترا مفسرا بنكرة بعك منصوبة على التمييز كقوله تعالى بئس للظالمين بدلا اي بئس هو اي البدل بدلا وان استوفت نعم فاعلها الظاهر او فاعلها المضمر وتمييزة جي بالخصوص بالمدح او الذم فقل نعم الرجل زيد ونعم رجلا زيد واء ربه مبتدا والجملة قبله خبر والرابط بينهما العموم الذي في الالف واللام ولا يجوز بالاجماع ان يتقدم الخصوص على الفاعل فلا يقال نعم زيد الرجل ولا على التمييز خلافا للكوفيين لا يقال نعم زيد رجلا ويجوز بالاجماع ان يتقدم على الفعل والفاعل

المضاف اليه * قوله في نحو ضرب موسى عيسى * اي من كل تركيب كان فيه اعراب الفاعل والمفعول غير ظاهر ولا قرينة تبين احدهما من الاخر وذلك بان يكونا مقصورين او اسمي اشارة او موصولين او مضافين الى ياء المتكلم او مختلفين بان يكون احدهما مقصورا والاخر موصولا مثلا * قوله كقوله تعالى ولنعلم دار المتقين النخ * ان قلت المتقين جمع متق والمتكبرين جمع متكبر واللام في اسم الفاعل موصولة قلت ذلك اذا كانا بمعنى الحدوث اما ما هو بمعنى الثبوت فال فيه للتعريف لا يقال المص لم يقل او مضافا للمعرف بها حتى يتجه السؤال بل قال او مضافا لما فيه ال وذلك صادق بكونها موصولة لانا نقول لو كانت موصولة لم تكن الاضافة الى ما فيه ال بل لنفس ال ويمكن ان يقال انها لما كانت منزلة من مدخولها منزلة الجزء خصوصا وقد ظهر اعرابها على ما بعدها لكونها على صورة المعرفة صح ان تنسب الاضافة الى ما بعدها * قوله يحذف الفاعل * اي يترك من اول مرة لا انه يذكر ثم يحذف كما هو المتبادر فان قلت لم عبر عن الترك بالحذف وهل لا قال من اول مرة يترك الفاعل قلت للتنبيه على ان الفاعل عمدة محتاج اليه حتى انه اذا لم يذكر فكانه اني به * قوله اما للجمل به * قال المص فيه نظر

فتقول زيد نعم الرجل ويجوز ان تحذفه اذا دل عليه دليل قال الله تعالى انا وجدناه صابرا نعم العبد انه اواب اي ايوب * ص بناب النائب عن الفاعل يحذف الفاعل فينوب عنه في احكامه كلها مفعول به فان لم يوجد فما اختص وتصرف من ظرف او مجرور او مصدر ويضم اول الفعل مطلقا ويشاركه ثاني نحو تعلم وثالث نحو انطلق ويشتر ما قبل الاخر في المضارع ويكسر في الماضي ولك في نحو قال وباء الكسر مخلصا ومشمسا

لان الجهل به انما يقتضي ان لا يصرح باسم الفاعل لا ان يحذف
 كيف وكل فعل يجوز لك ان تسند الى اسم الفاعل المشتق من مصدره
 مثل سال سائل وسام سايم وهذا لا يعوزك في وقت ما اه وتعقبه الدماميني
 في شرح التسهيل بان الشيخ بهاء الدين السبكي حكى في شرح
 التلخيص انه رءا بخط والى الامام تقي الدين السبكي رحمه الله ما
 نصه انه يقال جاء شيء ولا يقل جاء جاء وان كان الجاء يخصص
 من شيء لان جاء مسند والمسند اليه الفاعل ومعرفة المسند اليه سابقة
 على معرفة المسند فمتى عرف الجي فلا يبقى في الاسناد فائدة والشي
 قد لا يعرف بجيئه قال وما ذكره الوالد صحيح ولا يرد عليه اتاني
 ونحوه ريرة ودعها وان لام لائم فان التنكير في ذلك المعنى خاص وكلامنا
 انما هو في جاء جاء من غير ارادة شيء خاص اه وعلى هذا يندفع النظر
 المذكور فتامله اه كلام الدماميني وقوله فلا يبقى في الاسناد فائدة لان
 فائدة الاسناد بيان ثبوت المسند للمسند اليه وذلك حاصل بمعرفة
 المسند اليه المذكور لان معناه ذات متصفة بذلك المسند لكن لقائل ان
 يقول ان اراد عدم الفائدة بالنسبة للتكلم فلا يفيد لان مقصود المتكلم
 بالكلام افادة السامع لا افادة نفسه لانه مستفيد ذلك المعنى بدون تكلم
 وان اراد عدم الفائدة بالنسبة للسامع فهو ممنوع لانه لا يسمع المسند
 اليه اولا فبسماع التركيب يستفيد بواسطة الاسناد فيه ثبوت المسند
 لفاعل ما وان المقصود الاخبار بحصول الفعل لكن يتوجه انه لا حاجة
 حينئذ الى هذا الاسناد للاستغناء عنه بنحو حصل بجي الا ان عدم
 الحاجة اليه لا يوجب عدم الفائدة وقوله وعلى هذا يندفع النظر قد يقال
 اندفاعه بهذا السند الخاص لا يوجب اندفاعه راسا لجواز ان يكون له
 سند آخر وهو كذلك هنا بان يقال الجهل به انما يقتضي ان لا يصرح

باسمه الخاص به ولا يقتضي ان يحذف لجواز ان يعبر عنه بامر يشمله
ويصدق عليه كائنات او حيوان او ادمي او شيء او مخلوق اللهم الا
ان يقال المراد الجهل به عينا ونوعا وجنسا فلو علم انه انسان او حيوان او
ادمي لم يكن مجهولا على هذا الفرض فلا يتوجه انه يمكن التعبير عنه
بهذه اللفاظ لانه مع معرفة دخوله تحتها لا يكون مجهولا على هذا التقدير
ويدعى ان التعبير عنه بنحو شيء او مخلوق لا يفيد لشدة كراهة وعدم
المعرفة * قوله او لغرض النح * اعلم ان الغرض من الفعل هو ما قصد
حصوله منه وفائدته ما يترتب حصوله عليه قصد بالفعل اولا فيتصا دقان
في الفائدة المتصودة بالفعل كتعلم المنطق لحصول عصمة الذهن عن الخطا
في الفكر وينفرد كل منهما فيما اذا قصد بالفعل غير فائدته جهلا بالمتصود
غرض لا فائدة والمترتب على الفعل فائدة لا غرض كتعلم النحو للعصمة
المذكورة فهي غرض غير فائدة وعصمة اللسان عن الخطا في المثال فائدة
لا غرض اذا اتقرر ذلك علم ان عطف الغرض على الجهل من الحسن
بمكان اذ جهل المتكلم بالفاعل ليس غرضه من الحذف بل ولا فائدة له
* قوله لفظي * كالايجاز نحو ومن عاقب بمثل ما عوقب به
ثم بغية عليه وتصحيح النظم اي اقامة وزن الشعر نحو * عهدت مغيشا مغينا
من اجرت * وربما يدخل في ذلك التوافق في اعراب القوافي خوفا
من لا قواء ولا حراف كقول الشاعر *

وما المرء الا كالشهاب وضوءه * يحور رمادا بعد اذ حو ساطع
وما المال ولاهلون الا ودائع * ولا بد يوما ان ترد الودائع
فانه لو بناء للفاعل اختلفت حركة الروي وذلك من عيوب الشعر
* قوله او معنوي * اي كالعالم به نحو خلق الانسان ضعيفا ولا ينهزم على
السامع كقول مخفي صدقته تصدق اليوم على مسكين والتعظيم اي

او لغرض لفظي او معنوي فالاول
كقولك سرق المتاع وروي عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا لم يعلم السارق والراوي
والثاني كقولهم من طابت
سيرته حدث سيرته فانه لو
قيل حمد الناس سيرته اختلفت
السمعة والثالث كقوله تعالى
يا ايها الذين ءامنوا اذا قيل لكم
تفسحوا في المجالس فافسحوا
يفسح الله لكم واذا قيل انشزوا
فانشزوا وكقول الشاعر *

وان مدت لا يدي الى الزاد لم اكن
 باعجلهم اذا جشع القوم اعجل
 فحذف الفاعل في ذلك كله
 لانه لم يتعلق غرض بذكره
 وحيث حذف فاعل الفعل
 فانك تقيم مقامه المفعول به وتعطيه
 احكامه المذكورة له في بابہ فتصيرة
 مرفوعة بعد ان كان منصوبا وعمدة
 بعد ان كان فضلة وواجب
 التأخير عن الفعل بعد ان كان
 جائز التقديم عليه ويؤنث له
 الفعل ان كان مؤنثا تقول في
 ضرب زيد عمرا ضرب عمرو في
 ضرب زيد هنداً ضربت هند
 فان لم يكن في الكلام مفعول به
 ناب الظرف او الجار والجرور
 او المصدر تقول سير فرسخ وصيم
 رمضان ومرت يد وجلس جلوس
 الامير ولا يجوز نيابة الظرف
 والمصدر الا بثلاثة شروط احدها
 ان يكون مختصا فلا يجوز ضرب
 ضرب ولا صيم زمن ولا اعتكف
 مكان لعدم اختصاصها فان قلت
 ضرب ضرب شديد وصيم زمن
 طويل واعتكف مكان حسن جاز

تعظيم الفاعل بصون اسمه عن لسانك او عن مقارنة المفعول كقولك خلق
 زيد وكقوله صلى الله عليه وسلم من ابتلي منكم شيئا القاذورة والتحقيق
 كقوله طعن عمرو وقتل الحسين والخوف منه كقول خائف من الهجاء
 قتل ابن عمرو والخوف عليه كقولك صرف الوزير ومن المعنوي ايضا
 ايثار غرض السامع في عدم ذكر الفاعل لخوف منه او كراهة سماع
 ذكره قال المص في آخر الباب الخامس من مغني اللبيب وهذا من
 تطفل النحويين على صناعة البيان * قوله وان مدت لا يدي النخ
 هو ماخوذ من قوحاتم * اكف يدي من ان تنال اكفهم * اذا نحن
 اهويناه وحاجتنا معا * والجشع الحرص الشديد * قوله لانه لم يتعلق
 غرض بذكره * ان قيل عدم تعلق الغرض بذكره امر ثابت في نفسه لا
 يتوقف وجوده على المحذف فلا يكون غرضا معنويا قلت المراد علم السامع
 بذلك ولا شك انه مقصود حصوله من المحذف فيكون غرضا * قوله
 فانك تقيم مقامه المفعول به * منه المنصوب على التوسع فلا يقام غيره مع
 وجوده ولا يمتنع نيابته مع وجود المنصوب بنش الفعل عند ابن مالك
 فيقال اختير زيدا الرجال ولا صل اخترت زيدا من الرجال والجمهور
 على المنع * قوله ناب الظرف او الجار والجرور النخ * اي ولا اولوية
 لواحد منها على الاخر وقيل المصدر اولى لانه جزء مدلول الفعل في الجملة
 وقيل الجرور لانه مفعول به بواسطة الجار وقيل ظرف المكان ولعل وجهه
 ان المصدر وظرف الزمان كل منهما مدلول العامل في الجملة فلا فائدة
 تامة في اسنادة اليهما والجرور وقع خلاف في انابته فكان اولى بهذا
 الاعتبار تدبر كذا في الحواشي الحفناوية * قوله لعدم اختصاصها * اي فلا
 تحصل الفائدة اما في ظرفي الزمان والمكان المبهمين اي اللذين لم
 يقيدا بشي يخصصهما كمثالي المص فلان الفعل يدل على مطلق الزمان

لحصول الاختصاص بالوصف الثاني ان يكون متصرفا لا ملازما للنصب على الظرفية او المصدرية فلا يجوز
 سبحانه الله بالضم على ان يكون نائباً فاعل فعله المقدر على تقديره يسبح سبحانه الله ولا يجاء اذا جاء زيد

وضعا والمكان التزاما فلا فائدة في نياتهما بخلاف المختص منهما واما
 المصدر المبهم كالمثال المذكور فلانه مستفاد من الفعل فيلزم عليه اتحاد
 معنى المسند والمسند اليه مع انه لا بد من تغايرهما بخلاف المختص
 * قوله خلافا للاختش والكوفيين * اي في قولهم بجواز انا بة غير المفعول
 به مع وجوده وان كان الاختش يشترط في جواز ذلك تقدم النائب
 والكوفيون لا يشترطونه والحاصل ان في المسئلة اقوالا ثلاثة المنع مطلقا
 وهو مذهب الجمهور والجواز مطلقا وهو مذهب الكوفيين والجواز بشرط
 تقدم النائب وهو مذهب الاختش وبهذا يظهر ان الاستدلال بالاية
 انما يصلح للكوفيين دون الاختش بخلاف البيت فانه صالح للاستدلال
 لهما معا قال ابن قاسم في حواشي منهج السالك والحق انه ان كان
 الغير اهم في الكلام انيب ولو مع وجوده تقدم او تاخر بل هو الاولى والا
 امتنع كما افاده السيد اد * قوله وهذا الشرط ايضا جار النح * اي كما
 ان الشرطين المتقدمين جاريان فيه ومعنى التصرف فيه ان لا يلزم
 الجار له طريقة واحدة في الاستعمال كمد ومنذ ورب ومعنى الاختصاص
 حصول الفائدة اما باختصاصه بالاضافة نحو سير بابيك او بالوصف
 نحو سير برجل حسن او بغير ذلك وبهذا يندفع ما قيل ان ظاهر كلامه
 في الشرح عدم اعتبار التصرف والاختصاص في الجار والجرور كيف
 وكلامه في الاصل صريح في ذلك وكان القائل فهم رجوع الايضية الى
 المصدر والظرف وانما يتجه ذلك ان لو كانت كلمة ايضا متأخرة عن
 قوله الجار والجرور فتأمل * قوله وانما يرضي المنيب ربه * المنيب اسم
 فاعل من الانابة وهي الرجوع الى الله تعالى بفعل الطاعات وترك
 المعاصي ومعنى اسم مفعول من عنا بحاجتك اهتم بها وبذكر نائب
 الفاعل وقلبه مفعول والشاهد فيه ظاهر * قوله ويحتمل ان يكون القائم

خلافا للاختش والكوفيين
 وهذا الشرط ايضا جار في الجار
 والجرور والخلاف جار فيه ايضا
 واحتج العجيز بقراءة ابي جعفر
 ليجزى قوما بما كانوا يكسبون
 وبقول الشاعر *

وانما يرضي المنيب ربه
 مادام معي! بذكر قلبه

فاقيم بما وبذكر مع وجود قوما
 وقلبه واجيب عن البيت بانه
 ضرورة وعن القراءة بانها شاذة
 ويحتمل ان يكون القائم مقام
 الفاعل ضميرا مستترا في الفعل
 عائدا على الغفران المفهوم من قوله
 تعالى قل للذين آمنوا يغفروا
 اي ليجزى الغفران قوما وانما
 اقيم المفعول به غاية ما فيه انه
 المفعول الثاني وذلك جائز واذا
 حذف الفاعل واقيم شيء من
 هذه الاشياء مقامه *

مقام الفاعل ضميرا مستترا عائدا على الغفران * في حواشي الطيبي قال
 صاحب التقريب وفي المجهول في نصب قوما على ليجزي الجزاء قوما
 نظر لانهم قالوا اذا وجد المفعول به تعين فالاولى ان ينتصب باعني او
 بيجزي لدلالة المجهول على جاز وقال ابو البقاء الجيد ان يكون التقدير
 ليجزي الخير قوما على ان الخير مفعول به في الاصل كقولك جزاك الله
 خيرا واقامة المفعول الثاني مقام الفاعل جائزا والتقدير ليجزي الجزاء على
 ان القائم مقام الفاعل المصدر وهو بعيد قال صاحب الكشف لان المصدر
 لا يقوم مقام الفاعل ومعه مفعول صحيح فاذا الخير مضمركم اضم
 الشمس في قوله حتى توارت بالحجاب لان اذ عرض عليه بالعشي دليل
 على توري الشمس اه كلام الطيبي * قوله وجب تغيير الفعل * صريح
 في ان صيغة المفعول فرع عن صيغة الفاعل وهو مذهب الخليل وسيبويه
 والجمهور واحتجوا على ذلك باشياء منها قولهم سوير وذلك ان الواو والياء
 قد اجتمعا والاول ساكن فكان الواجب قلب الواو ياء وادغام الياء في
 الياء لكن منع من ذلك مراعات الاصل الذي هو ساير ومنها ووري
 ومن اصولهم انه متى اجتمع في الاول واوان لازمتان وجب قلب الاول
 همزة فلو كان هذا الفعل اصلا لوجب همزا وانه يقال اوري فلما لم
 يكن كذلك دل على ان الاصل واري فان قيل ليس فيهما دلالة اما الاول
 فلان المانع من القلب مخافة اللبس اذ لو قيل سير لم يعلم اوزنه فوعل
 ام فعل واما الثاني فان سكون الواو الثانية من ووري اورثها خفة لم
 يجب لاجلها قلب الواو الاول بخلاف قولك او يصل في تصغير واصل
 لان الثانية متحركة قيل صرح الشيخ عبد القاهر الجرجاني في شرح
 الايضاح بان العرب لا تنتقض اصولها للبس يعرض وقلب الواو ياء
 لاجتماعهما على الصفة المذكورة من اصولهم المطردة فلا ينبغي نقضه مخافة

وجب تغيير الفعل *

اللبس وعندي في هذا نظر وذلك لان ابا الفتح ذكر في سر الصناعة انما
 لم يقلبوا او حندوة ياء فيقولون حندية كراهة التباس فعلوة بشعلية كحذوية
 وغرية ولا شك ان قلب الواو المتطرفة ياء للكسرة قبلها من الاصول وقد
 علل العدول عنه بالفرار من اللبس وكذلك الثمانيني قال في شرح
 الملوكي انما لم يقلبوا في ضيوع مع حصول الموجب اذ لو قالوا ضيوع لم
 يعلم وزنه فيعمل او فعل ولهذا نظائر كثيرة في التصريف لا يحتمل هذا
 الشرح التنبيه عليها واما سكون الواو الثانية فانه لا معتبر به عندهم ولهذا
 صرح القدماء من اهل التصريف بانك لو بنيت مثل جومر من الوعد
 قلت او وعد والاصل ووعد فقلبت الاولى لاجتماعهما مع ان الثانية
 ساكنة وذهب المبرد الى انه قسم قائم بنفسه غير متفرع عن المبني للفاعل
 وجته ان في اللغة العربية افعالا كثيرة لم تستعمل الا مبنية المفعول ولم
 يسمع فيها البناء للفاعل نحو زكرم وجن وعثيت بحاجتك وقد ذكر من
 ذلك ثعلب في الفصيح بابا ولو كان هذا فرعا لوجب استعمال اصله
 قال العيادي ولا يلزم ما احتج به المبرد لان لنا جوعا لم يستعمل لها
 واحد نحو صعاليك وعباديد واشباه ذلك وليس لواحد ان يقول الجميع
 ليس فرعا للواحد فكذا الحكم فيما لم يسم فاعله فاعرفه * قوله بضم اوله
 ماضيا كان او مضارعا النخ * السرف في ضم الاول وكسر ما قبل الاخر انه
 لا بد من تغيير اتصال من المبني للفاعل والاصل فعل فغير الى فعل دون
 سائر الاوزان ايبعد عن اوزان الاسم ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل
 هذا الغرض لكن الخروج من الضمة الى الكسرة اولى من العكس لانه
 طلب خفة بعد ثقل ثم حل غير الثلاثي عليه في ضم الاول وكسر ما قبل
 الاخر وما يقال ان ضم الاول عوض عن المرفوع المحذوف فليس بشيء
 لان المفعول عوض عنه وهو كائى قاله المولى سعد الدين ونحوه في شرح

بضم اوله ماضيا كان او مضارعا
 وبكسر ما قبل آخره في الماضي
 وفتح في المضارع تقول ضرب
 ويضرب واذا كان الفعل مبتدئا

الفصول وقال واما فتح ما قبل الاخر فلئلا يلتبس بالفعل المبني للفاعل
الا ترى انك لو قلت يكرم بكسر الراء وهو مبني للمفعول لالتبس بقولك
يكرم وهو مبني للفاعل والضم ثقیل جدا وعندي ان في الافعال ما آخرة
ياء فلو ضم ما قبلها لا تقلبت الياء واوا ولو كسر لالتبس بالفعل المبني
للفاعل فعدل الى الفتح وكان اولى لانه يفضي الى الالف التي هي
اخف الحروف ولما تعين ذلك فيما آخرة ياء حمل باقي الافعال عليه
انتهى * قوله بتاء زائدة * اي زيادة معتادة احترازاً عن تاء ترس
قال الدنوشري ولعل المراد بالزائدة زيادة معتادة ما تدل على معنى كفاء
تعلمت المسئلة بخلاف تاء ترس فان زيادتها غير معتادة لكونها لا معنى
لها وقال بعضهم الزائدة زيادة معتادة هي التي تصير الفعل المعتدي لازماً
والتاء في ترس ليست كذلك لان الفعل معها باق على التعدي وانما
ضموا الثاني مما اوله تاء مزيدة لانه لو بقي مشتوحاً مع ضم الاول وكسر
ما قبل الاخر لالتبس بالمضارع المسند الى الفاعل المبدوء بالتاء نحو انت
تعلم زيدا العلم مضارع علم العلم المضاعف * قوله قال الهذلي سبقوا
هوي النخ * هو ابو ذيب خالد بن خويلد وهو شاعر مجيد مختصرم ادرك
الجاهلية والاسلام وهو اشعر هذيل من غير مدافعة وفد على النبي صلى الله
عليه وسلم في مرض موته فمات النبي صلى الله عليه وسلم قبل قدومه
بليلة ادركه وهو مسجى وصلى عليه وشهد دفنه صلى الله عليه وسلم وهوي
اي هواي قلبت الالف ياء وادغمت على لغة هذيل واعنقوا اسرعوا
وتخرموا بالبناء للمفعول اي اخذوا يقال تخرمته المنية اذا اخذته والبيت
من جملة ابيات له يرثي بها بنين له خمسة ماتوا في عام واحد بالطاعون
ومات هو في خلافة عثمان وقبله *

امن المنون وريبتها تتوجع * والدهر ليس بمعتب من يجزع

بتاء زائدة او بهمزة وصل شارك
في الضم ثانيه اوله في مسئلة التاء
وثالثه اوله في مسئلة الهمزة تقول
في تعلمت المسئلة تعلمت المسئلة
بضم التاء والعين وفي انطلقت
بزيد انطلق بزيد بضم الهمزة
والطاء قال الله تعالى فمن اضطر
اذا ابتدئ بالفعل قيل اضطر
بضم الهمزة والطاء قال الهذلي
سبقوا هوي واعنقوا لهواهم
فتخرموا ولكل جنب مصرع
واذا كان الفعل الماضي ثلاثيا *

اودى بني واعقبوني حسرة * تنشي الرقاد وعبرة لا تقلع
 فالعين بعدهم كان حداقها * سملت بشوك فهي عور تدمع
 وبعك * ولو حرصت بان ادافع عنهم * واذا المنيّة اقبلت لا تدفع
 واذا المنيّة انشبت اظفارها * الفيت كل تميمة لا تنفع
 وتجلدي للشامتين اريهم * اني لريب الدهر لا اتضعضع
 وقوله ليس بمعتب اي مرض يقال اعتبه اذا ارضاه واودى هلك والمخداق
 جمع حدقة وهي سواد العين وسملت بسين مهملة فتمت والتميمة
 عوذة او خرزة تعلق على الصبيان وريب الدهر صروفه وحوادثه واتضعضع
 اخضع واذل حكى ان الحسن بن علي عاد معاوية فلما طلب الاذن
 له امر ان ينصب على فراشه واخذ ينشد وتجلدي للشامتين البيت فام
 يثبت الحسن ان قام واخذ ينشد واذا المنيّة انشبت اظفارها البيت
 فاستحسن ذلك لكونهما من قصيدة واحدة والحسن موقع الجواب من
 لا ابتداء كذا في حواشي الشيخ عبد القادر البغدادي على شرح بانث
 سعاد للمص وقوله يرثي بنين له خمسة لعل الصواب سبعة كما يدل على
 ذلك قوله في قصيدة اخرى *

الا يزجر الدهر عنا المنونا * توقي البنات وتفني البنينا
 وكنت ابا سبعة كالبسدور قد فتقوا اعين الحاسديننا
 فمروا على حادثات الزمان * كمر الدراهم بالناقديننا
 اضربهم ريب هذا الزمان حتى ابادهم اجعيننا
 وحسبك من حادث بامرئ * يرا حاسديه له راحيننا
 * قوله معتل الوسط * الاحسن معل الوسط ليخرج نحو عور فانه معتل
 وليس بمعل اذ المعتل ما كانت احد اصوله حرف علة وان لم يعمل اي
 يغير والمعل ما غير فالمعتل اعم والمعل اخص * قوله ان يتقدم اسم * المراد

معتل الوسط نحو قال وبيع جاز
 لك فيه ثلاث لغات احداها
 وهي النصحى كسر الاو فتقلب
 كالف ياء الثانية اشمام الكسر
 شيئا من الضم تنبينا على الاصل
 وهي لغة فصيحة ايضا الثالثة
 اخلاص ضم اوله فيجب قلب
 كالف واو فتقول قول وبسوع
 وهي لغة ضعيفة *

ص باب الاشتغال يجوز في
 نحو زيد ضربته او ضربت اخاه
 او مررت برفع زيد بالا ابتداء
 فالجملة بعك خبر ونصبه باضممار
 ضربت واهنت وجارزت
 واجبة المحذف فلا موضع للجملة
 بعك ويترجح النصب في نحو
 زيدا اضربه للطلب ونحو
 والسارق والسارقة فاقطعوا
 ايديهما متاول وفي نحو ولا نعم
 خلقها لكم للتناسب وابشرا منا
 واحد انتبه وما زيدا رايت له لغبة
 الفعل ويجب في نحو ان زيدا
 لقيته فاكرمه وهلا زيدا اكرمته
 لوجوبه ويجب الرفع في نحو

خرجت فاذا زيد يضربه عمرو لا متناعه ويستويان في نحو زيد قام ابوه وعمرو اكرمته للتكافي وليس منه وكل شيء
 فعلة في الزبرواز زيد مذهب به ش ضابط هذا الباب ان يتقدم اسم *

ويتاخر عنه فعل عامل في ضميره
او في اسم عامل في ضميره ويكون
ذلك الفعل بحيث لو فرغ من
ذلك المعمول وسلط على الاسم
الاول نصبه مثال ذلك زيدا
ضربته الا ترى انك لو حذف
الهاء وسلطت ضربت على زيد
لقلت زيدا ضربت ويكون
زيدا مفعولا مقدا وهذا مثال ما
اشتغل فيه. النعل بضمير الاسم
ومثله ايضا زيدا مررت به فان
الضمير وان كان مجرورا بالياء إلا
انه في موضع النصب بالفعل
ومثال ما اشتغل فيه الفعل باسم
عامل في الضمير نحو قولك زيدا
ضربت اخاه فان ضربت عامل
في الاخ نصبا على المفعولية والاخ
عامل في الضمير خفضا بالاضافة
اذا تقرر هذا فتقول يجوز في
الاسم المتقدم ان يكون مرفوعا
بالابتداء وتكون الجملة بعك في
محل رفع على الخبرية وان ينصب

بدا الجنس فيشمل الواحد والمتعدد قال الرضي وقد يتوالى اسمان منصوبان
لمقدرين او اكثر نحو زيدا اخاه ضربته اي اهنت زيدا ضربت اخاه
وزيدا اخاه غلامه ضربته اي لا بست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه
انتهى ويؤخذ من قوله ان يتقدم اسم ويتاخر عنه فعل انه لا بد ان يكون
متقدما فلو كان متاخرا كضربته زيدا فلا يكون من هذا الباب بل ان
كان منصوبا فهو بدل من الضمير كما تقدم وان كان مرفوعا فهو مبتدا
والجملة قبله خبره ويشترط فيه مع ذلك ان يكون قابلا للاضمار فلا يصح
لاشتغال عن حال وتمييز ومجرور حرف لا يجر المضمر كحتى وان يكون
مشتقرا لما بعك فان كان من جملة اخرى كفي الدار زيد فاعلمه لا يكون
مما نحن فيه لان العامل لا يتسلط إلا على ما هو في جملة وان يكون مختصا
اي قابلا للابتداء ليصح رفعه بالابتداء وان تعين نصبه لعارض كصور
وجوب النصب وعلى هذا فتولد على ورجانية ابتداءها ليس مما نحن
فيه بل المنصوب معطوف على ما قبله بتقدير مضاف اي وحب رجانية
* قوله ويتاخر عنه فعل * لاقتصار على النعل لكونه الاصل والا فلو وصف
الاصالح للعمل فيما قبله كالنعل نحو زيدا انت ضاربه والاولى ويتاخر
عنه عامل لان الاقتصار على النعل يوجب ان يكون التعريف غير جامع
* قوله لنصبه * اي بان يصلح لذلك في حد ذاته وان لم يصلح باعتبار
العارض فيشمل قسم وجوب الرفع وبه يسقط اعتراض المص في التوضيح
على ابن مالك في ذكره قسم ما يجب رفعه في اقسام الاشتغال حيث
قال ولم اذكر من الاقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم لان حد الاشتغال
لا يصدق عليه افادة اللقائي وقوله لنصبه يقتضي ان العامل اذا اشتغل
برفع ضمير الاسم السابق كقولك ان زيد قام اكرمه لا يكون ذلك من
باب الاشتغال وكلامه في التوضيح يقتضي انه منه وبويلك ما في شرح

الجامع وهو الحق وح فالضابط فيه قصور ايضا * قوله بفعل محذوف وجوبا * لان الفعل المذكور عوض عنه وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه واما قوله تعالى اني رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم اي ساجدين فالثاني تأكيد للاول اوان مفعول كاول محذوف لدلالة الثاني اي اني رايت احد عشر كوكبا ساجدين لي والشمس والقمر مفعول بفعل محذوف يفسره المذكور والجمع في رايتهم للمتظيم وح فلا جمع تدبر * قوله وفي المثال الثاني جاوزت زيدا مررت به * اشار به الى ان في التعريف حذف اي لنصبه هو اي وما في معناه او لازمه واورد عليه ان كون العجائز بمعنى المرور محل نظر لان مفهوم المرور يزيد محاذاته وقت السير وح فلا يكون مجاوزا ويويك قوله *

امر على الديار ديار ليسلى * اقبل ذا المجدار وذا المجدار اذا لا يمكن تقبيل المجدار الا وقت محاذاته لا وقت مجاوزته واجيب بان المفهوم من المرور المعدى بالباء وهو الذي الكلام فيه العجائز بخلاف المعدى بعلى كاليبت فان المفهوم منه المحاذات افادة الشنواني واورد عليه ايضا انه لا لزوم بين اهانة زيد وضرب اخيه لانك تقول اكرمت زيدا وضربت اخاه واجيب بان المراد اللزوم العرفي لا العقلي واهل العرف يعدون ضارب اخي زيد مهيناه ولذلك يقولون لمن ضرب شخصا له اخ ما ضربه وانما ضرب اخاه اي اهانه * قوله ولا تقدر ضربت لانك لم تضرب الا لاخ * وقع للمص في حواشي التسهيل انه قال لو قدرت العامل في زيد ضربت اخاه لفظ ضربت ام يكن عندي بعيدا ويكون ذلك الضرب كناية عن الاهانة والضرب المذكور كناية عن الضرب الحقيقي اه وهذا مخالف لما قرره في المغني من ان شرط الدليل اللفظي ان يكون طبق المحذوف يعني بحسب

بفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور فلا موضع للجمله حينئذ لانها مفسرة وتقدير الفعل في المثال الاول ضربت زيدا ضربته وفي المثال الثاني جاوزت زيدا مررت به ولا تقدر مررت لانه لا يصل الى الاسم بنفسه وفي الثالث اهنت زيدا ضربت اخاه ولا تقدر ضربت لانك لم تضرب الا لاخ واعلم ان للاسم المتقدم على الفعل المذكور خمس حالات فتارة يترجم نصبه وتارة يجب وتارة يترجم رفعه وتارة يجب وتارة يستسوي الوجهان فاما ترجيح النصب ففي مسائل منها ان يكون الفعل المذكور فعل طلب وهو الامر والنهي والدعاء كقولك زيدا اضربه وزيدا لا تهنه. واللهم عبدك ارحمنا ترجح النصب في ذلك لان الرفع يستلزم الاخبار بالجملته الطليعية عن المبتدأ وهو خلاف القياس *

لأنها لا تحمل الصدق والكذب ويشكل على هذا نحوه قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما فإنه مثل قولك زيدا وعمرا اضرب أخاهما وإنما رجع في ذلك النصب لكون الفعل المشغول فعل طلب وكذلك قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما والقراء السبعة * (٢٤١) * قد اجعوا على الرفع في الموضعين

وقد اجيب عن ذلك بأن التقدير ما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما فالسارق والسارقة مبتدأ ومعطوف عليه والخبر محذوف وهو الجار والجارور واقطعوا جملة مستأنفة فلم يأنم الأخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ ولم يستقم عمل فعل من جملة في مبتدأ مخبر عنه بغيره من جملة أخرى ومثله زيد فقير فاعطه وخالد مكسور فلا تهنه وهذا قول سيوييه وقال المبرد ال موصولة بمعنى الذي والفاء جوي يـ لتدل على السببية كما في قولك الذي ياتيني فلدرهم وفاء السببية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وقد تقدم أن شرط هذا الباب أن الفعل لو سطر على الاسم لنصبه ومنها أن يكون الاسم مقترنا بعاطف مسبوق بجملة فعلية كقولك قام زيد وعمرا اكرمه وذلك لأنك إذا رفعت كانت الجملة اسمية فيلزم عطف الاسمية

معناه وفي قوله والضرب المذكور كناية عن الضرب الحقيقي نظر قاله العلامة الدماميني في الحواشي الهندية وفيه بحث * توند لأنها لا تحمل الصدق والكذب * أي ومن شأن الخبر احتمال لهما ورد بأن الخبر الذي شأنه ذلك قسيم لأنشاء لا خبر المبتدأ وحرر بعض المتأخرين كلاما لا بأس بإيراده فقال المبتدأ إنما ذكر لينسب إليه بطريق من الطرق حال من أحواله ويرتبط به بوجه من الوجوه حكم من أحكامه وبهذا فرق بين ضربت زيدا وزيد ضربته فحكم بأن زيدا في الأول متعول به وفي الثاني مبتدأ مع أن فعل الفاعل وقع عليه في الصورتين معا وذلك لأنه ذكر في الأولى بيانا لما وقع عليه الفعل وفي الثانية ليسند إليه حال من أحواله وحكم من أحكامه ولذلك صرحوا بأن زيدا أية منطلق معناه زيد منطلق كلاب وعلى هذا فنقول معنى الجملة لأنشائية طلبا كان أو غير ذلك وإن كان حاصلا معها لكنه قائم بالطلب والمنشي فإذا قلت زيد اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بك وليس حالا من أحوال زيد إلا باعتبار تعلقه به أو كونه مقولا في حقه واستحقاقه أن يقال فيه فلا بد وأن يلاحظ في وقوعه خبرا عنه من الحشية فكانه قيل زيد مطلوب ضربه أو مقول في حقه ذلك لا على معنى الحكاية بل على معنى أنه يستحق أن يقال فيه فيستفاد من لفظ اضربه طلب ضربه ومن ربطه بالمبتدأ معنى آخر لا يستفاد من قولك اضرب زيدا وامتداه من احتمال الصدق والكذب بحسب المعنى الأول لا ينافي احتمالهما بحسب المعنى الثاني إلى هنا كلامه * قوله كقولك قام زيد وعمرا اكرمه * قال المص كنت أقول ينبغي أن يكون الحكم كذلك إذا عطشت الجملة الفعلية على جملة الاشتغال كزيدا ضربته وقم أبوه ثم ظهران بينهما فرقا وحوان النصب في هذا يمضي على صورة النصب الضعيف في زيداً ضربته إذا لم يات

على الفعلية وهما متخالفان وإذا نصبت كانت الجملة فعلية لأن التقدير واكرمت عمرا اكرمه فتكون قد عطشت فعلية على فعلية وهما متناسبان والتناسب في العطف أولى من التخالف فلذلك رجع النصب قال

ربته وما زيدا رايته قال الله تعالى ابشرا منا واحدا ننبهده واما وجوب النصب ففيما اذا تقدم على الاسم اداة خاصة
لفعل كادوات الشرط والتخصيص * (٢٤٢) * كقولك ان زيدا رايته فاكرمه وهذا زيدا اكرمه وقول الشاعر *

لا تجزي ان منفسا اهلكته

فاذا اهلكت فعند ذلك فاجزي

واما وجوب الرفع ففيما اذا تقدم
على الاسم اداة خاصة بالدخول
على الجملة لاسمية كاذا الفجائية
كقولك خرجت فاذا زيد يضربه
عمرو فهذا لا يجوز فيه النصب
لانه يقتضي تقدير الفعل واذا
الفجائية لا تدخل الا على الجملة
الاسمية واما الذي يستويان فيه
فما بطل ان يتقدم على الاسم
عاطف مسبق بجملة فعلية
مخبر بها عن اسم قبلها كقولك
زيد قام ابوه وعمرو اكرمه وذلك
لان زيد قام ابوه جملة كبرى
ذات وجهين ومعنى قولي كبرى
انها جملة في ضمنها جملة ومعنى
قولي ذات وجهين انها اسمية
الصدر فعلية العجز فان راعيت
صدرها رفعت عمرا وكنت قد
عطفت جملة اسمية على جملة اسمية
وان راعيت عجزها نصبت وكنت
قد عطفت جملة فعلية على جملة
فعلية فالمناسبة حاصلة على كلا

بعك شيء ثم تاتي الفعلية بعد استقرار الضعف في الصورة ولا كذلك
العكس فان تقديم الفعلية تقديم لما يمهده عذر النصب ويستدعيه
* قوله لا تجزي ان منفسا اهلكته الخ * المنفس بضم الميم وكسر الفاء
كالنفيس هو المال الكثير والفاء الثانية زائدة لا الاولى وذلك لان الثانية
لو كانت رابطة الجواب ولاولى زائدة لزم تقديم ما في حيز فاء الجواب
عليها وهو باطل لان الظرف من قوله عند ذلك معمول للفعل من قوله
فاجزي واما اذا جعلنا فاء الجواب هي الداخلة على عند والزائدة هي
الداخلة على اجزي فهذا المحذور منتف والمجزع خلاف الصبر يقول
لا تقلقي وتتركي الصبر ان اهلك ما لا كثيرا فان الخلف مرجو العوض
متوقع واما اذا اهلكت فلا خلف لي يرجي ولا احد يكون عوضا عني
فهناك يحق لك الجزع فاجزي * قوله فالمناسبة حاصلة على كلا
التقديرين فاستوى الوجهان * فان رجحت قرينة الرفع فالاصل الذي
هو السلامة من التقدير والمحدث عورض بان النصب مرجح بقرب قرينته
واعترض بان ذلك المعارضة غير مستقيمة فانا لا نسلم البعد على تقدير
الرفع وانما يكون كذلك ان لو عطفت مفردات الجملة الثانية على مفردات
الجملة الاولى فاما اذا كانت الجملة براسها معطوفة على الجملة الاولى فلا
يتحقق بعد اصلا قال نجم الدين سعيد اللهم الا ان يقال بتقدير
النصب يتعين القرب وبتقدير الرفع لا يتعين لجواز ان يكون ح من
عطف المفردات * قوله وليس المعنى هنا انهم فعلوا كل شيء في الزبر *
وذلك لان الجار والجرور اعني في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى
لان صحائف اعمالهم ليست محلا لافعالهم لانهم لم يفعلوا فيها فعلا
بل الكرام الكاتبون وقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه
خلاف ظاهر كناية فات المعنى المقصود اذ المقصود ان كل شيء مفعول

التقديرين فاستوى الوجهان واما الذي يترجح فيه الرفع فما عدا ذلك كقولك زيد ضربته قال الله تعالى
جنات عدن يدخلونها اجعت السبعة على رفعه وقرئ شاذ بالنصب وانما يترجح الرفع في ذلك لانه لا اصل ولا

لهم ثابت في الزبر وهو مخالف
لذلك المعنى فالرفع هنا واجب
لا راجع والفعل المتأخر صفة
للاسسم فلا يصح له ان يعمل فيه *
ص باب التنازع يجوز في نحو
ضربني وضربت زيدا
اعمال الاول واختاره الكوفيون
فيضمرفي الثاني كل ما يحتاجه
او الثاني واختاره البصريون
فيضمرفي الاول مرفوعه فقط نحو
جفوني ولم اجف الاخلاء وليس
منه كفاني ولم اطلب قليل من
المال لفساد المعنى *

ش يسمى هذا الباب باب
التنازع وباب الاعمال ايضا
وضابطه ان يتقدم عاملان او اكثر
ويتأخر معمول او اكثر ويكون كل
من المتقدم طالبا لذلك المتأخر
مثال تنازع العاملين معمولا
واحدا قوله تعالى آتوني افرغ عليه
قطرا وذلك لان آتوني فعل وفاعل
ومفعول يحتاج الى مفعول ثان
وافرغ فعل وفاعل يحتاج الى
مفعول وتأخر عنهما قطرا وكل

منهما طالب له ومثال تنازع العاملين معمولا واحدا *

لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقة لقوله تعالى وكل صغير وكبير
مستطرا لا ان كل كائن في صحف اعمالهم مفعول لهم * قوله وباب
الاعمال * الاول ناظر لاول الامر والثاني لآخره * قوله عاملان * قال
ابن قاسم في حواشي منهج السالك وهل ولو محذوفين لتريته كقولك
زيدا في جواب من ضربت واكرمت وعليه فهل يجوز اعمال لاول
فيضمرفي الثاني فتقول اياه زيدا بانفصال الضمير بعد حذف العامل
فليراجع اه ووقع في التصريح التقييد بكونهما مذكورين ولا بد ان
يكون بينهما ارتباط كما صرح به بعد لتيكون الجملتان كجملة الواحدة
فلا يجوز قام قعد اخواك قال ابن قاسم وهل يكفي الربط بنحو بل
وينبغي نعم وفي المعنى انه يقوم مقام الربط بالعاطفة عمل اولهما في
ثانيهما نحو وانهم ظنوا كما ظنتم ان لن يبعث الله احدا وكون ثانيهما
جوابا للاول اما جواب سوال نحو يستثونك قل الله يفتيكم في الكلاله
او جواب شرط محذوف نحو آتوني افرغ عليه قطرا * قوله واكثر * كذا
وقع في عبارة ابن عصفور قال المص في الحواشي وهو يومئذ سمع في
اكثر من ثلاثة وليس كذلك فالاولى ان يقال عاملان او ثلاثة قال
الدمامي في شرح التسهيل قلت انشد الشيخ نجم الدين سعيد في
شرح الحاجية شاهدا على تنازع اكثر من ثلاثة قول الحماسي *
طلبت فلم ادرك بوجهي وليتي * فقدت فلم ابغ الذئب عند سائب
* قوله ويتأخر معمول * اي غير سببي مرفوع وغير مرفوع واقع بعد الا
والاحترار بالقييد الاول عن نحوزيد جاء وذهب اخوه لانه يأنم عليه اسناد
احد الثقلين الى السببي والاخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير
بالمبتدأ لانه لم يرفع ضميره ولا ما تلبس بضميره قال ابن قاسم واقول
فيه نظرا لان الربط حاصل بالضمير المرفوع لعودة على لاخ المضاعف الى

منهما طالب له ومثال تنازع العاملين معمولا واحدا *
عاملين معمولا واحدا *

ضمير زيد وقد اكتفى المص اعني ابن مالك في التسهيل بمثل ذلك في الربط ومثله بقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجهن يتربصن اي ازواجهن فاكفى بضمير الازواج المضافة قال بعضهم ولك ان تقول ان الفساد المذكور حاصل في نحو قولك زيد ضربت واخذت اخاه مع ان المتنازع فيه سببي منصوب ولا فساد في نحو قولك زيد اكرمه واحسن اليه اخوه مع ان المتنازع فيه سببي مرفوع فلا معنى للتقييد المذكور واجاب الدماميني بانه يمكن دفع هذا بتخصيص الشقين اي تخصيص جواز التنازع في المنصوب بان يكون في العاملين ضمير عائد على الاسم الاول غير ضمير السببي نحو زيد ضرب واكرم اخاه او ضربت عبك واكرمت في دارة اخاه بخلاف ضربت واكرمت اخاه وتخصيص امتناع التنازع في السببي المرفوع لخلو العاملين عن الضمير المذكور نحو زيد قام وقعد اخوه بخلاف زيد قام في دارة وقعد عندك اخوه واقول هذا يقتضي ان التقييد بالمرفوع لا معنى له اذ الاعتماد على وجود الرابط وعدم وجوده من غير تفرقة في السببي بين مرفوع ومنصوب تدبر ولاحتراز بلقيد الثاني عن نحو قوله *

ما صاب قلبي واضناه وتيمسه * إلا كواعب من ذهل ابن شيبان فانه ليس من التنازع بل هو من المحذوف من الازالة الثانية ووجد ذلك انه يلزم عليه اخلاء الفعل الملقى من الايجاب ويلزم في نحو ما قام وقعد إلا انا اعادة ضمير غائب على حاضر فيجعل من باب المحذوف من الاول لدلالة الثاني او يحتمل كما في شرح التسهيل على تاويل ما قام احد وقعد إلا انا فمحذوف لفظ احد واكتفى بقصده ودلالة المعنى والاستثناء عليه ولاحتراز بالمرفوع عن المنصوب فانه لا يمتنع وقوع التنازع فيه نحو ما ضربت واكرمت إلا زيدا ولعل الفرق ان المتنازع

كما صليت وباركت ورحمت على ابراهيم فعلى ابراهيم مطلوب لكل واحد من هذه العوامل الثلاثة ومثال
تنازع اكثر من عاملين اكثر من معمول قوله عليه الصلاة * (٢٤٥) * والسلام تسبحون وتكبرون وتحمدون

دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين فدبر
نصب على الظرفية وثلاثا منصوب
على انه مفعول مطلق وقد تنازعهما
كل من العوامل الثلاثة السابقة
عليهما اذا تقرر هذا فنقول لا
خلاف في جواز اعمال اي
العاملين او العوامل شئت وانما
الخلاف في المختار فالكوفيون
يختارون اعمال الاول لسبقه
والبصريون يختارون اعمال الاخير
لقربه فان اعلمت الاول اضمرت
في الثاني كل ما يحتاج اليه من
مرفوع ومنصوب وجرور وذلك
نحو قام وقعد اخواك وقام
وضربتكما اخواك وقام ومررت
بهما اخواك وذلك لان الاسم
المتنازع فيه وهو اخواك في المثال
في نية التقديم فالضمير وان عاد
على المتأخر لفظا لكنه متقدم رتبة
وان اعلمت الثاني فان احتاج
الاول الى مرفوع اضمرته فقلت
قاما وقعدا اخواك وان احتاج الى
منصوب او مخفوض حذفته فقلت
ضربت وضربتني اخواك ومررت

فيه في نحو هذا المثال فضلة لا يحتاج الى تقدير ضمير لاستقامة الكلام
بدونه بخلاف المرفوع فانه عمدة يتوقف صحة الكلام على تقدير ضميره
قوله كما صليت وباركت ورحمت الخ * قد اشتهر السؤال عن موقع التشبيه
في قوله كما صليت على ابراهيم مع ان المقرر ان المشبه دون المشبه به والواقع
هنا عكسه لان محمدا صلى الله عليه وسلم وحك افضل من آل ابراهيم
ومن ابراهيم لاسيما وقد اضيف اليه آل محمد وقضية كونه افضل ان
تكون الصلاة المطلوبة افضل من كل صلاة حصلت او تحصل لغيره
واجيب عن ذلك باجوبة منها ان التشبيه انما هو لاصل الصلاة باصل
الصلاة لا للقدر بالقدر فهو كقوله تعالى انا اوحينا اليك كما اوحينا الى
نوح وقوله كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم فن
المختار فيه ان المراد اصل الصيام لا وقته وعينه وهو كقول التائل احسن
الى ولدك كما احسنت الى فلان ويريد بذلك اصل الاحسان
لا قدره ومنه قوله تعالى واحسن كما احسن الله اليك ورجع هذا الجواب
القرطبي في المفهم ومنها ان قوله اللهم صل على محمد مقطوع عن التشبيه
فيكون التشبيه متعلقا بقوله وعلى آل محمد وتعتقد ابن دقيق العيد بان
غير الانبياء لا يمكن ان يساوا الانبياء فكيف يطلب لهم صلاة مثل
الصلاة التي وقعت لابراهيم وآله والانبياء من آلهم واجاب عنه
البلقيني بان تشبيه الصلاة على لال بالصلاة على ابراهيم وآله ليس
تشبيها في القدر ولا في الرتبة حتى يقال ان غير الانبياء لا يمكن ان
يساويهم بل التشبيه هنا في اصل الصلاة وذلك قدر مشترك بين الانبياء
ولال اعني مطلق الصلاة واذا كان كذلك فلا يلزم من طلب الصلاة
لالا كالصلاة على ابراهيم وآله ان يكون طالبا لما لم يمكن وقوعه وهو
المساوات فسقط السؤال اه وقد نقل العمراني في البيان عن الشيخ ابي

ومربي اخواك ولا تقل ضربتكما ولا مررت بهما لان عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة انما اغتفر في المرفوع لانه
غير صالح للسقوط ولا كذلك المنصوب والجرور وليس من التنازع قول امرئ القيس * ولو ان ما اسعى لادنى

حامد انه نقل هذا الجواب اعني الجواب الثاني عن نص الشافعي حيث قيل له رسول الله صلى الله عليه وسلم افضل الانبياء فكيف قيل في الصلاة عليه اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم فقال قولوا اللهم صل على محمد كلام تام وقوله وآل محمد عطف عليه وكما صليت على ابراهيم راجع للذي يليه وهو آله محمد لكن تعقبه الزركشي بانه مخالف لقاعدته الاصولية في رجوع المتعلقات الى جميع الجمل وبان التشبيه قد جاء في بعض الروايات من غير ذكر لآل والله اعلم ومنها دفع المقدمة المذكورة اولا وحي ان المشبه به يكون ارفع من المشبه وان ذلك ليس مطردا بل قد يكون التشبيه بالمثل بل والدون كما في قوله تعالى مثل نوره كمشكاة فيها مصباح واين يقع نور المشكاة من نوره تعالى ولكن لما كان المراد من المشبه ان يكون شيئا ظاهرا واضحا للمسمع حسن ان يشبه النور بالمشكاة وكذا هنا لما كان تعظيم ابراهيم وآله ابراهيم بالصلاة عليهم مشهورا واضحا عند جميع الطوائف حسن ان يطلب لحمد وآله محمد بالصلاة عليهم مثل ما حصل لابراهيم وآله ابراهيم ويؤيد ذلك ختم الطلب المذكور بقوله في العالمين ولهذا لم يقع قوله في العالمين الا في ذكر آل ابراهيم دون ذكر آل محمد قاله السخاوي في القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع ومن خطه نقلت قوله لان لو تدل على امتناع الشيء * اي الجواب لامتناع غيره اي الشرط هذا هو المشهور لجمهور علماء العربية وقد اعترضه ابن الحاجب في اماليه بان الشرط سبب والجواب مسبب وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز ان يكون للشيء اسباب متعددة قال بل الامر بالعكس اي انما تدل على امتناع الشرط لامتناع الجواب لان انتفاء السبب يدل على انتفاء جميع اسبابه قال الا ترى ان قوله تعالى لرب كان

لان لو تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره فاذا كان ما بعدها مثبتا كان منفيًا نحو لو جاءني اكرمه واذا كان منفيًا كان مثبتا نحو لو لم يسيء لم اعاقبه وعلى هذا فتولاه ان ما اسعى لادنى معيشة منفي لكونه في نفسه مثبتا وقد دخل عليه حرف الامتناع وكل شيء امتنع لعلته ثبت نقيضه ونقيض السعي لادنى معيشة عدم السعي لادنى معيشة وقوله ولم اطلب مثبت لكونه منفيًا بل قد دخل عليه حرف الامتناع فلو وجد الى قليل وجب فيه اثبات طلب القليل وهو عين مما نفاه اولا واذا بطل ذلك تعين ان يكون مفعول اطلب محذوفًا وتثنية ولسم اطلب الملك ومقتضى ذلك انه طالب الملك وهو المراد فان قيل انما لزم فساد جعله من باب التنازع لعطفك لم اطلب على كفاني ولو قدرته مستانفا كان نفيا محضا غير داخل تحت حكم لو قلت انما يجوز التنازع بشرط

ان يكون بين العاملين ارتباط
وتقدير الاستئناف يزيل الارتباط
ص بـ باب المفعول منصوب *
ش قد مضى ان الفاعل مرفوع
ابدا واعلم لان ان المفعول
منصوب ابدا والسبب في ذلك
ان الفاعل لا يكون إلا واحدا
والرفع ثقيل والمفعول يكون واحدا
فاكثر والنصب خفيف فجعلوا
الثقل للقليل والخفيف للكثير
قصدا للتعادل *

فيهما الهة إلا الله لفسدتا انما سيق ليدل بامتناع الفساد على امتناع
تعدد الالهة واستحسن المتأخرون كلام ابن المحاسب وعبروا في توجيه
بان الشرط ملزوم والجزاء لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير
عكس لجواز ان يكون اللازم اعم ورده المولى سعد الدين في المطول
والختصر بان قولهم ان لولا امتناع الجواب لامتناع الشرط ليس معناه
انه يستدل بامتناع الشرط على امتناع الجواب حتى يرد عليه ان انتفاء
السبب او الملزوم لا يوجب انتفاء المسبب او اللازم بل معناه انها
للدلالة على ان انتفاء الجواب في الخارج انما هو بسبب انتفاء الشرط
فمعنى لو شاء الله لهدىكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشيئة
فهي عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج
هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء
ما هي الا ترى ان قولهم لولا لامتناع الجزاء لوجود الشرط نحو لولا علي
لهلك عمر معناه ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل
على ان عمر لم يهلك ولهذا صح مثل قولك لو جنتي لا كرمتك لكنك لم
تجني يريد ان عدم الاكرام بسبب عدم العجي قال الحماسي *

ولو طار ذو حافر قبلها * لطارت ولكنها لم يطر

ولو كان معناه الاستدلال كما هو طريق اهل العقول لما صح اذا استثناء
نقيض المقدم لا يتبع شيئا قال واما ارباب العقول فقد جعلوا كلاما من ان
ولو ونحوهما اداتا للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى
القطع بانتفائهما وانما يستعملونها في القياسات لحصول العلم بالنتائج
فهي عندهم للدلالة على ان العلم بانتفاء التالي علة للعلم بانتفاء الاول
ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير نظر الى ان علة انتفاء الجزاء
في الخارج ما هي وقوله تعالى لو كان فيهما الهة إلا الله لفسدتا وارد على

هذه القاعدة لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع المستفيض * قوله وهو خمسة * افراد الضمير الراجع الى المفعول باعتبار ارادة الجنس ولذا مع مراعات التقسيم صح الاخبار عنه بمتعدد اعني خمسة نظير الكلمة اسم وفعل وحرف فاندفع ما قيل ان ارادة الجنس لا تصحح الاخبار بمتعدد عن الواحد والا جاز الرجل ثلاثة والرجل قاثمون ووجه الاندفاع ان محل عدم جواز ذلك حيث اريد الجنس فقط والا حيث اريد معه التقسيم فلا مانع الا ترى الى صحة قولك الرجل ثلاثة عربي ورومي وهندي لارادته افاده يس * قوله وهو ما وقع عليه فعل الفاعل * اي حال ما وقع عليه الى آخره اذ المفعول به عبارة عن اللفظ الدال لا عن المداول الذي وقع عليه فعل الفاعل حقيقة لان النحوي انما يبحث عن اللفاظ باعتبار الاعراب والبناء لا عن مدلولاتها وقد يقال لا حاجة الى اعتبار المضاف المحذوف لانه كثيرا ما تجري صفات المداولات على دوالها والمراد من قوله ما وقع عليه فعل الفاعل ما ذكر ليدل على ما وقع الفعل عليه فخرج نحو زيد من زيد ضربته اذ لم يذكر لذلك وانما ذكر ليدل على ما اسند اليه حال من احواله كما تقدم قريبا والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبار اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد في نحو ضرب زيد على صيغة المجهول لعدم اعتبار الاسناد الى الفاعل المذكور فيه ودخل نحو درهما من اعطي زيد درهما لوقوع فعل الفاعل المحكي الاعتبار اسناد الفعل اليه اذ نائب الفاعل في حكم الفاعل وبذلك يظهر فائدة ذكر الفاعل ويندفع ما قيل لو حذف الفاعل وقال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر قيل على انه لو قال ذلك لتبادر منه الفعل الاصطلاحي فيلزم خروج شبه الفعل والمسماحة في اسناد الوقوع انتهى وفيه نظر اذ المتبادر حينئذ من لفظ الفعل الفعل اللغوي اذ هو الذي يقع

من وهو خمسة *
ش هذا هو الصحيح وهي المفعول
به كضربت زيدا والمفعول
المطلق وهو المصدر كضربت
ضربا والمفعول فيه وهو الظرف
كصمت يوم الخميس وجلست
امامك والمفعول له كقمت اجلالا
لك والمفعول معه كسرت والنيل
ونقص الزجاج منها المفعول معه
فجعله مفعولا به وقدر سرت
وجاوزت النيل ونقص الكوفيون
منها المفعول له فجعله من باب
المفعول المطلق مثل قعدت
جلوسا وزاد السيرافي سادسا وجو
المفعول منه نحو واختار موسى
قومه سبعين رجلا لان المعنى من
قومه وسمى الجوهرى المستثنى
مفعولا دونه *
من المفعول به وهو ما وقع عليه
فعل الفاعل كضربت زيدا *
ش هذا المحذول ابن الحاجب
رحمه الله *

حقيقة على المفعول لا الفعل الاصطلاحي اذ اسناد الوقوع اليه بجاز من
اسناد ما للمدلول للدال ولاصل المتبادر الحقيقة على ان اللازم المذكور
لازم على العبارة الاولى ايضا لتبادر الفعل الاصطلاحي من غير فرق
خصوصا وقد حمل الفاعل فيها على ما هو فاعل حقيقة وهو الفاعل
الاصطلاحي او حكما وهو ثابت فتأمل * قوله وقد استشكل بقولك ما
ضربت زيدا ولا تضرب زيدا * اذ الفعل فيهما لم يقع على المفعول
وكذا نحو عبدت الله وشافهت زيدا وضرب زيدا عمرا اذا كان كاذبا *
قوله واجاب بان المراد بالوقوع انما هو تعلقه بما لا يعقل إلا به * اورده عليه
انه اذا كان المراد بالوقوع ما ذكر يلزم ان يكون التعريف غير مانع لصدقه
على الفاعل والزمان لان الفعل قد وقع عليهما بهذا المعنى واجيب اما
عن النقص بالفاعل فبان ما بين الفعل والفاعل لا يسمى تعلقا اصطلاحا
بل قيا ما واسنادا والتعلق خاص بالفضلات كما صرح بذلك السيد في
حواشي المتوسط على ان المشرع بما ذكر هو وقوع فعل الفاعل لا مطلق
وقوع الفعل وح فلا نقض بالفاعل ولا حاجة الى ما ذكره السيد كذا
قيل وربما يقال قد يظهر النقص بعمره من قولك اشترك زيد وعمرو فانه
يصدق عليه انه قد وقع عليه فعل الفاعل اي تعلق به ويحتاج في دفعه
الى ما ذكره السيد او الى جعل كلمة ما عبارة عن منصوب واما عن النقص
بالزمان فبان المراد من الفعل الفعل الحقيقي والمصدر لا يتوقف تعلقه
على الزمان كذا وقع في الحواشي الياسينية وفيه انه ان كان المراد بعدم
توقف تعلقه عليه انه يمكن ملاحظته في نفسه من غير ملاحظة
زمن وقوعه لكونه خارجا عن مفهومه وليس معتبرا فيه فمسلم لكن الفعل
المتعدي بالنسبة الى المفعول بهاته المثابة مع انه قد حكموا بانه يتوقف
تعلقه عليه وان كان المراد انه يمكن تعلقه وتحققه بدونه بخلاف الفعل

وقد استشكل بقولك ما ضربت
زيدا ولا تضرب زيدا واجاب
بان المراد بالوقوع انما هو تعلقه
بما لا يعقل إلا به الا ترى ان
زيدا في المثالين متعلق بضرب
وان ضرب يتوقف فهمه عليه او
على ما قام مقامه من المتعلقات *
ص ومنه المنادى *

ش اي من المفعول به المنادى
وذلك لان قولك يا عباد الله *

المتعدي فانه لا يمكن تحققة بدون مفعول فهو في غاية السقوط وبعيد
من العبارة هذا وقد اجاب العصام رحمه الله عن اصل الاشكال باعتبار
صورة النفي والكذب بان المراد بوقوع الفعل عليه وقوعه عليه بصورة
والعبارة دلت على وقوع الفعل على المفعول فيهما ولو لا دلالتها عليه لم
يفد دخول حرف النفي نفي الوقوع وفيه ان النقص بصورة النفي ولا
دلالة للعبارة فيها على الوقوع واعتبار المنفي بدون النفي موجب للخروج
عن محل الاشكال فهذا ان تم انما يتم في صورة الكذب تامله بتي ان
في تناول التعريف للمفعول الاول في باب علم والثاني في باب اعلام نظرا
اذ العلم والاعلام انما يتعان على غيرهما فالمعلوم في قولك اعلمت زيدا
قائما هو النسبة الواقعة بينهما اعني قيام زيد والمعلم في قولك اعلمت زيدا
عمرا قائما هو الاول واما الثاني والثالث فمعلم بهما اي بمضمون النسبة
الكائنة بينهما كذا في الحواشي الياسينية ويمكن ان يجاب عنه بان
العلم والاعلام لما ان تعلقا بالنسبة وتوقف تعقلهما عليهما وهي موقوفة على
تعقل المنتسبين كانا اي العلم والاعلام موقوفين عليهما وذلك معنى الوقوع
كما مر فيكونان داخلين في التعريف الا ترى ان زيدا في المثالين
متعلق بضرب وان ضرب يتوقف فهمه عليه اي من حيث كونه شخصا
لا من حيث خصوصه وتعيينه فاندفع ما قيل ان امثال هذه الشخصيات
كزيدا من ضربت زيدا وعمروا من قتلت عمرا لا يتوقف تعقل الفعل عليهما
لاستغنائها عنها فلا تكون مفعولا به فتدبره * قوله اصله ادعوا عباد الله *
كون الاصل ذلك لا يستلزم كون الجملة خبرية لجواز ان يقصد بالفعل
فيها الانشاء فاندفع ح ما قيل ان دعوى المحذف وانا بة الحرف عنه
يستلزم كون جملة النداء اعني يا عباد الله خبرية كاصلها وذلك خلاف
المقصود لكن كان الاولى تقديره بلفظ الماضي لكونه لاغلب في الافعال

اصله ادعوا عباد الله فمحذف
الفعل وانيب يا عنه *

ص وانما ينصب مضافا كيا عبد
الله او شبهه كيا حسنا وجهه ويا
طالعنا جبلا ويا رفيقا بالعباد او
نكرة غير مقصودة كقول الاعشى
يا رجلا خذ بيدي *

ش يعني ان المنادى انما ينصب
لفظا في ثلاث مسائل احدها
ان يكون مضافا كقولك يا عبد
الله ويا رسول الله وقول الشاعر *
الا يا عباد الله قلبي متيسم
يا حسن سن صلى واقبحهم بعلا

الثانية ان يكون شبيها بالمضاف وهو ما اتصل بشيء من تمام معناه وهذا الذي به التمام اما ان يكون اسما مرفوعا
بالمنادى كقولك يا محمودا فعلة ويا حسنا وجهه ويا جيلا فعلة ويا كثيرا برة او منصوبا به كقولك يا طالعاجبلا او
مخفوضا بخافض متعلق بكقولك يا رفيقا بالعباد ويا خيرا من * (٢٥١) * زيد او معطوفا عليه قبل النداء كقولك

يا ثلاثة وثلاثين في رجل سميت
بذلك الثالثة ان يكون نكرة غير
مقصودة كقول الاعشى يا رجلا خذ
بيدي وقول الشاعر *

ايا راكبا اما عرضت فبلغا
ندامني من نجران ان لا تلقيا
من والمفرد المعرفة بيني على ما يرفع
بكيازي ويا زيدا ويا زيدا ويا زيدا
ويا رجلا معين *

ش يستحق المنادى البناء بامر من
افراد وتعرفند ونعني بافراده ان
لا يكون مضافا ولا شبيها به ونعني
بتعريفه ان يكون مرادا به معين
سواء كان معرفة قبل النداء كزيد
وعمر او معرفة بعد النداء بسبب
الاقبال عليه كرجل وانسان تريد
بهما معينا فاذا وجد في الاسم
هذان الامران استحق ان يبنى
على ما يرفع به لو كان معربا تقول
يا زيدا بالضم ويا زيدا بالالف
ويا زيدا بالواو وقال الله تعالى يا
نوح قد جادلتنا يا جبال اوبي معد

الانشائية بحيثها بلفظ الماضي وكون الاصل ذلك اولى من قول سيويه
ان الاصل يا اياك اعني اما اولا فلان فيه الجمع بين العوض والمعوذ
عنه واما ثاني فلان تقدير ادعوا انسب بمقتضى النداء من تقدير اعني
واما ثالث فلان تقدير العامل مقدما اولى لكونه الاصل من تقديره مؤخرا
وكانه انما قدره مؤخرا لانه يرى ان المنادى مختص من بين امثاله
بالندا فكان المناسب تقديمه للاختصاص * قوله الثانية ان يكون
شبيها بالمضاف * وجه انشده ان الاول عامل في الثاني متخصص به
ومشتق اليه كما ان المضاف كذلك بالنسبة الى المضاف اليه ولا فرق
في التشبيه بالمضاف بين ان يكون علما او نكرة مقصودة او غير مقصودة
لان النصب انما هو المشابهة وهي حاصلة في الجميع واما قول الصفدي
في شرح لامية العجم ان واردا من قوله يا واردا سور عيش كذا كدر
انثقت صثوث في اينك الاول منصوب على انه نكرة غير مقصودة فغير
بين بل هو مطول شبيه بالمضاف لانه عامل فيما بعك على حد قولك
يا طالعاجبلا والتذكير هنا لا اثر له في النصب الا ترى انه لو كان
المخاطب بهذا شخصا معينا لكان النصب واجبا لكونه مطولا فدل على
ان ذلك هو السبب لا التذكير قاله العلامة البدر الدماميني في نزول
الغيث * قوله سواء كان معرفة قبل النداء * اي بالعلية كزيد وعمر
فان قيل العلم اذا اريد اضافته نكروا اذا نودي بقي على تعريفه فما
الفرق اجيب بانه لما كان المقصود من الاضافة تعريف المضاف او
تخصيصه نوي تنكيره انما تكون الاضافة ملغاة لعدم فائدتها بخلاف
النداء فانه ليس المقصود منه الا اقبال المخاطب واصغاوه لا القاء الكلام

ص فصل وتقول يا غلام بالثلاث وبالياء فتحوا ساكنا وبالالف ش اذا كان المنادى مضافا الى ياء المتكلم كغلامي
ج. وفيه ست لغات احداها يا غلامي بالثبات الياء ساكنة قال الله تعالى يا عبادي لا خوف عليكم الثانية يا غلام
بالحذف الياء الساكنة وابقاء الكسرة دليل على انها قال الله تعالى يا عباد فاتقون الثالثة ضم الحرف الذي كان مكسورا
لاجل الياء وهي لغة ضعيفة حكوا من كلامهم يا ام لا تتعلي بالضم وقرئ قل رب احكم بالحق بالضم الرابعة يا غلامي

يوسف السادسة يا غلام بحذف الالف وبقاء الفتحة دليلا عليها كقول الشاعر * ولست براجع ما فات مني * بلوني
ولا بليت ولا لواني * اي بقولاي يا لهف وقولاي وتقول يا غلام بالثلاث اي بضم الميم وفتحها وكسرها وقد بينت
قرينه ذلك ص ويا ابت ويا * (٢٥١) * انت ويا ابن ام ويا ابن عم بفتح وكسر والحق الالف او الياء

للاولين قيس والآخرين ضعيف
ش اذا كان المنادى المضاعف
الى الياء ابا اراما جازت فيه
عشر لغات الست المذكورة
واخت اربع اخر احداها ابدال
الياء تاء مكسورة وبها قرأ السبعة
ماعدا ابن عامر في يا ابت الثانية
ابدالها تاء مفتوحة وبها قرأ ابن
عامر الثالثة يا ابت بالياء
والالف وبها قرئ شاذ الرابعة
يا ابتي بالياء والياء وحدها
الغتان قبيحتان والاخرة اقبح
من التي قبلها وينبغي ان لا يجوز
الا في ضرورة الشعر واذا كان
المنادى مضافا الى مضاف الى
الياء مثل يا غلام غلامي لم يجوز
الا اثبات الياء مفتوحة او ساكنة
الا ان كان ابن ام او ابن عم فيجوز
فيهما اربع لغات فتح الميم وكسرها
وقد قرأت السبعة بهما في قوله
تعالى قال ابن ام ان القسم
استضعفوني قال يا ابن ام لا تأخذ
باحييتي الثالثة اثبات الياء
كقول الشاعر *

فلا حاجة الى نية التنكير بد * قوله على لفظه * اي حركة لفظه والمراد بها
ضمة البناء ملحوظة كانت او مقدرة بقرينة المقابلة بالحذف فيشمل نحو
يا سيويد العالم فانه يجوز في تابع الرفع مراعات اخذت البناء المقدرة
والنصب مراعات لحله ولا يجوز الجرم مراعات لحركة البناء اللفظية لعدم
شبهتها بحركة الاعراب لزومها وعدم عروضها فقد اجتمع في الحركات
الثلاثة الكسر والضم والنصب وان كان الاول لفظيا والثاني تنديريا
والثالث محليا والى ذلك اشار بعضهم مغزا *

يا عالم النحر يا من نحوه قصدت * اهل المعاني وفاق الناس في الحكم
ما كلمة نصبت مضمومة وغدت * مكسورة في زمان غير منقسم
فاجاب عند الشنواني بما صورته لكونه هو المتصود بالسؤال بقوله *
الحمد لله منشي الخلق من عدم * جدا جزيلا على احسانه العدم
يا سيويد لم ضم وموضع * نصب وفيه انكسار غير منقسم
* قوله جاز في الرفع على لفظ المنادى * قال الرضي اعلم انه انما جاز
الرفع حمله على اللفظ لان النصب في توابع المنادى المضموم كان هو
القياس لان التوابع الخمسة انما وضعت تابعة للمعرب في اعرابه لا
المبني في بنائه الا ترى انك لا تقول جاءني هؤلاء الكرام بجراصة
حلا على اللفظ بل يجب رفعها حلا على الفعل لكن لما كانت الضمة التي هي
الحركة البنائية تحدث في المنادى بحدوث حرف النداء وتزول بزواله
صارت كالرفع وصار حرف المدا كالعامل لها وكذلك فتحة لا رجل
فلمشا بهته للرفع جاز ان يرفع التوابع المفردة لانها كالتابعة للرفع وقلل
شيئا من استنكار تبعية حركة الاعراب لحركة البناء التي هي خلاف الاصل

يا ابن امي ويا شقيق نفسي * انت خلقتني لدهر شديد * والرابعة قلب الياء التا كقولهم * يا ابنة عما لا تلومي
واهجعي * وهاتان اللغتان قليلتان في الاستعمال من فصل ويجري ما افردوا ضيف مقرونا بال من نعت المبني
وتاكيلك وياند ونسقه المقرون بال على لفظه او محله وما اضيف مجردا على محله ونعت اي على لفظه والبدل والمنسوق
الجرد كالمنادى المستقل مطلقا ش هذا الفصل معقود لاحكام تابع المنادى والحاصل ان المنادى اذا كان من

كون الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد لانه لو كان منادى لتحرك
 بشبه الرفع اي انضم بخلاف التابع المضاف اذ المنادى المضاف
 واجب النصب اذ وفي الحواشي الهندية وقد وقعت من مدة طويلة في
 شرح الكافية للشيخ تاج الدين البتريزي على استشكل ذلك بان الحركة
 لاعرابية انما تحدث بعامل ولا عامل هنا يمكن احداثه للرفع ضرورة
 ان المتبوع وهو المنادى مفعول به وهو اشكال منقذ وتقرير الاشكال ان
 حركة التابع على مقتضى قولهم اعرابية وهي انما تحدث بعامل وهو لا
 يصح ان يكون العامل في المتبوع او نظيره اذ عامل المتبوع ادعوا مثلاً وهو
 يقتضي النصب لا الرفع وقول القائل حرف الذاء كالعامل ترويح لا
 يلتفت اليه ولا يعول عليه وقولهم شبهت ضمة المنادى لعروضها بضمة
 الاعراب لا يعني في دفع السؤال شيئاً ولم اقف لان على جواب لهذا
 الاشكال قلت وانما نشأ من التزامهم ان حركة التابع حركة اعراب والا
 فلو قيل بانها حركة اتباع لا حركة اعراب ولا بناء لكان حسناً ولا يرد
 الاشكال اصلاً وبه يستط ما وقع في حواشي الشمني وقد يجاب بان
 العامل فيه عامل المنادى باعتبار تكفيه بكيفية البناء للجهول او نظيره
 ويقدر مبنياً للجهول * قوله فما كعب ابن مامة النخ * كعب
 هذا هو كعب ابن مامة الايادي وهو الذي اراد جرير بقوله فما
 كعب النخ وكان من اجواد العرب ومن جودة انه اثار بالماء على نفسه
 حتى ملك عطشاً وكان من حديثه انه خرج في رقعة ومعه رجل من
 النمر بن قاسط فقل عليهم الماء فرفعوا ما كان بقي معهم من الماء الى رجل
 يقسم بينهم بالسوية فكان يضع حجراً مستديراً في اناء ثم يصب عليه
 من الماء ما يغمره ويدفع الى كل رجل حظه ويسمى ذلك الحجر المغلة
 وذلك الفعل التصافن فكان الساقى اذا اراد ان يستقي كعباً حظه من

ياتمسم اجمعون واجعين وفي
 البيان ياسعيد كرزو كرز اوفيه
 النسق يا زيدوا الضحك
 والضحك قال الشاعر *

يا حكم الوارث عبد الملك
 روي برفع الوارث ونصبه وقال
 اخر *

فما كعب بن مامة وابن اروي
 باجود منك يا عمر الجرادا
 والتوافي منصوبة وقال آخر *

الا يا زيد والضحك سيرا
 فقد جاوزتما خسر الطريق

وقال الله تعالى يا جبال اوبي معه
 والطير وقرى شاذاً والطير وهذه
 امثلة المشرذم وكذلك المضاف
 الذي فيه ال نحو يا زيد الحسن
 الوجه والحسن الوجه وقال الشاعر
 يا صاح يا ذا الضامر العيس *

وي برفع الضامرو ونصبه فان كان التابع من حكا الاشياء مضافا وليس فيه كالف واللام تعين نصبه على الحال
والك يا زيد صاحب عمرو يا زيد ابا عبد الله ويا تميم كلهم وكلهم ويا زيد ويا عبد الله قال الله تعالى قل
ذم فاطر السموات والارض وان * (٢٥٤) * كان التبع نعتا لاي تعين رفعه على اللفظ كتولم تعالى يا ايها

الناس يا ايها النبي وان كان
التابع بدلا او نسقا بغير كالف
واللام اعطي ما كان يستحقه لو
كان منادى تقول في البدل يا
سعيد كرز بضم كرز بغير تنوين كما
تقول يا كرزو يا سعيد ابا عبد الله
بالنصب كما تقول يا ابا عبد الله
وفي النسق يا زيد وعمرو بالضم
ويا زيد ويا عبد الله بالنصب
وهكذا ايضا حكم البدل والنسق
لو كان المنادى معربا *

ص ولك في نحو يا زيد زيدا
الي عملات فتحمها وضم الاول *
ش اذا تكرر المنادى المفرد
مضافا نحو يا زيد زيد الي عملات
جاء لك في الاول وجهان
احدهما اضم وذلك على تقديره
منادى مفردا ويكون الثاني
حينئذ اما منادى سقط منه
حرف النداء واما عطف بيان
واما مفعولا بتقدير اعني والثاني
الفتح وذلك على ان الاصل يا
زيد الي عملات زيد الي عملات
ثم اختلف فيه فقال سيبويه

الماء انظر النمرى الى كعب انظر راغب مستعطف فكان كعب يقول
للساقى اسق اخاك النمرى فلم يزل يفعل حتى جهد كعب وضعفت
قوته وهم قد قربوا من موضع الماء فبشر كعب بذلك وقيل له رد فقد
وصلت الى الماء فلم يكن له نهضة وخر ميتا * قوله يروى برفع الضامر *
اي على انه نعت لذا مراعات للنظية ونصبه مراعات للحال واستشكل
كونه نعتا لذا مع انه يشترط في نعت اسم الاشارة ان يكون مفردا كما
فص عليه المصنف في حواشي التسهيل واجيب بان الضامر العيس
موصول وجوز في حكم المفرد وبانه صفة محذوف * قوله يا زيد زيد
الي عملات * هذا بعض بيت من مشطور الرجز تمامه الذبل وبعك تطول
الليل عليك فانزل والي عملات جمع يعملة بفتح المشات التحتية في اوله
واليم وهي الناقصة النجبية المطبوعة على العمل ومذكرها يعمل ولا يوصف
بهما انما هما اسمان والذبل بضم المعجمة وتشديد الموحدة جمع ذابلة
وهي الضامرة * قوله فقال سيبويه حذف الي عملات من الثاني
لدلالة الاول عليه * مقتضى كلام الرضي انه لا حذف فيه عند سيبويه فانه
قال واما نصب الاول فقال سيبويه ان تيمما الثاني متحكما بين المضاف
والمضاف اليه وهو تأكيد لفظي لتيم الاول يعني في قوله يا تيم تيم صدي
لا ابا لكم * وقد مر في توابع المنادى المبني ان التأكيد اللفظي في الاغلب
حكمه حكم الاول وحركته حركته اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول
محذوف التنوين للاضافة فكذا الثاني مع انه ليس بمضاف وشبهه سيبويه
باللام المتحكمة بين المضاف والمضاف اليه في لا ابا لك لتأكيد اللام
المقدرة وانما جيء بتأكيد المضاف لفظا بينه وبين المضاف اليه لا بعد
المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض
عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل بينهما في السعة مع انه لا يجوز الفصل

حذف الي عملات من الثاني لدلالة الاول عليه واقحم زيد بين المضاف والمضاف اليه وقال المبرد حذف
الي عملات من الاول لدلالة الثاني عليه وكل من القولين فيه تخريب على وجه ضعيف اما قول سيبويه ففيه الفصل

ترخيم المنادى المعرفة وهو حذف
اخره تخفيفا فذو التاء مطلقا كيا
طاح ويائب وغيره بشرط ضم
وعايتته ومجاوزته ثلاثة احرف
كيا جعف ضما وفتحاً *

ش من احكام المنادى الترخيم
وهو حذف آخره تخفيفا وهي
تسمية قديمة وروي انه قيل لابن
عباس ان ابن مسعود قرا وزادوا
يامال فقال ما كان اغنى اهل النار
عن الترخيم ذكره الزمخشري
وغيره وعن بعضهم ان الذي
حسن الترخيم هنا ان فيه الاشارة
الى انهم يقتطعون بعض الاسم
لضعفهم عن اتمامه وشرطه ان
يكون الاسم معرفة ثم ان كان
مختوما بالتاء لم يشترط فيه علمية
ولا زيادة على الثلاثة فتقول في
ثبوتهم الجماعة يائب كما تقول
في عائشة يا عائش وان لم يكن
مختوما بالتاء فله ثلاثة شروط
احدها ان يكون مبني ا على الضم
والثاني ان يكون علما والثالث
ان يكون متجاوزا لثلاثة احرف
وذلك نحو حارث وجعفر فتقول يا حارث يا جعفر *

بينهما الا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة في الاغلب لانه لما كرر
الاول بلفظه وحركته صار كان الثاني هو الاول وكأنه لا فصل اه كلامه *
قوله وعن بعضهم ان النح * هذا البعض هو ابن جني على ما نقله
الطبي فانه قال قال ابن جني وللترخيم في هذا الموضع سر وذلك انهم
لعظم ما هم عليه خفيت قواهم وذلت انفسهم وصغر كلامهم فكان هذا من
مواضع الاختصار ضرورة قلت هذا منه اعتذار لقراءة ابن مسعود رضي
الله عنه حيث ردها ابن عباس بقوله ما اشغل اهل النار عن الترخيم
فان ما فيه التعجب وفيد معنى الصد مثله قولك لمن كان في شدة
اشتغل عنها بما لا يهمه ما اشغلك عن هذا اما يصدق عن هذا ما انت
فيد من الهول والشدة وخلاصة اعتذار ابن جني ان هذا الترخيم لم يصدر
عنهم من التكلف بل عن العجز وضيق الجمال اه وهذا الكلام يقتضي ان
القراءة بالرأي لا بالرواية والا فلا وجد لانكار ابن عباس رضي الله عنهما
على ابن مسعود رضي الله عنه ولا حاجة للاعتذار اذ القراءة سنة متبعة *
قوله والثاني ان يكون علما النح * اما اشتراط العلمية في الترخيم فلكثرة
زداء العلم فناسبه التخفيف والترخيم مع انه لشهرته يكون فيما ابقى منه
دليل على ما الغي وانما اشترط فيه ان يكون زائدا على ثلاثة احرف لانهم
كرهوا نقص الاسم نقصا قياسيا مطردا على اقل ابنية الاسم المتمكن اي
الثلاثي بلا علة ظاهرة موجبة فلا يرد نحو يد ودم فان النقص فيه وان
كان بلا علة لكنه قليل غير قياسي والشذوذ لا يعابه ولا يرد ايضا نحو
عم وشبح وعصا فانه وان كان قياسا لكنه لعلته ظاهرة ملجئة الى الحذف
وما يتخيل من ان المنادى مبني والاسماء المبنية تكون على اقل من
ثلاثة احرف كمن وما مندفع بان البناء فيه عارض فهو في حكم العدم
وضمته تشبه الرفع فان قيل قد مضى ان ما كان موقفا بالهاء يجوز

ليس عليها ولا في نحو زيد وعمر وحلم لا لها تذييل واجازة الترخيم في حكم وحسن وحوصلتها من التديسات
المتحركة الوسط قياسا على اجرائهم نحو سقر جري زينب في ايجاب معنى الصرف لا جري هند في اجازة الصرف
وعدمد واجرائهم جزى لحركة وسطه جري حبارى في ايجاب حذف الفه في النسب لا جري حبل في اجازة
حذف الفه وقلبها واوا واشرت بقولي كيا جفف ضمنا وفتحنا الى ان الترخيم يجوز فيه قطع النظر عن الحذف
فيجعل الباقي اسما براسه فتضمنه وتسمى لغة من لا ينتظر ويجوز ان لا تقطع النظر عنه بل تجعله مقدرا فيبقى
ما كان على ما كان عليه وتسمى * (٢٥٦) * لغة من ينتظر فتقول على اللغة الثانية في جعفر يا جفف ببقاء

فتح التاء وفي مالت يا مال ببقاء
كسر اللام وهي قراءة ابن مسعود
وفي منصور يا منصور ببقاء ضمة
الصاد وفي هرق يا هرق ببقاء
سكون القاف وتقول على اللغة
الاولى يا جفف ويا مال ويا
هرق بضم اعجازهن وهي قراءة
ابي السرار الغنوي ويا منص
باجتلاب ضمة غير تلك الضمة
التي كانت قبل الترخيم *

ص ويحذف من نحو سليمان
ومنصور ومسكين حرفان ومن نحو
معدى كرب الكلمة الثانية *
ش الحذوف للتخيم على ثلاثة
اقسام احدها ان يكون حرفا
واحدا وهو الغالب كما مثلنا
والثاني ان يكون حرفين وذلك

تخيمه وان لم يبق على ثلاثة احرف بعد الترخيم نحو ثبة وشاء فمما
بالهم اغتفروا ذلك فيه دون العلم فالجواب ان بقاء على حرفين بعد
تخيمه ليس هو لاجل تخيمه بل مع التاء ايضا كان ناقصا على الثلاثة
اذ التاء كلمة اخرى لكن امتزجت بما قبلها بحيث صار معتقبا
لأعراب * قوله ولا يجوز في نحو عبد الله وشاب قرناها ان يرخها *
اما الاول فعدم تخيمه لوجهين احدهما ان المفرد اثر فيه النداء بالبناء
ونقله من الغيبة الى الخطاب فاونس التغيير بالتغيير والمضاف باق
على اعرابه والثاني ان الاضافة توجب اعرابه والتخيم يستدعي بناء
لان ما بقي من الكلام لا يعرب لعدم التمام واما الثاني فلانه محكى
على اعرابه الاصل في انفصال كل كلمة عن الاخرى من حيث اللفظ
فهو كالمضاف والمضاف اليه سواء كذا في شرح النصول * قوله وتسمى
لغة من لا ينتظر الخ * قال الدنوشري وتسمية لغة من ينوي الحذف
لغة من ينتظر ولغة من لا ينويه لغة من لا ينتظر تسمية حادثة من النحاة
ولو قيل ان الاولى تسمى لغة من ينوي الحذف والثانية لغة من لا
ينويه لكان احسن كما لا يخفى على ذي لب اه كلامه * قوله تنكرت
منابع معرفتي لمي * تمامه وبعد التصابي والشباب المكرم * قوله ان يكون
الحذوف كلمة * تسميته كلمة باعتبار ما قبل التسمية واما بعدها فهو

فيما اجتمعت فيه اربعة شروط احدها ان يكون ما قبل الحرف الاخير زائدا الثاني ان يكون معتلا الثالث ان
يكون ساكنا الرابع ان يكون قبله ثلاثة احرف فما فوقها وذلك نحو سليمان ومنصور ومسكين علما نقول يا سلم ويا
منص ويا مسك قال الشاعر * يا مروان مطيتي محبوسة * ترجوا الحباء وربها لم يياس * يريد يا مروان وقال الاخر
قفي فانظري يا اسم هل تعرفينه * يريد يا اسماء ويجب لاقتصار على حذف الحرف الاخير في نحو مختار علما
لان المعتل اصلي لان الاصل مختير او مختير فابدلت الياء الفاء وعن الاخفش اجازة حذفها تشبيها لها بالزايدة
كما شبهوا الف مرأى في النسب بالف حبارى فحذفوها وفي نحو دلامص علما لان الميم وان كانت زائدة
بدليل قبله درء دلامص ودرء دلامص لكنها حرف صحيح لا معتل وفي نحو سعيد عماد تشبها لدار الحرف

براسها وذلك في المركب
تركيب المزج نحو معدي كرب
وحضرموت تقول يا معدي
ويا حضر *

ص فحصل ويقول المستغيث
يا الله للسلين بفتح لام المستغاث
إلا في المعطوف الذي لم تكرر
معه يا ونحو يا زيدا لعمر ويا
قوم للعجب العجيب *

ش من اقسام المنادى المستغاث
وهو كل اسم نودي ليخلص من
شدة أو يعين على دفع مشقة ولا
يستعمل له من حروف النداء
إلا يا خاصة والغالب استعماله
بجروا بلام مفتوحة وهي متعلقة
بيا عند ابن جني لما فيها من معنى
الفعل وعند ابن الصائغ وابن
عصفور بالفعل المحذوف
وينسب ذلك لسيبويه وقال
ابن خروف هي زائدة فلا تتعلق
بشيء ذكر المستغاث له بعلة
بجروا بلام مكسورة دائمة على
الأصل وهي حرف تعليل *

جزء كلمة لا كلمة * قسوله والغالب استعماله بجروا بلام
مفتوحة * أما جرة فالتنصيص على الاستغاثة وأما فتح اللام فليحصل الفرق
بينه وبين المستغاث من أجله فإن قيل فلا عكست الحال والفرق
حاصل قيل الأول منادى والمنادى واقع موقع المضمر واللام معه مفتوحة
والمستغاث من أجله لم يقع ذلك الموقع فكانت لامه مكسورة نعم لو
كسروا اللام فيهما لم يكن لبس إذ المستغاث به الأول والمستغاث من
أجله هو الثاني ولا يجوز عكس ذلك لامتناع الفصل بين حرف النداء
والمنادى لكن الفرق من أول الأمر احوط وأولى وإيضاً فالمنادى اكتسب
بوقوعه موقع المضمر حكماً وهو البناء والمستغاث به معرب ولا بد من
اكتسابه بذلك حكماً فكان فتح اللام كذا في شرح فصول ابن معطي
وإنما أعرب مع كونه مفرداً معرفة لأن تركيبه مع اللام إعطاء شيئا
بالمضاف وقيل لأن علته البناء في المنادى ضعيفة لأنها لمساوية لاسم
المبنى المشابه للحرف فغلبت اللام مقتضية للسجرات النداء مقتضية
للبناء لضعفها في اقتضاء البناء مع كونها أبعد من مقتضي الجر قاله
الدمايني في شرح التسهيل * قوله وهي متعلقة بيا عند ابن جني لما
فيها من معنى الفعل * اعترض بأن الحرف باعتبار ما فيه من معنى الفعل
لا يعمل في الجرور وهو غير منقذ لأن الظرف ليس اسماً حالاً من
الحال وقد عمل فيه الحرف بسبب ما فيه من معنى الفعل قال عمرو
القيس كان قلوب الطير رطبا ويا بسا * لدى وكرها العناب والحشف
البالي * قوله وعند ابن الصائغ وابن عصفور بالفعل المحذوف * اعترض بأنه
متعدد بنفسه وأجاب ابن عصفور بأنه ضعف بالترام المحذوف فقوي تعديه
باللام واقتصر أبو حيان على إيراد هذا الجواب وكذا الرضي قال المص
وفيه نظر لأن اللام المثوية زائدة وهؤلاء لا يقولون بالزيادة اه قلت

صرح هو في الباب الثالث من مغنيه بان التحقيق في لام التثوية انها ليست زائدة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزل منزلة القاصر ولا معدية محضة لا طراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين منزلتين واذا كان كذلك اندفع اعتراضه نعم اعترض بوجود آخر وهو ان العامل في نحو زيدا ضربته ملتزم المحذف ومع ذلك لا تدخله اللام المثوية واجيب بانه لما ذكر ما هو عوض عند في اللفظ كان بمنزلة ما لم يحذف فان قيل وكذلك حرف النداء عوض من فعل النداء قلت انما هو كالعوض ولو كان عوضا البته لم يجوز حذفه على انه ليس بافظ المحذوف فلم ينزل منزلته من كل وجه * قوله وتعلقها بفعل محذوف * اي مقدر بعد المستغاث وقيل بحال محذوف اي مدعوا لزيد وانما احتيج الى التقدير على هاذين القولين لان العامل الواحد لا يصل بحرف واحد مرتين واجاب ابن الصايغ بانهما مختلفان معنى فحذوبت لك درهما اترضى كذا في مغني اللبيب يعني ان اللام الداخلة على المستغاث لام الاختصاص واللام الداخلة على المستغاث له لام التعليل * قوله كسرت لام المعطوف * اي لامن اللبس لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث * قوله يا للكهول وللشبان المعجب * الكهول جمع كهل قال الجوهري هو من الرجال سن جاوز الثلاثين وخطمه الشيب وفي القاموس الكهل من خطمه الشيب وسن جاوز الثلاثين او اربعا وثلاثين الى احدى وخمسين الجمع كهول وكهلون وكهال وكهلان وكهل كركع وقوله وخطمه الشيب قال فيد وخطمه الشيب كوعك خالطه اوفشا شيبه او امستوى سواده وبياضه وقد نظم العلامة الدماميني رحمه الله صفات الانسان التي تطلق عليه وتختلف بحسب الازمنة فقال *

اصنع لصفات الادي وضبطهما * لتلقط درا تقننيه بديعا

وتعلقها بفعل محذوف تقديره ادعوك لكذا وذلك كقول عمر رضي الله عنه يا الله للمسلمين بفتح اللام الاولى وكسر الثانية واذا عطفت عليه مستغاثا آخر فان اعدت يامع المعطوف فتحت اللام قال الشاعر *

يا القوي ويا لاثال قوي
لانس عتوهم في ازدياد
وان لم تعد يا كسرت لام
المعطوف كقوله *

يبكيك ناء بعيد الدار مغترب
يا للكهول وللشبان للعجب
والمستغاث استعمالا آخران

جنين اذا ما كان في بطن امه * ومن بعد يدعى بالصبي رضيعا
وان فطموه فالغلام لسبعة * كذا يافع للعشر قله مطيسعا
الى خمس عشر بالجزور فسمه * لتحسن فيما تنتجيه صنيعا
قعد الى خمس وعشرين حجة * بذاك دعاه الفاضلون جيعا
ومن بعد يدعى بالعنطنط لانها * ثلاثين فاحفظ لا تعد مضيعا
صمل لحد الاربعين وبعك * بكهل الى الخمسين فادع سبيعا
وشبخا الى حد الثمانين فادعه * بها ثم هما اليمات سريعا
* قوله احدهما ان تالحق آخرة الفا * صرح الجاني بانه ح مبني على
الفتح وان توابعه لا ترفع ومقتضاه انها اذا لحقت المثني والجمع على
حك صارا مبنيين على الياء انظر وجه البناء على الفتح وعدم تقدير الضم
فان الالف لا تقتضي كون الفتح قبلها بناء بل مناسبة وعلى كونه مبني
على الفتح هو في محل نصب كما هو ظاهر لانه مفعول به فلا تغفل
* قوله والنادب * بالرفع معطوف على قوله المستغيث اي ويقول
النادب كما اشار الى ذلك بعد والندبة بضم النون مصدر قولك ندب
الميت اذا انبح عليه وذكرت خصاله الحميدة في معرض المدح واظهار
الجزع كذا للدمايني في شرح التسهيل وفي شرح الفصول الندبة
ماخوذة من قولك ندبت اي حشيت كان النادب يبحث القلوب على
الجزع ويجوز ان تكون من قولهم رجل ندب اي خيف لانها من
فاعلها خفة وطيش واكثر ما يتكلم بها النساء لضعفهن عن احتمال
المصايب ولذلك قال ابو تمام *

خلقنا رجالا للتجلد والاسى * وتلك الغواني للبكا والمثائم
والغرض منها الاعلام بعظمة المصاب ومن ثم لا يندب إلا المعروف * قوله
ولك الحاق الهاء وقفا * قال في شرح الفصول وان كنت واقفا جنت

احدهما ان تالحق آخرة الفا فلا
تالحق اللام من اوله وذلك
كقوله يا يزيد الاء مل نيل عز *
وغنى بعد فاقته وهوان * الثاني
ان لا تدخل عليه اللام من اوله
ولا تالحق الالف آخرة وحيث
يجري عليه حكم المنادى فتقول
على ذلك يا زيد لعمره بضم زيد
ويا عبد الله لزيد بنصب عبد
الله قال الشاعر *

الا يا قوم للعجب العجيب
وللفلات تعرض للاريب
ص والنادب وا زيدا وامير
المومنين واسا ولك الحاق
الهاء وقفا *
ش المندوب هو المنادى *

فاضطربت له * وقمت فيه بامر الله يا عمرا * والثاني كقول المتنبي * واحرق قلبه ممن قلبه شبح * ولا يستعمل فيه من حروف النداء إلا حرفان واو هي الغالبة عليه والخصمة به او يا وذلك اذا لم يلتبس بالنادي المحض وحكمه حكم المنادي فتقول وا زيد بالضم ووا عبد الله بالنصب ولك ان تلاحظ آخره الالف فتقول وا زيدا وعمرا ولك الحاق الهاء في الوقف فتقول وا زيدا وا عمرا فان وصلت حذفها إلا في الضرورة فيجوز اثباتها كما تقدم في بيت المتنبي ويجوز ايضا ضمها * (٢٦٠) * تشبيها بهاء الضمير وكسرهما على اصل التقاء الساكنين وقولي

والنادب معناه ويقول النادب ص والمفعول المطلق وهو المصدر الفضلة المسلط عليه عامل من لفظه كضربت ضربا او من معناه كقعدت جلوسا وقد ينوب عنه غيره كضربت سوطا فاجلدوهم ثمانين جلدة فلا تملوا كل الميل بعض الاقاول وليس منه فكلا منها رغدا *

ش لما انهيته القول في المفعول بدوما يتعلق به من احكام المنادي شرعت في الكلام على الثاني من المفاعيل وهو المفعول المطلق وهو عبارة عن مصدر فضلة سلط عليه عامل من لفظه او من معناه فالاول نحو وكلم الله موسى تكليما والثاني نحو قعدت جلوسا وتاليت حلقة قال الشاعر *
قال ابن اوس حلقة ليردني
الى نسوة كانهن مقائد

بالباء بيانا فقلت وا زيدا اذ الالف من اقصى الحلق والوقف عليها يزیدها خفاء فجئى بالهاء لتكون موصولة فتبين * قوله المتفجع عليه * لفقك حقيقة كقوله وقمت فيه بامر الله يا عمرا او لتزيله منزلة المفعول كقول عمرو قد اخبر بجذب شديد اصاب قوما من العرب واعمره واعمره * قوله او المتفجع منه * لكونه محل الم او سببه فالاول نحو فوا كبدا من حب من لا يجيبني * ومن عبرات ما لهن فناء * والثاني نحو وامصيتاه وكقوله *

واحرق قلبه ممن قلبه شبح * ومن بجسمي وحالي عنك سقم والبيت مطلع قصيدة لابي الطيب المتنبي مدح بها سيف الدولة وعائنه على جماعته يحضرون مجلسه ويؤذونه باغرائهم اياه عليه والشبح بفتح الشين المعجمة والباء الموحدة البرد الشديد * قوله خلافا للعريين * يجوز في نصبه وجهان احدهما ان يكون مصدرا كما ان قولك يجوز هذا اتفاقا واجماعا بتقدير اتفقوا على ذلك اتفاقا واجمعوا عليه اجماعا ويشكل على هذا التقدير ان المقدرا اما اختلفوا او خالفوا او خالفت فان كان اختلفوا اشكل عليه امر ان احدهما ان مصدر اختلفوا انما هو الاختلاف لا الخلاف وثانيهما ان ذلك يابى ان يقال بعك للعريين مثلا وان كان خالفوا او خالفت اشكل عليه ان خالف لا يتعدى باللام بل بنفسه وقد يختار هذا القسم ويجاب عن هذا الاعتراض بان تقدير اللام للتبيين

وذلك لان الالية هي الحلق والتعود هو الجلوس واحترزت بذكر الفضلة عن نحو قولك كلامك كلام حسن وقول العرب جك جك فكلام الثاني وجك مصدران سلط عليهما عامل من لفظهما وهو الفعل في المثال الثاني والمبتدا في المثال الاول بناء على قول سيبويه ان المبتدا عامل في الخبر وليس من باب المفعول المطلق في شيء وقد تنصب اشياء على المفعول المطلق ولم تكن مصدرا وذلك على سبيل النياحة عن المصدر نحو كل وبعض مضافين الى المصدر كقوله تعالى فلا تملوا كل الميل ولو تقول علينا بعض الاقاول والعدد نحو فاجلدوهم ثمانين جلدة فثمانين مفعول

انتصابه ومذهب سيبويه ان
ذلك انما هو حال من مصدر
الفعل المفهوم منه والتقدير فكلا
حالة كون الاكل رغدا ويدل على
ذلك انهم يقولون سير عليه طويلا
فيقيمون الجار والجرور مقام
الفاعل ولا يقولون طويل بالرفع
فدل على انه حال لا مصدر وإلا
لجازت اقامته مقام الفاعل لان
المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق

مثلا في سقيا له فتعلق بحذوف والثاني ان يكون حالا والتقدير اقول
ذلك خلافا للمعريين اي مخالفا لهم وحذف القول كثير جدا حتى قال
ابو علي من حديث البحر قل ولا حرج ودل على هذا العامل ان كل
حكم جزم به المصنفون فهم قائلون به فكان القول مقدر اية كل
مسئلة هكذا قال المص في بعض تعاليقه ويمكن رفع الاشكال الاول بان
يكون مصدر اختلفوا ويجعل مما ناب فيه مصدر عن مصدر ذلك الفعل
المشارك له في مادته كما في قوله تعالى والله انبتكم من الارض نباتا وتبتل
اليه تبتيلا * قوله ولا يقولون طويل * رده المص في المغني بانه يجوز ان
يكون المانع من الرفع كراهية اجتماع مجازين حذف الموصوف وتصير
الصفة مفعولا على السعة ولهذا يقولون دخلت الدار بحذف في توسعا
ومنعوا دخلت الامر لان تعليق الدخول بالمعاني مجاز واسقاط الخافض
بجاز ويوضحه انهم يفعلون ذلك في صفة الاحيان فيقولون سير عليه زمان
طويل فاذا حذفوا الزمان قالوا طويلا بالنصب لما ذكرنا ولتأمل ان يقول
لا نسلم ان اجتماع مجازين مستكرة ولا انه مانع مما ذكر كيف ولا نزاع
بينهم في ان مثل قولنا احب الارض شباب الزمان من مستحسنات
الكلام كذا في الحواشي الهندية والمصرية وتعتقد الشمني بان الجواز يكون
صفة للنسبة. والكلية لكونها استعملت في غير ما وضعت له او لكونها
نقلت من اعرابها الاصلي الى غيره لنقص او زيادة نحو ليس كمثله شيء
ومراة هنا من الجواز غير الكلية المستعملة في غير ما وضعت له بدليل
الامثلة فلا يرد نحو احب الارض شباب الزمان وبالجملة فمراد المصنف
بجازان للنحوي بحث عنهما ومثل احب الارض شباب الزمان ليس
كذلك بقي انه مما يقدح في قول سيبويه بجي نحو قولهم اشتمل الصبا
اي الشملة الصبا والشملة بكسر المعجمة هيبة الاشتمال واشتمل بالشيب

ص والمفعول له وهو المصدر الفصلة
المعلل لحدث شاركه وقتا وفعلا
كقمت اجلالا لك فان فقد
المعلل شرطاً جرب بحرف التعليل
نحو خلق لكم وانني لتعروني
لذكراك هزة فحجت وقد نصت
لنوم ثيابها *

ش الثالث من المفاعيل المفعول
له ويسمى المفعول لاجله ومن
اجله وهو كل مصدر معلل لحدث
مشارك له في الزمان والفاعل
وذلك كقوله تعالى يجعلون
اصابعهم في اذانهم من الصواعق
حذر الموت فالحذر مصدر ذكر
علته لجعل الاصابع في الاذان
وزمنه وزمن الجعل واحد وفاعلهما
ايضا واحد وهم الكافرون فلما
استوفيت الشروط انتصب فلو
فقد المعلل شرطاً من هذه الشروط
وجب جرة بلام التعليل فمثال
ما فقد المصدرية قوله تعالى هو
الذي خلق لكم ما في الارض
جميعا *

ادارة على جسدك كله حتى لا تخرج منه يد وفي القاموس اشتمل الصما
ان يرد الكسا من قبل يمينه على يد اليسرى وعاتقه لايسرثم يرد ثانيه
من خلفه على يد اليمنى وعاتقه. لايمتن فيغطيها جميعا او هو الاشتمال
بثوب واحد وليس عليه غيره ثم يضعه من احد جانبيه على منكبيه فيبدوا
منه فرجه فان الحالية فيه متعذرة كذا في المغني وقد يقال تعذر الحالية
في هذا التركيب لقيام المانع لا يقتضي المنع من ارتكابها عند عدم المانع
* قوله والمفعول له * قدمه على المفعول فيه لانه ادخل منه في المفعولية
لكونه مفعول الفاعل حقيقة ولذا جعله بعضهم مفعولا مطلقا ومن قدم
المفعول فيه كابن الحاجب علله بان احتياج الفعل للزمان اشد من
احتياجه للعللة * قوله وهو المصدر * انما اشترطت المصدرية لان الباعث
على الفعل والحامل عليه انما هو الاحداث لا الذوات وجلة شاركة صفة
لحدث والضمير المستتر عائد عليه وهو الرابط بين الصفة والموصوف والبارز
عائد على المعلل ولا يجوز العكس لوجوب الابرارح لكون الصفة جارية
على غير من هي له كذا قيل وقد يقال محل وجوب الابرار اذا كان الرافع
وصفا لا فعلا كما هنا والمراد باشتراكهما في الوقت ان يقع الحدث في
بعض زمن المصدر كجئتك طمعا او ان يكون اول زمان الحدث * اخر
زمان المصدر نحو جئتك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا
لحالك والمراد باشتراكهما في الفاعلية ان يكون فاعلهما واحدا ولو بحسب
التاويل نحو وهو الذي يريكم البرق خوفا وطمعا اي يجعلكم ترون
نفاعل الروية وفاعل الخوف والطمع واحد وهو الخطاب * قوله جسر
بحرف التعليل * اي اللام او الباء او في او من لانها التي اتت للتعليل
وزاد الشاطبي المكاف نحو واشكروه كما هديكم واقتصاره في الشرح على
اللام اقتصار على ما هو الاصل في التعليل والغالب فيه والا فلا خصوصية

فان الخطاطيين هم العلة في الخلق وخفض ضميرهم باللام لانه ليس مصدرا وكذلك قوله * ولو ان ما اسعى لادنى
معيشة * كغفاني ولم اطلب قليل من المال * فادنى افعل تفضيل * (٢٦٣) * وليس بمصدر فلم يذا جاء مخفوضا
باللام ومثال ما فقد اتحساد
الزمان قوله *

فجئت وقد نصت لنوم ثيابها
فان النوم وان كان علة في خلع
الثوب لكن زمن خلع الثوب
سابق على زمنه ومثال ما فقد
اتحاد الفاعل قوله *

واني لتعروني لذكراك هزة
كما انتفض العصفور بلله القطر
فان الذكرى هي علة عرو الهزة
وزمنهما واحد ولكن اختلف
الفاعل ففاعل العرو هو الهزة
وفاعل الذكرى هو المتكلم لان
المعنى لذكرى اياك فلما اختلف
الفاعل خفضه باللام وعلى هذا
جاء قوله تعالى لتركبوها وزينة
فان تركبوها بتقدير لان تركبوها
وهو علة خلق الخيل والبغال
والحمير وجيء به مقرونا باللام
لاختلاف الفاعل لان فاعل
الخلق هو الله سبحانه وتعالى
وفاعل الركوب بنو ادم وجيء
بقوله جل ثناؤه وزينة منصوبا
لان فاعل الخلق والتزيين هو

اللام * قوله فان الخطاطيين هم العلة في الخلق * في هذه العبارة حذارة
قال الجلال الدواني اعلم انه تعالى راعى الحكمة فيما خلق وامر وادع
فيهما المنافع ولكن لا شيء فيها باعث له تعالى على الفعل وان كان معلوم
تعالى كما ان من يغرس غرسا لاجل الثمرة يعلم ترتب المنافع لاخر على
ذلك الغرس كالاستظلال به ولا انتفاع باغصانه وغيرهما والباعث له
على الغرس هو الثمرة لا غير فجميع تلك الفوائد والمصالح بالنسبة اليه
تعالى بمنزلة ما سوى الثمرة بالنسبة الى الغارس والايات والاخبار
الموهمة للعلل والاغراض موهلة بتلك الحكم والمصالح * قوله فجئت وقد
نصت الخ * تمامه لدى السترا لا لبسته المتفضل * نصت بتخفيف
الضاد من النضو وهو خلع الثياب وليس ذلك وقت النوم بل سابق
عليه قال الجوهري في نضا ثوبه اي خلعه وانشد البيت ثم قال ويجوز
عندي تشديدك للكثير ولبسته بكسر اللام ما يلبس والمتفضل
الذي يبقى في ثوب واحد * قوله واني لا تعروني لذكراك هزة الخ *
تعروني اي تغشاني والهزة بالكسر النشاط والارتياح فاعل تعروني
وفاعل الذكرى الشاعر لان الاصل لذكرى اياك ومثله قوله *

يريحني اليك الشوق حتى * اميل من اليمين الى الشمال
وياخذني لذكراك اعتزاز * كما نشط الاسير من العقال
* قوله وهو المسمى ظرفا * اي عند البصريين ونازعهم الكوفيون بان
الظرف هو الوعاء المتناهي لا قطار واسم الزمان والمكان ليس كذلك
واجيب بان ذلك اصطلاح ولا مشاحة في الاصطلاح وسماه الفراء من
الكوفيين محلا والكسائي واصحابه صفات ولعله باعتبار متعلقاتها * قوله كل
اسم زمان او مكان * ووزن مكان فعال كجناح وهو مشتق من قولهم مكن يمكن
اذا ثبت وسمي بذلك للثبوت فيه ولذلك قالوا في جمعه امكنة وبهذا

الله تعالى من والمفعول فيد وهو ما سلط عليه عامل على معنى في من اسم زمان كصمت يوم الخميس او حينا او اسبوعا
او اسم مكان مبهم وهو الجهات الست كالامام والقوق واليمين وعكسهن ونحوهن كعند ولدى والمقادير كالفرسخ

من الظروف يوما وحيث من
قوله تعالى انا نخاف من ربنا
يوما عبوسا قطريرا وقوله تعالى
الله اعلم حيث يجعل رسالاته
فانهما وان كانا زمانا ومكانا
لكنهما ليسا على معنى في وانما
المراد انهم يخافون نفس اليوم
وان الله تعالى يعلم نفس المكان
المستحق لوضع الرسالة فيه
فلهذا اعرب كل منهما مفعولا به
وعامل حيث فعل مقدر دل عليه
اعلم اي يعلم حيث يجعل
رسالاته وانه ليس منها ايضا نحو
ان تنكحوهن من قوله تعالى
وترغبون ان تنكحوهن لانه وان
كان على معنى في لكنه ليس زمانا
ولا مكانا واعلم ان جميع اسماء
الزمان تقبل النصب على الظرفية
لا فرق في ذلك بين المختص
منها والمعدود والمبهم ونعني
بالمختص ما يقع جوابا لمتي كيوم
الخميس وبالمعدود ما يقع جوابا
لكم كالا سبوع والشهر والحول
وبالمبهم ما لا يقع جوابا لشيء
منهما كالحين والوقت *

يتبين فساد قول من جعله فعلا من كان يكون اذ يقتضي ذلك ان يكون
جعه اكونة ولم ينقل قاله في شرح الفصول * قوله فلهذا اعرب كل منهما
مفعولا به * اورد عليه ان في جعل حيث مفعولا به ضربا من التصرف
وفي التسهيل ان تصرفها نادر وحينئذ فلا ينبغي حل التنزيل عليه ولذا
قال الدماميني لو قيل ان المراد يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد
وفيه ابقاء حيث على ما عهد لهما من الظرفية واعترض بانه بعيد لانه
يقتضي حذف المفعول والموصول الذي هو صفتة وبعض صلة ذلك
الموصول ولان المعنى انه يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيد لا
شيئا فيه كما مر وفي البحر وما اجازوه هنا من انه مفعول به على السعة او
مفعول به على غير السعة تاباه قواعد النحولان النحات نصوا على ان
حيث من الظروف التي لا تصرف ونصوا على ان الظرف الذي
يوضع فيه لا يكون الا متصرفا واذا كان كذلك امتنع نصب حيث على
المفعول به لا على السعة ولا على غيرها والذي يظهر لي اقرار حيث على
الظرفية الجازية وتضمن اعلم معنى ما يتعدا الى الظرف فيكون التقدير
الله انفذ عليها حيث يجعل رسالته اي هو نافذ العلم في الموضع الذي
يجعل فيه رسالته فالظرفية مجازية اه قال الصفاقسي تعقبه حسن بحسب
ما نص عليه حذاق هذه الصناعة من ان حيث لا تصرف واما ما اختاره
فقيه نظر لانه يقتضي انه انفذ في هذا المكان دون غيره ولا يخفى ان في
كلامه لاشارة الى دفعه حيث اول اسم التفضيل باسم الفاعل فيكون
المراد مجرد الوصف دون التفضيل * قوله دل عليه اعلم * وليس الناصب
اعلم لانه اسم تفضيل وهو لا ينصب المفعول به اجاعا وفيه ان ما لا يعمل لا
يفسر عاملا الا ان يقال هو قرينة دالة لا مفسر له او يقال يغتفر في
الظروف ما لا يغتفر في غيرها قاله بعض الشيوخ واذت خبير بانه لا

عن التيسير وعن اتيانه وهذا تناقض والثاني كقولك قمت وزيد او مررت بك وزيدا اما الاول فلانه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد التوكيد بضمير منفصل كقوله تعالى لقد كنتم انتم واءباؤكم في ل ميين واما الثاني فلانه لا يجوز العطف على الضمير المنخفض إلا باعادة الخافض كقوله تعالى وعليها وعلى ك تحملون ومن النحويين من لم يشترط في المستاتين شيئا فعلى قوله يجوز العطف ولهذا قلت لاصح فيهما اية ان يترجح المفعول معه على العطف وذلك في نحو قوله كن انت وزيدا كالاخ وذلك لانك لو عطفت على الضمير في كن لزم ان يكون زيد مامورا وانت لا تريد ان تامة وانما تريد ان تامر مخاطبك بسان مع كالاخ قال الشاعر * (٢٦٦) * فكونوا انتم وبني ابيكم * مكان الكليتين من الطحال * وقد استفيد

من تمثيلي بكن انت وزيدا كالاخ ان ما بعد المفعول معه يكون على حسب ما قبله فقط لا على حسبهما وإلا لقلت كالاخوين وهذا هو الصحيح وممن نص عليه ابن كيسان والسمع والقياس يثقتعيانده عن الاخفش اجازة مطابقتها معا قياسا على العطف وايس بالقوي الثالث ان يترجح العطف ويضعف المفعول معه وذلك اذا امكن العطف بغير ضعف في اللفظ ولا ضعف في المعنى نحو قام زيد وعمره لان العطف هو الاصل ولا يضعف له فترجح *

ص والحال وهو وصف فضلة يقع في جواب كيف كضربت اللص مكتوبا

وكذا قوله الفعل لما كان يدل على المكان المبهم تعدى اليه غاط او مغالطة ذلك لان الفعل لا يدل على المبهم اصلا لان المتصور من دلالة اللفظ على الشيء الدلالة الوضعية لا العقلية ودلالة الفعل على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا فهو يدل عقلا على مطلق المكان لا على مبهم المكان بالتفسير الذي فسرناه وهو ما ثبت له اسم بسبب امر غير داخل في مسماه على ما هو مقرر في كلامه * قوله والحال * هي لغة تطلق على الوقت الذي انت فيه وعلى ما عليه الشخص من خيرا او شرا والفتا منقلبة عن واو الجمعها على احوال وتصغيرها على حويلة واشتقاقها من التحول * قوله انما الميت من يعيش كتيبا * في الصحاح الكتابة سوء الحال ولا نكسار من الحزن وقد كتب الرجل يكاب كابة وكابة مثل رافة ورافة فهو كتيب وامرأة كتيبة وكاباء ايضا ورجل كانب البال سي الحال والبال يطلق على الحال وعلى القلب وعلى رجاء النفس والرجاء بالفتح والمدسعة الحال كذا ضبط الدمايني في الحراشي الهندية وهو يقتضي انه بالخاء المعجمة والوجود في غالب النسخ ضبطه بالجيم * قوله وشرطها التنكير * انما شرط فيها ذلك لان المقصود بيان هيئة صاحبها اي بيان كشيته وقوع الفعل منه او عليه وذلك حاصل بالنكرة فلا حاجة الى تعريفه

لما انتهى الكلام على المفعولات شرعت في الكلام على بقية المنصوبات فمنها الحال وهو عبارة عما اجتمع فيه شروط ثلثان يكون وصفا الثاني ان يكون فضلة والثالث ان يكون صالحا للوقوع في جواب كيف وذلك كقولك ربت اللص مكتوبا فان قلت يرد على ذكر الوصف نحو قوله تعالى فانفروا ثبات فان ثبات حال وليس بوصف لذكر الفضلة نحو قوله تعالى ولا تمش في الارض مرحا وقول الشاعر * ليس من مات فاستراح بميت * انما الميت ت الاحياء * انما الميت من يعيش كتيبا * كاسفا باله قليل الرجاء * فانه لو اسقط مرحا وكتيبا فسد المعنى فبطل

وذلك كقولهم اذخلوا الاول فالاول
وارسلوا العراك وقرا بعضهم
ليخرجن الاعز منها الاذل بفتح
الياء وضم الراء وهذا الموضع
ونحوها مخرجة على زيادة الالف
واللام كقولهم اجتهد وحدك وهذا
مورول بما لا اضافة فيه والتقدير
اجتهد منفردا *

ص وشرط صاحبها التعريف
او التخصيص او التعميم او التأخير
نحو خشعا ابصارهم يخرجون في
اربعة ايام سواء ما اهلكنا من قرية
إلا لها منذرون لمية موحشا طلل
ش وشرط صاحب الحال واحد
من اربعة امور الاول التعريف
كقوله تعالى خشعا ابصارهم يخرجون
فخشعا حال من الضمير في قوله
تعالى يخرجون والضمير اصرى
المعارف والثاني التخصيص كقوله
تعالى في اربعة ايام سواء للسانين
فسواء حال من اربعة وهي وان
كانت نكرة لكنها مخصصة
بالاضافة الى ايام الثالث التعميم
كقوله تعالى وما اهلكنا من قرية

صونا للفظ على الزيادة والخروج عن الاصل لغير غرض * قوله فخشعا *
حال من الضمير في يخرجون * اي وقدم على عامله لكونه فعلا متصرفا وهذا
ممكّن إلا انه غير متعين لجواز ان يكون خشعا صفة مفعول
محذوف اي يدعوا الداعي الى شيء نكرائي قوما خشعا ابصارهم وقد
صرح بجواز هذا الوجه غير واحد من المعربين * قوله الرابع التأخير عن
الحال * لانه اذا تأخر لم يلتبس الحال بالوصف لعدم جواز تقدمه على
الموصوف بخلاف ما اذا لم يتأخر فان الالباس موجود في حال انتصاب
ذي الحال ثم طرد المنع وفيه ان اللبس موجود حال تخصيص النكرة
واجيب بضعف اللبس حيث لا يثبت لانهما تخصصت انساق الذهن الى
حمل المنصوب على الحال هكذا قيل وهو يقتضي ان التقديم لدفع اللبس
لا للتسوية وقد يقال لا مانع من ان يكون لهما معا * قوله فموحشا حال
من طلل * وسوغ بجي الحال من النكرة تأخيرة عنها والوصف بجملته
يلوح وقيل مجموعهما وقيل حال من الضمير في لمية وحيث لا يكون من
قيل ما نحن فيه والقولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عامل الحال
وصاحبها فكونه حال من طلل مبني على جواز الاختلاف لان طلا حيث
ابتدا لا فاعل بالظرف لعدم اعتماد العامل في الحال لاستقرار الذي
تعلق به الظرف ولم يجر ان يعمل معنى لا ابتدا في الحال لانه ليس المعنى
على ان لا ابتدا بلفظ طلل للاسناد اليه مقيد بكونه موحشا فكيف يعمل في
الحال ما ليس مقيدا به وكونه حالا من الضمير مبني على عدم جواز
الاختلاف اذ العامل على هذا واحد وهو الاستقرار والطلل ما له شخص
من اثار الديار والموحش من اوحش المنزل اذا ذهب عنه الناس وصار
ذا وحشة وهي الخلوة والهم والخلل جمع خلة بكسر المعجمة فيهما قال
صاحب القاموس الخلة جثن السيف المغشى بالادم او بطانده يغشى

الا لها منذرون فجملته لها منذرون حال من قرية وهي نكرة عامة لوقوعها في سياق النفي الرابع التأخير عن الحال
كقول الشاعر * لمية موحشا طلل * يلوح كانه خلل * فموحشا حال من طلل وهو نكرة لتأخيره عن الحال ص والهم

بهاجن السيف وقد حرف الدماميني في الحاشية هذه الكلمة فقال
 الخلل من الاضداد يطلق على العظيم والحقير والمراد هنا الثاني وما ذكره
 انما هو تفسير للجلل بالجيم على انه لا معنى لتشبيه آثار الديار اللينة بالحقير
 واليت من الضرب الثاني من الوافر مجزوء كعروضه ولم يصب العيني في
 قوله انه مجزوء الكامل من العروض الثلاثة * قوله احدهما ان يكون اسما *
 قال ابن اياز وانما كان اسما الوجهين الاول انه يشبه المفعول الذي لا يكون
 الا كذلك والثاني انه اما ان يكون فاعلا في المعنى نحو طاب زيد نفسا او
 مفعولا كقوله تعالى وفجرنا الارض عيونا اي فجرنا عيون الارض او معرضا
 لدخول من عليه نحو عندي عشرون درهما اي من الدراهم وجميع ذلك
 لا يجوز الا في الاسماء * قوله ان يكون فضلة * اي واقعا بعد تمام
 الكلام قال ابو البقي وانما لم يات التمييز الا بعد الكلام التام لان
 الغرض منه ازالة اللبس ولا لبس في الكلام الذي لم يتم * قوله والثالث ان
 يكون نكرة * قيل انما وجب ذلك لان الغرض بيان الجنس واذا حصل
 بالنكرة التي هي اخف من المعرفة والاصل لها فلا معنى لعباؤها وقيل
 انما لزم التنكير لانه واحد يدل على اكثر كقولك خمسة عشر درهما كذا في
 شرح الفصول * قوله يبين الهيئات * قال المص في حواشي التسهيل
 ان ارادوا بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر فحينئذ
 يخرج تكلم صادق ومات مسلما وءاش كافرا وان ارادوا الصفة بالتعبير بها
 اوضح لمقصودهم لكن يخرج منه مثل جاء زيد والشمس طالعة وجاء بكر
 وعمر وجالس اهو قد يقال هما في معنى جاء مقارنا لطلوع الشمس وجلس
 وهو فبحسب التاويل بما ذكر يكونان داخليين لانهما ح ميانان للصفة
 * قوله مفسر لنسب * مقتضى كلام ابن الحاجب ان التمييز دائما انما
 يفسر الذوات الا انها تارة تكون مذكورة وتارة تكون مقدرة والتعبير عن

احدهما ان يكون اسما والثاني
 ان يكون فضلة والثالث ان يكون
 نكرة والرابع ان يكون جامدا
 والخامس ان يكون مفسرا لما انبهم
 من الذوات فهو موافق للحال
 في الامور الثلاثة الاول ومخالف
 له في الامرين الآخرين لان
 الحال مشتق يبين الهيئات
 والتمييز جامد يبين الذوات
 ص واكثر وقوعه بعد المتادير
 كجرب نخلا وصاع تمرا ومنوين
 عسلا والعدد نحو واحد عشر كوكبا
 الى تسع وتسعين نعجة ومنه
 تمييز كم الاستفهامية نحو كم عبدا
 ملكت فاما تمييز الخبرية فمجرور
 مفرد كتمييز المائة وما فوقها او
 مجموع كتمييز العشرة وما دونها
 ولك في تمييز الاستفهامية العجرفة
 بالحرف جرو نصب ويكون
 التمييز مفسرا للنسبة محولا كاشتعل
 الراس شيئا وفجرنا الارض عيونا
 وانا اكثر منك مالا وغير حول
 كامتلا الاناء ماء وقد يركسد ان
 نحو لا تغثوا في الارض مفسدين

له من خير اديان البرية ديننا * ومنه بنس النحل فحلهم فحلا خلافا لسيويهم ش التمييز ضربان مفسر لمفرد
 سر لنسبة فمفسر المشرود لمطان يقع بعدها احدهما المتادير وهي عبارة عن ثلاثة امور المساحات كجرب نخلا

كمنوين عسلا الثاني العدد كاحد عشر درهما وقوله تعالى اني رايت احد عشر كوكبا وهكذا حكم الاعداد من احد عشر الى التسعة والتسعين قال الله تعالى ان هذا اخي له تسع * (٢٦٩) * وتسعون نعمة وفي الحديث ان

لله تسعة وتسعين اسما وفهم من عطفي في المقدمة العدد على المقادير انه ليس من جملتها وهو قول الحققين لان المراد بالمقادير ما لم ترد حقيقته بل مقداره حتى انه يصح اضافة المقدار اليد والعدد ليس كذلك الا ترى انك تقول عندي مقدار رطل زيتا ولا تقول عندي مقدار عشرين رجلا إلا على معنى آخر ومن تمييز العدد تمييز كم الاستفهامية وذلك لان كم في العربية عبارة عن عدد مجهول الجنس والمقدار وهي على ضربين استفهامية بمعنى اي عدد ويستعملها من يسأل عن كمية الشيء وخبرية بمعنى كثير ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير وتمييز الاستفهامية منصوب مفرد تقول كم عبدا ملكت وكم دارا بنيت وتمييز الخبرية مخفوض دائما ثم تارة يكون جموعا كتمييز العشرة فما دونها تقول كم عبدا ملكت كما تقول عشرة عبدا ملكت وثلاثة

الثاني بكونه يرفع لا يهجم عن النسبة نظرا للظاهر وكذا مقتضى كلام البدوي الدمايني في المنهل الصافي حيث قال النسبة على الحقيقة لا يهجم فيها اذ تعلق الطيب بزيد معلوم وانما لا يهجم في المتعلق الذي نسب اليه الطيب في الحقيقة اذ يحتمل كونه دارا وعلماء وابوة وغير ذلك لانه لا يصلح جعله للنسبة اذ الدار ليست هي النسبة في المعنى فكيف يرفع بها لا يهجم عنها اه فالتمييز في قولك طاب زيد نفسا انما هو امر مقدر كما قال الصفوي اذ التقدير طاب شيء من زيد والتمييز بين ذلك الشيء * قوله كمنوين ع. لا الخ * المنوان تشية منا بالتخفيف والتصر كعصى والمناء آلة الوزن يعرف بها مقدار الآلة الموزونات فيقال في تشية منوان كما يقال في تشية عصا عصوان ويقال فيد من بالتشديد كضرب وتشية منان كما يقال في تشية ضرب ضبان * قوله وخبرية الخ * من الخبر المقابل للطلب اعني ما احتمل الصدق والكذب لا من خبر المبتدا الا ترى ان قول القائل كم عبد ملكت يحتمل الصدق والكذب ولا مبتدا فيه * قوله وتمييز الاستفهامية منصوب مفرد * وجد ذلك على ما قرره ابن الحاجب وغيره انها لما كانت كناية عن العدد جعلت عبارة عن وسط العدد وهو من احدى عشر الى مائة لانها لو جعلت كناية عن احد الطرفين لكان تحكما ووسط العدد مميزة منصوب مفرد فكذلك مميز ما هو كناية منه واعترضه الحديث بان جمله على الوسط دون غيره تحكم قال فالوجه ان يقال كم الاستفهامية لما كانت متدرة بعدد مقرون بجملة الاستفهام اشبهت العدد المركب فافرد مميزها ونصب كميته فقل كم درهما كما قيل احد عشر درهما وهو ايضا ضعيف والوجه الاحالة في مثل ذلك على السماع ولا ضرورة تدعو الى ارتكاب هذه الالوه الضعيفة المتكثرة * قوله ثم تارة يكون جموعا كتمييز العشرة فما دونها الخ * وجه كونه مفردا مع انه لا

اعبد ملكت وتارة يكون مفردا كتمييز المائة فما فوقها تقول كم عبد ملكت كما تقول مائة عبد ملكت والاعبد ملكت ويجوز خفض تمييز كم الاستفهامية اذا دخل عليها حرف جر تقول بكم درهم اشتريت *

لخافض له من مضمرة لا اضافة. خلافا للزجاج الثالث من مظهر تمييز المفرد ما دل على مماثلة نحو قوله
على ولو جئنا بمثل مددا وقولهم * (٢٧٠) * ان لنا امثالها ابلا وشاء الرابع ما دل على مغايرة نحو ان لنا غيرها
ابلا وشاء وما اشبه ذلك وقد
اشرت بقولي واكثر وقوعه الى
ان تمييز المفرد لا يختص بالوقوع
بعد المتادير ومفسر النسبة على
قسمين محول وغير محول فالحول
على ثلاثة اقسام محول عن الفاعل
نحو اشتعل الراس شيبا اصله
اشتعل شيب الراس فجعل
المضاف اليه فاعلا والمضاف
تميزا ومحول عن المفعول نحو
وفجرنا الارض عيونا اصله وفجرنا
عيون الارض فتعل فيه مثل ما
ذكر ومحول عن مضاف غيرهما
وذلك بعد افعال التفضيل الخبر
به عما هو مغاير للتمييز وذلك
كقولك زيد اكثر منك علما اصله
علم زيد اكثر وكقوله تعالى انا
اكثرك مالا واعز نفرا فان كان
الواقع بعد افعال التفضيل هو عين
الخبر عنه وجب خفضه بالاضافة
كقولك مالا زيد اكثر مال الا ان
كان افعال مضافا الى غيره فينصب
نحو زيد اكثر الناس مالا وغير
الحول نحو امثال الاناء ماء وهو
وقد يقع كل من الحال والتمييز موكدا غير مبين لهيئة ولا ذات مثال ذلك في الحال قوله تعالى ولا تعثوا في
نفس مفسدين ثم وليتم مدبرين ويوم ابعد حيا فتبسم ضاحكا وقول الشاعر * وتضي في وجه الظلام منيرة *

ليكون الا مجرورا ان الخبرية لما كانت للكثير شابهت العدد الكثير
الصريح اعني المائة والالف ومميز الكثير الصريح مجرور مفرد فكذلك
مميز ما شابهه وما كونه مجموعا فلان العدد الكثير في لفظه ما ينسب على
الكثرة صريحا وكم الخبرية ليست مثله في التصريح فجعل جمعه كانه
نائب عن معنى التصريح في مثله قاله في الحواشي الهندية * قوله
والخافض له من مضمرة لا اضافة. خلافا للزجاج * قول الجمهور
واختجوا برجلين احدهما ان كم الاستفهامية لا تصح ان تعمل الجر لانها
قائمة مقام عدد مركب والعدد المركب لا يعمل الجر فكذا ما قام مقامه
والثاني ان الجر بعد كم الاستفهامية لو كان بالاضافة لم يشترط دخول
حرف الجر على كم فاشتراط ذلك دليل على ان الجر بمن مضمرة لكون
حرف الجر الداخلة على كم عوضا من اللفظ بمن بخلاف كم الخبرية فانه
لما لم يشترط دخول حرف الجر عليها كان تمييزها مجرورا بالاضافة بمن
مضمرة خلافا للفراء * قوله وقد يقع كل من الحال والتمييز موكدا النح *
ما درج عليه هنا من وقوع التمييز موكدا خلافا ما درج عليه في المغني
حيث قال والسابع يعني من الامور التي فارقت فيها الحال التمييز ان
الحال تكون موكدة لعامل نحو ولي مدبرا فتبسم ضاحكا ولا تعثوا في
الارض مفسدين ولا يقع التمييز كذلك فاما ان عدة الشهور عند الله
اثنا عشر شهرا فشهر موكد لما فهم من ان عدة الشهور واما بالنسبة لعامله
فواثنا عشر فمبين اه وتعتبر في الحواشي الهندية بان لا نسلم ان
شهر موكد لما فهم من ان عدة الشهور ولا مبين لاثني عشر شهرا اما الاول
بما هو واضح واما الثاني فلانه قد فهم من الاخبار عن عدة الشهور بقوله اثني
عشر شهرا ان لاثني عشر شهرا فيكون التمييز الواقع بعد العدد الذي
لم نوه موكدا لا مبينا كما في قولك الرجال الذي عندي عشرون رجلا

والتغليون بنس الفحل فحلهم فحلا وامهم زلاء منطبق وسيبويه رحمه الله تعالى يمنع ان يقال نعم الرجل زيد
زيد وتاولوا له فحلا في البيت على انه حال مؤكدة والشواهد * (٢٧١) * على جواز المسئلة كثيرة فلا حاجة الى

ورده في الحواشي الشمنية بان الاول ليس بواضح لان عدة الشهور يفهم
منه الشهور من غير شك فيكون شهرا مؤكدا لما فهم من عدة الشهور وان
الثاني فلان العامل في التمييز المبين للاسم هو ذلك الاسم مع قطع النظر
عن غيره فيكون ذلك التمييز بالنسبة الى نفس المميز مينا وان كان
بالنسبة الى انه اخبر به عن عدة الشهور مؤكداه كلامه * قوله والتغليون
بنس الفحل * التغليون نسبة الى بني تغلب من نصارى العرب واللام
في المنسوب اليه مكسورة وفي المنسوب مفتوحة لاستثقال كسرتين مع ياء
النسب وقد تكسر والشاهد في البيت ظاهر والزلاء بفتح الزاء وتشديد
اللام والمدلا صقة العجز الخفيفة كالية ومنطبق بكسر الميم صيغة بالفتح
يستوي فيه المذكر والمؤنث وهو البليغ لكن المراد به هنا المرأة تثارر بها
تعظم به عجزتها قال ابو العباس المبرد وحدثت ان كثير دخل على عبد
الملك بن مروان وعنه لا خطل فانشك فالتفت عبد الملك الى لا خطل
فقال كيف ترى قال حجازي مجوع مغرور دعني اضغمه يا امير المؤمنين
فقال كثير من هذا يا امير المؤمنين قال هذا لا خطل قال له كثير فهلا
ضغمت الذي يقول *

لا تطالبن خنولته في تغلب * فالزنج اكرم منهم اخوالا
والتغلي اذ تنحج للقرا * حك استه وتمثل لامثالا
فما اجاب بحرف قال ابو العباس وسمعت سن ينشد هذا الشعر
والتغلي اذ تنبح للقرا وهو ابلغ * قوله وسيبويه رحمه الله يمنع ان يقال
نعم الرجل رجلا زيدا النح * الحامل لسيبويه على المنع كون التمييز
لاصل مسوقا لدفع الاتهام ولا اتهام اذا ظهر الفاعل فلا حاجة الى التمييز
وهذا الاعتبار يازم منه منع التمييز في كل ما لا اتهام فيه كقوله من الدراهم
عشرون درهما ومثل هذا جائز بلا خلاف ومنه قوله تعالى ان عدة الشهور

التاويل ودخول التمييز في باب
نعم وبنس اكثر من دخول الحال
ص والمستثنى بالا من كلام تام
موجب نحو فشر بوا منه الا قليلا
فان فقد لا يجاب ترجح البدل
في المتصل نحو ما فعلوه الا قليل
والنصب في المنقطع عند تمييز
ووجب عند الجازيين نحو ما
لهم به من علم الا اتباع الظن ما
لم يتقدم فيهما فالنصب نحو قوله
ومالي الا آل اجد شيعة
ومالي الا مذهب الحق مذهب
او فقد التمام فعلى حسب العوامل
نحو وما امرنا الا واحدة ويسمى
مشرعا *

ش من المنصوبات المستثنى في
بعض اقسامه والحاصل انه اذا
كان الاستثناء بالا وكانت
مسبوقة بكلام تام موجب وجب
بمجموع هذه الشروط الثلاثة
نصب المستثنى سواء كان
لاستثناء متصلا نحو قام القوم
الا زيدا وقوله تعالى فشر بوا منه
الا قليلا منهم او منقطعا كقولك

قام القوم الا حارا ومنه في احد القولين فسجد الملائكة كلهم اجمعون الا ابليس فلو كانت المسئلة بحالها ولا
الكلام السابق غير موجب فلا يخلوا اما ان يكون الاستثناء متصلا او منقطعا فان كان متصلا جاز في المستثنى

عند الله اثني عشر شهرا وقوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا
ليقاتنا فتم ميثقات ربه اربعين ليلة وقوله تعالى فبي كالحجارة او اشد
قسوة فكما حكم بالجواز في مثل هذا وجعل سبب الجواز التوكيد لا رفع
الايهام فكذلك يفعل في نحو نعم الرجل رجلا ولا يمنع لان تخصيصه
بلمع تحكم بلا دليل لو لم تستعمله العرب فكيف وقد استعملته العرب
كقول الشاعر * والتغليون البيت ومثله قول الآخر على الاظهر لا بعد
من التكلف *

تزود مثل زاد ابيك فينسا * فنعم الزاد زاد ابيك زادا
وكذا قوله *

نعم الفتات فتات هند لو بذلت * رد التحية نطقا او بايمساء
كذا في شرح التسهيل لابن مالك وفي شرحه للدماميني بعد ان نقل
القول بالجواز عن ابن مالك وانه استدل على ذلك بالقياس على مثل
قوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا النخ ما تقدم من الايات
وبالسماع كقول الشاعر والتغليون وقوله فنعم الزاد النخ ما نصه واجيب
عن القياس بالفرق فان المميز في هذه الصور كلها مبهم بحسب الاصل
فجئ التمييز بعدك من هذه الحشية لكن عرض اقترانه بما يغني عنه فصار
موكدا بخلاف مسالتنا وعن السماع بان المنصوب في ذلك كله حال
موكدة وبان زادا معقول لتزود اما على انه مفعول مطلق ان اريد به
التزود او مفعول به ان اريد به الشيء الذي يتزود به من افعال البر
وطيها فمثل نعت له تقدم فصار حالا قال الشيخ الاثير وعندي تاويل
غير ما ذكره وهو اقرب وذلك ان يدعى ان في نعم وبش ضميرا وفحلا
وزادا وفتاة تميز لذلك الضمير وتاخر عن الخصوص على جهة الندور
والفعل والزاد والفتات هي الخصوصية وفحلهم وزاد ابيك وهند ابدال

على انه بدل مند بدل بعض من
كل عند البصريين او عطف
نسق عند الكوفيين والثاني ان
ينصب على اصل الباب وهو
عربي جيد ولا تباع اجود منه
ونعني بغير الايجاب النفي والنهي
والاستفهام مثال النفي قوله تعالى
ما فعلوه الا قليل منهم قرا السبعة
غير ابن عامر بالرفع على الابدال
من الواو في ما فعلوه وقرا ابن عامر
وحك بالنصب على الاستثناء
ومثال النهي قوله تعالى ولا يلتفت
منكم احد الا امراتك قرا ابو
عمرو وابن كثير بالرفع على الابدال
من احد وقرا الباقر بالنصب
على الاستثناء وفيه وجهان احدهما
ان يكون مستثنى من احد
وجاءت قراءة الاكثرين على
الوجه المرجوح لان مرجع القراءة
الرواية لا الراي والثاني ان
يكون مستثنى من اهلك فعلى
هذا يكون النصب واجبا ومثال
الاستفهام قوله تعالى ومن يقط
رحمة ربه الا الضالون قرا الجميع

من المرفوع قبله اه * قوله بدل بعض من كل عند البصريين او عطف
الكوفيين * قد رد ثعلب كلا من المذهبين فقال في الرد على البصريين كيف
يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفي والبدل لا بد وان يكون على وفق
المبدل منه في المعنى واجاب لا بد بان بدل البعض يكون الثاني فيه
مخالفا للاول في المعنى الا ترى انك اذا قلت رايت القوم بعضهم
فيكون قولك اولا رايت القوم مجازا ثم بينت بعد ذلك من رايت منهم
وكما جاز في النعت المخالفة نحو مررت برجل لا كريم ولا شجاع جاز
في البدل وقال الرضي ولا مانع من التخالف مع الحرف المقضي
لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعلت
حرف النفي مع الاسم الذي بعك صفة لرجل ولا عراب على الاسم
كذلك تجعل في نحو ما جاءني القوم الا زيد قولك الا زيد بدلا ولا عراب
على الاسم وقال ابن الضايغ اعلم ان البدل في الاستثناء انما المراءى فيه
وقوعه مكان المبدل منه فاذا قلت ما قام احد الا زيد فليس زيد وحده
بدلا من احد قال والا زيد هو الاحد الذي نفيت عنه القيام فلا زيد
بيان لاحد الذي عينت ثم قال فعلى هذا البدل في الاستثناء اشبه
ببدل الشيء من الشيء من بدل البعض من الكل وقال في موضع آخر
لوقيل ان البدل في الاستثناء قسم على حدثه ليس من تلك الابدال
التي تبين في غير الاستثناء لكان وجهها اه وقال في الرد على الكوفيين
ان الا لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو ما قام الا زيد اذ ليس
شيء من حروف العطف يباشر العامل قال المص في مغنيه وقد يجلب
بانه ليس تاليها في التقدير اذ الاصل ما قام احد الا زيد * قوله والثاني
ان يكون مستثنى من اهلك * اصل هذا التخريج للزمخشري وتعبه
المص في مغنيه فقال قول الزمخشري في ولا يلتفت منكم احد الا

بالرفع على الاستثناء من الضمير
في يقط ولو قرئ الا الضالين
بالنصب على الاستثناء لجواز
ولكن القراءة سنة متبعة وان كان
الاستثناء منقطعا فاحل الجواز
يوجبون النصب فيقولون *

امراتك ان من نصب قدر الاستثناء من فاسر باهلك ومن رفع قدره
من ولا يلتفت منكم احد يرد باستلزامه تناقض القراءتين فان المراءة
تكون مسرى بها على قراءة الرفع غير مسرى بها على قراءة النصب
واجاب عنه بان اخراجها من جملة النهي لا يدل على انها مسرى بها
بل على انها معهم وقد روي انها تبعتهم وانها التفتت فرات العذاب
فاصابها الحجر فقتلها واجاب الرضي بغير ذلك فقال ولما تقرر ان الاتباع
هو الوجه مع الشرايط المذكورة وكان اكثر القراء على النصب في قوله
تعالى ولا يلتفت منكم احد إلا امراتك تكلف جار الله ان لا تكون قراءة
لاكثر محولة على وجه غير مختار فقال امراتك بالرفع بدل من احد
وبالنصب مستثنى من قوله فاسر باهلك لا من قوله ولا يلتفت منكم
احد فاعترضه المص يعني ابن الحاجب بلزوم تناقض القراءتين قال
وبيان التناقض ان الاستثناء من اسر يقتضي كونها غير مسرى بها
والاستثناء من ولا يلتفت منكم احد يقتضي كونها مسرى بها لان
الاتفات بعد الاسراء فيكون مسرى بها غير مسرى بها والجواب ان
الاسراء وان كان مطلقا في الظاهر الا انه في المعنى مقيد بعدم الاتفات
اذ المراد اسر باهلك اسراء لا الاتفات فيه الا امراتك فانك تسري بها
اسراء مع الاتفات فاستثنى على هذا ان شئت من اسراء من ولا يلتفت ولا
تناقض وهذا كما تقول امش ولا تبختر اي مشيا لا تبختر فيد * قوله فاحل
الجواز يوجبون النصب * قيل اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يقع
في كلام النصحاء ورد بان النحوي يبحث عن اصل الجواز لا عن النصيحة
وتعبر بعضهم بقوله وهو لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى
المنقطع انما يصدر بطريق الروية والظمانه غير مفيد لان المحصر ممنوع
وبدل الغلط قد يقع في كلام النصحاء لنكتة لطيفة بينها الشريف في

حواشي المطول افاده شارح الامتحان وقوله بينها الشريف في حواشي
المطول قال في الحواشي المذكورة الغلط على ثلاثة اقسام غلط صريح
محقق كما اذا اردت ان تقول جاء حمار فسبقت لسانك الى رجل ثم
تداركته فقلت حمار وغلط نسيان وهو ان تنسى المقصود فتعتمد ذكر ما هو
غلط ثم تتداركه بذكر المقصود فهاذان لا يقعان في فصيح الكلام ولا فيما
يصدر عن روية وفطانة وان وقع في الكلام فحقه الاضراب عن الاول
المغلوط فيه بكلمة بل وغلط بدا وهو ان تذكر المبدل منه عن قصد ثم توهم
انك غلط وهذا معتمد الشعراء كثيرا مبالغة وتقننا وشرطه ان يرتقى من
الادنى الى الاعلى كقولك هند نجم بدر شمس كانك وان كنت متعبدا
لذكر النجم تغلط نفسك وتري انك لم تنقص في الاول الا تشيها بالبدر
وكذلك قولك بدر شمس وادعاء الغلط هاهنا واظهاره ابلغ في المعنى من
التصريح بكلمة بل اه المقصود منه وقيل في تعليل وجوب النصب لو
جاز الابدال في نحو ما جاءني القوم الا حمار لكان اما بتكرار العامل
المنفي اي ما جاءني حمار فيفسد المعنى واما بتكرار العامل الموجب
اي جاءني حمار فيقع الغلط في العامل والمعمول معا ولا يخفى ان الغلط
في المتبوع لا في البدل على ما بين في موضعه ولا غلط اصلا في المستثنى
منه المنقطع ولو سلم فما ذكر انما يرد لو كان البدل مجردا عن الاوحد
ممنوع فالوجه ان الا في المنقطع بمعنى لكن فتعمل عمله الا ترى انهم
اختلفوا في عامل المتصل انه الفعل او معناه او الا وانتفق المتأخرون في
المنقطع ان عامله الا وخبرها محذوف في الاغلب وقد يظهر كذا في شرح
اللب للسيد عبد الله * قوله ما فيها احد الا حمارا * جعل هذا مثلا
للمنقطع صريح في ان احدا انما يستعمل فيمن يعقل والمنقول عن بعضهم
انه اذا كان في سياق النفي لا يختص بمن يعقل وعزاه للقرافي افاده

ما فيها احد الا حمارا وبلغتهم
جاء التنزيل قال الله تعالى *

ما لهم به من علم الا اتباع الظن وبنو تميم يجيزون النصب ولا بدال ويقرءون الا اتباع الظن بالرفع على انه
دل من العلم باعتبار الموضع ولا * (٢٧٦) * يجوز ان تقر بالخفض على لا بدال منه باعتبار اللفظ لان

المخافض له من الزائدة واتباع
الظن معرفة موجبة ومن الزائدة
لا تعمل الا في النكرات المنفية
او المستفهم عنها وقد اجتمع في
قوله تعالى ما ترى في خلق
الرحمن من تفاوت فارجع البصر
هل ترى من فطور واذا تقدم
المستثنى على المستثنى منه وجب
نصبه مطلقا اي سواء كان
الاستثناء منقطعا نحو ما فيه
الا حمارا احدا او متصلا نحو ما
قام الا زيدا القوم قال الكميت
ومالي الا آل احمد شيعة
ومالي الا مذهب الحق مذهب
وانما امتنع لاتباع في ذلك لان
التابع لا يتقدم على المتبوع وان
كان الكلام السابق على الا غير
تام ونعني به ان لا يكون المستثنى
منه مذكورا فان الاسم الواقع
بعد الا يعطى ما يستحقه ولم
توجد الا فيقال ما قام الا زيد
بالرفع كما يقال ما قام زيد وما
رايت الا زيدا بالنصب كما
يقال ما رايت زيدا وما مررت

اليهوتي واعلم ان الا في المنقطع قدرها البصريون بلاكن والكوفيون
بسوى والا اول ارجح لامور الاول انه تاويل حرف بحرف الثاني انه
تفسير ما لا موضع له بما لا موضع له الثالث انه تفسير ناصب بناصب
الرابع ان فيه بيانا للمعنى لان المنقطع بمنزلة الاستدراك في كونه لرفع
ما يجره ثبوته او نفيه ولا كذلك الثاني * قوله ما لهم به من علم الا
اتباع الظن * اي ما لهم به من اتباع علم بل الذي لهم اتباع ظن فان
قبل الاستثناء من العلم المنفي وهو يصدق بالظن وحينئذ فاستثناء
متصل قلت المعتبر في اتصال الاستثناء وانقطاعه خصوص المستثنى منه
ولا عبرة في ذلك بالحكم نعم يمكن كونه متصلا بحمل العلم على مطلق
لاعتقاد الذي تسكن اليه النفس سواء كان جازما ام لا افادة البيضاوي
* قوله ويقرءون الا اتباع الظن بالرفع * لينظر ما المسوغ لقراءتهم
بذلك فان القراءة بالرواية لا بالرأي وان افهم كلام التصريح خلافه *
قوله ومالي الا آل احمد شيعة النح * كاصل ومالي شيعة الا آل احمد
ومالي مذهب الا مذهب الحق وروي بدل مذهب مشعب والمشعب
الطريق والشيعة الاعوان قيل ان ادعاء تقدم المستثنى على المستثنى منه
اغني شيعة يقتضي ان يكون العامل في المستثنى لا ابتداء وهو لا يصح
عملا فيه فالاولى ان يكون مستثنى من الضمير المستكن في الخبر العائد
على شيعة وح فلا شاهد فيه ويمكن ان يقال لا يتعين ان يكون شيعة
ابتداء بل يجوز ان يكون فاعلا بالجوار والجور لا اعتمادا على النفي وحينئذ
فقد تقدم المستثنى على المستثنى منه ويتم الاستشهاد وقد اذكرني لفظ
احد المذكور في البيت قول القائل ملغزا فيه *

احاجيك في اسم الحبيب الذي * هو بيت وانت امام البلد
حروف الهجاء له اربـعـع * اذا زال حرف يبقى احد

لا يزيد بالجور كما تقول ما مررت بزيد ويسمى ذلك الاستثناء مفرغا لان ما قبل الا قد تفرغ لطلب ما بعدها
لم يشغل عنه بالعمل فيما يقتضيه والاستثناء في ذلك كله من اسم عام محذوف فتقدير ما قام الا زيد ما قام
بدالا

وقوله ايضا * ما اوله ثالث تفاحته * ورابع التفاح ثانيه
 واول المسك انه ثالث * وآخر الورد لباقيته

وحكى المقرئ في نفع الطيب انه اجتمع ابو الوليد الرقشي وابو مروان
 عبد الملك بن سراج القرطبي وكانا فريدي عصرهما حفظا وتقدما
 فتعارفا وتساءلا ثم بادرا ابو الوليد بالسؤال وقال كيف يكون قول القائل
 ولوان ما بي بالحصا فعل الحصا * وبالريح لم يسمع لهن هبوب
 ما ينبغي ان يكون مكان فعل الحصا فقال ابو مروان فلق الحصا فقال
 وهمت انما يكون قلق الحصا ليكون مطابقا لقوله لم يسمع لهن هبوب
 يريد ان ما به يحرك ما شانه السكون ويسكن ما شانه الحركة فقال
 ابو مروان ما يريد الشاعر بقوله *

وراكعة في ظل غصن منوطه * بلولة نيطت بمنقار طائر
 وكان اجتماعهما في مسجد فاقامت الصلاة اثر فراغ ابن سراج من انشاد
 البيت فلما انقضت الصلاة قال له الرقشي الغز الشاعر باسم احمد
 فالراكعة الحاء والغصن كناية عن كالف والبلولة الميم ومنقار الطائر الدال
 فقال له ابن سراج ينبغي ان تعيد الصلاة لشغل خاطرك بهذا اللغز فقال
 له الرقشي بين الاقامة وتمكيرة الاحرام فكتمته * قوله وتعرب غير نفسها
 بما يستحقه الاسم الواقع بعد إلا * انما اعربت غير باعراب تالي إلا لان
 اصل غير من حيث كونه اسما جواز تحمل الاعراب والواقع بعدها
 الذي صار مستثنى بتطفلها على الا مشغول بالجر لكونه مضافا اليه فجعل
 اعرابه الذي يستحقه لولا المانع المذكور وهو استعماله بالجر على نفس غير
 بطريق العارية لا بطريق الاصاله قاله البدر في الحواشي الهندية ووجه
 التطفل ما ذكره الرضي من ان اصل غير الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها
 لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفات نحو

وعدا وحاشا نواصب او خوافض
 وبما خلا وما عدا وليس ولا يكون
 نواصب *

ش كالادوات التي يستثنى بها
 غير الاثلاثة اقسام ما يخفض دائما
 وما ينصب دائما وما يخفض
 تارة وينصب اخرى فاما الذي
 يخفض دائما فغير سوى تقول
 قام القوم غير زيد وقام القوم سوى
 زيد بخفض زيد فيهما وتعرب
 غير نفسها بما يستحقه الاسم الواقع
 بعد الا في ذلك الكلام فتقول قام
 القوم غير زيد بنصب غير كما
 تقول قام القوم الا زيدا بنصب
 زيد وتقول ما قام القوم غير زيد
 وغير زيد بالنصب والرفع كما تقول
 ما قام القوم الا زيدا بنصب زيد
 والا زيد برفعه وتقول ما قام القوم
 غير حمار بالنصب عند الحجازيين
 وبالنصب والرفع عند التميميين
 وعلى ذلك فقس وكذلك حكم
 سوى خلافا لسيبويه فانه زعم
 انها واجبة النصب على الظرفية
 دائما الثاني ما ينصب فقط وهو

قولك لشخص دخلت بوجه غير الذي خرجت به وقد علم ان ما بعد
ادات الاستثناء مغاير لما قبلها نفيا واثباتا فلما اجتمع ما بعد غير وما بعد
ادات الاستثناء في معنى المغايرة لما قبلها حملت اادات الاستثناء وهي
الا في بعض المواضع على غير في الصفة وحملت غير على الا في بعض
المواضع ومعنى الحمل انه صار ما بعد الا مغايرا لما قبلها ذاتا او صفة كما
بعد غير ولا تعتبر مغايرته له نفيا او اثباتا كما في الاصل وصار ما بعد غير
مغايرا لما قبلها اثباتا ونفيا كما بعد الا ولا تعتبر مغايرته له ذاتا او صفة
كما كان في الاصل الا ان حمل غير على الا اكثر من العكس لان غير اسم
والتصرف في الاسماء اكثر منه في الحروف اه * قوله الا كل شيء ما خلا
الله باطل تمامه وكل نعيم لا محالة زائل * الباطل الذاهب الفاني وهو
ما خوذ من قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه ولا محالة بالفتح اي لا بد
وقيل لا حيلة واعترض بان الجنة نعيم وهي لا تنزل واجيب بانه قاله
قبل اسلامه وكان يعتقد ان لا جنة او لا دوام لها او يقال اراد به ما سوى
الجنة من نعيم الدنيا لانه كان يصدد ذمها قال شيخ الاسلام وغير خاف
عليك ان الجواب الاول لا يلائم قوله صلى الله عليه وسلم اصدق كلمة
قالها لبس يد الا كل شيء ما خلا الله باطل لان الكلام حينئذ اي حين
اريد به ما يشمل الجنة غير صادق فضلا عن كونه اصدق فتامله انتهى
تأملناه فوجدناه غير ظاهر لان مقول النبي صلى الله عليه وسلم هو الشطر
الاول فقط فهو الواقع خبرا عن قوله اصدق دون الشطر الثاني * قوله
على انه خبرهما واسمهما مستتر فيهما * وجوبا فلا يليهما في اللفظ الا
منصوب قال المصنف في المغني وهذا المسئلة كانت سبب قراءة سيويه
النحو وذلك انه جاء الى حماد بن سلمة لكتابة الحديث واستدلى منه
قوله صلى الله عليه وسلم ليس من اصحابي احد الا ولو شئت لاخذت

اربعة ليس ولا يكون وما خلا وما
عدا تقول قاموا ليس زيدا ولا
يكون زيدا وما خلا زيدا وما عدا
زيدا وفي الحديث ما انهر الدم
وذكر اسم الله عليه فكلوا ليس
السن والظفر وقال لبيد *
الا كل شيء ما خلا الله باطل
وكل نعيم لا محالة زائل
وانتصابه بعد ليس ولا يكون
على انه خبرهما واسمهما مستتر
فيهما وانتصابه بعد ما خلا وما
عدا على انه مفعول لهما والفاعل
مستتر فيهما الثالث ما ينصب
نارة ويخفض اخرى وهو ثلاثة
خلا وعدا وحاشا وذلك لانهما
تكون حروف جر وافعال ماضية

فان قدرتها حروفا خفضت بها
المستثنى وان قدرتها افعالا
نصبت بها على المفعولية وقدرت
الفاعل ضميرا فيها وجوبا *
ص ب س اب يخفض الاسم اما
بحرف مشترك وهو من والى
وعن وعلى وفي واللام والباء للتقسم
بغيره او يختص بالظاهر وهروب
يئذ ومنذ والكاف وحتى وواو
التسم وتاوه *
ش لما انتضى الكلام على ذكر
المرفوعات والمنصوبات شرعت
في ذكر الجرورات وقسمت
الجرورات الى قسمين مجرور
بالحرف ومجرور بالاضافة
وبدأت بالجورور بالحرف لانه
الاصل والحروف المجارة عشرون
حرفا استقطت منها سبعة وهي
لا وعدا وحاشا ولعل ومتى وكى
ولا وانما استقطت الثلاثة الاولى
لاني ذكرتها في الاستثناء
فاستغنيت بذلك عن اعادةها
وانما استقطت الاربعة الباقية
لشدوذها *

عليه ليس ابا الدرداء فقال سيويه ليس ابو الدرداء فصاح به حماد
لحنت يا سيويه انما هو استثناء فقال والله لا طلبن علما لا تالحني معه
ثم مضى ولزم الاخش وغيره اه وحكى ابن السيد في كلامه على الفلا
الموطا انه يروى ان سيويه رحمه الله قال لحمد بن سلمة ما تقول في
رجل رغب في الصلاة فقال له حماد لحنت يا سيويه لا تقل رغب انما
هو رغب فحجل سيويه وقال ساقرا علما لا تالحني به ونهض الى الخليل
فشكى له قصته فقال الخليل رغب هي الفصيحة ورغب لغة غير فصيحة
ولزم سيويه الخليل فكان سبب براءته في صناعة النحواه قلت ما حكاه
المص هو الظاهر لان ما انتقل عليه حماد من رفع الاسم الذي حقه ان
ينصب انما يدرك من النحوا وما انتقل من ضم عين الفعل التي حقا
ان تفتح لا يدرك من النحوا وانما يدرك من النقل ونظير ما حكى عن
سيويه ما رواه الخطيب في تاريخه عن الثراء قال انما تعلم الكسائي
النحو على كبر وكان سبب تعلمه انه مشى يوما حتى عيا ثم جلس الى قوم
ليستريح فقال قد عييت بالتشديد من غير همز فقالوا له لا تجالسنا
وانت تلحن قال وكيف قالوا ان اردت من التعب فقل اعيت وان
اردت من انتطاع الحيلة والتخير في الامر فقل عييت مخففا فقام من
فورة وسال من يعلم النحو فارشده الى معاذ فلزمه حتى انقذ ما عنك ثم
خرج الى البصرة الى الخليل بن احمد وقال له من اين اخذت علمك
قال من افواه العرب من الحجاز ونجد وتهامة فخرج ورجع وقد انقذ
خمس عشرة فنيئة من الخبر في الكاتبة سوى ما حفظه ولم يكن همه غير
الخليل فوجد الخليل قد مات وجلس موضعه يونس فجرت بينهما
مسائل اقر له يونس فيها وصدره في موضعه * قوله فان قدرتها حروفا
خفضت بها * وحل تتعلق حينئذ بما قبلها من فعل او شبهه على قاعدة

احرف الجر اولا تتعلق بل موضعها نصب على تمام الكلام قولان صوب
 في المغني الثاني منهما قال لانها لا تعدي لافعال الى كاسماء اي لا
 توصل معناها اليها بل تزيل معناها عنها فاشبهت في عدم التعدية
 الحروف الزائدة ولانها بمنزلة إلا وهي غير متعلقة اه ولقائل ان يقول
 لانسلم ان معنى التعدية ما ذكره بل معناها جعل الجرور مشغولا به
 لذلك الفعل ولا يلزم منه اثبات ذلك المعنى للجرور بل ايصاله اليه
 على الوجه الذي يقتضيه الحرف وهو هنا مفيد لانتفاءه عنه وقد افصح
 المص بهذا المعنى في مغنيه عند الكلام على على الاستدراكية حيث قال وتعلق
 على هذا بما قبلها كتعلق! حاشا بما قبلها عند من قال بدلانها اوصلت
 معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج واما الاستدلال بانها
 بمنزلة إلا وهي غير متعلقة فساقط لانه لا يلزم من كون حرف بمعنى
 حرف آخر مساواته له في جميع احكامه الا يرى ان إلا التي هذا الحرف
 بمعناها لا يعمل الجر وهذا الحرف يعمل اه * قوله وذلك لان لعل لا يجز
 بها إلا عقيل * عقيل بالتصغير ابو قبيلة وهو عقيل بن كعب بن ربيعة
 بن عامر بن صعصعة ولهم في لامها الاولى اثبات والم حذف وفي الثانية
 التثنية والكسر قال ابن جني في سر الصناعة حكى ابو زيد ان لغة عقيل
 لعل زيد منطلق بكسر اللام لاخيرة من لعل وجر زيد قال كعب بن
 سعد الغنوي فقلت ادع اخرى وارفع الصوت ثانيا * لعل ابي المغوار
 منك قريب * وقال ابو الحسن ذكر ابو عبيدة انه سمع لام لعل مفتوحة في
 لغة من يجز في قول الشاعر لعل الله يمكنني عليها * جهارا من زهير واسيد
 انتهى قال المص في مغني اللبيب وزعم الفارسي انه لا دليل في ذلك اي
 لعل ابي النخ اي لانه يحتمل ان الاصل لعله لا بي المغوار جواب قريب
 فحذف موصوف قريب وضمير الشأن ولام لعل الثانية ومن ثم كانت

وذلك لان لعل لا يجز بها إلا
 عقيل قال شاعرهم *

مكسورة ومن فتح فهو على من يقول المال لزيد بالفتح وهذا تكلف كثير ولم يثبت تخفيف لعل ثم هو هجوم بنقل الايمته ان الجر باعل لغة قوم باعيانهم اه وما نقله عن الفارسي قاله في الحجة قال عند قوله تعالى ولاكن الشياطين كفروا فاما ما انشك ابو زيد من قول الشاعر فقلت ادع اخرى البيت فينبغي ان يكون على اضمار التصة والحديث كانه خفف لعل واعملها كما تخفف ان وتعمل فمن فتح اللام وجر اللام فقال لعل ابي المغوار فاللام لام الجر إلا انه فتحها مع المظهر كما تنفتح مع المضمر وزعم ابو الحسن انه سمع فتح اللام مع المظهر من يونس وابي عبيدة وخلف لاجر وزعم ايضا انه سمع هو ذلك ايضا من العرب ويكون الجر في ابي المغوار على هذه اللغة ومن قال لعل ابي المغوار حذف لام لعل واضمر القصة والحديث وكسر اللام مع المضمر على اللغة التي هي اشيع والتقدير لعل لابي المغوار منك جواب قريب اي لعل نصره لا يبعد عليك ولا يتاخر عنك وان قلت انه حذف اللام لاجتماع اللام كما في حذف من انا معكم ونحو ذلك لكان قولاه اه وقد جاء من رواية اخرى ولعل لابي المغوار منك قريب على الاصل * قوله لعل الله النخ * الله في موضع رفع بالابتداء لشبه لعل بالحرف الزائد في عدم تعلقه بشي وفضلكم خبر المبتدا والشريم بفتح الشين المعجمة المفضاة * قوله شرين بماء البحر ثم ترفعت * قال ابن السيد في شرح ااداب الكاتب البيت لابي ذويب الهذلي وصف سحابة ارتفعت من البحر وهذيل كلها تصف ان السحاب تستقي من البحر ثم تصعد في الجو وقبل هذا البيت سقي ام عمرو كل آخر ليلة * حنائم سود ماوهن ثجيسج والحنائم سحاب سود واحدهما حنتم واصل الحنائم جرار خضر ولكن العرب تجعل كل اخضر اسود وانما يفعلون ذلك لان الخضرة اذا اشتدت

لعل الله فضلكم علينا

بشي ان امكم شريم
ومتى لا يجربها الا هذيل قال
شاعرهم يصف السحاب *

شرين بماء البحر ثم ترفعت
متى ليج خضر لهن نسيج

وكي لا يجربها الا ما الاستفهامية
وذلك في قولهم في السؤال عن علة

الشي كيمه بمعنى له ولولا لا يجرب
بها الا الضمير في قولهم لولا

ولولاك ولولاه وهو نادى قال الشاعر
اومت بعينيها من اليهودج

لولاك في ذي العام لم اجمع

صارت سوادا ولذلك قالوا ليل اخضر فال ذو الرمة في ظل اخضر
يدعوا هامه اليوم * وقوله كل آخر ليلة قال الاصمعي يريد ابدا وبثله
لا اكلمك آخر الليالي اي لا اكلمك ما بقي علي من الزمان ليلة والشج
والشج السيل الشديد فيجوز ان يكون شجيج بمعنى ثاج ويجوز ان
يكون اراد ذو شجيج فحذف المضاف ويجوز ان يكون اوقع المصدر
موقع اسم الفاعل مبالغة في المعنى وفي قوله متى لجج قولان قيل اراد
من لجج كما قال صخر الغي متى اقطارها علق نفيث * اراد من اقطارها
وقيل متى بمعنى وسط وحكى ابو معاذ الهراء من شيوخ الكوفيين جعلته
في متى كمي والنتيج المر السريع ومعد صوت اه وقوله وقيل متى بمعنى وسط
اي فبقى على ما استقر لها من الظرفية وان لم تكن شرطاً ولا استفهاماً
انظر ما كتبناه على ابيات منهج السالك والى معنى البيت يشير بعضهم
فيث يقول متعذرا عن هدية ارسل بها الى مخدومه *

كالبحر يطره السحاب وباله * فضل عليه لانه من مائمه

وانكر المبرد استعماله وهذا
البيت ونحوه حجة لسيبويه عليه
والاكثر في العربية لولا انا ولولا
انت ولولا هو وقال تعالى لولا
انتم لکنا مومنين وتنقسم الحروف
المذكورة الى ما وضع على حرف
واحد وهو خمسة الباء واللام
والكاف والواو والتاء وما وضع
على حرفين وهو اربعة من وعن
وفي *

* قوله وانكر المبرد استعماله وهذا البيت ونحوه حجة لسيبويه عليه
والاكثر في العربية لولا انا الخ * قال في شرح النصول اذا دخلت لولا على
المضمر فالاجود ان يكون ضميرا مرفوعا منفصلا كقوله تعالى لولا انتم لکنا
مومنين وذلك لان الظاهر بعدها اما مبتدا عند البصريين واما فاعل
عند الكوفيين فالمضمر واجب ان يكون كالظاهر ولهذه العلة رد المبرد
لولاك وفروعه لكن سيبويه رواها وهو امام النقلة وقبله اهل اللغة وذهب
الى ان التفسير لحق الحرف فصار مع المضمر جاراً بعد ان كان مع الظاهر
حرف ابتدا وحجته ان لولا في المعنى بمنزلة اللام في كونها للعلّة الا
ثري الى قولك لولا اكرامك ابیت ولهذا الشبه التزموا بعدها لا افراد
وحذف الخبر فجروا بها في بعض الاماكن تنبيها على ذلك كما فعلوا ذلك

في كي حين قالوا كميته وان كانت ناصبة للفعل في اصل وضعها وخص
جرها بالمضمر لانه يرد الشيء الى اصله قال ابن بري المصري ونظير
ذلك قولهم هم ضاربون زيدا ومكرمون عمرا فان اضممت زيدا وعمرا
قلت هم ضاربوه ومكروه فلم تعمل الصفة مع المضمر الا الخفض لا غير
انتهى كلامه * قوله ومذ * قيل اصل مذ منذ فحذفت النون فعلى هذا
لا تكون ثنائية الوضع قال في شرح الفصول فان قيل فلم زعمت ان
اصلها ذلك فالجواب الدليل في التصغير والجمع وهو منيذ وامناذ واستغفله
بعض المتأخرين لان هذا غير منقول عن العرب وانما هو مبني على هذا
الاصل والكلام فيه وزعم ان الدليل اتفقا في حرفين وهما الميم والذال
وفي المعنى وان بعضهم قال مذ بضم الذال فلو لا ان اصلها منذ لم يكن
لضمها وجه وذهب ابن الدحمان في الغرة الى ان الحذوف منها لام
وهي حرف علة كسنة وثبتة على انه لو ذهب احد الى انها ثنائية غير
محذوف منها لعدم تمكنها وان ذلك على خلاف الاصل لم ارب به باسا
ويوضحه ان ابن يعيش الحلبي رحمه الله تعالى اجاز ان تكون ذاتانية
مع تصغيرها وتثنيتهما ووصفها فهذا اولى واما من بناها على الحركة فيمكن
ان يكون تقوية لها كما قيل في هووينا * قوله وهو سبعة الواو والنح * انما
اختصت الواو به لتخط رتبتها عن اصلها وهو الباء بالتصو على احد
التسمين وهو الظاهر لاصلته وكذا التاء وانما اختصت مذ ومنذ به
لانهما لما اختصا بالوقت كما سيجي اختصا بالظاهر لاصلته لكونه اظهر
دلالة على الوقت من المضمر واختصت حتى به لانها لما نقصت عن
الى بكونها لا تجر الا آخر او متصلا بالآخر اختصت بالظاهر لاصلته
واختصت الكاف به لان حصولها يؤدي الى اجتماع حرفين في نحو
كنا وطردنا المنع واختصت رب به لاختصاصها بالمنكر كما سيأتي وهو

ومذ وما وضع على ثلاثة احترف
وهو ثلاثة الى وعلى ومنذ وما وضع
على اربعة وهو حتى خاصة وتنقسم
ايضا الى ما يجز الظاهر دون المضمر
وهو سبعة الواو والتاء ومنذ ومذ
وحتي والكاف ورب وما يجز
الظاهر والمضمر وهو الباقي ثم الذي
لا يجز الا الظاهر ينقسم الى ما لا
يجز الا الزمان وهو مذ ومنذ تقول
ما رايت مذ يومين او منذ يوم
الجمعة وما لا يجز الا النكرات

د يجز لفظ الرحمن وهو التاء قال الله تعالى وتالله لا أكيدن أصنامكم تالله لقد عاثرك الله علينا وهو
كثير وقالوا ترب الكعبة لا فعلن وهو قليل وقالوا تالرحمن لا فعلن وهو اقل وما يجز كل ظاهر وهو الباقي ص
بإضافة اسم على معنى اللام كغلام * (٢٨٤ *) زيد او من كخاتم حديد او في كمر الليل وتسمى معنوية لأنها

للتعريف او التخصيص او
بإضافة الوصف الى معموله كباغ
الكعبة ومعمر الدار وحسن الوجه
وتسمى لفظية لأنها للجسم
التخفيف *

ش لما فرغت من ذكر الجبرور
بالحرف شرعت في ذكر الجبرور
بالإضافة فتسمته الى قسمين
أحدهما ان لا يكون المضاف
صفة والمضاف اليه معمولاً لها
ويخرج من ذلك ثلاثة صور
أحدها ان يتشبه الأمران معا
كغلام زيد الثاني ان يكون
المضاف صفة ولا يكون المضاف
اليه معمولاً لتلك الصفة نحو كاتب
القاضي وكاسب عياله والثالث
ان يكون المضاف اليه معمولاً
للمضاف وليس المضاف صفة
نحو ضرب اللص وهناك أنواع
كلها تسمى بالإضافة فيها إضافة
معنوية وذلك لأنها تفيد أمراً
معنوياً وهو التعريف ان كان
المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد

لا يكون إلا ظاهراً * قوله وهو رب * انما اختصت به لأنها علامة على
القلة او الكثرة وانما يحتاج للعلامة المحتمل كالمسكر ليصير نصاً في احد
الاحتمالين واما المعرف فهو اما دال على القلة فقط كالمفرد او الكثرة فقط
كالجمع وقد يعطى على مدخولها مضاف الى ضميرة نحو رب رجل واخيه
ولا يجوز رب رجل وزيد والفرق ان تقدير الاول واخ له فيكون المعطوف
نكرة تقديره * قوله الجبرور بالإضافة * اي بسببها فالباء للسببية
لأن الالة لان الصحيح ان الخافض للمضاف اليه هو المضاف لا بالإضافة
ولا الحرف المقدّر قال الرضي اعلم ان بينهم خلافاً في ان العامل في
المضاف اليه هو اللام المقدرة او من او المضاف فمن قال انه الحرف
المقدّر نظر الى ان معناه في الاصل هو الموقع للإضافة بين الفعل والمضاف
اليه اذ اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى بالإضافة قائم بالمضاف
اليه لاجل الحرف ولا ينكرها هنا عمل حرف الجر مقدراً لقوة الدلالة
عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف اليه او مبين ومن قال ان
عامل الجر المضاف وهو الاول قال ان حرف الجر شريعة منسوخة
والمضاف مفيد لمعناه ولو كان مقدراً لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد
فمعنى كون الثاني مضافاً اليه حاصل له بواسطة الاول فهو الجار بنفسه
وقال بعضهم العامل معنى بالإضافة وليس بشي لانه ان اراد كون الاسم
مضافاً اليه فهذا هو المعنى المقتضي للاعراب والعامل ما به يتقوم المعنى
المقتضي وان اراد النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه فينبغي ان
يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضاً النسبة التي بينهما وبين الفعل
كما هو مذهب خلف ان العامل هو الاسناد * قوله والتخصيص ان
كان المضاف اليه نكرة كغلام امرأة * قيل لان التخصيص تقييد

والتخصيص ان كان المضاف اليه نكرة كغلام امرأة ثم هذه بالإضافة على ثلاثة اقسام أحدها ان تكون على معنى في
ذلك اذا كان المضاف اليه ظرفاً للمضاف نحو بل مكر الليل الثاني ان تكون على معنى من وذلك اذا كان
مضاف اليه كلاً للمضاف ويصح الاخبار عنه به نحو خاتم فضة وباب ساج بخلاف نحو زيد فانه لا يصح ان

حسن الوجه وتسمى اضافة لفظية لانها تفيد امرا لفظيا وهو التخفيف الا ترى ان قولك ضارب زيد اخف
قولك ضارب زيدا وكذا الباقي ولا تفيد تعريفا ولا تخصيصا ولهذا صح وصف هديا ببالغ مع اضافته الى
المعرفة في قوله هديا بالغ الكعبة وصح بجي ثاني حالا مع اضافته الى المعرفة في قوله تعالى ثاني عطفه ص و
تجامع الاضافة تنويننا ولا نونا تالية للاعراب مطلقا ولا ال الا في نحو الضارب زيد والضارب بوزيد والضارب
الرجل والضارب راس الرجل وبالرجل الضارب غلامه ش اعلم * (٢٨٥) * ان الاضافة لا تجتمع مع التنوين

ولا مع النون التالية للاعراب ولا
مع الالف واللام تقول جاءني
غلام يا هذا فتنون واذا اضفت
قلت جاءني غلام زيد فتحذف
التنوين وذلك لانه يسدل على
كمال الاسم والاضافة تدل على
نقصانه ولا يكون الشيء كاملا
ناقصا وتقول جاءني مسلمان
ومسلمون فاذا اضفت قلت
مسلماك ومسلموك فتحذف
النون قال الله تعالى والمقيم
الصلوة انكم لذائقوا العذاب
الا ليم انا مرسلوا الناقية والاصل
المقيم الصلاة ولذا انقون
ومرسلون والعلّة في حذف النون
هي العلّة في حذف التنوين
لكونها قائمة مقام التنوين وانما
قيدت النون بكونها تالية
للاعراب احترازا من نوني المفرد

الشيوع ولا شك ان الغلام قبل الاضافة الى امرأة كان مشتركا بين غلام
رجل وامرأة فلما اضيف الى امرأة خرج غلام رجل وقلت الشركاء فيه
وفيد ان التخصيص لم يحصل من الاضافة بل بالانتساب الى المضاف
اليه بحرف الجر لوصوله بعينه في نحو غلام لرجل وبالجملّة الفرق ظاهر
بين غلام زيد وغلام لزيد في المعنى فحق ان تسمى معنوية ولا يظهر
الفرق فيه بين غلام رجل وغلام لرجل بل هما كضارب زيد وضارب
زيدا في حصول الثابدة اللفظية دون المعنوية فما وجه تسمية الاولى
معنوية والثانية لفظية كذا في امتحان الاذكياء وقوله ان التخصيص لم
يحصل من الاضافة * اقول نعم الا انه لما حذف الجار وانيب المضاف
منابه وانتقل عماه اليه وانقطع النسبة عنه حتى صار جارا اصليا كما صرح
به فيما سبق وعاملا قياسيا كما صرح به في الاظهار انيب الاضافة هنا
مناب الانتساب المذكور وانتقلت تلك الافادة اليها بحيث انتقطع
عنه النسبة فحق القول بان التخصيص حاصل ومستفاد منها فظهر وجه
التسمية بالمعنوية بخلاف ضارب زيد فان اضافته لما كانت مع وجود
شرط العمل فيه المودن بالانفصال والنسبة الى المفعول كما اشار اليه سابقا
لم يستحق الانابة منابها بالحيشية المذكورة فلم يحق القول بان التخصيص
حاصل بها ومستفاد منها فظهر وجه التسمية باللفظية فالفرق ظاهر بعد
التامل الصادق هذا ما لاح للخاطر الفاتر والعلم بالمحقيقة عند العلم

وجمع التكسير وذلك ككوني حين وشياطين فانهما متلوان بالاعراب لا تاليان له تقول هذا حين يافتي وهو لا
شياطين يافتي فتجد اعرابهما بضمّة واقعة بعد النون فاذا اضفت قلت اتيك حين طلوع الشمس وهو
شياطين لانس باثبات النون فيهما لانها متلوة بالاعراب لا تالية له واما الالف واللام فانك تقول جاءني
فاذا اضفت قلت جاء غلام زيد وذلك لان الالف واللام للتعريف والاضافة للتعريف فلو قلت الغلام زيد
جمعت على الاسم تعريفين وذلك لا يجوز ويستثنى من مسئلة الالف واللام ان يكون المضاف صفة والمضاف
اليه معمولا لتلك الصفة فيجوز في المثالين فحينئذ يصح ان تسمى باللفظية

ان يكون المضاف اليه بالالف واللام نحو الضارب الرجل والرابع ان يكون المضاف اليه مضافا الى مضاف الى ما فيه كالف واللام نحو الضارب راس الرجل والخامس ان يكون المضاف اليه مضافا الى ضمير عائد على ما فيه كالف واللام نحو مررت بالرجل الضارب غلامه ص بـ سبب يعمل عمل فعله سبعة اسم الفعل كهيئات وصـ ووي بمعنى بعد واسكت واعجب ولا يحذف ولا يتاخر عن معموله وكتاب الله عليكم تناول ولا يبرز ضميره ويجزم المضارع في جواب الطلبي منه نحو مكانك تحمدي او تستريحي ولا ينصب *

ش هذا الباب معقود للاسماء التي تعمل عمل افعالها وهي سبعة احدها اسم الفعل وهو على ثلاثة اقسام ما سمي به الماضي كهيئات بمعنى بعد قال الشاعر فهيئات هيئات العقيق ومن به

القادر * قوله ان يكون المضاف اليه بالالف واللام * وجهه ان المضاف اليه اذا كان نكرة انتصب بعد الصفة المشبهة على انه تمييز وحينئذ فلا يجوز اضافة ما فيه ال اليه لانتفاء موجبها وهو رفع قبح النصب بخلاف ما اذا كان المضاف اليه مقرونا بها فانه قبيح لا جراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدي فتجوز اضافة لرفعه وحل عليها اسم الفاعل * قوله نحو الضارب الرجل * قد يقال لم كانت الاضافة فيه وفي نحو لفظية مع انها لم تقدر تخفيفا لعدم التنوين بوجود ال ولا رفع قبيح لان المضاف اليه ليس بفاعل للوصف وانما هو مفعوله فليس فيها تخصص من قبح رفع لانتفاء ولا من قبح نصب لاستثناء قصور الوصف واجيب بان العرب شبهوا الضارب الرجل بالحسن الوجه في تجويز الجر فحملوه عليه كما فكسوا في النصب * قوله ان يكون المضاف اليه مضافا الى ما فيه كالف واللام * وذلك لان وجودها فيما اضيف اليه الثاني قائم مقام وجودها في الثاني لكون المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد ولذلك تمتنع المسألة اذا كان بين الوصف وما فيه ال اكثر من مضاف اليه واحد فلا يجوز الضارب ابن اخت القوم اه * قوله مضافا الى ضمير عائد على ما فيه كالف واللام * نزل هنا ضميره منزلة كتنزيل بعضهم ضمير ما فيه رابط المبتدأ منزلة في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن اي يتربصن ازواجهن فجوز كون يتربصن خبر الذين ومن منع كونه خبرا كالمجهول يمنع هنا قاله اللقاني في حواشي التوضيح * قوله كوي بمعنى اعجب * هو تابع في ذلك لابن مالك في التسهيل حيث قال فيد ولا عجب واها ووي وقد اعترضه الدماميني في شرحه بان في كلام ابن الحاجب ما يشعر بان القائل انها اسم فعل يقول انها اسم فعل لا عجب امرا لا مضارعا لانه قال وي تعجب ويجوز ان

هيئات خل بالعقيق نواصله * وما سمي به الامر كصه بمعنى اسكت وفي الحديث اذا قلت لصاحبك والامام نطلب صه فقد لغيت كذا في بعض الطرق وما سمي به المضارع كوي بمعنى اعجب قال تعالى ويكانه

يقال انها اسم صوت لا اسم فعل لان المتعجب يقول عند التعجب لا
 لقصد الاخبار بالتعجب بل كما يقول المشاوية اه ولذلك يقول المتعجب
 منفردا ولو كان اسم فعل لم يقله إلا مخاطبا لغيره * قوله اي اعجب
 لعدم فلاح الكافرين * اشارة الى ان وي اسم فعل بمعنى اعجب وان
 الكاف بمعنى لام التعليل وان مصدرية مؤكدة وهذا اولى من قول ابن
 قاسم في حواشي منهج السالك فيه اشارة الى ان ان معمولة للام مقدرة على
 انه لا يصح إلا على جعل الكاف متصلة بوي وجعل الجميع اسم فعل
 والرسم يخالفه * قوله ويقال فيروا * مقتضاه ان وي هي الاصل
 وان الف وابدل من الياء وكلامه في المعنى يقتضي العكس وان وي
 وواها لغتان في وا قال الشيخ عبد القادر البغدادي في شرح شواهد
 الرضي وهذا باطل فان كل واحد من هذه الثلاثة كلمة مستقلة في نفسه
 اصل وليست ياء وي مبدلة من الف وا كما زعمه ابن قاسم في حاشيته
 عليه هب انه كذلك فما يقول في واها ولم يتبها احد من الفراع لما
 ذكرنا اه واقول بين ان واها هي وا بزيادة هاء عليها كما ان اوها هي
 اوة زيدت عليها الالف والهاء وقد حكموا بانها لغتة فيها فلتكن واها
 كذلك فان منع هذا الاعتبار يفضي الى سد لغات الكلمة اذ ما كلمة فيها
 لغة إلا ويقال في لغتها انها كلمة مستقلة اصل براسها وحينئذ فلا معنى لانكار
 كونها لغة فيها فتأمل * قوله وابابي الخ * الشاهد في وا حيث جاءت
 بمعنى اعجب وانت مبتدا وبابي خبر مقدم وفوك مبتدا والاشنب
 من الشنب وهو حدة في الاسنان صفتة وقيل الشنب البرد والعذوبة
 وكانما خيرة والزرنب ضرب من النبت طيب الرائحة رايحة كراوية
 الا تخرج وورقه كورق الطرفا وقيل كورق الخلف * قوله ومن احكام اسم
 الفعل انه لا يتاخر عن معموله * قال الرضي ولا يتقدم عند البصريين

اي اعجب لعدم فلاح الكافرين
 ويقال فيه وا قال الشاعر *
 وابابي انت وفوك الاشنب
 كانما ذر عليه الزرنب
 وواها قال الشاعر *
 واها السلي ثم واها واها
 يا ليت عينيها لنا وواها
 ومن احكام اسم الفعل انه لا
 يتاخر عن معموله لا يجوز في
 عليك زيدا *

معنى الزم زيدا ان يقال زيدا عليك خلافا للكسائي فانه اجازة محتجا عليه بقوله تعالى كتاب الله عليكم زاعما ان
شاه عليكم كتاب الله اي الزموا وعند البصريين ان كتاب الله مصدر محذوف انعاما عليكم جار مجرور
علق به او بالعامل المتقدر * (٢٨٨) * والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم ودل على ذلك المتقدر قوله تعالى

حرمت عليكم لان التحريم
يستلزم الكتابة ومن احكامه انه
اذا كان دالا على الطلب جاز جزم
المضارع في جوابه تقول نزال
نحدثك بالجزم كما تقول انزل
نحدثك وقال الشاعر *

وقولي كلما جشأت وجاشت
مكانك تحمدي او تستريحني
فمكانك في الاصل ظرف مكان
ثم نقل عن ذلك المعنى وجعل
اسما للفعل ومعناه اثبتى وقوله
تحمدي مضارع مجزوم في جوابه
وعلمة جزمه حذف النون ومن
احكامه انه لا ينصب الفعل بعد
الفاء في جوابه لا تقول مكانك
فتحمدي ولا صه فحدثك
بالنصب في الموضعين كما تقول
اثبتى فتحمدي واسكت
فحدثك خلافا للكسائي وقد
قدمت هذا الحكم في صدر
المقدمة فلم احتج الى اعادته هنا
ص والمصدر كضرب واكرام ان
حل محله فعل مع ان او مع ما
ولم يكن مصغرا ولا مضمرا ولا

منصوبات اسماء لافعال عليها نظرا الى الاصل لان الاغلب فيها اما
مصادر ومعلوم امتناع تقدم معمولها عليها واما صوت جامد في نفسه
منقل الى المصدرية ثم منها الى اسم الفعل واما ظرف وجار ومجرور وهما
ضعيفان قبل النقل لكون عملهما لتضمنهما معنى الفعل وجوز ذلك
الكوفيون استدلالا بقوله *

يايها المائح دلوي بونسك * اني رايت الناس يحمدونك
قوله دونك عند البصريين هاهنا ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر
لدلوي اي دلوي قدامك فخذها * قوله بمعنى الزم * اي ان كان
متعديا بنفسه فان تعدى بالباء كان بمعنى استمسك وصرح الرضي
بان الباء في مثله زائدة قال والباء تزداد كثيرا في مفعول اسماء لافعال
لضعفها في العمل * قوله وجعل اسما للفعل ومعناه اثبتى * فيكون لازما
ونقل الكوفيون تعديته نحو مكانك زيدا اي انتظره قال الدمايني ولا
ادري اي حاجة الى جعل هذا الظرف اسم فعل وهلا جعلوه ظرفا على
بابه لانه انما يحسن دعوى اسم الفعل حيث لا يمكن الجمع بين ذلك
وبين الفعل نحو صه وعليك واليك واما اذا امكنت فلا مكانك وامامك
اذيصح ان يقال اثبت مكانك وتقدم امامك ولا يقال اسكت صه
* قوله اسم الحدث * اضافة اسم اليه من قبيل اضافة الدال للدلول اي
لاسم الدال على الحدث والمراد بدلالته عليه ما هو اعم من دلالة عليه
بنفسه او بواسطة فيدخل اسم المصدر ولهذا احتج الى قوله الجاري
لاخراجه والا فاسم المصدر انما يدل على لفظ المصدر وبواسطة ذلك
يدل على الحدث وقوله الجاري على الفعل المزاد بجريانه عليه ان يقع
بعد اشتقاق الفعل منه تاكيده او بيانا لنوعه او عدده بخلاف جريان
اسم الفاعل فان معناه موازنته للفعل وبخلاف جريان الصفة على

حدود ولا منعوتها قبل العمل ولا محذوف ولا مفصولا من المفعول ولا موخر عنه واعماله مضافا اكثر نحو ولولا دفاع
لله الناس وقول الشاعر * الا ان ظلم نفسه الموءم * ومنه تا اقسى * نجاه * اطعمه * به ذى * مسغبة * تشاء * بال شاذ

وانما يعمل بثمانية شروط احدها
 ان يصح ان يحل محله فعل مع
 ان او فعل مع ما فالاول كقولك
 اعجبنى ضربك زيدا او يعجبنى
 ضربك عمرو فانه يصح ان تقول
 مكان الاول اعجبنى ان ضربت
 زيدا ومكان الثاني يعجبنى ان
 تضرب عمرو الثاني نحو يعجبنى
 ضربك زيدا لان فهذا لا يمكن
 ان يحل محله ان ضربت لانه
 للماضي ولا ان تضرب لانه
 للمستقبل ولكن يجوز ان تقول في
 مكانه ما تضرب وتريد بما
 المصدرية مثلها في قوله تعالى بما
 رحبت وقوله تعالى ودوا ما عثم
 اي برحبها وعثكم ولا يجوز في
 قولك ضربا زيدا ان تعتقد ان
 زيدا معمول لضربا خلافا لقوم
 من النحويين لان المصدر هنا
 انما يحل محله الفعل وحله بدون
 ان وما تقول اضرب زيدا وانما
 زيدا منصوب بالفعل المحذوف
 الناصب للمصدر ولا يجوز في نحو
 مررت بزيدا فاذا له صوت صوت

موصوفها فان معناه جعل موصوفها صاحبها وكل من الثلاثة اصطلاح
 مشهور في محله فلا غرابة في التعريف كذا وقع لعصام في حواشي الكافية
 والظاهر ان المراد بجريانه عليه اشتماله على جميع حروفه ككرم اكراما
 وانطلق انطلاقا واستخرج استخراجا بخلاف اغتسل غسلا وتوضا وضوءا
 والا لكان التعريف غير جامع لخروج نحو اعجبنى ضرب زيدا عمرو اللهم
 الا ان يقال المراد بوقوعه بعد اشتقاق الفعل منه تأكيد له النح صلاحته
 لذلك لا وقوعه بالفعل * قوله وانما يعمل بثمانية شروط * انما لم
 يشترطوا ايضا كونه بمعنى الحال والاستقبال كما اشترطوا ذلك في اسم
 الفاعل لانه لم يعمل لشبهه بالفعل بل لانه اصل الفعل بخلاف اسم
 الفاعل فانه انما عمل لشبهه بالفعل المضارع فاشترط فيه كونه حالا او
 استقبالا لانهما مدلولو المضارع * قوله احدهما ان يصح ان يحل محله
 النح * هذا الشرط انما هو لعمله في غير الظرف والجار والجور واما ما
 فيعمل فيهما المصدر وان كان لا يحل ما ذكر محله كما اذا كان بمعنى
 الثبوت ويجوز حينئذ تقديمهما عليه قاله المص في شرح بانث سعاد
 وفي المنهل الصافي للعلامة البدر الدمايني ما نصه نكتة ينبغي التنبيه
 لها وهي ان المصدر انما يتقدر بالحرف المصدرى والفعل حيث يكون
 فاعل المصدر او نائبه مذكورا اما بطريق الرفع كما في اعجبنى قيام
 الزيدان وضرب الساقان واما بطريق الجر كما في اعجبنى قيام الزيدان
 وضرب الساقين لا مكان التاويل هاهنا لانك اذا جئت بالفعل وجدت
 في اللفظ ما تسند اليه فيستقيم التاويل واما حيث لا يكون الفاعل ولا نائبه
 مذكورا فان التاويل ممتنع لما يلزم من بقاء الفعل بلا فاعل او نائب
 * قوله الثاني ان لا يكون مصغرا * العلة في ذلك كما قاله ابن مالك
 في شرح التسهيل ان التصغير يزيله عن الصيغة التي هي اصل الفعل

مررت بزيدا فاذا له صوت صوت
 حار ان تنصب صوتا الثاني بصوت الاول لانه لا يحل محل الاول فعل لا مع حرف مصدرى ولا بدون
 المعنى يابى ذلك لان المراد انك مررت به وهو في حالة تصويت لانه احدث التصويت عند مرورك به

ذلك بعضهم المصدر المجموع
فمنع اعماله جلاله على المصغر
لان كلا منهما مباين للفعل واجاز
كثير منهم اعماله واستدلوا بنحو
قوله *

وعدت وكان الخلف منك سجية
مواعيد عرقوب اخاه بيثرب

زوالا يلزم منه نقص المعنى بخلاف الجمع فان صيغته وان زال معها
الصيغة الاصلية فان المعنى باق ومتضاعف بالجمعية لان جمعه بمنزلة
ذكره متكررا فلذلك منع التصغير اعمال المصدر واعمال اسم الفاعل ولم
يمنع الجمع اعمالهما * قوله وعدت وكان الخلف منك سجية النخ *
المواعيد جمع ميعاد كموازين جمع ميزان لا جمع موعود لان المعنى ليس
عليه ولان مفعولا صفة كمضروب ومقتول لا يكسر واما نحو مشاييم وملاعير
فشاذ فان قلت افلا يجوز ان يكون جمعا لموعود بمعنى الوعد قلت بجي
المصدر على مفعول اما معدوم او نادر وجمع المصدر غير قياسي وعرقوب
بضم اوله كعصفور وليس في العربية فعلول بالفتح الا صغفوق وخرنوب
في لغته وهو علم منقول من عرقوب الرجل وهو ما اتخى فوق عقبها وعرقوب
الوادي وهو منعطفه وهو رجل من العمالقة وهو عرقوب بن معبد بن زهير
احد بني عبد شمس بن ثعلبة او عرقوب بن صخر على خلاف في ذلك
وكان من خبره انه وعد خاله ثمرة نخله وقال ايتني اذا اطع النخل فلها
اطلع قال ايتني اذا ابلح فلها ابلح قال ايتني اذا ازهي فلها ازهي قال
ايتني اذا ارطب فلها ارطب قال ايتني اذا صار تمرا فلها صار تمرا اخذ
من الليل ولم يعطه شيئا فضربوا به المثل في الاخلاف فقالوا اخلف من
عرقوب قال علقمة الاشجعي وعدت النخ قال التبريزي والناس يروون
في هذا البيت يثرب بالشاء المثناة والراء المكسورة وانما هو بالمشات
والراء المفتوحة موضع بقرب مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم قال ابن
الكلبي قلت وقاله ابو عبيدة ايضا وقد خولفا في ذلك قال ابن دريد
واختلفوا في عرقوب فقيل هو من الاوس فيصح على هذا ان تكون بالمشاة
وبالمكسورة وقيل من العماليق فتكون بالمشات وبالمفتوحة لان
العماليق كانت منازلهم من اليمامة الى وبار ويترب هناك قال وكانت

العماليق ايضا بالمدينة وقال الحافظ ابو الخطاب بن دحية سميت المدينة
 يشرب باسم الذي نزلها من العماليق وهو يشرب بن عبيد وبنوا عبيدهم
 الذين سكنوا المجحفة ولا يجوز لان ان تسمى المدينة بيشرب لقول
 النبي صلى الله عليه وسلم يقولون يشربة وهي المدينة وكأنه كره هذا الاسم
 لانه من مادة التشريب واما قوله يا هل يشرب فحكايته عن قاله من
 المنافقين ومن الغريب قول بعضهم ان عرقوب جبل مكل بالسحاب
 وانه لا يمطر ابدا فبالاضافة في مواعيد عرقوب الى المفعول كأنه وعد ولم
 يمطر او الى الفاعل على الجواز كأنه وعد الناظر اليه انه يمطر ولم يوف
 بذلك وعلى ما تقدم فهو فاعل لا غير * قوله الثالث ان لا يكون
 مضمرا * اي لضعفه بالاضمار بزوال حروف الفعل فلا يجوز مروري
 بزيد حسن وهو بعمر وقبيح قال اليهودي وهل ضمير اسم الفاعل كضمير
 المصدر فيجري فيه الخلاف او يعمل اتفاقا عملا بظاهر اطلاقهم اذ لم
 يشترطوا فيه كما سيأتي ان يكون مظهرا او لا يعمل اتفاقا فحرره ويمكن
 ان يمثل لعمل اسم الفاعل بمثل هذا ضارب زيدا وهو عمرو ايضا بجعل
 الضمير عائدا الى ضارب لا الى زيدا * قوله واستدلوا على ذلك
 بقوله وما الحرب إلا ما علمتم وذقم الخ * فان ظاهرة ان عنها متعلق
 بهو الذي هو ضمير المصدر اعني الحديث وتناول البصريون ذلك على
 ان عنها متعلق باعني مقدرا او بالمرجم وتقديمه عليه للضرورة ويجوز ان
 يكون متعلقا بحذوف دل عليه المرجم اي مرجما او على تقدير وما هو
 الحديث عنها والحديث بدل من هو ثم حذف كذا في الحواشي
 الياسينية على التصريح وفي الوجد الاخير نظر لانه يلزم عليه اعمال المصدر
 محذوفا فقد تخلص من محذور بحذور والبيت من معلقة زهير بن ابي
 سلمى الجاهلي قال الصامغاني في العباب الحرب تونث يقال وقعت

الثالث ان لا يكون مضمرا فلا
 تقول ضربني زيدا حسن وهو
 عمرو قبيح لانه ليس فيه لفظ
 الفعل واجاز ذلك الكوفيون
 واستدلوا بقوله *

وما الحرب إلا ما علمتم وذقم
 وما هو عنها بالحديث المرجم
 اي وما الحديث عنها بالحديث
 المرجم قالوا فعنها متعلق بالضمير
 وهذا البيت نادر قابل للتاويل
 فلا يبنى عليه قاعدة الرابع ان لا
 يكون محذوفا فلا يقال اعجبني
 ضربتك زيدا وشذ قوله *

بينهم حرب وتصغيرها بلا هاء روايته عن العرب قال المازني لانه في
لاصل مصدر والضمير كناية عن الحديث الذي هو قول وفاقا لابي
الحسن الزوزني شارح المعلقات قال الضمير كناية عن القول لا العلم لان
العلم لا يكون قولا وفيه رد على جميع شراح المعلقات في ان الضمير راجع للعلم
قال ابو جعفر النحاس وتبعه التبريزي واللفظ قوله وما هو عنها اي ما
العلم عنها بالحديث فتوله هو كناية عن العلم لانه لما قال إلا ما علمتم دل
على العلم قال الله تعالى ولا يحسبن الذين يدخلون بماء اتيهم الله من
فضله هو خيرا لهم المعنى انه لما قال يدخلون دل على البخل كقولهم من
كذب كان شر له اي كان الكذب شر له اه قال لاعام الشنتمري هو
كناية عن العلم يريد وما علمتم بالحرب وعن بدل من الباء هذا كلامه والمرجم
الذي يرجم بالظنون والترجيم والرجم الظن ومنه قوله عز وجل رجما
بالغيب اي ظنا والذوق اصله في الطغوم واستعير هنا للتجربة يقول
ليست الحرب إلا ما عهدتموها وجر بتموها ومارستم كراحتها وما هذا الذي
اقوله بحديث مظنون وهذا ما شهدت به الشواهد الصادقة من التجارب
وليس من احكام الظنون كذا في شرح شواهد الرضي * قوله يحايي
به الجلد الذي هو الخ * يحايي اي يحيمي والجلد بفتح الجيم وسكون
اللام القوي والباء في به للسببية او للاستعانة والضمير عائد على الماء في
البيت قبله وحازم اي ضابط والملا التراب ونفس راكب مفعول يحايي
والشاهد في قوله بضربة كفيه فان ضربة مصدر محدود اضيف الى فاعله
ونصب به الملا شذوذا وصف به الشاعر مسافرا معه ماء فتيهم واحيا بالماء
نفس راكب كاد يموت عطشا * قوله الخامس ان لا يكون موصوفا قبل
العمل * الاولى ان لا يكون متبعا اعم من ان يتبع بالنعمة او غيره فلا
يجوز عجب من قتالك نفسك زيدا ولا عجب من اتيانك مشيك

يحايي به الجلد الذي هو حازم
بضربة كفيه الملا نفس راكب
فاعمل الضربة في الملا واما نفس
فمفعول ليحايي ومعناه انه عدل
عن الوضوء الى التيمم وسقى
الراكب الماء الذي كان معه
فاحيا نفسه الخامس ان لا يكون
موصوفا قبل العمل فلا يقال
اعجبني ضربك الشديد زيدا
فان اخرت الشديد جازوقال
الشاعر *

ان وجدي بك الشديد اراني
عاذرا فيك من عهدت عذولا
فاخر الشديد عن الجار والعجور
المتعلق بوجدي السادس ان لا
يكون محذوفا ولهذا ردوا على من
قال في مالك وزيدا ان التقدير
وملا بستك زيدا وعلى من قال
في بسم الله ان التقدير ابتداء في
بسم الله ثابت فحذف المبتدا
والخبر وابقى معمصول المبتدا
وجعلوا من الضرورة قوله *

هل تذكرون الى الديرين هجرتكم
ومسحكم صلبكم رحمان قربانا

لانه بتقدير وقولكم يا رحمان قربانا
السابع ان لا يكون مفصولا من
معموله ولهذا ردوا على من قال
في يوم تبلى السرائر انه معمول
لرجعه لانه قد فصل بينهما
بالخبر *

الى بكر ولا عجبت من شربك واكلك اللبن * قوله ان لا يكون مفصولا
من معموله * اي باجنبي ولو كان معمول ظرفا كما في الاية الشريفة
او الفاصل ظرفا او جارا ومجرورا كما في قوله تعالى كتب عليكم الصيام
كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون اياما معدودات ولهذا اشترط
في المغني على الزمخشري حيث علق اياما بالصيام بان فيه الفصل
بمعمول كتب فان قيل لعله يقدر كما كتب صفة للصيام فلا يكون متعلقا
بكتب قلنا يلزم محذور آخر وهو اتباع المصدر قبل ان يكمل بمعموله كما
في الجهة الثانية من الباب الخامس من مغنيه والمراد بالاجنبي كما قال
ابن الحاجب في الامالي المستقل بنفسه غير الجمل المعارضة كالمبتدأ
والخبر والفاعل والمفعول وغير الاجنبي هو ما كان له تعلق بذلك فاذا قلت
ضربني في الدار زيدا احسن لم يفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبي
وانما فصلت بينهما بمتعلق به داخل في حيزه بخلاف قولك ضربني
حسن زيدا فانك فصلت بينهما بالخبر المستقل الذي لا يصلح ان
يكون تنمة لما قبله في الجزئية وانما اجريت الجمل المعارضة بحري
التمة لانها مستقلة بنفسها فكانها عرضت بين الجزئين لغرض مع انه
لا لبس في ان الجملة المعارضة ليست تنمة لاحد الجزئين لاستقلالها
* قوله ولهذا رد على من قال في يوم تبلى السرائر انه معمول لرجعه *
القائل بذلك هو الزمخشري وكأنه يرى ان ذلك معتبر في الظروف
لاتساعهم فيها والمعمول هنا المفصول بينه وبين عامله بخبر ان وهو تبلى
السرائر ظرف وقد تكلم المص على هذه الاية في الجهة الثانية من الباب
الخامس من مغنيه وقال ايضا ان الظرف لا يتعلق بقادر لان قدرته
لا تتقيد بذلك اليوم ولا بغيره بل يتعلق بمحذوف اي يرجعه يوم تبلى
السرائر اه وقد تكلم عليها ايضا ابن جني في الخصائص فقال في باب

تجاذب الأعراب والمعاني ما حاصله أن الظرف في المعنى متعلق
برجعه إلا أنك إذا حملته على هذا لزم الفصل بين المصدر ومعموله وإذا
كان المعنى عليه ومنع جانب الأعراب منه اضمرت ما يتناول الظرف ويدل
بالمصدر عليه * قوله أن لا يكون موحرا عنه * لأنه عند العمل يؤول بأن
والفعل وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم لأنه كتقدم جزء من الشيء
المرتب لأجزاء عليه * قوله وإجاز السهيلي تقديم الجار والجرور *
هو ما استظهره المولى سعد الدين التفتازاني قال في المطول والأظهر أنه
جائز إذا كان المعمول ظرفا أو شبهه قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي
ولا تأخذكم بهما رأفة ومثل ذلك كثير في الكلام والتقدير تكلف وليس
ما أول بشي حكمه حكم ما أول به مع أن الظرف تكفيه راحة من الفعل
لأن له شأنا ليس لغيره لتزيله من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم
انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لا يتسع في غيرها انتهى وفي
الحواشي الفنارية قال بعض الفضلاء الحق أن الوجه الراجح في المصدر
أن لا يتقدم معموله مطلقا عليه ويجوز مرجوحا في الظروف لاختفاء
صورة أن والتوسع فيه مع أن الفرا جوز تقدم صلة أن المصدرية عليها
مطلقا فإذا قصد نكتة مقتضية لتقديم معموله الظرفي عليه يقدم في علم
البلاغة بلا تكلف لأن البلغاء يلتفتون إلى لطف المعنى بعد أن يكون لما
ارتكبه وجه مساغ في العربية وإن كان مرجوحا فإذا وجدنا طرفا مقدما
على المصدر فإن رأينا فيه نكتة نحصل بتقديم معموله عليه جعلناه معمولا له والا
جملناه على وجه آخر بحسب اقتضاء الأحوال * قوله وأعماله أكثر الظاهر
أن مدرك ذلك الاستقراء والا فمقتضى تعليل قلة أعمال المقرون بال
أن يكون عمله هو أيضا كذلك وبعد كتي ما ذكر رأيت الدماميني في
شرح التسهيل قال والمدرك في ذلك هو الاستقراء والا فقد قال ابن

الثامن أن لا يكون موحرا عنه فلا
يجوز إعجبي زيدا ضربك وإجاز
السهيلي تقديم الجار والجرور
واستدل بقوله تعالى لا يغيثون
عنها حولا وقولهم اللهم اجعل لنا
من أمرنا فرجا ومخرجا وينقسم
المصدر العامل إلى ثلاثة أقسام
أحدها المضاف وأعماله أكثر
من أعمال القسمين الآخرين *

وهو ضربان مضاف للفاعل
كقوله تعالى ولولا دفع الله
الناس واخذهم الربا وقد نهوا
عنه واكلهم اموال الناس بالباطل
ومضاف للمفعول كقوله *

الا ان ظلم نفسه المرء بين
اذالم يصنها عن هوى يغلب العقلا
وقوله عليه الصلاة والسلام وخج
البيت سن استطاع اليه سبيلا
ومنه قوله *

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة
نفي الدراهم تنقاد الصياريف
الثاني المنون واعماله اقيس من
اعمال المضاف لانه يشبه الفعل
بالتشكير كقوله تعالى او اطعم في
يوم ذي مسغبة يتيما تقديرة او
ان يطعم في يوم ذي مسغبة يتيما
الثالث المعروف بال واعماله
شاذ قياسا واستعمالا ومنه قوله *
عجبت من الرزق المسي الهه
وللترك بعض الصالحين فقيرا
اي عجبت من ان يرزق المسي
الهه ومن ان يترك بعض
الصالحين فقيرا *

ص واسم الفاعل كضارب ومكرم

جني اعمال المصدر منونا اقوى احوال اعماله لانه نكرة فاشبه الفعل ثم
يلي ذلك عمله مضافا لان المضاف كثير ما ينوي فيه الانفعال ثم يلي
ذلك عمله وفيه لام التعريف * قوله وهو ضربان مضاف للفاعل *
ومضاف للمفعول وقد يحتمل التركيب الواحد اضافته اليهما وحيث
فالا رجع عند سيبويه حمله على الاول لان حذف المفعول اول من
حذف الفاعل لكونه عمدة لطيفة ذكر الشيخ ابن عبد السلام في شرح
مختصر ابن الحاجب قال سمعت الفقيه النحوي الاصولي شيخنا ابا
عبد الله محمد بن خلف القيسي المعروف بابن العطار رجه الله يحكي
غير مرة وسمعتها من غيره من الثقة غير مرة عن الشيخ الفقيه ابي اسحاق
ابراهيم بن الرشيد قال كنت جالسا عند بعض الروساء في بستانه
والخدمة بالمسحات يخدمون فلما جلسوا للغداء جلس منهم رجلان
اندلسيان ناحية واخرج احدهما غداءه الخبز وحك واخرج الاخر خبزا
وجبنا فسال الذي ليس عنك جبن صاحبه ان يعطيه من جبنه فاطاه
منه شيئا يسيرا جدا فقال له عطية القوم على اقدارهم فقال له المعطي
صدقت فقال له الاخر ليس هذا مذهب سيبويه قال فعلت انهما من
طلبة العلم فكلمت ذلك الرئيس فيهما فاحسن اليهما بما لم يرضني ان
آخذك واراد الاخر ان عطية مصدر مضاف الى الفاعل فالمعطي انما اطلق على
قدرة لا على قدر الاخذ ولما كان اللفظ غير صريح في هذا ويحتمل ان
المصدر مضاف للمفعول صدقه المعطي بناء منه على ارادة هذا المعنى الثاني
وانه مضاف الى المفعول فقال له الاخر ليس هذا مذهب سيبويه يعني
ان حمله على الاضافة الى الفاعل هو الراجح عند سيبويه قال وما كان الشيخ
يحكيها تصحيحا منه لمذهب سيبويه وانما كان يحكي ذلك تنبيها منه على
ان كثيرا ممن يعتقد فيه الجهل ظاهرا يكون في الباطن على خلافه

من كان بال عمل مطلقا او مجردا بشرطين نونه حالا او استقبالا واعتقادا على نفي او استقمام او مخبر عنه او
صوف وباسط ذراعيه على حكاية الحال خلافا للكسائي وخبير بنولهمب على التقديم والتاخير وتقدير خبر
نهر خلافا للاخفش والمثال وهو * (٢٩٦) * ما حول للمبالغة من فاعل الى فعال او فعول او مفعال بكثرة او فاعل
او فعل بقله نحو اما العسل فانا

شراب *

ش النوع الثالث من الاسماء
العامة عمل الفعل اسم الفاعل
وهو الوصف الدال على الفاعل
الجاري على حركات المضارع
وسكناته كضارب ومكرم ولا يخلوا
اما ان يكون بال او مجردا منها
فان كان بال عمل مطلقا ماضيا
كان او حالا او مستقبلا نحو جاء
الضارب زيدا اس او لان او
غدا وذلك لان ال هه موصولة
وضارب حال محذوف ضرب ان
اردت الماضي او يضرب ان
اردت غيره والفعل يعمل في جميع
الحالات فكذا ما حل محله
قال امرؤ القيس *

القائلين الملك الحلالا

خير معد حسبا ونائلا

وان كان مجردا منها فانه يعمل
بشرطين احدهما ان يكون
بمعنى الحال او الاستقبال لا
بمعنى الماضي وخالف في ذلك
الكسائي وهشام وابن جني

* قوله فان كان بال عمل مطلقا * قال في شرح التسهيل وان وقع الذي
بمعنى المضي صلة للالف واللام استوى هو والذي بمعنى المضارع في
استحقاق العمل لانه وقع موقعا يجب تأوله فيه بالفعل كما يجب
تأول كالف واللام بالذي او احدى فروعه فتأوله مقام ما فاتته من
الشبه اللفظي كما قام لزوم التانيث في المونث بالالف وعدم النظير
في الجمع مقام سبب ثان في منع الصرف واذا كان في وقوع الذي
بمعنى الماضي صلة تصحيح لعمله بعد ان لم يكن عاملا كان في وقوع
الذي بمعنى المضارع صلة توكيد لاستحقاق ما كان له من العمل
والحاصل ان اسم الفاعل الموصول به كالف واللام يعمل في المضي والحضور
والاستقبال * قوله القائلين الملك الحلال * في القاموس الحلال
بالضم ع والسيد الشجاع او الضخم الكثير المروعة او الرزين في ثخانة
نخص الرجال وما له فعل الجمع بالفتح والحاصل للمفعول بمعناه * قوله
وخالف في ذلك الكسائي * قال في الشرح المذكور ومذهبه في هه
السئلة ضعيف لان اسم الفاعل الذي يراد به المضي لا يشبه الماضي من
قبل اللفظ فلا يعطى ما اعطيه لعدم المشاركة لفظا ومعنى اعني الذي يراد
به معنى المضارع كما لم يعط كاسم منع الصرف بعلته واحدة منا
اعطي ذوالعتين وايضا فان المضارع محمول على اسم الفاعل في الاعراب
فحمل اسم الفاعل عليه في العمل ولم يحمل الفعل الماضي على اسم
الفاعل في الاعراب فلم يحمل اسم الفاعل عليه في العمل قال سيبويه
واذا خبر ان الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير التووين البتة لانه انما
اجري مجرى الفعل المضارع له كما اشبهه الفعل المضارع في الاعراب
فكل واحد منهما داخل على صاحبه هذا نصه قلت فالمسوبين اسم
الفاعل المقصود به معنى المضي وبين اسم الفاعل المقصود به معنى المضارع

جازوا اعماله اذا كان بمعنى الماضي واستدلوا بقوله تعالى وكلهم باسط ذراعيه بالوعيد واجيب بان ذلك على
دقة حكاية الحال الا ترى ان المضارع يصح وقوعه هنا فتقول وكلهم يبسط ذراعيه ويدل على ارادة حكاية الحال
الجملة حاله بالاسم قال في شرح التسهيل قال في شرح التسهيل قال في شرح التسهيل

فانتما فاعل بواف لا اعتماد على
النفي ومثال الاستفهام *
اقاطن قوم سلمي ام نورا طعنا
ان يظعنوا فعجيب عيش من قطنا
ومثال اعتماد على الخبر عنه قوله
تعالى ان الله بالغ امره ومثال
اعتماد على الموصوف قولك
مررت برجل ضارب زيدا وقول
الشاعر *

اني حلفت برافعين اكفهم
بين الحطيم وبين حوضي زمزم
اي يقوم رافعين وذهب لا خفش
الى انه يعمل وان لم يعتمد على
شي من ذلك واستدل بقوله *

خير بنولهب فلاتك ملغيا
مثالة لهني اذ الطير مورت
وذلك لان بنولهب فاعل بخير
مع ان خير لم يعتمد واجيب بازا
نحمله على التقديم والتأخير فبنو
لهب مبتدا وخير خبره ورد بانه
لا يخبر بالمفرد عن الجمع واجيب
بان فعلا قد يستعمل للجماعة
كقوله تعالى والملائكة بعد ذلك
ظهير النوع الرابع من الاسماء

كالسويين الفعل الماضي والمضارع في الاعراب وهذا لا يصح فلا يصح
ما هو بمنزلة * قوله كقوله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير * قد يناقش
بان الملائكة جمع تكسير فياويل بالجماعة وهي مفرد مونث وقد يخبر عنه
بفعيل كما في ان رحمت الله قريب من المحسنين وبنوا لهب اجري
بجري جمع المذكر السالم وهو لا يراعى تانيث المترتب عليه افرادة قاله
اللقاني في حواشي التوضيح * قوله اخا الحرب لباسا اليها جلالها *
صدر بيت للتلاخ بضم القاف وتخفيف اللام بن حرب التميمي عجرة
وليس بولاج الخوالم اعتلا * والمراد باخ الحرب الملازم لها وهو منصوب
على الحال او الاختصاص والجلال جمع جل والمراد بها الدروع والجواشن
التي تلبس في الحرب والولاج الدخال مبالغة والجمع من الولوج وهو
الدخول والخوالم بالخاء المعجمة جمع خالفة وهي لاعمدة كانها تخلق
الحائط وتنبو عنه ومنه قوله تعالى رضوا بان يكونوا مع الخوالم والمراد
بها هنا البيوت مجازا من قبيل اطلاق اسم الجزء على الكل والاعقل بالعين
المهملة والقاف مضطرب يقال اعقل الرجل اضطربت رجلاه من الفرع
ونصبه على الحال او الخبرية ليس ان لم يمنع تعدد خبرها يقول انه ثابت
القدم في الحرب وبينه وبينها مواخاة فاذا قامت الحرب لا يلج البيت
ويستتر فيه بل يظهر ويحارب كذا في التصريح ويجوز ان يكون من
العقل وهو التواء في رجل البعير يقال بعير اعقل وناقته عقلا بينة العقل
يعني انه ليس ممن يدخل البيوت ويجلس بها كالأعرج والشاهد في قوله
لباسا اليها جلالها حيث نصب ما بعك * قوله ضروب بنصل السيف
سوق سمانها * تمامه اذا عدوا زادا فانك عاقر * نصل السيف بقرته
ولهذا اضيف اليه اضافة الجزء للكل وقد يطلق على السيف نفسه عليه
فلا اضافة بيانية بخلافها على الاول فانها من قبيل اضافة الجزء الى الكل

التي تعمل عمل الفعل امثلة المبالغة وهي خمسة فعال وفعل وفعل وفعل وفعل قال الشاعر * اخا الحرب
اليها جلالها * وقال الاخر * ضروب بنصل السيف سوق سمانها * وقالوا انه لمنحار بوائكها وان الله

فعل فلا يقال ضراب لمن ضرب مرة واحدة وكذا الباقي وهي في التفصيل والاشتراط كاسم الفاعل سواء وأعمالها
ول سيويده واصحابه وجتهد في ذلك السماع والحمل على اصلها وهو اسم الفاعل لانها متحولة عنه لقصد المبالغة
لم يجز الكوفيون اعمال شي منها لخالفتها لاوزان المضارع ومعناه وحملوا نصب الاسم الذي بعدهما على تقدير
ل ومنعوا تقديمه عليهما ويرد * (٢٩٨) * عليهم قول العرب اما العسل فانا شراب ولم يجز بعض البصريين

اعمال فعيل وفعل واجاز الجري
اعمال فعل دون فعيل لانه على
وزن الفعل كعلم وفهم *

عن واسم المفعول كمضروب ومكرم
ويعمل عمل فعله وهو كاسم الفاعل
ش النوع الخامس من الاسماء
التي تعمل عمل الفعل اسم
المفعول كمضروب ومكرم وهو كاسم
الفاعل فيما ذكرنا تقول جاء
المضروب عليك فترفع العبد
بمضروب على انه قائم مقام فاعله
كما تقول جاء الذي ضرب عليك
ولا يختص اعمال ذلك بزمان
بعينه لاعتماده على الالف واللام
وتقول زيد مضروب عليك فتعمله
فيه ان اردت به الحال او
لاستقبال ولا يجوز ان تقول
مضروب عليك وانت ترسد
الماضي خلافا للكسائي ولا ان
تقول مضروب الزيدان لعدم
الاعتماد خلافا للاخفش *

والسوق جمع ساق ومنه قوله تعالى فطفق مسحا بالسوق والاعناق
والسمان جمع سمين والعاقر الذابح والشاهد في ضروب حيث نصب
سوق سمانها لاعتماده على ذي خبر محذوف اي هو وانت ضروب
كذا في التصريح قيل والثاني هو المتعين لقوله بعد فانك عاقر وفيه نظر
لا احتمال انه يكون التفاتا من الغيبة الى الخطاب * قوله اتاني انهم
مزقون عرضي * تمامه جحاش الكرملين لها فديد * مزقون جمع مزق
مبالغة مازق وعرض الرجل ما يصونه من نفسه وحسبه والكرملين تثنية
كرمل كزبرج كما في القاموس اسم ماء بجبل طي وعن شيخ الاسلام
انه بكسر الكاف وفتح الميم والديد بالفاء الصياح والتصويت يقول ان
هؤلاء القوم عندي بمنزلة جحاش هذا الموضع الذي تصوت فيه
ولا استدلال به اولى من الاستدلال بقوله حذر امورا لا تظيرون امن * ما
ليس منجيه من الاقدار * انشك سيويده لوقوع القدح فيد وان قال ابن
مالك ان القدح فيه من وضع الحاسدين روي عن المازني ان اللاحقي
قال سألني سيويده عن شاهد في تعدي فعل فعلت له هذا البيت وينسب
هذا لابن المقنع ووقوع مثل هذا مستبعد فان سيويده لم يكن
ليحتج بشاهد لا يثق بانتسابه الى من يحتج بقوله وانما يحمل القدح
فيه على انه من وضع الحاسدين وتقول المتقولين اه * قوله ويرد عليهم قول
العرب النخ * اما رده عليهم في منع التقديم فظاهر واما رده عليهم في
تقدير الفعل فوجهه انه لا يصح تقديره هنا لان اما لا يفصل بينها
وين الفاء بجملة * قوله وهي الصفة المصوغة لغير تفضيل * هذا الحد

ن والصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد وهي الصفة المصوغة لغير تفضيل لافادة الثبوت كحسن وظريف
بالمعروضات ولا يتقدمها معمولها ولا يكون اجنبا ويرفع على الفاعلية او الابدال وينصب على التمييز او التشبيه
المفعول به والثاني متعين في المعرفة ويخفض بالاضافة ش النوع السادس من انواع الاسماء العاملة عمل الفعل
صفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد وهي الصفة المصوغة لغير تفضيل لافادة نسبة الحدث الى موصوفها

وليس بحادث متجدد وهذا بخلاف اسمي الفاعل والمفعول فانهما يفيدان الحدوث والتجدد الا ترى انك تقول مررت برجل ضارب عمرو فتجد ضاربا مفيدا لحدوث الضرب وتجدده وكذلك مررت برجل مضروب وانما سميت هذه الصفة مشبهة لانها كان اصلها انها لا * (٢٩٩) * تنصب لكونها مأخوذة من فعل قاصر

ولكونها لم يقصد بها الحدوث فهي مباينة للفعل ولكنها اشبهت اسم الفاعل فاعطيت حكمه في العمل ووجه الشبه بينهما انها تونث وتثنى وتجمع تقول حسن وحسنة وحسان وحستنان وحسنون وحسنات كما تقول ضارب وضاربته وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات وهذا بخلاف اسم التفصيل كاعلم واكثر فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يونث اي في غالب احواله فلهذا لا يجوز فيه ان يشبه باسم الفاعل وقولي المتعدي الى واحد اشارة الى انها لا تنصب الا اسما واحدا واعلم ان الصفة المشبهة تخالف اسم الفاعل في امور احدها انها تارة لا تجري على حركات المضارع وسكناته وتارة تجري فالاول كحسن وظريف الا ترى انهما لا يجريان على

اصله لبدر الدين ابن مالك ورده المص في الحواشي باقتضائه ان نحو زيد حسن صفة مشبهة والنحويون لا يسمونها مشبهة الا اذا خفضت او نصبت اه اي او رفعت السبي قال بعض ارباب الحواشي والظاهر ان ما ذكره انما هو في زنة فاعل فقط كما يؤخذ من كلامهم واما نحو حسن وكريم فهو عند قصد الثبوت صفة مشبهة مطلقا تدبراه والفرق بين الحدوث والحدث مما لا يخفى على من له ادنى مسكة وتوهم بعض الشيوخ انها شيء واحد واحتاج في دفع التناقض اللازم من قوله لتصد نسبة الحدث الى موصوفها دون افادة الحدوث بحمل الاول على الوضع والثاني على الاستعمال وهو توهم ساقط اذ الحدث عبارة عما قام بالفاعل كفرج والحدوث عبارة عن التجدد وعدم الثبوت * قوله وتارة تجري * قال في المغني وقول جماعة انها لا تكون الا غير جارية مردود باتفاقهم على ان منها قوله * من صديق واخي ثقة * او عدو شاحط دارا

قلت ومن هؤلاء الجماعة صاحب الفصل فانه قال فيه الصفة المشبهة هي التي ليست من الصفات الجارية وانما هي مشبهة لها في انها تذكر وتونث وتثنى وتجمع والشاهد في شاحط بشين معجمة وحاء وطاء مهملتين اي بعيد فانه صفة مشبهة وهو جار المضارع ويمكن ان يجاب عن ذلك بان ما ورد من ذلك اسم فاعل اجري مجرى الصفة المشبهة في الحكم لا انه صفة مشبهة حقيقة فتأمل * قوله المعتبر في الجارات تتقابل حركة بحركة لا حركة بعينها * قال في المغني بدليل ذاهب ويذهب وقاتل ويقتل ولهذا قال ابن الخشاب هو وزن عروضي لا

يجسن ويظرف والثاني نحوض امر وظاهر الا ترى انهما يجريان على يظهر ويضم والقسم الاول هو الغالب حتى ان في كلام بعضهم انه لازم وليس كذلك وقد نبهت على ان عدم الجارة هي الغالب بتقديم مثال ما لا يجري وهذا بخلاف اسم الفاعل فانه لا يكون الا بجاريا للمضارع كضارب فانه جار ليضرب فان قلت هذا مستعمل بداخل ويدخل فان الضمة لا تتقابل الكسرة قلت المعتبر في الجارات تتقابل حركة بحركة لا حركة بعينها فان قلت كيف تصنع بقائم ويثوم فان ثاني قائم ساكن وثاني يقوم متحرك قلت الحركة في ثاني يقوم مثولة

نصري في * قوله انها تدل على الثبوت * قال الرضوي والذي ارى ان
الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست موضوعة
لثبوت في جميع لازمة لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة لا دلالة
فيها عليهما فليس معنى حسن في الوضع الا ذو حسن سواء كان في
بعض لازمة او جميع لازمة ولا دليل في اللفظ على احد القيدتين فهي
حقيقة في القدر المشترك وهو الاتصاف بالحسن لكن لما اطلق ذلك
ولم يكن بعض لازمة اولى من بعض وام نجد نفيه في جميع لازمة
لانك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه في زمن كان الظاهر ثبوته في
جميع لازمة الى ان تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها نحو كان هذا حسنا
فصبح او سيصبح حسنا او هو الان حسن فقط فظهورها في الاستمرار ليس
وضعا قال العلامة الدماميني وفيه بحث * قوله واسم الفاعل يدل على
الحدوث * انظر وجه الجمع بين قول النحاة ان اسم الفاعل ما اشتق من
فعل لمن قام به. على معنى الحدوث وقول علماء البيان ان الاسم دال على
الثبوت ولم يفصلوا بين صفة مشبهة وغيرها قاله يس في حواشي المختصر
وكانه لم يطلع على ما قاله سيد التحقيق في حواشي المطول او اطلع عليه
ونسى فانه بعد ان قرر ان الاسم كعالم يدل على الثبوت وعارضه بكلام
ابن الحاجب ان اسم الفاعل يدل على الحدوث قال وقد يتكلف لاجمع
بين الكلامين فان من قال يدل على الحدوث اراد به ثبوت مطلقه ومن
قال يدل على الثبوت اراد به نفي التجدد والتقصي بقرينة ايراده متابلا
وهو اخص منه ونفي الاخص لا ينافي ثبوت الاعم اه * قوله وانما تكون
للحال الدائم * اي المستمر وهذا هو عين ما حكاه ابو حيان عن بعض
الناس وذلك ان السيرافي قال في الصفة المشبهة انها ابدا للماضي
وقال ابن السراج انها للحال واليد ذهب الشلوبين وابن مالك قال

الثاني انها تدل على الثبوت
واسم الفاعل يدل على الحدوث
الثالث ان اسم الفاعل يكون
للماضي والحال والمستقبل وهي
لا تكون للماضي المنقطع ولا لما
لم يتنع وانما تكون للحال
الدائم وهذا هو الاصل في باب
الصفات وهذا الوجه ناشئ عن
الوجه الثاني والاوجه الثلاثة
مستفادة مما ذكرنا من الحدوث
الامثلة والرابع ان معمولها لا
يتقدم عليها لا تقول زيد وجده
حسن بنصب الوجه ويجوز في
اسم الفاعل ان يقال زيد ابداه
ضارب وذلك لضعف الصفة
لكونها فرعاً عن فرع فانها فرع
عن اسم الفاعل الذي هو فرع
عن الفعل بخلاف اسم الفاعل
فانه قوي لكونه فرعاً عن اصل
وهو الفعل الخامس ان معمولها
لا يكون اجنياً *

ابو حيان جمع بعض اصحابنا بين هاذين القولين بان قال لا يريد
 السيرافي بكونها الماضي ان الصفة انقطعت وانما يريد انها ثبتت
 قبل الاخبار ودانت الى وقت الاخبار ولا يريد ابن السراج انها انما
 وجدت وقت الاخبار فلا فرق حيثنذ بين القولين * قوله بل يكون
 سببيا * قال بدر الدين ابن مالك جواز زيد بك فرح يبطل عموم قولهم
 ان المعدول لا يكون سببيا مؤخرا وهذا غير وارد عليهم لان المراد بالمعدول
 ما عملها فيه بحق الشبه وما اوردته ليس من هذا القيل فان عملها في
 الظرف انما هو بما فيها من معنى الفعل وكذا الحال والتمييز ونحوهما
 * قوله احدهما الفاعلية * قد يتعين ذلك كما في مررت بامرأة حسن
 الوجه لان الصفة لو تحملت الضمير لوجب ان يقال حسنة بالتانيث
 وقد يتعين عدمه كما في مررت بامرأة حسنة الوجه لانه لو كان فاعلا
 لوجب تذكير الوصف وقد يجوز الامر ان كما في مررت برجل حسن
 الوجه * قوله لا بدال من ضمير مستتر الخ * اي ابدال بعض من كل
 قال ابن قاسم ويرد حكاية الفراء مررت بامرأة حسن الوجه وحكاية
 الكوفيين مررت بامرأة قويم الانف وانه يجوز مررت برجل مضروب
 الارب وليس هذا البدل كلا ولا بعضا ولا اشتمالا اه تصریح وجوابه ان
 مراد الفارسي تجويز الحمل على البدل حيث امكن لا مطلقا فلا يناقض
 انه قد يقوم مانع من لا بدال فان قيل على القول بان العامل في البدل
 متقدر يلزم عمل الصفة المشبهة محذوفة وهو ممنوع قلت قد يغتفر في التابع
 ما لا يغتفر في غيره كما في نظائره * قوله وخرج عليه قوله تعالى جنات
 عدن مفتحة لهم الابواب * في البحر وقرأ الجمهور جنات بالنصب وهو
 بدل فان كان عدن عليا فبدل معرفة من نكرة وان كان نكرة فبدل نكرة
 من نكرة وقال الزمخشري جنات عدن معرفة لقوله جنات عدن التي

بل يكون سببيا وثغني بالسببي
 واحد اس امور ثلاثة لا اول ان يكون
 متصلا بضمير الموصوف نحو مررت
 برجل حسن وجهه الثاني ان
 يكون متصلا بما يقوم مقام ضميرة
 نحو مررت برجل حسن الوجه
 لان ال قائم مقام الضمير المضاف
 اليه الثالث ان يكون مقدرا معه
 ضمير الموصوف كمررت برجل
 حسن وجهها اي وجهها منه ولا
 يكون اجنيا لا تقول مررت
 برجل حسن عمرو وهذا بخلاف
 اسم الفاعل فان معموله يكون
 سببيا كمررت برجل ضارب اباه
 ويكون اجنيا كمررت برجل
 ضارب عمرو والمعمول الصلابة
 المشبهة لثلاثة احوال احدها
 الرفع نحو مررت برجل حسن
 وجهه وذلك على وجهين احدهما
 الفاعلية وهو متفق عليه وحيثنذ
 فالصفة خالية من الضمير لانه
 لا يكون للشيء فاعلان والثاني
 لا بدال من ضمير مستتر في
 الوصف اجاز ذلك الفارسي

وخرج عليه قوله تعالى جنات عدن مفتحة لهم الابواب فتقدر في مفتحة ضميرا مرفوعا على النيابة عن الفاعل
 وقد لا يواب مدلة من ذلك الضمير *

وعد الرحمان وانتصابها على انها عطف بيان لحسن مثاب ومفتحة حال
 والعامل فيها ما في المتقين من معنى الفعل وفي مفتحة ضمير الجنات
 والابواب بدل من الضمير تقديره مفتحة هي الابواب كقولهم ضرب
 زيد اليد والرجل وهو من بدل الاشتمال اه ولا يتعين ان يكون جنات
 عدن معرفة بالدليل الذي استدل به وجوب قوله جنات عدن التي وعد
 الرحمان لانه اعتقد ان التي صفة لجنات عدن ولا يتعين ما ذكره اذ
 يجوز ان يكون التي بدلا من جنات عدن الا ترى ان الذي والتي
 وجموعهما تستعمل استعمال الاسماء فتلي العوامل فلا يلزم ان يكون
 صفة واما انتصابها على انها عطف بيان فلا يجوز لان النحويين في
 ذلك على مذهبين احدهما ان ذلك لا يكون إلا في المعارف فلا يكون
 عطف البيان إلا تابعا لمعرفة وهو مذهب البصريين والثاني انه يجوز
 ان يكون في النكرات فيكون عطف البيان تابعا لنكرة كما تكون
 المعرفة فيه تابعة لمعرفة وهذا مذهب الكوفيين وتبعهم الفارسي واما
 تخالفهما في التعريف والتذكير فلم يذهب اليه احد سوى هذا المص
 وقد اجاز ذلك في مقام ابراهيم فاعربه عطف بيان تابعا لنكرة وهو
 ايلت بينات واما قوله وفي مفتحة ضمير الجنات فجمهور النحويين
 اعربا الابواب مفعولا لم يسم فاعله بمفتحة وجاء ابو علي فقال اذا كان
 كذلك لم يكن فيه ضمير يعود على جنات عدن من الحال ان اعرب
 مفتحة حالا او من النعت ان اعرب نعتا لجنات عدن فقال في مفتحة
 ضمير يعود على الجنات حتى ترتبط الحال بصاحبها او النعت بمنعوتها
 والابواب بدل وقال من اعرب الابواب مفعولا لم يسم فاعله العائد على
 الجنات محذوف تقديره الابواب منها ويازم ابا علي ان البدل في مثل
 هذا لا بد فيه من الضمير اما ملفوظ به او مقدروا اذ كان الكلام محتاجا الى

تقدير واحد كان أولى مما يحتاج الى تقديرين واما الكوفيون فالرابط
عندهم هو ال لقيامه مقام الضمير فكانه قال مفتحة لهم ابوابها واما قوله
وهو من بدل الاشتمال فان عنى بقوله وهو اليد والرجل فهو وهم وانما هو
بدل بعض من كل وان عنى الابواب فقد يصح لان ابواب الجنة
ليس بعضها من الجنة واما تشبيهه ما قدرة من قوله مفتحة هي الابواب
بقولهم ضرب زيد اليد والرجل فوجهه ان الابواب ببدل من ذلك
الضمير المستكن كما ان اليد والرجل بدل من الظاهر الذي هو زيد
وقال الحوفي مفتحة حال والعامل فيها محذوف يدل عليه المعنى تقديره
يدخلونها * قوله بدل بعض من كل * اي لا بدل اشتمال كما زعمه
الزمخشري وفي الحواشي الهندية هذا الخلاف مبني على ان ابواب
الدار هل هي بعض من الدار او ليست بعضها منها وانما هي مشتقة
على الدار فالزمخشري نظر الى الثاني والمص نظر الى الاول ادعى
كتب الحنفية ان الدار اسم لعروة ادير عليها الحايط والبناء وصف فيها
وهو يقوي قول الزمخشري على انه لا يلزم من كون باب الدار جزء من
الدار ان يكون باب الجنة جزء منها قال في الصحاح والجنة البستان
والعرب تسمي النخل جنة كذا في حواشي الشمني * قوله ان يكون
على التشبيه بالفعل به * اي بمفعول اسم الفاعل لشبه الصفة به في
الدلالة على الحدث ومن قام به وكونها تونث وتثني وتجمع كما
الفاعل والنصب على التشبيه بالفعل به شاذ في الافعال مطرد في
الصفات وانما كان الامر كذلك لوجهين احدهما ان الصفة اللازمة
تساوي الصفة المتعدية في عمل الجر بالاضافة بعد رفعها ضمير الجر
اخو والجر وشريك في الفضلية فجاز ان يساويها في استبدال الجر بالنصب
والفعل بخلاف ذلك الثاني ان المنصوب على التشبيه بالفعل به

بدل بعض من كل الوجه الثاني
النصب فلا يخلوا اما ان يكون
نكرة كقولك وجها او معرفة
كقولك الوجه فان كان نكرة
فنصبه على وجهين احدهما ان
يكون على التمييز وهو لا رجع
والثاني ان يكون منصوبا على
التشبيه بالفعل به فان كان
معرفة تعين ان يكون منصوبا على
التشبيه بالفعل به لان التمييز لا
يكون معرفة خلافا للكوفيين
الوجه الثالث الجر وذلك باضافة
الصفة وعلى هذا الوجه ووجه
النصب ففي الصفة ضمير مستتر
مرفوع على الفاعلية واصل هذا
الاوجه الرفع وهو دونها في المعنى
ويتفرع عنه النصب ويتفرع
عن النصب الخفض *

حكم باطراده في الفعل اللازم كما حكم باطراده في الصفات اللازمة لم يتميز
لازم لافعال من متعدديها بل كان اللازم يظن متعديا ولا يعرض مثل
ذلك اذا كان النصب على التشبيه بالمشغول به مقصور الاطراد على
الصفات شاذا في الافعال فان في ذلك اشعارا يبي بالفرق بين المتعدي
واللازم قاله ابن مالك في شرح التسهيل * قوله واسم التفضيل *
التعير به اولى من التعبير بالفعل التفضيل لعدم شموله لنحو خير وشر وما
هوليش على زنة افعال واولى! منها التعبير باسم الزيادة لشموله نحو اجهل
وابخل من كل ما دل على التنقيص وقد يجاب عن الاول بان قوله افعال
لفظا او تقديرا وخير وشر من الثاني وعن الثاني بان هذه العبارة صارت
في الاصطلاح اسما لما دل على الزيادة مطلقا بدليل تعريفه بقولهم هو
الصفة الدالة على المشاركة والزيادة * قوله احدهما ان يكون بعك من
جارة المفضول انه * وذلك لان الجرد شبيه بالفعل في التعجب وزنا
وذلالته على المزية واصلا من حيث انهما لا يبينان الا من نوع معين
وافعل في التعجب لا تتصل بدلالة تشبيه ولا جمع ولا تانيث فكذا ما
اشبهه والمضاف للثكرة بمنزلة الجرد في التكسير * قوله زيد افضل
رجل * اصله زيد افضل من كل رجل قيس فضله الى فضله فمحذفت
من كل واصيف افعال الى رجل وجاز كونه مفردا مع كونه افعال بعض
ما يضاف اليه والاصل ان يكون جمعا لفهم المعنى ووجب تنكيره على
قاعدة ان كل مفرد وقع موقع الجمع لا يكون الا نكرة فان جمعت بال
رجعت للجمع وكذا ان جمعت ادخلت ال لانهم لا يرجعون للاصل
في بعض ويتركونه في بعض فان عطفت على النكرة المضني اليد قلت
هذا افضل رجل واعتله وذاك اكرم امرأة واعتله بتذكير الضمير وافراده في
الفرد وضديه والمذكر مذك على التوهم فان اصبحت افضل الى معرفة

من واسم التفضيل وهو الصفة
الدالة على المشاركة والزيادة
كاكرم ويستعمل بمن ومضافا
لنكرة فيفرد ويذكر وبال
فيما سبق ومضافا لمعرفة فوجهان
ولا ينصب المشغول مطلقا ولا يرفع
في الغالب ظاهرا الا في مسالة
الكحل *

السور السابع من الاسماء التي
تعمل عمل الفعل اسم التفضيل
وهو الصفة الدالة على المشاركة
والزيادة نحو افضل واعلم واكثر
وله ثلاث حالات حالته يكون
فيها لازما للافراد والتذكير وذلك
في صورتين احدهما ان يكون
بعك من جارة المفضول كقولك
زيد افضل من عمرو والزيدون
افضل من عمرو وهند افضل من
عمرو والزيدان افضل من عمرو
والهندات افضل من عمرو ولا
يجوز غير ذلك قال الله تعالى اذ
قال يوسف واخوه احب الى
ابننا منا وقال الله تعالى قل ان
كن عاباؤكم وابناؤكم واخوانكم

بكل واحدكم وعشيرتكم واموال اقربتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها احب اليكم من الله ورسوله
وجهادي سيله فافرد في الآية الاولى مع الاثنين وفي الثانية مع الجماعة الثانية ان يكون مضافا الى نكرة تقول
زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال وهند افضل امرأة والهندان افضل امرأتين

مطابقا لموصوفه وذلك اذا كان بال نحو زيد افضل والزيدان الا فضلان والزيدون لا فضلان وهذا الفصل
والهندان الفضليان والهندات الفضليات او الفصل وهالة * (٣٠٥) * يكون فيها جائز الوجهين المطابقة

وعدمها وذلك اذا كان مضافا
لمعرفة نقول الزيدان افضل القوم
وان شئت قلت افضل القوم
وكذا في الباقي وعدم المطابقة
افصح قال الله تعالى ولتجدنهم
احرص الناس ولم يقل احرصي
بالياء وقال الله تعالى وكذلك
جعلنا في كل قرية اكابر مجرميها
فطابق ولم يقل اكبر مجرميها
وعن ابن السراج انه اوجب
عدم المطابقة ورد عليه بهذا الآية
واجعوا على انه لا ينصب المفعول
به مطلقا ولهذا قالوا في قوله تعالى
ان ربك هو اعلم سن يصل عن
سبيله ان سن ليست مفعولا باعلم
لانه لا ينصب المفعول ولا مضافا
اليه لان افعل بعض ما يضاف
اليه فيكون التقدير اعلم المضلين
بل هو منصوب بفعل محذوف
يدل عليه اعلم اي يعلم سن يصل
واسم التفضيل يرفع الضمير المستتر
باتفاق نقول زيد افضل من
عمرو فيكون في افضل ضمير مستتر
عائد على زيد وهل يرفع الظاهر

ثبوت وجمعت وانشت وهو التماس واجاز سيبويه الافراد تمسكا بقوله
ومية احسن الثقلين جيذا * وسالفه واحسنه قسدا لا
اي احسن من ذكر * قوله مطابقا لموصوفه * وذلك لان اقترانه بال
اضعف شبهه بالفعل في التعجب اه * قوله جائز الوجهين الخ * اما
المطابقة فتشبهها بالعلی بال في الخلو عن لفظ من واما عدمها فتشبهها
بالجود لنية معناها * قوله ورد عليه بهذا الآية * فان قدر مجرميها مفعولا
اول واكابر مفعولا ثانيا لزم المطابقة في الجود * قوله واجعوا على انه
لا ينصب المفعول به * اي بل يصل اليه بواسطة اللام نحو هو افعلي
للعلم فان كان مما يتعدى لاثنتين نصب الاخر بفعل مقدر نحو اكسني
للفقراء الثياب اي يكسوهم الثياب وكذا لا ينصب المفعول معه والمفعول
المطلق والتمييزان لم يكن فاعلا معنى ولم يكن افعلا مضافا لغيره ويجوز
نصبه للباقي هذا وقال المص في الحواشي قال محمد بن مسعود بن الركن
في كتاب البديع غلط من قال ان اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به
لورود السماع بذلك كقوله تعالى وهو اهدى سبيلا وليس بتمييز لانه
ليس فاعلا كما في زيد احسن وجهها وقول عباس ابن مرداس واضرب
منا بالسبون القوانس اه وفي الارشاني لابي حيان وقال محمد ابن
مسعود القرني افعول التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعالى ان
ربك هو اعلم سن يصل عن سبيله * قوله مطلقا * اي في جميع حالاته
* قوله وظابطها ان يكون في الكلام نفي الخ * انما اشترط تقدم النفي
ليكون افعول التفضيل بمعنى الفعل فيعمل عمله وذلك لان النفي
دخل على افعول توجه الى قيل وهو الزيادة فيصير بمعنى احسن مثلاً
انه ليس احسن كمثل عين رجل زائد على احسن كمثل عين زيد
بان يساويه او بان يكون دونه والمساوات ياباها مقام المدح فوجب

مطلقا وفي بعض المواضع فيه خلاف بين العرب فبعضهم يرفعه به مطلقا فيقول مررت برجل افضل مني
فتخفف افضل بالفتحة على انه صفة لرجل وترفع الاب على الثاوية وهي لغة قليلة واكثرهم يوجب رفع افضل
ذلك على انه خبر مقدم واما مستندا مفعول فاعلا افضل ضمير مستتر وان كان لا يرفع الا باللام

المعنى الى ان احسن الكحل في عين رجل دون حسنه في عين زيد
 فيكون احسن من اجل النفي بمعنى حسن افاده الجامي وهو يقتضي
 ان زوال الزيادة التفصيلية بالنفي يقتضي جواز اعمال اسم التفصيل في
 الظاهر واورد عليه انه لو كان كذلك لجاز العمل في نحو ما رايت رجلا
 لكحل منه ابوه كما جاز في المثال المشهور واجيب بالفرق بين المثالين
 وحاصله ان المفضل والمفضل عليه في المثال المشهور وهو مسالة الكحل
 متحدان بالذات ولاصل في اسم التفصيل ان يكون المفضل والمفضل
 عليه مختلفين بالذات فلما خالف لاصل حصل في معناه التفصيلي
 نقص وضعف يقتضي انه اذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة عود
 حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا احسن منه ابوه فانه لا ضعف
 في معناه التفصيلي لاختلاف المفضل والمفضل عليه بالذات فله قوة عود
 حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المضمر * قوله مفضل على نفسه
 باعتبارين * كان الاولى ان يقول باعتبار لان التفصيل اي الزيادة انما
 هو باعتبار واحد لا باعتبارين كما لا يخفى واعتبر كونه مفضلا من وجه
 ومفضلا عليه من وجه آخر بعد اتحادهما بالذات ليجزى عند مثل قولك
 ما رايت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهم مختلفان
 بالذات لانه اعتبر فردين من افراد الكحل ووقع التفاضل بينهما بخلاف
 المثال فانه اعتبر فيه ماهية الكحل مطلقا مقيدا تارة بقيد وتارة بقيد آخر
 تدبر بقي ان هذه الشروط هل هي شروط لعمل افعال من او لعمل افعال في
 سائر استعمالاته قال ابن قاسم في حواشي الاشموني والذي ينبغي ان
 يقال هذا لاختلاف مبني على الاختلاف في تعليل عدم عمله هل هو كونه لم
 يشبه الفعل كاسم الفاعل ولا الوصف المشبه للفعل في لئاق العلامات كالصفة
 المشبهة وهو ظاهر عبارة سيوريه او كونه لم يوجد له فعل بمعناه وهو مذهب

مفضل على نفسه باعتبارين مثال
 ذلك قولك *

يا ابن سنان * وكذلك لو كان مكان النفي استفهام كقولك هل رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين
زيد او نهى نحو لا يكن احدا حب اليه الخير منه اليك من بساب التوابع يتبع ما قبله في اعرابه خمسة
ش التوابع عبارة عن الكلمات التي لا يمسها الاعراب الا * (٣٠٧) * على سبيل التبع لغيرها وهي خمسة

النعته والتاكيد وعطف البيان
وعطف النسق والبدل وعدها
الزجاجي وغيره اربعة وادرجوا
عطف البيان وعطف النسق
تحت قولهم العطف *

من النعته وهو التابع المستق
او المول به المباين للفظ متبوعه *
ش التابع جنس يشمل التوابع
الخمس والمشتق او المول به
مخرج لبقية التوابع فانه لا
تكون مشتقة ولا مولة به الا
تري انك تقول في التاكيد
جاء القوم اجمعون وجاء زيد
زيد وفي البيان والبدل جاء
زيد ابو عبد الله وفي عطف النسق
جاء زيد وعمر وفتجدها توابع
جامدة وكذلك سائر امثلتها ولم
يبق الا التوكيد اللفظي فانه قد
يجيء مشتقا كقولك جاء زيد
الفاضل الفاضل الاول نعت
والثاني توكيد لفظي فلهذا
اخرجته بقولي المباين للفظ
متبوعه فان قلت قد يكون
التابع المشتق غير نعت مثال

غيره فان قلنا بالاول فينبغي اذا استعمل بالالف واللام ان يجوز رفعه الظاهر
نحو هذا الرجل الافضل ابوه لانه يثنى ويجمع اذ ذاك وكذا اذا اضيف
لمعرفة نحو زيد افضل الناس ابوه وان قلنا بالثاني فلا ينبغي ان يعمل
الا بالشروط * قوله ما رايت رجلا الخ * احسن افعل تنصیل وهو صفة
رجلا الذي هو اسم جنس مسبوق بنفي ومرفوعه الكحل وهو مفضل على
نفسه باعتبار محلين فباعتبار كونه في عين زيد فاضل وباعتبار كونه في
عين غيره منقول والمعنى ان الكحل في عين زيد احسن من نفسه في
عين غيره من الرجال ونظيرة قول الاصوليين الواحد بالشخص يكون
له جهتان كالصلاة في الدار المغصوبة هي قرينة يثاب عليها من حيث
كونها صلاة ومعصية يعاقب عليها من حيث كونها شغلا للملك الغير بغير
اذنه والجرور الاول حال من الكحل مقدم عليه ويجوز ان يكون ظرفا
لغوا متعلقا باحسن وفي عين زيد حال من الجرور ومن * قوله التي
لا يمسها الاعراب * اي وجودا وعدما فيدخل نحو قام قام ولا لا
وعطف النسق اذا لم يكن المعطوف عليه اعراب وفي كون قلم الثاني
لم يمسد عدم الاعراب الا على سبيل التبع نظرا لان عدم اعرابه اصلي
لا تبغي كالجمل المستانفة والمراد بالاعراب ما هو اسم من كونه لفظيا
او نقديريا * قوله وهي خمسة * دليل المحصر في الخمسة ان التابع اما
ان يكون بواسطة حرف او لا الاول عطف النسق الثاني اما ان
يكون على نية تكرار العامل او لا الاول البدل والثاني اما ان يكون
بالفاظ مخصوصة او لا الاول التوكيد والثاني اما ان يختص بالمشتق
وشبهه او لا الاول النعت والثاني عطف البيان * قوله النعت * وظل
له الوصف والصفة وقيل النعت خاص بما يتغير كقائم وضارب والوصف
والصفة لا يختصان به بل يشملان نحو عالم وفاضل وعلى الثاني يقال

ذلك في البيان والبدل قولك قال ابو بكر الصديق وقال عمر الفاروق وفي عطف النسق رايت كاتبا وشاعرا
قلت الصديق والفاروق وان كانا مشتقين الا انهما صارا لقيين على الخليفتين رضي الله عنهما لاحقين بسبب
الاعلام كزيد وعمر وشاعري المثال المذكور نعت حذف منوعته وذلك المنعوت هو المعطوف وكذلك كاتب

اما تخصيص نكرة بقولك مررت برجل كاذب او توضيح معروف بقولك مررت بزيدا الحيظ او مدح نحو بسم
الله الرحمن الرحيم او ذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او ترحم نحو اللهم ارحم عبدك المسكين او تأكيد كقولك
تعالى تلك عشرة كاملة فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة ص ويتبع منعوته في واحد من اوجه الاعراب ومن
التعريف والتكثير ثم ان رفع ضميرا مستترا يتبع في واحد من التذكير والتانيث وواحد من الافراد وفرعيه والا
فهو كالفعل ولا حسن جاءني رجل قعود غلبانه ثم قاعد ثم قاعدون ش اعلم ان للاسم بحسب الاعراب ثلاثة
احوال رفع ونصب وجرو بحسب * (٣٠٨) * الافراد وغيره ثلاثة احوال افراد وتثنية وجمع وبحسب

التذكير والتانيث حالتان
وبحسب التكثير والتعريف
حالتان فهذه عشرة احوال للاسم
ولا يكون الاسم عليها كلها في
وقت واحد لما في بعضها من
التضاد الا ترى انه لا يكون
الاسم مرفوعا منصوبا مجرورا ولا
معرفا منكرا ولا مفردا مثنى جموعا
ولا مذكرا مؤنثا وانما يجتمع فيه
منها في الوقت الواحد اربعة
امور وهي من كل قسم واحد نقول
جاء زيد فيكون فيه الافراد
والتذكير والتعريف والرفع فان
جئت مكانه برجل ففيه التكثير
بدل التعريف وبقيته الواجهة
فان جئت مكانه بالزيدان او
بالرجال ففيه التثنية او الجمع
بدل الافراد وبقيته الواجهة فان
جئت مكانه بهند ففيه التانيث
بدل التذكير وبقيته الواجهة فان
قلت رايت زيدا او مررت بزيدا

صفات الله ولا يقال نعوته * قوله اما تخصيص نكرة كقولك النج *
قال المولى سعد الدين في المطول التخصيص عند النكات عبارة عن
تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فانه بحسب
الوضع محتمل لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قلت ذلك
الاشترك والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح
عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر او الرجل
التاجر عندنا فانه مكان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته به رفعت
الاحتمال اه قال السيد وقوله عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في
النكرات الظاهر انهم ارادوا الاشتراك المعنوي لان التقليل انما يتصور
فيه بلا تحمل كما في رجل عالم ونظائره فلا يكون جارية في قولنا عين جارية
صفة مخصصة وقد يتحمل ويحمل الاشتراك على ما هو اعم من المعنوي
واللفظي ويجعل جارية صفة مخصصة لانها قلت الاشتراك بان
رفعت مقتضى الاشتراك اللفظي وعينت معنى واحدا فلم يبق في عين
جارية إلا الاشتراك المعنوي بين افراد ذلك العين * قوله او ذم نحو
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم * يجعل الوصف في ذلك للذم يندفع
سؤال ابن عرفة المشهور وحاصله ان الاستعاذة استجارة والاستجارة ابعاد
وهو من باب النفي وقد تعلقت بالاخص لان الشيطان الرجيم اخص
من مطلق الشيطان ونفي الاخص لا يستلزم نفي الاسم فلا يلزم من
الاستعاذة من هذا الشيطان الخصوص الاستعاذة من مطلق الشيطان
بحاصل الدفع ان الوصف هنا للذم لا للتخصيص وهذا بناء على ان

في نصب او الجر بدل الرفع وبقيته الواجهة ووقع في عبارة المعربين ان النعت يتبع المنعوت في اربعة من عشرة
ويقولون بذلك انه يتبع في الامور الاربعة التي يكون عليها وليس كذلك وانما حكمه انه يتبعه في اثنين من خمسة
دائما وهما واحد من اوجه الاعراب وواحد من التعريف والتكثير ولا يجوز في شيء من النعوت ان يخالف
منعوته في الاعراب الا ان يخالف في التعريف والتكثير فان قلت هذا مستقيم فقلت هذا اخص من غيره فقلت

وبقوله تعالى حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذي الطول فوصفت
! معرفة وهو اسم الله تعالى بالنكرة وهي شديد العقاب وانما قلنا انه * (٣٠٩) * نكرة لانه من باب الصفة المشبهة

ولا تكون اضافتها الا في تقدير
لا انفصال الا ترى ان المعنى
شديد عقابه لا ينفك في المعنى
عن ذلك قلت اما قولهم هذا
محمر ضرب خرب فاكثر العرب
يرفع خربا ولا اشكال فيه ومنهم
من يخفضه لجوارته للخفض
كما قال الشاعر *

قد يوخذ الجمار بجرم الجمار
ومرادهم بذلك ان يناسبوا بين
المتجاورين في اللفظ وان كان
المعنى على خلاف ذلك وعلى
هذا الوجه ففي خرب ضمة
مقدرة منع من ظهورها اشتغال
الاخر بحركة الجواردة وليس
ذلك بخارج له عما ذكرناه عن
انه تابع لمنعوتة في الاعراب كما
انا نقول المبتدأ والخبر مرفوعان
ولا يمنع من ذلك قراءة الحسن
الحمد لله بتفسير الدال اتباعا
لكسرة اللام ولا يمنع ذلك قولهم
في الحكاية من زيدا بالنصب
او من زيد بالخفض اذا سالت
من قال رايت زيدا ومررت

المراد بالرجيم المرجوم بالشئب اما اذا اريد بد المرجوم باللعة والمقت
وعدم الرحمة فهو للتوكيد والسؤال مندفع عليه ايضا * قوله وبقوله تعالى حم
تنزيل الكتاب الخ * قال في الكشف فان قلت كيف اختلفت هذه
الصفات تعريفا وتنكيلا وكون الموصوف معرفة يقتضي ان تكون مثله
معارف قلت اما غافر الذنب وقابل التوب فمعرفة لان لم يزد
فيها حدوث الفعلين وانه يغفر الذنب ويقبل التوب لان اوغدا حق
يكونا في تقدير الانفصال فتكون اضافتهما غير حقيقية وانما اريد ثبوت
ذلك ودوامه فكان حكمهما حكم الاله الخلق ورب العرش واما شديد
العقاب فامرة مشكل لانه في تقدير شديد عقابه لا ينفك من هذا التقدير
وقد جعله الزجاجي بدلا وفي كونه بدلا وحك من بين الصفات نبو طاهر
والوجه ان يقال لما صودف بين هذه المعارف هذه النكرة وحدها فقد
اذنت بان كلها ابدال غير اوصاف ومثل ذلك قصيدة جاءت تتابعها
كلها على مستغلق فهي محكوم عليها بانها من بحر الرجز فان وقع جزء
واحد على متغلق كانت من الكامل ولقائل ان يقول هي صفات وانما
حذف الالف واللام من شديد العقاب ليزواج ما قبله وما بعده لفظا
فقد غيروا كثيرا من كلامهم عن قوانينه لاجل الازدواج فقد قالوا لا
ما يعرف سجادليه من عنادليه فنوا ما هو وتر لا جل ما هو شفع على ان
الخليل قال في قولهم ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل ذلك وما يحسن
بالرجل خير منك ان يفعل انه على نية الالف واللام كما ان الجهم الفقير
على نية طرحها وما سهل ذلك الامن من اللبس وجهالة الموصوف
ويجوز ان يقال تنكيلا وابهاما للدلالة على فرط الشدة وعلى ما لا شيء
ادهى منه وامر لزيادة الانذار ويجوز ان يقال هذه النكتة هي الدائبة
الى اختيار البذل على الوصف اذا سلكت طريقة الابدال اه وقوله

بزيد واردت ان تربط كلامك بكلامه بحكاية الاعراب واما قوله تعالى الذي جمع مالا فهو بدل من قوله هو
لا نعت وقوله تعالى شدد العقاب في نية المشدد او الشديد عقابه واصافة هذه الصفات لتحقيق على معنى انه

فان كان الوصف رافعا لضمير
 الموصوف طابقه في اثنين منها
 وكملت له حيثذا الموافقة في
 اربعة من العشرة كما قال
 العربون تقول مررت برجلين
 قائمين وبرجال قائمين وبامراة
 قائمة وبامراتين قائمتين وبنساء
 قائمات كما تقول في الفعل
 مررت برجلين قاما وبرجال
 قاموا وبامراة قامت وبامراتين
 قامتنا وبنساء قمن وان كان
 الوصف رافعا لاسم ظاهر فان
 تذكيره وتانيثه على حسب ذلك
 الاسم الظاهر لا على حسب
 المنعوت كما ان الفعل الذي
 يحل محله يكون كذلك تقول
 مررت برجل قائم امه فتونث
 الصفة لتانيث الام ولا يلتفت
 لكون الموصوف مذكرا لانك
 تقول في الفعل قامت امه
 وتقول في عكسه مررت بامراة
 قائم ابوها فتذكر الصفة لتذكير
 الاب ولا يلتفت لكون الموصوف
 مذكرا لانك تقول في الفعل قام

لا يعرف سجادليه من عنادليه قال الجاربردي السجادل الذكر
 والعنادلان الانثيان وقد تحصل من كلامه في التوابع الاربعة في هذه
 الآية ثلاثة اقوال احدها انها كلها ابدال والثاني انها كلها صفات
 والثالث الفرق بين شديد العقاب وغيره فالاول بدل وغيره صفة وهذا
 هو قول الزجاج وقدح فيه الزمخشري بما علمت وناقشه في ذلك ابو
 حيان بانه لا نبوي كلام الزجاج لجره على القواعد وكأنه يريد بذلك
 ان توافق النعت الحقيقي ومنعوته في التعريف والتذكير امر لازم
 بخلاف البذل فجعل المعرفة نعوتا للاسم الشريف والصفة التي اضافتها
 غير محضة بدلا جارا على هذه القاعدة المقررة فلا نبوت قلت لكنه غير جار
 على قاعدة اخرى وهي تقديم النعت على البذل عند الاجتماع لان
 النعت كالجاء من المتبوع والبذل ليس كذلك من حيث هو كالمستقل
 وعلى هذا فاذا جعل شديد العقاب بدلا وذو الطول صفة صار البذل
 بين صفتين فدخل ما هو كالاجنبي بين شيتين هما كالجاءين فجاء
 النبوي يدل على ان ذي الطول صفة قوله بين الصفات وبانه يلزم على
 اجواب هذه التوابع ابدالاً تكريرا للبذل وهو ليس ببذل البذا قال ابو
 حيان ولا اعرف في جواز او منع نصا عن احد من النحويين الا ان
 في كلام بعض اصحابنا ما يدل على المنع قلت ومثل هذا لا ينهض ردا
 على الزمخشري وفي كلام ابن الحاجب ما يقتضي الجواز انظر الامالي
 له قوله فان كان الوصف رافعا لضمير الموصوف النح * سواء كان
 الوصف حقيقيا او مجازيا ونعني بالحقيقي ان يجري على من هو له وبالمجاز
 ان يجري على غير من هو له اذا حول الاسناد عن الظاهر الى ضمير الموصوف
 والظاهر بالاضافة ان كان معرفة ونصب على التمييز ان كان نكرة
 فخرجاءني امراة كريمة لآب او كريمة ابا ويستثنى من ذلك شيان

وما قال الله تعالى ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم اهلهما ويجب افراد الوصف ولو كان فاعله مثني او جموعا
 ما يجب في الفعل فتقول مررت برجلين قائم ابواهما وبرجال قائم ابواهما كما تقول قام ابواهما وقام ابواهما

والكلوني البراغيث ثنى الوصف وجمعه جمع السلامة فقال قانمين ابواهما وقانمين ابواهم واجاز الجميع ان
تجمع الصفة جمع التكسير اذا كان الاسم المرفوع جمعا فتقول مررت برجال قيام ابواهم وبرجل قعود غلانه
وراوا ذلك احسن من الافراد الذي هو احسن من جمع * (٣١١) * التصحيح من ويجوز قطع الصفة

المعلوم بوصفها حقيقة او ادعاء
رفعا بتقدير هو ونصبها بتقدير اعني
او امدح او اذم او اترحم *
اذا كان الموصوف معلوما بدون
الصفة جاز لك في الصفة
الاتباع والقطع مثال ذلك في
صفة الممدح الحمد لله الحميد اجاز
فيه سيبويه الجر على الاتباع
والنصب بتقدير امدح والرفع
بتقدير هو وقال سمعنا بعض
العرب يقول الحمد لله رب
العالمين بالنصب فسالت عنها
يونس فزعم انها عربية اه ومثاله
في صفة الذم وامرانه جملة
الخطب قرا الجمهور بالرفع على
الاتباع وقرا عاصم بالنصب على
الذم ومثاله في صفة الترحم
مررت بزيد المسكين يجوز فيه
الخفض على الاتباع والرفع بتقدير
هو والنصب بتقدير ارحم ومثاله
في صفة الايضاح مررت بزيد
التاجر يجوز فيه الخفض على الاتباع
والرفع بتقدير هو والنصب
بتقدير اعني ولا فرق في جواز

احدهما الوصف باسم التفضيل اذا استعمل بمن او اضيف الى نكرة
فانه يلزمه الافراد والتذكير ولم يوافق في التانيث والتثنية والجمع كما
مر والثاني الوصف بما يستوي فيه المذكر والمؤنث من الاوصاف لانية
على وزن فعول بمعنى فاعل وفعل بمعنى متعول اذا كان جاريا على
موصوفه نحو رجل صبور وامرأة صبور ورجل قتيل وامرأة قتيل * قوله
والكلوني البراغيث * الوجه ان يقال اكلتني البراغيث لان البراغيث
مما لا يعقل وضمير ما لا يعقل كضمير جمع المؤنث الا انهم جعلوا
البراغيث مشبهة بما يعقل حين وصفت بالاكل فاجريت مجرى
العاقل ولذلك نظائر منها قوله تعالى اني رايت احد عشر كوكبا والشمس
والقمر رايتهم لي سجددين لما وصفها بالسجود الذي لا يكون الا لمن
يعقل اجراها مجرى ما يعقل وكذلك القول في قوله تعالى يا ايها النمل
ادخلوا مساكنكم لما اجرى الخطاب لها مجرى خطاب ما يعقل اجرى
مجرى ما يعقل ذكر هذا ابو سعيد في شرح كتاب سيبويه واقول انه وهم
في هذا القول لان ما لا يعقل بمنزلة الاناسي في وصفهم بالاكل قولنا
اكلت السنور الفارة واكل السبع الشاة فلا يجوز ان يقال اكلهم
السباع كما يقال القوم اكلوا الطعام والوجه عندي ان يحمل قولهم
اكلوني البراغيث على غير الاكل الحقيقي ولكن نحمله على الاكل الذي
يراد به التعدي والظلم كقولهم اكل فلان جاره اذا تعدى عليه وعلى
ذلك قول علفته بن عقيل بن علفته لاييه *

اكلت بنيك اكل الضب حتى * وجدت مرارة الكلا الوبييل
وهذا المعنى لا يكون الا من العقلاء كذا في المجلس الحادي والستين
من امالي ابن الشجري ومن خطه نقلت ولقائل ان يقول اي مانع
يمنع من حمل الاكل في عبارة ابي سعيد على الاكل بمعنى الظلم كما قال

القطع بين ان يكون الموصوف معلوما حقيقة او ادعاء فالاول مشهور وقد ذكرنا امثله والثاني نص عليه سيبويه
في كتابه فقال وقد يجوز ان تقول مررت بقومك الكرام يعني بالنصب او بالرفع اذا جعلت الخطاب له

وخاية ما فيه انه جل على معنى مجازي ولا مانع منه وحيث لا يتوجه عليه شيء ويمكن ان يقال الاصل في اطلاق ارادة المعاني الحقيقة ولا يعدل الى غيرها إلا بقرينة ولا قرينة هنا على هذا المعنى * قوله وهو اعادة اللفظ * الاول بعينه تعريفه بالاعادة مبني على ان المراد به المعنى المصدرى وهو غير مناسب لكونه من التوابع والمناسيب له ان يراد به معنى اسم الفاعل اى الموكد فيكون مجازا مرسل من اطلاق المصدر وارادة اسم الفاعل ولذا عدل عنه في التوضيح الى تعريفه بقوله هو اللفظ المكرر به ما قبله هذا وكان ينبغي ان يزيد او بموافقته معنى ليشمل نحو اجل جبر اللهم إلا ان يقال المراد من العينية العينية بحسب المعنى اعم من ان يكون هناك عينه بحسب اللفظ ايضا ام لا لكن حيث لا يكون ظاهرا في ارادة المرادف وفي اصول ابن الحاجب ان نطشان من قولك زيد عطشان نطشان ليس بمرادف بدليل انه لا يفرد وكل من المترادفين يصح افراده ولا يخفى ان هذا توكيد لفظي فهو خارج عن التعريف وهاهنا فائدة وهي انه قد علم اشتراط اتفاق معنى الموكد والتاكيد في التوكيد اللفظي واورد بعض الفضلاء على هذه القاعدة اشكالا فيما اذا قال الزوج انت طالق انت طالق ونصد بالثانية التاكيد فانه لا يقع إلا واحدة والحالة هذه فقال الجملة الثانية لا جائز ان تكون خبرية لان الجملة الخبرية غير الانشائية وشروط التاكيد ان يكون من جنس الاول ولا ان تكون انشائية والا وقع طلقتن واجاب عنه القاضي تاج الدين السبكي باختيار انها انشائية ولا يلزم ما ذكر فانها انشائية للتاكيد ولا يقع بانشاء التاكيد شيء وليست لانشاء الايقاع فاشتركت مع الاولى في اصل الانشاء واخترقتا فيما لاشاتاه وفيه نظر * قوله فايين الى اين النخ * الفاء للعطف واين للاستفهام تتعلق بحذوف اي اين تذهب والنجاء بالمد الاسراع

وليس مند كاد كاد وصفا صفا *
 من الثاني من التوابع التوكيد
 ويقال فيه ايضا التاكيد بالهمزة
 وبابدها الفاعلى القياس في
 نحو فاس وراس وهو ضربان
 لفظي ومعنوي والكيلام لان في
 اللفظي وهو اعادة اللفظ الاول
 بعينه سواء كان اسما كقولك *
 اخاك اخاك ان من لا اخاله
 كساع الى الهيما بغير سلاح
 وانتصاب اخاك الاول باضمار
 احفظ او الزم او نحوهما والثاني
 تاكيد له او فعلا كقوله *

فاين الى اين النجاة يغلثسي
 اتاك اتاك اللاجئون احبس
 احبس * وتقدير البيت فايين
 تذهب الى اين النجاة يغلثسي
 فمحذوف الفعل العامل في اين
 الاولى وكرر الفعل والمفعول في
 قوله اتاك اتاك واللاحقون
 فاعل باتاك الاول ولا فاعل
 للثاني لانه انما ذكر للتاكيد
 لا ليسند الى شيء وقيل اندفاع
 بهما معا وذلك لانهما لما اتحدا

لفظا ومعنى فلا منزلة الكلمة الواحدة وقيل انهما تنازعا قوله اللاحقون واو كان كذلك لزم ان يضم في احدهما فكان يقول اتوك اتاك اللاحقون على اعمال الثاني او اتاك اتوك على اعمال الاول وقوله احبس احبس تكرير

لا لا ايوج بحسب بنية انما * اخذت على موثقا وعودا * وليس من تأكيد الاسم قوله تعالى كلا اذا دككت الارض
دكا دكا وجاء ربك والملك صفا صفا خلافا لكثير من النحويين * (٣١٣) * لانه جاء في التفسير ان معناه

دكا بعد دك وان الدك كسر
عليها حتى صارت هباء مشورا
وان معنى صفا صفا انه تنزل
ملائكة كل سماء فيصطفون صفا
بعد صفت محققين بالجحش
ولانس وعلى هذا ليس الثاني
فيهما تأكيد الاول بل المراد به
التكرير كما تقول علمت الحساب
بابا بابا وكذلك ليس من تأكيد
الجملة قول المودنين الله اكبر
الله اكبر خلافا لابن جني لان
الثاني لم يوت به لتأكيد الاول
بل لانشاء تكبير ثان بخلاف
قوله قد قامت الصلاة قد قامت
الصلاة فان الجملة الثانية خبر
جئي به لتأكيد الخبر الاول *
ص او معنوي وهو بالنفس والعين
وهي عنها سوخرة ان اجتمعت
ويجمعان على افعال مع غير المفرد
وبكل غير مثنى ان تجزا بنفسه
او بعامله وبكلا وكثاله ان صح
وقوع المفرد موقعه واتحد معنى
المسند ويضغن لضمير المؤكد
وباجع وجعاء وجمعهما غير مضافة

ابتدا موخر خبره الى اين مقدما واللاحقون فاعل باتاك الاول ويروي
اللاحقون بالاضافة الى كاف الخطاب وشغل احبس محذوف اي
احبس نفسك وجملة احبس الثاني تأكيد للاولي فقد اجتمع في
ليست تأكيد الفعل بالفعل وتأكيد الجملة بالجملة * قوله لا لا ايوج
النخ * قوله جميل بن عبد الله والشاهد في تكرار لا التي لنفي الجنس
للتوكيد وباح بسره اذا اظهره وفشاه وبثته بفتح الباء وسكون الشاء الثالثة
وفتح النون وفي آخرة هاء اسم محبوبته والمواثق جمع موثق بمعنى الميثاق
واصله موثاق جمع ميثاق فحذفت الياء للضرورة عند البصريين ووقع في
شرح التوضيح للزهري ما يقتضي انه محذوف ياوه على تقدير كونه جمع موثق
ونصفه ومواثق جمع موثق بمعنى ميثاق واصله موثاق كمصاييح حذفت
ياوه للضرورة اه وفيه نظر اذ كونه جمع موثق يقتضي عدم وجود الياء
بالكلية كمسجد ومساجد فالاولى في العبارة ان يقول ومواثق جمع موثق
بمعنى ميثاق او جمع ميثاق واصله موثاق ويمكن ان يجاب بان الواو
في قوله واصله موثاق بمعنى او وكأنه قال جمع موثق او واصله موثاق
يعني على انه جمع ميثاق * قوله ولا بد من اتصالهما بضمير النخ *
قال الحفيد لك ان تقول يلزم من هذا الذي ذكره اضائة الشيء الى
نفسه قال الشهاب القاسمي ويمكن دفعه بانه انما يلزم اضافة الشيء
الى نفسه ان لو كانا مترادفين وهو ممنوع بل النفس المضاف اسم من
المضاف اليه * قوله بشرط ان تبدأ بالنفس والعين * قال الرضي معللا
لذلك واما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقة
ولفظ العين يستعار لها مجازا من الجراحة المخصوصة كالوجه في قوله تعالى
كل شيء هالك الا وجهه اي ذاته * قوله وجمعهما على وزن اهل * احسن
من قول ابن مالك في التسهيل جمع قلة لان عينا يجمع على اعيان ايضا

ش النوع الثاني التأكيد المعنوي وهو بالفاظ محصورة منها النفس والعين وهما لرفع المجاز عن الذات تقول
جاء زيد فيحتمل مجيء ذاته ويحتمل مجيء خبره او كتابه فاذا قلت نفسه ارتفع لاحتمال الثاني ولا بد من

تقول جاء الزيدان انفسهما
اعينهما والزيدون انفسهم اعينهم
والهندات انفسهن اعينهن ومنها
كل وهي لرفع احتمال ارادة
الخصوص بلفظ العموم تقول جاء
القوم فيحتمل مجي جميعهم
ويحتمل مجي بعضهم وانك
عبرت بالكل عن البعض فاذا
قلت كلمهم رفعت هذا الاحتمال
وانما يؤكد بها بشروط احدها ان
يكون الموكد بها غير مشني وهو
المشرد والجمع والثاني ان يكون
متجزئا بذاته او بعامله فالاول
كقوله تعالى فسجد الملائكة
كلهم اجمعون والثاني كقولك
اشتريت العبد كله فان العبد
يتجزا باعتبار الشراء وان لم يتجزا
باعتبار ذاته ولا يجوز جاء زيد
كله لانه لا يتجزا لا بذاته ولا
بعامله *

ولا يؤكد به لا في المتن ولا في الجمع كما لا يؤكد فيهما بجمع الكثرة
وهو عيون ونفوس اه افاده اللقائي وانما تركت الاصل في المتن كراحة
اجماع شيتين وعدل الى الجمع لان التشية جمع في المعنى ثم ان وجوب
الجمع المذكور مسلم مع الجمع واما مع التشية ففيه نظراذ يجوز فيهما
فيها الاوجه الثلاثة لافراد والتشية والجمع كما نص على ذلك بدر الدين
ابن مالك وان وهمه فيه ابو حيان ونسبه فيه الى مخالفة النكويين فان
ترجمه فيه ليس بصحيح فقد قال ابن اياز في شرح الفصول ولو قلت
بفسادها لجاز فنص على جواز التشية وقد صرح النخاعة بان كل مشني في
المعنى مضاف الى متضمنه يجوز فيه الجمع والافراد والتشية والمختار الجمع
بحرف قد صغت قلوبكم وبترجيح الافراد على التشية عند ابن مالك وعند غيره
بالعكس وكلاهما مسموع كقوله حمادة بطن اليراديين ترنمي وقوله ومنهميين
دفين مرتين ظهراهما مثل ظهور الترسين قلت ولابي حيان ان يقول
بما نقل عن تصريح النخعات لا يظهر الرذ به لان النفس والعين لم
يضافا الى المتضمن بل الى ما هو بمعناهما لان المراد بهما الذات
بقوله وهي لرفع احتمال ارادة الخصوص بلفظ العموم * مقتضاه انها
ليست لرفع العجاز والا لما حسنت المقابلة وفيه نظر لان اطلاق اسم
الكل على البعض المرفوع احتمال ارادته بكل مجاز قطعنا نحو يجعلون
اصابعهم في اذانهم فهي لرفع العجاز ايضا كالنفس والعين ولهذا قال
المولى سعد الدين التفتازاني في المطول عند قول صاحب التلخيص
ايما توكيد فللتقرير او دفع توهم التجوزا وعدم الشمول وهما هنا بحث وهو
ذكر عدم الشمول انما هو زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم
التجوز لان كلهم مثلا انما يكون توكيدا اذا كان المتبوع دالا على الشمول
فيمتلا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا لكان تاميضا ولهذا قال

الشيخ عبد القاهر لا نعي بقولنا يفيد الشمول انه يوجه من اصله وانما
 لولاه لما فهم الشمول من اللفظ والا لم يسم تاكيذا بل المراد انه يمنع ان
 يكون اللفظ المقتضي للشمول مستعملا على خلاف ظاهرة ومتجوزا فيه
 انتهى واجاب بعينهم بان كونه مجازا مختلف فيه فان بعضهم يجعله
 حقيقة ويسميه حقيقة قاصرة وليس بشي لان الحقيقة بهذا المعنى
 لا تقابل العجاز المطلق كما ذكره في التلويح والجواب الصحيح هو ان
 المراد بالعجاز اولا هو العجاز العقلي وحينئذ فلا يكون مندرجا فيما قبله
 العجاز المرفوع بكل لغوي لا عقلي بخلافه سابقا وبعد كني ما ذكر
 رايت السيد الشريف قال في حواشي المطول على قوله وهاهنا بحث
 هذا انما يصح اذا اريد بالتجوز ما يتناول العقلي واللغوي واما اذا خص
 بالتجوز العقلي كما يشعر به كلام السكاكي حيث قال واما الحالة التي
 تقتضي تاكيده فهي اذا كان المراد ان لا يظن بك السامع في حكمك
 ذلك تجوزا او سهوا او نسيانا فلا بد من التعرض لعدم الشمول فانه
 تجوز لغوي لم يندرج في التجوز المذكور على هذا التقدير اهـ هذا وقال
 في عروس الافراح وفي كون التاكيد بكل لنفي ارادة التخصيص بالبعث
 نظر الا ترى الى قوله فاحرموا كلهم الا ابو قتادة كيف دخله التخصيص مع
 تاكيده ونحو فسجد الملائكة كلهم اجمعون الا ابليس ان كان الاستثناء
 متصلا وان تخيل في جوابه ان التاكيد مقدر حصوله بعد الاخراج فالوكد
 انما هو غير المخرج ورد قوله تعالى ولقد اريناك آياتنا كلها ولا تغترق
 متعذرا لان آيات الله لا تنهاى * قوله ان يتصل بها ضمير عائذ على
 الموكد * وقد يستغنى عن الضمير بالاضافة الى الظاهر المماثل للموكد
 نص عليه في التسهيل وجعل منه قوله * كم قد ذكرت لك لو اجزى بذكركم *
 يا شبه الناس كل الناس بالقمر * كما في مررت بالرجل كل الرجل وناز

الثالث ان يتصل بها ضمير
 عائذ على الموكد *

فليس من التأكيد قراءة بعضهم
 انا كلا فيهما خلافا للزمخشري
 والفراء ومنها كلا وكلتا وهما بمنزلة
 كل في المعنى تقول جاء الزيدان
 فيحتمل مجيئهما معا وهو الظاهر
 ويحتمل مجيئ احدهما وان المراد
 احد الزيدين كما قالوا في قوله
 تعالى لولا نزل هذا القرآن على
 رجل من القريتين عظيم ان معناه
 على رجل من احدى القريتين
 فاذا قيل كلاهما اندفع به
 الاحتمال وانما يؤكد بهما بشروط
 احدهما ان يكون الموكد بهما دالا
 على اثنين والثاني ان يصح
 حلول الواحد محلها فلا يجوز على
 المذهب الصحيح ان يقال
 اختصم الزيدان كلاهما لانه
 لا يحتمل ان يكون المراد اختصم
 احد الزيدين فلا حاجة للتأكيد
 الثالث ان يكون ما اسندته
 اليهما غير مختلف المعنى فلا
 يجوز مات زيد وعاش عمرو
 كلاهما الرابع ان يتصل بهما
 ضمير عائد على الموكد بهما

ابو حيان في ذلك بان كلا هنا نعت اي الكاملين في الحسن واجاب
 عنه المص في مغنيه وقال ان قول ابي حيان ليس بشيء لان التي ينعت
 بها دالت على الكمال لا عموم الافراد اه ولقائل ان يقول انه شيء ظاهر
 وذلك لانه على هذا التقدير يكون التفضيل على اهل الكمال واما على ارادة
 العموم فيكون تفضيلا على الكامل والناقص وفيه ما فيه قال الشاعر *
 اذا انت فعلت امرءا ذنباه * على ناقص كان المديح من النقص
 وقال الاخر *

الم تر ان السيف ينقص قدرة * اذا قيل هذا السيف خير من العصا
 ويمكن الجواب عما قاله ابو حيان بان هذا الاحتمال الذي قاله خلاف
 التبادر فلا يقدح في الاستدلال على هذا الامر الظني * قوله فليس من
 التأكيد قراءة بعضهم انا كلا فيهما خلافا للزمخشري والفراء * قال في
 الظني واجاز الفراء والزمخشري ان تنقطع كل الموكد بها عن الاضافة
 لفظا تمسكا بقراءة بعضهم انا كلا فيها وخرجها ابن مالك على ان كلا
 حال من ضمير الظروف وفيه ضعف من وجهين تقديم الحال على عاملها
 الظرفي وقطعها على الاضافة لفظا وتقديرا ليصير نكرة فيصح كونه حالا
 ولا جود ان يقدر كلا بدلا من اسم ان وانما جاز ابدال الظاهر من ضمير
 الحاضر بدل كل لانه مفيد للاحاطة مثل قمت ثلاثكم اه كلامه ولقائل
 ان يقول ان ابدال الظاهر من ضمير الحاضر اذا كان دالا على الاحاطة
 وان كان جائزا الا انه لا يكون الا متصلا بضمير المبدل منه فان قيل انه
 يقدّر قلنا فليجعل تأكيدا على ذلك * قوله وانما يؤكد بهما غالبا بعد
 كل * قال تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون قال في المطول ربما يجمع
 بين كل واجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة
 كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد سجود جميعهم مع تفرقهم

وتنبا اجمع وجمعا وجمعها وهو جمع واجمعون وانما يؤكد بها غالبا بعد كل فلهذا استغنيت عن ان يتصل بها
 ضمير يعود على الموكد تقول اشتريت العبد كله اجمع وكلامه كلها جمعا والعبيد كلهم اجمعين والاماء كلهن

جمع قال الله تعالى فسجدوا
 الملائكة كلهم اجمعون ويجوز
 التاكيد بها وان لم يتقدم كل قال
 الله تعالى لا غوينهم اجمعين وان
 جهنم لموعدهم اجمعين وفي
 الحديث واذا صلى جالسا فصلوا
 جلوسا اجمعون يروى بالرفع
 تأكيد للضمير وبالنصب على
 الحال وهو ضعيف لاستلزامه
 تنكيرها وهي معرفة بنية الاضافة
 وقد فهم من قولي اجمع وجمعا
 وجمعهما انهما لا يشيان فلا يقال
 اجمعان ولا جمعا وان وهنذا
 مذهب جمهور البصريين وهو
 الصحيح لان ذلك لم يسمع *
 من وچانف النعوت لا يجوز
 ان يتعاطف المؤكدات ولا ان
 يتبعن نكرة ونذر ياليت عدة
 حول كله رجب *

ش ذكرت في هذا الموضع
 مسنتين من مسائل باب النعت
 احدهما ان النعوت اذا تكررت
 فانت فيها مخير بين المجيء
 بالعطف وتركه فالاول كقولك

واشتغل كل منهم بشان وبهذا يزداد التعمير والتفريع على ابليس
 دلالة لاجمعون على كون سجودهم في زمن واحد على ما توهم اه واشتغل
 بقوله على ما توهم الى ما ذكره بعض الايمة الحنفية في اصول الفقه من ان
 فائدة اجمعون في لاية الدلالة على انهم عن آخرهم اجتمعوا في زمن واحد
 على السجود كانه قيل سجدوا كلهم مجتمعين وفي ذلك زيادة تفريع
 وتعمير لابليس لان الجسم الغير اذا اجتمعوا على امثال الماور به في
 زمن واحد ولم يتخلف احد منهم عن ذلك الزمان كان مخالفا لاجمعون
 عن الحق وادخل في الذم واعترض عليه بوجهين الاول انه يقتضي وقوع
 اجمعون حالا مع كونه مرفوعا ومعرفة والثاني ما اشار اليه في المطول من ان
 اجمعون في التاكيد بمعنى كل ولو كرر كل لم يفد الاجتماع في الزمان
 قطعا وكذا ما هو بمعناه والجواب عن الاول ان قوله كانه قيل سجدوا
 كلهم مجتمعين بيان لمحصل المعنى لا توجيه لا عراب وعن الثاني انه
 وان كان بمعنى كل إلا ان له اصل اشتقاق يدل على الاجتماع فلا يفد
 ان يلاحظ ذلك كما تلاحظ المعاني لاصلية في الكنى كذا في الحواشي
 الشريفة * قوله فالاول كقولك تعالى سبح اسم ربك الاعلى النخ *
 يخفى ان لاية مشتملة على اربعة اوصاف الثاني منها غير معطوف
 والثالث والرابع معطوفان فلو اقتصر عليهما لكان اولى ويمكن ان يقال
 الوصف الاول اعني الاعلى كما يحتمل ان يكون جاريا على الرب وهو
 المناسب لجريان باقي الصفات عليه يحتمل ان يكون جاريا على الاعلى
 وان كان بعيدا وعليه فالاية لم تشتمل إلا على العطف اذ النعت الاول
 ليس جاريا على ما جرت عليه بقية النعوت فلعل المص جري في
 التشيل بها على هذا الاحتمال كذا قيل وفيه انه يلزم حينئذ الفصل بين
 النعت والنعوت باجنبي بالنسبة الى بقية النعوت الجارية على الظن

تعالى سبح اسم ربك الاعلى الذي خلق فسوى والذي قدر فبدى والذي اخبر الموعى وكقولك

وفي الآية سؤال مشهور وهو ان المقصود بالتسبيح هو الرب سبحانه
وتعالى لا اللفظ الدال عليه فكيف علق التسبيح بالاسم والجواب بانه
صلة مردود بان زيادة الاسماء لم تثبت وايضا فلا يتأني على راي المص
واجاب الامام الغزالي بانه انما تعلق التسبيح بالاسم وان كان غير
الجمعي لان التعظيم اذا وجب للمعظم عظم ما هو من سببه لاجله فكما
يجب تنزيه ذاته وصفاته تعالى عن النقائص يجب تنزيه الالفاظ
الموضوعة لها عن الرفث وسوء الادب واعتراض السهيلي من وجهين
احدهما انه لم يرو عنه عليه الصلاة والسلام انه قال في تسبيحه سبحانه
اسم ربي الاعلى مع كثرة تسبيحه فدل على ان المقصود بالتسبيح المسمى
والاسم مذكور لحكمة اخرى والثاني انه يلزم ان يطلق على الاسم
التكبير والتحميد والتنزيه وغيره من المعاني المقصود بها تعالى فتقول
كبرت اسم ربي وذلك مما اجمع المسلمون على تركه قال والجواب
السديد ان الذكر في الحقيقة محل القلب لانه عند النسيان والتسبيح
نوع من الذكر فلو اطلق الذكر والتسبيح لما فهم منهما الا ذلك دون
اللفظ باللسان والله تعالى قد تعبدنا بالامرين جميعا ولم يتقبل من
الايمان الا ما كان قولا باللسان واعتقادا بالجنان فصار معنى الايتين
يعني قوله تعالى واذكر اسم ربك وقوله سبح اسم ربك الاعلى اذكر ربك
وسبح ربك بقلبك ولسانك ولذلك اقحم الاسم تنبيها على هذا المعنى
حتى لا يخلوا الذكر والتسبيح من اللفظ باللسان لان الذكر بالقلب
يتعلقه المسمى المداول عليه بالاسم دون ما سواه والذكر باللسان متعلقه
باللفظ مع ما يدل عليه لان اللفظ لا يراد لنفسه فلا يتوهم احد ان اللفظ هو
التسبيح دون ما يدل عليه من المعنى فقد وجدت الحكمة التي من
اجلها اقحم ذكر الاسم وبه كملت الشاندة الى هذا كلامه واقول اذا كان

الى الملك الغرم وابن الهمام
وليث الكتيبة في المزدحم
والثاني كقوله تعالى ولا تطع كل
حلاف مبين همار مشاء بنميم
مناع للخير معتد ائيم الآية الثانية
ان النعت كما يتبع المعرفة
كذلك يتبع النكرة وذكرت ان
الفاظ التوكيد مخالفة للنعوت
في الامرين جميعا وذلك انهما
لا تتعاطف اذا اجتمعت لا يقال
جاء زيد نفسه وعينه ولا جاء
القوم كلهم واجمعون وعلة ذلك
انها بمعنى واحد والشئ لا
يعطف على نفسه بخلاف
النعوت فان معانيها متخالفة
وكذلك لا يجوز في الفاظ
التوكيد ان تتبع نكرة لا يقال
جاءني رجال نفسه *

لأن الفاظ التوكيد معارف فلا
تجري على النكرات وشذ
قول الشاعر *

لكنه شاذ أن قيل ذا رجب
يا ليت عدة حول كله رجب
فن وعطف البيان وهو تابع
موضح أو مخصص جامد غير
مؤول *

ش هذا الباب - الثالث من
أبواب التوابع عطف البيان
والعطف في اللغة الرجوع إلى
الشيء بعد الانصراف عنه وفي
الاصطلاح ضربان عطف نسق
وسياتي وعطف بيان والكلام
الآن فيه وقولي تابع جنس يشتمل
التوابع الخمسة وقولي موضح أو
مخصص مخرج للتأكيد كجاء
زيد نفسه وعطف النسق كجاء
زيد وعمرو والبذل كقولك أكلت
الرغيف ثلثه وقولي جامد مخرج
للنعت فانه وإن كان موضحا في
مخرج جاء زيد التاجر ومخصصا
في مخرج رجل تاجر لكنه مشتق
وقولي غير مؤول مخرج لما وقع

من النعوت جامدا نحو مررت بزيد هذا وبقاع عرج فانه في تأويل المشتق ألا ترى أن المعنى مررت
المشار إليه وبقاع خشن من فيوافق متبوعه ش أعني بهذا أن عطف البيان لكونه يفيد فائدة النعت *

مراد الغزالي ما قاله البيضاوي في تفسيره كناية وهو أن المراد بتزويد
الفاظ الموضوعة لذاته وصفاته تعالى هو تزويدها عن التأويلات الزائدة
وعن إطلاقها عن غيره زاعما انها فيه سواء وعلى ذكرها لا على وجه العطف
اندفع كل من اعتراضي السهيلي عليه * قوله ولأن الفاظ التوكيد
معارف فلا تجري على النكرات * لأن النكرة لم يثبت لها حقيقة
والتأكيد المعنوي إنما هو لتأكيد معناها وتقرير حقيقتها * قوله يا ليت
عدة حول كله رجب * المحول اسم للسنة سميت حولا لأن الأشياء تحول
فيها وتتغير من حال إلى حال وسميت عاما لأن الشمس والقمر يعبران
فيها في الغلث وهو مصدر عام يغوم عوما وعاما ومنه قوله تعالى كل في فلك
يسبحون والشاهد فيه ظاهر ورجب كصفران أريد به معين فغير منصرف
للعلمية والعدان عن الحال بال والا فمنصرف إفادة السعد وإلى هذا
أشار بعضهم بقوله *

قال الأمام السعد في حاشيته * أعني عن الكشف من زلاته
بان لفظ صفر ورجب * يمنع من صرف لا موجب
إذا أريد بهما معنيين * ومننا سواء الصرف في بين
وناصر الدين اللقاني عتلا * من منع انصرافه بقول فضلا
بالعدل والتعريف أي عن الصفر * والرجب كقول في سحر
وشجنا الشيخ الخطيب نقلا * في شرحه القطر الذي قد فضلا
فهذه فائدة جليلية * قيد قالها السعد انت جليل
وفي شرح المواهب اللزقاني أن رجب من أسماء الشهور مضمرة
وإن أريد به معين * فنسوله وقولي موضح أو مخصص مخرج للبيان
النج * إذ ليس شيء منها يوضح المتبوع أو يخصصه أما التأكيد فأنما
يفيد تحقيق أصل النسبة إلى المؤكد أو شمولها لأجزائه ولا تعرض
من النعوت جامدا نحو مررت بزيد هذا وبقاع عرج فانه في تأويل المشتق ألا ترى أن المعنى مررت
المشار إليه وبقاع خشن من فيوافق متبوعه ش أعني بهذا أن عطف البيان لكونه يفيد فائدة النعت *

الى ايضاح الموكد او تخصيصه واما النسق فظاهر واما البديل فلان
 البديل منه في حكم المطروح المعدوم فلم يقصد بالبديل ايضاحه ولا
 تخصيصه ثم ان فائدة عطف البيان لا تنحصر في لا ايضاح والتخصيص
 لما ذكره صاحب الكشاف من ان البيت الحرام من قوله تعالى جعل
 الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جي به للهدح لا
 للايضاح كما تجي الصفة لذلك وذكر في قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم
 هود انه عطف بيان لعاد وفائدته وان كان البيان حاصلا بدونه ان
 يوسموا بهك الدعوة وسما وتجعل فيهم امرا محققا لا شبهة فيه بوجه من
 الوجوه اه يريد ان فائدة عطف البيان هاهنا جعل هذه الدعوة سمة
 لازمة لهم بحيث لا محال ان يتوهم كونها في حق غيرهم وذلك انه لو
 قدر اشتباه اما من اشتراك الاسم بينهم وبين غيرهم واما من جواز اطلاق
 الاسم على غيرهم لمشاركته اياهم فيما اشتهروا به من العتو والعناد كمنزود
 ولذلك قيل عاد الاولى لا ندفع الاشتباه بعطف البيان فعطف البيان
 هاهنا لدفع الايهام التقديري اعتناء بالمقصود وحفظا له عن شائبة توهم
 غيره فلذلك صارت الدعوة فيهم امرا محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه
 * قوله من ايضاح متبوعه * الا ان لا ايضاح في النعت باعتبار دلالة
 على معنى في متبوعه بخلاف عطف البيان فانه باعتبار دلالة على الذات
 * قوله والافراد وفروعهم * واما قول الزمخشري ان امقام ابراهيم عطف
 بيان على آيات فقد اعتذر عنه المص في الجملة الخامسة من مغنيه بانه
 عبر عن البديل بعطف البيان لتأخيها اه وهذا الاعتذار لا يصح لان
 البديل والمبدل منه لا يتخالفان بالافراد والجمعية ايضا ولهذا نصوا على
 ان المبدل منه اذا كان متعددا وكان البديل غير وافي بالعدة تعين القطع
 وحينئذ فمقام ابراهيم مبتدا حذف خبره اي منها والحاصل ان في البيان

من ايضاح متبوعه وتخصيصه
 يلزمه من موافقة المتبوع في
 التنكير والتذكير والافراد
 وفروعهم ما يلزم في النعت *
 ص كاقسم بالله ابو حفص عمر
 وهذا خاتم حديد *

ش اشترت بالمثالين الى ما تضمنه
 الحد من كونه موضحا للعارف
 ومخصصا للنكرات والمراد بابي
 حفص عمر بن الخطاب رضي
 الله عنه والى في نحو خاتم حديد
 ثلاثة اوجه الجر بالاضافة على
 معنى من والنصب على التمييز
 وقيل على الحال ولا تبايع فمن
 خرج النصب على التمييز قال
 ان التابع عطف بيان ومن
 خرج على الحال قال انه صفة
 والاوّل اولى لانه جامد بخودا
 محضا فلا يحسن كونه حالا ولا
 صفة *

ومنع كثير من النحويين كون عطف البيان نكرة تابعا للنكرة والصحيح الجواز وقد خرج على ذلك قوله تعالى ويستقى من ماء صديد وقال الفارسي في قوله تعالى او كفارة طعام مساكين يجوز في طعام ان يكون بيانا وان يكون بدلا *

من ويعرب بدل كل من كل ان لم يمتنع احلاله محل الاول كقوله انا ابن التارك البكري بشر وقوله *

ايا اخويانا عبد شمس ونوفلا
ش كل اسم صحيح الحكم عليه بانه عطف بيان مفيد للايضاح او للتخصيص صحيح ان يحكم عليه بانه بدل كل من كل مفيد لتقرير معنى الكلام وتوكيد لكونه على نية تكرار العامل واستثنى بعضهم من ذلك مسألة وبعضهم مستثنين وبعضهم اكثر من ذلك ويجمع الجميع قولي ان لم يمتنع احلاله محل الاول وقد ذكرت لذلك مثالين احدهما قول الشاعر *

ما يعين تخالفهما افرادا وجعا وتخالفهما تعريفا وتنكيرا وفي البدل مانعا واحدا تأمل * قوله ومنع كثير من النحويين كون عطف البيان نكرة تابعا للنكرة * احتجوا بان البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ودفع بان بعض النكرات اخص من بعض والاخص يبين غير الاخص والمنع المذكور نسبة الشلوبين الى البصريين قال ابن مالك ولم اجد هذا النقل من غير جهته وعلى تقدير صحته فالدليل اولى بالانقياد اليه والاعتماد عليه وذلك ان الحاجة داعية اليه في المعرفتين فهي في النكرتين اشد لان النكرة يلزمها الاتهام فهي احوج الى ما ينفيها من المعرفة فتخصيص المعرفة بعطف البيان خلاف مقتضى الدليل اه * قوله ان لم يمتنع احلاله محل الاول * اي ولم يمتنع الاستغناء عنه فان امتنع الاستغناء عنه تعين كونه بيانا ولا يجوز كونه بدلا نحو عند قام زيد اخوها فاخوها يتعين كونه بيانا ولا يجوز كونه بدلا لما يلزم عليه من خلو الجملة الخبر بها عن الرابط اذ البدل على نية تكرار العامل فيكون من جملة اخرى فتخلوا الجملة الواقعة خبرا عن الرابط اه * قوله واستثنى بعضهم من ذلك مسألة وبعضهم مستثنين وبعضهم اكثر من ذلك * من المستثنيات ان يضاف اسم التفضيل الى عام ويتبع بقسميه نحو زيد افضل الناس الرجال والنساء لانه لو نوي احلال الرجال محل الناس لنوي احلال ما عطف عليه وهو النساء محل الناس فيكون التقدير زيد افضل النساء وذلك لا يجوز لان اسم التفضيل اذا قصد به الزيادة على من اضيف اليه يشترط فيه ان يكون منهم ومن ثم خطئ من قال ان اشعر الانس والجن ومنها ان يتبع مجرورا اي بمفضل نحو باي الرجلين زيد وعمرو مرت لانه لو نوي احلال زيد مع ما عطف عليه وهو من الرجالين لزم اضافة اي للمعرفة وهي لا تضاف اليها الا اذا كان

انا ابن التارك البكري بشر * عليه الطير ترقبه وقوعا * والثاني قول لآخر * ايا اخوينا عبد شمس ونوفلا *
اعيد كما بالله ان تحدثا حربا * (٢٢٢) * وبيان ذلك في الاول ان قوله بشر عطف بيان على البكري ولا

ينهما جمع مقدر نحو اي زيد احسن بمعنى اي جزائه احسن او عطف
على اي مثلها نحو اي وايلك فارس لا هزاب ومنها ان يتبع مجرور كلا
بمفصل نحو كلا اخويك زيد وعمرو عندي لانه لو نوى انحلال زيد مع
يا عطف عليه وهو عمرو محل اخويك لزم اضافة كلا الى مفرق وهي انما
تضاف الى مثني غير مفرق وشذ قوله كلا اخي وخليلي واجدي عندها في
النائبات والمأم الملمات * قال المص في الحواشي وهذه المسائل المستثناة
مبنية على ان البدل لا بد وان يكون صالحا للانحلال محل الاول وفيه نظر
لانهم يغفرون في الثواني ما لا يغفرون في الاول وقد جوزوا في انك
انت كون انت تأكيدا وكونه بدلا مع انه لا يجوز ان انت وقال ابو
سعد علي بن مسعود في كتابه المستوفى اولى ما يقال في نعم الرجل
زيد ان زيد بدل من الرجل ولا يلزم ان يجوز نعم زيد * قوله انا ابن
التارك البكري بشر * عليه الطير ترقبه وقوعا * قال البرضي عليه الطير
ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وترقبه حال
من الطير ان كان فاعلا عليه وان كان مبتدا فهو حال من المستكن في
عليه اذ واستشكل جعله حالا من الضمير المستكن في عليه بانه يلزم على
ذلك الفصل بين العامل الذي هو عليه ومفعوله وهو الجملة باجنبي وهو
المبتدا لانه ليس من معمولات الخبر واجيب بان هذا الاعراب مبني
على القول بان المبتدا والخبر ترافعا واما على القول بان العامل في المبتدا
لا ابتداء فالطير مبتدا وجملة ترقبه خبره وجملة المبتدا وخبره حال من
البكري وعليه متعلق بوقوع المنسوب على التعليل اي ترقبه الطير لاجل
الوقوع عليه * قوله لمطلق الجمع نحوه في المغني * قال وقول بعضهم ان
معناها الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هي
للجمع لا بقيد اذ والظاهر ان العبارتين صحيحتان وان مودعهما واحد

يجوز ان يكون بدلا منه لان
البدل في نية احلاله محل الاول
ولا يجوز ان يقال انا ابن التارك
بشر لانه لا يضاف ما فيه لالف
واللام نحو التارك الا لما فيه لالف
واللام نحو البكري ولا يقال
الضارب زيد كما تقدم شرحه في
باب الاضافة وبيان ذلك في
البيت الثاني ان قوله عبد شمس
ونوفلا عطف بيان على قوله اخوينا
ولا يجوز ان يكون بدلا لانه ح
في تقدير احلاله محل الاول فكانك
قلت ايا عبد شمس ونوفلا وذلك
لا يجوز لان المنادى اذا عطف
عليه اسم مجرد من لالف واللام
وجب ان يعطى ما يستحقه لو
كان منادى ونوفلا لو كان منادى
قل فيه يا نوفل بالضم لا يا نوفلا
بالنصب فلذلك كان يجب
ان يقال هنا يا اخوينا عبد
شمس ونوفل *

من وعطف النسق بالواو *
ش الرابع من التوابع عطف
النسق وقد مضى تفسير العطف

فلما النسق فهو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه احد حروف العطف الاتي ذكرها ولم احل بعد لوضوحه على
انني فسرت به بقول بالواو الخ فان معناه ان عطف النسق هو العطف بالواو والفاء واخواتهما واعتصمت بعد
ذكرهما كما

والكوفيين على ان الواو للجمع
من غير ترتيب اه واقول اذا قيل
جاء زيد وعمر فمعناه انهما
اشتركا في الجي ثم يحتمل الكلام
ثلاثة معان احدها ان يكون
جاءا معا والثاني ان يكون
بجئتهما على الترتيب والثالث
ان يكون على عكس الترتيب فان
فهم احد الامور بخصوصه فمن
دليل آخر كما فهمت المعية من
قوله تعالى واذا يرفع ابراهيم القواعد
من البيت واسماعيل وكما فهم
الترتيب من قوله تعالى اذا
زلزلت الارض زلزالها واخرجت
الارض اثقالها وقال لانسان مالها
وكما فهم عكس الترتيب من قوله
تعالى اخبارا عن منكري البعث
ماهي الا حياتنا الدنيا نموت
ونحيى ولو كانت للترتيب لكان
اعترافا بالحياة بعد الموت وهذا
الذي ذكرناه قول اكثر اهل العلم
والنحاة وغيرهم وليس باجماع كما
قال السيرافي *

لان المطلق هو الحقيقة لا بقيد كما صرح به غير واحد من طلاء الاصول
وغيرهم فالجمع المطلق حينئذ هو الجمع لا بقيد وذلك موجود في الجمع
بقيد الترتيب وبقيد عدمه ولا بقيد ضرورة وجود لاعم في الاخص
والجمع لا بقيد اعم منه بقيد فيلزم وجود الاول في الثاني ثم قولنا مطلق
الجمع معناه مطلق من الجمع فان كان الجمع المطلق يقتضي تقييد
الجمع فقولنا مطلق الجمع كذلك فان التقييد بالاضافة والصفة سواء
فكيف يتعقل فرق بين قولنا هذا مطلق من الجمع الذي هو مدلول
مطلق الجمع وقولنا جمع مطلق وانما جاء الالتباس من توهم ان الشيء
المطلق هو الحقيقة بقيد لا وليس كذلك بل هو الحقيقة لا بقيد قال
القاضي بهاء الدين السبكي بعد ان ذكر ما تقدم والذي اوقع هذا
الوهم في نفوسهم ما الفوه من الشرق بين مطلق الماء والماء المطلق وليس
ذلك مما نحن فيه في شيء فان المطلق في قولنا الماء المطلق ليس هو المطلق
في الاصطلاح الاصولي بل هو اصطلاح شرعي على بعض انواع الماء
فالفرق بينهما انما وقع من جهة ان مطلق من قولنا مطلق الماء بمعنى
والمطلق من قولنا الماء المطلق بمعنى آخر بخلاف ما نحن فيه فتأمل كلا
في الحواشي المصرية للعلامة البدر الدمايني وفي الحواشي الفارسية
ما نصه الغرض من هذا الوصف اعني وصف الجمع بالاطلاق في قول
البعض للجمع المطلق سلب تقييد الجمع بوجه من الوجوه لا تقييد
بقيد الاطلاق كما قيل في قولهم الماهية من حيث هي والمفعول
المطلق فلا يرد ما ذكره ابن هشام في مغني اللبيب من ان قول بعض
معنى الواو الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بالاطلاق وانما هي
للجمع بلا تقييد اه * قوله وليس باجماع كما قال السيرافي * حكاه
الاجماع عن السيرافي نقلها الشيخ ابو حيان عنه وعن الثارسي والذهبي

وظلهم بما ذكر من الخلاف قال الشيخ بهاء الدين وفيه نظر من اوجد
 احدها ان قول القائل هولاء اجمعوا وقول الآخر هولاء اختلفوا مطلقان فلا
 يتناقضان فيجوز ان يكون ثم خلاف سابق انعقد الاجماع بعك فيقع
 الخلاف في ان الاجماع بعد الخلاف حجة اولا فيه خلاف ومذهبنا انه
 ليس بحجة ويجوز ان يكون ثم خلاف لاحق مرض بعد الاجماع فلا
 اثر له واذا كان كذلك فلا وجه للتغليب الثاني سلمنا ان المراد التوقيت
 المستمر فتغليب ناقل الاجماع وان كثر في كلام اهل العلم وهو المتبادر الى
 الذهن فان ناقل الخلاف مثبت وناقل الاجماع كالنافي ينبغي ان
 يتوقف فيه وهكذا قاعدة ينبغي التنبه لها فانها كثيرة الجدوى في المباحث
 ولم ار سن تعرض لها والذي يظهر ان يقال اما ان تفرع على ان الاجماع
 السكوتي حجة اولا ان قلنا بحجته فينبغي ان يقدم ناقل الخلاف لانه
 اعتمد الصريح وناقل الاجماع يجوز ان يكون اعتمد على مجرد الانتشار
 مع السكوت ويصير ذلك كما قال الفقهاء في تقديم البينة الناقلة على
 البينة التي تحتمل ان تكون معتمدة على الاستصحاب وان قلنا ان
 السكوتي ليس بحجة فقد يقال يتعارضان لانهما مثبتان وقد يقال
 يترجح ناقل الخلاف لانه نص في نسبة ذلك الى قائل وناقل الاجماع
 كالناطق بالعام الذي لا يدل على الشخص المخالف الا ضمنا وقد يقال
 يترجح ناقل الاجماع لان الخلاف يرتفع بالاجماع من غير عكس فيمكن
 صحة كل منهما في وقت ويصير ذلك كما ذهب اليه بعض اصحابنا
 من ان بينة الوقف مقدمة على بينة الملك لان الملك يقبل الانتقال من
 غير عكس وان كان الصحيح من مذهبنا ان يمتنع الوقف والملك متعارضتان
 سلمنا ان هذا الخلاف محقق مستمر لكن هولاء المخالفون قليلون فينبغي
 ان يخرج ذلك على ان النادر المخالف قد يقدح في الاجماع اولا ولا

بل روي عن بعض الكوفيين
ان الواو للترتيب وانه اجاب عن
هذه الاية بان المراد تموت كبارنا
وتولد صغارنا فنحيى وهو بعيد
ومن اوضح ما يرد عليهم قول
العرب اختصم زيد وعمر
وامتثاعهم من ان يعطفوا في ذلك
بالفاء او بشم لكونهما للترتيب فلو
كانت الواو مثلهما لامتنع ذلك
معها كما امتنع معهما *

من والفاء للترتيب والتعقيب *
ش اذا قيل جاء زيد فعمر فمعناه
ان يجي عمرو وقع بعد يجي زيد
بغير مهلة فهي مفيدة لثلاثة امور
التشريك في الحكم ولم انبه عليه
لوضوحه والترتيب والتعقيب

يخفى ان الكلام مبني على ان الاجماع في الاوضاع اللغوية هل هو جهة
اولا الى هنا كلامه رحمه الله تعالى * قوله بل روي عن الكوفيين ان
الواو للترتيب * نقل عن الامام الشافعي ايضا قال الشيخ بهاء الدين
السبكي وانما اخذوه من قوله بالترتيب في الوضوء وليس باخذ صحيح
ونقل جماعة القول بالترتيب عن ابي حنيفة ايضا وانما اخذوه من قوله
اذا قيل لغير المدخول بها انت طالق وطالق وتقع واحدتين
باخذ صحيح لان الواحدة انما وقعت فقط لانها بانث قبل نطقه
بالمعطوف فلم يبق محل للطلاق ونقل ابن عبد البر في التمهيد ان بعض
اصحاب الشافعي حكى في كتاب الاصول ان الكسائي والفراء يقولان
بانها للترتيب وقال الفراء في القول المشهور عنه انها للترتيب حيث
يستحيل الجمع وظاهر هذا النقل انها عند المعية الا لما منع فتكون للترتيب
* قوله للترتيب * قال في المغني وهو نوعان معنوي كما في قام زيد فعمر
وذكرى وهو عطف مفصل على جمل نحو فازلهما الشيطان عنها فاخرجتهما
ما كانا فيه اه والمراد بالترتيب الذكري ان يكون وقوع المعطوف
بعد المعطوف عليه انما هو بحسب اللفظ والذكر لان معنى الاول وقع
بعد زمان وقوع الثاني وانما كان ذلك في عطف المفصل على الجمل
لان موضع ذكر التفصيل بعد ذكر الاجال وفي التمثيل لذلك بالاية نظر
فان ضمير عنها اما للشجرة او للجنة وعلى الاول فالاية مثال لما يبعد
الترتيب المعنوي لان اخراجهما من الجنة كان بعد الازلال عن الشجرة
وعلى الثاني فاين التفصيل الذي يفيد المعطوف والذي كانا فيه من
الجنة فهما متساويان اللهم الا ان يراد فاخرجهما مما كانا فيه من الجنة
والكرامة فيكون حيث من التفصيل بعد الاجال وقد تكون الامة
لترتيب الذكري في غير ذلك فتفيد في عطف الجمل كون المذكور

وتعقيب في مثل هذا عادة فان دخلت بعد الرابع او الخامس فليس بتعقيب ولم يجزء الكلام والفاء معنى آخر وهو التسبب وذلك غالب في عطف * (٣٢٦) * الجمل نحو قولك سهى فسجد وزنى فرجم وسرق فقطع وقوله

تعالى فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه ولدالاتها على ذلك استغبرت للربط في جواب الشرط نحو سن ياتني فاني اكرمه ولهذا اذا قيل سن دخل داري فاسم درهم افاد ان استحقاقه للدرهم بالدخول ولو حذف الفاء احتمل ذلك واحتمل الاقرار بالدرهم له وقد تخلسوا الفاء العاطفة للجمل عن هذا المعنى كقوله تعالى الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى والذي اخرج المرعى فجعله غثا نحى *

من وثم للترتيب والتراخي * ش اذا قيل جاء زيد ثم عمرو فمعناه ان يجي عمرو وقع بعد يجي زيد بمهلة فهي مفيدة ايضا لثلاثة امور التشريك في الحكم ولم انبه عليه لوضوحه والترتيب والتراخي فاما قوله تعالى ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا فقليل التقدير خلقنا اباءكم ثم صورنا اباءكم فحذف المضاف منهما

بعدها كلاما مرتبا على ما قبلها لا ان مضمون ما بعدها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خلدن فيها فبشئ شوى المتكبرين وقوله تعالى واورثنا الارض نتبوا من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين فان ذكر ذم الشيء او مدحه يصح بعد جري ذكره قوله وتعقيب كل شيء بحسبه * يشير الى ما قاله ابن الحاجب من ان المعتبر ما يعد في العادة مرتبا من غير مهلة فقد يطول الزمان والعادة تقتضي في مثله بانتفاء المهلة وقد يقصر والعادة تقتضي بالعكس فان الزمان الطويل قد يستقرب بالنسبة الى عظم الامر فتستعمل الفاء وقد يستبعد الزمان القريب بالنسبة الى طول زمان يقتضي العرف بحصوله في زمان اقل منه قلت والذي يظهر من كلام جماعة ان استعمال الفاء فيما تراخي زمان وقوعه عن الاول سواء استقصر في العرف او لا انما هو بطريق المجاز وظاهر كلام المص ان استعمالها فيما يعد بحسب العادة تعقيبا وان طال الزمان استعمال حقيقي فتأمله قاله في الحواشي الهندية قوله وهو التسبب * قال المص في المغني فاء السببية لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولك ان يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة انتهى والحق ان الاصل في فاء السببية استلزام التعقيب وذلك لان السبب التام يستلزم مسببه من غير تراخ ولو كانت الفاء لا تدل على ذلك لم يجز دخولها في الجزاء كما لم يجز دخول ثم والواو نعم جزء السبب قد يقع بينه وبين المسبب تراخ لعدم استكمال ما يقتضي وقوع المسبب لكن اطلاق السبب على جزء مجاز ومنه ان يسلم فهو يدخل الجنة اذ الاسلام ليس سببا تاما لدخول الجنة بل لا بد من استمرار حكمه بجموع وقوع الاسلام واستمرار حكمه هو السبب التام لدخول الجنة اه * قوله ولذلك وجب ان يكون المعطوف جزءا من المعطوف

من وجب للغاية والتدريج ش معنى الغاية آخر الشيء ومعنى التدريج ان ما قبلها ينتضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ الى الغاية وهو الاسم المعطوف ولذلك وجب ان يكون المعطوف بها جزءا من المعطوف عليه اما تحقيقا

فعطف نعله بحتى وليس جزءاً
مما قبلها تحقيقاً لكنه جزء تقدير
لان معنى الكلام التى ما يشغله
حتى نعله *

ص لا للترتيب *

ش زعم بعضهم ان حتى تفيد
الترتيب كما تفيد ثم والفاء
وليس كذلك وانما هي لمطلق
الجمع كالواو ويشهد لذلك قوله
عليه الصلاة والسلام كل شيء
بقضاء وقد رحت العجز والكيس
ولا ترتيب في القضاء والقدر
وانما الترتيب في ظهور المقضيات
والمقدرات *

ص واو لاحد الشيئين او الاشياء
مفيدة بعد الطلب التخيير او
الاباحة وبعد الخبر الشك او
التشكيك *

ش مثالها لاحد الشيئين قوله
تعالى لبثنا يوماً او بعض يوم
ولا احد الاشياء قوله تعالى فكفارته
اطعام عشرة مساكين من اوسط
ما تطعمون اهليكم او كسوتهم او
تحرير رقبة *

عليه ولذلك ان يكون المعطوف مفرداً اذ لا يتاقى ذلك إلا في المفردات
كذا قال المص في المغني ولقائل ان يقول لم لا يجوز في بعض الجمل ان
يكون مضمون احداها بعضاً من مضمون اخرى كقولك اكرمت زيد
بما اقدر عليه حتى اقامت نفسي خادماً له فاقامة نفسك خادماً بعض
من الاكرام بما تقدر عليه وكذا قولك بخل علي زيد بكل شيء حتى
دانتا فمنع الدائق بعض من البخل بكل شيء وقد نص علماء المعاني في
باب الفصل والوصل على ان الجملة الثانية قد تنزل منزلة بدل البعض
من الاول كقوله تعالى امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين لاية والويل
بالبعض بدل الجزء لكان اولى لان كونه بعضاً اعم من كونه جزءاً فيشمل
الجزء كالكلمات السمكة حتى راسها وغير الجزء نحو قدم الحاج حتى المشاة
حيث لا يراد المجموع من حيث هو مجموع فان المشاة بعض الخيل
وهو على ذلك التقدير جزئي لا جزء وان ثبت ان اهل اللغة لا يفرقون
بين البعض والجزء فالاعتصار على الجزء كاف بلا شك إلا ان المصنف
لم يمش على ذلك في بعض كتبه بل فرق بينهما قال في المغني الثاني
يعني من شروط العطف بحتى ان يكون اما بعضاً من جمع كقدم الحاج
حتى المشاة او جزءاً من كل نحو اكلت السمكة حتى راسها او كجزء
نحو اعجبني الجارية حتى حديثها * قوله لا للترتيب * مرادة الترتيب
الخارجي فان الحق انها لا تفيد لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها
قبل ملابسته لما قبلها نحو مات كل اب لي حتى ادم او في اثنائه
مات الناس حتى الانبياء او في زمن واحد نحو جاء القوم حتى زيد اذا كان
يحيي الجميع في زمن واحد اما بالنسبة الى ترتيب اجزاء ما قبلها من
الاضعف الى الاقوى او عكسه فانها تفيد تدبراً * قوله ويشهد لذلك
قوله عليه الصلاة والسلام كل شيء بقضاء وقدر * حتى العجز والكيس

قال القاضي عياض في شرح مسلم روينا العجز بكسر الزاء عطفاً على شيء وبضمها عطفاً على كل وقد تكون **احتى** على الخفض جارة وهو احد معانيها والعجز يحتمل انه على ظاهرة وهو عدم القدرة اه قلت تفسير العجز بعدم القدرة يصير عدما محضاً وهو عند المتكلمين صفة ثبوتية ينتفع معها وقوع الفعل الممكن قال في المقاصد والجمهور على ان العجز عرض ثابت مصاد للقدرة للقطع بان في الزمن معنى لا يوجد في الممنوع مع اشتراكهما في عدم التمكن من الفعل وعند ابي هشام هو عدم ملكة المقدرة وليس في الزمن صفة متحققة تضاد القدرة بل الفرق ان الزمن ليس بقادر والممنوع قادر بالفعل اذ من شأنه القدرة بطريق جري العادة اه وقوله حتى العجز يحتمل ان يريد به عن عمل الطاعات ويحتمل عن امر الدنيا والاخرة والكيس ضد العجز وهو النشاط في تحصيل المطلوب * قوله ولكونها لاحد الشيتين او الاشياء امتنع ان يقال سواء علي اقامت او قعدت النخ * مقتضى كلام الصحاح صحة القول المذكور حيث قال تقول سواء علي اقامت او قعدت ولم يذكر غير ذلك ووقع في كامل الهذلي ان ابن محيص قرا من طريق الزعفراني اولم تنذرهم وقال السيرافي في شرح الكتاب ما نصه وسواء اذا دخلت بعدها الف الاستفهام لزمت ام بعدها كقولك سواء علي اقامت ام قعدت واذا كان بعد سواء فعلا بغير استفهام كان مطف احدهما على الآخر باوكقولك سواء اقامت او قعدت اه فان قلت ما وجه العطف باو والتسوية تابه لانها تقتضي شيئين فصاعداً واو لاحد الشيتين او الاشياء قلت وجه السيرافي بان الكلام محمول على معنى العجازات قال فاذا قلت سواء علي قمت او قعدت فتقديره ان قمت او قعدت فهما سواء علي فلا تكون سواء خبراً مقدماً ولا مبتدأ فليس التقدير قيامك

ولكونها لاحد الشيتين او الاشياء
امتنع ان يقال سواء علي اقامت
او قعدت لان سواء لا بد فيها
من شيئين لانك لا تقول سواء
علي هذا الشيء *

او قعودك سواء او سواء علي قيامك او قعودك بل سواء خبر مبتدا محذوف
اي الامران سواء وهكذا الجملة دالة على جواب الشرط المقدر وصريح
الرضي بمثل ذلك فقال ويجوز بعد سواء ولا ابالي ان تأتي باوجوب
عن الهمزة نحو سواء علي قمت او قعدت ولا ابالي قمت او قعدت
بتقدير حرف الشرط وانشد قول الشاعر *

ولست ابالي بعدءال مطرف * حتوف المنايا اكثرت اراقلت
وحكى الرضي ايضا ان ابا علي الفارسي قال لا تجوز او بعد سواء
يقال سواء علي قمت او قعدت قال لانه يكون المعنى سواء علي احد
ولا يجوز قال الرضي ويرد عليه ان معنى ام ايضا احد الشيئين او الاشياء
فيكون معنى سواء علي قمت ام قعدت سواء علي ايهما فعلت لتجرد ام من
الاستفهام وهذا ايضا ظاهر الفساد وانما لزمه ذلك في او وفي ام لانه
جعل سواء خبرا مقدما وما بعك مبتدا والوجه ان يكون سواء خبر مبتدا
محذوف سد مسد جواب الشرط اه ووقع للشيخ يسين في هذا الفصل
من حواشيه على الفاكي ضبط لوقوع سقط له في كلام السيرافي فراجع
اني شئت * قوله ولها اربعة * قال صاحب الكشاف في تفسير قوله
تعالى او كصيب من السماء اوفي اصلها موضوعة لتساوي شيئين
فصاعدا في الشك ثم اتسع فيها فاستعيرت للتساوي في غير الشك ثم
اوضحه بالتمثيل له وحاصل ما ذكره ان معناها الحقيقي الشك وان كان
من التخيير ولا باحة معنى مجازي لها ويؤخذ من كلامه انها تنسب
في غير الخبر بالمعنى المجازي فقط وفي الخبر بكل من المعنيين المجازي
والمجازي وقال في الفصل ان كلمة او لاحد لا مرين مطلقا ولا ملحقا
ان هذا معنى يعم موارد من الاشياء والاخبار كلها واما الشك والتخيير
ولا بهام والتخيير ولا باحة فليس شيء منها داخلا في مفهومها بل يستلزم

ولها اربعة معان معنيان *

بعد الطلب وهما التخيير
والاباحة ومعنيان بعد الخبر وهما
الشك والتشكيك فمثالها للتخيير
تزوج هنداً او اختها والاباحة
جالس الحسن او ابن سيريس
والفرق بينهما ان التخيير يابى
جواز الجمع بين ما قبلها وما
بعدها والاباحة لا تباة الا ترى
انه لا يجوز له ان يجمع بين
تزوج هند واختها وله ان يجالس
الحسن وابن سيرين جميعاً ومثالها
للسك قوله جاء زيد او عمرو اذا
لم تعلم الجاءى منهما ومثالها
للتشكيك قولك جاء زيد او عمرو
اذا كنت عالماً بالجاىى منهما
ولكنك ابهمت على المخاطب
وامثلة ذلك من التنزيل قوله
تعالى فصفارته اطعام عشرة
مساكين لاية فانه لا يجوز
له الجمع بين الجميع على اعتقاد
ان الجميع هو الكفارة وقوله تعالى
ليس عليكم جناح ان تاكلوا من
بيوتكم او بيوت ءابائكم لاية
وقوله تعالى لبشايوما او بعض يوم

من مواقعها في الكلام * قوله بعد الطلب * اي صيغته اذ لا طلب
حقيقة في التخيير والاباحة * قوله وهما التخيير والاباحة * ليس المراد
بالاباحة الاباحة الشرعية بل العقلية او العرفية لان الكلام في معنى اولفة
قبل ظهور الشرع في اي وقت كان وعند اي قوم كانوا واعلم انه قد
نص الاصوليون على ان الاباحة من معاني صيغة الامر بل قالوا ومن
معانيها ايضاً التخيير ومثلوا لهما بمثل ما مثل به المص لهما على تقدير كونهما
من معاني او وتعجب المص من ذلك واجيب عنه بانه لا عجب لان
كلا منهما ملازمة صيغة الامر وايضاً الى الصيغة تارة الى اخرى
فحيث مثل بذلك للصيغة فبقطع النظر فيه عن او وبالعكس فبالعكس
انتهى كذا في حواشي شيخ الاسلام على الحلى وفي الايات واعلم انه
لا تنافي بين نسبة هذه المعاني الى او ونسبة التخيير او الاباحة منها
الى صيغة الامر لان كلا منهما له دخل فيهما لان الامر يستعمل للتخيير
والاباحة مجازاً لكن لا بد له من قرينة تصرفه الى ذلك وتعلق الفعل
المذكور باحد الشئين او الاشياء الذي يوصف بالتخيير او الاباحة
انما تقيده او لا مجرد الامر وصيغته اذ صيغة الامر او ما قام مقامها لا تقيد
بمعنى التخيير او الاباحة اي المعنى الذي يمكن ان يوصف بالتخيير
والاباحة اه * قوله والفرق بينهما ان التخيير يابى جواز الجمع النخ *
فان قلت فقد مثل العلماء بنائي الكفارة والفدية للتخيير مع امكان
الجمع قلت يمتنع الجمع بين الطعام والكسوة والتحرير لا تبي كل منهن
كفارة وبين الصيام والصدقة والنسك لا تبي كل منهن فدية بل تقع
احدة منهن كفارة او فدية والباقي قرينة مستقلة خارجة عن ذلك قاله
الشيخ في مغنيه واليه يشير قول الشارح على اعتقاد ان الجميع هو الكفارة
قوله وامثلة ذلك من التنزيل النخ * لف ونشر مرتب ومقتضاه ان

قوله تعالى وانا اياكم لاية او فيه للتشكيك وهو اولى من جعلها لاية
كما هو مقتضى قول المطول عاطفا على قول المتن او للشك او التشكيك
الابهام فحو وانا اياكم لعل هدى لاية ووجه الاولوية ان لا يبدل
ما قال السكاكي من قيل اسماع الخطابين الحق على وجه لا يرد
غضبهم وموت ترك تخصيص طائفة بالهدى وطائفة اخرى بالضللال
ليتفكروا في انفسهم فيوديهما النظر الصحيح الى ان يعترفوا انهم
الكاثنون في ضلال مبين فالمناسب لهذا المقام هو التشكيك لا الابهام
لان الموصوف بالجهميل المركب لا يتاقى منه النظر كالموصوف بالظلم
اليقيني كما صرح به في المواقف وغيره حتى جعل بعضهم الشك في
شرائط النظر فلما اراد النبي صلى الله عليه وسلم انجاءهم من ورطتهم
المركب هداهم لطريق الشك ليأتي منهم النظر الصحيح الموصول الى
الحق اه والفرق بين الابهام والتشكيك ان الابهام ترك التعيين ليدفع
يدعوا اليه والتشكيك ايتاع السامع في الشك ومن هنا يظهر ان لا يرد
ان يقول بدل قوله ولكنك ابهمت على المخاطب ولكنك اردت ان
توقع المخاطب في الشك فتامله ومن ورودها للابهام قول اني لاسود
الديلي * احب محمدا حبا شديدا * وعباسا وخزرة او عليا *
فان يك حبههم رشدا اصبحت * ولست بخطي او كان غيا *
ولم يشك ابو الاسود ان حبههم رشد ظاهر واما قصد الابهام وقد قيل
لابي الاسود حين قال ذلك شككت قال كلاثم استشهد بقولهم
وانا اياكم لعل هدى او في ضلال مبين قال او كان شك في
بهذا كذا في تفسير القرطبي وهل المراد بالشك المعنى الاصولي او الظاهر
التردد فيه نظر كذا في الايات لابن قاسم * قوله وقوله تعالى وانا اياكم
لعل هدى او في ضلال مبين * قال المص في مغني اللبيب الشك

وقوله تعالى وانا اياكم لعل
هدى او في ضلال مبين *
ص وام لطلب التعيين بعد همزة
داخله على احد المستويين *
ش تقول ازيد عندك ام عمرو
اذا كنت قاطعا بان احدهما
عندك ولكنك شككت في عينه
ولهذا يكون الجواب بالتعيين
لا بنعم ولا بلا وتسمى ام حكا
معادلة لانها عديلة الهمزة في
الاستفهام بهما الا ترى انك
ادخلت الهمزة على احد الاسمين
الذين استوى الحكم في ظنك
بالنسبة اليهما وادخلت ام على
الاخر ووسطت بينهما مالا
يشك فيه وهو قولك عندك
وتسمى ايضا متصلة *

الاولى قال الدماميني في الحواشي المصرية لا ادري لم لم يكن الشاهد
في او الثانية ايضا والمعنى وان احد الفريقين منا ومنكم لعل احد
الامرئين من الهدى والضلال الميين اخرج الكلام مخرج الاحتمال مع
العلم بان سن عبد الله ووجهه فهو على الهدى وان سن عبد غيره من جهاد
او غيره فهو في ضلال قال ابو حيان او هنا على موضعها لكونها لا احد الشيئين
او الاشياء وخبر انا او اياكم هو لعل هدى او في ضلال ميين ولا يحتاج
الى تقدير اذ المعنى ان احدا لفي احد هاذين الامرئين كقولك زيد
او عمرو في القصر او المسجد لا يحتاج هذا الى تقدير حذف اذ معناه
يا احد هاذين في احد هاذين الامرئين وقيل الخبر محذوف فقل خبر
الاول والتقدير وانا على هدى او في ضلال ميين فحذف لدلالة خبر ما
عليه عليه فاعلى هدى او في ضلال ميين المثبت خبر عن او اياكم على
تقدير ان ولكنها لما حذفتم ان فصل الضمير وقيل خبر الثاني والتقدير
او اياكم لعل هدى او في ضلال ميين وحذف لدلالة خبر الاول عليه وهو
هذا المثبت ولا حاجة الى هذا التقدير الا لو كان ما بعد او غير معطوف
بها نحو ان زيدا او عمروا قائم واما مع ما يصح ان يكون خبرا لان لان
اسمها عطف عليه باو والخبر معطوف فلا يحتاج اليه وجاء في الهدى
بعل ل لان صاحبه ذو استعلاء وتكن مما هو عليه يتصرف حيث شاء
وجاء في الضلال بفي لان صاحبه منغمس في حيرة مرتبك فيها لا يدري
ايها يتوجه هذا كلامه * قوله لان ما قبلها وما بعدها الخ * وعلى هذا
فالاتصال بين السابق واللاحق فاطلق عليها انها متصلة باعتبار
معانيها المتصلين فتسميتها بذلك انما هو لا مخرج عنها وبعضهم
يقول سميت متصلة لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في افادة الاستفهام
في اية كلمة واحدة الا ترى انهما جميعا بمعنى اي فيكون اعتبار هذا

لان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى
باحدهما عن الآخر *

ص وللرد عن الخطافي الحكم
لا بعد ايجاب ولكن وبل بعد
نفي وعرف الحكم الى ما بعدها
بل بعد ايجاب *

ش حاصل هذا الموضع ان بين
لا ولكن وبل اشتراكا وافتراقا
فاما اشتراكها فمن وجهين
احدهما انها عاطفة والثاني انها
تفيد رد السامع عن الخطافي
الحكم الى الصواب واما افتراقها
فمن وجهين ايضا احدهما ان
لا تكون لتصر القلب وقصر
الافراد وبل ولكن انما يكونان
لتصر القلب فقط فتقول جاءني
زيد لا عمرودا على سن اعتقد
ان عمرا جاء دون زيد *

المعنى في تسميتها اولى من الوجه الاول لان الاتصال على هذا الوجه
 راجع اليها بعينها لا الى امر خارج عنها لكن هذا انما يتأق في البتة
 بهمة الاستفهام لا بهمة التسوية فيترجم الوجه الاول لعموله للنوعين
 * قوله او انهما جاءاك * فيكون قصر افراد كما ان الاول قصر قلبا
 وسكت عن قصر التعيين لان الخطاب فيه شك فلا حكم له حتى يرد
 عن الخطاء فيه الى الصواب ثم انه جوز استعمال لا في نفس
 القلب ولا افراد وفي دلائل الاعجاز انها تستعمل للقلب
 * قوله ردا على من اعتقد العكس * يعني نفى العجي عن عمرو واثباته
 لزيد كذا وقع في المفتاح ولايضاح والمذكور في كلام النحاة ان لكن في
 جاءني زيد لكن عمرو لرفع توهم الخطاب ان عمرو ايضا لم يجئ
 كزيد بناء على ملازمة بينهما وملازمة لانه للاستدراك وهو رفع توهم
 يتولد من الكلام المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء وهذا صريح في انه انما
 يقال ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان العجي متف عنهم
 جميعا لا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو على ما قال وزعم في
 المفتاح واما انه يقال لمن اعتقد انهما جاءاك على ان يكون قصر افراد فلا
 يقل به احد اي لم يذهب اليه ذاهب لانه لم يظفر به في الاستعمال
 ويمكن ان يوجه عدم القول بما ذكر بلزوم استدراك لاثبات الذي
 بعد لكن لكونه معلوما للخطاب فان قلت لا مخالفة بين الكلايين
 لان مراد النحاة من الاعتقاد المذكور اعتقاد نفى العجي عنهما بعد
 عن زيد ومراده كصاحب المفتاح اعتقاد مجيء زيد دون عمرو في
 الكلام والاعتقاد ان على الوجه المذكور يمكن اجتماعهما قلت لما كان
 المشروط اعتقاد الخطاب الملازمة بين المتعاطفين بحيث يرفع
 انتفاء العجي عن احدهما انتفاؤه عن الاخر فاما ان يعتقد مجيئهما

او انهما جاءاك معا وتقول ما
 جاءني زيد لكن عمرو او بل
 عمرو ردا على من اعتقد العكس *

والثاني ان لا انما يعطف بها
بعد لا ثبات ولكن انما يعطف
بها بعد النفي وبل يعطف بها
بعد النفي فيكون معناها كما
ذكرنا ويعطف بها بعد لا ثبات

عدم مجيئهما فلا يتمشى التصوير المذكور كما لا يخفى افاذه الفناري
في حواشي المطول * قوله والثاني ان لا انما يعطف بها بعد لا ثبات *
فلا يصح ان يقال ما جاءني زيد لا عمرو ومن ثم منع السكاكي ما قام
القوم إلا زيد لا غيره ويقع في كلام الزمخشري وغيره من العلماء مثل
هذا التركيب ويظهر انه صحيح على ان يجعل الواقع بعد لا ليس معطوفا
على المستثنى منه المنفي بل يجعل معطوفا على مقدر والتقدير قام زيد
لا غيره ويدل على المحذوف الاستثناء من النفي فتامله وانت خير بان
لا ثبات اعم من نحو يقوم زيد لا عمرو وهو جائز بلا خلاف ومن نحو
قام زيد لا عمرو وفيه خلل فمنعه الزجاجي بناء على انه لا يعطف
بها على معمول الفعل الماضي والصحيح الجواز قال امرؤ القيس *
كان دثارا حلقت بلبونـه * عقاب تنوفي لا عقاب القواعل
وعلى المنع بان العامل يقدر بعد العاطف ولا يصح لا جاء عمرو إلا على
الدعاء ويرده انه لو توقف صحة العطف على تقدير العامل بعد العاطف
لا منع ليس زيد قائما ولا قاعدا انتهى وقوله إلا على الدعاء اي عليه
قال الحريري في الدرة ربما اجابوا المستخبر عن الشيء بلا النافية ثم
عقبوا بالدعاء له فيستحيل الكلام الى الدعاء عليه كما روي ان ابا بكر
الصديق رضي الله عنه رأى رجلا يبك ثوب فقال له اتبيع هذا الثوب
فقال لا عافاك الله تعالى فقال لقد علمتم لو تتعلمون هلا قلت لا وعافاك
الله قال والمستحسن في هذا قول يحيى بن اكرم المامون رحمه الله وقد سأل
عن امر فقال لا وايد الله امير المؤمنين وحكي ان صاحب ابا القاسم بن
عباد حين سمع هذه الحكاية قال والله هذه الواو احسن من واوات لا صداغ
في حدود الرد الملاح اه كلامه قلت وفي صحيح مسلم ان ابا سفيان
رضي الله عنه اتى على سلمان وصهيب وبلال في نفر فقالوا ما اخذت

ومعناها حينئذ اثبات الحكم لما
بعدها وصرفه عما قبلها وتصييره
كالمسكوت عنه من قبل الحكم
عليه بشي وذلك كقولك جاءني
زيد بل عمرو وقد تضمن مسكوتي
عن اما انها غير عاطفة وهو الحق
وبه قال الفارسي وقال الجرجاني
عدها في حروف العطف سهو
ظاهر *

ص والبدل وهو تابع مقصود
بالحكم بلا واسطة ودوستة بدل
كل نحو مفاز احداثق وبعض
نحو سن استطاع اليه سبيلا واشتمال
نحو قتال فيه واضراب وغلط
ونسيان نحو تصدقت بدرهم
دينار بحسب قصص الاول
والثاني او الثاني وسبق اللسان
او الاول وتبين الخطا *

ش الباب الخامس من ابواب
التوابع البدل وهو في اللغة
العرض قال الله تعالى عسى ربنا
ان يبدلنا خيرا منها *

سيوف الله من عنق عدو الله ماخذها فقال ابو بكر اتقولون هذا لشين
قريش وسيدهم فاقى النبي صلى الله عليه وسلم فاخبره فقال يا ابا بكر
لعلك اغضبتهم لئن كنت اغضبتهم لقد اغضبت ربك فاتاهم فقال
يا اخوتاه اغضبتكم قالوا لا يغفر الله لك يا اخي قال ابن العربي في
هذا الحديث فائدة حسنة هي اتصال كلمة لا جوابا في النفي مع الدعاء
كما تقول للرجل كان كذا وكذا فتقول لا رحك الله اي لم يكن ذلك ثم
تبدل الدعاء فتقول رحك الله والعامية تكرهه فان قالت زادت الزيادة
فتقول لا ويرحك الله والحديث حجة صحيحة في الرد عليهم * قوله
ومعناها حينئذ اثبات الحكم لما بعدهما وصرفه عما قبلها وتصييره
كالمسكوت عنه * فعلى هذا يخرج العطف بيل عن تعريف العطف لانه
تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه على ما ذكره ابن الحاجب فاما المظنون
بلا ولكن فلا يرد كما توهمه الرضي لان التابع والمتبوع معا مقصودان
بالنسبة وان كان احدهما بالاثبات والاخر بالنفي كذا في الحواشي
الفنارية * قوله انها غير عاطفة وهو الحق * لانه لا يليها معطوف الا
وقبلها الواو كقوله تعالى حتى اذا راوا ما يوعدون اما العذاب واما الساعة
فالعطف بالواو لا بها لان عطية الواو اذا خلت من اما ثابتة وعطية
اما اذا خلت من الواو منتفية والاصل استصحاب ثبوت ما ثبت وتلغى
ما نقي وايضا فان توسط الواو بين اما واما كتوسطها بين لا ولا في
زيد لا بخيل ولا جبان والعطف قبل لا بالواو باجماع فليكن بها
اما ليتفق التماثلان ولا يختلفان ومن زعم ان اما عاطفة فله
احدهما ان الواو قد تحذف ويستغنى بما كقول الشاعر *
يا ليتما امنا شالت نعماتها * اما الى جنة اما الى نار
وكتول الراجز * لا تتلغوا ابا لكم * ايما لنا ايما لكم

الثانية ان او تعاقبها كقراءة ابي رضي الله عنه وانا و اياكم لا ما على
هدى او في ضلال مبين واو عاطفة باجماع فلتكن اما كذلك ليتفق
المتعاقبان ولا يختلفان والجواب عن الاولى ان ذلك معدود من
الضرورات فلا اعتداد به ومن راء انها عاطفة فلا يرى اخلافا من
الواو قياسا على ما ورد من ذلك فلا يصح استناده اليه واعتماده عليه
والجواب عن الثانية ان المعاقبة التي في قام اما زيد واما عمرو وقام اما
زيد او عمرو وشبهة بالمعاقبة التي لا تضرب زيدا ولا عمرو ولا تضرب
زيدا او عمرو ولا خلاف في انتفاء تأثيرها مع لا فلتكن منتفية مع اما
ليتفق المتماثلان ولا يختلفان قاله ابن مالك في شرح التسهيل وقال
المص في المغني وزعم بعضهم ان اما عطفت لاسم على لاسم والواو عطفت
اما على اما وعطف الحرف على الحرف غريب اه وهذا القول حكاة
ابن الحاجب وجوزة وقال انه لا يبعد وحكى الرضي عن الاندلسي ان
اما الاولى مع الثانية حرف عطف قدمت تنسيها على ان الامر مبني على
الشك والواو جامعة عاطفة لاما الثانية على اما الاولى قال الرضي وهذا
عذر بارد لان تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف بعض
العاطف على بعض وعطف الحرف على الحرف غير موجود قلت في
الثالث نظر لانه لم يعطف حرف على حرف لان العاطف عند مجموع
اما الاولى والثانية فهما بالنسبة الى العطف حرف واحد نعم الوجهان
الاخران لازمان * قوله وفي الاصطلاح التابع المقصود النخ * قيل لا يستقيم
تعريف البديل بحد جامع مانع مع ما قدمه من ان كل اسم صح الحكم
عليه بانه عطف بيان صح ان يحكم عليه بانه بدل كل من كل الا ما
استثنى ويمكن الجواب بان احتمال الامرين باعتبار قصدتين فان قصد
بالحكم الاول وجعل الثاني بيانا له فهو عطف البيان وان قصد به

وفي الاصطلاح التابع المقصود
بالحكم بلا واسطة فقولي تابع
جنس يشمل جميع التوابع
وقولي مقصود بالحكم مخرج
للنعت والتاكيد وعطف البيان
فانها مكملة للتبوع المقصود
بالحكم *

لا انها هي مقصودة بالحكم *

الثاني وجعل الاول كالتوطية فهو البديل وحاصله ان الحيثية ملحوظة في حد كل منهما تدبر * قوله لا انها هي مقصودة * اي بخلاف البديل فانه هو المقصود بالنسبة دون متبوعه وقال الرضي رحمه الله راداعا على من فرق بين عطف البيان والبديل بان عطف البيان غير مقصود لانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول بخلاف البديل فانه هو المقصود بالنسبة دون متبوعه والجواب انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بديل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول في الابدال الثلاثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لا تحصل لو لم يذكر صونا لكلام الفصحاء عن اللغز لا سيما كلامه تعالى وكلام نبينا صلى الله عليه وسلم فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوب اليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر ثم اخذ في ذكر الفائدة في الاثنيان بهما معا واظن في ذلك على عادته رحمه الله وقد سأل الشيخ ابو عبد الله المراكشي الضرير المتأخر شارح الالفية ابا الروح عيسى الفريسي رحمه الله فقال كيف يصح قواهم بديل من البديل مع ما فيه من التناقض وذلك ان البديل الاول يكون مقصودا بالحكم من حيث هو بديل غير مقصود من حيث هو مبدل فاجاب القاضي بانه ليس المعين من كون البديل منه مطروحا الا عدم الاعتماد في البديل على عامل المبدل منه وانه لا بد له من عامل مستقل واما ان المبدل منه غير مقصود البتة فليس هذا مرادهم الا ترى صراطا مستقيما من قوله تعالى وانك لتهدي الى صراط مستقيم ودار البوار من قوله تعالى واحلوا قومهم دار البوار جهنم على اعراب جهنم بدلا غير مقصود مع اتفاقهم على ان البديل بيان او توكيد فكيف

يكون المبين او الموكد غير مقصود وانما مرادهم بالطرح ما ذكرنا واستشكل قول ابن الحاجب مقصود بالنسبة دون متبوعه * قوله وبلا واسطة مخرج لعطف النسق * عطف النسق على ثلاثة انواع احدها ما ليس مقصودا بالحكم كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو او لكن عمرو اما الاول فواضح لان الحكم السابق منفي عنه واما الاخران فلان الحكم السابق هو نفي الجبي والمقصود به انما هو الاول وهذا النوع خارج من قوله مقصود بالحكم لا من قوله بلا واسطة الثاني ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه انه مقصود بالحكم وذلك كالمعطوف بالواو نحو جاء زيد وعمرو وما جاء زيد ولا عمرو الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وذلك كالمعطوف ببل بعد الاثبات نحو جاءني زيد بل عمرو وهذا النوعان خارجان من قوله بلا واسطة فقوله بلا واسطة مخرج للعطف اي لبعض انواعه وهو ما عدى الاول لما علمت ان الاول خارج بتيد التصد * قوله ومضابطه ان يكون الثاني جزءا من الاول * قد يتوهم عكس ذلك قسمها خامسا من البديل يسمى بديل الكل من البعض ويمثل له بقوله *

نضر الله اعظما دفنوحسا * بمجستان طاحنة الطاحات

وبنحو قولك نظرت الى التمر فلله اذا جعل التمر جزءا من الثلث وانت تعلم ان ذلك البات لباب بما يحتمل غيره كذا في حواشي السيد وقوله بما يحتمل غيره بان يكون الاول بديل الكل بان يكون اعظما كناية عن طاحنة الطاحات او بتقدير مضاف اي اعظم طاحنة الطاحات والثاني ان قصد الملازمة بين الثلث وقمره فهو بديل اشتغال والا فهو بديل غلط * قوله وذلك باطل باتفاق * كونه باطلا مبني على ان لالف واللام للاستغراق وهو ممنوع لمجوار كونها للعهد الذكري والمراد

وبلا واسطة مخرج لعطف النسق كجاء زيد وعمرو فانه وان كان تابعا مقصودا بالحكم لكنه بواسطة حرفي العطف واقسامه ستة بدل كل من كل وهو عبارة عما الثاني فيه عيس الاول كقولك جاءني محمد ابو عبد الله وقوله تعالى مثارا حدائق وانما اقل بدل الكل من الكل حذرا من مذهب من لا يجوز ادخال ال على كل وقد استعمله الزجاجي في جملة واعتمد عنه بانه تسامح فيه موافقة للفارسي الثاني بمعدل بعض من كل ومضابطه ان يكون الثاني جزءا من الاول كالكلت الرغيف ثلثه وكقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فمن استطاع بمعدل من الناس هذا هو المشهور وقيل فاعل بالحج اي ولله على الناس ان يحسج مستطيعهم وقال الكسائي انها شرطية مبتدأ والجواب محذوف اي من استطاع فليحج ولا

حاجة لدعوى المحذوف مع امكان تمام الكلام والوجه الثاني يقتضي انه يجب على جميع الناس ان يستطيعهم يحج وذلك باطل باتفاق *

بالناس من جرى ذكرهم وهم المستطيعون وبيانه ان حج البيت مبتدا
 والخبر قوله اوله على الناس والمبتدا وان تاخر لفظا فهو مقدم نية لان رتبة
 التقديم واذا قدمت المبتدا وما هو من متعلقاته كان التقديم حج البيت
 المستطيعون حق ثابت لله على الناس اي هؤلاء الناس المذكورين
 ويدل عليه انك لو اتيت بالضمير في هذا التركيب فقلت حق ثابت
 لله عليهم لصح فقد سد الضمير مسد ال ومصحوبها وهو علامة ال التي
 للعهد الذكري بل جعلها لذلك مقدم على جعلها للعموم فقد صرح
 كثيرون بانه متى دارت الادوات بين العهد وغيره فانها تحمل على العهد
 نظرا للقريئة المرشدة لذلك قاله في الحواشي الهندية وتعقبه الشمني في
 حواشيه بان كون اللام في هذا الموضع للعهد الذكري في غاية البعد وما
 ذكر في بيانه انما يقتضي تقدم حج البيت في الرتبة على قوله على الناس
 لا تقدم من استطاع الذي هو المجهود عليه مع انه لا يدفع الضعف
 الذي ذكره المصنف من جهة الصناعة اه يعني بالضعف ضعف لا تيان
 بالفاعل بعد اضافة المصدر للمفعول فانه شاذ بل قيل انه ضرورة كقوله
 افنا تلادي وما جعت من شنب * قرع القواقيز افواه الا باريق
 فيمن رواه برفع افواه قال في المغني والحق جواز ذلك في الشر الا انه
 قليل ودليل جوازه هذا البيت فانه روي بالرفع مع التمكن من النصب
 وهي الرواية الاخرى بجعل القواقيز فاعلا والافواه مفعولا وصح الوجهان
 لان كلا منهما قارع ومقروع ومن مجيئه في الشر الحديث وحج البيت
 من استطاع اليه سبيلا وقد اجاب ابن السبكي رحمه الله في بعض
 مجاميعه عن بطلان الاعراب المذكور بالوجه المسطور فقال رحمه الله واي
 مانع يمنع من ذلك ويكون في الحج فرضان فرض كفاية على الناس ان
 يحج مستطيعهم فان لم يحج اثم الخلق كلهم وفرض عين على المستطيع

وهذا حسن ويشهد له قول اصحابنا ان من فروض الكفاية احياء الكعبة بالحج كل سنة وللرافعي بحث ان الحج لا يتعين ويغني عنه العمرة وفي هذا التقرير رد عليه وقد رد عليه بوجه آخر غير ان هنا مباحثة وهي انه اذا ثبت ان في الحج فرضين فرض كفاية وفرض عين فيظهر ان فرض الكفاية يسقط بقيام المستطيع وغير المستطيع فلو تجشم غير المستطيع المشاق وحج اسقط فرض الكفاية ولا يقال انه حج عن الغير لان الحج لا نيابة فيه عن مستطيع وبقي على المستطيعين فرض العين واذا حج المستطيع حصل له ثوابان ثواب اسقاط فرض الكفاية وثواب اسقاط ما في ذمته من فرض العين واذا علمت ذلك ظهر لك ان هذا الاعراب مدخول من قبل انه يلزم عليه ان يكون وجب على كل احد خصوص حج المستطيع لا عموم حج البيت وظهر ان جعل من شرطية ارجح لان حاصله ان لله على الناس ان يكون البيت محجوجا وله على المستطيع ان يباشر الحج بنفسه * قوله فتعين القول الاول * وهو كون من استطاع بدلا من الناس بدل بعض من كل اي وجذف الرابط للعموم لفهمه اي من استطاع منهم لكن يلزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه بالاجنبي وهو المبتدأ افاده الدماميني * قوله والثالث بدل لاشتمال * قال بعض النحاة انما سمي بدل لاشتمال لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الطرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه منا بحيث تبقى النفس عند ذكر الاول متشوفة الى ذكر الثاني منتظرة له فيجبي الثاني ما خصا لما اجل في الاول مبينا له فظهر بذلك ان نجو جاءني زيد غلامه او اخوة او حمارة بدل غلط لا اشتمال كما يشعر به كلام ابن الحاجب وكلام المص حيث اكتفى في بدل لاشتمال بمجرد ملابسته بغير الكلية والجزئية فان هذا الاكتفاء يقتضي اندراج تلك الامثلة

فيتعين القول الاول وانما لم اقل البعض بالالف واللام لئلا قدمت في كل والثالث بدل لاشتمال وضابطه ان يكون بين الاول والثاني ملابسة بغير الجزئية كقولك اعجبنى زيد علمه وقوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ونهت بالتمثيل بالايات الثلاث على ان البدل والمبدل منه يكونان تكرتين نحو مفازا حدائق ومعرفتين مثل الناس ومن ومختلفين نحو الشهر قتال والرابع والخامس والسادس بدل الاضراب *

وبدل الغلط وبدل النسيان كقولك تصدقت بدرهم دينار فهذا المثال محتمل لان تكون قد اخبرت بانك تصدقت بدرهم ثم عن لك ان تخبر بانك تصدقت بدينار * (٣٤١) * وهذا بدل الاضراب ولان تكون

قد اردت الاخبار بالتصدق بالدينار فسبقت لسانك الى الدرهم وهذا بدل الغلط ولان تكون قد اردت الاخبار بالتصدق بالدرهم فلما نطقت به تبين فساد ذلك التصدد وهذا بدل النسيان وربما اشكل على كثير من الطلبة الفرق بين بدلي الغلط والنسيان وقد بيناه ويوضحه ايضا ان الغلط في اللسان والنسيان في الجنان * من باب العدد من ثلاثة الى تسعة يونث مع المذكر ويذكر مع المونث دائما نحو قوله تعالى سبع ليال وثمانية ايام حسوما وكذلك العشرة ان لم تركب وما دون الثلاثة وفاعل كالث واربعة على القياس دائما ويفرد فاعل او يضاف لما اشتق منه او لما دونه او ينصب ما دونه *

ش اعلم ان الفاظ العدد على ثلاثة اقسام احدها ما يجري دائما على القياس في التذكير والتانيث فيذكر مع المذكر

في بدل الاشتمال بل صرح في شرح الفصل بان قولك ضرب زيد غلامه من بدل الاشتمال ويفيدك زيادة توضيح لهذا المعنى ما نقل عن المبرد انه قال سمي بدل الاشتمال لان الثعل المسند الى المبدل منه يشتمل على البذل ل يتم ويفيد فان الاعجاب اذا اسند الى زيد لا يكفي به من جهة المعنى فانه لا يعجبك لحمه ودمه بل معنى فيه وكذلك السلب في سلب زيد ثوبه لم يسلب ذاته بل شيء منه وكذا السؤال عن الشهر في قوله تعالى يستلونك عن الشهر الحرام لا يفيد الا ان يكون عن حكم بخلاف ضربت زيدا عبك فانه بدل غلط لان ضرب زيد مفيد لا يحتاج الى شيء آخر وكذا قتل الامير سيفه وبنو الوزير وكلاهما ليس من بدل الاشتمال اذ شرطه الا يستفاد هو من المبدل منه فعينا بل تبقى النفس مع ذكر الاول متوقفة على البيان للاجمال الذي فيه ولا اجمال في الاول هاهنا اذ يفهم عرفا من قولك قتل الامير ان القاتل سيفه وهكذا فلا يجوز فيها الابدال مطلقا * قوله وبدل الغلط * الاضافة لا دنى ملازمة لان الغلط هو المبدل منه وقد يقال انما سمي بدل الغلط لان سببه الغلط ولانه لتدارك الغلط قال التتازاني ولا يقع في فصيح الكلام ونوقش في ذلك بانه لتدارك الغلط وانه لا ينافي الفصاحة كما في قولك جاءني زيد بل عمرو نعم ولا يقع في كلام الله تعالى لا لانه يستلزم عدم الفصاحة بل لعدم جواز وقوع الغلط عليه تعالى كذا في الحواشي الفنارية * قوله ما يجري على عكس القياس دائما فيونث مع المذكر ويذكر مع المونث * انما حذف التاء من عدد المونث واثبتت في عدد المذكر في هذا القسم لان الثلاثة واخوانها اسماء جموع كزمرة وامة وفرقة فالاصل ان تكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الاصل مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المونث فرقا لتاخر رتبته ومحل ذلك على ما نقله

ويونث مع المونث وهو الواحد والاثنان وما كان على صيغة فاعل تقول في المذكر واحد واثنان وثنان وثلاث ورابع الى عاشر وفي المونث واحدة واثنان وثانية وثالثة ورابعة الى عاشرة والثاني ما يجري على عكس القياس

وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما تقول ثلاثة رجال وثلاث نسوة قال الله تعالى سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام
حسوما والثالث ماله حالتان * (٣٤٢) * وهو العشرة فان استعملت مركبة جرت على القياس تقول ثلاثة

عشر عبدا بالتذكير وثلاث عشرة
امة بالتانيث وان استعملت غير
مركبة جرت على خلاف القياس
تقول عشرة رجال بالتانيث
وعشر اماء بالتذكير واعلم ان
لاسماء العدد التي على وزن
فاعل اربع حالات احدا
لافراد تقول ثان ثالث رابع
خامس ومعناه واحد موصوف
بهذه الصفة الثانية ان يضاف
الى ما هو مشتق منه فتقول ثاني
اثنين وثالث ثلاثة ورابع اربعة
ومعناه واحد من اثنين وواحد
من ثلاثة وواحد من اربعة قال
الله تعالى اذا اخرجهم الذين كفروا
ثاني اثنين وقال تعالى لقد كفر
الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة
الثالثة ان يضاف الى ما دونه
كقولك ثالث اثنين ورابع ثلاثة
وخامس اربعة ومعناه جاعل
لاثنين بنفسه ثلاثة وجاعل
الثلاثة بنفسه اربعة قال الله
تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة
الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو

الصفوي عن النووي عن العلماء اذا كان مميز العدد مذكورا بعد اسم
العدد فان كان متقدما فيجوز الوجهان لحاق التاء وحذفها مع كل من
المذكر والمؤنث وخرج على ذلك الشنواني في حواشي لاجرومية قول
مولفها والمضارع ما كان في اوله احدى الزوائد الاربعة والزوائد جمع
زائدة وكان القياس احدى الزوائد الاربع وخرج عليه العلامة الغنيمي
قول الهداية من كتب الحنفية فرائض الصلاة ستة وقال فلا محل لقول
لاكمل القياس ان يقال ست لان الفرائض جمع فريضة لكن قاله على
تاويله بالفروض الذي هو جمع فرض ولا لقول الهمام هذا التاويل انما
يكون حيث ورد عن العرب ما يخالف القياس في باب العدد وليس
لنا ارتكابه في عبارة المصنفين التي لم ترد عن العرب ومحلها ايضا ما اذا
كان المعدود مذكورا فان حذف جاز الوجهان والنصيح الجريان على
عكس القياس * قوله وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما * مثلها في ذلك
افعل المشتق من لفظ الخير فانه يخالف موصوفه في التذكير والتانيث
فيؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث والى ذلك اشار بعضهم ملغزا *
اياخير لانام بقيت ما اسم * يؤنث ان اتى وصف المذكر
وان هو للمؤنث جاء وصفها * يذكر مثل ما في العد يذكر
واجاب عنه بعضهم بقوله *

لقد ابدعت في ترصيف لغز * رقيق النظم موزون محرر
وهالك جوابه ان رمت وصفا * بافعل من بناء الخير يذكر
فقل يا صاح خير الناس هند * واحد خيرة والعكس منكسر
قاله في سبيل الهدى والرشاد عند تعرضه لشرح اسمه صلى الله عليه
وسلم الخير * قوله ولا يجوز مثل ذلك في المستعمل مع ما اشتق منه *
لانه ليس في معني ما يعمل ولا مفعلا عن فعل فالتزمت اضافته لان

سادسهم الرابعة ان ينصب ما دونه فتقول رابع ثلاثة بتوئين رابع ونصب الثلاثة كما تقول جاعل الثلاثة
ربعتمولا يجوز مثل ذلك في المستعمل مع ما اشتق منه *

خلافًا للاخفش وثلث *
ص باب موانع الصرف الاسم
تسعة يجمعها قوله *

وزن المركب عجمة تعريفها
عدل ووصف الجمع زد تانيثها
كاحد واحر وبعبك وابراهيم
وعمر وآخر واحاد وموحدا الى
الاربعة ومساجد ودنانير وسلمان
وسكران وفاطمة وطاحنة وزينب
وسلمى وصحراء فالف التانيث
والجمع الذي لا نظير له في
الاحاد كل منهما يستأثر بالمنع
والبواقي لا بد من بجامعة كل علة
منهن للصفة او العلية وتتعين
العلية مع التركيب والتانيث
والعجمة وشرط العجمة علية في
العجمة وزيادة على الثلاثة والصفة
اصالتها وعند قبولها التاء
فعر يان وارمل وصفوان وارنب
بمعنى قاس وذليل منصرفة ويجوز
في نحو هند وجهان بخلاف
زينب وسقرو بلخ وكعمر عند
تسيم باب حذام ان لم يختم براء
كسفار واس لمعين ان كان

المراد احد اثنين واحدى اثنتين واحد عشر واحدى عشرة فتصنيفها كما
تقول بعض هذا العدد بالاضافة * قوله خلافًا للاخفش وثلث *
فانهما جوزا اضافة الاول الى الثاني ونصبه اياه كما تقول في صارب
زيد فيقولان ثان اثنين وثالث ثلاثة وفصل بعضهم فقال يعمل ثان
ولا يعمل ثالث والى هذا ذهب صاحب التسهيل قال لان العرب
تقول ثنيت الرجلين اذا كنت الثاني منهما فمن قال ثان اثنين بهذا
المعنى عذر لان له فعلا ومن قال ثالث ثلاثة لم يعذر لانه لا فعل له
انتهى وتعقبه ابو حيان فقال ثنيت الرجلين مخالف لنقل النحلة ثم
هو ليس نصا في ثنيت الاثنين حتى ينبي عليه جواز ثنيت الاثنين قال
المص وما نقله ابن مالك عن العرب قاله ابن القطاع في كتاب الافعال
واذا جاز ثنيت الرجلين جاز ثنيت الاثنين ولا يتوقف في ذلك الا
ظاهري جامد * قوله الاصل في الاسم المعرب بالحركات الصرف *
اي التنوين الدال على الامكانية اذ الصرف عند التحقيق هو هذا
التنوين فيكون منع الصرف عبارة عن ترك التنوين المذكور واحذروا
عن ترك الكسر بانه حذف تبعا بعد صيرورة الاسم غير منصروف وايدوا
ذلك بانه لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف منع
الصرف لم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه لتبعية التنوين لا بالاضافة
وبعضهم قال هو الجر والتنوين معا فحذفهما للعتين او ما يقوم مقامهما
هو منع الصرف وعلى الجملة فلا كلام في ان غير المنصرف لا ينظر
التنوين المذكور ولا الكسر لكن هل هما ممنوعان منه معا بطريق الامثلة
او الممنوع بهما هو التنوين والكسر بطريق التبعية ايان كما عرفت
* قوله وانما يخرج عن ذلك الاصل اذا وجد فيه علتان من علل
تسع * لانه حينئذ يكون مشابها للفعل بكونه فرعا من جهتين احدهما

مرفوعا وبعضهم لم يشترط فيهما وسحر عند الجميع ان كان طرفا معينا ش الاصل في الاسم المعرب بالحركات
الصرف وانما يخرج عن ذلك الاصل اذا وجد فيه علتان من علل تسع او واحدة منها تقوم مقامهما وقد جمع

العلل التسع في بيت واحد من
قال *

اجمع وزن عادلا انث بمعرفة
ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا
وهذا البيت احسن من البيت
الذي اثبتته في المقدمة وهو لابن
النحاس وقد مثلتها في المقدمة
على الترتيب وها انا اشرحها على
ذلك الترتيب فاقول العلة
الاولى وزن الفعل وحقيقته *

ان الاسم مستغن عنه وهو غير مستغن لان الاسم وضع لان يحكم عليه
ويحكم به والفعل وضع لان يحكم به فاستغنى الاسم في استقلال الكلام
عن الفعل في ذلك والثانية ان الفعل مشتق من الاسم كما هو مقرر في
محله والمشتق فرع عن المشتق منه وانما قلنا ان الاسم الممنوع فرع من
جهتين لانه لا يكون كذلك كما قال إلا اذا وجدت فيه علتان او واحدة
تقوم مقامهما من علل كلها فرعية وذلك لان العدل لا بد له من اصل
هو معدول عنه والوصف لا يعقل إلا بتقدم موصوف فوجود الوصف
مرتب عليه فهو فرع لذلك والثاني فرع التذكير لان الذكورية هي
لاصل من حيث كون الالفاظ القياسية تجري على المذكر بنفسها كاسماء
الفاعلين والمفعولين والصفة المشبهة فاذا قصد الى الثاني زيدت
العلامة لذلك فقائم من قولك قائمة يدل على ذات قام بها ذلك المعنى
كما في قولك قائم مجردا وزيادة التاء تدل على ان الذات مونثة فكان
فرعا لذلك والمعرفة فرع عن النكرة من حيث ان وضع الالفاظ القابلة
للتعريف للنكرة فاذا قصد بها الى التعريف زيد عليها ما يجعلها معرفة
كرجل والرجل او وضعت وضعا ثانيا للمعرفة كجعفر اسما للنهر ثم يجعل
علما فكانت المعرفة فرعا لذلك والعجمية فرع العربية لان الاصل في
كلام العرب ان لا يشوبه شيء من كلامهم يدخل فيه والالف والنون
الزائدتان فرع على المزيد عليه اذ لا تعقل زيادة إلا بمزيد عليه فكانا
فرعا لذلك ووزن الفعل فرع على وزن الاسم لانه اذا تحققت فرعية
الفعل عن الاسم من حيث الاشتقاق والاستقلال فوزن الفرع فرع عن
وزن الاصل لان الاصل اذا تقدم فقد تقدم وزنه لانه صفته والفرع اذا
تاخر تاخر وزنه فكان فرعا لذلك كذا قرره ابن الحاجب في اماليه
ولم يذكر الجمع والتركيب لظهور فرعيتهما واذا ثبت انها فروع وحصل

في الاسم اثنان منها صار بهما فرعا من جهتين فيشبه الفعل الذي هو فرع
على الاسم من جهتين فلذلك قطع عما ليس للفعل وهو الجر والتنوين
* قوله ان يكون الاسم على وزن خاص بالفعل * المراد بكونه مختصا به
انه لا يوجد في غيره الا في نادر او علم او اعجمي وذلك كصيغة الماضي
المفتوح بتاء المطاوعة كتعلم او بهمة وصل كانطلق وما سوى افعل وتفعّل
وتفعل ويفعل من اوزان المضارع وما سلمت صيغته من مصوغ لما لم
يسم فاعله وبناء فعل ولاحتراز بالنادر عن نحو دتل لدويبة وينتطب
لخرزة وتبشر لطائر وبالعلم من نحو خضم لرجل وشعر لخرس وبالاعجمي
من بقم واستبرق فلا يمنع وجدان هك اختصاص اوزانها بالفعل لان
النادر والاعجمي لا حكم لهما والعلم منقول من فعل فالاختصاص باق
واعلم ان الكلمات التي جاءت على وزن فعل ثمانية بمجموعة في قوله
لم تات اسماء بوزن فعل * للعرب غير شمر وبقم * وبذر وعشعر
وتوج * وخود وشلم وخضم * وقد اورد هك الكلمات الامام الجواليقي
في المعربات وقال توج وخود يجوز ان يكونا فوعلل وشمر اسم فرس جد
جيل قال جيل وجدي يا حجاج فارس شمر وبقم اسم خشب يصبغ
به معروف وبذر بالموحدة والذال المعجمة والراء المهملة قال البكري
هو اسم بير قال الزبير و هك البيرهي التي احتشروا المطلب بن عبد
مناف عند حطيم الخندق على فم شعب ابي طالب وتوج بمثنات
فوقية فواو فجيم قل ياقوت في كتاب المشترك توج موضعان احدهما
بلدة قرب كازرون من كورازد شيرخدة من ارض فارس ينسب اليها
جاعة والاخر موضع بالبادية اظنه بالحجاز ينسب اليه الصقور اه وخود
بخاء معجمة فواو فذال مهملة قال الجواليقي اسم موضع في شعربي
الرمة ولم يذكره البكري في معجمه ولا الزمخشري في اسماء الاماكن

ان يكون الاسم على وزن خاص
بالفعل او يكون اوله زيادة
كزيادة الفعل وهو مساو له في وزنه
فالاول كان تسمي رجلا يقتل
بالتشديد او ضرب او نحوه من
ابنية ما لم يسم فاعله او انطلق
او نحوه من الافعال الماضية
المبدوءة بهمة الوصل فان هك
لاوزان كلها خاصة بالفعل
والثاني مثل اجد ويزيد ويشكر
وتغلب ونرجس علما فان كان
هذا الوزن يوجد في الاسماء
والافعال كثيرا لكنه في الافعال
يدل على المتكلم كاذهب وانطلق
وفي هك الاسماء لا يدل على معنى
والذال اصل لغير الدال العلة
الثانية التركيب وليس المراد به
تركيب الاضافة كما مرئ القيس
لان الاضافة تقتضي الانجرار
بالكسرة فلا تكون مقتضية للجر
بالفتحة ولا تركيب الاسناد
كشاب قرناها وتابطشرا لانه من
باب المحكي ولا التركيب
المرجي المختوم بويه مثل سبيويه

وشلم قال صاحب القاموس شلم كبتهم وككتف وكجبل بيت المقدس
 ممنوع للعجمية وخصم قال لازمري في التهذيب خصم ماء لبني تميم
 وانشد * لولا الله ما سكتنا خصم * وقال الجوهرى خصم اسم لكثير بن
 عمرو بن تميم وقد غلب على القبيلة يزعمون انهم انما سمو بذلك لكثرة
 الخصم وهو المضع وخصم ايضا اسم ماء وقال لولا الله ما سكتنا خصم *
 قوله وانما المراد التركيب المزجي الذي لم يختتم بويه * في شرح
 الفصول لابن اياز فان قيل فلم اثر هذا الضرب من التركيب في منع
 الصرف دون باقي ضروبه قيل لانه من بينها اشبه ما فيه تاء التانيث
 نحو طاححة وحزة من حيث انهم اجروا الاسم الثاني مجرى تاء التانيث
 ولذلك فتحوا ما قبل الاسم الثاني اذا كان صحيحا كما فتحوا ما قبل
 تاء التانيث وصغروا الصدر وسلموا لفظ الثاني فقالوا حضير موت كما
 قالوا طليحة وحذفوا الثاني في الترخيم والنسب كما حذفوا تاء
 التانيث فقالوا يا حضر وحضري كما قالوا يا طليح وطاحي فلما كان
 هذا الضرب مشابها لما فيه تاء التانيث والتاء مؤثرة في منع الصرف
 اثر هو ايضا * قوله وحضر موت * هو اسم موضع قال روبة *
 احضرت اهل حضر موت موقى * وقال الاخر *
 وطوى الطراد مع القياد بطونها * طسي النجاد بحضر موت برودا
 قال ابو زكرياء التبريزي ومنهم من يقول حضر موت بضم الميم
 قيل هو اسم رجل وهو ابن سبا واسمه عبد النور فتقدم في معركة وقال
 حضر الموت فلقب بذلك * قوله ومعدي كرب * هو اسم رجل وفسره
 بن مخشري بان معدي ماخوذ من عداه اذا تجاوزته والكرب الفساد
 كانه قيل عداه الفساد وفيه شذوذ وهو اتيانه على مفعل بكسر العين مع
 معتل اللام والمعتل اللام يأتي على المفعل بفتح العين كالأرعى والمقرى

وعمره لانه من باب المبني
 والصرف وعدمه انما يقالان
 في المعرب وانما المراد التركيب
 المزجي الذي لم يختتم بويه
 كعلبك وحضر موت ومعدي
 كرب العلة الثالثة العجمة وهي
 ان تكون الكلمة من الاوضاع
 العجمية كابراهيم واسماعيل
 واسحاق ويعقوب وجميع اسماء
 الانبياء عجمية الا اربعة محمد
 صلى الله عليه وسلم وصالح
 وشعيب وهود صلوات الله وسلامه
 عليهم اجمعين ويشترط لا اعتبار
 العجمة امران احدهما ان تكون
 الكلمة علما في لغة العجم كما
 مثلنا فلو كانت عندهم اسم جنس
 ثم جعلناها علما وجب صرفها
 وذلك بان تسمي رجلا بالجمام
 اود ياج الثاني *

والمعتل اللام والمعتل اللام يأتي على المفعل بفتح العين كالأرعى والمقرى

ان يكون زائدا على ثلاثة احرف فلهذا انصرف نوح ولوط قال الله تعالى الا آل لوط نجينهم بسحر وقال تعالى انا ارسلنا نوحا الى قومه ومن زعم من النحويين ان هذا * (٣٤٧) * النوع يجوز فيه الصرف وعدمه

فليس بمصيب العلة الرابعة التعريف والمراد به تعريف السبب العلمية لان المضمرات والاشارات والموصولات لا سبيل لدخول تعريفها في هذا الباب لانها مبنيات كلها وهذا باب اعراب واما ذوالاداة والمضاف فان الاسم اذا كان غير منصرف ثم دخلته الاداة او اضيف انجر بالكسرة فاستحال اقتضاؤهما للجسر بالفتحة وحينئذ فلم يسبق إلا تعريف العلية العلة الخامسة العدل وهو تحويل الاسم من حالة الى حالة اخرى مع بقاء المعنى الاصلي وهو على ضربين واقع في المعارف وواقع في الصفات فالواقع في المعارف يأتي على وزنين احدهما فعل وذلك في المذكر وعدله عن فاعل كعمرو زفر وزحل وجمع والثاني فعال وذلك في المونث وعدله عن فاعلة نحو حذام وقطام ورقاش وذلك في لغة تميم خاصة فاما الحجازيون فيبنونه على الكسر قال الشاعر * اتاركة تدللها قطام * رضينا بالتحية والسلام * وقال الاخر * اذ قالت حذام فصدقوها * فان القول بان حذام فارن كان آخره راء كسفار اسم لماء وحصار اسم لكوكب وباراسم لقسلة فاكثرهم بفاقة الحجازيين

وقال لاندلسي يجوز ان يكون اصله معدا بفتح العين على التثنية فتسب اليه بحذف الالف فقليل معدي يياء مشددة ثم خففت الياء فبقي معدي يياء واحدة ساكنة فوزنه على هذا متعي لان محذوف اللام كذا في شرح الفصول * قوله ان يكون زائدا على ثلاثة احرف * فلو كان ثلاثيا ضعفت فيه فرعية اللفظ لجيئه على اصل ما تبقى عليه الاحاد العربية فلا تؤثر فيه العجمة بخلاف التانيث قولنا واحدا في لغة جميع العرب * قوله وسن زعم من النحويين ان هذا النوع يجوز فيه الصرف وعدمه فليس بمصيب * الزاعم لذلك هو عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبة والجرجاني قال بدر الدين ابن مالك وهو مذهب قلند لانه لا يحفظ منع صرفه ولو كان منع صرفه جائزا لوجد في بعض الشواذ كما وجد غيره من الوجوه العربية قلت والزمخشري ممن جوز تأثير العجمة مع سكون الوسط قال الرضي والذي غره تحتم منع جهور وما اسما بلدين ولولا العجمة لكان مثل هند ودعد يجوز صرفه وذهل عن ان تأثير الشيء على ضربين اما كونه شرطيا كالزيادة على الثلاثة في التانيث المعنوي واما كونه سببا كالعدل في ثلاث والعجمة في ماء وجوز من القسم الاول اذ لو كانت سببا في الثلاثي الساكن الوسط لسمع محلول غير منصرف في كلام فصيح او غير فصيح والفرق بين محلول حيث تحتم صرفه ونحو هند حيث جاز فيه الوجهان مع ان كلا منهما ثلاثي فاكنت الوسط ان خفة الاول الحقته بالعربي وايضا فالتانيث له معنى لثبوتها في الاصل وله علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات وهو الصلابة بخلاف العجمة فانه لا معنى لها لثبوتها بل معناها امر عذبي وثوان الكلمة ليست من اوضاع العرب ولا علامة لها مقدرة فالتانيث اقوى قاله العلامة البدر الدمايني * قوله فيبنونه على الكسر * اي لثبوتها

اتاركة تدللها قطام * رضينا بالتحية والسلام * وقال الاخر * اذ قالت حذام فصدقوها * فان القول بان حذام فارن كان آخره راء كسفار اسم لماء وحصار اسم لكوكب وباراسم لقسلة فاكثرهم بفاقة الحجازيين

ينزل وزنا وتعريفا وعدلا وتانيثا قاله الربيعي وقيل لتوالي العلل وليس
 بعد منع الصرف إلا البناء قاله المبرد كذا في منهج السالك وقوله وتعريفا
 أي باعتبار كون نزال علما للفظ الفعل أو باعتبار كونه بمعنى النزول أو
 النزلة وقوله وتانيثا أي باعتبار كونه معدولا عن النزلة أو انزلي كما قاله
 عبد القاهر وقوله وقيل لتوالي العلل أي العلية والتانيث والعدل ورد بان
 التوبيخان تعدد فيه العلل وهي العلية والعجمة والتانيث وزيادة
 الألف والنون ومع ذلك أعرب واجيب بأنهم نبهوا بأعرابه على أن
 اجتماع الأسباب مجوز لا موجب * قوله على أنه يتضمن معنى الألف
 واللام * الفرق بين التضمين والعدل أن التضمين استعمال الكلمة في
 معناها الأصلي مزيدا عليه معنى آخر مثلا من بمعنى انسان ثم ضمنت
 مع هذا المعنى معنى الشرط والعدل تفسير صيغة اللفظ مع ابقاء معناه فامس
 المرفوع مغير عن لفظ الامس والجرور والمنصوب وارد على صيغته الأصلية
 ومعناه مزيدا عليه معنى حرف التعريف * قوله كقولك جئتكم يوم الجمعة
 سحر * في معنى اللبيب وعمل العامل في ظرفي زمان يجوز إذا كان
 أحدهما اسم من الآخر نحو أتيتكم يوم الجمعة سحر ولقائل أن يقول ليس
 بين السحر واليوم عموم وخصوص وذلك أن السحر هو الوقت الواقع
 قبل الفجر بقليل واليوم هو ما بين طلوع الفجر وغروب الشمس فليس
 أي منهما بصادق على شيء من الآخر فهما متباينان اللهم إلا أن يقال
 تلقى السحر على أول الفجر لقربه منه من باب إطلاق أحد المتجاورين
 لا آخر فيكون المراد جئتكم في جزء من يوم الجمعة سحر ولا شك أن
 جزء يوم الجمعة أعم من سحرة * قوله معدولة عن الفاظ العدد الأربعة
 مرة * أي لأن المقصود التقسيم واللفظ الدال عليه مكرر أبدا نحو جاء
 يوم رجلا رجلا فلما وجدنا أحاد غير مكرر لفظا حكمنا بأن أصله لفظ

فلهذا هذه الألفاظ الثمانية معدولة عن الفاظ العدد الأربعة مكررة لأن أحاد معناه واحد ومثنى معناه اثنان
 وكذا الباقي قال الله تعالى أولم اجنحت مثنى وثلاث ورباع فمن ثلث

مكرر ولم يات بمعنى إلا واحد واحد فحكم بانه اصله وكذا يقال
 الباقي * قوله لا لا فائدة التكرار * اي تاسيسه دفع للمعنى
 ان يقال ان نحو مثني مليد للتصكير فاي فائدة في اعدته * قيل
 ولحنوا ابا نواس في قوله كان كبرى وصغرى النخ * اي حيث استعمل
 فعلا افعال غير مقرون بال ولا مضاف واول من نبه على هذه الزمخشري
 في الفصل قال شارحه الاندلسي لكونه استعمل كبرى وصغرى فذكر
 وهذا الضرب من الصفات لا يستعمل إلا معرفا وانما يجوز التكرار
 فعلى التي لا افعال لها نحو حبلى ولم يقل انه ضرورة لان المولد لا يسمي
 له استعمال شيء على خلاف الاصل للضرورة إلا ان يرد به منكر
 فيتوقف على محل السماع ولا يقاس عليه وصغرى ما ورد فيه سماع قليل
 ان من المالكورة زائدة وكبرى مضاف وحذف مضاف لاول كما نبه
 قوله ياتيم تيم عدي لكن زيادة من في الموجب لا تجوز إلا عند الاختصاص
 انتهى وقال المص في مغنيه وقول بعضهم ان من زائدة وانها مضافان
 على حد قوله بين ذراعي وجبهة الاسد يرده ان من لا تقحم في الايجاب
 ولا مع تعريف الجرور اذ قلت وقع للزمخشري في قوله تعالى وما
 يضاريهن به من احد إلا باذن الله وقرا الاغمش وما هم بضاري بطون
 النون والاضافة الى احد والفصل بينهما بالظرف فان قلت كما
 يضاف الى احد وهو مجرور بهن قلت جعل الجار جزءا من الجمل
 انتهى فان صح هذا التخريج امكن ادعاء مثله في البيت مع ادعاء
 من تبعية لا زائدة وجعلها جزءا من الجرور والاضافة حيث كان في
 قوله بين ذراعي وجبهة الاسد وقيل ان صغرى قد غلبت عليها لاسيما
 كما في قوله * في سعي دنيا طال ما قد مدت * قال ابن يعين ولا
 عنه انه استعمل استعمال الاسماء اكثر ما يجبي منه بغير موصوف

لا لافمادة التكرار لان ذلك
 حاصل بالاول والواقع غير العدد
 آخر ذلك في نحو قولك مروت
 بنسوة اخر لانها جمع لا اخرى
 واخرى انشي آخر الا ترى انك
 تقول جاءني رجل آخر وامرأة
 اخرى والقاعدة ان كل فعل موشه
 افعال فانها لا تستعمل هي ولا
 جمعها إلا بالالف واللام او
 بالاضافة كالكبرى والصغرى
 والكبر والصغر قال الله تعالى انها
 لا حدى الكبرى ولا يجوز ان تقول
 صغرى ولا كبرى ولا كبر ولا صغر
 ولهذا لحنوا العروضيين في قولهم
 فاصلة كبرى وفاصلة صغرى
 ولحنوا ابا نواس في قوله *
 كان كبرى وصغرى من فواقعها
 حصباء در على ارض من الذهب
 فكان القياس ان يقال الا خسر
 ولكنهم عدلوا عن ذلك الاستعمال
 فقالوا اخر كما عدل التميميون
 امس عن الامس وكما عدل جميع
 العرب سحر عن السحر قال الله
 تعالى فعدة من ايام اخر العائمة

صغيرة وكبيرة فصار كصاحب وابطح فاستعمله نكرة لذلك وقيل ان
فعلى فيد ليست موشة افعل بل بمعنى فاعلة كانه قال صغيرة وكبيرة
من فواقعها على حد قوله تعالى وجواحون عليه اه والبيت في صفة الخمر
والفواقع جمع فاقعة وروي بدله من فواقعها جمع فقاعة ومعناها النفاخات
التي تكون على وجه الماء وصف الخمر وما يعلوها من الحجاب فشبه
الحجاب بالدر وهو اللؤلؤ الكبير والخمر التي تحته بارض من الذهب قال
في در الفواص وقد اتفق بحمزة بن النعمان رحمه الله هذا التشبيه المودع
بيت ابي نواس على وجه العجاز وذلك حين بنى على بوران بنت الحسن
ابن سهل فرش له حصير منسوج بالذهب ثم نشر على قدميه لابي كثيرة فلما
رما تساقط اللالي المختلفة على قدميه على الحصير النسيج قال قاتل الله
ابا نواس كانه شاهد هذه الحال حتى شبه بها حباب كاسه وانشد
البيت قال ويضاهي هذه الحكاية في ظرف اتفاقها وملحة مساقها ما
حكى ان عبد الملك بن مروان حين ازمع النهوض الى محاربة مصعب
ابن الزبير ناشدته عائكة بنت يزيد بن معاوية الا يخرج بنفسه وان
يستنيب غيره في حربه ولم تزل تلح في المسئلة وجو يمتنع من الاجابة فلما
نست منه اخذت في بكائها حتى اقول حشمها لاعوالها قال عبد الملك
قاتل الله ابن ابي جمعة يعني كثير كانه رأى موقفنا هذا حين قال *
اذا ما اراد الغزوا ثم تشن عزمه * حصان عليها نظم دريزينهنسا
نهته فلما لم تر النهي عاقسه * بكت فبكى مما شجاها قطينها
ثم عزم عليها ان تنصرف وخرج اه والتطين الاماء والحشم الاحرار والحشم
المامليل والخدم والاتباع واهل الدار الواحد والجمع ويجمع على قطن
قاله في القاموس اه والبيت من ابيات اوائيا *
وماع بكاس الى ناس على طرب * كلاهما عجب في منظر عجب

السادسة الوصف كاحمر وافضل
اوسكران وغضبان ويشترط
لاعتبار امران احدهما الاصاله
فلو كانت الكلمة في الاصل اسما
ثم طرات لها الوصفية لم يعتد
بها وذلك كما اذا اخرجت
صفوانا وارنيا عن معناهما الاصل
وهو الحجر الاملس والحيسان
المعروف فاستعملتهما بمعنى
قاس وذليل قتلت هذا قاب
صفوان وهذا رجل ارنب فانك
تصرفهما لعروض الوصفية فيهما
الثاني ان لا تقبل الكلمة تاء
الثاني فلها نقول مررت
برجل عريان وبرجل ارميل
بالصرف لقولهم في الموشة
عريانة وارملة بخلاف سكران
واحر فان موشتهما سكرى وحري
بغير التاء العلة السابعة الجمع
وشروطه ان يكون على صيغة لا
يكون عليها الاحاد وهو نوسان
مفاعد كمساجد ودراهم ومفاعد
كمصاييح وطواويس العلة
الثامنة الزيادة والمراد بها الالف

والنون الزائدتان نحو سكران
وعثمان العلة التاسعة الثانية
وهو على ثلاثة اقسام تانيث
بالالف حبلى وصحراء وتانيث
بالتاء كطاحنة وحجرة وتانيث
بالمعنى كزيد وسعاد وتأثير الاول
منها في منع الصرف لازم مطلقا
من غير شرط كما سيأتي وتأثير
الثاني مشروط بالعلية كما
سيأتي وتأثير الثالث كتأثير
الثاني لكنه تارة يؤثر وجوب منع
الصرف وتارة يؤثر جواز فالاول
مشروط بوجوب واحد من ثلاثة
امور وهي اما الزيادة على ثلاثة
احرف كسعاد وزينب واما
تحرك الوسط كسقر ولظى واما
العجمة كحماة وجور وحص وبلغ
والثاني فيما عدا ذلك كهند
ودعد وجل فهنا يجوز فيها
الصرف وعدمه وقد اجتمع
الامران في قول الشاعر *

قامت تريني وستر الليل منسدل * صبحا تولد بين الماء والغيب
كان صغرى وكبرى من فواقعها * حصباء در على ارض من الذهب
كان تركا صفوفا في جوانبها * تواتر الرقي بالنشاب من كشب
في كف ساقية ناهيك ساقية * في حسن قد وفي ظرف وفي ادب
* قوله وتانيث بالتاء كطاحنة وحجرة * ذكر صاحب نفح الطيب ان
ابا امية بن حمدون وقف بباب الاستاذ ابي علي الشلوبين فكتب
في ورقة ابوامية بالباب ودفع الورقة لخادمة الاستاذ فلما نظر اليها
الاستاذ الشلوبين نون تاء امية فانصرف عنها منه ان الاستاذ قد صرفه
قال فانظر الى فطنة الشيخ والتليذ مع ان الشيخ منسوب الى التغل
في غير العلم * قوله واما تحرك الوسط كسقر ولظى * وذلك لان الحركة
في ثانيه تنزلت منزلة الحرف الزائد على الثلاثة الا ترى انهم اذا
نسبوا الى حبلى قالوا حبلى على الاوجه واذا نسبوا الى جزى قالوا
جزى لا غير وذلك لان حركة الميم في جزى تنزلت منزلة حرف
فصارت الف جزى كانها خامسة كالف حبارى ومتى وقعت الالف
خامسة فليس فيها في النسب الا المحذف ولقائل ان يقول انما لم
يجز قلب الف جزى وما شاكله واوا فرارا من اجتماع اربع متحركات
الا ترى انك لو قلت جزوي لكان الجيم والميم والزاي والواو متحركات
ولا كذلك حبلى لان ثانيه ساكن فاذا قلب الالف واوا لم يفص الى
ذلك فان قيل فاذا لم تجز الحركة بحرف الحرف فلم صرف هند في
احدى اللغتين ولم يصرف قدم عند التسمية بغير خلاف وما الفرق
بينهما قيل لم يكن ذلك لجريان الحركة بحرف الحرف وانما امتنع كما
امتنع قلب الف جزى واوا من جهة اخرى ولقائل ان يقول الفرق
بين هند وقدم في حال التسمية به ان هند قياسي لا ينصرف ولكن

صرف لكونه تخفيفا في الغاية اذ هو على ثلاثة احرف ساكن الثاني
 فليس فيه حرف خارج عن حكمة الوضع ولا حركة اما الحرف فلان
 الاول لا يتدا به والثاني يجري اللسان عليه اذ ليس يحسن ان يتلوه
 الوقف لا يتدا والثالث للوقف عليه واما جرسته فلان الحركة الاولى
 تمكن لا ابتداء بالحرف واما الثانية فللدلالة على المعنى فلما كان في
 الخفة بهذه المثابة صرف عند البعض لمقاومة احد السببين فكانه على
 سبب واحد واما قدم فلم تحصل له الخفة وخرج منها بتحرك وسطه
 فلذلك لم ينصرف ويؤكد ذلك انه يقال في تصغير قدم قديمة وفي
 سقر مستيرة ولولا ان حركة ثانيه تجري بحرف الرابع لم تاحقه
 التاء في التحريك كما لا تاحق زينب فانه لا يقال في التصغير زينة
 ولا تاحق به التاء وهذا واضح فان قيل اي ثقل يحصل بالفتحة
 وهل يجوز اعتقاد ذلك مع ان الفتح اخو السكون ولهذا لا يسكن فعل
 مفتوح العين فلا يقال في حمل حمل ويسكن فعل بضم العين وفعل بكسرهما
 فيقال في عصف عصف وفي كفف كفف الا ترى ان ابا الفتح قال في
 قراءة سن قرا في قلوبهم مرض انه لغة في مرض وليس مسكنا فيه وفعل
 وفعل يتعاقبان على مثال واحد كالطرد والطرد والشل والشل قيل هذا
 منكم تناقض ظاهر وذلك لانكم تجرون الفتح بحرف السكون ثم تجعلونه
 حائنا جاريا بحرف واذلك غاية في الثقل فاما على التشديد الذي
 سبق فليس كذلك بل الفتحة تستقل بالنسبة الى السكون وتستغنى
 بالنسبة الى الضمة والكسرة قاله في شرح الفصول * قوله لم تتلفع بفضل
 مئزها النخ * البيت لجري والتلفع الاشتغال بالشوب والاشتغال به
 وحكى بعض اهل اللغة انه لا يكون الا مع تغطية الراس والعلب جمع
 علب بالضم وهو اناء يصنع من جلود الابل والمئزر الازار واعاد دعاء ظاهرا

لم تتلفع بفضل مئزها دعيه
 ولم تسق دعب في العلب
 فهذه جميع العلل وقد اتينا على
 شرحها شرحا يليق بهذا المختصر
 ثم اعلم انها على ثلاثة اقسام
 الاول ما يوثر وحك ولا يحتاج
 الى انضمام علة اخرى وهو شيان
 الجمع والفا التانيث *

والثاني ما يوتر بشرط وجسود
العلمية وهو ثلاثة اشياء التانيث
بغير الالف والتركيب والعجمة
نحو فاطمة وزينب ومعدي
كرب وابراهيم ومن ثم انصرف
صنجة وان كان مؤنثا اعجميا
وصولجان وان كان اعجميا اذا
زيادة ومسلمة وان كان مؤنثا وصفا
لا تثناء العلمية فيهن والثالث
ما يوتر بشرط وجود احد الامرين
العلمية والوصف وهي ثلاثة ايضا
العدل والوزن والزيادة مثال
تأثيرها مع العلمية عمر واحد
وسلمان ومثال تأثيرها مع الصفة
ثلاث واحمر وسكران *

من باب التعميم له صيغتان
ما افعل زيدا واعرابه ما بمعنى
شيء وافعل فعل ماض فاعله ضمير
ما وزيدا مفعول به والجملة خبر
ما وافعل به وهو بمعنى ما افعله
واصله افعل اي صار ذا كذا
كاغد البعير اي صار ذا غدة فغير
اللفظ وزيدت الباء في الفاعل
لا صلاح اللفظ فمن ثم لزمنا هنا

ولم يضم تنوينها بذكرها وتلذا باسمها وهو حسن لوقوعه في جملتين
وصف الشاعر دعدا بكونها نشات في الرفاهية والنعمة وانها تشرب في
اناء الفضة والذهب ولم تكن من البدويات اللاتي يتلغن بالشارر
ويشربن الالبان في العلب * قوله والثاني ما يوتر بشرط وجود العلمية
وهو النج * نظم حاصل ذلك بعضهم فقال *

تركيب مزج وتانيث وعجمتها * لا تمنع الصرف الا بعد تعريفها
ومعها او مع وصف الزيادة مع * عدل ووزن ضد وجه التكليف
وانما لم تكن الصفة وحدها مؤثرة واحتيج الى انضمام احد الثلاث اليها
مع ان في الصفة فرعية في المعنى كما سبق وفرعية في اللفظ وهي الاشتقاق
من المصدر لضعف فرعية اللفظ في الصفة لانها كالمصدر في البقاء على
الاسمية والتشكيروا لم يخرجها لاشتقاق لاكثر من نسبة معنى الحدث
فيها الى الموصوف والمصدر بالجملة صالح لذلك كما في رجل عدل
ودرحم ضرب لا مير فلم يكن اشتقاقه من المصدر مبعدا له عن معناه فكان
كالمتنوع فلم يوتر * قسوله والزيادة * مقتضاها ان المانع من الصرف
بمجموع الامرين اعني الزيادة مع العلمية او الوصفية وقال في الباب الذي
عقله للامور التي اشتهرت بين العربيين والصواب خلافها من نفسه
ما نصه العاشر قولهم امتنع نحو سكران من الصرف للصفة والزيادة ونحو
عثمان للعلمية والزيادة وانما هذا قول الكوفيين واما البصريون فمذهبهم
ان المانع الزيادة المشبهة لالفي التانيث ولهذا قال الجرجاني ينبغي
ان تعد موانع الصرف ثمانية لا تسعة وانما شرطت العلمية او الوصفية
لان الشبه لا يقوم باحدهما ويلزم الكوفيين ان يمنعوا صرف عرفت
علما فان اجابوا بان الاعتبار انما هو زيادتان باعيانها سالناهم عن علتها
الاختصاص فلا يجدون مصرفا عن التعليل بمشابهة اللفي التانيث

بخلافها في فاعل كثر وانما
 بيني فعلا التعجب واسم التفضيل
 من فعل ثلاثي مثبت متساو
 تام مبني للفاعل ليس اسم فاعله
 افع *

ش التعجب تفعل من التعجب
 وله الفاظ كثيرة غير مبوبة لها في
 النحو كقوله تعالى كيف تكفرون
 بالله وقوله صلى الله عليه وسلم
 سبحان الله ان المؤمن لا ينجس

فيرجعون الى ما اعتبره البصريون هذا كلامه ووجه المشابهة امتناع دخول
 التاء عليهما ولذلك انتفى تأثيرهما عند فوات هذه الجهة كندمان فان
 موثقه ندمانه وقال المبرد وجه الشبه ان النون بدل الهمزة والهمزة بدل الف
 التانيث لقولهم في النسب الى صنعاء صنعاني ورد بانه لا مناسبة بين
 الهمزة والنون حتى يقال ان النون بدل منها واما صنعاني وبهراني
 فالقياس صنعاي وبهراي كحمراي فابدلوا النون من الواو شذوذا
 وذلك للمناسبة التي بينهما الا ترى الى ادغام النون في الواو وجراهم
 على هذا لا بدال قولهم في النسب الى اللحية والرقبة لحيانني ورقبانني
 بزيادة النون من غير ان تبدل من حرف فزيادتها مع كونها مبدلة من
 حرف يناسبها اولى * قوله وقوله صلى الله عليه وسلم سبحان الله ان
 المؤمن لا ينجس * في حواشي المطول للعلامة الفخاري سبحان علم للتسبيح
 مصدر سبحه بمعنى نزعته تنزيها بليغا من سبج اذا ذهب وبعد لانك
 ابعدت من سبحته عما نزعته او من السبج بمعنى الفراغ من الشغل
 لانك جعلته فارغا عند ولما قصد ان يكون لتنزيه الله لفظ براسه مخصوص
 به. جعل بمعنى التنزيه البليغ من جميع القبايح لازم الاضافة اليه بحيث
 لا يقطع عند في اللغة الفصيحة وقد يستعمل سبحان عند التعجب والسر
 فيد ان التنزيه البليغ يستلزم التعجب من بعد ما نزه عند المنزه وكانه
 قيل ما ابعك من هذا فتارة يقصد التنزيه اصالة والتعجب تبعا وتارة
 يعكس كما يشهد به موارد الاستعمال وانتصابه دائما بفعل مضموم مشروك
 اظاهرة تشديده اسبح سبحان الله ثم نزل منزلة الفعل فسد مسك ودل
 على التنزيه البليغ من جميع القبايح التي يصفها اليه اعداؤه اه وقال
 الشيخ عبد الحكيم في حواشيه على المواقيت سبحان نصب على المصدر
 بمعنى التنزيه والتباعد من السوء كاصل سبحت بتشديد الباء سبحانا

حذف الفعل وجوب لتقصيد الدوام واقيم المصدر مقامه واصيف الى
 المفعول فهو مصدر الثلاثي استعمل بمعنى مصدر الرباعي كما في
 قوله انبت الله الشيء نباتا ويجوز ان يكون مصدر سبج في الارض
 والماء كمنع اذا ذهب وبعد اي بعد من السوء ابعادا او من ادراك
 العقول واحاطتها فيكون مضافا للفاعل * قوله وقولهم لله دره فارسا * الدر
 بفتح الدال المهملة وتشديد الراء مصدر در اللين يدر بكسر الدال وضمها
 درا ودرورا كثيرا ويسمى اللين نفسه درا وهو هنا كناية عن فعل الممدوح
 الصادر منه وانما اضيف الى الله قصد الاظهار التعجب لانه تعالى
 منشيء العجائب فالعنى ما اعجب فعله ويمكن ان يكون التعجب
 من نفس لانه الذي ارتضعه اي ما اعجب هذا اللين الذي تربي به
 مثل هذا الولد الكامل في هذه الصفة وفارسا تمييز مشتق على خلاف
 الاصل وقيل هو حال وضعف بانه لا يصلح ان يكون حالا مقيدة اذ
 ليس المقصود المدح في حال الشروسية بل مطلقا بدليل انك تقول لله
 دره كاتبان لم يكتب ولا مؤكدة اذ شرطنا ان يكون معنى الحال مثنوياً
 مما قبلها ولا كذلك هذا الا ترى انك لو قلت لله دره لكان محتملا
 للشروسية وغيرها وايضا لو كانت مؤكدة لكان قولك لله دره عالما او رجلا
 او كاتباً لا يفيد الا ما افاده الاول واعلم ان ما يودي معنى التعجب
 قسمان قياسي وهو ما افعله وافعل به. وسماحي وهو ما عدا ذلك ونصب
 التمييز بعد الاول ظاهر وبعد الثاني مشكل لان نصب التمييز قياسي
 والسماع فيما ذكر ينافيه واجيب بانه يصح كون الكلام سماعياً ويجري
 القياس في بعض احواله * قوله عجب لتلك الخ * عجب مبتدأ
 خبره لتلك وقضية منصوب على الحال او التمييز او جرور على البدلية من
 تلك ويجوز ان يكون عجب خبر مبتدأ محذوف اي امرى عجب

وقولهم لله دره فارسا وقول الشاعر
 ياسيدا ما انت من سيد
 موطا لا كنف رجب الذراع
 والمبوب له في النجوة يغتان
 افعل زيدا وافعل به فارسا
 الصيغة الاولى فيما اسم مبتدأ
 واختلف في معناها على مذهبين
 احدهما انها نكرة تامة بمعنى
 شيء وعلى هذا القول فما بعدهما
 هو الخبر وجاز لا ابتداء بها اما لما
 فيها من معنى التعجب كما قالوا
 في قول الشاعر *

عجب لتلك قضية واقامتي
 فيكم على تلك القضية اعجب
 واما لانها في قوة الموصوفة اذ
 المعنى شيء عظيم حسن زيدا *

وقضية خبر مبتدا محذوف ايضا اي هي قضية والوجه نصب عجب
 بالفعل المحذوف وجوبا كما في نحو هذا وشكرا وانما الرفع فكلام سيبويه
 يقتضي انه غير مطرد في مثل ذلك * قوله كما قالوا في شرادر ذا ناب *
 هذا مثال يضرب في ظهور امارات الشر والمراد بذا ناب الكلب وصرح
 ابن المحاسب وغيره بان المسوغ للابتداء بالنكرة فيه ككونها في معنى
 الفاعل وعبارته في امالي كافيته وانما جاز ان يكون مبتدا وهو نكرة لانه
 في معنى الفاعل والفاعل يجوز ان يكون نكرة وان كان في المعنى محكوما
 عليه لما فيه من التخصيص فكذلك هاهنا ووجه التخصيص في الفاعل
 ان حكمه لما كان متقدما صار المحكوم عليه لا يذكر إلا بعد تقرير الحكم
 في الذهن فلما تقدم العلم بالحكم صار كالصفة في كونه متقدما عليه
 لكون الصفة لا فرق بينها وبين الخبر إلا تقدم العلم بها دونه فمن ثم
 جاز ان يكون الفاعل نكرة مطلقا ولما كان هذا المبتدا في معنى الفاعل
 جاز ان يكون نكرة اذ كلامه * قوله وهذا قول لا خفش * قال ابن
 مالك في شرح التسهيل فتحصل بقوله هذا افهام وابهام فحصل
 الافهام بذكر الابتداء وصلته وحصول الابهام بالتزام حذف الخبر إلا ان
 هذا القول يستلزم مخالفة النظائر من وجهين احدهما تقدم الافهام
 وتأخير الابهام والمعتاد فيما تضمن من الكلام افهاما وابهاما تقدم مسما
 به الابهام وتأخير ما به الافهام كما فعل بضمير الثمان ومثيرة وضمير
 نعم ورب وبالعنوم والتخصيص وبالمميز والمميز واشباه ذلك الثاني كون
 الخبر ملتزم الحذف دون شيء يسد مسك والمعتاد في الخبر الملتزم الحذف
 ان يسد مسك شيء يحصل به الاستطالة كما كان بعد لولا وفي لعمرات
 لافعالن فالحكم بموصوليتها وكون الخبر محذوفا دون استطالة حكم بما
 لا نظير له فلا يعول عليه ولا يجاب الداعي اليه وايضا يترك لمن ذهب

كما قالوا في شرادر ذا ناب ان
 معناه شرع عظيم اهر ذا ناب
 الثاني انها تحتمل ثلاثة اوجه
 احدها ان تكون نكرة تامة كما
 قال سيبويه والثاني ان تكون
 موصوفة بالجملة التي بعدها
 والثالث ان تكون معرفة
 موصولة بالجملة التي بعدها وعلى
 هذين الوجهين فالخبر محذوف
 والمعنى شيء حسن زيدا عظيم
 او الذي حسن زيدا شيء عظيم
 وهذا قول لا خفش واما افعل
 فزعم الكوفيون انه اسم بدليل انه
 يصغر قالوا ما احيسند وما امياحه
 وزعم البصريون انه فعل ماض
 وهو الصحيح لانه مبني على الفتح

ولو كان اسما لا يرتفع على انه خبر
ولانه يلزمه مع ياء المتكلم نون
الوقاية يقال ما افقرني الى عفو
الله ولا يقال ما افقرني وامسا
التصغير فشاذ وجهه انه اشبه
الاسماء عموميا بجموده وانه لا
مصدر له. واشبه افعال التفضيل
خصوصا بكونه على وزنه وبدلته
على الزيادة وبكونهما لا يبينان
إلا مما استكمل شروطا يأتي
ذكرها وفي احسن ضمير مستتر
بالاتفاق مرفوع على الفاعلية
راجع الى ما هو الذي دلنا على
اسميتها لان الضمير لا يعود إلا
على الاسماء وزيدا مفعول به على
القول بان افعال فعل ماض ومشبه
بالمفعول به على القول بانه اسم
واما صيغته الثانية فافعل فعل
باتفاق لفظه لفظ الامر ومعناه
التعجب وهو خال من الضمير
واصل قولك احسن بزيد احسن
زيد اي صار ذا احسن كما قالوا
اورق الشجر وازهر النبات
واثرى فلان واترب واغد البعير

هذا المذهب اخبرني عن الخبر الذي ادعيت حذفه معلوم هو او مجهول
فان قال هو معلوم فقد ابطال كلابهام المقصود وان قال هو مجهول لزم حذف
ما لا يصح حذفه فان شرط صحة حذف الخبر ان لا يكون مجهولا
وهذا ككافي في بيان ضعف القول بان ما التعجبية موصولة بفعل
التعجب ويمكن ان يقال المعتاد فيما اذا كان مورد الافهام ولا يفهم
متحدا وما نحن فيه ليس كذلك تدبراه * قوله ولو كان اسما لا يرتفع
لانه خبر * اجاب الكوفيون عن هذا بانه انما فتح ولم يرفع مع كونه خبرا
للتفرقة بين معناه الاصلي وهو الاستفهام وبين معناه المنقول اليه وهو
التعجب ولذلك نصب الاسم الواقع بعك ولم يجرب بالاضافة وبانه
مبني لتضمنه معنى حرف التعجب الذي كان من حق العرب ان
تضعه وما اجابوا به ليس بصحيح اما الاول فلان التفريق بين المغاني
لا يوجب ازالة الاعراب عن وجهه في موضع ما واما الثاني فلان الذي
يستحق البناء لتضمنه معنى الحرف هو ما ولا دخل لما بعدها فيه الا ترى ان
ما الشرطية والاستفهامية كذلك * قوله ومعناه التعجب * اولى من قول
بعضهم ومعناه الخبر لان معنى الصيغة التعجب والتعجب من قيل
الانشاء وان اجيب عنه بان اصل المعنى الخبرية والتعجب ضمني *
قوله واصل قولك احسن بزيد احسن الخ * قال الرضي ضعف هذا
بان افعال بمعنى صار ذا كذا قليل ولو كان منه لقليل اللحم بزيد واشحم
به * قوله وذا غدة * الغدة بالضم للبعير كالطاعون للانسان والغدة
المشهورة لحم يحدث عن داء بين الجلد واللحم يتحرك بالتحريك *
قوله وحولت صيغته الى صيغة افعال * وعلى هذا فالظاهر انه مبني على
فتحة مقدرة على آخرة بنوع من ظهورها بجينه على صورة الامر ونقل بعضهم
انه ينبغي ان يكون مبني على السكون ان كان صحيح الاخر وعلى

معنى صار ذا ورق وذا زهر وذا ثروة وذا متربة اي فقر وذا فاقة وذا غدة فضمن معنى التعجب وحولت صيغته
الى صيغة افعال بكسر العين فصار احسن بزيد فاستتب الالفاظ بالاسم المرفوع بعد صيغة فعل الامر *

حذف الاخران معتلا نظرا لصورته. لان ثم هذا التعبير مبني على ان
افعل التعجب يبنى من افعل قياسا عند سيبويه. سماعا عند غيره نحو
ما اعطاه للدراهم وما ابغضني له * قوله فزيدت الباء لاصلاح اللفظ *
قال الرضي وضعف بان زيادة الباء في الفاعل قليلة والمطرود زيادتها
في المفعول ويويك ما في المغني من ان زيادتها في غير المفعول ضرورة
* قوله قال سحيم عميرة ودع الخ * سحيم مصغر سحيم بثفتح السين
وسكون الحاء المهملتين وهو نبت او مصغرا سحيم وهذا اولى لانه كان عبدا
اسود من الخضرمين قد ادرك الجاهلية والاسلام ولا تعرف له صحبة
وقد تمثل النبي صلى الله عليه وسلم بشعرة قال ابن حبيب ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم انشد قول سحيم عبد بني الحساس *

الحمد لله جدا لا انقطاع له * فليس احسانه عنا بمقطوع
فقال احسن وصدق وان الله لي شكر مثل هذا واثن سدد وقارب انه
من اهل الجنة وعميرة بالتصغير بنت سيك وهو مفعول مقدم لودع والمراد
من التوديع الترك وتجهزت تحملت وغاديا اي ذاهبا في الغداة حال
من فاعل تجهزت وكفى مفعوله محذوف اي كفاك الشيب الخ
يخطب نفسه وناحيا يحتمل ان يكون تمييزا وان يكون حالا من
احدهما وقد اخطا العيني خطنا فاحشا فقال ناحيا مفعول كفى وهو هنا
متعد الى واحد قال ابن جني في الخصائص ناحيا في البيت اسم فاعل
من نهيت وقد يجوز ان يكون مصدرا كالباطل كانه قال كفى الشيب
والاسلام نهيا وردعا اي ذا نهى فحذف المضاف وعلق للمراء بما
يدل عليه ولا يكون على هذا معلقا بنفس الناهي لان المصدر لا يتقدم
شيء من معمولاته عليه * قوله ولهذا خطي من بناء من الجلف * هو
في الاصل الدن الفارغ وفي القاموس الجلف بالكسر الرجل الجافسي

فزيدت الباء لاصلاح اللفظ
فعمار احسن بزيد على صيغة امر
بزيد فهك الباء تشبه الباء في
كفى بالله شهيدا في انها زيدت
في الفاعل ولكنها تخالفها من
جهة انها لازمة وتلك جائزة
الحذف قال سحيم *

عميرة ودع ان تجهزت غاديا
كفى الشيب والاسلام المراء ناحيا
ولا يبنى فعل التعجب واسم
التفضيل الا مما استكمل فيه
خمس شروط احدها ان يكون فعلا
فلا يبنيان من غير فعل ولهذا
خطي من بناء من الجلف
والحمار فقال ما اجله وما احره *

وشذ قولهم ما الصه وهو الص من
شظاظ الثاني ان يكون الفعل
ثلاثيا فلا يبنيان من نحو دحرج
وانطلق واستخرج وعن ابي
الحسن جواز بنائه من الثلاثي
المزيد فيه بشرط حذف زوائده
وعن سيبويه جواز بنائه من افعال
هو اكرم واخسن واعطى الثالث
ان يكون منا يقبل معناه التفاوت
فلا يبنيان من نحو مات وفني
لان حقيقتيهما واحدة وانما
يتعجب منها زاد على نظائره الرابع
ان لا يكون مبنيًا للمفعول فلا
يبنيان من نحو ضرب وقتل
الخامس ان لا يكون اسم فاعله
على وزن افعال فلا يبنيان من نحو
ظمي وعرج وشبههما من افعال
العيوب الظاهرة ولا من نحو سود
وجرو ونحوهما من افعال الالوان

وقد جئت كشرح جلفا وجلالته فاثبت له فعلا فيسبني من فعله * قوله
وشذ قولهم ما الصه * كما شذ قولهم ما اذرع المرأة اي ما الخفت يدها في
الغزل بنوه من قولهم امرأة ذراع قال في القاموس والذراع كضحاب
الخفيفة اليدين في الغزل وبكسرة واقتصر في الضياء على الشح وقال ابن
القطاع في الافعال ذرعت المرأة خفت يدها في العمل فهي ذراع وعلى
هذا فلا شذوذ يعني من حيث البناء من الفعل وان كان شاذًا من حيث
كونه مبنيًا للمفعول تدبر * قوله فلا يبنيان من نحو دحرج * اي من
الفعل الغير الثلاثي رباعي مجرد او مزيد او ثلاثي مزيد فيه حرف او
حرفان او ثلاثة لان بناء فعل التعجب من ذلك يفوت الدلالة على
المعنى المتعجب منه اما ما اصوله اربعة فلانه يؤدي الى حذف بعض
اصوله ولا خفاء في اخلاله بالدلالة. واما المزيد فلانه يؤدي الى حذف
الزيادة الدالة على معنى مقصود الا ترى انك لو بنيت افعال من
ضارب وانطلق واستخرج فقلت ما اضربه واطلقه واخرجه لثابت
الدلالة على المشاركة والمطاوعة والطلب * قوله فلا يبنيان من نحو
ضرب * فلا يقال ما اضرب زيدا وانت تريد التعجب من الضرب
الذي وقع عليه لئلا يلتبس التعجب منه بالتعجب من فعل الفاعل
وشذ ما اخصره من وجهين الزيادة على الثلاثة والبناء للمفعول * قوله
ان لا يكون اسم فاعله على وزن افعال * اختلف في علة المنع من ذلك
فقليل لان حق صيغة التعجب ان تبني من الثلاثي الحذف واكثر
افعال الالوان والمخلق انما تجيء على افعال بتسكين الفاء وبزيادة مثل
اللام نحو اخضر فلام يبين فعل التعجب في الغلب مما كان منها ثلاثيا
اجراء للاقل مجرى الاكثر وقيل لان الالوان والعيوب الظاهرة جرت
مجرى المخلق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل وسائر

الاستثناء في عدم التعجب منها لانه لما كان بناء الوصف منه على افعال
لم يبين منه افعال تفضيل لئلا يلتبس احدهما بالآخر ولما امتنع صوغ
افعال التثنية امتنع صوغ فعلي التعجب منه لجريانها بجري واحدا
في امور كثيرة وتساويها في الوزن والمعنى * قوله ولا من نحو لمي * قال
في القاموس لمي كرضي لما او كرمي لهما اسودت شفته وهو المني وهي لما
* قوله ودعج * قال فيه ايضا الدعج بحركة والدعجة بالضم شدة سواد
العين مع سعتها والادعج الاسود والدعجاء الجنون واول الهماق وهي ايلة
ثمانية وعشرين * قوله الوقف * هو في اللغة مصدر وقفت الدابة اي
حبستها فوقفت هي وقفا وفي الصناعة قطع الكلمة عما بعدها على
تقدير ان يكون بعدها شيء وانما قلنا ان المراد هذا لانه يثب الوقف
ولا يكون بعد ذلك شيء وقال بعضهم قطع الكلمة عن الحركة واورد
عليه انه ليس بواضح لانه قد لا يكون متحركا وجوابه قريب مما حرم في
التعريف الاول لكن يرد عليه اي على التعريف الثاني انه ليس بجامع
ولا مانع اما انه ليس بجامع فلانه لو حركت الكلمة وقطعت عما بعدها
يسمى وقفا ولها يثقال وقف واخطا في ترك حكمة وهو خارج عن هذا
التعريف واما انه غير مانع فلانه لو اسكن آخر الكلمة ووصل ما بعدها
بها من غير سكتة تؤذن بوقفه لا يسمى هذا وقفا مع ان الحد شمله كذا
في حواشي الشافية للسجاء زبردي * قوله فالافصح الوقف بابدالها هاء *
قال ابن اياز في شرح الفصول وانما قلبوا التاء اللاحقة للاسم فرقا بينها
وبين التاء اللاحقة للفعل وانما فرقوا بينهما لاختلفت معنيهما وموضعيهما
اما الموضعان فظاهر واما المعنيان فلان التاء اللاحقة للاسم انما تلتحق
لتانيته والتاء اللاحقة للفعل انما تلتحق لتانيته فاعلم فان قيل فلم
كانت تاء الاسم اولى بالتفسير قيل لانها تتغير بحركات الاعراب بخلاف

ولا من نحو لمي ودعج ونحو همتا
من افعال الحلي التي الوصف
منها على وزن افعال لانهم قالوا
من ذلك اعمى واعرج واستود
واجر والمي وادعج *

ص باب الوقف في الافصح
على نحو رجة بالهاء وعلى نحو
مسلمات بالتاء *

ش اذا وقف على ما فيه تاء
التانيث فان كانت ساكنة لم
تغير نحو قامت وقعدت وان
كانت متحركة فاما ان تكون
الكلمة جمعا بالالت والتاء او لا
فان لم تكن كذلك فالافصح
الوقف بابدالها هاء تنقل هذه
رجه وهك شجرة وبغضهم يثقل
بالتاء وقد وقفت بعض السبعة
في ان رجة الله قريب من
الفحسين وان شجرة الزقوم بالتاء
وسمع بعضهم يقول يا اهل سورة
البقرت فثال بغض سن سمع
والله ما احفظ منها آيت *

تاء الفعل فانها تاحق الماضي وهو مبني اي ولا نهم لو قالوا في ضربت
ضربه لالتبس بضمير المفعول فان قيل فلم ابدلت هاء دون غيرها قيل
كان القياس ان تبدل الفا لانها اشبهت تنوين المنصوب لانتفاع ما
قبلها لكن عدلوا عنها حذرا من لبس المونث بالذكر اذا وقت على
شجرة فقلت شجرا والهاء من مخرج الالف ولا لبس فيها فكانت
اولى اه * قوله قال الشاعر والله انجاءك * البيت لابي النجم وبعده
من بعد ما وبعد ما وبعد مت *

قال الشاعر *

والله انجاءك بكفي مسليت
من بعد ما وبعد ما وبعد مت
كانت نفوس القوم عند الغاصمت
وكادت الحرة ان تدعى امت
وان كان جمعا بالالف والتاء
فالافصح الوقف بالتاء وبعضهم
يوقف بالهاء وسمع من كلامهم
كيف الاخوة والاخوة وقالوا دفن
البنات من المكرمة وقد نهيت
على الوقف على نحو رجة بالتاء
وعلى مسلمات بالهاء بقولي بعد
وقد يعكس فيهن *

كادت نفوس القوم عند الغاصمت * وكادت الحرة ان تدعى امت
والمراد بقوله وبعد مت وبعد ما فابدل في التقدير من الالف هاء ثم
ابدل الهاء تاء ليوافق بقية القوافي والغاصمة راس الملقوم وهو الموضع
الناتي في الحلق * قوله وان كان جمعا بالالف والتاء فالافصح الوقف
بالتاء * لانهم لما ارادوا ان يكون في جمع المونث السالم الزياتان كما
يبنوه في موضعه لم يمكنهم ان يزيدوا الواو ولا الياء مع الالف لانهم لو
زادوها لانقلبنا همزة فزادوا التاء معه لانه يصير بدلا من الواو كما في
تجاء وتخمة وصارت علامة التانيث واغنت عن ان يقال في مسلة
مسلمات فلما افادت هذه التاء الجمع والتانيث واغنت عن علامة
التانيث في الواحد اثبتت في الوقف ولم تبدل هاء قاله الجاربردي
* قوله وقالوا دفن البنات من المكرمة * ظاهر في انه ليس بحديث
وفي المقاصد الحسنة للعلامة السخاوي ما نصه حديث دفن البنات
من الكرمات الطبراني في الكبير والوسط وابن عدي في الكامل
والقضاي والبزار كلهم من حديث عثمان بن عطا الخراساني عن ابيه
عن عكرمة عن ابن عباس قال لما عزي رسول الله صلى الله عليه وسلم
بابنته رقية قال الحمد لله وذكره إلا ان البزار قال موت بدل دفن وهو

من وعلى نحو قاض رفعا وجرا بالحذف ونحو القاضي فيهما بالاثبات ش اذا وقعت على المنقوص وهو الاسم
الذي آخره ياء مكسور ما قبلها * (٣٦٢) * فاما ان يكون منونا اولاً فان كان منونا فالافصح الوقف

عليه رفعا وجرا بالحذف تقول
هذا قاض ومررت بقاض ويجوز
ان تثقب عليه بالياء وبذلك
وقف ابن كثير على هاد ووال
رواق من قوله تعالى ولكل قوم
هاد ومالههم من دونه من وال
ومالههم من الله من واق وان كان
غير منون فالافصح الوقف عليه
رفعا وجرا بالاثبات كقولك هذا
القاضي ومررت بالقاضي ويجوز
الوقف عليه بالحذف وبذلك
وقف الجمهور على المتعال والتلاق
في قوله تعالى وهو الكبير المتعال
لينذر يوم التلاق ووقف ابن
كثير بالياء على الوجه الافصح *
ص وقد يعكس فيهن *

ش الضمير راجع الى قلب تاء
رجة هاء واثبات تاء مسلمات
وحذف ياء قاض واثبات ياء
القاضي اي وقد يوقف على رجة
بالتاء وعلى مسلمات بالهاء
وعلى قاض بالياء وعلى القاضي
بالحذف *

ص وليس في نصب قباض

عندنا باللفظ الاول في السابع من النسيبيات تخريج الخطيب وقال
انه غريب ورواه ابن الجوزي وغيره من حديث ابن عمر مرفوعا بلفظ
الترجمة وافاد الحلبي في الاربعاد ان بعض الكذابين رواه عن جابر
قال وانما يروي عن عثمان بن عطاء الخراساني عن ابيه عن النبي
صلى الله عليه وسلم مرسل وابن عطاء متروك اه وقد وصلوه بعكرمة عن
ابن عباس كما سبق إلا انه ضعيف اه المراد منه وقد اذكرني القول
المذكور قول الباجري *

القبر اخفى سترة للنسبات * ودفنها يروي من الكرميات
اما رايت الله جل اسمهم * قد وضع النعش تحت النبات
ونحو قول غيره *

لكل ابي بنت على كل حاله * ثلاثة اصهار اذا ذكر الصهر
فزوج يراعيها وتقدر يصونها * وقبر يوارىها وخيرهم القبر
وروي ان ابن عباس توفيت له بنت فاتاه الناس يعزونه فقال لهم
عورة سترها الله ومثونة كفاها الله واجرسا قد الله فاجتهد المجتهدون ان
يزيدوا فيها حرفا فما قدروا عليه * قوله وعلى نحو قاض رفعا وجرا
بالحذف ونحو القاضي فيهما بالاثبات * ياء المنقوص ان لم تكن
محذوفة للتوين نحو قاض فالأكثر على حذفها لان التوين باق
تقديرا وهو الموجب للحذف فيقال جاءني قاض ومررت بقاض
بالاسكان وبعضهم لا يحذفها نظرا الى ان التوين ليس في اللفظ ولم
يختلف في باب عصا ورحى بل اثبت الألف في الوقف اتفاقا مع
انها محذوفة في الوصل للتوين وحذف التوين عارض في الوقف
وذلك لان الألف خفيفة فلم يختلف في ردها وان كانت مملوطة بها
نحو القاضي رفعا وجرا فبعضهم يحذفها في الوقف فرقا بين الوصل

القاضي إلا الياء ش اذا كان المنقوص منصوبا وجب في الوقف اثبات يائه فان كان منونا ابدل من تنوينه
فاكوله تعالى ربنا اننا سمعنا بناديا وان كان غير منون وقف على الياء كقوله تعالى كلا اذا بلغت التراقي ص

مسائل احداها اذا هذا هو الصحيح
 وجزم ابن عصفور في شرح الجمل
 بانه يوقف عليها بالنون وبني على
 ذلك انها تكتب بالنون وليس
 كما ذكر ولا تختلف القراء في
 الوقف على نحو ولن تفاسحوا اذا
 ابدا انه بالالف الثانية نون
 التوكيد الخفيفة الواقعة بعد الفتحة
 كقوله تعالى لنسفعا وليكونا وقف
 الجميع عليهما بالالف قال الشاعر
 ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا
 اصله اعبدن الثالثة تنوين الاسم
 المنصوب نحو رايت زيدا هذا
 وقف عليه جميع العرب بالالف
 الا ربعة فانهم وقفوا على رايت
 زيدا بالحذف قال شاعرهم *
 الا حبذا غم وحسن حديثها
 لقد تركت قلبي بها هائما دنف
 ص كما يكتبن *
 ش لما ذكرت الوقف على هذه
 الثلاثة ذكرت كيفية رسمها في
 الخط استطرادا فذكرت ان النون
 في المسائل الثلاثة تصور الفاعلي
 حسب الوقف وعن الكوفيين

والوقف فيقول جاءني القاض باسكان الضاد ولاكثر على بقاها لانها
 كانت ثابتة في الوصل ولم يحدث ما يوجب حذفها فيقول جاءني
 القاضي ومررت بالقاضي * قوله وقف الجميع عليها بالالف * اي
 ولا يشتونها لنلا يكون للفعل مزينة على الاسم وقد قيل النون الخفيفة
 تشبه التنوين والفتحة تشبه النصب فتبدل النون الفا ومنه قوله تعالى
 القيا في جهنم على وجه اجراء الوصل مجرى الوقف اذ الخطاب لخازن
 النار * قوله الثالثة تنوين الاسم المنصوب * وقف عليه جميع العرب
 بالالف الا ربعة * الحاصل ان في الوقف على النون ثلاثة مذاهب
 احدها حذف التنوين والوقف مطلقا بالسكون وذلك لغة ربعة ثانيا
 قلب التنوين حرف مد من جنس الحركة التي قبله وذلك لغة ازيد فتقول
 جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيدي لان التنوين مجرى
 مجرى الحركة الاعرابية لانه تابع لهما فكما لا يوقف على الاعراب
 لا يوقف على التنوين ولا نهم فرقوا بينه وبين الاصلية نحو حسن او
 الماحقة نحو ضيفن ولم يحذفوا فقلوبهم بحرف حركة ما قبلها ثانيا
 ابدال حالة النصب الفا وحذفه والوقف عليه بالسكون حالة الرفع
 والجر لانه حرف جئ به للدلالة على الامكنية وليس في ابداله الفا
 ثقل الواو ولا كالتباس الذي في الياء ولا يبدال في الجور والمزور
 لما عرفت قاله في حواشي الشافية * قوله فذكرت ان النون في المسائل
 الثلاثة تصور الفا على حسب الوقف * قيد في التسهيل المسئلة الثانية
 بما اذا امن اللبس قال ابو حيان في شرحه واحترز بقوله ان امن اللبس
 من نحو اضربن زيدا ولا تضربن زيدا فانك لو كتبت نحو هذا بالالف
 لا تلبس بامر الاثنين او نهيهما في الخط وان كنت اذا وقفت عليه
 تنقف بالالف فلم تراع في حالة الوقف ذلك لان الوقف منع من

اعتبار ما عرض فيه كثرة الالباس لانهم لو زادوا على الوقف بالالف كتابته بالالف كثر اللبس بالوقف والخط فتجنبوا ما كثر به الالباس وهو الخط لان الخط حالة لازمة للمكتوب ولم يحتلوا باللباس الوقف لانها حالة عارضة اه * قوله وقد تاحص في كتابة اذا ثلاثة مذاهب الخ * نسب ابن السيد في شرح آداب الكتاب القول الاول لليازني والثاني لابي العباس المبرد والثالث للفراء قال واحسن الاراء فيها واي ابي العباس لان نون اذا ليست بمنزلة التنوين ولا بمنزلة النون الخفيفة فتجري مجراهما في قلبها الف انما هي من نفس الكلمة ولانها اذا كتبت بالالف اشبهت اذا التي هي ظرف فوق اللبس بينهما ونحن نجد الكتاب قد زادوا في كلمات ما ليس منها وحذفوا من بعضها ما هو منها للفرق بينها وبين ما يلتبس بها في الخط فكيف يجوز ان تكتب اذا بالالف وذلك مودي الى الالتباس * قوله قصدا للفرقة بينهما * اي بين الواو الاصلية وواو الجماعة بزيادة الف مع الثانية والفرقة ايضا بينهما وبين واو العطف فانه وان لم يحصل الالتباس في نحو اكلوا وشربوا لان واو تكتب متصلة وواو العطف لا تكتب متصلة لكن قد يجبي من الافعال ما لا يتصل به الواو صورة نحو جادوا وسادوا ويحصل الالتباس حينئذ فجعلوا الباب كله واحدا وهذا بخلاف نحو يدعو ويغزو فانه لا التباس وان قدر الانفصال لان المفرد ليس يدع ويغز قاله في حواشي الشافية وكما فرقوا بين هاذين اللغطين بزيادة الالف فرقوا بين عمرو وعمر بزيادة الواو مع الاول دون الثاني وانما خصوا الاول بالزيادة لانه اخف وانما زيدت الواو دون الالف لئلا يلتبس بالمنصوب ودون الياء لئلا يلتبس بالمضاف الى ياء المتكلم وانما تزداد اذا كان علما لشهرته في اسمائهم وكثرة استعمال

ان نون التاكيد تصور نونا وعن الفراء ان اذا ان كانت ناصبة كتبت بالالف والا كتبت بالنون فرقا بينهما وبين اذا الشرطية والفجائية وقد تاحص في كتابة اذا ثلاثة مذاهب الالف مطلقا والنون مطلقا والتفصيل *

ص وتكتب بالالف بعد واو الجماعة كقالوا دون الاصلية كزيد يدعو وترسم بالالف ياء ان تجاوزت الثلاثة كاشترى والمصطفى او كان اصلها الياء كرمي والفتى والثاني في غير كقفا والعصا وينكشف امر الفعل بالتاء كرميت وغفوت والاسم بالتثنية كعصوين وفتيين *

ش لما ذكرت هذه المسئلة من مسائل الكتابة استطردت بذكر مسلتين مهمتين من مسائلها احدهما انهم فرقوا بين الواو في قولك زيد يدعو وبينها في قولك القوم لم يدعو فزادوا الف بعد واو الجماعة وجردوا الاصلية من

لف قصدا للفرقة بينهما الشافية ان من الالفات المتطرفة ما يصور الفاء وما يصور ياء *

ما خيف ان يلتبس به فلا تزداد في عمر واحد عمور وهو ما بين الاسنان من
 اللحم ولا في العمر الذي بمعنى العمر في قولك لغمر الله وفي مثل قول
 الشاعر باعدام الغمر عن اسيرها البيت ولا اذا كان مصغرا لان لفظهما
 حينئذ واحد فلا يحتاج الى التفرقة ولا اذا كان مضافا الى المضمولان
 المضمور الجوز كالجزم مما قبله فلا يفتصل بينهما بالواو ولا اذا كان منصوبا
 فنونا لوجود الفرق بينهما بالالف بعد عمرو حال النصب وعدمها بعد غمر
 اه وقد اكثر الناس من ذكر واو عمرو فقال ابو نواس يهجو اشجع السلي
 قل لمن يدعي سايما سفاها * لست منها ولا قلامه ظفر
 انما انت في سليم كساو * الحقت في الهجاء ظلم بعنتر
 ويحكى ان بعضهم زعم في منامه انه قد كتب على ظفرة واو فتص على
 العابر روياء فاخبره بانهم دعي في نسبه واستشهد بها ذين البيتين
 وقال التهامي *

لغو كحرف زيد لا معنى له * او واو عمرو فقد عا ووجد ما
 وقال ابو سعيد الدستمي افي الحق ان يعطى ثلاثون شاعرا *
 ويحرم مادون الرضى شاعر مثل *

كما ساسحوا عمروا بواو مزيدة *

وضويق بسم الله في الف الوصل * قوله وضابط ذلك ان لالف ان
 تجاوزت ثلاثة احرف النخ * قال في حواشي النشافية كتبوا كل الف
 رابعة فصاعدا في اسم او فعل ياء نحو المغزى ويغزى تنبيهها على انها
 تثلب ياء عند التثنية او على انها مما تمال الا فيما قبلها ياء نحو صديقا
 فانه يكتب الف كراهة اجتماع الياءين الا في يحيى ورباعين
 فانه يكتب ياء فرقا بينهما علمين وبينهما فعلا او صفة ولم يعكس الاستقبال
 الصفة والفعل وكون الالف اخف من الياء واما الالف الثالثة فان

وضابط ذلك ان لالف اذا
 تجاوزت ثلاثة احرف او كانت
 منقلبة عن ياء صورت ياء مثال
 ذلك في النوع الاول اشترى
 والمصطفى وفي النوع الثاني
 ربي وهدى والفتى والهدى وان
 كانت ثالثة منقلبة عن واو
 صورت الفاء وذلك نحو دعا وعفا
 والعصا والتفا ولما ذكرت ذلك
 احتجت الى ذكر قانون يتميز
 به ذوات الواو من ذوات الياء
 فذكرت انه اذا اشكل امر الفعل
 وصلته بتاء المتكلم او الخطاب
 فهما ظاهر فيها فهو اصله *

كانت عن ياء نحو رحي كتبت ياء والا كتبت الفاعل على ما يقتضيه لاصل
ومنهم من يكتب الجميع بالالف لانه القياس وانفى للغلط عن الكاتب
* قوله الا ترى انك تقول في الشتي والهدى فتیان * ولا يشك على
ذلك ما في التاموس من قوله والفتي الشاب والسخي الكريم وهما فتیان
وفتوان والجمع فتیان وفتوان لانه يحتمل ان يكون فيه لغتان فمن قال
في تشيته فتیان جرى على لغة انه ياءي ومن قال فتوان جرى على لغة
انه واوي ومثل ذلك واقع في كلامهم حيث قالوا ان كالف قد يكون
لها اعلان باعتبار لغتين فيجوز فيها الوجهان نحو رحي فانها يائية في
لغة من قال رحيث وواوية في لغة من قال رحيث فلون ثنجا ان يقال
رحيان ورحوان والياء اكثر ولاية اعني قوله تعالى ودخل معه السجن
فتیان شاعد صدق على كونه ياءيا فلذا اخذ به المص وابن مالك
وتبعهما غيرهما فلا اعتراض عليهم بما في التاموس وهذا كلام على مثال
كذا في ابتهاج الصدور في بيان كيفية الاضافة والتثنية والجمع للمنقوص
والمقصود اللدنوشي * قوله في ذكر همزات الوصل * الهمزات التي في اول
الكلام نوعان همزات قطع وهمزات وصل وتسمى ايضا الفات القطع
والفات الوصل لان الهمزة اذا كانت اولا كتبت على صورة كالف ولا نهما
مقاربان في الخارج ولذلك اذا احتاجوا الى تحريك كالف قلبوهما
همزة قال في الصحاح كالف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى
الف والمتحركة تسمى همزة ولهذا المعنى حكم الفقهاء زاد الله في رفعة
اعلامهم وشيد الاسلام باقلامهم بان الحروف ثمانية وعشرون ولا تظنون
بهم خلاف هذا فانهم لا يذهب عليهم الخنايا فما ظنك بالجلالي ثم
همزات القطع تثبت في الدرج وبالتلفظ بها يحجز ما قبلها عما بعدها
فتقول نصر احمد فهمزة احمد لما تثبت حمزت بين الحاء والراء فقطعت

الا ترى انك تقول في رمي
وهدي رميت وهديت وفي دعا
وعفادعوت وعفوت واذا اشكل
امر الاسم نظرت الى تشيته فمهما
ظهر فيها فهو اصله الا ترى انك
تقول في الفتى والهدى الفتیان
والهدیان وفي العصا والثفا
العصوان والثفوان وما احسن
قول الشاطبي رحمه الله تعالى *
وتثنية الاسماء تكشفها وان
رددت اليك الفعل صادفت منها
وقال الحريري رحمه الله *
اذا الفعل يوما غم عنك هجاءه
فالحق به تاء الخطاب ولا تقف
فان ثرة بالياء يوما فكتبه
ياء والا فهو يكتب بالالف
من فصل همزة اسم بكسر وضم
واست وابن وابنم وابنة وامري
وامراة وتثنيتهن واثنين واثنين
والغلام وايم الله في التسميم
بفتحها او بكسر في ايمن همزة
وصل اي تثبت ابتداء وتحدق
وصلا وكذا همزة الماضي المتجاوز
اربعة احرف كاستخرج وامرة

مدرة وامر الثلاثي كقتل واغزوا غزي بضمهم واضرب وامشوا واذهب بكسر كالباقي ش هذا الفصل في

همزات الواصلات التي تثبت في الدرج وبالتلفظ بها يحجز ما قبلها عما بعدها فتقول نصر احمد فهمزة احمد لما تثبت حمزت بين الحاء والراء فقطعت

مواضعها فتقول قد استقران الكلية
 اما اسم او فعل او حرف فابا
 الاسم فلا تكون همزته همزة
 وصل إلا في نوعين احدهما
 اسماء غير مبادروهي غيبة
 محذوطة اسم

احدهما عن الآخر ولهذا سميت همزة القطع وهمزة الوصل تسقط في
 الدرج فيتصل بما قبلها بما بعدها فتقول كتبت اسمك فتسقط همزة اسم
 فاتصل التاء بالسين فلماذا سميت همزة الوصل وقيل انما سميت همزة
 الوصل لانه يتوصل بها الى لا ابتداء بالساكن ولهذا سهاها الخليل سلم
 اللسان والساكن ما يحتمل ثلاث حركات غير صورته كميم عمرو والحرف الذي
 ما يحتمل حركتين غير صورته كعين عمرو والحرف الذي يستدأ به
 لا يكون إلا متحركا لان الحرف المنطوق به اما معتمد على حركته كلف
 بكر او على حركته مجاورة كميم عمرو او على لين قبله يجري مجرى الحركة
 كباء دابة وصاد خويصة فمتى فقدت هذه الاعتمادات تعذر التكلم دابة
 التجربة ومن انكر ذلك فقد انكر العيان وكابر المحسوس وبعضهم
 لا ابتداء بالساكن لان التلظ بالحركة انما يحصل بعد التلظ بالحرف
 وتوقيف الشيء على ما يحصل بعده محال وجوابه منع انها بعده بل هي بعد
 والا لا يمكننا لا ابتداء بالحرف من غير الحركة وانه محال والمراد بالابتداء
 لاخذ بالنطق بعد الصمت لا لاخذ في النطق بالحرف بعد ذهاب
 الذي قبله كما تخيله بعضهم حتى الزم وقوع لا ابتداء بالساكن والوقوف
 في الصناعة ضد لا ابتداء فيجب ان تكون علامته ضد علامة لا ابتداء
 فاوقفت على متحرك كان خطأ بل الموقوف عليه لا يكون إلا ساكنا
 في حكمه إلا ان لا ابتداء بالمتحرك ضروري لما بينا والوقف على
 الساكن استحساني عند كلال اللسان من ترادف الالفاظ والحروف
 والحركات قوله اسم اصله سيمو بوزن قنوجذفت الواو لا يستعمل
 تعاقب الحركات الاعرابية عليها ونقل سكون الميم الى السين لتعاقب
 تلك الحركات عليها واوتى بهمزة الوصل هذا مذهب البصريين ومذهب
 الكوفيين ان اصله وسم اي علامة لان الاسم علامة للمسمى يعرف

واست وابن وابنم وابنته *

والاختار هو المذهب الاول لانهم يقولون في تكسيرة اسماء وفي تصغيره
سمي وعند اسناده الى الضمير سميت فلو صح المذهب الثاني لقل اوسام
كوقت واوقات ووسم ووسيم كوجه ووجه ووسمت كوعدت * قوله
واست * اصله سته كجمل لقولهم في تصغيره سته وفي تكسيرة استاه
وزيد استه من عمرو ودليل تحريك عينه جمعه على افعال لكن حذف
اللام وهي الهاء تشبيها بحروف العلة وسكن اولها وزيدت الهمزة
وفيها لغتان ست بحذف اللام ووزنها فع وسه بحذف العين ووزنها
فل * قوله وابن * اصله بنو كقلم وذلك لان الفاقد ثبتت لها الفتحة
لقولك بنون والعين يجب ان تكون متحركة لانهم قالوا ابنا وافعال
جمع فعل بفتح العين فان قيل فملا كان كعضد او كبذ قيل فعل بالفتح
اكثر منها وحكم على اللام بالواو لا مرين احدهما انهم قالوا البنوة والاخر
الاكثر فيما حذف لانه الواو لا الياء ونقل النقيب ابن الشجري
رحمه الله تعالى في المجلس الحادي والسبعين من اماليه ان بعضهم
ذهب الى ان الحذوف ياء واشتقه من بني يني قال لان الابن مبني
على ابيه وعلى هذا فالبنوة شاذة كالفتوة لكن لما حذفت اللام تخفيفا
واعملت الكلمة بذلك سكن اولها واوتي بالهمزة توصلا وتعويضا ولهذا
لم يجمعوا بينهما بل اثبتوا احدهما ابني او بنوي والمونث كالمذكر
* قوله وابنم * هو ابن والميم زائدة للتوكيد والمبالغة كما في زرق بمعنى
الازرق وليست هي بدلا من لام الكلمة كما في قم والا لكانت اللام
في حكم الثابتة فلا يحتاج الى همزة الوصل ويتبع نونه ميمه في الاعراب
فتقول هذا ابنم ورايت ابنما ومررت بابنم قاله في حواشي الشافية
وقد اذكرني لفظ زرقم ما انشك ابو علي الشاويين فيمن اسمه قاسم *
ومما شجى قلبي وفض مدامعي * هو قلبي اذ كلفت بقاسم

وامرو وامرأة واثنان واثنان *

وكننت اظن الميم اصلا فلم تكن * وكانت كميم الحقت بالزراقم
والزراقم الحيات مشتقة من الزرقة يريد ان ميم قاسم كميمها فهو قاس
* قوله وامرو وامرأة * في المجلس الحادي والستين من امالي ابن
الشجري فان قيل امرو وامرأة لم يدخلها حذف فما الذي اوجب
اجتلاب همزة الوصل لهما قيل ان الهمزة حرق عليل يحذف لاستثقاله
تارة ويبدل تارة ويلين تارة فهو موجود كمعدوم اه وقال في شرح الفصول
واما امرو ففيه نظر وذلك لان هذه الهمزة انما تلتحق ما حذف آخره
وآخر امرو موجود نعم لما كان بمعنى مرو ومن لفظه ومرو يجوز فيه
التخفيف بنقل حركة الهمزة الى الراء وحذفها حل امرو عليه في ذلك
وهذا اولى من حل يذر على يدع ويأبى على يمنع وقال المراغي ولانها
مشابهة لحروف المد واللين فكما عوضت في المعتل عوضت في
المشابه له اه وليس كلامه بصحيح وذلك لان حرف العلة الذي
يشابهه لا يعوض عنه مع وجوده فالهمزة التي هي مشبهة به اولى بان
لا يعوض عنها مع وجودها والمونث كالذكر اه كلامه * قوله واثنان
واثنان * اصلهما ثنيان وثنيان كجملان وشجرتان بدليل قولهم في
النسبة ثنوي بفتحيتين ولو كانت التاء مضمومة او مكسورة لظهر ذلك
في النسبة ولو كانت العين ساكنة لقالوا ثني كضبي فحذفوا اللام واسكنوا
التاء وجيء بالهمز قاله الجاربردي واثنان للذكر واثنان وثنتان
للمونث قال ابن الخشاب والفرق بينهما ان التاء في ثنتان مبدلة من
الياء التي هي لام الكلمة وليست للثانيث لسكون ما قبلها وهو غير
الالف ولا يكون ما قبلها اعني تاء الثانيث إلا مفتوحا او الفاء كقائمة
وقضاة والتاء في اثنتين تاء الثانيث جلا على الظاهر وقال بعض المتأخرين
يجوز ان تكون تاء اثنتين بدلا ايضا فان قيل الهمزة حيث لا وجه لدخولها

لعدم حذف لامها قيل لما دخل الكلمة ضرب من التوهين بالابدال
عوض عن ذلك زيادة الهمزة او زيد ذلك في المونث جلا على المذكر
قاله ابن اياز في شرح الفصول * قوله وايمن الله في القسم * ذهب
سيبويه الى ان همزته للوصل وهو مفرد تمسكا بالظاهر ويرد عليه فتح
الهمزة وحركتها في الاسماء الكسرو وزنها افعل وهو من ابنية الجمع
ولحاقها مع ثبوت لامها واجيب عن الاول بانها فتحت لوقوع الاسم
موقع حرف القسم وهو بعيد او لكثرة الاستعمال قال الجاربردي اولان
هذا القسم غير متصرف فيه ولا يقع الا في القسم فضارع الحرف ففتح
همزته تشبيها بالداخله على لام التعريف وقال في شرح الفصول وعندي
انها فتحت لامتناع الضم اذ يؤدي الى انقلاب الياء واوا لسكونها
مفردة وانضمام ما قبلها واما الكسر فمستثقل لان بعدها الياء والحرف
الذي يتلوها مضموم واجيب عن الثاني بان افلا قد جاء مفردا نحو
اجروء انك للرصاص وفي الحديث من استمع الى قنية صب في
اذنيه الا نك وعن الثالث بانهم تقلبوا بهك كثيرا فقالوا ايمن الله بفتح
الهمزة وكسرها وايم الله بحذف النون مع الوجهين في الهمزة ايضا ومن
الله بضم الميم والنون ومن الله بكسرها وم الله بكسرها وذهب الفراء وهو
اختيار الشيخ عبد القاهر والزمخشري الى انه جمع يمين والهمزة قطعية
لكن وصلت لكثرة الاستعمال قال الجاربردي لانه لم يجبي على وزنه
واحد وء اجروء انك اعجبيان وايضا ليس جعله افلا اولى من جعله
فيعلا قال ابن اياز والى هذا اذهب لعزة افعل في المفرد وعندي ان
وصلها يجوز ان يكون اشعارا بانتقالها الى القسم وخروجها عن بابها
وهذا كثير ما يعتمدونه ولو قيل ان مذهب سيبويه اولى لان فيه تغيير
الحركة ومذهب الفراء فيه تغيير الحرف وتغيير الحركة اسهل لكان

وايمن الله في القسم وتثنية
السبعة الاول بمنزلهن وهي
اسمان واستان وابنان وابنمان
وابنتان وامرءان وامراتان قال
الله تعالى فرجل وامراتان بخلاف
الجمع فان همزته همزة قطع قال
تعالى ان هي الا اسماء سميتوهن
فقل تعالوا ندع ابناؤنا وابناءكم
النوع الثاني اسماء هي مصادر

وهي مصادر الافعال الخماسية
 كالانطلاق والاعتدار والسداسية
 كالاستخراج فاما الفعل فان كان
 مضارعا فهمزته همزة قطع نحو
 اعوذ بالله واستغفر الله واحمد الله
 وان كان ماضيا فان كان ثلاثيا او
 رباعيا فهمزته همزة قطع فالثلاثي
 نحو اخذ واكل والرباعي نحو
 اخرج واعطى وان كان خماسيا
 او سداسيا فهمزته همزة وصل نحو
 انطلق واستخرج واما الامر فان
 كان من الرباعي فهمزته همزة
 قطع كقولك يا زيد اكرم عمرو
 ويا فلان اجب فلانا واما
 الحرف فلم تدخل عليه همزة
 وصل إلا على اللام في نحو قولك
 الغلام والفرس وعند الخليل انها
 همزة قطع جملت في الدرج
 معاملة همزة الوصل تخفيفا لكثرة
 الاستعمال *

جيذا اه كلامه ومن ورود الفعل مشردا اصبع لغة في الاصبع * قوله وهي
 مصادر الافعال الخماسية الخ * جملة ذلك احسد عشر بناء انفعال
 كالانطلاق وافتعال كاكساب وافعلال كاجرار وافعللال كاجرار واستفعال
 كاستخراج وافيعال كاعشيشاب وافعوال كاخرواط يقال اخروط السهم
 اخرواطا اي امتد وافعللال كاقعنساس وافعنلى كاسلنقا وافعللال كاخرجام
 وافعللال كاقشعرار * قوله واما الفعل الخ * الاصل في دخول هذه الهمزة
 الفعل وذلك لاصلية في الاعتلال ورسوخ قدمه في التغير والابدال
 اسكنوا اوائل شيء منه وجاز بالوصلة ومصادره محولة عليه وبقي للاسماء
 محولة عليها قال ابن اياز وهذا جيد الا تراهم يقولون انما يقبل الاسم
 القلب اذا كان على وزن الفعل فان خرج عنه صح فالاول ككتاب وباب
 والثاني كصوى وعليان ويويك انه لا يجتمع زايidan اول الاسم إلا ان
 يكون مشابها للفعل كمطلق ومنغمس ولذلك شذ انقحل حيث كانت
 همزته ونونه زائدتين لاشتقاقه من القحل ووزنه انفعال والافعال التي
 تدخل عليها همزة الوصل هي افعال المصادر المذكورة وصيغة امر الثلاثي
 الذي لم يعتل من مضارعه الفاء ولا العين فان اعتل بشيء منها فلا
 يحتاج اليها تقول عد وقل * قوله وعند الخليل انها همزة قطع * ذهب
 سيبويه رحمه الله الى ان الهمزة همزة وصل واللام وحدها للتعريف لوجه
 منها الحمل على الظاهر وهو سقوط الهمزة في الدرج ومنها ان علم التكبر
 على حرف واحد وهو التنوين كصم وبابه فالقياس ان يكون علم
 التعريف الذي هو فرعه ومقابله كذلك ومنها ان العامل يتخطاه فيعمل فيها
 بعك كقولك بالرجل وليس في اللغة العربية حرف على حرفين غير ذلك
 يتخطاه العامل ومنها ان حرف التعريف ممتزج بما عرفه الجزء منه
 ولهذا اجعوا بين الرجل ورجل في قافيتين ولم يعدوه ايطاء وذهب

كما حذفت الهمزة من خير
وشر في الحالتين للتخفيف وبقيت
الحروف همزاتها همزات قطع
نحوام واو وان الفصل الثاني
في ذكر همزة الوصل اعلم ان منها
ما يحرك بالكسر في الاكثر
وبالضم في لغة ضعيفة وهي همزة
اسم وقد اشرت الى ذلك بقولي
همزة اسم بكسر وضم ومنها ما يحرك
بالفتح خاصة وهي همزة لام
التعريف ومنها ما يحرك بالفتح
في الافصح وبالكسر في لغة ضعيفة
وهو ايمن المستعمل في القسم في
قولهم ايمن الله لا فعلن وهو اسم
مفرد مشتق من ايمن والبركة
لا جمع يمين خلافا للفراء وقد
اشرت الى هذا القسم والذي قبله
بقولي بفتحهما او بكسر همزة
ايمن ومنها ما يحرك بالضم فقط
وهو امر الثلاثي اذا انضم ثالثه
ضمنا متاخلا نحو اقتل اكتب
ادخل ودخل تحت قولنا متاخلا
نحو قولك اغزي يا هند لان اصله
اغزو بضم الزاي فاسكنت الواو

الخليل الى ان حرف التعريف في الاصل حرفن الهمزة واللام لكن
الهمزة وصلت لكثرة الاستعمال واقول الذي يبطل هذا انه على خلاف
الظاهر وباقى ما احتج به سيويه لا يلزمه اما الاول فلانه ليس حل
التعريف على التنوين باولى من جمله على الجنسية او من الاستغراقية بل
جمله عليها اولى لوجهين احدهما وقوعهما اول الاسم كوقوعه والاخر
دخولهما على المعربات كدخوله بخلاف تنوين صه فانه مختص
بالمبنيات من اسماء الافعال واما الثاني والثالث فجوابه انها لما
اسقطت الهمزة في الدرج وخرجت عن اصلها صار المعرف كانه على
حرف واحد وهذا واضح افادة في شرح الفصول * قوله كما حذفت
الهمزة من خير وشر * واما قوله بذل خير الناس وابن الاخير فشاذ ومنها
* ! حرك بالضم فقط وهو امر الثلاثي اذا ضم ثالثه النخ انما ضموا في ذلك
ولم يكسروا مع ان الاصل في همزة الوصل الكسر استثقالا للخروج من
الكسر الى الضم فان قيل فقد نقل قطرب اقل بكسر الهمزة ولم ينقل
فعل قيل الفرق بينهما من وجهين احدهما ان بين الكسر والضم في
افعل حاجزا وان ضعف وليس كذلك في فعل الثاني ان المكسور في
الاول بفرضية السقوط في الدرج وليس مكسور الثاني كذلك نعم نقل
بعضهم حبل على تركيب اللغتين وقد اشار العلامة يحيى بن القاسم الى
ضابط كل حال من احوال همزة لامراء من كونها وصلية او قطعية في قوله
لالف الامر ضرور تنحصر * في الفتح والضم واخرى تنكسر
فالفتح فيما كان من رباعي * نحو اجب يا زيد صوت الداعي
والضم فيما ضم بعد الثاني * من فعله المستقبل الزمان
والكسر فيما منهما تخالى * ان زاد عن اربعة او قل
وقوله فيما ضم بعد الثاني اي ولو بحسب الاصل نحو اغزي وقوله

للاستثقال ثم حذفت لالتقاء الساكنين وكسرة الزاي لتناسب الياء وقد اشرت الى هذا بالتمثيل باغزي.

مثلت قبلها باغز لانها على الاصل اغزي بدلتها بحذو اذال تمجد باء الخطابية ونحوه

امشوا فانه يبتدأ بالكسر لان اصله
امشيوا بكسر الشين ونسم الياء
فاسكنت الياء للاستثقال ثم
حذفت لالتقاء الساكنين ثم
ضمت الشين لتجانس الواو
ولتسلم من القلب ياء ولهذا
مثلت به في الاصل لما يكسر مع
التمثيل باصرب للتنبيه على انها
من باب واحد وانما مثلت
بازهد دفعا لتوهم من يتوهم انهم
اذا ضموا في مثل اكتب وكسروا
في مثل اضرب فينبغي ان يفتحوا
في مثل اذهب ليكونوا قد راعوا
بحركة الهمزة بجانبه حركة
الثالث وانما فعلوا ذلك لئلا
يلبس بالمضارع المبتدأ بالهمزة
في حال الوقف ومنها ما يكسر
لا غير وهو الباقي وذلك اصل
الباب وهذا آخر ما اردنا املاءه
على هذه المقدمة وقد جاء بحمد الله
مذهب المباني مشيد المعاني
بحكم الاحكام مستوفي الانواع
ولاقسام تقرب به عين الودود
وتكمد به نفس الجاهل الحسود *

والكسر فيما منهما تخلص اي فيما تخلص من ضم الثاني الضم التامثل
ومن كون الفعل رباعيا فيدخل نحو ارموا لان ضمته عارضة ونحو اذنت
* قوله في حال الوقف * واما احواله الوصل فلا لبس لان فعل الامر
مسكن الاخر وفعل الخبر بحركة وذلك اصل الباب وذلك لانها لما كانت
توصلا الى النطق بالساكن جرت بحركة التقاء الساكنين على
ان بعضهم يذهب الى انها ازيدت ساكنة لان اصل الحرف السكون ثم
حركت لالتقاء الساكنين ليصح الابتداء بها وهو هيف لا مرين احدفها
ان الفرار من الشيء الى مثله غير مناسب والاخر انه ليس اصل كل
حرف مطلقا السكون بل العين واللام من الاصول والزائد غير اول كتون
التثنية والجمع وبينه قول بعضهم لم يكن الاعراب اولى لان حركة الاول
ضرورية وحركة الثاني اختيارية افادة في شرح الفصول * قوله تقرب
عين الودود * تقر من قولهم عين قريرة اي باردة من البرد الذي هو
النوم او الذي هو ضد الحر قال صاحب المصباح قرت العين قوة بالضم
وقرورا بردت سرورا وقيل من القرار وهو السكون لان العين اذا قرت
سكنت عن الطموح الى شيء آخر والجميع من باب ضرب ارتعب
كذا في المصباح والودود الكثير الحب قال في القاموس الوديد الكثير
الحب كالودود * قوله وتكمد به * اي تحزن به حزنا شديدا قال في
القاموس الكمد بالضم والكمد بالفتح وبالتحريك الحزن الشديد
ومرض القلب منه كمد كفرح فهو كمد وكمد وكمد * قوله
يحسدوني * ذكر السيد المرتضى في اماليه قال روى يحيى بن علي
قال حدثنا ابو هفان قال اشعر ابيات قيلت في الحسدة والداء لهم
بالكثرة اربعة فاولها قول الكميث بن يزيد ان يحسدوني فاني لا اوههم
النح لا بيات وذكر بعد الاخرة *

اس اهل الفضل قد حسدوا * فدام اي واهم ما بي واهم

لا ينقص الله حسادي فانهم * اشرعندي من اللائي هم الودد
وقال عروة ابن اذينة *

لا يبعد الله حسادي وزادهم * حتى يموتوا بداء في مكنون
اني رايتهم في كل منزلة * اجل قدرا من اللائي يجفوني
وقال نصر بن سيار *

ان يحسدوني على ما بي وما بهم * فمثل ما بي لعمرى جولي الحسد
وقال معن بن زائدة *

اني حسدت فزاد الله في حسدي * لا عاش من عاش يوما غير محسود
ما يحسد المروءة من فضائله * بالعلم والظرف او بالبأس والجود
وقد لخص البحري هذا المعنى فقال *

محسد بخلال في فضائله * وليس يفرق النعماء والمحسد
قوله انا الذي يجدونني في صدورهم * القياس يجدونني الا انه

حذف نون الوقاية لضيق المقام وقياس كونه صلة يجدون له ليكون فيه
ضمير يعود الى الذي لكن لما كان الذي خبرا انا وهو المبتدأ شيء واحد
لم يبال ان يرد الضمير الذي يجب رجوعه الى الثاني الى الاول ومثله ما
ينسب لعلي كرم الله وجهه انا الذي سميتني ابي حيدرة حيث لم يقل سمته
وقوله لا ارتقي اي لا اصعد من قولهم رقيت في السلم بالكسر رقيا ورقيا
اذا صعدت وارتقيت مثله وقوله صدرا بالتحريك هو الاسم من قولهم
صدرت عن الماء وعن البلاد وفي المثل تركه على مثل ليلة الصدر اي حين
يصدر الناس من حجبهم وبالتسكين المصدر وهو الرجوع يقال صدر يصدر
صدرا وقوله منها اي من صدورهم ولا ارد اي لا اخرج من صدورهم ولا ادخل
فصرت غصة في صدورهم قد نشبت فلا تصدر ولا ترد اي صارت لازمة
لا تسوغ ولا تثوب وقوله صدرا في موضع الحال وكذا لا ارتقي ان جعل في

انا الذي يجدونني في صدورهم
لا ارتقي صدرا منها ولا ارد

والى الله العظيم ارغب ان يجعل
ذلك خالصا لوجهه الكريم
مصرفا * وعلى النفع به موقفا *

وان يكفينا شر الحاسدين * وان
لا يفضحنا يوم التناد بمنه وكومه

الكريم الجواد * انه الرءوف
العظيم الوهاب * تم بحمد الله
وعونه وحسن توفيقه والحمد لله

رب العالمين * وحسبنا الله ونعم
الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله

العلي العظيم وصلى الله على
سيدنا محمد النبي كافي وعلى *

* الله وصحبه وسلم تسليما *

* كثيرا دائما الى يوم *

* الدين والحمد لله *

* رب العالمين *

* انتهى *



صدورهم مفعولا ثانيا وان جعلته لغوا فلا ارتقي هو المفعول الثاني كذا في
 شرح المفتاح للعلامة القطب الشيرازي قال مولفه جبر الله له الخلل وغفر
 له الزلل واصلاح له القول والعمل قد انتهى بنا القول فيما رمناه من جمع
 معان محررة نظم حواشي محبرة فياله من جمع سلم من التفسير ونظم اذا
 تنزل على سمع فاضل تلى رب اني لما انزلت الي من خير فقير * جعله
 الله خالصا لوجهه الكريم * وموجبا للفوز بدار النعيم * ثم المستول من
 اولي الالباب * المتحلين بحلى الانصاف والصواب * المبرعين من داء
 الحسد * المتصفين بذكاء العقل والقول الاسد * اذا عن لهم شيء طغى به
 القلم * وزلت به القدم * ان يستجسروا ان المعتدل قد يعتريه اود * ولا
 يخلوا من الزلل احد * وان يغفروا ذلك في جانب ما قربت اليهم من
 الايادي البعيدة * وعقلت لهم من الفرائد الشريفة * وارحتهم من
 التعب * وازحت عنهم النصب * والحمد لله اولا وءاخرا * وباطنا
 وظاهرا * والصلاة والسلام على نبي الرحمة * وكاشف الغمة * وهادي
 الامة * محمد واسطة عقد النبيين * وصفوة الاولين والاخرين وعلى قدرته
 الابرار اجمعين * وصحابته الاخيار المنتخبين وقد وافق الفراغ من تبييضه
 سادس شوال من سنة ١٢٤٠ اربعة عشر ومائتين والفس على يد مولفه
 فقير ربه اللطيف حسن بن عبد الكبير الشريف *
 قد نجز طبع الحاشية الجليلة المفيدة الحرة الحفيلة منقولة من نسخة
 بخط مولفها المذكور ضاعف الله لنا وله ولجميع المسلمين لاجور بجاه
 صاحب اللسان الشكور صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه
 اجمعين والحمد لله رب العالمين *

* طبع بمطبعة الدولة التونسية بحاضرتها المحمية في اواخر ذي الحجة *
 ١٢٨١
 * الحرام ختام شهر رمضان واحد وثمانين ومائتين والفس *

* فهرست حاشية سيدي حسن الشريف على شرح قطر النداء *

صفحة

الخطبة	٢
تعريف الكلمة	١٠
تقسيمها الى اسم وفعل وحرف	١٧
علامات الاسم	١٨
تقسيم الاسم الى معرب ومبني	٢٠
تقسيم الفعل الى ماض ومضارع وامر وذكر علامة كل واحد منها	٣٢
علامة الحرف	٤١
تعريف الكلام	٤٥
فصل انواع الاعراب اربعة	٤٧
مبحث الاسماء الستة	٥٠
مبحث المثني وجمع المذكر السالم	٥٣
مبحث ما جمع بالفاء وتاء مزيدين	٥٧
مبحث ما لا ينصرف	٦٠
مبحث الامثلة الخمسة	٦٣
مبحث الفعل المعتل الاخر	٦٥
فصل تقدر جميع الحركات في نحو غلامي والفتى الى آخره	٦٧
فصل يرفع المضارع خاليا من ناصب وجازم	٧١
مبحث نصب المضارع بـ	٧٣
نصبه بـ المصدرية	٧٦
نصبه باذن	٧٧

٧٨	نصبه بان المصدرية
٩٢	مبحث الجواز
١٠٤	فصل الاسم ضربان نكرة ومعرفة وهي ستة اولها الضمير
١١١	الثاني العلم
١٢١	الثالث الاشارة
١٢٨	الرابع الموصول
١٣٢	الخامس ذو الاداة
١٣٩	السادس المضاف الى واحد مما ذكر
١٣٩	باب — المبتدا والخبر
١٤١	مبحث وقوع المبتدا نكرة مع المسوغ
١٤٦	مبحث وقوع الخبر جملة لها رابط
١٤٨	مبحث وقوعه ظرفا منصوبا
١٥١	مبحث امتناع الاخبار بالزمان عن الذوات
١٥٢	مبحث اغناء المرفوع عن الخبر
١٥٣	مبحث تعدد الخبر
١٥٣	مبحث تقدمه على المبتدا
١٥٣	مطلب حذف كل من المبتدا والخبر لدليل
١٥٣	مبحث وجوب حذف الخبر في اربع مسائل
١٥٣	باب — النواسخ
١٥٨	مبحث توسط خبر كان واخواتها
١٦٠	مطلب تقدمه إلا خبر ليس ودام
١٦٣	مبحث اختصاص كان واسمى واصبح واضحى وظل
...	بمرادفة صار

١٦٣	مبحث اختصاص غير ليس وفتي وزال بجواز التمام
١٦٧	مبحث اختصاص كان بجواز زيادتها متوسطة
١٦٨	مبحث اختصاصها بجواز حذف نون مضارعها المجزوم
١٦٩	مبحث حذفها وحدها معوضا عنها ما
١٧١	مبحث ما النافية الهجازية
١٧٤	مبحث لا النافية العاملة عمل ليس
١٧٥	مبحث لات العاملة عمل ليس
١٧٦	مبحث ان واخواتها
١٩١	مبحث وجوب كسر ان
١٩٩	مبحث لا النافية للجنس
٢٠٩	مبحث ظن واخواتها
٢١٥	باب — الفاعل
٢٣٠	باب — النائب عن الفاعل
٢٣٨	باب — الاشتغال
٢٤٣	باب — التنازع
٢٤٧	باب — المفعول منصوب
٢٤٨	مبحث المفعول به
٢٤٩	مبحث المنادى
٢٥١	فصل وتقول يا غلام بالثلاث الى اخره
٢٥٢	فصل ويحيري ما افرد او اضيف الى اخره
٢٥٤	الترخيم
٢٥٧	الاستغاثة
٢٥٩	الندبة

مبحث المفعول المطلق	٢٦٠
المفعول له	٢٦٢
المفعول فيه	٢٦٣
المفعول معه	٢٦٥
مبحث الحال	٢٦٦
مبحث التمييز	٢٦٧
مبحث الاستثناء	٢٧١
باب المخفض بالحرف	٢٧٩
مبحث المخفض بالاضافة	٢٨٤
مبحث عدم اجتماع الاضافة مع التنوين او النون او ال	٢٨٥
باب يعمل عمل فعله سبعة اسم الفعل	٢٨٦
المصدر	٢٨٨
اسم الفاعل وامثلة المبالغة	٢٩٥
اسم المفعول	٢٩٨
الصفة المشبهة	٢٩٨
اسم التفضيل	٣٠٣
باب التوابع	٣٠٧
مبحث النعت	٣٠٧
مبحث التوكيد	٣١١
عطف البيان	٣١٩
عطف النسق	٣٢٢
البدل	٣٣٥
باب العدد	٣٤٢

بابـ موانع الصرف	٣٤٣
بابـ التعجب	٣٥٣
بابـ الوقف	٣٦٠
فصل همزة الوصل	٣٦٦

الحمد لله التعريف بالمؤلف هو: التحرير كإمام * العلامة الهمام
 الفاضل الزكي الوريث * الشيخ سيدي حسن بن سيدي عبد الكبير
 الشريف * كان رحمه الله عالما جليلا عاملا * ومحققا نبیلا كاملا * متفنا
 في علوم شتى * وتولى خطة إمامة بالجامع الأعظم وخطته لافتا * وكان
 محررا للأسائل * عارفا بالمقاصد والوسائل * مواظبا على التدريس
 بالجامع المذكور * ونتجت عليه عدة شيوخ أفاضل بدور * منهم كإمام
 الذي نظيره في عصره مثقود * الشيخ سيدي الطاهر بن مسعود * وسن ظهر
 صيت علمه في جميع لقطار والنواحي * شيخ الإسلام المالكي سيدي إبراهيم
 الرياحي * وسن طريقته في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لازالت
 مسلوكة * الجامع بين الشريعة والحقيقة الشيخ سيدي محمد بن ملوك
 وسن هو للفضائل والمعارف وارث * شيخ الإسلام الحنفي سيدي
 محمد يرم الثالث * وسن لم يعرج أحد من معاصريه إلى سماء التحقيق
 عروجه * شيخ الإسلام الحنفي سيدي محمد بن الخوجه * وحسبم الله
 أجمعين * وأسكنهم بفضلهم أعلى عليين * وشيخنا الجليل الكامل * الجامع
 لاشتات القواضل والفضائل * وسن افتخرت به لا وخر على الأوائل
 وصارت لهم علومهم في جميع لقطار ضاوية * الشيخ سيدي محمد
 معاوية * شيخ الإسلام الحنفي لأن * حرسه الله في السر والعلن *
 وغيرهم من العلماء الأشاهير * السادات النجوم الزواهر * وكان قدس
 سره فعنيا بجمع المسائل وضبطها * وتقييد شواردها وربطها * فالف
 هذه الحاشية التي مطالعها يحوز مضمار السباق * وحاشية على شرح
 الشيخ ميارة على لامية الزقاق * وبالجملته فالشيخ له شرفان * شرف
 علم وشرف نسب * وهما جليلان * وتوفي برد الله ثراه سنة ١٢٣٣ وراثه
 تلامذته بقصائد منها قصيدة شاعر زمانه * وأديب أوانه * الشيخ

سيدي اجد الكيلاني ونصها *

ايا عين فيضي واهطلي بسجام * امام ضريح ضم ازكي امام
ويا قلب كيف الصبر قد حال بيننا * وبين غمام الدين غيم حمام
فاظم به رزقا لقد حل بالثري * وامسى به في حيرة وهي امام
واظلم افق الجو واغبر لونهم * فمذهتف الناعي بنعي هممام
امام جليل القدر من ال هاشم * سليل فحول من بطون كرام
هو الحسن الندب الشريف الذي رقت * به زمرة الاشراف اعلا مقام
فقد كان في دنياه اعذب مورد * وقد صار مرجوا ليوم قيام
وقد كان للدين الحنفي صارما * وللعان والمهوف صوب غمام
وما كنت ادري قبل ان عمده الثري * بان الثري يخفي بدور تمام
فراح ولم تعرف له قط هفوة * وسار الى فردوسه بسلام
فمن لدروس العلم او لنابـر * ومن للتضاييا عند نشر خصام
ومن لعويس القول من بعد سيد * يحل من التعقيد كل كلام
تعالقه قد طار في الارض صيتها * بتحرير اجاث وحسن نظام
سيندبه البيت العتيق ومن به * ويكيه طول الدهر كل امام
ولا فروان شح السماء بنوءه * وصار الثري من فلك كرجام
وما ذا عجيب للذي كان عليه * سراجا مضينا في دياج ظلام
فلا زلت يا فخر الزمان مخلدا * لا رفع مجد في اعز مقام
ولا زال يا طود العلوم مرققا * على تربك المسكبي فيض ركام
طليك سلام الله ما هبت الصبا * وما لاح برق من خلال غمام
مدى الدهر ما قد قال فيك مورخ * فله من رمن لا سما هممام

١١٤٥ ٩٠ ٥١٤٠ ٣٧٢ ٨٦